المؤسسة المصرية العامة
للتأليف والأنباء والنشر
الدار المصرية للتأليف والترجمة

# من الفكر السياسى والإشتراكى

# الإشتراكية والفاشية

## فى ثلاثينيات القرن العشرين

للبروفسور العلامة ج . هـ . د . كول

ترجمة وتقديم:
عبد الحميد الاسلامبولى

مراجعة:
الدكتور عبد الملك عودة

من الفكر السياسى والاشتراكى

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر
الدار المصرية للتأليف والترجمة

# الاشتراكية والفاشية

## فى ثلاثينيات القرن العشرين

للبروفسور العلامة كول

ترجمة وتقديم:
عبد الحميد الاسلامبولى

مراجعة:
الدكتور عبد الملك عودة

# محتويات الكتاب

صفحة



# هوامش الترجمة العربية

# تقـــديم

**بقلم عبد الحميد الاسلامبولى**

الـكتاب الذى تقرؤه الآن بين يديك ، هو خاتمة الدراسات العالميـــة الفاحصة ، التى عكف عليها العلامة الأشهر بروفسور كول ، وهى الدراسات التى صدرت على التتابع فى سبعة مجلدات ، عرفتها الدوائر العلميـــة باسم « تاريخ الفكر الاشتراكى » . ويوم فرغ العلامة من آخر مجلد فى هذا البحث ، الذى تقرؤه اليوم باسم « الاشتراكية والفاشية فى ثلاثينيات القرن العشرين » تهيأ لمراجعته فما أوفى ما تهيأ له ؛ اذ دهمته حادثة عارضة أقعدته ، ثم لم يلبث أن لفظ آخر أنفاس الحياة ، وظلت أوراق هذا المجلد الزاخر حبيسة الأضابير حتى توفرت على اخراجها أرملته الباحثة المعروفة ، الأستاذة مارجريت كول .

ولعله يكون من تمام التقديم وتوفية العرض ، أن أشير هنا فى عجـــالة عابرة ، الى بيان المجلدات السبعة لتلك الدراسات العالمية الفاحصـــة ، التى عرفتها الدوائر العلمية باسم « تاريخ الفكر الاشتراكى » ، والتى يعتبر كتاب اليوم ، عن **الاشتراكية والفاشية** فى ثلاثينيات القرن العشرين ، خاتمة لها على التحقيق . أما المجلد الأول ، فقد تناول موضوع الحديث عن بشائر الفـــكر الاشتراكى خلال ستين عاما — من ١٧٨٩ الى ١٨٥٠ — وأما المجلد الثانى ، فقد تناول موضوع الحديث عن الماركسية والفوضوية خـــلال أربعين عاما — من ١٨٥٠ الى ١٨٩٠ — وأما المجلدان الثالث والرابع معا ، فقد تناولا موضـــوع الحديث عن الدولية الثانية خلال خمسة عشر عاما — من ١٨٨٩ الى ١٩١٤ — وأما المجلدان الخامس والسادس معا ، فقد تناولا موضوع الحـــديث عن الاشتراكية الديموقراطية والشيوعية خلال سبعة عشر عاما — من ١٩١٤ الى ١٩٣١ — ثم يأتى بعد ذلك المجلد الأخير وهو كتاب اليوم ، ليتناول موضوع الحديث عن الاشتراكية والفاشية فى ثلاثينيات القرن العشرين — من ١٩٣١ الى ١٩٣٩ .

***

ولسوف يلحظ القارىء فى متابعة فصول هذا المجـــلد ، مدى الآفاق الرحيبة التى زخرت بها الدراسة بحق ، حتى ليصدق « جوليوس براونتال »

صاحب التعريف فى قوله : ان النطاق الذى احتواه هذا الكتاب ، اكبر من العنوان الذى اختير له فى يقين .. على أننى أود أن الفت النظر بخاصة الى فصلين من هذا الكتاب بالذات ، هما الفصل الأول الذى استهل به العلامة دراسته ، ثم الفصل الأخير الذى ختم به البحث الضافى أروع مايكون الختام. ذلك أن العلامة فى هذين الفصلين الممتعين ، اللذين يطويان بين البداية والنهاية ماينوف على عشرة فصول أخريات ، قد ذهب فيهما مذهب الابداع بثاقب الفكر وصائب النظر ، غير مجتزىء بمسلك المؤرخ الذى يقصر نفسه على رصد الأحداث فحسب .

فهو فى الفصل الأول ، يصوغ تقييما جديدا للفاشية لم يذهب اليه الباحثون من قبل ، بل هو يشجب التحليل الشيوعى المعروف لظاهرة الفاشية فى مدلولها ، بمنطق سليم تترابط فيه المقدمات على نحو متسلسل ، ثم ينتهى الى صورة مبتكرة فى تقييم تلك الظاهرة العالمية ، حين يرى أن الفاشية لم تكن فى ثلاثينيات القرن العشرين ، هى الرمية الأخيرة للرأسمالية فى طور انحدارها على النحو الذى نادى به الشيوعيون من قبل ، وانما هى مجرد تعبير عن الغرائز القومية ، لجذور عنصرية ضاربة فى الأعماق ، لم ترتفع سورة غضبها الى ذروة الغليان ، الا يوم حط الكساد بأثقاله على ذلك الحين . فهى ليست اذن فى جوهرها ظاهرة اقتصادية بحت ، وانما هى ظاهرة عنصرية تستند الى عواطف الجماهير ، دون أن تمارس الدوافع الاقتصادية فيها الا الدور الثانوى على مسرح الأحداث .

ثم هو لايقف عند هذا التحليل المستحدث للفاشية ، بل يذهب مذهب العتب والملامة للشيوعيين ، الذين قادتهم الماركسية الى تفسير كل شىء فى اطار اقتصادى خالص ، فأخطأوا المفتاح الجوهرى فى قوة الفاشية الدافعة ، وغابت عن أنظارهم طبيعتها العدوانية الغاصبة ، حتى انتهوا الى التحالف معها عن ضلالة فى الرأى وخطل فى التفكير ، وخاصموا الاشتراكية الديموقراطية على النحو الذى هيأ للفاشية انتصارها الموهوم . ولو أنهم حقا أحسنوا تشخيص الخطر الفاشى منذ البداية ، لأدركوا ببصيرتهم ذلك المدى الواسع من التدمير والخراب ، الذى أناخ بكلكله على شعوب الاتحاد السوفييتى ، بأكثر مما اصطلت به الشعوب الديموقراطية الأخرى ، التى وقف الشيوعيون من الاشتراكيين فيها موقف الخصام .

أما الفصل الأخير الذى ختم به العلامة بحثه الضافى أروع مايكون الختام، فلست أحسب القارىء الا مستعيدا قراءته بدلا من المرة مرات . ذلك أن الرجل كأنما قد استشعر فراق الحياة على وجيعة ، فأراد لنفسه خلود الذكر عند الراشدين الفاقهين ، باستجماع الخلاصة الخالصة لما كابده من ذوب الفكر المصفى أربعين عاما ، ليعتصر منها ذلك السمت الرفيع فى تصوره للاشتراكية

الحق ، التى انتهى اليها بآخر فقرة من آخر فصل لآخر كتاب فى آخر حياته ... ثم مات .

لقد عرض العلامة فى هذا الفصل الختامى الرائع ، جماع المراتب فى الفكر الاشتراكى منذ بواكيره الأولى ، متدرجا فى تحليل الصراع بين عمالقة المذهب حتى يومنا الراهن ، حيث انقسمت العقيدة الاشتراكية الىحركتين متنازعتين: هما الشيوعية والاشتراكية الديموقراطية على السواء ، برغم النبع الماركسى الواحد الذى استقت منه الحركتان لبانهما . ولسوف يرى القارىء فى ثنايا ذلك الفصل الفذ ، ملامح الالتقاء بين الاتجاهين ثم ملامح الافتراق ، حين يكشف العلامة عن الثغرة المثلومة بينهما على تفاوت ، مقررا أنها الصدع الواحد بين التوأمين ولا صدع سواه . ذلك أن القيم فى المجتمعات الشيوعية ، انما تصدر عن جوهر الجماعية ، التى ترفض الاقرار بالحقوق الشخصية للأفراد ، بينما هى تصدر فى الاشتراكية الديموقراطية ، عن جوهر المساواة فى الحقوق السياسية والاقتصادية جميعا .

ثم هو حين يناقش التقاليد التى يزخر بها السجل الاشتراكى ، يبرز فى اصالة وفى طلاوة معا ، تلك الانتفاضة المتمردة للنخبة المثقفة من الثوريين ، الذين يهدفون بانتفاضتهم الى جذب الجماهير الخاملة نحو المجتمع الجديد ، فترتبط انتفاضتهم فى الواقع ، بهذا التصور الغريزى للثورة الاشتراكية وحدها. ولعل أصدق تمثيل لهذه النخبة التى تحدث عنها ، ما أورده فى كتابه عن الشيوعية فى الصين ، حيث بسط أرشد بحث فى فلسفة الشيوعية الصينية ، واقوم سرد لمدارج الكفاح التى تقلبت فيها ، حتى تسنمت بالثورة الوطنية ذروة السلطان ، لتسعى الى التطبيق الاشتراكى فى أرحب نطاق ،فتتفتح البراعم كلها زهورا يانعات ، دون مرارة فى الحقد ولا ضراوة فى الانتقام .

***

وظاهر من سياق العنوان لهذا الكتاب ، أن الاشتراكية والفاشية هما القطبان اللذان تجرى على محورهما ، دورة الفلك فيما رصده المؤلف من زمن للأحداث ، جعله مقصورا على الثلاثينيات من هذا القرن الذى نعيش فيه .. واذ كان المؤلف قد قصد الى درس الفكر الاشتراكى فحسب ، دون التصدى لتاريخ الاشتراكية فى ذاتها ، فقد أحسست من الضرورة اللازمة لكمال الصورة عند القارىء العربى ، أن أقدم هاهنا فى شذرات عابرة ، موجزا لألوان الاشتراكية على تسلسل زمنى ، وخلاصة خاطفة عن الفاشية فى سرد تاريخى ، عسى أن تساهم هذه الشذرات على قدر ، فى ادراك العناصر التى يهدف المؤلف الى ابراز مراميها ، عند تحليله للصراع الذى جرى بين الاشتراكية والفاشية فى ذلك الزمان .

فالاشتراكية فى أيسر عبارة : هى نظام الملكية المشـــتركة ، والتخطيط الاقتصادى ، على نحو جماعى ، بحيث ينتفى باعث الربح ، ليحل فى مقامه باعث آخر ، هو صالح الجماعة فى شمول . ومن أجل هذا التحديد الجامع المانع ، لايكون من الاشتراكية أبدا « أى اصلاح اجتماعى فى نظام الرأسمالية ، ولا أى تحسين عمالى فى كنف البورجوازية ، مادام ذلك الاصلاح وهذا التحســين ، لايستهدفان التغيير الجذرى لبنيان الجماعة ، على أساس الملكية المشتركة والتخطيط الاقتصادى .

وقد استخدم لفظ الاشتراكية أول ما استخدم فى فرنسا منذ ثلاثينيات القرن الماضى ، للتعبير به عن حركات الاصلاح الاجتماعى فى ذلك العهد . ثم أخذ مفهوم اللفظ يتدرج فى التحديد ، حتى انتهى اليوم الى ذلك التعريف الذى تقدمت به السطور . ومن أجل هذا ، أصبح مفهوم الاشتراكية عند أســاتذة الفكر السياسى ، لاينطبق الا على خمس جماعات فحسب ، هى : جمـــاعة الاشتراكية الديموقراطية ، فجماعة الشيوعية ، فجماعة الفوضوية ، فجماعة النقابية ، ثم جماعة الاشتراكية التعاونية فى بعض السمات المعينة .

أما الاشتراكية الديموقراطية ، فهى الجناح المعتدل للحركة الاشتراكية ، التى ترتفع شعاراتها فى أغلب الأحزاب العمالية منذ أواخر القرن الماضى ، وتقوم برامجها على المزاوجة بين الأهداف الاشتراكية من ناحيـــة « والممارســـة الديموقراطية من ناحية ثانية . وأما الشيوعية ، فهى دعوة الملكية المشتركة والعمل المشترك معا ، بنصيب متماثل لكل أعضاء المجتمع فى الانتاج والادارة على السواء ، وتقوم برامجها على الاطاحة بالنظام الرأسمالى عن طريق ثورة البروليتاريا ، وفقا للمنهج الذى رسمه ماركس وانجلز ولينين . وأماالفوضوية فهى اتجاه الى الغاء كل سلطة تنظيمية لجهاز الدولة ، وخلق مجتمع تقوم فيه الجماعاتعلى تنظيمات لاقسر فيها للأفراد ، بحيث يعيش الناس كلهم فى توافق على أساس التعاقد الاختيارى المتبادل ، فلا تصبح هناك حاجة لقانون مكتوب، ولا محاكم ولا سجون ولا شرطة ولا محاربين ، وتلك هى ركائز التنظيمالحكومى على أى شكل من الأشكال . وأما النقابية ، فهى حركة لتحقيق الحريةالانسانية فى نظام اشتراكى ، وبذلك تقر بعض المبادىء الرئيسية فى الفوضوية من حيث هى حرية انسانية ، وترفض الأسس الاستبدادية التى تقوم عليها الماركسية من حيث هى نظام اشتراكى،ومن أجل هذا فهى تعارض فكرة قيام الحزب العمالى أو الاجراء البرلمانى ، وتفضل عليها فكرة قيام النقابات ذاتها بالكفاح السياسى المباشر . وأما الاشتراكية التعاونية ، فهى ممارسة للنشاط الاقتصـــادى عن طريق الجمعيات التعاونية « بدلا من مشروعات الأعمال الرأسمالية المعروفة ، وعلى الرغم من الجوهر الاشتراكى فى مفهومها ، فان ميدان نشاطها مقصور على المحيط الرأسمالى ، بل ان قطاعات كبيرة منها ، لاسيما فى المناطق الزراعية ، ترفض اعتبار الاشتراكية نظاما قوميا على الاطلاق .

غير أن هذه الجماعات الخمس ، تختلف فيما بينها على الهدف الذى ترمى اليه ، من حيث اعتبار الاشتراكية اشتراكية للدولة ، او اعتبار الاشتراكية اشتراكية للجماعة . فالاشتراكيون الديموقراطيون والشيوعيون فى جانب ، يهدفون الى اقامة اقتصاد مخطط لحكومة مركزية ، وتلك هى اشتراكية الدولة . بينما الفوضويون والنقابيون والاشتراكيون التعاونيون فى جانب آخر ، يرون أن مثل هذا النظام ينطوى على مخاطرة بالحرية ، وأن وسائل الانتاج لابد من تمليكها للوحدات الصغرى ، كجمعيات التعاون ونقابات العمال ، التى تترابط بعد ذلك فى تخطيط مشترك على قاعدة حرة ، وتلك هى اشتراكية الجماعة . وواضح اليوم من استقراء الحركة الاشتراكية فى مختلف أنحاء العالم ، أن اشتراكية الدولة هى المذهب السائد ، وليست كذلك اشتراكية الجماعة .

وكما اختلفت هذه الجماعات الخمس فيما بينها على الهدف الذى تسعى اليه ، بين اشتراكية للدولة واشتراكية للجماعة ، فكذلك هى تختلف فيما بينها على الوسيلة التى تسلك سبيلها ، بين أسلوب ديموقراطى أو أسلوب ثورى . فالاشتراكيون الديموقراطيون والتعاونيون وبعض الفوضويين ، يظاهرون الأسلوب الديموقراطى لتحقيق الاشتراكية ، بينما الشيوعيون والنقابيون ومعظم الفوضويين ، يظاهرون الأسلوب الثورى فى التطبيق الاشتراكى .

والواقع أن الاشتراكية باختصار ، انما تبدأ منذ عهد الزعيم الثورى الفرنسى بابوف ، صاحب المؤامرة الكبرى المعروفة باسم « مؤامرة الأنداد أو الأكفاء » التى حاول بها ايقاظ الحركة الاشتراكية عام ١٧٩٦ ، والذى أثرت كتاباته الأولى على كل الاشتراكيين اليوتوبيين الذين تعاقبوا من بعده ، داعين من اجل اشتراكية اليوتوبيا — واليوتوبيا هى مثوى الكمال عند البشر — وتلك هى الاشتراكية التى لاتنبع فى تقديرهم من الثورة ، وانما هى تنبع عندهم من الاقناع العقلى والحس الخلقى . وهؤلاء لم يحققوا فى الواقع العملى اى نجاح مادى مشهود ، وأن يكونوا قد أثروا دون ريب فى كثير من الحركات الاشتراكية التى أتت من بعدهم . وفى عام ١٨٤٨ ، خطت الاشتراكية أولى خطواتها لتصبح عنصرا سياسيا فى المجتمع ، الذى كانت قد انتشرت فيه بين الطبقات العاملة على وجه الخصوص ، فى المناطق الصناعية بطبيعة الحال .. وقد تمثلت هذه الخطوة فى قيام الدعوة الماركسية، التى حاولت ترجمة المجتمع المثالى لليتوبيا ، الى مجتمع واقعى للبروليتاريا . وتفترض الماركسية أن بناء المجتمع ، انما يتأثر بالمصالح المادية لطبقاته الحاكمة ، ولا يمكن لهذه الطبقات أن تتنازل عن ملكيتها وسلطانها ، عن طريق الاقناع العقلى والحس الخلقى . ثم تفترض الماركسية أن طبقة البروليتاريا ، هى وحدها التى تتفق مصالحها المادية مع المفهوم الاشتراكى ، ومن أجل ذلك ، تبدو الضرورة عند الماركسية لتنظيم هذه الطبقة على أساس المصلحة الطبقية وحدها ، حتى تصل الى

مستوى القوة ، التى تسحق بها الطبقة البورجوازية ، على النحو الذى قضت به تلك الطبقة البورجوازية نفسها ، على طبقة الاقطاع من قبل ، وعندئذ يقوم النظام الاشتراكى فى دولة العمال . تلك كانت هى بداية الماركسية ، متخذة لنفسها سمة « الاشتراكية العلمية » التى سيطرت بعد ذلك على الحركة الاشتراكية ، طوال الأعوام المائة التالية ، أى الى ثلاثينيات هذا القرن العشرين الذى سنرى علامتنا « كول » يعالج تحليلها فى هذا الكتاب .

***

أما الفاشية فى أيسر عبارة كذلك ، فهى : تقليد سياسى على غير مذهب اقتصادى ، تنهض به عصبة من الجماعة المتطرفة ، لتحتوى زمام السلطة فى ديكتاتورية عارمة ، تنبع من النعرة القومية المحلية فحسب . وهى تصدر فى تسميتها عن رواسب التقاليد الرومانية البالية ، حين كان الفارس-أو الجلاد أو حامل المشعل على السواء-يمسك بحزمة من العصى فى يمينه رمزا للصولجان فيفسح بها الطريق من خلفه لصاحب السلطان ، وفى اللغة اللاتينية يسمون هذه الحزمة فاشيز ، وعنها فى الايطالية يسمون العصبة فاشيو ، والجماعة فاشيزمو .

وقد استخدم لفظ الفاشية أول ما استخدم فى ايطاليا منذ عام ١٩١٩ ؛ للتعبير به عن الحركة التى قام بها بنيتو موسولينى ، وان تكن لفظة فاشيو قد استخدمت قبل ذلك ، فى تسمية بعض الجماعات الراديكالية المختلفة فى ايطاليا على نحو ما .

ولكن الأيديولوجية الفاشية فى ذاتها ، لم يتبلور مفهومها الا على يد موسولينى ، الذى تأثر بالآراء الرومانتيكية للسياسى الفرنسى سوريل ، فى معارضته للديموقراطية والحكومة البرلمانية ،وتأثر بالفكرة الأخلاقيةللاقتصادى الايطالى باريتو ، فى السلوك غير المنطقى للجماهير وضرورة انقيادها لزعيم ، ثم تأثر بالنظرة الفلسفية للفيلسوف الألمانى نيتشه ، فى ارادة القوة التى ترفع من مرتبة الانسان . ومن هنا ، رفضت الفاشية رفضا قاطعا ، فكرة المساواة بدعوى تعذر تحقيقها ، وفكرة الأغلبية بدعوى عبثها ، ثم فكرة أهمية الفرد فى حد ذاته بدعوى الأنانية . وفى عبارة أخرى ، تميزت الفاشية بثلاث سمات بارزة القسمات ، هى رفض المساواة ، وشجب الأغلبية ، واغفال قيمة الفرد .

واذ كانت الفاشية تقليدا سياسيا على غير مذهب اقتصادى كما قدمت، فقد كان من الطبيعى أن تنادى الفاشية بلون جديد ، لاهو رأسمالى ولا هو اشتراكى . ذلك أنها أنكرت البلوتوقراطية — أى حكومة الأثرياء — التى تلبس مسوح الديموقراطية ، وأصرت على ان حركة المال وحركة العمل كلتيهما ،انما تصلان الى هدف واحد مشترك بالذات ، لأنهما تسعيان فى الواقع من أجل

المادية البحت . وعلى هذا النحو ، رفضت الفاشية دعوة الكفاح الطبقى ، فى الوقت الذى سيطرت فيه على رأس المال ، ولم تسمح له بحرية العمل . كذلك ألفت الفاشية كل الأحزاب والنقابات العمالية ، لتقيم فى مرابعها نقابات فاشية منتحلة ، ليس لها من النقابية الا واجهة الاعلان ، وليس لها من هدف الامجرد حشد العمال فى صعيد مرصود .

أما من حيث الأفق العالمى للفاشية ، فهى لم تكن الا حركة قوميةتوسعية وصفها العلامة كول فى كتابه هذا بالقومية العدوانية ، وقد ذكر الأستاذان « تايمر » و « كامبل » فى دائرة المعارف المشهورة باسم « موسوعة السياسة العالمية » انه على الرغم من أن الفاشية لم تكن دعوة للتصدير فيما أعلن موسولينى ، وبرغم معارضتها المبكرة للنازية حتى عام ١٩٣٥ ، قبل دخولهما معا فى المحور التعس ، فانه قد انبعثت على غرارها ، حركات مماثلة فى كثير من الدول ، حيث تسنمت ذروة السلطان على صور انقلابية ، فى كل من المانيا والنمسا وأسبانيا والبرتغال والبرازيل واليونان ورومانيا ، وحيث قامت بنشاط ظاهر دون أن تتمكن من الحكم ، فى كل من بريطانيا باسم حركةموزلى وفى فرنسا باسم شعلة الصليب ، وفى بلجيكا باسم شبيبة ديجريللى ، وفى هولندا باسم حركة موسيرت ، وفى النرويج باسم جماعة كويسلنج ، وفى المجر باسم حزب السهم المارق ، ثم فى سويسرا باسم حركة الجبهات . ولقد انتهى الأمر بالفاشية الى اشعال الحرب العالمية الثانية ، التى أودت بها الى قبرها المحتوم ، والتى اعتبرت حربا للديموقراطية ضد العدوان الفاشى ، وقفت فيها الرأسمالية الى جانب الاشتراكية برفقة السلاح، للقضاء على جرثومة الفاشية فى كل مكان من الشرق والغرب على السواء .

***

أما بعد ...

فالنص العربى لهذا الكتاب ، ترجمة كاملة للنص الانجليزى غير منقوص .. والحرص على ايراد كل لفظة فى موضعها من الأصل ، معاناة يدركها العارفون بتباين الصياغة فى اللغات ، اذ تفترق الأساليب اللاتينية فى بنيانها ، عن قوام الأسلوب العربى فى أصالته . ومن أجل هذه العلة القاهرة وحدها ، تراوحت بعض المفردات بين التقديم والتأخير ، فى الجملة الواحدة على أضيق نطاق ، دون أى تزيد ودون أى ابتسار . والله الموفق .

القاهرة فى ١٩٦٤

**عبد الحميد الاسلامبولى**

# تمهيد

## بقلم السيدة مارجريت كول أرملة المؤلف

توفى ج.د.هـ.كول فجأة فى يناير ١٩٥٩ ، وكانت مسودة هـذا المجلد الأخير المقرر لكتابه « تاريخ الفكر الاشتراكى » قد استكملت قبل ذلك بفترة وجيزة وتم نسخها . غير أنه بالنظر الى حادثة عارضة انكسر فيها ذراعه ، لم يعد كول قادرا على تطويع المسودة لتصويب الدقيق ، وامعـان النظر عبر المستندات الأخرى ، التى كان قد استخدمها من قبل فى صـدد المطبوعات المتقدمة . ومن هنا ، بدا فى المسودة بعض التداخل وبعض الفلطات التى كان سيزيلها بكل تأكيد . وفضلا عن ذلك ، فقد كان من الجلى أيضا ، أن فصلين مصممين عن اسرائيل والهند ، وثبت المراجع فيما عدا القسم الخاص بالصين، لم تكن جميعها كاملة حتى تنشر بوضعها الذى كانت عليه . واذ جاءت وفاته مفاجئة تماما بالنسبة لتوصيات اللحظة الأخيرة،فقد أغفلت لذلك هذه الأجزاء أما القسم الخاص بثبت المراجع التى تعالج الصين ، فقد ألحق بالفصل الثانى عشر .

وبمساعدة ولدنا همفرى كول ، وجوليوس براونتال الذى يكتب التعريف نحيت الحشو الزائد ، وأزلت الفلطات الهينة ، قدر مااستطعنا من كشف لها ، وبعبارة أخرى ، قد أعددت الكتاب للطبع ، على نحو ما أنا قادرة عليه حتى الآن .. واود لو يفضى النقاد عن أى عيوب متخلفة . أما ماعدا ذلك ، فالكتاب باق على نحو مادبجه هو .

ولقد سبق مرة لكول ، أن فكر فى الوصول بالقصة الى عام ١٩٤٥ ، على النحو الذى تشير اليه مقدمة المجلد الثالث . وهو قد فعل ذلك بصـورة جزئية فحسب ، اذ ينتهى أكثر الحديث هنا عند اندلاع الحرب ، ولكن الفصل الأخير المسهب يكشف فى وضوح ، أن هذا المجلد انما هو آخر حلقات السلسلة وأن كول قد أنهى ماكان عليه أن يقول .

فمن أجل الأسباب السالف ذكرها ، لم يتضمن هذا التمهيد بيانا مطولا بالأسماء التى يجب ازجاء الشكر اليها ، على نحو ماجرت به التمهيـدات فى المجلدات المتقدمة . أما أولئك الذين ساهموا بالاعلام ، وبخاصة فيما يتعلق

بالبلاد الأجنبية ، وهم بالضرورة كثيرون حين كان الكتاب فى سبيل الاعداد ، فلا مندوحة من أن يتفضلوا بقبول هذا العرفان لخدماتهم على التعميم . ومع هذا ، فلابد أن أشكر قلة منهم على التخصيص ، وهؤلاء هم :

همفرى كول الذى عكف على التصويبات اللازمة عن سعة فى الجهد . وجوليوس براونتال الذى تابع التجارب ( البروفات ) فى تفصيل ، وأوعزبكثير من الآراء ذات القدر الموفور ، ثم كلية نافيلد التى زودتنا بمعـــونة فى النسخ لا تقوم بثمن . والآنسة براذرهورد من نافيلد ، التى جاهدت باتقان مذهل ، فى المهمة الشاقة لقراءة الخط البالغ الصعوبة .

كينسنجتون ١٩٦٠ **مارجريت كول**

# تعـــريف

## بقلم جوليوس براونتال

انني لجد شاكر للسيدة مارجريت كول ، على رجائها لى بقراءة تجارب الطبع ، المجلد المطبوع بعد وفاة المرحوم ج.د.هـ.كول ، من كتابه « تاريخ الفكر الاشتراكى » ، ثم تحرير مقدمة موجزة له . ولكم هزنى هذا الشـرف العظيم فى عمق ، شرف الدعوة لضم اسمى الى هذه الهبة الجلى ، لتـــاريخ الاشتراكية الدولية .

ذلك أن كتاب كول ، انما هو حصيلة ضخمة ، لم يسبق أن حوولت من قبل ، بواسطة اى عالم فى أى بلد . وحين فرغ الرجل من التأمل فى مجـــال الدراسة التى قامت بذهنه ، مضى الى حصرها فى نطـــاق تاريخ للفـــكر الاشتراكى فحسب ، على نحو ما أورده فى مقدمة المجلد الأول من كتابه . اذ اعتبر كول أن كتابة تاريخ جامع للاشتراكية ، انما هو «عمل مستحيل بالنسبة لأى مؤلف فرد » ، ومع ذلك ، فقد أنجز هو هذا المستحيل . ذلك أن كتابه فى الواقع ، انما هو أكمل تاريخ للاشتراكية الحديثة ، كتب بأى لغة فى وقت ما ، وهو موسوعة للحركة الاشتراكية الدولية ، بما لايقل عنه موسوعة للفـــكر الاشتراكى .

ثم ان هذه الحصيلة لهى أجدر بالاعتبار ، لأنها قد أنجزت تحت قيـــد صحة يتزايد اعتلالها . فالرجل بوصفه مكابدا لمرض السكر منذ أعوام عديدة، قد عرف أنه لن يعيش عمرا مديدا على كل احتمال . وهو اذ يتأمل بين الحين والحين ، حجم العمل الذى عينه بنفسه ، قد تساءل فى عجب عمـــا اذا كان سيعيش حتى يفرغ منه ، على نحو ماورد فى مقدمة المجلد الرابع ، الذى نشرفى نهاية عام ١٩٥٨ . وهاهو ذا بجهد فائق لقوة الارادة ، قد نجح فى كتابة النصف الف صفحة ، التى تشكل المجلد الحالى ، وهكذا وصل بدراسة الاشتراكيـــة العالمية الى الحرب العالمية الثانية ، والى مايجاوزها لحد ما .

لقد أعطى كول لهذا المجلد عنوان « الاشتراكية والفاشية » ، ولكن المجلد فى الحق ، انما يحيط بأكثر مما يشير اليه العنوان . ذلك أن قصة مأســـاة الاشتراكية الأوروبية قد بسطت بتمامها ، وطبيعة الفاشية قد حللت بفـــكر

ثاقب ، فى تناول جديد لتلك الظاهرة ، كذلك جرى الفحص والتقييم ، للموجة الصاعدة للحركة العمالية الأمريكية ، التى أثيرت بالكساد العارم فى باكورة الثلاثينيات ، وللتغييرات فى مركز القوة بالنسبة للطبقة العاملة فى الولايات المتحدة ، التى نتجت عن سياسة « النيوديل » . ثم جرى الوصف والشرح المفصل ، للسمة الفريدة فى الثورة الاجتماعية بالمكسيك ، والحركات الاجتماعية فى سائر البلاد الأمريكية اللاتينية الأخرى . ومع ذلك ، فالشيوعية تحتفظ بالمقام المركزى فى هذه الدراسة ، اذ قد أعيد الفحص كلية ، لمدلول الثورة البولشفية وأيديولوجيتها ، وللنهوض الاقتصادى فى الاتحاد السوفييتى ، منذ بداية الخطة الأولى للسنوات الخمس ، حتى قرابة المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى الروسى ، وذلك فى ثنايا الاستقصاء للقوى الأساسية ، التى تسببت فى أفول الاشتراكية الأوروبية وانتصار الفاشية . وأخيرا ، فقد نوقشت فلسفة الشيوعية الصينية وارتقاؤها السلطة ، فى فصل رائع .

وفضلا عن هذا ، فقد اختتم كول الدراسة ، بفصل جاوز به نطاق المجلد على النحو الذى أشار اليه عنوانه . اذ حاول فى الفصل الختامى « نظرة بين الماضى والمستقبل » أن يقيم الوضع الراهن للاشتراكية وأن يرصد مطامحها . وبذلك يصبح هذا المجلد معبرا من عدة وجوه عن كلمته الأخيرة فى الآراء والأحداث . فهو يتعقب تطور الفكر الاشتراكى منذ بداياته المبكرة فى نهاية القرن الثامن عشر الى أيامنا الراهنة ، مبرزا ماصارت اليه هذه البدايات فى سير التفاعل بالأفكار والملابسات . ثم هو يعود بعد ذلك الى تأملات على قدر رفيع من الاثارة ، بصدد المعضلة الموجعة للاشتراكية فى يومها الحاضر ، تلك المعضلة الخاصة بالكيفية التى يمكن بها احتمال عبور الهوة المشئومة ، التى تمتد بين الاشتراكيين الديموقراطيين والشيوعيين . فهو يناقش جوهر القيم التى تكافح الاشتراكية الديموقراطية لادراكها — الحقوق المدنية ، والحقوق السياسية ، والضمان الاجتماعى والاقتصادى — منبعثة من المطلب الأساسى للمساواة الفردية ، ثم يناقش القيم الخاصة بالمجتمعات الشيوعية ، منبعثة من الجماعية الأساسية التى تنكر الأولوية للحقوق الفردية ، وهو فى نهاية المطاف لم ير سبيلا يفوق هذا الخلاف الجوهرى .

ومهما يكن من أمر ، فلم يكن كول شيوعيا وما كان اشتراكيا ديموقراطيا لأنه اعتبر الشيوعية والاشتراكية الديموقراطية كلتيهما ، عقيدتين للتركيز والبيروقراطية ، بينما كان يشعر هو على نحو ماقال فى عباراته الختامية للبحث ، « أن المجتمع الاشتراكى الذى يصدق مع مبادئه فى المساواة للأخوة الانسانية ، يجب أن يستقر على أوسع انتشار ممكن للسلطة والمسئولية » .

وهذا المفهوم للاشتراكية ، الذى صاغه كول أول ماصاغه نظريا فى كتاباته عن فئات الاشتراكية منذ أربعين عاما ، كان هو الذى يهدى عمله

الخلاق طوال حياته . كذلك كان هذا المفهوم ، هو الذى اوحى بفحص المدارس المتباينة للفكر الاشتراكى فى هذه المجلدات ، لاسيما مناقشة البرودونية وبعض اتجاهات الباكونينية ، ثم الاتجاه الاشتراكى لسيزار دى بايب وبعض اتجاهات السينديكالية الفرنسية .

ولسوف يظل العمل التذكارى لكول ، برغم عدم اكتماله ، العمل القياسى فى تاريخ الاشتراكية لكثير من الأعوام القادمة . فهو بهذا العمل قد أضاف الى صيته ، بوصفه المؤرخ لحركة الطبقة العاملة البريطانية ، امتيازا رفيعا ، بوصفه المؤرخ الأعظم للحركة الاشتراكية الدولية .

لقد كان كول علما كبيرا بالنسبة للاشتراكية الدولية ، بما لايقل عنه قدرا بالنسبة للاشتراكية البريطانية . وانه لمن أشد الأمور صعوبة بطبيعة الحال ، أن نقدر المدى والعمق البالغين لتأثيره على الحركة الاشتراكية الدولية .. ذلك أن السلسلة المذهلة للفات التى ترجمت اليها كتبه ــ وهى اليابانية والصينية والعبرية والايطالية والأسبانية والبولندية والصربية ، ثم بالضرورة، الألمانية والسويسرية والنرويجية والهولندية ــ هذه السلسلة وحدها ، قد وضعته فى الصف الأول للعلماء الاشتراكيين ، المعروفين للاشتراكيين فى كل أنحاء العالم . ثم ان كول يظفر بالاحترام من الحركة الاشتراكية الدولية ، بوصفه فى المقام الأول ، المؤرخ الأشهر فى عصره للطبقة العاملة البريطانية . فكتابه « موجز تاريخ حركة الطبقة العاملة البريطانية » الذى ترجم الى اليابانية والعبرية والايطالية ، قد اختير كتابا للدرس فى جامعات كثير من البلاد . ودراسته الفريدة عن الفكر الاقتصادى الماركسى ، التى قدم بها طبعة افريمان لكتاب رأس المال ، وكذلك أيضا ، عرضه الواضح للماركسية فى كتابه الذائع « ماذا عناه ماركس بحق » ، الذى أعيد طبعه فى عام ١٩٤٨ تحت عنوان « مفهوم الماركسية » ، يعتبران مساهمة كبرى فى نشر الفلسفة الماركسية وادراكها .

على أن بعضا من كتبه ، اذا جاز لى أن أتحدث من واقع تجربتى الذاتية، قد أبدى تأثيرا مباشرا على الحركة الاشتراكية الدولية . ومثال ذلك كتابه « الادارة الذاتية فى الصناعة » الذى طبع عام ١٩١٧ ، وترجم الى الألمانية والسويدية ، اذ كان مصدر الهام لواضعى خطة التعمير الاشتراكى فى المانيا والنمسا ، عندما أثارت الموجة الثورية الصاعدة فى نهاية الحرب العالمية الأولى مشكلة التطويع الاشتراكى للصناعات فى هذه البلاد . فقد كتب رودولف هيلفردينج مقدمة للترجمة الألمانية للكتاب ، وهو واحد من القادة البارزين للطبقة العاملة الألمانية ، وعضو فى لجنة التأميم التى شكلتها الحكومة الاشتراكية الألمانية . ثم كان أوتو باور ، فى كتابه « الطريق الى الاشتراكية » الذى نشر عام ١٩١٩ ، متأثرا بأفكار كول الى درجة كبيرة . وكذلك كان الشأن

فى مشروع أوتو نوراث الخاص بالتأميم ، والذى اعده لحكومتى ساكسونى وبافاريا الاشتراكيتين فى ذلك الحين .

ومهما يكن من أمر ، فقد كان تأثير كول بوصفه مدرسا ، ابعد من ذلك أثرا مباشرا ، بل أبعد من ذلك فى الواقع تأثيرا قاطعا . ذلك انه فى سنواته الأولى ، كان باعتباره معلما فى الجامعة ، وفى حركة تثقيف الطبقة العاملة ، قد أثر بعمق فى كثير من الشبان والشابات ، ممن كانوا وسيلة فى بناء عالم ما بعد الحرب . وعندما أصبح بعد ذلك أستاذا ، وكرس معظم وقته لتعليم المتخرجين فى الجامعات ، كان لديه طلاب كثيرون من امريكا ومن الكومونولث ومن آسيا. ولقد طالما ذهب الدارسون للحركات الاجتماعية فى البلاد الأسيوية ، على النحو الذى انبعثت به بعد الحرب العالمية الثانية ، الى تفسير ظاهرة الانتشار المذهل للأمانى الاشتراكية فى كل أنحاء آسيا ، بذيوع الاتجاهات الاشتراكية للفكر بين المثقفين الآسيويين ، وهى فى الواقع ظاهرة من أعظم الظواهر المحيرة فى التاريخ المعاصر . ثم اننى قد وجدت تأكيدا لهذه الملاحظة خلال محادثاتى مع المثقفين ، فى طوكيو وهونج كونج وجاكارتا وسنغافورة ورانجون ودلهى ، سواء كانوا عاملين فى الحركة العمالية ، أو مدرسين فى الجامعات ، أومشتغلين فى جهاز الادارة لبلادهم . أما اسم كول ، بقدر ما هو الشأن بالنسبة لاسمى لاسكى وتاونى ، فأسماء مألوفة لديهم ، وهم يذكرون تعاليمهم وكتاباتهم بالعرفان ، بوصفها مصدرا للالهام الاشتراكى .

لقد كان كول يؤمن بالاشتراكية عقيدة نابضة بالحياة . فهى لم تكن بالنسبة له مجرد خاطرة جميلة تصلح لتأمل الدارسين ، وانما هى تحد معنوى جاد ، لابد من أن يواجه بأقصى الجهد لاستيعابه . وقد كان فى سنواته المبكرة ، ضابط أبحاث بالجمعية المتحدة للمهندسين ( التى أصبحت فيما بعد النقابة الهندسية المندمجة ) ، وواحدا من المؤسسين الرئيسيين لعصبة الجماعات القومية ، ثم ادارة الأبحاث الفابية ( التى أصبحت فيما بعد ادارة الأبحاث العمالية ) . كذلك كان السكرتير الأول للأبحاث فى حزب العمال ، وكان واحدا على الدوام من أهم زعماء جمعية تثقيف العمال . وفيما بين الحربين ، كان ذا نشاط فى كثير من المنظمات الاشتراكية . وهو المصمم الأكبر للمكتب الجديد للأبحاث الفابية ، الذى صبغ الفابية فى بداية الحرب بحياة جديدة جميلة الأثر ، ثم كان رئيسا للجمعية يوم وفاته .. ولقد أوصى فى سنواته الأخيرة ، خلال سعيه لاحياء روح الجهاد فى الحركة الاشتراكية ، بتشكيل الجمعية الدولية للدراسات الاشتراكية .

أما الفكرة التى كانت تستحثه ، فى آخر ما انجز بميدان العمل الاشتراكى فهى وثيقة رفيعة للمثالية التى كان مصطبغا بها . ذلك أنه على غير وهم بالولاء الأعمى للاشتراكية ــ كما أقر بذلك فى مقالين مشهورين بصحيفة نيوستيتسمان ــ كان لايرى أملا لخلاصها من سجنها فى الحدود القومية ، الا بخلق حركة

اشتراكية دولية من جديد ، لاتكون بمثابة اتحاد لأحزاب قومية ، بل تكون بالأحرى جهادا لأقلية مخلصة فى كل بلد . وقد اقترح اقامة نظام عالمى للاشتراكيين يتعهدون فيه بذواتهم ، أن يضعوا فى الصدارة واجبهم نحو الاشتراكية ، باعتبارها قضية على الصعيد العالمى الفسيح . ذلك أن الاشتراكية فيما قد ألح ، انما هى فى جوهرها انجيل دولى للانسانية ، والخيال المرجى لعالم يعيش بحس الزمالة الآدمية ، والايمان بمساواة اجتماعية غير مقصورة على أبناء الوطن الواحد فحسب ، بل هى لسائر الجنس البشرى جميعا .

وبعد ، فما كانت هذه الروح الفريدة للدولية الاشتراكية ، بأقل الجوانب شأنا فى التركة الموسرة ، التى خلفها كول لحركة الاشتراكية الدولية .

لقد كان الرجل فى الواقع ، اشتراكيا عظيما .

سبتمبر ١٩٥٩ **جوليوس براونتال**

# الفصل الأول

## العالم فى ثلاثينيات هذا القرن

الفترة التى تعالج فى هذا الجزء من دراستى ، هى تلك الفترة الخاصة بثلاثينيات القرن العشرين ، أو بتحديد أدق ، فترة السنوات فيما بين الكارثة الاقتصادية لعام ١٩٣١ ، واندلاع الحرب العالمية الثانية بعد ذلك بثمانية أعوام .

لقد كانت تلك الفترة هى فترة التحول السياسى والاقتصادى المثير ؛ وكذلك كانت تلك هى فترة الانتقالات السريعة فى الاتجاهات والمعتقدات الاجتماعية .

ففى خلال هذه الأعوام الثمانية ، أصبحت الفاشية بصورتها الألمانية النازية ، هى السيد المطلق فى ألمانيا والنمسا ، وصاحبة النفوذ القوى فى جانب كبير من أوروبا ، بعد أن أخمدت حركات الطبقة العاملة ، التى كانت يوما ذات قوة فى ألمانيا والنمسا ، بطريقة أشد بطشا من تلك التى مارستها الفاشية الايطالية ، فى هدم الطبقة العمالية بايطاليا .

وكابدت الولايات المتحدة جائحة اقتصادية واجتماعية ، فى شدة ليس لها مثيل . تلك الشدة التى انبعثت منها ـ نتيجة لسياسة « النيوديل » (١)

---

(١) النيوديل : كلمة جرت مجرى الاصطلاح السياسى للتعبير بها عن تلك السياسة التى اختطها الرئيس الامريكى روزفلت عام ١٩٣٣ ، والتى سيتناول المؤلف بيانها فى الفصل العاشر من هذا الكتاب . وقد اشتق الاصطلاح من عبارة وردت فى الخطاب الرسمى الذى تقدم به الرئيس الامريكى الى الكونجرس يومئذ ، ونص العبارة

"The Forgotten men will be given a new deal."

ولما كانت الكلمة بهذا الوصف قد أصبحت اصطلاحا بعينه ، فقد آثرت تعريبها دون ترجمتها ، اذ التعريب نقل لمنطوق الكلمة الاجنبية بحرف عربى ، بينما الترجمة نقل لمفهوم الكلمة الاجنبية بتعبير عربى ، وهو فرق جوهرى طالما اختلط فيه الامر على كثيرين ، حين يحسبون أن الترجمة تعريب ، وما كان ذلك كذلك على التحقيق .

أما الذين تصدوا لكلمة النيوديل بالترجمة العربية ، فقد ترجموها بعبارة « الصفقة الجديدة » التزاما منهم بحرفية النص ، وهى فى تقديرى ترجمة تحتاج الى تصويب ، اذ لم يكن الرئيس الامريكى يعرض صفقة جديدة حين أعلن بيانه المشار اليه ، وهو بالضرورة بيان رسمى له صيغة الوثائق التى تتحسس الاساليب ، وانما كان الحاكم يقطع على حكومته عهدا أمام الكونجرس ليصدق على سياسته ، فكان أولى بهم أن تكون الترجمة العربية بعبارة « العهد الجديد » ، على نحو ما جاء بالصحف المصرية فى ذلك الحين وهو سليم ؛ اذ العهد هنا تعهد والتزام ، وليس فترة من الزمن كما توهم آخرون .

ومهما يكن من أمر ، فلا يزال الرأى عندى أن تنقل الاصطلاح السياسى بمنطوقه تقبل التعريب لا الترجمة ، كشأننا فى اصطلاحات الديموقراطية والفاشية وأضرابهما ، وكم فى القرآن الكريم نفسه من ألفاظ معربات بمنطوقها الاعجمى ـ اى الاجنبى ـ لم تنقص يوما من بيانه العربى المعجز فى يقين .

«المترجم»

ـ حركة نقابات عمالية أقوى من أن تقارن بما مضى ، ثم التمتع بتدبيرات فيها من الاقرار الشعبى والاجتماعى ، مالم يكن معروفا أبدا من قبل .

ونهض الاتحاد السوفييتى بالمراحل المتتابعة لمشروعاته الاقتصـــادية ، تحت نظام بالغ الديكتاتورية من الحكم البوليسى ، صاحبتـــــه سلسلة من المحاكمات المثيرة التى قتل فيها كثيرون من أعلام الثورة ، اشباعا لريبةستالين المفرطة ، وشهوته الجامحة للسلطة والتقديس .

وفى بريطانيا العظمى ، أصيب حزب العمال فى انتخابات ١٩٣١ بهزيمة ، بلغ من كارثتها ، أنه لم يخلص من كبوتها حتى فى انتخابات ١٩٣٩ .

وفى فرنسا ، حيث تأخر ظهور الأزمات الاقتصادية عن غيرها من البلدان، استجمع اليسار قوته للزحف عام ١٩٣٦ ، فى صورة ذلك التجمع الذى عرف فيما بعد باسم « تجربة بلوم » غير أنه فشل فى استثمار نصره فى الانتخـابات العامة ، ازاء الانقسامات السياسية الحادة ، فتداعى الى اضطراب وحيرة ، جعلته غير قادر على مواجهة الكارثة عام ١٩٤٠ .

وفى البلاد الاسكندنافية ، سجل الاشتراكيون المعتدلون نجاحا كبيرا فى مواجهة الكارثة العارمة ، التى هبطت عليهم أثقالها ، بأخف مما هبطت به على بقية غرب أوربا .

واخيرا فى أسبانيا ، ضاع النصر الذى أحرزه الجمهوريون والاشتراكيون فى ذوب الدماء ، بحرب أهلية قدمت فيها الفاشية أضخم المساعدات للقـوات الثائرة ، بينما وقفت فيها الدول الديمقراطية الغربية فى تهيب ، ملتزمة من جانب واحد بما زعموه « سياسة عدم التدخل » .

والواقع أنه ليس من اليسير تماما ، اعداد بيان بالمركز الحســـــابى للاشتراكية العالمية فى خلال هذه الفترة المضطربة ..

فمن ناحية ، نرى هناك الابادة التامة لحركات الطبقة العاملة فى المانيـا والنمسا . والانهيار الذى يوشك أن ينزل بالطبقة العاملة والحركةالاشتراكية فى معظم جنوب شرق أوربا . والكسوف الكامل للحركة الأسبانية بعد مقاومة بطولية فى الحرب الأهلية . والنكوص الخطير للحركة البريطانية فىسنة ١٩٣١ وما بعدها . ثم ذلك التحول بالشيوعية الروسية الى نظام الاستبدادالشخصى بلا اى ضابط أخلاقى للريب والشكوك ، وان يكن برغم ذلك مصحوبا بما انجز من أهداف اقتصادية واسعة ، أرست بدورها الأسس لذلك التقـدم الفنى والعلمى ، الذى لايزال ملحوظا فى السنوات القريبة الراهنة ..

وفى مواجهة هذه الرزايا ، هناك ذلك المد السريع للنقابيـة العمـالية فى الولايات المتحدة ، دون أن يكون مصحوبابأى احياء للنفوذ الاشتراكى . وانبعاث

الحركات الاشتراكية فى الهند وغيرها من الدول المتخلفة ، والتى ان تـــكن حركات صغيرة فهى ذات دلالة مشهودة . ومراتب النجـــاح التى أحرزتها الحكومات الاشتراكية المعتدلة فى الدول الاسكندنافية ، وظهور الاشتراكيـــة كعنصر قوة أساسية فى كندا ، ومصدر دعم للنفوذ العمالى فى استراليـــا ونيوزيلندا . ثم مالاح من بعض النمو للاشتراكية ـ وكذلك للشيوعية ـ فى أمريكا اللاتينية لاسيما فى المكسيك . وأخيرا مابدا بين المثقفين فى بلاد كثيرة ، من نمو الاحساس العاطفى المناهض للفاشية ، ازاء زيادة النفوذ الفـــاشى فى قطاعات اخرى من الطبقات المتوسطة .

وعلى الجملة ، يبدو واضحا أن الخسائر الاشتراكية ـ حتى عام ١٩٣٩ ـ ترجح كثيرا كفة المكاسب ، ولكن المكاسب بدورها لم تكن أقل رسوخا ، بل زادت ظروف الحرب من دعم آثارها دعما كبيرا ، وبخاصة منذ عام ١٩٤٠ ، باعتبار أنها قد أصبحت ضرورة لازمة لتعبئة الرأى العام الشعبى وراء الجهد الحربى ، وباعتبار أن القوى الاشتراكية بعد انخراطها فى الدول الديمقراطية على جميع مستويات الأحداث ، قد شاركت العماليين بما هيأ لها مزيدا من القوة ، فى كل من نفوذها العملى ومقامها الاجتماعى .

لقد كانت ثلاثينيات القرن العشرين فى أوروبا ، الى الغرب من الاتحـاد السوفييتى ، هى العصر الأعظم للفاشية . وانه لمن الأهمية القصوى لادراك هذه الحقيقة ، أن نصوغ تقييما صحيحا للفاشية فى واقعها على ذلك العهد .

انه لمن أشد الضلالات فى تقديرى ، أن نتناول الفاشية على أساس أنها الرمية الأخيرة للرأسمالية فى طور انحدارها ، برغم أن الفاشـــية قد تلقت بالضرورة مساعدة ضخمة من الرأسماليين فى بداية تسنمهـــا للسلطة ، وفى تدابيرها لأتمام ابادة الطبقة العاملة . اننى قد أوافق على أن الفاشية كانت الحليف للرأسمالية فى هذا الصراع ، ولكنها لم تكن مجرد صنيعة للمصـالح الرأسمالية . لقد كان نموها متأثرا تماما بالظروف الاقتصـــادية للعصر ، والمعنويات اليائسة التى أثارتها الكارثة الاقتصادية فى عقول الصغار . ولكنها لم تكن حركة اقتصادية من حيث الأساس ، بل مجرد ظاهرة قومية عدوانية تستند الى العواطف الحادة لعامة الجماهير . وهكذا لو حاولنـــا أن نميز سماتها فى اطار اقتصادى خالص ، لأخطأنا المفتاح الجوهرى فى قوتها الدافعة، ولغابت عن انظارنا طبيعتها ذات الخطورة العظمى ـ تلك هى دفعها الذى لا يرتدع نحو الحرب .

ان هتلر ، ماكان يمكن أبدا فى الغالب الأعم ، أن يصل الى السلطـة فى المانيا ، لو لم يكن هناك ذلك الكساد الفظيع ، الذى طوح بملايين الألمان الى البطالة ، وفرض ظروفا غاية فى السوء على أولئك الذين كانوا قادرين عـلى الاحتفاظ بأعمالهم . ولكن هذا لايعنى أن هتلر أو الحركة التى أوحى بها ،كانت

نتاجا خالصا أو بالأحرى نتاجا أساسيا للظروف الاقتصادية ، حتى ولوكانت هذه الظروف هى السبب الرئيسى فى تسنمه للسلطة .

ان الحركة النازية فى جوهرها حركة سياسية أكثر مما هى حــركة اقتصادية ، فهى قد انبعثت من المشاعر المضادة لأمة المانية منهزمة ، تصر على تأكيد ذاتها القومية وعلى الثأر .

وهى قد استخدمت الرأسماليين الألمان بأكثر مما استخدموهــا هم ، وأصبحت « المانيا » التى خلقتها هذه النازية أقل رأسمالية مما هى عسكرية، وسيقت الى عقيدة متعصبة فى سيادة الألمان على بقية الجنس البشرى . ان مناهضتها للسامية ومعاداتها للسلافية ، لم تكن أبدا لمشاعر أو اتجـــاهات رأسمالية ، وانما هى قد نبعت على الأرجح من مصادر نفسية بدائية . ولئن كانت النازية فى جوهرها غير مستقرة ، كما كان الأمر كذلك بلا شك ، فان التذبذب فيها لم ينبع من تناقضات الرأسمالية ، التى لم تستطع الفكاك منها، وانما نبع من ميلها الكامن الى محاربة جيرانها لتأكيد سيادة المانيا على مستوى عالمى .

والشيوعيون الذين قادتهم الماركسية الى تفســير كل شىء بمزيد من التزيد فى الصيغ الاقتصادية ، لم يكونوا قادرين على أن ينظروا الى النازية ، كما كانت هى فى حقيقتها . لقد اعتبروها على الفور عدوا يجب أن يحــارب فى جلاء ، بأى وسيلة تسعها طاقتهم ، وراحوا يبذلون الجهد فى الاتفاق مع كل من يحتمل استمالته ، ليضع يده فى أيديهم فى أى شكل من أشكال « الجبهة المتحدة » لمناهضة الفاشية . ولكن الشيوعيين الألمان بخاصة ، قد أظهرواعجزا تاما فى كفايتهم لفهم ماكانوا يواجهونه خلال السنوات الحرجة ، عندما بدأت النازية تزحف صاعدة نحو السلطة ، بل لقد تعاونوا مع النازيين ضـــــد الاشتراكيين الديمقراطيين فى بعض اللحظات الدقيقة المعينة (١) . وبينمــا قدمت الطبقة العاملة الفرصة الممكنة الوحيدة للمقاومة الناجحة ضد النازية ، خلال السنوات الأخيرة لجمهورية فايمار — كان الألمان الشيوعيــون الــذين اتهموا الاشتراكيين الديمقراطيين بأنهم خونة للثورة الألمانية ، قد بلغــوا من الضراوة فى عدائهم له حدا لم يكن فيه أى احتمال للوحدة على الاطلاق . وفى هذه الظروف ، درج الشيوعيون على اقناع أنفسهم بأن انتصار النازية ليس فيه مايدعو الى الفزع ، بدعوى انها بطبيعتها صائرة الى زوال ، ثم حــكموا عليها بالفناء تأسيسا على تناقضات الرأسمالية ، التى لن يمكن للنازية الفكاك منها أو الارتفاع عن مستواها . ومن أجل ذلك أصبحت النازية فى تقديرهم ، ممهدة للطريق نحو الشيوعية على الرغم من ارادتها وضد مصلحتها .

---

(١) انظر المجلد الرابع ، الجزء الثانى ص ٦٥٧ .

وما من شك فى أن هذا التصور وقتئذ كان فيه العزاء ، ولقد ثبت حقا أن انتصار النازية لم يكن ليستمر أكثر من نحو اثنى عشر عاما . ومع ذلك ، فان الذى أودى بالنازية ليس هو وقوعها فى أحبولة تناقضات الرأسمالية ، وانما هو الجشع المعتوه للقوة المعتدية ، الذى قاد النـــــازية الى حرب عدوانية ، وتسبب ببطره فى تكاثر عدد المعادين لها،سواء بالهجوم على الاتحاد السوفييتى أو استفزاز الولايات المتحدة بالصورة التى جعلتها تنضم منقذة لحلفاء الغرب الأوروبيين .

صحيح أن النازية كانت غير مستقرة فى كيانها ، ولكن الشيوعيين كانوا على خطأ تماما فى تعليل أسباب ذلك ، ولم يكن يسيرا عليهم ما أخـــذوا به أنفسهم من عزاء ، لو أنهم حقا أحســـــنوا تشخيص الشر النازى ، وادركوا ببصيرتهم ذلك المدى الواسع من التدمير والخراب الذى انتهى اليـــه انتصار النازية ، والذى ناء بكلكله على شعوب الاتحاد السوفييتى أكثر من غيرهم من سائر الشعوب .

والآن دعونى أقرر ما اعتقده بوضوح فى السمة الحقيقية للنازية الألمانية ، على أى نحو يجب أن تكون .

لقد اعتدنا أن نجمل معا تحت عنوان الفاشية ، عددا من أنظمة الحـــكم السائدة فى ثلاثينيات القرن العشرين ، التى كانت فى الحقيقة مختلفة تمـــام الاختلاف فى طبيعتها ، ولو أننى لا أنكر أنها كلها قد تتواءم فى شىء ما . تلكم هى المجموعة التى تضم الى النازية الألمانية ، كلا من الفاشية الايطالية ، ونظـــام هورتى فى المجر ، والديكتاتوريات المختلفة التى أقيمت فى البلقان ، وعهـــد المارشالات الذى أعقب وفاة بيلسودسكى فى بولندا ، والحكم الديـــكتاتورى لسالازار فى البرتغال ، ثم حكومة فرانكو فى اسبانيا بعد الحرب الأهلية . لقد كانت هذه الأنظمة جميعها قومية خالصة فى روحها ، وكلهــــا خصم عنيف للاشتراكية ولحركة الطبقة العاملة . ولقد تلقت جميعها العون الرأسمالى ، ولكن لم تكن الرأسمالية هى القوة الرئيسية الدافعة فى أى واحد منهـــا . وتغايرت جميعها فى السمات الاقتصادية ، على اختــــلاف مراتب النمـــو الاقتصادى التى تباينت فيها على أوسع نطاق .

فبعض منها ، كان محافظا أو رجعيا فى سياسته الاقتصادية ، ومعتمدا الى حد كبير على عون الطبقات الاقطاعية والارستقراطية ، التى أزعجها الخطر او الثورة من جانب جماهير الشعب ،وان تكن بالضرورة غير ثورة البروليتاريا اذ كانت البروليتاريا فى بعض هذه البلاد أبعد ماتكون فى تخلفها عن أن تصنع ثورة بذاتها ، وكانت القوة الثورية الرئيسية ماثلة فى الفلاحين ، الذين ما كان يمكن بغير مشاركتهم الايجابية ، حدوث أى ثورة ناجحة . مثل هذه العناصر الاقطاعية الارستقراطية ، التى ظاهرت الفاشية فى كل مكان تسنمت فيـــه

السلطة ، كانت بارزة على وجه الخصوص فى المجر وبولندا وأسبانيا ، ثم بطبيعة الحال فى شرق ألمانيا وجنوب ايطاليا . وفى هذه البلاد ، كما هو الشأن فى غيرها ، كانت الكنيسة الكاثوليكية كذلك عضدا قويا يقف الى جانب المناهضين للاشتراكية .

وفى بعضها الآخر لم تكن القوة الدافعة الرئيسية هى الاقطاع أو الارستقراطية بحال من الأحوال ، بل على العكس من ذلك كانت قوة من سواد الشعب ، تستمد عونها الأعظم من العناصر التابعة من المراتب الدنيا للطبقة المتوسطة ، التى استنكرت بعنف ذلك الطموح الى المساواة من جانب الطبقات العاملة ، ووجدت نفسها متأثرة فى نحوسها بالكساد الاقتصادى ، الى جانب قصورها عن المناصب الكبيرة التى تهيؤ لها المقام الاجتماعى المرموق . لقد كانت هذه المراتب الدنيا للطبقة المتوسطة ذات أهمية كبيرة فى المانيا وايطاليا ، واختلف نفوذها اختلافا كبيرا عن نفوذ العناصر المحافظة التى انضمت الى الفاشية ، اذ كان لايعنيها الابقاء على نظام اجتماعى قائم ، وانما هى تهتم باقامة نظام جديد قد يهيؤ لها فرص السلطان والتقدم ، اللذين ينكرهما عليها ذلك النظام الاجتماعى القائم .

ومن حيث الواقع العملى فى كل من ايطاليا والمانيا ، اتجهت تلك الفاشية ذات الطابع المتطرف والهدام ، الى ربط نفسها بالقوى العدوانية للاقطاع والرأسمالية ، بدون حمامات الدم التى أبيدت فيها معظم العناصر الراديكالية بعنف ، ولكن عندما صار مثل هذا التحالف تاما متكاملا ، لم تصبح النازية الألمانية فى جوهرها اقطاعية ارستقراطية أو رأسمالية ، بل ظلت فى أساسها قومية عسكرية ، وراحت تتولى قيادة الجماهير التى آزرتها أصلا من أجل دعواها القومية العدوانية بجذورها العميقة ، أكثر من مؤازرتها لها فى أى شعار يقوم على الدافع الاقتصادى البحت . وما من شك فى أن مثل هذه الدوافع الاقتصادية ، قد لعبت دورا كبيرا فى الاتجاهات العقلية لكثير من الأفراد المناصرين ، الذين رأوا فيها مطمحا للمغنم المالى كما هى مطمح للسلطة ، ولكن مظاهر الفساد الاقتصادى للنازية ، ماكان يجب أن تعمينا عن طبيعتها الحقة ، باعتبارها مستندة الى دوافع أولية من الصرامة والتعصب ، اللذين اصطنعتهما لتجمع أنصارا للعاطفة القومية العدوانية .

وقبل هتلر أسس موسولينى الفاشية الايطالية ، على فكرة تمجيد الأمة التى يقوم تصورها بالضرورة على الجماعة القوية الراسخة ، وتنهض فاعليتها فى علاقاتها ببقية العالم على « أنانية اجتماعية » للجماعة ، ثم تستوحى الهامها من شعار العنف ، الذى جعل من العنف والقسوة خصائص مجيدة ، عند ما يمارس هذا العنف وهذه القسوة من أجل الأمة ذاتها . ومع ذلك فمن حيث الواقع العملى ، كان الفاشيون الايطاليون اقل مضيا فى هذا السلوك من النازيين ، وكانت فظاظتهم أخف قسوة فى معاملتهم لخصومهم ، برغم انهم قد

مارسوا الوحشية بلا ريب ، وألغوا كل اعتبار الحرية الانسانية بدعوى انها حماقة عاطفية تستحق الازدراء ، فهم لم يتعففوا عن القتل ، كما كان الشأن فى محاكمات ماتيوتى والأخوة روزيللى وغيرها من المحاكمات المعروفة ، ولكنهم لم يلجأوا الى القتل الجماعى ، أو بصفة عامة ، لم يتجهوا الى التعذيب المنظم . صحيح أنه كان هناك بعض من ذلك مع اليهود فى ايطاليا ، ولكن المناهضة للسامية ، لم تلعب بلاشك أى دور هام فى الفاشية الايطالية ، تلك الفاشية التى كانت قوتها الدافعة قومية أكثر منها عنصرية ، فى حين كانت المناهضة البغيضة للسامية بألمانيا موضوعا أساسيا فى المذهب النازى ، وكان تمجيد العنصر الألمانى باعتباره سيد العالم ، قاعدة أساسية فى الدعوة النازية دائما . لقد كانت النازية حركة أشد خسة من الفاشية الايطالية ، واحتوت على أكبر قدر من الاغراق فى نبذ كل التقاليد الحضارية التى ينهض عليها انموذج الغرب الأوربى ، ومن هنا اكتنفها كثير من الاستنفار الحثيث للنعرات الدفينة عند سواد الجماهير .

ولقد اختلفت الصورتان الرئيسيتان للفاشية كذلك من حيث النظرة لمقام « الزعيم » فموسولينى كان « الدوتشى » وهو مخول للسلطة الكبيرة والتبجيل من تابعيه ، ولكنه لم يكن أبدا ، بنفس المدى الذى كان عليه هتلر المصدر الوحيد للسلطة ولو من الناحية النظرية البحت .

لقد ربطت الفاشية الايطالية فى تصورها بين فكرة الزعامة الشخصية وفكرة الدولة الاندماجية ، حيث يختص المجلس الفاشيستى الأعلى بسلطة قانونية كبيرة ، باعتباره الهيئة الممثلة للحزب الفاشى ، مع الاعتراف ببعض السلطة حتى ولو لم تكن غير سلطة ثانوية ، للمندمجات التى أقامها الفاشيون لتنظيم مجالات النشاط الأساسى فى المجتمع — والتى كانت فى الغالب الأعم غير ناجحة — لاسيما فى الميدان الاقتصادى ، ومع أن المبادىء التى افترضت توزيع السلطة بين القوى المثلثة — الدوتشى والحزب والنقابات — ليست واضحة تماما ، الا أنه لم يكن هناك على أى نحو ، وجود لمثل هذا الالزام فى ألمانيا النازية ، باستمداد جميع السلطات من الفوهرر الملهم . لقد كانت لموسولينى عصمته — على حد التعبير المعروف لماكس ويبر — ولكن العصمة التى اتصف بها أيسر هونا من دعوى هتلر ، الذى استجمع فى ذاته هو ، الارادة الكلية ومصير الشعب الألمانى جميعا . ولعله من الممكن أن يقال من حيث الواقع أن النقابات الايطالية لم تكن شيئا مذكورا ، وهى فى الحق ماكانت لتقوم على أى معنى كامل ، ولكن على الرغم من فقدانها لهذا الحسبان ، فان توزيع السلطات والاختصاصات بين الدوتشى والحزب الفاشى ، كان مختلفا بالضرورة عن ذلك الذى كان بين الفوهرر والحزب النازى فى ألمانيا ، ومرد هذا الخلاف بلا شك انما ينبع واضحا من تباين الطبائع القومية بين الطليان والألمان . فالألمانيون كانوا على كثير من القسوة والصرامة فى المضى بعقيدتهم الى أبعد الحدود . لقد

قاموا بتصفية روم وسحق شتراسر ، من أجل دعوتهما لمزيد من النظـــــرة الجماعية فى اختصاصات الحزب على نحو لم يطق هتلر احتماله .

بينما استطاع رجال فى الحركة الايطالية من أمثال بوتاى ، أن يحتفظوا بمراكزهم وأن يواصلوا جهدهم على درجات متفاوتة ، فى الدعوة لفكرة القيادة الجماعية ، بل كذلك لم تخمد تعبيرات الضيق فى ايطاليا بمثل المدى الـذى أخمدت به فى المانيا ، ولقد استمعت بنفسى الى أحد قادة الفاشية المحليـين والنظام القائم فى ذروة قوته ، يعلن مرتجلا فى اجتماع مفتوح ، أنه قد أصـبح « يضيق ذرعا » باختصاصات الادارة ، وأنه مصمم على الاستعفاء والانطواء فى حياته الخاصة ، ولست أعرف ماذا كان قد استقال بالفعل ، ولا ماجرى له نتيجة لهذا الحديث ، ولكننى واثق على التحقيق ، أن مثل هذه الواقعةماكانت تحدث فى المانيا منذ أن أقام النازيون حكمهم .

ولقد مارست ايطاليا فى الحدود الضرورية ذلك الاضطهاد السياسىالذى مارسته المانيا ، ولكن بصورة أقل كثيرا ، بل لقد كان يسيرا على الأفـــراد الايطاليين بأكثر مما هو ممكن للأفراد الألمانيين ، أن يحيوا حياتهم بغير خوف ولا قلق ، ماداموا يحرصون على هدوئهم ، ويبرهنون على أنهم بلا ماضسياسى قد يعرضهم للاضطهاد .

ومن الحق أن نقرر أن الفاشية الايطالية كان فيها دائمـــا ذلك العنصر المسرحى الذى افتقدته النازية الألمانية،ثم ان سخرية موسولينى بالديمقراطية الأفلاطونية كان لها رنينها الخطابى ، حتى لتختلف كثيرا عن تلك الاتهـامات التى وجهها اليها جوبلز ، أو تلك الأحقاد المناهضة لليهودية التى مارسهـــا شترايخر .

ولقد يؤخذ هذا دليلا على أن النازيين الألمان كانوا أعمق اخلاصا لمذهبهم الرهيب ، وما من شك فى أن كثيرين منهم كانوا كذلك .. ولكن الخلاف لميكن ظاهرا على هذا النحو ، فكل من الفاشية الايطالية والنازية الألمـــانية ، قد استخدمت العناصر العدوانية والوحشية المتزايدة فى التقييم الانسانى ، وان يكن النازيون قد مضوا بعيدا فى ارساء نظامهم عمدا على عقيدة من الوحشية البحت . وبطبيعة الحال ، كان كثيرون من أولئك الــذين قفزوا الى مراكز السلطة فى كل من النظامين ، اما امعات بالضرورة واما منتفعين غير أكفـاء ، تدفعهم شهوة السلطان دون اعتبار للغايات التى من أجلها مارسوا هــــذا السلطان . والأشخاص الذين هم على هذه الشاكلة قد انجذبوا بالضرورة الى كل من النظامين ، ووجدوا فى كليهما الوسائل التى تشبع بواعث الشر فيهم . ولكن الى جانب هؤلاء الامعات وأولئك المنتفعين ، كان هناك فى كلمن الحركتين متحمسون عن اصالة ، وفى حدود الامتثال للأهداف العامة لكلتا الحركتين ، نبع من مثل هؤلاء الأشخاص المتحمسين نوع من الزمالة الصادقة فى ممارسة

الشر ، الى حد الاقدام على التضحية بالذات ، ولقد كانت هذه الروح أقوى فيما أظن بين النازيين بأكثر مما كانت بين الفاشيين الطليان ، وكانت مصدرا هاما لقوة النظام النازى ، وسببا لكثير من السطوة والاحكام فى سلوكه المقيت ـ باعتبار أن مايسمى « العمل الانسانى » ليس الا شيئا يمكن أن يكون فى الشر كما يمكن أن يكون فى الخير .

ان الامر المؤكد عندى ، أن القوة الدافعة سواء فى الفاشيــة الايطـالية أو النازية الألمانية ، لم تكن على التحقيق قوة مستندة الى عوامل اقتصادية أو مصالح ومشاعر طبقية ، وان يكن كل منهما متضمنا هذه العناصر ، وقائما فى مظهره الرئيسى على تكتيل الجماعات التى نادت بالسيطرة الاجتمــاعية والاقتصادية ، ضد اتجاهات المساواة المطلقة التى شقت طريقها بخاصة الى حركة الطبقة العمالية ، تلك الحركة التى عولج أمرها فى كل من النظــامين بالابادة . ولكن النازية الألمانية والفاشية الايطالية قد نجحتا بالفعل فى اكتساب تأييد مجموعة أساسية من الطبقة العاملة ، ذلك التأييد الذى لم يكن فى اعتقادى نتيجة للوعود التى بذلت للخلاص من البطالة والبؤس ، ولو أن ذلك شىء له وزنه بلاجدال ، لاسيما فى المراحل المبكرة لنمو الحركتين ، وانما اجتذبت النازية هذا التأييد من جانب المجموعة الاساسية الطبقة العاملة بحكم نزعتها القوميـــة والعنصرية ، اكثر من اجتذابها لها بحكم دعوتها الاقتصـــادية ، أو على أقل تقدير ، قد أصبحت هذه الطبقة العاملة مرتبطة فى تأييدها للنازية بخاصـة من أجل هذه الأسباب غير الاقتصادية . وحتى لو كان الرأسماليون وقطـاع كبير من الطبقة المتوسطة ، قد رأوا فى النـازية ـ قبل كل شىء ـ تلك القوة القوة القادرة على تحقيق واقرار سيطرتهم الاجتماعية والاقتصـــادية على العمال، فان هذا لايمكن ان يفسر السبب الذى من اجله نفض العمال ايديهم من الاشتراكية الديمقراطية او الشيوعية ، وانضموا فى النهاية الى الـدعوة النازية ، اذ الواقع أن جمهورية فايمار لم تكن فى سنواتها الأخيرة متداعيـــة اقتصاديا فحسب ، بل كذلك كانت مؤسسة أشد مايكون اليأس ، بالنســبة لأولئك الذين كانوا فى حاجة الى القـــدرة على ان ينخرطوا فى عـداد البشر العاملين ، ثم كانت مظهرا لاحساس المانيا بالألم من الحطة التى فرضتها عليها معاهدة فرساى . هذا الشعور بالألم قد أثر فى العمال بقدر ما أثر فى المنتمين الى الطبقات المسيطرة سواء بسواء ، ومكن للنازيين ان يتسنموا السلطة باسم بعث الامة ، وليس بدعوى كراهية الطبقات الاقتصادية للمستوى الاشتراكى وانى هنا لأكرر مرة اخرى ، اننى لا أزعم ان الملامح الاقتصادية لم تـكن غير ذات موضوع ، وانما أقول يقينا ، انه لخطأ جسيم أن نعتبر هـذه المـلامح الاقتصادية موضع الاهتمام كله ، أو أن نفسر النازية بكل بساطة على أنها النزع الاخير فى الاندحار الرأسمالى .

ولقد كان الموقف مختلفا على ماأظن ، فى تلك البلاد الاخرى التى وقعت بين الحربين فريسة لأنظمة توصف بعامة انها « فاشية » . ففى المجر مثـلا

ولو ان نظام هورتى كانت له تلك الملامح التى تجمعه بالفاشية الايطالية والألمانية،قد كان واضحا انه يستند فىجوهر قوته الدافعة الى نفوذ رأسمالى اقل كثيرا مما هو الحال فى كلى الاثنين الآخرين ، وكانت عناصر التأييد الاساسية له قائمة على الارستقراطية المالكة للارض ومن يرتبطون بها من ناحية ، ثم تنهض من ناحية اخرى على اصرار قوى للقومية المجرية ، فى اعادة وممارسة السيادة المجرية على العناصر السلافية ، التى ظلت والتى كان واجبا فى وهمهم ان تظل ، تحت الحكم المجرى. لقد كانت العوامل الاقتصادية قوية فى هذا النظام لاسيما بعد محاولة بيلاكون للاستيلاء على السلطة ، ولكن هذه العوامل الاقتصادية كانت فى أساسها عوامل ارستقراطية اقطاعية أكثر منها عوامل رأسمالية ، باعتبار انها كانت عوامل محدودة بحكم التخلف الاقتصادى لأكثر الصناعات المجرية ، ومحدودة بحكم المدى الذى كانت فيه كل من الصناعة والتجارة بأيد أجنبية غير مجرية .

وفى أسبانيا تحت ظل فرانكو ، ولو ان الرأسمالية كانت عاملا له خطره فى قطالونيا وفى عدد قليل من المناطق الاخرى ، الا انه لم يكن لها حساب كبير فى بقية البلاد ، وكانت القوة الدافعة فى الثورة المضادة مستمدة من الكنيسة ومن المستويات القيادية فى القوات المسلحة ، أكثر من انبعاثها عن منابع اقتصادية .

وفى بلاد البلقان كانت العروش الطامحة ، ومن يحيطون بها من المستشارين العسكريين بخاصة ، هى المسئولة اولا عن انهيار الانظمة البرلمانية التى قامت فى أعقاب الحرب عام ١٩١٨ ، ولم يكن الرأسماليون على ضعفهم النسبى ، بأكثر من حلفاء ثانويين لهذه العروش ، زد على ذلك الدور المشئوم ، الذى قامت به فى بعض الأحيان تلك الدوائر الأجنبية الرأسمالية .

وفى بولندا حيث قام بيلسودسكى ممثلا لليساريين ، الذين لم يستطيعوا الاتفاق أبدا مع دموفسكى واليمينيين الوطنيين ، كان نظام المارشالات بعد وفاة بيلسودسكى هو النتيجة المحتومة للتوافق بين القادة العسكريين وملاك الأراضى ، أكثر من أن يكون نتيجة لأى نفوذ رأسمالى ذى قوة حقيقية نفاذة ، على الرغم من أن هذا النظام قد تلقى التأييد الرأسمالى فى حربه ضد الاشتراكيين والنقابات العمالية والجناح اليسارى لحركة الفلاحين .

فى كل هذه البلاد جميعا ، لايمكن لواحدة من تلك الحركات التى قامت باسم الفاشية ، أن تكون قادرة على اعتبارها مفهومة فى صورة نزاع اقتصادى بين الفقراء والأثرياء ، أو بين الطبقات العاملة وبقية الطبقات الأخرى ، وذلك على الرغم من أنها كلها قد كابدت صراعا عنيفا بين الطبقات « المسيطرة » والحركة المنظمة للطبقة العاملة ، التى أبيدت فى كل بلد استولت فيه هذه الأنظمة على مقاليد الحكم .

والواقع أن المبرر الوحيد لتفسير الفاشية على اختلاف مظاهرها ، فى صورة معبرة عن تلك القوى الاقتصادية والحرب الطبقية ، انما يعود فى الغالب الأعم ، الى أن حركات الطبقة العاملة كانت هى التنظيم الرئيسى – ان لم تكن التنظيم الوحيد – الذى يواجه تلك الأنظمة الفاشية الجديدة . أما معارضة الأحرار الديمقراطيين ، على النحو الذى كانت تمثله الأحزاب البورجوازية اليسارية والوسيطة معا ، فقد أثبتت فى كل مكان عجزها عن القيام بأى كفاح صلب ضد القوى الجديدة المتسلطة ، التى نحتهم عن طريقها فى بساطة .وحتى تلك الأحزاب البرلمانية للاشتراكية الديمقراطية ، لم تكن هى الأخرى بأحسن حالا ، وهكذا أصبح الأمر متروكا للشيوعيين وللأقلية الصغيرة من الجناح الأيسر فى النقابات العمالية – تلك الأقلية التى وقعت أساسا تحت السيطرة الشيوعية – لكى يلعبوا الدور الرئيسى فى حركات المقاومة السرية ، بالقدر الذى كان يسمح باستمرار وجودهم فى ظل الأنظمة الفاشية . ولقد كان من بين زعماء الاشتراكية الديمقراطية ، قليلون ممن أتيحت لهم الفرصة ليساهموا بأنفسهم فى الامكانيات المحدودة للمعارضة الدستورية داخل الدول الفاشية ، بينما هربت الغالبية فيهم الى خارج البلاد ، لتحاول اقامة هياكل « لأحزاب المنفى » ، تلك الأحزاب التى سرعان مافقدت اتصالها بالسابقين من انصارها ، ولم تلبث أن تضاءلت ليقتصر تمثيلها على قلة قليلة بجانب زعمائها أنفسهم .

فمن هذا الواقع اذن ، واقع قيام الفاشية فى بلد بعد آخر بالحرب المريرة ضد الاشتراكيين وضد حركة الطبقة العاملة ، ينهض المبرر لاعتبار الفاشية بالضرورة صورة حتمية من صور الراسمالية ، تهدف فى جوهرها الى الاطاحة بالاشتراكية خصمها الرئيسى ، مهما تكن السمات الأساسية لهذه الفاشية .

لقد جرى تشخيص الأزمة الاقتصادية فى ثلاثينيات القرن العشرين ،على اعتبارها أزمة العالم الرأسمالى – وذلك أمر صحيح فى مجموعه – تلك الأزمة التى كان الاتحاد السوفييتى محصنا منها بحكم اقتصاده الاشتراكى .

ولقد فشل الرأسماليون فى مناهضة الأزمات بتدابير اقتصادية بحت ، وفشلوا فى الالتجاء الى فرض اجراء سياسى يرجون به اطلاق أيديهم ازاء الكارثة ، بابعاد الأزمة عن أن تكون أداة القوة العمالية فى معارضتها لهم ، ولقد كان هناك حديث كثير عن قرب وصول الراسمالية الى ازمتها الخاتمة ، التى تسقط فيها سقطتها الأبدية تحت أثقال ماتحمله من متناقضات ، فى مقدمتها عجز الرأسمالية عن ايجاد الأسواق للانتاج المتزايد باطراد ، على اعتبار أن ذلك التزايد نتيجة محتومة للتقدم الفنى . ولقد حدث جدال كذلك فيما اذا كان ماركس على صواب فيما ذهب اليه،من أن تحديد القوة الاستهلاكية للجماهير هو السبب الحاسم فى تواتر أزمات الراسمالية ، اذ لو كانت القوة الشرائية للجماهير يعوقها الاستغلال الرأسمالى ، فان التحديد التبعى لحاجات السوق

فى عمومها ، لابد له من أن يضع حدودا لربح الاستثمار المالى ، الأمر الذى يسلم الى الكساد والبطالة .

وأخيرا كانت الصورة فى لمساتها النهائية مرسومة على اعتبار أن سحق حركة الطبقة العاملة ، بما يمكن للرأسماليين من مواصلة استغلال العمال ، سوف لايأتى بأى علاج ، مادام المزيد من تهديد السوق الشرائية يستتبع المزيد من سقوط الاستثمار المالى ، ويمضى بالكساد الى أسوأ بدلا من أن يمضى به الى أحسن ، وعلى هذا النحو يكون التجاء الرأسماليين الى الفاشية ، هو فى حقيقته بمثابة من يحفرون القبور لأنفسهم ، مهما يكن من أمر نجاحهم العاجل فى ابادة قوة الطبقة العاملة ، اذ هم بذلك انما يبيدون الرأسمالية ذاتها ، ويغرسون بذور الثورة العالمية ، التى سوف تحدث بطريقة ما ، تبعا للبؤس المتزايد للعمال ، حتى ولو انهارت منظمات الطبقة العاملة ، والتجأت الى النشاط السرى .

ولقد غفل الرأسماليون عن رؤية هذه الحقيقة بسبب العمى الذى انتابهم فى ادراك الأسباب الحقيقية للكساد ، ومحاولتهم علاجه باطلاق أيديهم فى تناول « قوة العمل » على نحو مايرضيهم بحسب . وهكذا ، لم يعد بذى شأن أن تنهار الأحزاب الاشتراكية والنقابات العمالية على السواء ، بل لعله يكون ميزة ايجابية ، لو أن الأحزاب الاشتراكية « الدستورية » والنقابات العمالية « الاصلاحية » ، قد جردت من قوتها فى تضليل وخيانة العمال ، حتى تترك الطريق مفتوحا للثوريين الحقيقيين ، الذين تمكنهم مذهبيتهم من اعداد قوة المقاومة السرية — حتى تحت سلطان الديكتاتورية الفاشية — تلك القوى التى سوف تضع طبقا لمجريات الأمور ، نهاية حاسمة لرأسمالية لم تعد قادرة على تنظيم قوى الانتاج .

فلو أن الفاشية حقا كانت ببساطة مجرد مظهر للرأسمالية فى نزعها الأخير ، لكان هناك أصل لهذه الآمال فى الواقع المشهود . ذلك أن الديكتاتورية الرأسمالية ، انما تهدف بوضوح الى مزيد من استغلال العمال ، وتجريدهم من كل وسائل المقاومة الجماعية ، التى لابد أن تقودهم الى موقف ثورى ، تكون فيه المقاومة السرية المنظمة قادرة على الكسب من ورائه ، وذلك فى مواجهة الكساد العارم الذى لاتستطيع أن تجد له فكاكا .

ولكن تشخيص الوضع على هذا النحو كان خطئا تماما ، فى ضوء الوقائع الحقيقية البحت . ففى المانيا ، استطاع النازيون على أية حال أن يقللوا من البطالة الى مستويات معتدلة نسبيا ، وأن يزيدوا من الانتاج الى مدى ذى دلالة واضحة . صحيح ان هذا قد تحقق أكثره بالقرارات الشاملة لعمالة الطوارىء ، على قواعد غير اقتصادية ، وهو رهن بالزيادة القصوى للانفاق على التسلح ، حيث الأفضلية للمدفع قبل الزبد . ولكن حتى لو كانت الأجور

منخفضة ، ولو بقيت تناقضات الرأسمالية بغير حل جـــذرى ، فان أغلب العمال كانوا مزودين بالعمل يشغلونه على أى نحو ، وفى مواجهة هذا الواقع ؛ كانت عوامل الاثارة للمقاومة السرية ، عاجزة تماما عن تحريك ثورة الجماهير

لقد كان الرأسماليون قادرين على استغلال العمال الذين لم ينخرطوا فى سلك النقابات العمالية ، ولكنهم كذلك ـ أى الرأسماليين ـ كانوا موضـــع المطالب الثقيلة من جانب الدولة فى الأرباح الخاصة بالتسلح الضخم ، طبقـا للخطة المقررة فى اعداد الموارد للحرب العدوانية . وفى الوقت نفسه كانت الأمة كلها بما تضمه من عمال . مهيأة بالدعاية القومية والعسكرية الضخمة ، التى عملت بكل طاقتها على ادماج جميع مصادر الدولة تحت القيادة النـــازية ، وطوعت لخدمتها آخر ماسجلته السيكولوجية الفنية من جهود .

هذه الظروف كلها ، لم تكن أبدا هى ذلك الذى أراده الرأسماليون على أى وضع ، بعد أن حققوا هدفهم فى تحطيم حركة الطبقة العاملة . لقد أعادوا الرأسمالية لا باعتبارها سيدا ، ولكن باعتبارها الخادم المستسلم للعسكرية ، ولانجيل النازية فى البطش ، وجنون القومية الموهوم . لقد صار الاقتصـــاد الألمانى كله تحت النازية جهازا ضخما للاعداد العســـكرى ، وبذلك أصبحت ثروات المانيا الرأسمالية مرتبطة بآمال النصر فى الحرب،نصرا ليس أولا وأخيرا من أجل الرأسماليين ، ولكن من أجل شعب الأسياد ، الذى يقوده الحـــزب النازى وزعيمه الملهم المعتوه ، الذى لم يعرف طموحه نقطة يتوقف فيها عنغزو العالم واحتوائه جميعا .

على هذا النحو اذن ، كان الشيوعيون على صواب فى تحليلهم للأنظمـة الفاشية فى ثلاثينيات القرن العشرين ، حين اعتبروها أنظمة غير مســـتقرة بطبيعتها ، ولكنهم كانوا مخطئين تماما فى تقدير أسباب عدم استقرارها ، فلم يكن عدم استقرارها راجعا لعجزها عن توظيف العمال ، وانما هو راجع الى تصميم زعمائها على استخدام جميع مصادر الانتاج فى معدات القتال قبل كل شىء ، تحقيقا لهدف محدد فى اشعال نار الحرب ضد جيرانهم .

فلو كانت النازية مجرد راسمالية خالصة ، تستهدف الخروج من الأزمة الاقتصادية والكساد المخيم ، ماكانت لتفضل « المدفع » على « الزبد » ، بل كان عليها أن تسعى لأكبر ماتستطيع من الأسواق فى سبيل الانتـــاج المتزايد للصناعة الألمانية ، غير ان القوى التى كانت فى مركز السلطة بالمانيا النازية ،انما اهتمت بالرأسمالية بمقدار ماكانت تفيد منهافى خدمةغاياتها الخاصة بالعدوان القومى ، وانقلبت عليها تماما وفى اصرار ، بمجرد أن تنحت هذه الرأسمالية عن السير معها فى سبيل مخططاتها .

وفضلا عن هذا ففى الدول الراسمالية التى نجت من السيطرة الفاشية لم يكن هناك دليل على أن الأزمة الاقتصادية فى ثلاثينيات القرن العشرين ، هى

الأزمة الخاتمة للرأسمالية على النحو الذى يؤمله الشيوعيون . ففى الولايات المتحدة ، حيث كانت الكارثة فيها أعظم الكوارث جميعا ، استطاع الرئيس روزفلت بسياسة « النيوديل » أن يهيىء علاجا اقتصاديا أساسيا ولو أنه غير كامل ، صاحبه تغيير حقيقى فى توزيع قوى المجتمع . ومارس اتحاد العمل الأمريكى ، الذى كان من قبل غير ذى أثر الا فى نطاق ضيق من الصناعات ، ولم يكن يتمتع الا بمقام اجتماعى ضئيل على وجه العموم ، مارس هذا الاتحاد نهوضا عظيما حين قرر مؤتمر المنظمات الصناعية بجدارة ، أن يمتد نشاط الاتحاد الى ميدان الانتاج الضخم للصناعات الكبرى كالسيارات والصلب، وحين تمت تصفية « الاتحادات » صنيعة الشركات المنتشرة فى أنحاء البلاد ، ثم حين أخذ أصحاب الأعمال الأمريكيون أنفسهم فى قوة وصرامة ، باجراءات الاتفاق الجماعى ( المساومة الجماعية ) .

لقد تحولت العلاقات الصناعية الأمريكية بالضرورة خلال سنوات معدودة ، وأصبح من التطبيقات المشهود لها ، أن يكون للعمال نصيب أساسى فى ثمار التقدم الفنى . وتحت هذه الظروف المتغايرة ، تجدد بناء الرأسمالية الأمريكية فى نجاح ملحوظ ، وفق شروط مقبولة تماما من التنظيم الرئيسى للعمال الأمريكيين . وهكذا فى الوقت الذى نمت فيه اتحادات العمال بخطى ثابتة لتصبح أقوى وأشد نفوذا ، اختفت الاشتراكية الأمريكية تماما على وجه العموم . لقد استعادت الرأسمالية قوتها ، ولكن على أسس قبلت بها الوضع الجديد للاتحادات ، وأقرت فيها عمليا بزيادة عنصر التدخل العام فى الشئون الاقتصادية ، ومايتضمنه كل ذلك من نمو جوهرى فى الخدمات الاجتماعية العامة ، وفى تدابير المسئولية العامة لاقرار العمالة على مستوى ملائم . لقد كان هناك كثير من الرأسماليين الأمريكيين محجمين فى شدة عن قبول هذه التغييرات ، وسعوا حثيثا للعودة الى الأوضاع القديمة لسياسة الحرية الاقتصادية « وليأخذ الشيطان بعد ذلك ماتبقى » ، ولكن صيحاتهم كانت أخفت من أن تعيد الحياة الى الأوضاع القديمة للحرب الطبقية المستعرة ، وفى الوقت نفسه ، مازالت هناك فى الولايات المتحدة تيارات خفية لها ركيزتها نحو التعصب القومى ، مماثلة لتلك الاتجاهات القومية التى مهدت لنمو الفاشية فى أوربا ، ولكنها لم تتخذ سمات الفاشية فى مواجهة الطابع الأساسى الديمقراطى الحياة الأمريكية ، بل ظهرت بدلا من ذلك فى صورة « الماكارثية » وبدعوى الأمريكية البحت ، لتقتنص فى مصيدتها السحرية أى نزوع تقدمى ، يمكن لها أن تضعه فى صورة عدم الولاء للنظام القائم . وعلى أية حال ، فان هذه الاتجاهات انما تقدمت تماما بعد الفترة التى أناقشها اليوم فحسب ، اذ كان التيار الرئيسى خلال ثلاثينيات القرن العشرين فى الولايات المتحدة ، يمضى فى الاتجاه الى مزيد من الرأسمالية الحرة الاصلاحية ، المستعدة لقبول مطالب الطبقة العاملة ، والاذعان لأى جماعات كبيرة تستشعر الحرج والضيق .

وهناك فى بريطانيا العظمى كانت نكبة الأزمة الاقتصادية العالميـة ، أقل حدة منها فى الولايات المتحدة ، وعلى الرغم من النكسة الخطيرة لحزب العمال فى الانتخابات العامة لسنة ١٩٣١ ، فقد أثبتت النقابات العمالية نجاحهـا الملحوظ فى تحديد خفض الأجور ، برغم ضعف هذه النقابات بعد الاضراب العام فى سنة ١٩٢٦ . لقد كان الكساد فى الواقع بالغ الذروة فى مناطق معينـة ، وبخاصة فى أحواض السفن ، وفى صناعات الفحم والحديد ، وظل أمر احياء هذه المناطق المصابة بالكساد بطيئا ومنقوصا حتى بواكير الحرب العالمية . ومن الناحية السياسية استعاد حزب العمال قوته فى تثاقل بعد هزيمتـه ، ولكنه ظل أضعف من أن يكون له الأثر الخطير فى انتخابات ١٩٣٥ ، وبذلك استمتع المحافظون بفترة من النفوذ السياسى الى ما قبـل اشتعال الحرب ، وخلال السنة الأولى لفترة « الحرب الكلامية » . لقد كان مفروضا أن يستعيد العماليون قوتهم بأسرع مما حدث ، لو أنهم لم يقعوا فى ورطة حادة بين اتجاههم السلمى الجذرى العميق ، وبين رغبتهم فى أن يساهموا بدورهم فى المقاومـة الجماعية للفاشية باعتبارها قوة اضطراب دولى ، ذلك أن نزوعهم السلمى ، الذى تدعمه ريبتهم العميقة فى الاتجاهات المحافظة ، قد منعهم من تأييـد التسلح تحت حكومة المحافظين ، فى الوقت الذى أصبح من الواضح فيه تماما، انه لاشيء أقل من تكتيل قوة مسلحة ، يمكن أن يكون ذا أثر فى صد عـدوان نازى . ولقد ظهر اللبس فى الاتجاه العمالى كذلك بصدد الحرب الأهليـة الأسبانية ، حين اضطر العمال الى تأييد سياسة غير واقعية ، هى سياسة عدم التدخل ، تحت تأثير حكومة بلوم فى فرنسا الى حدما ، تلك الحكومة التى أضعفتها قوة التهدئة بفرنسا ، فما كانت تلك السياسة « سياسة عـدم التدخل » بمانعة للقوى الفاشية من التدخل فى جانب الثوار ضد الحكومة الجمهورية الأسبانية .

لقد كان من الصعب حقا درء الورطة العمالية ، فكل شهر يتوالى انما يحمل معه ما يوضح أن القوى الفاشية وفى صدارتها ألمانيا النازية ، ماضية الى الحرب ، وأنه ليس هناك مايمكن أن يساعد على وقف الفاشية الامظاهرة للقوة الساحقة ، ومع هذا فقد ظل غير مؤكد ذلك الأسلوب الذى سيقرره هتلر فى مهاجمة أعدائه، وكم كان هناك كثيرون من البريطانيين المحافظين من يعيشون على أمل قاطع ، فى أنه لابد لهتلر ان يخلى سبيل الغرب ، ليوجه غزوه ضـد الاتحاد السوفييتى الذى يرحبون بدماره حتى على يد هتلر . ولقد ظل حزب العمال حتى بعد اقراره للتسلح ، يواصل بذل الآمال فى السلام على أساس الأمن الجماعى ، تحت لواء عصبة الأمم التى كانت فى الحقيقة قيثارة محطمة . ولما كان الحزب بلا سلطة لتقرير الأمور ، ولا حتى نفوذ فعال فى سياسـة الحكومة ، فقد كان عليه أن ينتحى فى يأس ، ولو أنه مارس الاحتجاج ابان فترة ميونيخ . وحينما اشتعلت الحرب بالفعل فى الغرب عام ١٩٣٩ ، ظل الحزب عاجزا حتى بعد انهيار فرنسا ، ذلك الانهيار الذى جرف حكومة تشمبرلن ،

واجبر تشرشل بوصفه رئيسا للحكومة من بعده ، على دعوة حزب العمال للاشتراك بدور قيادى فى الحكومة ، التى كانت بحاجة الى توحيد المواطنين جميعا من خلفها ، فى عملية ظاهرة اليأس لحرب هم فيها يتامى .

أما فى فرنسا ، فقد تأخر ظهور الكساد فيها عن سواها ، بسبب سياسة بوانكريه الذى أجرى تخفيضا فى قيمة الفرنك ، بحيث ترك للاقتصاد الفرنسى فرصة طيبة فى المجال الفسيح ، عندما أخذت النقود المتداولة تترنح يمينا وشمالا سنة ١٩٣١ ومابعدها. ومع ذلك فلم تكن فرنسامن الناحية السياسية قد أفاقت من خسارتها الجسيمة فىشبيبتها التى فقدتها خلال الحرب العالمية الأولى ، وتلقى جانب كبير من الشعب الفرنسى قيام النازية فى المانيا بجو من الخشية ، جعلهم لايشدون على خواصرهم من أجل صراع جديد ، بل حملهم على لهفة التوصل الى أى شروط مع الألمان لمنع الحرب . وعلى عكس ماجرى فى بريطانيا ، تمزقت حركة الطبقة العاملة الفرنسية ، بالخلاف الذى نشب بين الشيوعيين والاشتراكيين الديموقراطيين ، فانتمى الجزء الغالب من منظمات العمال اليدويين الى الشيوعية تاركين الحزب الاشتراكى ، مجرد مخلفات يظاهرها الموظفون وجماعات أخرى لعمال غير يدويين . ولقد عاد هذا الانقسام الذى امتد الى النقابات العمالية ، بأكبر قدر من التوهين للحركة الاشتراكية ، وأصبح من الواضح كذلك انه لا رجاء فى استمرار أى حكومة للجناح اليسارى بغير تأيد الشيوعيين .

وفى هذه الظروف لقيت الجبهة المتحدة قبولا فى فرنسا ، الأمر الذى كان مرفوضا فى بريطانيا العظمى ، ولكن هذه الجبهة المتحدة لم تفعل شيئا فى النطاق الدولى ، بأكثر مما تدفعها اليه الأسباب المحلية .

أما الجبهة الشعبية التى قادها ليون بلوم ، فلم تواجه الفاشية الا بأقل كثيرا مما واجهت به تحسين وضع العمال الفرنسيين ، عن طريق ما مارسته من التشريع التقدمى الاجتماعى . ولقد جمعت معها شتات النقابات العمالية فى صورة الاتحاد العام للعمل ، ذلك الاتحاد الذى انتهى أمره فيما بعد الى الوقوع تحت سيطرة شيوعية .وتبع ذلك كله ماعرف باسم اتفاقيات ماتينيون التى تضمنت الاعتراف الكامل بحقوق المساومة الجماعية ، وتدخل الدولة فى أى نزاع صناعى ، مع اقرار مبدأ « الأربعين ساعة للعمل الأسبوعى » ، الأمر الذى أثقل كاهل اقتصاد لم يكن يملك المعدات الحديثة ولا يعرف الأساليب الجديدة فى الانتاج . حقا لقد حصد العمال مكاسب اقتصادية فى وقتهم الحاضر يومئذ ، ولكن ميزان المدفوعات الفرنسى قد ترنح . وفى ثنايا هذا الوضع ،أخذ عدم استقرار الطبقات الموظفة ينمو ويزداد ، وأفحم الجناح اليمينى حكومة اليسار ، بازدهار المظاهر الفاشية والقوة الشبيهةبالفاشية . وكان بلومأضعف من ان يقدم أى عون للجمهوريين الأسبان ، أو أن يتخذ أى خطوة حاسمة مع

الألمان ، ثم لم يكن خليفته الراديكالى دالادييه ، الامجرد شريك على قدم المساواة مع تشمبرلن فى استسلام ميونيخ .

لقد اهتز النظام البرلمانى تماما تحت عنف جماعة كاجولار والجماعات الفاشية الأخرى . وذهب بيير لافال ومجموعة من السياسيين ذوى النفوذ الى تأكيد الحاجة الملحة للمساومة مع الفاشيين ، وتفرقت الأمة أيدى سبأ ،وكانت أوضح ماتكون عجزا عن قيادة النجاح فى حرب . أما الاستراتيجية العسكرية الفرنسية ، فقد استقرت منفردة منذ ظهور النازية على قاعدة الدفاع الثابت، جاعلة من خط ماجينو حصنها الحصين . فلما جاءت الحرب لتثبت كارثة الاعتماد على هذه الصورة من صور الدفاع الذى تحطم على الفور ، انهارت معنويات فرنسا بالقدر الذى انهارت به عسكريتها ، ثم سقطت فريسة سهلة بين براثن الاحتلال الألمانى ،وبين الادعاءات المزدراة لحكومة فيشى ، التى حاولت أن تغطى خجلها بتنصيب المارشال بيتان ابا لها ، فما نجحت الا فى الصاق المزيد من الخجل بشعب منهزم مدنس .

وبينما كانت الاشتراكية تقاسى النكسة الكبرى فى المانيا ، وتمارس تراجعها الخطير فى كل من بريطانيا وفرنسا ، كانت الدول الاسكندنافية تقدم مشهدا مختلفا تماما لنجاح الاشتراكية المعتدلة . فالدول الاسكندنافية فى مجموعها لم تتأثر الا تأثرا خفيفا خلال سنوات الكساد ، وذلك بسبب الطلب المتزايد على صادراتها الرئيسية من ناحية ، وبسبب سياسة حكوماتها التى أظهرت كثيرا من الحصافة فى علاج الصعوبات من ناحية أخرى ، فبينما كانت أغلب الدول التى تعيش فى كنف النظم الرأسمالية،تحاول التغلب على الضائقة الاقتصادية باتخاذ تدابير متعسفة تزيد الحال سوءا على سوء ، كان السويديون خاصة على كثير من حسن الادراك ، بحيث اخذوا على عاتقهم اعداد ميزانية موقوتة للعجز فى المدفوعات لمقاومة البطالة ، فى الوقت الذى حصنوا فيه انفسهم ضد التضخم المالى ، بالمزيد من موازنة الميزانية فى السنوات الأخيرة .

وكانت الحكومات الاشتراكية الديمقراطية هى التى أقرت هذه السياسات الفطنة ، سواء عن طريق أغلبياتهم فى البرلمان فحسب ، أو عن طريق تأييد تحالف يضم عددا كافيا من الأحزاب المماثلة نوعا ما . ان هذه الحكومات لم تحاول حقيقة ان تقوم بخطوات تقدمية كبيرة ، لتحقيق الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج ، التى كانت تكتفى بترك معظمها بين أيدى الرأسماليين ، وانما باشرت اجراءات واسعة للضمان الاجتماعى ، وقنعت بأن تباشر نفوذا على سلوك الرأسمالية بواسطة اجراءات تنظيمية قانونية . ولما كانت الظروف الاقتصادية ملائمة ، فقد ساعدها ذلك على النجاح المرموق بصفة عامة ، واستطاعت أن تهيىء لنفسها السلطة طوال فترات مديدة على أساس التأييد الشعبى . ولا شك أن الاشتراكيين [illegible]

حيث التباين فى الثروة والدخل بين الأفراد ، أقل بصفة جوهرية من مثيله فى البلاد الرأسمالية الكبرى ، وهكذا استطاع التقارب الواضح نحو المساواة أن يقلل من حرارة الصراع السياسى ، وأن يمنع نمو الشيوعية باعتبارها المنافس الخطير للاشتراكية الديمقراطية . ولقد أصبح من الشائع فى ثلاثينيات القرن العشرين ، أن يشار الى السويد باعتبارها المثل الأعلى لنجاح الاشتراكيـــة المعتدلة ، وباعتبارها من الناحية الاقتصادية ، رائدا فى ممارســـة خبرات جديدة للانتفاع بالاجراء الحكومى فى الاحتفاظ للعمالة بالمستوى الرفيع .وعلى العموم فقد استحقت السويد هذا الثناء بجدارة ، حتى ولو كان هذا النجاح راجعا الى الظروف الملائمة ، بأكثر مما لو كان راجعا الى أى عبقرية اشتراكية خاصة فى ايجاد الحلول للمعضلات المتشـــابكة . أما الضعف الـذاتى فى الاشتراكية الاسكندنافية ، فقد كان ماثلا فى أحيامها منـذ أمد طـــويل ، عن الوصول الى الغاية فيما يمكن أن تصنعه لتحسين أوضاع الطبقة العاملة عن طريق التشريع الاشتراكى ، وكان هذا الضعف ظاهرافى عدم استعدادهاللتقدم نحو مزيد من مرحلة البناء الاقتصادى الاشتراكى الكامل . ومع هـــذا ، فالاشتراكيون الاسكندنافيون والسويديون منهم بخاصة ، يعتبرون حتى اليوم أصحاب النموذج المقنع لاحتمالات التطور الاشتراكى ، الذى تظاهره المنظمات الشعبية للناخبين البرلمانيين عن اقتناع تام .

أما فى هولندا وبلجيكا وكذلك فى سويسرا ، فقد انتهى الاشتراكيون الى موقف متخاذل ، اذ بعد أن خطت الحركات الاشتراكية فى تلك البلاد خطوات لها قيمتها فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، تداعت الى اعتبارها مجرد ممثلة لجانب كبير من الأقلية فحسب ، دون أن تظهر أى تقـدم فى سبيل كسب الأغلبية ، التى تمكنها من جعل السلطة فى يديها ، حتى ولو كان ذلك عن طريق التحالف مع أحزاب أخرى ، يحتاج الأمر الى معاملتها على قدم المساواة ، دون اعتبارها مجرد حلفاء ثانويين . لقد كانت العقبة الرئيسية للتقدم الاشتراكى فى كل من هولندا وبلجيكا ، ماثلة فى وجود الأحزاب الدينية ــ الـكاثوليك فى بلجيكا والكاثوليك والبرتستنت فى هولندا ــ وكانت تلك الأحزاب قادرة على التحكم فى التأييد الجوهرى للطبقة العاملة ، فى الوقت الذى لا تسيطر فيـه الطبقة العاملة عليها ، وانما سيطر عليها النفوذ المحافظ المرتبط تماما بالهيئات الكهنوتية للكنائس ذات الشأن . وكذلك أيضا تمزقت النقابات العمالية فى هذه البلاد ، بين الحركات المتنافسة تحت قيادة اشتراكية أو دينية ، واصبح لارجاء فى قيام وحدة للطبقـة العـاملة ، سواء من الناحية السياسية أو النـاحية الاقتصادية ، ولا رجاء فى تحقيق اغلبية برلمـانية ما دامت هذه الوحدة غير قائمـة .

أما فى أسبانيا فقد شهدت ثلاثينيات القرن العشرين قيام الجمهـورية وسقوطها ، وانتصار الفاشيين تحت زعامة الجنرال فرانكو وحزب الفالانج .

لقد ظهرت الجمهورية الى الوجود باعتبارها خلفا لديكتاتورية الرئيس ريفيرا ، ثم أدبرت لتسلم الزمام الى وضع أكثر ضراوة وأشد رجعية ، بعد أن مزقت نفسها الى شيع بانشقاقاتها الداخلية . وكانت القوى الجمهورية تتألف فى البداية من تحالف قوى المراس لعناصر متباينة ، من محافظين كاثوليك دستوريين أمثال الرئيس الكالازامورا ، الى بورجوازيين أحرار وراديكاليين مضادين للكنيسة ، ثم الى خليط متمايز من الاشتراكيين والسينديكاليين والفوضويين والشيوعيين ، وهؤلاء جميعهم تتفاوت أفكارهم بما لايقبل التعديل، فى صدد القوام الجديد للمجتمع الذى تحالفوا على بنيانه .

فقد كان بعضهم دعاة سلطة مركزية قوية ، وبعضهم يصممون على الجماعية ، وبعضهم الآخر يتراوحون على مناوأة الدولة فى أى صورة تكون . ولقد كان أغلب الزعماء – وليس جميعهم – مناهضين تماما للكنيسة ، وزجوا بأنفسهم فى صراع حتى الموت ،ضد الامتيازات غير العادية للكنيسة الكاثوليكية التى كانت فى أسبانيا على أشد مايكون التعصب والاحتكار . وكثيرون من اعوان هؤلاء الزعماء كانوا ثوارا بالطبيعة ضد أى نوع من السلطة ، فهم ليسوا أقل مخاصمة للجمهورية من مخاصمتهم للأشكال الأخرى . ولقد عم الاضراب الشامل لفترة طويلة فى كثير من قطاعات أسبانيا ، وقام الفلاحون بثورات ذاتية فى قطاعات أخرى ، وكان لانهيار الديكتاتورية والملكية مع انبثاق الآمال العريضة فى « عهد جديد » ، أكبر الأثر فى توفير الفرص لهذه المظاهر كلها على نطاق غير محدود . ولم يكن هناك فى أسبانيا حزب منظم مترابط قادر على الامساك بزمام العاصفة التى صاحبت الثورة الجمهورية ، بل ان الجماعات التى وحدت قواها خلال الثورة ، سرعان ماانشطرت فى اللحظة التى كانت الوحدة فيها ضرورية لممارسة النجاح الذى تحققت بواكيره الأولى . ففى البداية ، استطاعت العناصر المتنازعة الى حد كبير ، أن تتفق على وضع دستور الجمهورية عام ١٩٣١ ، ذلك الدستور الذى نص على اقامة مجلس تشريعى واحد « كورتيز » ، عن طريق الانتخاب العام والاقتراع السرى .ولكن سرعان ماسحب الجناح اليمينى للجمهوريين تأييده فى تلك المرحلة المبكرة ، عندما هوجمت الكنيسة ، ولحق به الراديكاليون المناهضون للكنيسة فى صفوف المعارضة ، فى الوقت الذى امتنعت فيه جماعات النقابيين والفوضويين من اليسار المتطرف ، الذين لم يشتركوا فى جهاز الدولة الجديدة ، عن تأييد الحكومات المتعاقبة التى حاولت أن تمسك بزمام العاصفة . ولقد جرت محاولة لاعادة الوحدة الجمهورية عن طريق الجبهة الشعبية عام ١٩٣٥ ، وحققت هذه الوحدة من الناحية النيابية نجاحا واضحا ، حين كسب الجناح اليسارى فى فبراير ١٩٣٦ أغلبية ظاهرة فى مجلس الكورتيز ، على مجموعة الجناح اليمينى والجناح الوسيط . وفى هذا الوقت ، لم تكن هناك حكومة واحدة قادرة على ممارسة أى سلطة حقيقية ، فالاضرابات يتلو بعضها بعضا الى غير نهاية ، والفلاحون الذين أحزنهم عجز قانون الاصلاح الزراعى عن

تحقيق كسب واقعى ، بسبب رفض الجناح الوسيط لتنفيذه برغبة صادقة ، قد تواتروا من جانبهم على تقرير الأمور بسواعدهم وحدهم ،وراحوايستولون على الأرض دون انتظار لاجراءات القانون . وفى الوقت نفسه كان الجنـــاح اليمينى يتخذ عدته لثورة مضادة ، فما ان هلك زعيمه المرجى « سانجورا » فى حادث طائرة كانت تقله من البرتغال ، حتى رفع الجنرال فرانكو لواء الثورة بمراكش الأسبانية فى يونيو ١٩٣٦ ، وبدأت الحرب الأهلية فى البلاد .

أما فى أوربا ، خارج نطاق البلاد التى جرى الحديث بشأنها الآن ، فليس ثمة مايقال عن الاشتراكية فى ثلاثينيات القرن العشرين . اذ هى لم توجد الا بشق الأنفس فى حركات سرية ضئيلة النطـاق ، أو بين جماعات صغيرة من المثقفين الذين كانوا على غير اتصال باتجاهات الرأى داخل بلادهم . ولم يكن هؤلاء المتآمرون من رجال الحركات السرية ، ولا أولئك القابعون فى المنفى ، فى وضع يهيؤ لهم أى مساهمة أصيلة فى الفكر الاشتراكى ، ولو أن ذلك لم يمنعهم من الانخرط فى قتال من الشغب المرير . ففى يوغوسلافيا مثلا ، بعد الانقلاب العسكرى الملكى عام ١٩٢٩ ، كانت الاشتراكية والشيوعية مضطهدة فى الواقع، ولم يكن من الممكن القيام الا بالنشـــــاط السرى ، فنظم زعماء الاشتراكيين الديمقراطيين أنفسهم خارج البلاد ، وفى مقـــــدمتهم الاشتراكى المعروف توبالوفيتش ، وفر معظم الشيوعيين هربا الى الخارج ، لمحاولة قيادة نشاط الحزب من فينا . وحتى عندما تولى تيتو الزعامة عام١٩٣٧، لم يكن الشيوعيون اليوغسلاف قادرين على كثير ، اللهم الا ابان احتلال دول المحور لبلادهم خلال الحرب العالمية الثانية ، حيث مكنتهم هذه الحرب من وضع أنفسهم على رأس المقاومة الوطنية ، وبذلك مهدوا الطريق لحركة التحرير عام ١٩٤٥ .

ومن الناحية الدولية ، لم تكن الاشتراكية قادرة على المصـــاولة خلال ثلاثينيات القرن العشرين . فقد استمرت الحركة العالمية العماليةوالاشتراكية تواصل اجتماعاتها فى مؤتمرات دولية ، وسنحت لها فرص عديدة للاحتجاج على الاجراءات القاسية ضد الاشتراكيين ، فى الدول التى تعرضت للفاشية أو أى صورة أخرى من صور الحكومات الديكتاتورية .

ولكن هذه الحركة العالمية قد ضعفت كثيرا بانهيار الاشتراكية فى المانيا وفى النمسا بعد ذلك ، ثم دخلت فى صراع [illegible] مع الكومنترن ، [illegible] اصبح من الواضح أنه [illegible] من أجل [illegible] فحسب ، [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

المتقدمة ، وزادوا من اهتمامهم بارباك هذه الدول نفسها ، عن طريق اثارة النشاط الشيوعى فى مناطق المستعمرات ، وفى الدول غير المستقلة والبلاد المهيأة لتسللهم الاقتصادى ، كالهند مثلا وغيرها من دول آسيا وأمريكااللاتينية .. ففى عدد من هذه المناطق ، تقدمت الأحزاب الشيوعية بسرعة واضحة خلال سنوات الكساد التى طحنت الدول المتخلفة بخاصة ، اذ أسلمها هذا الكساد الى انهيار حاد فى الأسعار العالمية للمنتجات الأولية ، مما أثر تأثيرا سيئا على علاقاتها التجارية مع الدول المتقدمة . ولقد بدأ الاشتراكيون الديمقراطيون جنبا الى جنب مع الشيوعيين ، فى مد جذورهم تحت هذه الظروف فى بعض البلاد المتخلفة ، التى كان من الصعب أن يقوموا فيها من قبل بحركات منظمة ، كالهند مثلا ، حيث شقوا طريقهم فيها الى النمو داخل اطار حزب المؤتمر ، بوصفه التنظيم الرئيسى لحركة الكفاح القومى من أجل الاستقلال وكذلك كانت هناك خطوات صغيرة تجريبية ، نحو اقامة حركات اشتراكية فى بعض البلاد العربية ، لاسيما فى مصر ، ولكن مثل هذه الحركات كانت مقصورة على المثقفين ، ولم يكن لها الا أقل القليل من التأييد الشعبى . وفوق هذا ، فقد كان هناك اتجاه واضح لدى الشيوعيين لاعطاء مزيد من الاهتمام للاتجاهات المعادية للاستعمار خارج أوروبا ، وتقديم كل مايمكنهم من جهد لجعل الأمور مربكة للقوى الاستعمارية ، التى كانت بدورها مكدودة مؤرقة بمشكلاتها الداخلية .

تلك كانت هى الحقيقة ولاسيما فى السنوات الأولى لثلاثينيات القرن العشرين ، حتى اذا أصبح التهديد النازى باشعال الحرب العالمية أمرا ملحا فى صورة متزايدة ، اتجه الروس بالتدريج الى تغيير سياستهم الراهنة ، وربط نشاطهم الموجه ضد القوى الاستعمارية الحاكمة ، بالسعى الى بناء حركات مناهضة للفاشية على قاعدة عريضة ، فى صورة جبهة شعبية حيثما وجدوا الى ذلك سبيلا . ولسوف نرى كيف كان نجاحهم فى هذا الصدد بفرنسا ، حين عاودوا توحيد حركة النقابات العمالية ، وأولوا تأييدهم لحكومة ليون بلوم اليسارية ، ولو أنهم سرعان ما اضطروا الى مهاجمتها ، لفشلها فى الوقوف الى جانب الجمهوريين بأسبانيا .

كذلك سوف نرى كيف كانت الحركة من أجل اقامة جبهة شعبية ، عقيما فى بريطانيا العظمى ، بسبب الرفض القاطع من جانب حزب العمال للاستجابة الى تودد الشيوعيين ، وكيف أن الجبهة الشعبية فى أسبانيا نفسها ، قد ذابت تحت وطأة الصدام مع الثوار فى أتون الحرب الأهلية ، بعد أن كانت قد نجحت فى تمكين الجناح اليسارى من النصر الانتخابى المؤزر عام ١٩٣٦ .

وفى ميدان الشئون الدولية من الناحية الحكومية ، أقدم الاتحاد السوفييتى بالفعل لفترة ما ، وفقا لسياسة وزير خارجيته ليتفينوف ، على بذل مجهود حقيقى للاتفاق مع الدول الغربية على توحيد النضال ضد العدوان

الفاشى ، واستثمار عصبة الأمم بوصفها أداة لهذا الفرض . ولكن هذا المجهود لم يثمر شيئا ، بازاء سياسة التهدئة التى انتهجها تشامبرلن ودالادييــه ، وبازاء رفض الغرب للاهتمام بالمحادثات العســـكرية التى طال مداها بين القيادات العسكرية السوفييتية والغربية . لقد كان نتاج هذه الأحـــداث جميعا ، هو ذلك الانقلاب السياسى الجارف ، الذى تمثل فى توقيع الاتفـــاق النازى السوفييتى لعام ١٩٣٩ . بيد أن هذا التحول المذهل ، لم يكن يعنى أن محاولات الروس الأولى ، لاقامة جبهة عالمية مشتركة ضد الفاشية ، كانت محاولات غير حقيقية على المدى الذى جرت فيه ، وكذلك لم يكن يعنى أن اللوم كله فى شأن هذا الاتفاق ، يمكن أن يقع وزره على الروس فحسب . اذ لاجدال هناك على التحقيق ، فى أن الساسة الفربيين الذين ذهبوا شوطا بعيدا فى تهدئة هتلر بميونيخ ، انما كانوا ينطوون على رجاء أن ينقلب هتلر بقواته ضد الروس لا ضد الغرب » أو أن هؤلاء الساسة الغربيين كانوا على استعداد لمؤازرة هتلر فى انتهاج هذه السياسة ، التى كانت تبدو لكثيرين منهم نتاجا طبيعيا لميثاق مناهضة الشيوعية ، الذى وقعته دول المحور فيما بينهـــا . ولا ريب فى أن الاتفاق النازى السوفييتى ، كان خيانة عظمى للمبدأ المناهض للفاشية ، ذلك المبدأ الذى ارتكزت عليه جذور السياسة الشيوعية العالمية خلال الســنوات السالفة ، ولكنه كان أمرا له مايبرره ، بازاء اتجاه الغربيين من دعاة التهدئة ، ولو أنه كذلك كان لقمة غير سائغة لكثير من الشيوعيين ، ازدردوها على غصة ووجيعة ، حين تفجر هذا الاتفاق من فوقهم بغير توقع على الاطلاق ، واضطرهم الى ابتلاع ألسنتهم ، أو التخلى عن ايمانهم الراسخ بالاتحـــاد السوفييتى ، بوصفه حامى ذمار الاشتراكية على الصعيد العالمى . واذا كان أغلب الشيوعيين الغربيين قد ابتلعوا الوجبة غير الشهية » فلم يكن ذلك راجعا الى نفوذ الاتحاد السوفييتى القوى الضـــــخم على ولائهم فحسب ، بل كذلك هو راجع الى الشكوك العادلة بحق فى اتجاهات الدول الغربية ، طوال المدى الذى تربع فيه دعاة التهدئة على قمة دولهم ، خلال الحرب الكلامية بين عامى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ ولكم اهتز كثيرون منهم فى مرارة لسقوط فرنسا وانسحاب القوات البريطانية من دنكرك ، حتى اذا مامزق هتلر الاتفاق عام ١٩٤١ ، وزحف بجحافله عـلى الاتحاد السوفييتى ، كانوا سعداء لتغيير الجانب الذى يظاهرونه مرة أخرى ، وأعادوا الكرة فى ارتباطهم بحرب الجهاد ضد الفاشية ، تلك الحرب التى كانوا منصرفين عنها تماما منذ أقل من سنتين سابقتين .

ومع ذلك كله ، لم تكن الحرب العالمية الثانية حربا من اجل الاشتراكية ، ولو اضطر الاتحاد السوفييتى الى اصطلاء جحيمها ، بل كانت صراعا حتى الموت ضد العدوان الفاشى ، تنهض به الدول الغربية والاتحاد السوفييتى ، بوصفهم شركاء متباغضين بالضرورة مستريبين بالطبيعة ، تجمعهم المقـــاومة للخطر المشترك فحسب . وبقدر ما استمرت الحرب ، انسدلت الأســـتار

الموقوتة على تلك الخصومة المتأصلة فى عمق بين الغرب والاتحاد السوفييتى ، بحكم الحاجة التى لامحيد عنها للعمل المشترك ، بينما ظلت هذه الخصومة راسبة فى القاعدة ، حتى قدر لها ان تقفز الى المقدمة مرة أخرى ، بمجرد أن وضعت الحرب أوزارها .

لقد ظهر هذا الوضع للوجود فى ثلاثينيات القرن العشرين الى مدى محدود ، ولكنه كان يومئذ بالغ التعقيد ـ وان يكن قد حجبه انقسام العالم الى جبهتين متعاديتين ـ بحكم قيام الفاشية بالتحدى الخطير لكل من الاشتراكية والحكومة البرلمانية على السواء . وفضلا عن هذا ، فقد كان ذلك التحدى يومئذ مباشرا وعاجلا ، بدرجة صرفت الاهتمام بعيدا عن الخصومة الجذرية بين الشيوعية والحكومة البرلمانية ، ووضعت فريقا من المؤيدين لكلى النظامين ، فى وضع التصميم على الانضمام للقوى المناهضة لهذا التحدى . فمنذ قريب فى أواخر عشرينيات هذا القرن وبواكير الثلاثينيات ، كانت الخصومة بينهما على نحو أكثر وضوحا . اذ فى خلال تلك السنوات ، كان الكومينترن تحت السيطرة الروسية الحازمة ، يوجه تعليماته فى كل الدنيا ، باتباع سياسة « الجبهة المتحدة من اسفل » ، أو يستخدم التعبير الذى عم استخدامه فى كل مكان ، ذلك هو تعبير « طبقة ضد طبقة » . لقد كان هذا يعنى من الناحية التطبيقية ، استمرار الشيوعيين فى محاولة ضم العمال الى جبهة متحدة تحت زعامة شيوعية ، وفى سحبهم بعيدا عن القيادات الاشتراكية الديمقراطية ، التى اتهموها بالنفاق ومحالفة البورجوازية ، ثم عادوا فوصفوها « بالاشتراكية الفاشستية » ، بعد ان أصبح التكتيل الشيوعى قائما على انكار أى خلاف حقيقى ، بين الاشتراكيين الديمقراطيين من ناحية والفاشيين من ناحية اخرى ، وعلى اتهام الاشتراكيين الديمقراطيين بالتعاون الايجابى مع الفاشيين ضد الطبقة العاملة . لقد انتهج الشيوعيون فى اصرار هذا النهج ، خلال الفترة التى كان النازيون يصعدون فيها لتسلم زمام السلطة فى المانيا ، رافضين كل تصور للقيام باجراء مشترك مع الاشتراكيين الديمقراطيين ضد النازية .

وفى الحق ، كانت هذه السياسة العريضة نفسها ، هى منهج أحزاب الكومينترن فى كل البلاد التى كانت فيها هذه الأحزاب قادرة على التأثير فى مجريات الأحداث ، سواء فى الفترة التى كانت فيها الرأسمالية متفتحة نامية ، او فى الفترة التى عانت فيها الرأسمالية أزمتها العظمى فى بواكير الثلاثينيات . ولم يغير الكومينترن من هذا المنهج ، الا بعد ان أبيدت حركة الطبقة العاملة الألمانية تماما ، حيث تخلى عن تعبيره « طبقة ضد طبقة » وطرح سياسته فى اقامة « جبهة متحدة من القاع » . ومن عجب أن أولئك الزعماء الذين دعوا لهذا التغيير السياسى فى المانيا من قبل أن يقره ستالين قد طردهم الحزب ، أمثال ريميل ونيومان ، حيث خلصت الزعامة فى المانيا للمذعن المستسلم تالمان.

وكذلك كان الشأن فى حركات تطهير مماثلة فى عدد من البلاد الأخرى ،وبخاصة طرد كيلبوم فى السويد ، واخراج آخرين فى الولايات المتحدة . ولا شك ان الشيوعيين قد سلكوا خلال فترة أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات ، سياسة مدمرة تتحمل أكبر قدر من المسئولية فى انتصار هتلر بألمانيا ، وفى اضعاف مقاومة الطبقة العاملة ــ عبر الدنيا ــ لمنحسة الكساد وكارثة النفوذ الفاشى ، على الرغم مما يمكن أن يبرر به هؤلاء الشيوعيون سياستهم ، ازاء اتجاهات الجناح اليمينى للاشتراكيين الديمقراطيين .

وفى الاتحاد السوفييتى نفسه ، كان واضحا أن وصول النازيين الى السلطة فى المانيا ، وأن الشواهد غير المشجعة لعزوف الحكومتين البريطانية والفرنسية عن اتخاذ أى اجراء فعال ضد العدوان النازى فى أوروبا ، قد أصبحت له آثار قوية فى تطوير نظام الحكومة وفى مناخ الرأى البولشفى . اذ لاجدال فى أن محاكمات الخيانة العظمى التى جرت فى أواخر الثلاثينيات ، وسقط فيها كثيرون من الشيوعيين ضحايا الاستبداد الستالينى ،انما ترتبط تماما بالمخاوف التى أثارها قيام النازية ، والاعلان العدائى الذى أصدرته دول المحور ضد الشيوعية . ولسوف يظل دائما موضع الأخذ والرد ، مدى ماتتحمله شخصية ستالين من المسئولية عن تحول الشيوعية فى ثلاثينيات القرن العشرين ، أو مدى ما اضطر اليه ستالين من رد فعل كان لابد أن يسلكه غيره من الزعماء . ومع ذلك فانه ليبدو واضحا ، أن ريبة ستالين ورغبته الجامحة فى السلطة الشخصية ، كانتا عاملين هامين فى اذكاء الوسائل التى استخدمت بالفعل ، فى تصفية الناقدين ، أو حتى من يحتمل أن يكونوا ناقدين لنظام الحكم . وفى نطاق هذا المدى ، يكون ما قيل عن ستالين منذ موته ، من سوء استخدامه وافراطه فى « عبادة الفرد » ، على شىء حقيقى من الانصاف . ولكن يجب ألا ننسى الى جانب ذلك ، أن التعصب وعدم التقيد بالقيود الأخلاقية التقليدية ، كانا منذ لحظة البناء الأولى ، يميزان سمات البولشفية حتى أيام لينين ، وأن لهما رواسبهما فى أقوال ماركس نفسه ، لاسيما عندما كان يكتب الى صديقه انجلز . فلم يكن ستالين بأية حال مبتكر هذه الصورة للسلوك الشيوعى ، ولكنه قد أفرط كثيرا وكثيرا فى مظاهر هذا السلوك . كذلك لم يكن نمو التفاوت الاقتصادى الذى ترتب على التخطيط السوفييتى فى ثلاثينيات القرن العشرين ، هو النتاج الحتمى لآراء ستالين الشخصية ، اذ من المحتمل كثيرا أن تكون الاستاخانوفية ورهبة البواعث الاقتصادية التى اندفعت بمقتضاها مشروعات السنوات الخمس ، هى التى حققت تقدما عاجلا بأكثر مما كان يمكن أن تحققه المشروعات لولا هذه الرهبة على الأقل . وفى هذا النطاق يمكن أن نقدر فى انصاف ، رأى القائلين بأن نجاح المشروعات راجع الى تفضيلها بالأولوية على كل ماعداها من ضرورات الحياة . ولاشك أن طبيعة ستالين المتشككة ، قد جعلت من اليسير عليه أن ينتهج هذا السلوك ، اذ

جعلته هذه الطبيعة الشخصية غير عابىء بالقيم التى ضحى باهدارها من أجل بناء القوة السوفييتية فى مواجهة عالم متربص . ولـــكن حتى أولئك الذين يبالغون فى الترحيب بهذه القيم ، لابد أن يزنوا الرأى المنادى بتضـحيتها فى سبيل المصلحة الحيوية المجردة لدولة السوفييت ، فان ستالين ، ماكان يمكن ان يمضى فى نجاح على النحو الذى حققه ، اذا كانت أفعاله قد صدمت بحق وبعمق زملاءه فى الحزب الشيوعى ، بل ان الشواهد كلها لتظهر أنهم لم يكونوا ليصدموا ، وقد يكون مرد هذا هو عدم الفهم للظلم الجائر فى أساليبه ، أو قد يكون راجعا كذلك الى فهمهم الكثير من ألوان هذا الحيف . فالظروف التى جرت فيها تطبيقات النظام الجماعى للزراعة ، لم تترك فى الواقع اى نافذة شك للفظاعة الشيوعية والقساوة المتحجرة فى شأن آلام البشر . ولم تـكن هــذه الصفات ماثلة فى ستالين وحده بذاته ، بل كانت ماثلة ايضا فى معظم اعضــاء الحزب الشيوعى ، وكذلك الشأن فى أكثر التابعين سواء بسواء . ومع هذا ، فكم هو صعب أن نعتقد أن معظم أعوان ستالين كانوا يعرفون أو يعون تماما ، ذلك المدى الذى تمضى فيه محاكمات الخيانة العظمى ، لتحـديد المنـاوئين وتزييف الدلائل ، ولو حتى أدرك الكثيرون منهايقينا ، أو على الأقل استشعروا ، أن معظم الاتهامات ماكان يمكن أن تكون صادقة . وكذلك كم هو صعب جــدا على المقيميين فى الخارج من أمثالى ، أن يصوغوا تقييما موثوقا به لما كان يجرى بداخل روسيا فى الثلاثينيات ، بل انى لا أشك أن مثل هذا التقييم ليس بأيسر شأنا ، حتى على الروس أنفسهم .

وبرغم هذا كله ، فقد بدا واضحا لأكثر الاشتراكيين ، حتى الذين كانوا منهم يخاصمون الشيوعية فى قوة ، انه لابد للثورة الروسية أن تعيش ، ولابد لمحاولة التخطيط السوفييتى الكبرى أن تنجح . ومرجع ذلك فى أكثره ، انما هو المخاوف المتزايدة فى معظم الدنيا ، من احتمالات تقدم الفاشية فى أوروبا . وبرغم أن كثيرين من الاشتراكيين قد اضطروا الى نقد الفلسفة الشيوعية ، وانتقاد تطبيقاتها الواقعية فى الاتحاد السوفييتى ، فان هؤلاء الاشتراكيين لم يكونوا على استعداد لأن يمضوا فى تجريحهم ، الى المدى الذى يرون فيـــه الاطاحة بالنظام السوفييتى ، عن طريق القوى التى كانت دائبة السعى الى تطويقــه .

وكثيرون من الذين كانوا يعادون الشيوعية فى عمق ، لم يمنعهم ذلك من الاعجاب بالأهداف الضخمة التى حققها الاتحاد السوفييتى ، فى ارساء قواعد الاقتصاد الصناعى ذى الدرجة العالية ، وفى تقديم فــرص التعليم على نحو لايدانيه نحو فى أى بلد آخر ، ثم فى النهوض بالخدمات الاجتماعية الى مستوى تقدمى رفيع . ولقد لوحظ على هذه الخطوات أنها انما تحققت على حساب الاستهلاك المحلى ، وأنها تضمنت تضحيات ضخمة من جانب الجماهير ، ولكن كثيرين قد أخذوا الأمر على أن التضحيات ضرورة لابدمنها للنجاح الاقتصادى

وأنه عندما يؤتى النجاح ثماره ، فسوف يكون التعويض العاجل يومئذ ، برفع مستويات العيش ، وبزيادة حرية الفرد .

وفى ضوء هذه الظروف جميعا ، كان هناك ميل الى اغماض العين عن سقطات التطبيق ، فيما بزغ من اقتصاد اشتراكى ترمقه القلوب على رجاء . وكان هناك عزاء عن السيئات أو بالأحرى تجاهل لها ، خوفا من أولئك المخاصمين للشيوعية فى لجاجة ، لا سيما المنفيون منهم ، الذين لم يتوانوا فى انكار دعوى الاشتراكية على الشيوعيين فى الاتحاد السوفييتى ، والذين كانوا على استعداد للاتفاق مع أى الناس أقدر على مظاهرة العداء للشيوعية فى صلابة كافية . كذلك لم يكن الأمر فى ذلك الحين يسيرا كما هو اليوم ، لتخطيط مسلك معقول بين أولئك القابضين على زمام كل شىء فى الاتحاد السوفييتى تماما ، وهؤلاء المعادين للشيوعية على اطلاقها . ولكن الموازين قد رجحت كفتها خلال الثلاثينيات فى جانب الاتحاد السوفييتى ، بنفس الحدة والقوة التى هاجمه الفاشيون بها ، وأحس معظم الاشتراكيين وبخاصة اليساريون منهم ، بالتقدير الخالص لما حققه من مراتب النجاح الاقتصادى .

وفوق كل هذا ، فان عددا كبيرا من الاشتراكيين الذين كانوا يعارضون الشيوعية ، قد أعربوا عن شىء من الاعجاب بالحزب الشيوعى والنظام الذى يمارسه فى أعضائه . فالبذل الذى يكرسه الشيوعيون لحزبهم ، كانت تقابله على الجانب الآخر ، تلك الميوعة وذلك التضارب بين الغالبية الكبيرة للاشتراكيين الديمقراطيين فى تلبية مطالب أحزابهم . ولقد نسب هذا الخلاف الى ماقيل من أن الشيوعيين لهم فلسفتهم الأساسية التى يصدرون عنها ، بينما الأحزاب الاشتراكية الغربية لم يكن لها مثل هذا الرباط الوحدوى فى الالتزام بعقيدة مشتركة . والواقع أن هذا ليس صحيحا على الاطلاق ، اذ أن الاشتراكية البرلمانية لها فى حقيقة الأمر فلسفتها الخاصة ، التى تختلف تماما عن فلسفة الشيوعية ، والتى ترتكز أساسا على استمرار تقاليد الحرية فى الغرب وليس انكارها ، ومع هذا فقد كان حقا أن الشيوعية لها من قوة الالزام على أعضائها مايفوق الاشتراكية الديمقراطية، كما بدا أنها العقيدة الأكثر مثالية من حيث التطبيق ، برغم مجافاتها « للمثالية » ، وأنها تذكى المزيد من التكريس العملى والاستعداد للتضحية بالذات .

ففى البلاد التى لم تكن فيها الشيوعية على شىء من السلطان ، بل مجرد دعوة مستهجنة لأقلية مضطهدة تسعى لقلب نظام الحكم ، كانت مهمة الايمان الشيوعى تؤدى غالبا الى الانخراط فى تضحيات شخصية جادة ، استمرت موضع الترحيب من أجل الحاضر الشيوعى عن يقين . وفى الاتحاد السوفييتى نفسه ، كان لايزال هناك جانب كبير من الايمان البحت المطلق ، الذى استطاع القادة أن يركنوا اليه ، برغم أن الشيوعية قد اجتذبت بلا ريب كثيرين من

للنفعيين والمحبين لذواتهم . فضلا عن أن الجانب الأكبر من العمل الجوهرى ، كان راجعا الى العاطفة الخالصة من أجل المجتمع الجديد ، الذى آمن الرجال بأنه قد ولد على ألم المخاض وقسوة المهاد . وحتى لو كان الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى خلال الثلاثينيات ، قد تحول الى بيروقراطية واسعة على نحو ما أعتقده تماما ، وتنكر للقدر الموفور من الديمقراطية الذاتية تحت وطأة النظام الذى مارسه ستالين ، فان الحاجة الى بناء دولة السوفييت لمناهضة الفاشية ، كانت تبدو لكثيرين امرا مفضلا ، وكانت تثير المشاعر الأصيلة نحو الرضا عن طواعية بقيام سيطرة مركزية الحزب .

فبرغم المظالم التى مارسها ستالين والتابعون له فى ثلاثينيات القرن العشرين ، وبرغم الفظاعة التى جرت فى المزارع الجماعية ، وافتقاد أبسط عناصر العدالة لأولئك الذين سموهم الكولاك ، وبرغم التجاهل المطلق للمعايير الأخلاقية فى الاجراءات التى اتخذها ستالين لرصد خصومه ، عن حقيقة أو ظن وبرغم المدى العجيب الذى ذهب اليه الاتهام بالتروتسكية ، بل وتعقب تروتسكى بالذات حتى الموت ، برغم كل هذه الأشياء جميعا ، فانى أعتقد أن أولئك الذين يواصلون الدفاع عن الاتحاد السوفييتى ضد أعدائه ، هم بالضرورة مصيبون تماما . فما من شك فى أن هتلر وستالين كانا متماثلين ، من حيث الاستبداد والأوتوقراطية ، يطمحان فوق كل اعتبار الى السلطة دون اهتمام بالأساليب ، ومع ذلك فقد كان بينهما الخلاف العظيم فى الغايات المتباينة ، التى من أجلها كانا يسعيان السلطان . فهتلر وراء قومية عدوانية ركيزتها غزو العالم ، فى سبيل السيادة المزعومة للجنس الألمانى ، تلك السيادة الجامحة التى لا يمكن أن يحققها ، الا نصر مؤزر لحرب العدوان . وستالين وراء ثورة عالمية واسعة لضحايا الاستغلال والقمع ، فى الدول التى تمتد بجوار الاتحاد السوفييتى ، وتقف الى الجانب اليمينى من شئون العالم ، برغم الأساليب السيئة التى مارسها الرجل فى سبيل ذلك . ولسوف يعترض من يعترض على هذا الرأى ، بأن ستالين فى الحقيقة لم يكن يسعى وراء ثورة عالمية فى ثلاثينيات القرن العشرين ، بقدر ماكان يسعى وراء المصالح القومية للاتحاد السوفييتى فحسب .. وهذا اعتراض صحيح الى حد كبير ، ولكن الاتحاد السوفييتى مع ذلك قد ظل بكل عناده ، الحصن الأكبر للاشتراكية ضد الفاشية طوال الثلاثينيات ، وكان لابد من تفضيله عن جدارة برغم تخلفه المشهود فى المظاهر الرقيقة للعيش المتحضر .

ولقد كان معقولا للمرء أن يتوقع ، أنه لو أمكن ازالة التهديد الفاشى لكيان الاتحاد السوفييتى نفسه ، ولو توقفت الحاجة الى التضحية بمستويات العيش من أجل ضرورات الأمن ، لتضاءلت قسوة الديكتاتورية السوفييتية رويدا رويدا ، ولاتسعت بالتدريج مراتب الحرية الشخصية تحت ضغط الجماهير . وليس معنى هذا بالضرورة أن الاتحاد السوفييتى كان سيتجه بمرور الزمن

الى أنظمة الديمقراطية الحرة ، على النحو المفهومة به فى الغرب ، ولكنه يعنى الاعتقاد الراجح ، بأن الروس كانوا سيشقون طريقا لأنفسهم للعيش فى الوقت المناسب ، يكون أقل تضاربا مع المفاهيم الغربيـة ، من الصـورة الراهنة لديكتاتورية الحزب الواحد . وكان لابد للحكومة السوفييتية أن تأخذ وقتا طويلا بلاريب ، حتى تنحل وتذبل كما هو الرجاء الموعود ، ولكنها كانت سوف تبدأ يقينا فى الذبول ، بمجرد أن تبرأ تماما من الضغط الواقع عليها بتصفية الفاشية من الوجود . وعلى كل حال ، فهذا الرجاء هو ماتوقعته ، بالاشتراك مع كثيرين غيرى من المراقبين للشئون العالمية ، خـلال الفترة المضطربة لثلاثينيات القرن العشرين ، وانى أظن أنه رجاء له مايبرره . وهأنذا بعـد العشرتين الأخيرتين من السنين ، أى فى الخمسينيات ، أواصل تقديم الرجاء نفسه ، معتقدا أن هناك بعض مايدل على ادراكه ، بما يتمثل من تراخ ملحوظ فى السيطرة على التعبير عن الآراء ، وبالقدر الذى يتمثل به فى اعطاء مزيد من الوزن لمطالب الاستهلاك عند الجماهير . ولاشك أن الزعامة السوفييتية لاتزال شديدة الجفاء ، وعلى كثير من الاسترابة فى الغرب . ولكن ، أليس لهـذه الزعامة أن تستريب حقا ، ازاء سجل السياسة الأمريكية ، وانطواء الغـرب الأوربى تحت الاصرار الأمريكى ؟ وهل لقى الاتحاد السوفييتى أى استمـالة كافية فى السنوات الراهنة ، ليعدل عن ذلك الأسلوب الجافى الذى طالما أرغم عليه ؟ يقينا لم يحدث من ذلك شيء على التحقيق .

وبعد ، فكم أود فى هذا الفصل ، أن أقصر نفسى بخاصة على ثلاثينيـات القرن العشرين ، وليس على مجريات الأمور فى يومنا الراهن . والذى ألح فى بيانه ، أنه خلال تلك الثلاثينيات ، كان صوابا من الاشتراكيين الغربيـين أن يظاهروا الاتحاد السوفييتى ضد أعدائه ، برغم السوءات التى اجترحهـا ستالين . وكان صوابا منهم أن يتلاقوا مع الاتحاد السوفييتى ، على ركيزة مشتركة ضد العدوان الفاشى . فلو أن الأمر قد جرى حقا على هذا النحو ، واضطر هتلر منذ البداية لخوض الحرب فى جبهتين بدلا من واحدة ، لما كان هناك أى احتمال ليكابد الغرب ماكابده فى كارثة ١٩٤٠ ، ولكانت الهزيمة النازية أمرا مقررا منذ اندلاع الشرارة الأولى للقتال . ولكن اليسار على النحو الذى جرت به سياسة الأمور فى الغرب بين عامى ١٩٣٨ و١٩٣٩ ، كان أضعف من أن يصر على هذا الاجراء المشترك ، ولم يكن حتى على اتحاد يمكنه من مجـرد السعى الى ذلك . فقد انقسمت المشورات بين الاشتراكيين فى أوربا الغربية ، بقدر ماكان الانقسام فى الاتحاد السوفييتى . وكانت هناك سياسة «التهدئة» التى جرفت أوربا الغربية الى حافة المحنة الطاحنة ، من قبل أن تستسلم لليأس تماما ، مخلفة من ورائها بريطانيا العظمى تحت قيادة جديدة ، تقاتل وحدها لفترة ، لم ينقذها خلالها الا حدثان جرت بهما الأيام ، هما دخول الولايات المتحدة فى حومة المعركة ، واجتياح هتلر الجنونى للاتحاد السوفييتى . هذان الحدثان معا ، قد حققا الدمار للنازية ، ولكنهما لم يحققا اى تسوية بين الاتحاد

السوفييتى والغرب ، فيما عدا ذلك الفرض المحدود للقتال المشترك ، بحيث قد مضى اليوم مايقرب من عشرين سنة ، والعالم لايزال فريسة حرب باردة ، ترتعد فرائصه من حرب عالمية جديدة ، فما هى الا الخطوة الطامة ، حتى تدمر القوة المخربة كل ماحققه الانسان ، وتصبح تهديدا لذات كيان الجنس البشرى .

# الفصل الثانى

## خسوف الاشتراكية فى المانيا

لقد حاولت فى المجلد الرابع من تاريخ الفكر الاشتراكى ، أن أرصد تاريخ جمهورية فايمار منذ قيامها ، حتى ظهور البداية الخطـيرة للكساد العالمى سـنة ١٩٣١ ، وحاولت أن أصـف الانهيار المتواصل للعناصر الديموقراطية فى ألمانيا ، ازاء النمو السائد للقيادات العسكرية ، والمد المرتفع للنزوع القومى . وما من شك فى أنه كان هناك انتعاش اقتصادى سريع منذ سنة ١٩٢٤ وما بعدها ، بفضل القروض الكبيرة لرؤوس الاموال التى اقترضتهـا المانيا من الولايات المتحدة بخاصة ، اذ أصبحت المانيا لفترة من السنوات حقلا خصيبا لاستثمار رأس المال الاجنبى ، بعد تثبيت العملة بمقتضى برنامج داوز ، وبعد أن أصبح عدم الالتزام بمطالب الحلفاء الخيالية فى التعويضات ، شيئا مفروغا منـه . بحكم الواقع العلمى . بل لقد كان أمر الوفاء بمطالب التعويضات المتواضعة فى الحقيقة ، متوقفا على مدى تدفق راس المال الاجنبى بالقدر الموفور ، بحيث لم يكن سداد التعويضات مرجعه الأرصدة الاحتياطية فى ألمانيا ، وانما مصـدره تلك القروض التى يتدفق سيلها .

ومن هنا لم يكن الالمان هم الذين يسددون التعويضات ، وانما تسددها الاستثمارات الامريكية ، وبذلك ظل انتظام الدفع المتصل ، معتمدا تماما على استمرار هذه الارصدة الاجنبية فحسب . ومع ذلك فلم يكن هذا الامر جليا خلال الفترة التى كان يتدفق فيها سيل القروض ، اذ كان المسـاهمون فى القروض الممنوحة لالمانيا يحصلون على أرباح أسهمهم ، بينما كنت أقسـاط التعويضات تسدد طبقا لبرنامج داوز فى انتظام ، وبذلك خطا الانتـاج الالمانى وصادراته بسرعة متزايدة ، وارتفعت الاجور التى كانت منخفضة فى البداية تدريجيا تحت ضغط نقابات العمال ، وأصبح هناك رجاء موثوق بأن الغمـة قد انقشعت سحابتها ، وأن ألمانيا قد وضعت قدمها على الطريق الصاعد نحو الانتعاش الاقتصادى المزدهر .

واستمر الحال على هذا النحو حتى عام ١٩٢٨ ، حيث بدأت تظهر أولى الدلائل على عدم الاستقرار الحقيقى ، فقد أخذ الامريكيون ـ وهم يلاحقون فترة الرواج المالى التى انبثقت فى محيطهم الداخلى ، يستشعرون ان المضـاربة

المحلية أفضل لهم من الاستثمار الاجنبى ، واذا بسيل الارصدة الامريكية لالمانيا يتهدج ثم يكاد يتوقف تماما . وما كادت سنة ١٩٢٨ تؤذن بنهايتها ، حتى ظهر التيار العكسى ، اذ بدات المؤسسات الامريكية بالفعل فى سحب القروض قصيرة الاجل التى أقرضتها للالمان ، حتى تستخدمها فى تحقيق أرباح المضاربات بأرض الوطن . واذا الالمان الذين كانوا ينتفعون بهذه القروض الامريكية قصيرة الاجل ، فى تمويل قروضهم طويلة الاجل لعملائهم فى أوربا ، يجدون أنفسهم مجردين من وسائل سداد السلفيات بمقتضى أوامر الدفع ، وراحوا يبذلون كل جهد ممكن لتأمين الديون فى أى بلد آخر يسدون به الثغرة . ولكن البلاد الأخرى لم تكن بأسعد حالا ، اذ كانت تعانى من قصور الأرصدة لديها ، نتيجة اندفاع المولين فيها الى تصدير أموالهم للمشاركة فى أرباح المضاربة المالية بأمريكا . ومع أن ألمانيا استطاعت أن تؤمن الديون الجوهرية بقروض من بريطانيا العظمى وغيرها ، الا أن المبالغ التى اقترضتها على هذا النحو ، قد أصبحت مجمدة لا تستطيع سدادها ، يوم بدأ الدائنون يلحون فى طلب السداد . وهكذا كان ظهور المتاعب الراهنة فى ألمانيا ، ليس نتيجة للكساد فى الولايات المتحدة ، وانما هو نتيجة لحدة الزيادة فى المضاربات المالية هناك ، تلك المضاربات التى ارتفعت بأسعار الأوراق المالية ، دون أى اعتبار لتقدير مكاسب العمل على نحو أصيل .

لقد أصبح الوضع المالى لالمانيا مزعزعا تماما ، عندما توقف سوق المضاربة المالية فى امريكا توقفها المفاجىء فى خريف عام ١٩٢٩ ، وانهارت أسعار الاوراق المالية انهيارا حادا ، دفع المضاربين المتهورين الى الاندفاع فى الحصول على الارصدة السائلة ، بأى طريق يمكنهم من مواجهة خسائرهم ، وهكذا كان التحول فى المضاربة الى الكساد فى الولايات المتحدة ، أبعد ما يكون عن تيسير المصاعب فى ألمانيا أو أى بلد أوربى آخر ، بل زاد ذلك من الحاح الامريكيين فى الاندفاع الى استعادة المال المستثمر فى الخارج .

وما أن أقبل عام ١٩٣٠ حتى اناخت الازمة المطبقة بكلكلها ، وفى تلك الاثناء أعيد النظر فى شروط دفع التعويضات بمؤتمر لاهاى ، وجرت محاولة أخرى لاقرار الاقتصاد الألمانى ، بمساعدة القرض الذى مول جانبا من مشروع « خطة يونج » . ومع ذلك ، فبرغم أن حدود هذه الخطة قد انقصت كثيرا من التكاليف الكلية ليقتصر عبؤها على الألمان ، فقد ظلت الخطة غير واقعية على الاطلاق ، فيما عدا ما افترضته من مواصلة التوسع فى طلب الصادرات الألمانية ، على مستوى طيب من الأسعار الثابتة . اذ قد وضح تماما أن الطلب على هذه الصادرات قد تناقص فى خطورة ، بحكم زيادة صعوبات ميزان المدفوعات ، بالنسبة للدول المشترية . وهكذا لم يكد يقبل صيف عام ١٩٣١ حتى كان الكساد العالمى الفظيع قد خيم فى يقين ، اذ كان انهيار بنك النمسا ( كريدى انشتالت ) بمثابة الدليل على الكارثة التى تداعت اليها دوائر المال فى

أوربا . وواجهت حكومة العمال فى بريطانيا أزمة مالية عصفت بها ، لتجرفها مجللة بالعار خارج الحكم فى أغسطس ، وتنبه الأمريكيون أنفسهم شيئا فشيئا الى أهمية الكارثة الاقتصادية التى واجهت كثيرين منهم ، لتكون عقوبة لهم على المضاربات المسرفة فى الأعوام الخالية .

لقد كانت الكارثة فى بدايتها ، واقعة بأثقل أثقالها على عاتق الالمان دون سواهم ، اذ كانت تعوزهم الاحتياطيات التى يلجأون اليها ، فوق أنهم يواجهون ركاما من مطالب التعويضات ، التى لم تكن لهم حيلة فى الوفاء بها . لقد أعادت ألمانيا بناء صناعتها فيما بين عامى ١٩٢٤ و ١٩٢٩ ، بوسائل مستحدثة فى الانتاج ، اذ استطاعت أن تقدم انتاجها بتكاليف منخفضة ملحوظة الاعتدال ، بقدر ما كانت هذه الوسائل دائبة التشغيل . فلما تراجعت المبيعات وترنحت فرص التشغيل المطرد ، ارتفعت تكاليف الانتاج فى حدة صارخة . وفضلا عن هذا ، فقد كانت الصادرات الصناعية الألمانية مرتكزة على قاعدة ضيقة ، ومعتمدة بصفة خاصة على مستوى عال من الطلب للسلع الانتاجية ، لا سيما منتجات الصلب والمحركات ، والكهربيات والكيماويات ، ولكن هذه السلع فى جانبها الأكبر لم تكن سلعا يمكن بيعها بالقروض المؤجلة ، وكانت على أية حال، من بين ما تعرض لتضييق الطلب عليه فى زمن الكساد الاقتصادى . وهكذا وجد الألمان أنفسهم يواجهون زيادة مطردة فى البطالة ، وعجزا محتوما فى الوفاء بديونهم الخارجية على السواء .

وقد جرت محاولات فى خضم هذه الظروف لدعم الاقتصاد الالمانى بأساليب وقتية متلاحقة . ففى ربيع ١٩٣١ صدر قرار هوفر لوقف الدفع الذى أجل سداد التعويضات سنة واحدة ، ولكن المانيا كانت لا تزال وقتئذ مطالبة بدفع أرباح ديون داوز وخطة يونج معا ، وفى خلال الشهور المتعاقبة صدرت سلسلة من اتفاقات التجميد ، التى سمحت بوقف سداد الديون الالمانية قصيرة الاجل . ولكن هذه التدابير التى كان لا بد من تجديدها كلما أدبر عام بعد عام ، لم تكن ملائمة تماما لعلاج الأوضاع . وكذلك لم تكن اتفاقية لوزان التى وقعت عام ١٩٣٢ بقادرة على علاج المشكلة من جذورها ، وهى المعاهدة التى نزلت بتعويضات الحلفاء الى جزء مما كانت عليه فى عام ١٩٣٠، ثم أذنت كذلك بالتوقف عن دفع التعويضات لأربع سنوات تاليات ، ولو أن كثيرين قد أدركوا فى ذلك الوقت الذى وقعت فيه المعاهدة ، أن استئناف دفع التعويضات بعد هذا الوقف أمر غير مقبول على الاطلاق . بيد أن شيئا من ذلك كله لم يستطع أن يحول دون الانهيار الشديد فى الصادرات الألمانية ، ولا أن يمنع البطالة فى داخل المانيا من أن تبرز فى نسب مفزعة ، ولا أن يوقف التدهور الجارف فى أجور أولئك الذين ما زالوا يدورون فى عجلة العمل .

لقد كانت هذه هى الضربات الاقتصادية الثقيلة ، التى ناءت بها أمة فى حالةواضحة من عدم الاستقرار السياسى ، والتى أودت بجمهورية فايمار الى نهايتها الشائنة ، لتحمل النازيين الى مدارج السلطة الكاملة .

ولقد حاول السياسى الكاثوليكى الرجعى برونينج ، أن يمسك زمام العاصفة بتدابير قاصمة من الانكماش والقيود على الواردات ، أدت بدورها الى انهيار عاجل فى مستويات العيش بالمانيا ، وهو انهيار لم يجد الاشتراكيون الديمقراطيون ولا نقابات العمال حيلة فى مقاومته ، فكانت النتيجة السياسية لنظام حكم برونينج ، هى التفكك السريع فى جبهة أحزاب الوسط ــ التى من بينها الاشتراكيون الديمقراطيون بالضرورة ــ والزيادة العاجلة فى التأييد الذى منح للمتطرفين ، الذين يمثلهم الشيوعيون فى جانب ، والنازيون والقوميون فى الجانب الآخر .

ففى الانتخابات العامة لسنة ١٩٢٨ لم يكن النازيون بقادرين على ادخال أكثر من اثنى عشر عضوا فى « الرابشتاك » أى البرلمان ، واذا بهم فى انتخابات يوليو ١٩٣٢ يقتحمون البرلمان بمائتين وثلاثين عضوا ، صوت لهم ثلاثة عشر مليونا وثلاثة أرباع المليون من المواطنين . صحيح أن الانتخابات الخاطفة التى أعقبتها فى نوفمبر ١٩٣٢ ، قد نزلت بغالبية أصواتهم الى أحد عشر مليونا وثلاثة أرباع المليون من المواطنين ، فنزل مجموع نوابهم المنتخبين الى مائة وستة وتسعين نائبا ، وصحيح أن كثيرين فى ذلك الحين ، اعتقدوا أن النازية قد زايلت أوج مجدها ، وأنها فى طريقها السريع الى الانحلال ، ولكن لم يكد يمضى شهران عندما أصبح هتلر مستشارا للدولة فى فبراير ١٩٢٣ ، برغم التراجع الذى بدأ فى نوفمبر السابق ، حتى قفزت الانتخابات النازية بعدد الأصوات الى سبعة عشر مليونا وربع المليون من المواطنين ، وأصبحت للنازيين بعد طرد الشيوعيين من البرلمان ، أغلبية مطلقة فى الريشتاك ، بضم حلفائهم القوميين الاثنين والخمسين نائبا .

لقد سقطت الحكومة الائتلافية التى رأسها الاشتراكيون الديمقراطيون فى مارس ١٩٣٠ ، عندما طالب شركاؤهم فى الحكومة باجراء تخفيضات خطيرة فى اعانات البطالة والخدمات الاجتماعية . ثم أعقبتها حكومة برونينج التى ظلت فى مقاعد الحكم حتى يونيو ١٩٣٢ ، حيث أقصيت لتحل فى محلها حكومة من الجناح الايمن للقوميين برياسة فون بابن . ولقد استمر فون بابن فى الحكم حتى ديسمبر ١٩٣٢ ، عندما فقد الشيء الكثير من شعبيته ، ليخلفه فون شلايخر عضو الجناح الايمن القديم ، الذى قام بمحاولة بسيطة لتهدئة نقابات العمال ، ولكنه سرعان ما أقيل من جانب الرئيس هندينبورج فى الشهر التالى ليأتى بهتلر من بعده ، الذى اشترط عليه الرئيس أن يدخل فى تحالف مع القوميين . وأن يأخذ معه فون بابن نائبا للمستشار . ومع ذلك فلم يكن

التحالف أبدا حقيقة قائمة من حيث الواقع العملى ، وأصبحت السلطة الكاملة بين يدى النازيين على الفور ، وسرعان ما اضطر زعيم القوميين هيوجنبرج الى الاستقالة ، واندمج حزبه القومى عنوة فى الحزب النازى . وتحت حكم النازيين تمت الابادة الكاملة للحزب الاشتراكى الديمقراطى ، ولقيت حركة النقابات العمالية نصيبها فى هذا المصير ، عندما اضطر العمال الى الانخراط قهرا فى جبهة عمالية جديدة تحت قيادة الحزب النازى وسيطرته . أما الحزب الشيوعى فكان قد ألغى بالفعل ، وانقلب الى حركة سرية بحت ، بينما صفيت الاحزاب البورجوازية كذلك بلا رحمة . ثم عمل النازيون تبعا لسياستهم فى التوحيد الفكرى ، على اخضاع كل تنظيم ذى أثر فى المجتمع الألمانى للسيطرة النازية ، وازالة كل بؤرة يمكن أن تكون فيها معارضة . ولقد فر الى الخارج زعماء الاشتراكية الديمقراطية ممن لم يمسسهم الاعتقال والتصفية ، ليحاولوا اقامة مركز لهم فى براج ( عاصمة تشيكوسلوفاكيا ) ، يمارسون منه الدعاية فى المانيا ، ولكنهم لم يفلحوا فى أن يقوموا بعمل ذى جدوى . وهناك فى معسكرات الاعتقال ، تكدس الآلاف من الاشتراكيين والعماليين والنقابيين وحتى البورجوازيين الاحرار ، حيث قتل منهم من قتل وضرب فيهم من ضرب ، وعوملوا بأقصى ما تكون الوحشية النافرة . وكذلك هوجمت الكنائس البروتستنتية والكاثوليكية على السواء ، اللهم الا من امتثل منها للخضوع المطلق ، وأصبحت المانيا كلها وقد مضت فى سرعة خاطفة ، ترزح تحت ديكتاتورية أشد ضراوة وأكمل احكاما ، من مثيلتها التى مارستها الفاشية فى ايطاليا .

على أن الامر قد زاد خطبا ، اذ أخذت النازية الالمانية تنفعل يوما بعد يوم بتلك المشاعر ، التى جعلت منها خطرا جسيما على بقية العالم . فبمقتضى تمجيدها لفكرة القوة والتفوق العنصرى للشعب الألمانى ، كانت النازية غير قادرة على قبول الحقيقة الماثلة للهزيمة التى لقيتها جيوش المانيا بميدان القتال ، واستثارت النازية أسطورة « الخنجر من الخلف » لتفسر بها الهزيمة العسكرية ، بوصفها نتيجة تبعية لخيانة المدنيين للعسكريين ، أولئك المدنيون الذين اما أن يكونوا قد فقدوا أعصابهم من طول القتال ، واما أن يكونوا خونة مفضوحين للكيان الألمانى .

وهكذا اعتبرت النازية كل من وافق على معاهدة فرساى خائنا ، تلك المعاهدة التى سموها «املاء فرساى» ، برغم أنها وقعت فى ساعة هزيمة طاحنة، وكذلك كان الشأن فى كل من وافق بالضرورة على سياسة «الوفاء بالتعويضات» وفقا لمشروع داوز . وصارت جمهورية فايمار تعتبر فى تقدير النازيين منطوية على ذلك الاتجاه الزرى للامتثال والخضوع ، وهو أمر يتعارض جوهريا مع احتياجات الشعب الالمانى ، لنظام ينبثق عن مشاعره فى الاستعلاء القومى

وتأكيد الذات . لقد كانت المتاعب التى يلقاها أى المـانى مخلص ، وكل عقبة تعترض سبيله فى تحقيق طريقة تلائم حياته ، وكل فشل مهما تكن طبيعته .. كانت كل الرزايا جميعها ، ينسبها النازيون الى أجهزة الشر لأولئك الرجال الذين جعلوا من انفسهم سادة للمجتمع الالمانى ، واستخدموا سلطانهم فى تحقير الامة وافسادها . لقد قالوا للخاملين ، ان السبب فى قصورهم عن وسـائل كسب العيش الكريم ، انما مرجعه الى المساءات التى يمارسها اعداء الشعب ، الذين يقيمون أبراج القصور فى بذخ واسراف . ولقد شهروا برجال البنوك لرفضهم المسـاهمة فى القرض الذى ارادوه باسم دعم الاستقرار النقدى ، واتهموا أصـحاب المحـال والاتحادات التجارية بالتـآمر على اثقال كاهل المستهلكين ، وعززوا اغاراتهم المسلحة ضد من سموهم مجرمين ، بدعوى أنهم عناصر اجنبية شقت طريقها عنوة لتصل الى مراكز الصدارة فى الاقتصـاد الالمانى ، وفى مقدمة هؤلاء جميعا اليهود ، الذين قيل انهم يحتكرون المجالات العليا للمال والتجارة ، ليستخدموا نفوذهم بلا حـرج فى تخريب وتوهين العناصر الأمينـة النوردية ، التى تكون حقيقة الشعب الألمـانى . ولقد كانت هذه الاتهامات للأشخاص والجماعات ذات السلطان فى جمهورية فايمار ، تلقى فى الغالب الأعم اسـتجابة قوية ، أنذرت كثيرين من الرأسـماليين وغيرهم من المرموقين فى الطبقات المتوسطة • ولكن الوضع كان يتضمن كذلك حملة عارمة ضد حركة الطبقة العاملة ، التى هوجمت بدعوى طابعها المستسلم ، وارتباطها بالصور البرلمانية الديمقراطية ، المتعارضة مع مطالب القومية الجهادية ، والعمل من أجل استعادة الحقوق الألمانية • ولقد كانت المناهضة للسـامية ذات جذور عميقة فى المجتمع الألمانى ، من قبل أن تحولها النازية الى مبدأ أسـاسى فى منهجها ، وتجعل من وجود الدم اليهودى مبررا كافيا لاهدار أبسـط الحقوق الأساسية للانسانية فى عمومها •

لقد كان البرنامج الرئيسى للحزب النازى ، الذى أعد أصـوله المهندس جوتفريد فيـدير سنة ١٩٢٠ ، يفتتح مواده الأربع والعشرين بالدعوة الى « وحدة الألمان جميعا فى دولة الاتحاد الألمانى » طبقا لحق جميع الشـعوب فى تقرير المصير ، ولم يكن واضحا أن هذا الاتحاد الألمانى يتضمن المنـاطق التى يمثل فيها الالمان مجرد أقلية بين السكان ، ولكن فكرة توحيد كل الألمان قد يبدو أنها تعنى هذا الاتجاه ، حتى ولو كانت الاشارة الى تقرير المصير لكل الشعوب تنفى ذلك . وبطبيعة الحال لم يكن النازيون من الناحية العمليـة يهتمون أبدا بحقوق أى فرد غير المانى . ومع ذلك فلم تكن المادة الثانية من البرنامج تدعو لأكثر من أن يكون للشعب الألمانى « حقوق متساوية مع سائر الشعوب » ووجوب الغاء معاهدتى فرساى وسان جرمان . ثم طالبت المادة الثالثة بمجال حيوى من أجل بقاء الشعب الألمانى ، والدعوة لحل مشـكلة

التزايد المطرد للسكان ، وقد كان هذا تأكيدا جديدا لمطالب ألمانيا فى التوسع الاستعمارى .

ويمضى البرنامج أبعد من هذا ليصبح ببساطة مجرد برنامج قومى متطرف ، اذ يقضى فى مادته الرابعة ، بأن الأشخاص ذوى الدم الألمانى وحدهم هم الذين يمكن أن يكونوا مواطنين فى الدولة الألمانية ، أو يمكن اعتبارهم رعايا ألمانيا . ثم ينص فى صراحة صارخة على أنه لا يمكن اعتبار أى يهودى « رعية ألمانية» . وهكذا كانت المناهضة للسامية منذ البداية جزءا أساسيا فى العقيدة النازية ، اذ لم ترد الاشارة الى عزل أى جنس آخر غير ألمانى . ويعود البرنامج بعد ذلك فى صورة نصوص عامة ، الى العلاقات بين الألمان وغير الألمان فى المجتمع المقترح للاتحاد الألمانى ، فقررت المادة الخامسة أن غير الألمان يمكن لهم أن يعيشوا فى هذه الدولة بوصفهم أجانب، وخاضعين للقوانين الخاصة بالأجانب فحسب . وتقرر المادة السادسة حقوق التصويت للمواطنين ( أى الألمان ) ، وتحرم كل من ليسوا ألمانيين من تقلد أى وظيفة عامة ، سواء كانت مركزية أو أقليمية ، أو حتى بلدية ، كذلك تعرب المادة عن رفضها لديمقراطية الحكومة البرلمانية ، بحيث يلى المناصب من يوليه الحزب ثقته ، دون اعتبار للمؤهل أو الكفاية .

وتأتى بعد ذلك فى المادة السابعة ، الدعوة الى « التزام حكومات الولايات بتأمين الفرصة العادلة لكل مواطن فى العيش الكريم وضمان حياته الرغدة » مع النص فى دلالة واضحة على أنه « اذا ثبت استحالة توفير هذا الرغد لجميع السكان تحتم طرد الأجانب من البلاد » . وتمضى المادة الثامنة من البرنامج فى المطالبة ، لا بمجرد منع المزيد من هجرة غير الألمان ، بل كذلك بطرد كل الأجانب الذين دخلوا ألمانيا منذ أغسطس ١٩١٤ . ثم تأتى الدعوة فى المادة التاسعة الى التسوية بين الحقوق والواجبات لجميع المواطنين ، كما تقرر المادة العاشرة اعتبار العمل ـ عقليا كان أو بدنيا ـ واجبا أوليا على كل مواطن ، وأن المواطن لن يقوم بأى عمل يكون ضارا للجمتمع ، بل سيكون عمله مساهمة فى الصالح العام .

والواقع أن هذه المواد العشر ، تشكل نوعا من الديباجة للمطالب الأكثر خصوصية وتفردا فيما يلى ذلك . وأول هذه المطالب ، يكفى ابرازه فيما تضمنته المادة الحادية عشرة ، حيث طالبت بالغاء كل الدخول غير المكتسبة من عمل ، كما طالبت المادة الثانية عشرة بالمصادرة الكاملة القاطعة لكل أرباح مستغلى الحرب ، مع النص على اعتبار كل المكاسب الشخصية التى نتجت عن الحرب خيانة للشعب ، ثم دعت المادة الثالثة عشرة الى مطالبة الحكومة بالاستيلاء على كل الاحتكارات . ونصت المادة الرابعة عشرة على وجوب مساهمة الدولة

فى أرباح كل الصناعات الكبرى . ونادت المادة الخامسة عشرة بزيادة كبيرة جدا فى معاشات الدولة للمسنين .

وتأتى بعد ذلك المادة السادسة عشرة للمطالبة بخلق طبقة متوسطة ذات صوت مسموع ، يعقبها مطلب صارخ بضرورة تحويل المتاجر الكبرى الى ملكية عامة ، وأن تؤجر أساسا لصغار التجار ، ووجوب تفضيل هؤلاء التجار الصغار فى كل العقود الخاصة بالتوريدات الحكومية .

وتعود المادة السابعة عشرة الى الاصلاح الزراعى ، فتطالب بنزع ملكية الأراضى التى يحتاج اليها فى الأغراض القومية دون أى تعويض ، والغاء ايجارات الأرض ومنع جميع المضاربات . أما المادة الثامنة عشرة فقد كانت عامة مطلقة ، اذ طالبت بالاجراءات الصارمة ضد الذين يعملون على العبث بالصالح العام ، والعقاب بالموت لكل « الخونة والمرابين والمستغلين ، وهلم جرا » دون اعتبار للعنصر أو العقيدة . وتطالب المادة التاسعة عشرة بالغاء القانون الرومانى الذى « يخدم النظام المادى للعالم » ليحل فى محله قانون جرمانى عام .

ولقد عالجت المادة العشرون موضوع التعليم والثقافة ، فنصت على أنه « من أجل التيسير على كل ألمانى قادر مجد للحصول على مزيد من التعليم ، ومن ثم الحصول على فرصة الارتقاء الى المناصب الهامة ، فان الدولة سوف تنظم تماما كل الجهاز الثقافى للامة » . وعلى هذا النحو ، وجب اعداد جميع المعاهد التعليمية طبقا لاحتياجات الحياة العملية ، ووجب أن تلقن « فكرة تمجيد الدولة » فى المدارس منذ اللحظة الأولى . أما الأطفال ذوو المواهب الخاصة من أبناء الفقراء ، فيجب أن يتلقوا تعليمهم على نفقة الدولة . وقد ألقت المادة الواحدة والعشرون على عاتق الدولة واجب النهوض بمستويات الصحة العامة ، باعداد المراكز لرعاية الأمومة ، ومنع تشغيل الأحداث ، واقامة دورات للالعاب والرياضة ، ودعم الجماعات المعنية برعاية النشء بأعظم قدر ممكن من التشجيع .

ثم تأتى بعد ذلك المادة الثانية والعشرون لتطالب بالغاء الجيش المحترف ليحل محله « جيش وطنى » . وأعقب هذا ما تناولته المادة الثالثة والعشرون من سلسلة للمطالب التى تعالج الصحافة. فلابد من اجراء ضد كل الذين استخدموا الصحافة لترويج ونشر « الأكاذيب السياسية » ، ولابد أن يكون المحررون والصحفيون فى الصحف التى تطبع فى ألمانيا من المواطنين الألمان ، ولا يسمح للصحف غير الألمانية أن تطبع فى ألمانيا الا بتصريح خاص من الدولة ولا أن تكون بلغة غير اللغة الألمانية ، ولا يسمح لغير الألمان أن تكون لهم مصالح مالية أو نفوذ فى أى صحيفة ألمانية ، وتصادر الصحف التى تتعارض مع الصالح العام ، ثم يتخذ الاجراء القانونى ضد « أى تأثير فى الفن أو الأدب ينطوى على التأثير الضار بحياة الجماهير » وتصفى أى منظمة تغذى هذه الاتجاهات .

وعالجت المادة الرابعة والعشرون مسألة الدين ، فطالبت بالحرية لكل العقائد الدينية في الدولة « ما دامت لا تهدد كيان الدولة أو تعمل ضد الشعور المعنوى والخلقى للعنصر الألمانى » ، ثم قررت أن الحزب النازى « يمثل المقام الأسمى للمسيحية الايجابية ، دون أن يربط نفسه بأى مذهب خاص » ثم مضت لتعلن معارضة الحزب للروح اليهودية فىالداخل والخارج على السواء . ولتعلن أن الانعاش الدائم للشعب لا يمكن أن يتحقق الا من الداخل ، طبقا لمبدأ « صالح الدولة قبل صالح الفرد » .

واخيرا طالبت المادة الخامسة والعشرون من أجل ما نودى به فى كل تلك المواد « بخلق سلطة قوية مركزية فى الدولة ، ورقابة غير مشروطة للبرلمان المركزى السياسى على الدولة كلها وجميع منظماتها » ثم طالبت بتشكيل لجان مهنية ولجان ممثلة لمختلف أقاليم الدولة ، لتضمن تنفيذ القوانين التى اقرتها السلطات المركزية فى كل اقليم من اقاليم الاتحاد الألمانى . وقد جاء فى الكلمات الختامية للبرنامج ، أن زعماء الحزب قرروا النهوض بانجازه « بأى ثمن حتى لو قضت الضرورة بتضحية حياتهم » .

ان هذا البرنامج الذى اعلن هتلر بعد ذلك بست سنوات ، أنه غير قابل للتغيير ، والذى تغير فى الواقع عند تسنم النازين للسلطة ، انما يتميز بأربع سمات بارزة : اذ هو برنامج لاتحاد جرمانى ، مناهض للسامية ، مركزى السلطة ، يستند الى البورجوازية الصغيرة . وأوضح ما فى هذا البرنامج من حيث السلبية ، هو خلوه من الاشارة الى « زعيم » له مقام خاص فى صياغته أو انفاذه ـ والحق أنتاريخه يبدأ من فترة تسبق الفترة التى نصب هتلر فيها نفسه زعيما ـ فقد كان البرنامج نتاجا جماعيا لمجموعة لم يقدر لواحد منها باستثناء هتلر ، أن يلعب دورا رئيسيا فى التطور الكامل بالنازية . وكان فى ذات نصوصه واضح الارتباط بالموقف الراهن يومئذ بألمانيا ، خلال السنوات التى اعقبت عام ١٩١٨ ، سنوات الحطام الاقتصادى والاجتماعى البالغ ، والبطالة المتفشية ، والنقد المضطرب ، ومطالب الحلفاء المفرطة من أجل التعويضات التى كانت فوق مستوى قدرة المانيا تماما .

حقا ان القومية العدوانية للاتحاد الجرمانى لتبدو فى اصول هذا البرنامج، ولكنها كانت بعيدة عن ذلك الطراز من القومية الارستقراطية للطبقة الحاكمة السابقة ، وهى فى اتجاهاتها الاجتماعية والاقتصادية مناهضة للرأسمالية بنفس الحدة التى تناهض بها الاشتراكية . ثم ان تأكيد البرنامج لمطالب التاجر الصغير بأكثر من عنايته بمشكلة الفلاحين ، ليبرز فيه بوضوح خصائص البورجوازية الصغيرة بالضرورة ، ويظهر فيه الارتباط بالمناهضة المطلقة للسامية بحكم واقع السيطرة اليهودية السابقة على الشئون التجارية . وأخيرا فالبرنامج فى مظهره العام ، صارخ الدعوة لتمجيد الدولة ، والمركزية والتسلطية ، متضمن

لأصول سياسة الوحدة الفكرية التى انطلق النازيون فى تطبيقها عندما تسلموا مقاليد السلطان . فهو برنامج اشتراكى فقط ، من حيث انه يطالب بارتباط الفرد الكامل بالتزامات الدولة ، وينادى بمسئولية الدولة فى تنظيم وتخطيط التوجيه للشئون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على السواء . ولكنه تطبيقا لهذا المبدأ ، يعنى مواصلة الاستمرار للمشروع الخاص ، باعتباره القاعدة الرئيسية فى رءوس الأموال ، ولو أنه لا يطالب بتفتيت الصناعات الكبرى ، وانما يطالب بمجرد مشاركة شعبية فى أرباحها . ثم هو برنامج مناهض لاقطاع الأرض ، ويهدف الى اختفاء جميع صور الدخل غير المكتسب عن طريق العمل ، ولكنه لا يذهب حتى الى مجرد الاعلان عن تفتيت الاقطاعيات الكبيرة ، ولو أنه يذهب الى الغاء ايجارات الأرض . أن هدفه ليس فى اعادة النظام الذى انهار بثورة ١٩١٨ ، ولكن فى السعى لخلق ألمانيا جديدة ، تتركز فيها السلطة بين يدى الشعب الألمانى ، وتذكوها الدفعة القومية العارمة ، ويرودها العداء ضد الأجانب من كل جنس لا سيما اليهود فى المقام الأول ، ومن بعدهم سائر الأجانب المقيمين ، والسلافيون منهم خاصة ، فى الأقاليم التى يطالب بها الحزب باعتبارها جزءا من دولة « ألمانيا العظمى » .

فالنازية اذن ، مهما كانت المراحل التى تطورت اليها فيما بعد ، لم تبدأ باعتبارها الرمية الأخيرة للرأسمالية ضد المد الصاعد للاشتراكية ، ولكنها بدأت باعتبارها محاولة للعناصر القومية فى الطبقة الوسطى ، للاطاحة بكل مخلفات الحرب التى أعقبت هزيمة ألمانيا فى الحرب ، ولاعادة بناء قوة الأمة الألمانية ، على أساس من السلطة المركزية القوية لحزب الدولة الواحد . وعلى أية حال فقد كانت النازية من حيث البداية الأولى ، الخصم الوحشى لحركة الاشتراكية والطبقة العاملة ، اذ كرهت النازية كلا من الاشتراكية والاتحادات العمالية المرتبطة بها ، من أجل أسباب عديدة . وأول هذه الأسباب فى نظر النازية ، أن غالبية الاشتراكيين كانوا مرتبطين بالدعوة للدولية والسلام ، وكانوا معارضين للأفكار العنصرية التى تعتبر القوة الأساسية وراء الحركة النازية . ولم يكن هناك الا عدد قليل من اليهود يحتل مراكز هامة فى الحركة الاشتراكية ، ومع ذلك فقد كان من اليسير للنازية أن تعتبر اليهود ذوى تأثير فى الحركة الاشتراكية ، بأكثر مما لهم فى واقع الأمر ، ولو بتحكمهم فى الحركة الاشتراكية من خلال التآمر السرى الذى تدفعه أغراض شريرة . والسبب الثانى ، أن الشيوعية الألمانية كانت بكل تأكيد جزءا من حركة خاضعة للقيادة والتوجيه السلافى ، وكانت تتلقى أوامرها من موسكو باعتبارها صاحبة السلطة فى اقرار السياسة الشيوعية ، ولم تكن هذه الأوامر تصدر فى صورتها النهائية من الحكومة السوفييتية ، أو الحزب الشيوعى السوفييتى ، وانما هى تصدر

عن الكومينترن ، الذى كان يعتبر ممثلا للطبقة العاملة فى كل أنحاء العالم دون أى اعتبار قومى . ولم يكن هذا مما يمكن أن تقبله النازية ، التى كانت تتخذ من القومية الألمانية العدوانية مثلها الأعلى ، ثم ان الأمر من حيث الواقع العملى كما هو معروف ، كان يقرر أن تكون قيادة الكومينترن فى أيدى الروس ، وأن تجرى قراراته وفقا لمصلحة الاتحاد السوفييتى .

حقا ، لقد عمل الشيوعيون الألمان والنازيون جنبا الى جنب فى مناهضة جمهورية فايمار ، طبقا لأوامر صادرة الى الشيوعيين الألمان من الكومينترن ، الذى تحمل وزر الخطأ الذى ساد يومئذ ، فى الاعتقاد بأن مؤازرة النازية فى القضاء على النظام الجمهورى القائم ، سوف يكون تمهيدا للطريق أمام الثورة الشيوعية ، ومع ذلك فان مثل هذا التعاون لم يكن ليؤثر فى التعارض الأساسى بين النازية والشيوعية ، ولم يحصل الشيوعيون الألمان على أى مغنم من استعدادهم لضم قواهم الى النازية فى صراعها ضد جمهورية فايمار . ولقد كان موقف الاشتراكيين الديموقراطيين بطبيعة الحال مغايرا تماما فى هذا الشأن ، فقد كانوا معادين بشدة للشيوعيين ، وكانوا دائما المدافعين عن الجمهورية ، حتى يوم كانت تحكمها العناصر المعادية للاشتراكيين من أمثال برونينج وفون بابن ، ولكن هؤلاء الاشتراكيين فى أعين هتلر كانوا هم الماركسيين الملعونين ، وكانوا هم أس البلاء للمادية « اليهودية » ، بل كانوا هم الأعداء للروح الوطنية ، وتبعا لذلك فقد كان لابد من اجتثاث جذورهم تماما كما هو الحال مع خصومهم الشيوعيين .

أما فيما يختص بالاتحادات العمالية ، فقد أحس النازيون بحاجتهم الى أن يكونوا متلائمين مع الظروف ، حتى تنتهى السلطة السياسية الى أيديهم على وجه اليقين . فبينما كان النازيون دائبى السعى لاقامة جماعات تابعة لهم فى أوساط العمال الصناعيين ، كانوا خلال سنوات كفاحهم من أجل السلطة هم أنفسهم الذين أوقفوا تماما أى محاولة لتأسيس نقابات عمالية، تنافس الاتحادات العمالية الاشتراكية « الحرة » التى أقاموها ، أو تنافس الاتحادات العمالية المسيحية الصغيرة التى ترتبط أساسا بحزب الوسط الكاثوليكى . حقا لقد أسسوا عام ١٩٢٨ جهازا أطلقوا عليه اسم منظمة الخلية الوطنية الاشتراكية الصناعية ، ليعمل باعتباره أداة تجنيد لأنصار الحزب فى المصانع والتجمعات العاملة ، وسرعان ما انتشرت فى معظم المصانع خلايا هذا الجهاز الذى أعيد تنظيمه عام ١٩٣١ تحت قيادة راينهولد ماخوف ، واستوعبت قدرا موفورا من الأعضاء ، ولكنه مع ذلك كان مكتوفا عن أن يلعب أى دور فى اتفاقات الأجور ، أو مجرد المهمات العادية التى يؤديها الاتحاد العمالى . لقد إقتصرت مهمته على أن يكون مجرد وكالة سياسية لرصد تأييد الطبقة العمالية للنازية ، وتزويد الجيش النازى الخاص من ذوى القمصان الرمادية بالمدد من العمال .

وهكذا تركت النقابات العمالية لتمارس أوجه نشاطها فى المساومة الجماعية ، دون ان يأخذ النازيون فيها جانبا بوصفهم الحزبى ، ولو أن هذا الاتجاه قد أسلم الى انشقاقات ملحوظة بين الزعماء النازيين، فقد كان جريجور شتراسر بوجه خاص ، وهو الذى شغل مركزا كبيرا فى منطقة برلين ، والذى اعتمد على الجناح اليسارى للحركة النازية فى السياسة الاجتماعية والاقتصادية، يرغب فى أن يتخذ الحزب خطا مناهضا للرأسمالية على التحقيق ، وكان يود من الحزب أن يتخذ قرارا قاطعا لتأييد نقابات العمال · كذلك أراد شتراسر فى الشهور الأخيرة لعام ١٩٣٢ ، عندما بدا النفوذ النازى يتداعى سريعا بعد تقدمه الساحق فى باكورة العام ، أن يتفق مع الجنرال فون شلايخر ونقابات العمال، ضد القوى الرجعية المتجمعه وراء فون بابن ، على أمل أن يساعد مثل هذا التحالف النازيين على كسب نصيب كاف من السلطة ، فى ائتلاف يرأسه شلايخر بوصفه مستشارا ، لتنفيذ جانب كبير من برنامجهم على سنن مناهض للرأسمالية · ولكن النتيجة التى تمخضت عنها ثورة شتراسر ، كانت هى اضطراره فى أوائل ديسمبر عام ١٩٣٢ ، الى الاستقالة من جميع مراكزه بالحزب النازى ، فى مواجهة معارضة هتلر الصارمة لسياسته · وقد حدث هذا فى لحظة كان فيها هتلر ، الذى صمم على كسب السلطة بالأساليب الدستورية وحدها ، يعرقل الضغط الشديد لكثيرين من أنصاره للاستيلاء على السلطة بانقلاب عنيف ، بل كان موضع الظن من كثيرين منهم بأنه انما يترك الفرصة للافلات منه ·

وفى يوليو ١٩٣٢ فاز النازيون بنصر ظاهر فى الانتخابات ، إذ حصلوا على ٢٣٠ مقعدا فى الرايشتاك ( البرلمان ) من مجموع المقاعد وعددها ٦٠٧ ، أى بنسبة تقرب من خمسى المجموع ، وجرت محادثات بين هتلر وبين الرئيس هندنبرج ، قبل فيها الرئيس أن يكون هتلر نائبا للمستشار فون بابن ، وهو عرض كان موضع الرفض البات ، ونهض فون بابن بمهمة المستشار ، على الرغم من استناده الى أقلية ضئيلة فى الرايشتاك الجديد ، وهو البرلمان الذى رأسه النازى هيرمان جورنج ، واذ واجه فون بابن بالهزيمة فى البرلمان ، استعمل سلطة الرئيس فى حله ، وبدأت انتخابات جديدة أخرى فى نوفمبر ، وفى هذه الانتخابات فقد النازيون أكثر من مليونى صوت ، ونزل عدد مقاعدهم من ٢٣٠ الى ١٩٦ فحسب ، بينما زادت مقاعد الشيوعيين من ٨٩ الى ١٠٠ ، والقوميين الأرستقراطيين من ٣٧ الى ٥١ ، وهبط الاشتراكيون الديمقراطيون من ١٣٣ الى ١٢١ ، وحزب الوسط من [illegible] الى [illegible] ، وهكذا كسب كل من اليمين المتطرف واليسار المتطرف على حساب المعتدلين لأحزاب الوسط والنازيين ، وفوق هذا فقد النازيون خلال الأسابيع التالية نسبتهم فى الانتخابات المحلية ومجالس الولايات ، وبدا أنهم قد فقدوا نفوذهم بدرجة تقترب [illegible] تلك الحالة [illegible] التى أدت بالحركة الى سقوط [illegible] الى [illegible] للمراكز [illegible] الوسط [illegible] كان

مكروها من النازيين ، وأدت الى الصعود بالجنرال فون شلايخر الى منصب المستشار على الرغم من افتقاره الى أى امكانية تجعله قادرا على حكم البلاد، الا اذا استطاع أن يضمن تأييد كل من الوسط والنازى على السواء . وقد أعقب ذلك فترة من التمرغ فى الخديعة ، اذ انهزم جريجور شتراسر — الذى كان يريد الاتفاق مع شلايخر — فى داخل الحزب النازى ، وتم تجريده من كل مناصبه ، ولجأ شلايخر — فى سبيل الحصول على وسيلة للخلاص من متاعب ألمانيا الاقتصادية — الى تحدى هندنبرج والقوميين باقتراح اصلاحات زراعية ، تتضمن بعض التوزيع للاقطاعيات الكبرى فى ألمانيا الشرقية . وفى الوقت نفسه رفض هندنبرج طلبه الخاص باعادة حل الرايشستاك واجراء انتخاب جديد .

لقد كان القوميون المتطرفون يريدون حل الرايشتاك ، ولكنهم لم يكونوا يريدون اجراء الانتخاب الجديد ، وبمعنى آخر كانوا يريدون انقلابا تقوم بمقتضاه ديكتاتورية رئاسية تذهب بدستور جمهورية فايمار . ولكن هندنبرج الذى كان لا يثق فى هتلر الى حد بعيد ، كان يريد أن يعود فون بابن مستشارا ، ولكنه أدرك عدم وجود الأسس الكافية لقيام مثل هذه الحكومة بدون تأييد النازى ، فعاود المحاولة لاقناع هتلر بمنصب نائب المستشار فى وزارة فون بابن ، على نحو يصبح فيه بغير سلطان حقيقى ، وقد أصر هتلر على المستشارية. ولكنه رفض أن يقوم بأى محاولة للاستيلاء على السلطة بالقوة . أما هندنبرج الذى كان يحث على ضرورة قيام وزارة « حاشدة » تستند الى الغالبية فى الرايشتاك ، فقد رفض قبول هتلر مستشارا باعتباره زعيما لحزب ، وأصبح واضحا أن الأمور قد استحكمت أزمتها الى حد لا يمكن اجتيازه .

وأخيرا وجد الحل ، عندما تم اتفاق هتلر مع زعماء القوميين وأحزاب الوسط وفون بابن ، على أن يكون هتلر مستشارا ، وفون بابن نائبا له فى حكومة ائتلافية يكون فيها النازيون أقلية ، ووثق هذه الشروط ، اضطر هندنبرج الى قبول هتلر مستشارا ، مع النص صراحة على أن تعيينه فى منصب المستشار ليس باعتباره زعيما للنازيين ، ولكن باعتباره ممثلا « للحشد » الذى دعا اليه الصالح القومى . وبهذا ، وقع كل من هندنبرج وزعماء الأحزاب الأخرى فى وهم خاطىء ، حين حسبوا أنهم بذلك سيضعون النازيين تحت سيطرتهم ، وأن هتلر نفسه قد وعد ألا يستخدم سلطته فى أغراض حزبية . صحيح أن الزعيم النازى قد اضطر الى الموافقة على أن يكون فون بابن رئيسا للوزارة البروسية ، الى جانب منصبه نائبا للمستشار . ولكن النازى فريك قد أصبح كذلك وزيرا لداخلية الرايخ ، كما تقلد جورنج المنصب المماثل فى بروسيا. أما القومى هوجنبرج فقد عين وزيرا لوزراتين — التجارة والزراعة — فى الرايخ وفى بروسيا كليهما . أما المحافظ بارون فون نويرات فقد ظل وزيرا

للخارجية ، وأما المناصب الوزارية الأخرى فقد أعطيت لأصدقاء وأعوان هندنبرج وفون بابن . وهكذا أصبح رجعيو النظام الهرم على ثقة من أنهم قد ناوروا هتلر ودعموا سلطانهم .

ولكن سرعان ما بدت خديعتهم ، فقد عمل جورنج من جانبه على استغلال منصبه وزيرا لداخلية بروسيا ، فأقال على الفور كل أصحاب المناصب الكبرى فى البوليس ، ممن لم يكن النازيون يثقون فيهم ، وأحل محلهم آخرين من « فتوات » الحزب ، كذلك عمل على مد قوات البوليس بجموع غفيرة من « الكونستبلات » الذين جاء بهم من قوات العاصفة وفصائل حرس النازى . واصدار سلسلة من الأوامر التى تخول للبوليس استخدام العنف ، متضمنة التأييد المطلق لكل مزيد من التدابير الوحشية ضد « أعداء الدولة » وبخاصة ضد الشيوعيين • بل لقد أعلن جورنج فى أمره الصادر يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٣٣ ، « ان رجال البوليس الذين يستخدمون أسلحتهم النارية فى أثناء أداء أعمالهم ، يمكن أن يلقوا كل تأييد ، دون اعتبار لما يترتب على تصرفاتهم من مسئولية . » وهكذا لم تكن هناك من الناحية العملية أى حدود للعنف الذى يمكن أن يمارس ، لا ضد الشيوعيين وحدهم ، بل كذلك ضد الاشتراكيين الديمقراطيين ، بل حتى أولئك البورجوازيين المعتدلين الذين يعارضون عقيدة النازى •

لقد أعطيت للبوليس سلطة مطلقة غير محدودة لمهاجمة وفض الاجتماعات ، وأصبحت الصحافة خاضعة لرقابة صارمة تمنعها من مجرد النقد الهين لسياسة النازى • وكذلك قتل كثير من الناس ، وآخرون كثيرون تعرضوا للضرب من عصابات الحزب ، سواء كانت هذه العصابات منخرطة فى رجال البوليس أوتحت سمعهم وبصرهم على السواء • ولقد حاول الشيوعيون أن يدعوا لاضراب عام ، سرعان ما أخمد بوحشية على الفور . وحتى اجتماعات حزب الوسط قد هوجمت وأوقفت ، بعد أن رفض هتلر مطالب الحزب باتخاذ اجراء لضمان الحرية الدستورية .

وقد صاحب هذه الحملات المنظمة للارهاب مجهود انتخابى ضخم من أجل الأمل فى كسب الأغلبية بالرايشتاك الجديد الذى تقرر انتخابه مبكرا فى مارس ، حيث حصل النازيون على ٢٨٨ مقعدا من ٦٤٧ مقعدا ، وبهذا أصبح الحزب أقوى مما كان عليه فى انتخابات يوليو ١٩٣٢ ، ولكنه ما زال على وضع تعوزه فيه الأغلبية المطلقة .

ومع ذلك ، فقد كان هناك ٥٢ للقوميين ، وكانت للحزبين الاثنين فيما بينهما الأغلبية الواضحة • أما الاشتراكيون الديموقراطيون فقد كانوا برغم الارهاب الذى مورس على حسابهم ، لا يزالون قادرين على اعادة ١٢٠ نائبا ، بمقارنتهم مع ١٣٣ فى يوليو و١٢١ فى نوفمبر عام ١٩٣٢ • وكان الشيوعيون

٨١ ، بمقارنتهم مع ٨٩ ثم ١٠٠ فى الانتخابين السابقين ، وكان لحزب الوسط ٧٣ ، بالمقارنة مع ٧٥ ثم ٧٠ ، أما بقية الأحزاب فلم يكن لها فيما بينها سوى ١٤ مقعدا • وحزب الشعب ــ حزب شتريسمان ــ الذى كان يوما ذا قوة ، انكمش الى قلة قليلة بقدر مقعدين اثنين فحسب • وفوق هذا ، فان الشيوعيين ، برغم نجاحهم النسبى فى مواجهة اضطهاد عارم ، قد حرموا فى الواقع من كل نصيب فى البرلمان الجديد ، اذ سرعان ما سجن ممثلوهم أو وضـــعوا فى معسكرات اعتقال أقيمت بمقتضى نظام جورنج الجديد • وشاركهم فى هذا المصير عـــدد جوهرى من الاشتراكيين الديموقراطيين • وقد أدت صور الحرمان هذه ، الى منح النازيين الأغلبية الواضحة التى أنكرها عليهم الناخبون . ومكنتهم من ألا يبالوا بشركائهم فى الحكومة الائتلافية بالاسم فحسب . وقد شرعوا فى تقديم لائحة للتفويض فى الرايشستاك ، تلغى فى الحقيقة معظم دســـتور نايمـار ، وتفوض الحكومة فى اصدار قوانين ملزمة دون اقرار الرايشستاك . وهكذا كان الالغاء فى الواقع لمظهر الحكومة البرلمانية . وقد أصبح هذا الاجراء واجب النفاذ ب ٤٤١ صوتا ضد ٩٤ صوتا للاشتراكيين الديموقراطيين ــ أما تصويت الوسط والأحزاب الأقل ، وكذلك الشأن بالنسبة للقوميين ، فقد كان الى جانب النازيين تأييدا لهذا الاجراء . وقد تم الغاء الحزب الشيوعى واعتباره خارجا على القانون فى فبراير، قبلأن تبدأ الانتخابات، ولو انه كان مسموحا للناخبين أن يصوتوا اذا رغبوا لصالح مرشحى الحزب فى انتخـــابات مارس • وقد انخرطت البقية من أعضائه فى حركة سرية ، واعتقل بعض زعمائه فى معسكرات الاعتقال ، بينما فر آخرون عبر الحدود ، وظلت قلة قليلة منهم تمارس نشاطها باعتبارهم هاربين من انقضاء النازى ، أما الاشتراكيون الديمقراطيون باستثناء أولئك الذين اعتقلوا أو قتلوا ، فقد سمح لهم بدخول الرايشستاك الجديد ، واحتفظ الحزب بوجوده القانونى لفترة قصيرة رغم تعرضه للاضطهاد العنيف• ولقد بذل الحزب بحق جهودا يائسة ليلائم بين نفسه والحكم النازى ، عـــلى أمل أن يحتفظ بوجوده وكيانه ، فاستقال زعيمه أوتو فلز من منصبه فى المنظمة الدولية العمالية الاشتراكية عندماهاجمت تلك المنظمة الحكم النازى، وانتخب الحزب فى ابريل لجنة مركزية جديدة ، أسقط منها زعماءه الذين فروا بالفعل خارج البلاد ، ولكن هذا الاستسلام المتهاوى لم يأت بجدوى، اذ احتل جورنج فى ١٠ مايو مبانى الحزب ومكاتبه الصحفية واستولى على أرصدته المالية . ورغم ذلك فقد ظهر الاشتراكيون الديمقـــراطيون بعد ذلك بأســبوع فى الرايشستاك ، حيث صوتوا فى صالح بيان هتلر عن السياسة الخارجية ، لكى يتلقوا المكافأة عن هذا الصنيع فى الشهر التالى ، بقـــرار من فريك ( وزير الداخليـــة ) يمنع أى نشـــاط الحزب ، وبطرد جميع أعضائه من جميع الأجهزة البرلمانية والحكومة المحلية ، وأخيرا تم اغلاق فروعه ووقف صحفه ، ومصادرة

مكاتب النشر الخاصة به ، وفى هذه الأثناء ، فر معظم زعمائه عبر الحدود ، أو اعتقلوا ، وأقام أوتو ڤلز وأعوانه قيادة للحزب فى المنفى فى مدينة براج .

وعلى وجه العموم ، كان النازيون قادرين على بناء نظامهم الجديد دون أى مقاومة . فكم كانت وسائل القوة تتفجر بين أيديهم ، وكم كانت الفظاعة التى تستخدم بها هذه الوسائل ، سواء كان استخدامها بعنف تحتمـــه الضرورة ، أو عنف خارج على كل قانون . ولقد أظهر الاشتراكيون الديموقراطيون فى البداية شيئا من الشجاعة الشخصية بحضورهم اجتماعات الرايشـــتاك ، وتصويتهم ضد قانون تفويض السلطة ، ولكنهم لم يبذلوا أى محاولة لمواجهة القوة بالقوة ، واستناموا لابادة جيشهم الحزبى المسمى « حماة الرايخ » دون أى محاولة لاستخدامه ضد قوات العاصفة النازية . وليس من شك فى أن أى محاولة من هذا النوع كان مكتوبا لها الهزيمة ، حتى لو دفن الشـــيوعيون والاشتراكيون الديموقراطيون خلافاتهم ، وتآزروا ســـــويا على الدفاع عن الجمهورية ، الأمر الذى لم يكن أى الحزبين مستعدا للقيام به . لقد كانت هناك فرصة سانحة لمثل هذه المقاومة أن تحرز قدرا ضئيلا من النجاح ، فى تلك اللحظة التى أطاح فيها فون بابن بالحكومة الاشتراكيـــة الديموقراطية ببروسيا فى يوليو ۱۹۳۲ ، ومع ذلك فقد كان الأمل فى النصر يبدو ضعيفا . ذلك أن « حماة الرايخ » بتشكيلاتهم الوفيرة فى أعدادها ، كان أغلبهم بغيـــر سلاح ، فى الوقت الذى إظهر فيه الشيوعيون بالغ الخصومة للاشتـــراكيين الديموقراطيين البروسيين ، الذين كانوا من ناحية أخرى تعوزهم الأغلبية فى المجلس البروسى ، ولم يكونوا يحتفظون بمقاعد الحكم الا لعدم وجود اغلبيـــة قادرة على التضامن للوقوف ضدهم ، بينمـــا كان الأمر على عكس ذلك فى الجانب الآخر ، اذ كانت تشكيلات النازيين مجهزة بالسلاح تجهيزا طيبـــا ، ولقد كان حتما للحكومة البروسية بزعامة أوتو براون وكارل ســـيفرينج أن تذروها الرياح لو انها حاولت مقاومة فون بابن بالقوة ، بدلا من الخضوع له تحت ستار الاحتجاج باستعراض للقوة ، ومع هذا ، فقد كانت المقاومة فى تلك المرحلة لا تزال ممكنة بالكاد ، بينما كان احتمال ذلك فى أى مرحلة تالية قد اختفى فى الواقع العملى .

وما من شك فى أن هناك عنصرا هاما كان سببا فى تحويل الاتجاه ضـــد مقاومة انقلاب فون بابن ، ذلك هو الاتجاه الخاص باتحادات العمال ، التى راحت تحت زعامة تيودور لايبارت ترمى بثقلها فى جانب الاغضاء عن سياسة هتلر ، وسعى جورنج للاستيلاء على السلطة . ولم يكن هذا الاغضاء ليعطى أى ميزة لزعماء اتحاد العمال ، الذين كانوا يأملون بسياستهم هذه أن ينقذوا أرصدتهـــم وفروعهم من المصادرة ، وأن يسمح لهم بالابقاء على مجرد ظل لمنظماتهم ، ولكن النازيين لم يلبثوا فى أول مايو ۱۹۳۳ أن حولوا العيد الاشتراكى للعمال الى احتفال نازى عظيم ، تحت ستار اقامتهم لجبهة العمال الجديدة ، وفى اليـــوم

التالى استولوا على أبنية الاتحاد العمالى ، واعتقلوا مئات من زعماء الاتحاد ، ثم حولوا أعضاء النقابات العمالية الى جبهة للعمال . وفى هذه الجبهة التى كانت تابعة يقينا للحزب النازى ، تحت قيادة دكتور لاى الذى كان بدوره على رأس منظمة الحزب ، وجد أعضاء مختلف النقابات العمالية السابقة الحرة والمسيحية أنفسهم مندمجين قهرا فى أربعة عشر «اتحادا» ، كل واحد منها مرتبط بمجال معين من الصناعات . وقد حاول دكتور لاى فى البداية أن يعطى « جبهة العمال » صفة النقابات الاندماجية ، بادخاله المستخدمين الى جانب العمال ، ولكن هذه المحاولة كان مصيرها الفشل . غير أنه على الرغم من أن الجبهة قد أعدت لكى تقوم بتمثيل العمال ، فانها لم تكن ذات سلطان حقيقى تمارسه لصالح العمال . وفى ١٩ مايو عينت حكومة هتلر مجلسا عماليا أعلى ، لكل منطقة من المناطق الثلاث عشرة التى قسمت اليها ألمانيا ، وتم اختيار كل مجلس بمشاورات فى كل منطقة على حدة ، وأسندت الى هذه المجالس سلطة تحديد الأجور ، وشروط العمل بدلا من نظام الاتفاق الجماعى . فلم تكن وظيفة جبهة العمال أن تساوم فى مثل هذه الشئون ، أو أن تدافع عن امتيازات العمال ، وانما أصبحت مهمتها تكريس قوة الأيدى العاملة القومية لخدمة دولة النازى ، وهكذا صفيت الحركة العمالية تماما دون اى مقاومة ، وأرسل زعيماها لايبارت وجروسمان الى معسكرات الاعتقال رغم اذعانهما .

والآن علينا أن نتساءل ، ما هو الدور الذى لعبته خلال تلك الأحداث طبقة أصحاب الأعمال فى ألمانيا ؟

لقد مضى بعض كبارهم الى النازيين وفى مقدمتهم فريتز تيش ملك الصلب ، حيث ساهموا بسخاء فى تمويل الحزب النازى قبل الانقلاب بوقت طويل . وقد أراد تيش ومعه أولئك الآخرون الذين حذوا حذوه ، أن يستخدموا النازيين فى خدمة الرأسمالية الألمانية ، للقضاء على كل من الاشتراكيين والشيوعيين واتحادات العمال ، وكانوا يأملون أن تصبح لهم قدرة السيطرة على النازية لجعلها مددا قويا لأهداف الراسمالية . وعندما مضت النازية فى تحديها لجمهورية فايمار ، وأصبحت على قدر ظاهر من القوة والبأس ، تزايد عدد الرأسماليين الذين اقتنعوا بوجهة النظر تلك ، وأعلنوا ارتباطهم بالنازية برغم ماينطوى عليه برنامجها من عناصر مناهضة للرأسمالية ، ومع ذلك فلم يكن هذا هو الاعتقاد الثابت بين زعماء طبقة أصحاب الأعمال ، حتى عندما أصبح هتلر مستشارا للرايخ ، اذ انقسم هؤلاء الزعماء من الناحية السياسية الى مناصرين لمختلف الأحزاب البورجوازية لاسيما حزب الوسط ، وقوميين فى صور رجعية اقرب الى الارتباط بالقوميين الألمان انصار هوجنبرج ، من الارتباط بالنازيين . ولقد كان تقلد هتلر لمنصب المستشار ، علامة للبدء فى سلسلة من النضال على السلطة داخل الوكالات المركزية للراسمالية الألمانية ، وفى مقدمتها الاتحاد القومى للصناعة الألمانية الذى كان يرأسه كروب فون

بوهلن ، فقد طولب كروب بالاستقالة ، كما حمل كستل مدير الاتحاد على الاستقالة من منصبه بالفعل . ومع ذلك فقد استطاع كروب أن يحتفظ بوضعه ، وفشل دكتور أوتو فاجنر المدير الاقتصادى للحزب النازى فى محاولته لوضع الاتحاد تحت سلطان الحزب . فقد كان اتجاه فاجنر مع دكتور لاى هو اعادة تكوين الاتحاد ، باعتباره عنصرا ينضم الى جبهة العمال فى تنظيم اندماجى يجمع المستخدمين والعمال ، ولكن الاتحاد لم يمض فى هذا الاتجاه ، واضطر هتلر الى العدول تحت نفوذ الاتحاد القومى للصناعة عن مشروعاته الخاصة بالمنظمات الاندماجية ، وترتب على ذلك اقصاء فاجنر ليحل محله فيلهلم كيلر ، الذى كان مقبولا من جانب رجال الصناعات ، ولم يكد يونيو يشرق حتى عين واحد من أشد أنصار الرأسمالية وزيرا للتجارة .

أما الوكالات الرئيسية الأخرى ذات التمثيل الرأسمالى فى ألمانيا ، فكانت شركة صيانة المصالح الاقتصادية في أرض الراين ووستفاليا ـ المعروفة باسم « اتحاد الاسم الطويل » ، ثم شركة أصحاب الأعمال بالشمال الغربى ، التى تمارس نشاطها بخاصة فى مناطق الفحم والصلب . وقد كانت الشركة الأولى تحت رئاسة الدكتور شلوخر ، الذى كان فى حزب الشعب الألمانى من قبل ، ولكنه ارتبط مؤخرا بالقوميين التابعين لهوجنبرج ارتباطا وثيقا ، وقد اضطر شلوخر الى الاستقالة سريعا ، وبعد فترة قصيرة حل محله تيسين ، الذى أصبح كذلك رئيسا لشركة الشمال الغربى ، وهكذا رفع الى أعلى مراتب النفوذ فى صناعة ألمانيا الغربية .

وعلى وجه العموم ، فقد أفلح النازيون فى اكتساب السلطة على المنظمات الأساسية للرأسمالية الألمانية ، ولكن تحت شرط واحد ، هو جعل سياستهم الاقتصادية ملائمة للمصالح الرأسمالية ، والتنصل من وعودهم باقامة منظمات اندماجية تزيل الخلافات الطبقية . وتحت هذه الأوضاع كان أغلب رجال الأعمال مستعدين تماما للعمل مع النظام النازى الجديد ، لا سيما بعد أن شهدوا الى أى مدى من القساوة مارست النازية سحقها لحركة الطبقة العاملة .

وفى الحقيقة ، لم يكن لكبار أصحاب الأعمال شىء من الاختيار ، فقد خضع جانب كبير من الصناعة الألمانية لسيطرة البنوك نتيجة للكساد العارم ، وكانت هذه البنوك نفسها مدفوعة الى طلب العون من الدولة ، فكان من يمسك بزمام الدولة حينئذ هو صاحب اليد القوية فى ضمان طاعتهم . ولم يكن النازيون من ذلك النوع الذى يقنع ، بل هم يستثمرون أية فرصة تسنح للمزيد من السلطان .

ومهما يكن من شىء ، فقد فرغ هتلر على أية حال من قبل عام ١٩٣٣ بزمن بعيد من الاهتمام بالعناصر المناهضة للرأسمالية ، التى كانت قد قامت باعداد البرنامج النازى . لقد كانت هذه العناصر صالحة لاجتذاب الجموع بين

البورجوازية الصغيرة ، التى أمكن اغراؤها بمظاهر التنديد بالمصالح التجارية والصناعية الكبيرة . ولكن النـــازية بعد أن أفســحت من مجال دعوتها ، وأصبحت أكثر فأكثر هى الناطقة باسم القومية الشعبية المتطرفة ، قد أخذت حاجتها الى دعوة البورجوازية الصغيرة ضد العنـاصر الفنية تضمر قليلا ، تم ان حرب النازية ضد حركة الطبقة العاملة ، قد دفعتهـا الى التحالف مـع كبار أصحاب الأعمال . ومع ذلك ، فحتى عام ١٩٣٣ ، كان كثيـرون من صغار التجار وصغار أصحاب الأعمال ، المنظمون فى « رابطـة النضـــال » للطبقات الصناعية المتوسطة ، لا يزالون ينظرون فى ثقة الى النازيين ، لانفـاذ برنامجهم فى شجب الارتباطات التجارية الكبيرة ، وتسليمها الى « المواطـن الصغير » . وفى مارس ١٩٣٣ ، بادرت رابطة النضال تحت اشراف النازيين فى جلاء ، باقامة مندمجات الرايخ للتجارة الألمانية برئاسة دكتور فون رينتلن ، وقد ظفر هذا الاتحاد بالاشراف على اللجنة الألمانية للصناعة والتجارة ، وهى الاتحاد المركزى للغرف التجارية المحلية ، التى أصبح فون رينتلين رئيسا لها كذلك . ومع هذا ، فسرعان ماوجدت هذه المؤسسات نفسـها فى خلاف حلد مع دكتور لاى ، الذى كان يرغب فى ارسـاء البنـاء الجديد الاندماجى للرايخ النازى ، على جبهته العمالية بأكثر من ارسائه علىمنظمات البورجوازية الصغيرة . وفى الحال ، قوبل كلا المتنازعين بهزيمـة متماثلـة ، عندما طرح هتلر فكرة الدولة الاندماجية ، بدلا من منح تأييـده لأى منهما ، واتجه فى الحقيقة الى جانب الرأسماليين الكبار ضدهما معا .

وهكذا ، لم تكن النازية كما أشرت الى ذلك فى الفصـــل الأول ، أداة المرأسمالية الألمانية فى كفاحها ضد الاشتراكية ، بل ان نتيجة التحـالف بين النازية والرأسمالية كان كسبا للنازية ، قبل أن تكون كسبا للرأسماليـة ، لقد أمكن للرأسمالية الألمانية أن تنجو من متاعبها الملحة ، وأن تستأنف الحياة فى ظل النازية ، فأعطت للنازية عونها القوى خلال السنوات المتتابعة بشكل رئيسى ، وبعى فوق ذلك قد طوعت نفســها للـزعامة النازية ، فى وضـع « المدفع » قبل « الزبد » ، وفى اعطاء الأولوية للاتجـــاه النازى نحـو اعادة التسلح والحرب ، قبل مصلحتها الاقتصادية بالذات .

على أن الحقيقـة المـاثلة ، فى كون هـــذه التسوية ذات قيمة طيبة للرأسماليين ، من حيث انها تزيل تهديد الاشتراكية وتمنح أصحاب الأعمال ميزة ضخمة فى التعامل مع العمال ، لم تكن أبدا لتوهن من صـحة القول ، بان النازيين فى الرايخ الثالث - وليس بالأحرى الرأسماليون - هم الذين كانوا فى وضع من يضبط ايقاع اللحن . وهم الذين كانوا يطوعون الصناعة الألمانية لأغراضهم القومية بالذات .

أما بالنسبة لكبار ملاك الأراضى ، فلم يكن الأمر أقل يسرا للنازيين ،

اد كان هؤلاء الملاك معادين لأى تدبير يستهدف تفتيت الاقطاعيات الكبرى فى ألمانيا الشرقية ، وقد كانت لدى النازيين فى عام ١٩٣٣ حركة جديدة للفلاحين ، قائمةعلى جهاز الحزب المسمى الجهاز السياسى الزراعى ، تحت قيادة فالتار داريه وهو اقتصادى اشتراكى أرجنتينى المولد ، قفز بسرعة الى صدارة الحزب ، وأصبح فيه علما لاصراره على ضرورة خفض أسعار الفائدة الحقيقية الى ٢ فى المائة ، معارضا بذلك كلا من هوجنبرج الذى كان يدعو الى اجراءات تستهدف زيادة الأسعار الزراعية ، وخبراء الحزب الماليين من أمثال شميدت وشاخت . وقد عمل داريه بتأييد من هتلر على تنظيم كتلة الفلاحين الألمان فى شكل « مندمجات الرايخ لمنتجى ومستهلكى الغذاء » تحت رقابته الشخصية ، وعلى وضع التشريعات التى تمنع بيع أرض الفلاح بالمزاد ، وتحرم طرد الفلاحين من أجل الديون . وقد أعلن أن الفلاحين هم المؤسسون الحقيقيون للعظمة القومية والباعثون لروح الأمة ، وود أن يصبح قادرا على تحقيق مزيد من الاجراءات لمشكلة الفلاح بالنسبة للاقطاعيات الكبرى فى ألمانيا الشرقية . ولقد أدت هذه السياسة الى وضعه فى نزاع حاد مع هوجنبرج وكذلك الرئيس هندنبرج ، حيث يظاهر كل منهما حقوق الملاك ، كما أنه فشل فى ضمان عون هتلر ، الذى أعلن أن مشكلة المجال الحيوى للشعب الألمانى لا يمكن علاجها بالاستعمار فى أرض الوطن « يقصد استصلاح وتعمير الأراضى » بل يكون حلها بالضرورة هو غزو المناطق فيما وراء الحدود الراهنة للرايخ ، لاسيما فى شرق أوربا . وقد اضطر داريه من أجل الاحتفاظ بسلطته ، الى الغاء مطالبته بخفض الفائدة الى ٢ فى المائة ، والى التمهل فى مشروعاته الخاصة بمشكلة الأرض فى ألمانيا الشرقية ، ومع ذلك فان هذه الملابسات لم تكن لتفيد هوجنبرج ولا مؤيديه القوميين ، ففى يونيو اجتاح النازيون نوادى القوميين ودوائرهم فى جميع ألمانيا ، واستولوا على ممتلكاتهم ، واعتقلوا منهم خلقا كثيرا . وقد قام هوجنبرج باحتجاجات قوية فى الوزارة ضد هذه الهجمات دون جدوى ، ثم استقال من منصبه فى ٢٧ يونيو . وقد رد هتلر على ذلك بالغاء الحزب الالمانى القومى ، ولم يكد يمضى أسبوعان ، حتى أعلنت الوزارة قانونا جديدا ينص على أن يكون الحزب النازى هو الحزب السياسى الوحيد الذى له حق الوجود فى ألمانيا ، ويقضى بالغاء سائر ما عداه من أحزاب .

وهكذا انتهت فترة الائتلاف المضطرب الذى كانت تحكم به ألمانيا خلال الشهور الستة الأولى لمستشارية هتلر . فلم يكن الاشتراك فى السلطة حقيقيا أبدا ، بالرغم من أن وجود هوجنبرج فى الوزارة قد حزم بعض الاتجاهات لا سيما فيما يتعلق باصلاح الأراضى . وقد كان الأثر الرئيسى لاقالة هوجنبرج من الحكومة ، هو تمكين هتلر من دعم قبضته على الرايشتاك ،

وبذلك استطاع تقليل اعتماده على قوات العاصفة ، التى كان زعيمها روم ، يرغب فى ممارسة الضغط ببطش ثورى ، فى صور تذهب الى حـد الخصومة مع كل من موقف القوميين ، وموقف عناصر كبيرة رأسمالية وبورجوازية . وفى أغسطس ١٩٣٣ ، مضى جورنج فى بروســيا الى شوط أبعد مدى ، بحل البوليس الخاص الذى كان يتكون بصفة أساسية من صفوف قوات العاصفة . وأصبح المسرح معـدا للصراع الذى بلغ أوجه فى عام ١٩٣٤ ، بالاطاحة بروم ثم مصرعه .

وقد أصبحت النازية بعد انفرادها بالسلطان على اســتعداد للتحول من صورة الحركة القومية الموجهة ضد النظام القائم ، الى صورة المدافع عن النظام الجديد الذى جاءت به الى عالم الوجود . ومن أجل النكوص عن كثير من معتقداتها الاقتصادية الهدامة السابقة ، أصبحت النازية هى التى تكبح جماح أولئـك الذين مازالـوا يعملون وفقا لتلك الروح السالفة . ولا يعنى هذا ان النازية قد أخذت تنمو لتصبح أقـل نزوعا الى العنف ، وانما يعنى أن الأغراض التى تمارس النازية ازاءها هذا العنف ، قد أصبحت واضحة المعالم محدودة المدى . فهى لم تتوان أبدا فى اضطهاد اليهــود أو الشيوعيين أو الاشتراكيين الديموقراطيين أو النقابيين « الأحرار » ، ولكنها أوقفت بالفعل توجيه عنفها ضد الرأسماليين الذين أقروا النظام النازى الجديد ، وضـد أولئك الآريين الذين كانوا على اسـتعداد للعمل مع النازية ، أو حتى مجرد القبول لنظامها فى الحكم .

لقد كان طرد روم ثم قتله فى صيف عام ١٩٣٤ بمثابة الخاتمة لسحق جماعته باعتبارها قوة قادرة على العمل المستقل ، ومن ثم فهو يعنى الاخضاع النهائى لجناح النازية اليسارى .

وعلى أية حال ، فقد أصبح هتلر بعد ذلك قوميـا خالصـا أكثر منـه زعيما « اشتراكيا » وطنيا للشعب الألمـانى ، وأصبح سندا قويا للعمـل الرأسمالى ضد كل المناهضين للرأسمالية ، سواء كان ذلك لحساب الجماهير الشعبية أو عنـاصر البوجوازية الصغيرة ، التى ساهمت بقدر ضخم فى وصوله الى السلطة . وكما رأينا ، فان التحول فى النـازية قد بدأ وانتهى منذ وقت مبكر ، اذ هو بدأ حقيقة قبل أن يصبح هتلر مستشارا ، منذ اليوم الذى أخذ فيه الحزب النازى يقبل التبرعات الضخمة من تيش وغيره من كبار الرأسماليين . وقد أصبح الأمر مشهودا بوضوح فى خلال الشهور القليلة الأولى لتسلم هتلر مقاليد السلطة ، منذ اليوم الذى استقر فيه شخصيا عـلى فكرة اعادة التسلح والتجهيز لحرب عدوانية ، فمن أجل هذه الأهداف كان يحتاج للعون والتأييد من أصحاب الأعمال الكبيـرة ومن القوميين الألمان على السواء ، الذين أمكن اقناعهم بقبوله زعيما ، لا سيما أولئـك الذين يشغلون

مراكز للنفوذ فى أى حركة يمكن أن تخضع لعملية التوحيد الفكرى . فلما انتهى تماما احتمال المقاومة من جانب الحركات الاشتراكية الأصيلة والنقابات العمانية ، لم يبق هناك أى احتمال للمعارضة ذات الخطر ، اللهم الا فى الكنائس ، التى أحس النازيون بضرورة علاج أمرها على نحو ملائم ، يختلف عما مارسوه مع خصومهم الآخرين .

لقد كانت الاشتراكية الألمانية بأسسها الماركسية ، حركة مناهضة للدين بحكم تقاليدها ، ومعادية لكل من البروتستنتية اللوثرية فى المناطق الشرقية بألمانيا ، والكاثوليكية الرومانية فى مناطق الراين ووسنفاليا وبافاريا على السواء .

وتحت تأثير هذه الاشتراكية ، لم يكن للدين أى أثر فى قطاع كبير من الطبقة العاملة ، كما أن الزعماء الاشتراكيين والعماليين كانوا يقفون تماما بعيدا عن نطاق النفوذ الكنسى ، وكانت الاتحادات النقابية المسيحية المنافسة ، كاثوليكية فى مجموعها الرئيسى من حيث الزعامة والاتجاهات ، بالرغم من أنها كانت مفتوحة للبروتستنتيين على السواء ، ولكن هذه الاتحادات الكاثوليكيةلم تكن تمثل الا أقلية صغيرة فى الحركة العمالية . أما النازية من ناحية أخرى . فقد كانت منذ البداية بعيدة عن الدين أكثر منها مناهضة للدين . فهى اذ تعتبر نفسها متحدثة باسم جميع الألمان الحقيقيين ، كان لزاما عليها أن تفتح جنباتها للبروتستنت والكاثوليك معا ، وأن تمنع بقدر المستطاع كل ما يمكن أن يؤدى الى الانقسام بينهم . وقد كان هتلر نفسه كاثوليكيا منذ ولادته ، وظل فى هذه الصورة من الكاثوليكية على أية حال ، ولو أنه لم يكن يلقى اهتماما لاعتبارات الدين . أما الرئيس هندنبرج فقد كان بروتستنتيا حقيقيا ، ونصيرا قويا للدعوة البتروتستنتية فى فكرتها التى تنادى بتحالف الكنيسة مع الدولة . ولم تكن الكنائس البروتستنتية متحدة على مستوى الوطن بأسره ، بل كانت تقوم على قاعدة المناطق ، حيث لكل ولاية فى الرايخ كنيستها الخاصة ، فى ارتباط وثيق مع حكومة الولاية . ومن هنا كانت الكنائس مرتبطة الى حد ما بفكرة الاقطاع وبمنطق الحقوق الذاتية للولاية . وان كان هناك فى الواقع نوع من الأفضلية الممنوحة للكنيسة اللوثرية البروسية .

واذ كانت النازية حركة مركزية تقوم على الاصرار القوى للوحدة الوطنية بين جميع الألمان ، فقد كان لابد من صراع حتمى بينها وبين اقليمية الألمان ، البروتستانت . ثم ان الحاح النازية على السلطة المطلقة لحكومة الرايخ ، انما يعنى بالضرورة تبعية الأديان للسلطة السياسية التى تجرى على نسق يغاير الدعاوى الكنسية بسلطانها الروحى على المؤمنين . ولقد نادى بعض النازيين منذ زمن طويل ، بأن على المسيحية أن تتطور لتسير فى خط

الفكرة النوردية لانجيل النازية ، وذلك بأن تقر العنصرية باعتبارها قاعدة من قواعد الايمان ، كذلك نهضت حركة نوردية بروتستانتية بعد أن تزايد النفوذ النازى ، لتصبح فى تطرفها على صورة تكاد تتعارض مع الروحيـــة المسيحية بالذات .

وقد أصبح القس اللوثرى هاسينفيلدر ، الأس الأكبـــر « للمسيحية الألمانية » المزعومة ، وأخذ يعمل على توحيد اشراف الكنائس اللوثرية ، بازاحة رؤسائها المكرسين من مناصبهم . وعلى الرغم من التقليـــد الخاص بخضوع الكنيسة لاشراف الدولة ، فقد أثارت حملة هاسينفيلدر معارضة منتشرة ، فأقاله هتلر من منصبه ، وعين فى مكانه لودفيج مولر راعى كنيسة رايخسفر بشرق بروسيا ، رئيسا للمسيحيين الالمان . وقد أعقب ذلك فى مايـــو ١٩٣٣ ، مؤتمر رسمى طوال أيام ثلاثة ، بين مولر وعدد من رجال الكنائس البارزين ، سلم فيـه مولر بتحرر الكنيسة من وصاية الدولة ، وتأسيسا على ذلك ، انتخبت سلطات كنيسة برلين ، فريدريك فونبولشفينج ــ وهــو أرثوذكسى لاهوتى ملحـــوظ ــ مطـرانا للرايخ ، بمعنى أن يكون رئيســا للكنيسة اللوثرية الألمانية . ولقد كان هذا شيئا كثيـــرا بالنسبة لهتلر ، الذى رفض تعيين بولشفينج ، وأصدر تعليماته الى جورنج بوصفه رئيســا للحكومة البروسية ، بتعيين موظف مدنى ، هو جيجر بالذات ، قوميســيرا للكنيسة بسلطات عليا . وعندئذ عزل جيجـــر الرؤساء المكرسين للكنيسة البروسية ، وعين ســـولر رئيسا لاتحاد الكنيسة الانجيلية الألمانية . أما بولشفينج فقد طرد ، واحتل النازيون الكنائس البروتستنتية ، ورفعـــوا عليها الاعلام الخيرية . وقد أدى هذا التحدى الى اقحام الرئيس هندنبرج فى الأمر ، فاستدعى هتلر وطلب ضرورة اعادة الحرية للكنائس ، وأن تســوى الموضوعات بين النازيين ورؤســاء الكنيسة بمفاوضة ودية . وقد استسلم هتلر على ذلك الحين ، فألغى أمر مولر الخاص بوجوب تعييـن المسئولين فى الكنيسة مستقبلا عن طريق الحكومة ، وأسقط ماكان يسمى « البند الآرى » الذى يقصر العضوية على ذوى العنصر « الآرى » ، فيما عدا العضوية بالنسبة للاكليروس . أما الاشراف المستقل على العقيدة والعبـــادة لكنائس الدولة الاقليمية ، فقد أعيد تأكيده . ثم أقيل جيجر من منصبه بوصفه قومسييرا كذلك وضع نص لاعادة انتخاب الجمعيات الكنسية ، التى كان النـــازيون قد اخضعوها لعملية « التوحيد الفــكرى » بقصـــد ادراجها نهائيـــا تحت الاشراف النازى . واستطاع هتلر أن يرفع الى الرئيس تقريرا بأن أوامره قد تم انفاذها ، وأن اتفاقا قد تم الوصول اليه بين الكنائس والدولة .

وحتى ذلك الوقت ، كان النازيون يبدون فى صورة من ووجه بهزيمة ظاهرة ، ولكنهم لم يضيعوا الوقت فى العـــودة لتأكيـد مطالبهم ، فأجريت

الانتخابات للجمعيات الكنسية الجديدة تحت ظـروف من الارهاب المنتشر ، وترتب عليها انتصار الحثالة من المسيحيين الألمان ، لا سيما فى بروسـيا . وعندئذ انتخب مولر مطران دولـة لكنيسة الدولة البروسية السائدة ، ثم لم يلبث بعد ذلك بقليل ، أن اختير فى سبتمبر ١٩٣٣ مطرانا للرايخ ، بواسطة المجمع القومى لرؤساء المذهب الدينى فى وبتنبرج • وقد أثارت هذه التدابير احتجـاجات صـارخة من جانب الأرتوذكس ، ووقع ألفـان من القساوسة على عريضة « ماريورج » للاحتجاج . ونشر كارل بارت رجل اللاهوت فى بون رسالته المشهورة للمعارضة « انى أقول لا » . ولكن الاحتجاجات لم تكن ذات أثر ، ولم يتدخل هندنبرج الى أبعد من هذا . على أنه بالرغم من ذلك . فقد كسب رجال الكنيسة المناوئون شيئا ما ، اذ قد أمسـك المسيحيون الألمان بعد أن أنذرتهم الأزمة ، عن تنفيذ سياسة « التوحيد الفكرى » الى أقصى مداها ؛ واستطاع مناوئوهم أن يحتفظوا بدرجة بسيطة من القـوة لتعضيد اتجاهاتهم المعارضة .

وفى الوقت نفسـه كان النازيون يسعون حثيثا للوصول الى اتفاق مع الكنيسة الكاثوليكية . فقد سبق للاساقفة الكاثوليك قبل تسنم هتلر للسلطة فى ألمانيا ، أن أعلنوا عن معارضتهم الرسمية للنازية ، ولكنهم أخذوا فى تعديل موقفهم بعـد الانتصـار السياسى الذى حققه النازى . ففى مارس ١٩٣٣ ، أعلن الأساقفة أنه مع عدم الاخلال بتحريمهم للدين الخاص والهرطقـات الروحية التى قدمها النازيون « فان الأسقفية تعتقد أن لديها ما يبرر اعتبار تحريماتها وتحذيراتها العامة السابقة ، لم تعد ضرورية بعد » • وهكذا خطت خطوة واسعة نحو قبول النظام النازى . ومع ذلك فقد استمرت الكنيسـة الكاثوليكية فى شجب ارتباطها بالمذاهب العنصرية المتطرفة للنـازية ، وفى الاحتجاج ضد الأعمال العدوانية التى مارستها قوات العاصفة . وقد أقدم النازيون من جانبهم على تصفية حزب الوسط المسيحى وغيره من المناهضين على ذات النسق ، سواء فى ذلك حزب الشعب البافارى أو اتحادات العمـال المسيحيين ، ولكن هتلر أرسل فون بابن الى روما للتفاوض من أجل الوصول الى اتفاق كنسى مع الفاتيكان ، وهو الاتفاق الذى تم توقيعه فى يوليو من ذلك العام . ووفقا لنصوص هذا الاتفاق أصبحت حرية العقيدة والعبادة مكفولة للالمان الكاثوليك ، وأصبحت كذلك ادارة الكنائس مستقلة .

وفى مقابل ذلك وافقت البابوية على منع القساوسـة والرهبـان من الاشتراك فى الشئون السياسية ، وعلى ضرورة مشـاورتهم للسلطات المدنية فى تعيينات الأساقفة والبطاركة ، وعلى أن يقسـم كل أسقف يمين الولاء للولاية التى يمارس فيها سلطاته الكنسية ، ويمين الولاء لحكومة الرايخ على السواء • وهكذا كان هـذا الاتفاق دليـلا واضحا على مدى الانتصار الذى

أحرزته النازية ، ودليلا مشهودا على عزوف البابوية عن اتخاذ أى خطوة فعالة ضد دعاوى النظام النازى •

وعلى أية حال فقداستطاع البروتستانت والكاثوليك ، أن يضمنوا من النازية ممارسة نشاطهم ، فى مقابل موافقتهم على السيادة العليا للنظام الجديد فى ألمانيا • ولكن اليهود التعساء لم تكن لديهم مثل هذه الامكانية ، فقد كانوا منذ البداية معرضين لسلب الحقوق القانونية ، بل لكثير من الاساءة والاضطهاد الشخصى • ولم يكن من العملى طرد الأعداد الوفيرة لليهود من مهنهم على الفور ، كالأطباء ورجال القانون مثلا ، ولكن النازيين لم يخفوا اهتمامهم بالتعجيل فى جعل هذه المهن وقفا على الآريين قدر المستطاع ، وبدأوا فى تحديد عدد اليهود الذين يسمح لهم بالعمل فى تلك المهن تحديدا صارما . كذلك لم يكن من العملى اغلاق المحال اليهودية دفعة واحدة ، أو اقصاء كل اليهود عن الاشتراك فى أسواق التجارة والمال ، ولكن فرض المقاطعة على المتاجر اليهودية ، واستخدام وسائل العنف والسباب فى أحكام هذه المقاطعة يوما بعد يوم ، قد جعل اليهود فى خطر داهم من الاعتداءات الشخصية والتخريب الاقتصادى •

والواقع انه لم يكن هناك فى عام ١٩٣٣ أى ادراك لخطر النازية المفزع ضد السامية ، على النحو الذى ظهرت به خلال الحرب العالمية الثانية ، ومع ذلك فان ما حدث فى عام ١٩٣٣ كان على درجة من السوء ، بالقدر الذى يكفى لاثارة احتجاج دولى قوى ، ولافلات الكثيرين من اليهود الألمان هاربين الى المنفى . ولقد كان كثيرون يأملون فى أن النازيين وقد كسبوا السلطة ، سوف يتخلون عن كثير من عدوانهم ضد السامية ، الى جانب تخليهم عن كثير من تعصبهم ضد الرأسمالية ، ولكن الخطة سارت على نقيض ما كانوا يأملون ، فقد أثبتت الدعوة العنصرية أنها أعمق وأقوى أصولا فى سبيل وصولها الى السلطان ، ولم يلبث النزوع المعادى للسامية أن تزايد فى قوة وفى وحشية يوما بعد يوم ، فقد كان اليهود الأغنياء يعاملون فى البداية بأفضل مما يعامل به فقراؤهم ، ولكن الحكومة النازية سرعان ما أدارت أسلحتها ضد أصحاب الأملاك اليهود ، بنفس القوة التى تواجه بها الفقراء منهم ، وحتى ذلك الحين ، لم يكن يسمح لأغنياء اليهود أن يعبروا الحدود دون عودة، فى مقابل ترك معظم أملاكهم من خلفهم ، الى أن كانت شرارة الحرب ، التى قرر النازيون على اثرها استئصال الأرومة اليهودية فى ألمانيا جميعا .

بيد أن النازية منذ البداية فى الغالب الأعم ، قد مضت عندما استأثرت بالسلطة ، الى مدى يجاوز السياسة التى وضعتها فى برنامجها الأصلى ، وهى السياسة التى كانت تأذن لليهود بوسائل كسب العيش ، بينما تجردهم من كل الحقوق السياسية •

وبعد ، فقد كان انحدار الاشتراكية فى ألمانيا ضربة قاصمة للاشتراكية بوصفها حركة عالمية ، وكان أشد من انحدار الاشتراكية فى ايطاليا منذ استولى الفاشيون فيها على السلطة، لا باعتبار أن المانيا كانت مجرد الدولة الأقوى فحسب بحيث تصبح قادرة على ممارسة نفوذ أكبر فى مجرى أحداث العالم ، بل باعتبار أن ألمانيا كانت فى الواقع هى المهد الذى قام فيه أقوى حزب اشتراكى ، ونهض فيه أكبر تفكير أساسى للعقيدة الاشتراكية الديمقراطية فى الغرب . وما من شك فى أن أثر صدمة الانهيار الألمانى على بقية العالم ، قد خفف من ذلك الفشل الواضح للثورة الألمانية فى عام ١٩١٨ ضد نظام هوهنزلرن ، ثم ذلك الانحلال الظاهر للحزب الاشتراكى الديمقراطى عبر السنوات التاليــة لهذه الثورة . فالواقع أن الاشتراكية الديمقراطية الألمانية ، قد سقطت من مقامها الذى تقلدته خلال الفترة السابقة على ١٩١٤ ، قبل أن تبلغ مرحلة التحطيم الكامل على أيدى النازيين بعد ذلك بسنوات ، لا بسبب انقسامها انقساما حادا الى جمـــاعات شيوعية وأخرى اشتراكية ديمقراطية فحسب ، بل بسبب ما وضح لدى هذه الجماعات من عدم الأهلية فى مواجهة المشكلات الأساسية لألمانيـا تحت ظل جمهورية فايمار . اذ أخزى الشيوعيون أنفسهم بفشلهم المشهود فى فهم الطبيعة الحقيقية للخطر النازى ، وباستعدادهم كلما سنحت الفرصة لوضع أيديهم فى أيدى النازيين ضد الاشتراكيين الديمقراطيين ، فى الوقت الـذى استسلم فيه الاشتراكيون الديمراطيون لقوى الرجعية من أجل « انقـــاذ الجمهورية » وسمحوا لمقامهم أن يكون موضع الازدراء المشين بمســـاوماتهم وتهافتهم على الاذعان .

لقد كانت هذه الاتجاهات ظاهرة فى وضوح ، حتى قبل تفشى الكساد الفظيع الذى أسلم البلاد الى الكارثة الاقتصادية ، ومكن للنازيين أن يضموا من ورائهم كتلة الجماهير اليائسة الضائعة ، التى حملتهم فى النهـــاية الى ذروة الحكم . واستطرادا على ذلك ، يمكن أن ندرك أن المقاومة الناجحة ضد النازيين عقب هذا الانهيار ، كانت أبعد ما تكون عن قدرة الحركة العمالية الألمانية أثناء ملابسات عام ١٩٣٣ ، ومع ذلك فقد كان الأمر صدمة عنيفة للاشتراكيين فى الدول الأخرى ، اذ يرون الاشتراكيين الألمان الذين كانوا يوما أولى قوة وعزم ، قد أصبحوا مضطرين لأن يسمحوا بتصفية حركتهم ، دون محاولة توجيه ضربة واحدة فى سبيل الدفاع .

لقد انحصرت القوة المؤثرة للاشتراكية العالمية فى حدود ضيقة جدا ، بعد أن أزالت ألمانيا وايطاليا كل لون من ألوان الاشتراكية على اطلاقها ، وأصبحت الدولية العمالية والاشتراكية فى الواقع منذ عام ١٩٣٣ وماتلاها ، أقل من مجرد ارتباط مهزوز بين الأحزاب البريطانية والفرنسية من ناحية ، وتلك الأحزاب المماثلة فى بعض الدول الصغيرة المعينة بغرب أوربا من ناحيــة أخرى . وفقد

الفرنسيون الكيان الأساسى لحزب الطبقة العاملة بعد أن أسلموها الى الشيوعيين ، بينما ووجه البريطانيون بالهزيمة العمالية المرة فى الانتخابات العامة لسنة ١٩٣١ . أما فى أوربا الشرقية فقد انطفأت أضوا ءالاشتراكية الديمقراطية فى معظم أقطارها ، وانخسفت كلية فى الاتحاد السوفييتى . وهناك خارج أوربا، اختفت الاشتراكية تماما فى الولايات المتحدة ، وفشلت فى دق جذور عميقة لها فى أى جزء من القارة الأمريكية . ولم يكن هناك أى وجود مؤثر لأية أحزاب اشتراكية فى أى دولة بآسيا أو أفريقيا ، بينما لم تشهد استراليا الا شيئا ضئيلا من الاشتراكية فى مرحلة التكوين ، على الرغم من أن العمال فيها كانوا على قدر من النفوذ السياسى . ولم يكن هناك أى ميل لايجاد رابطة مشتركةمع الاشتراكية فى أوروبا الغربية . وحتى التقدم الاشتراكى الملحوظ تماما فى اسكنديناوه ، والعناصر الاشتراكية البارزة فى الحركة الجمهورية الأسبانية ، لم تكن الا تعويضا ضئيلا بالنسبة لانحسار الاشتراكية الديموقراطية ، التى جرفها الانتصار النازى بألمانيا فى جلاء الى خمود .

ولم تكن الشيوعية بأسعد حالا ، فقد كان الكومينترن فى واقع الأمر خاضعا تماما للروس ، وو جهت هذه الشيوعية بما بدا أنه هزيمة لها نكراء فى الصين . ولم يكن لأى حزب شيوعى خارج الاتحاد السوفييتى أهمية حقيقية ، اللهم الا الحزب الفرنسى على هون ما ، اذ بدت قدرته على التأثير فى مجريات الأمور بفرنسا منعدمة فى الغالب الأعم . أما الأحزاب الشيوعية السرية فى أوربا الشرقية ، وتلك الأحزاب الشيوعية الأجنة فى أمريكا اللاتينية ( أى التى كانت كالجنين فى بطن أمه فى طور التكوين ) فلم تكن فى الواقع شيئا مذكورا . وبطبيعة الحال ، لم يكن هناك جديد فى شأن الاشتراكية بتلك المناطق ، التى كانت مجرد حركة لأقلية ضعيفة فى أغلب بلاد العالم خارج غرب أوربا . ولكن حتى ذلك الحين ، وعلى ما كانت فيه الاشتراكية هناك من ضعف ، فقد بدا أنها كانت تتقدم وتكسب أنصارا جددا ، الى أن كانت سنة ١٩٣٣ حيث ظهر أنها قد أخذت تفقد الأرض التى كسبتها فى كل مكان . وحتى فى النمسا التى كرس الاشتراكيون فيها عزائمهم للكفاح ضد الرجعية ، سيقت الاشتراكية الى التقهقر فى صرامة لتواجه التهديد الجديد المؤئس لانتصار النازية فى ألمانيا .

وما من جدل فى أن التراجع العالمى المدى لقضية الاشتراكية ، كان ملائما للابقاء على الرأسمالية . ولكن يجب هنا أن أكرر مرة أخرى ، أن الرأسمالية لم تكن هى العامل الرئيسى فى الوصول بالاشتراكية الى هذا التراجع . فالحق أن النظام الرأسمالى عبر تاريخه ، لم تكن هيبته ابدا أهون شأنا مما كان عليه وضعه فى عام ١٩٣٣ . لقد كان هذا هو أبرز ما فى الوضع الرأسمالى بالولايات المتحدة ، حيث ألقيت مسئولية الكساد العارم بحق على بيوت الأعمال الكبرى، وحيث تقدمت الراديكالية الاجتماعية — ولو أنها ليست هى الاشتراكية —

بخطوات سريعة غير مسبوقة ، تحت ضغط الافلاس المتواتر والبطالة الشاملة .
وما من شك فى أن انكسار حكومة العمال فى بريطانيا العظمى عام ١٩٣١ قد حمل فى طياته النصر للقوى الرأسمالية ، ولكن حتى هناك فى بريطانيا ، كان الكساد هو الذى هبط بالهيبة الرأسمالية . وأخيرا فى ألمانيا ، بالرغم من أن هتلر قد وأد الراديكالية الاقتصادية التى ظهرت بها النازية فى أطوارها الأولى ، وجعل من الرأسمالية الوطنية حليفا له فى القضاء على الحركة العمالية ، فان النصر الجوهرى هناك لم ينته الى الرأسماليين ، وانما انتهى النصر الى القومية العنصرية ، التى أغرقت البلاد فى صراع عسكرى حتمى من أجل السيطرة العالمية ، ذلك الصراع الذى كانت الرأسمالية فيه كاسبة فحسب ، بمقدار اخضاع أطماعها فى الربح للمطالب المنهكة لعدوان عنصرى .

وبالاختصار ، لم تكن الفاشية فى ثلاثينيات القرن العشرين ، حيث لعبت النازية دورها القيادى أولا وأخيرا ، لم تكن الفاشية هى « الرمية الأخيرة » للرأسمالية فى طور الفناء بكل تأكيد ، ولا هى تحقيق للتسلط الرأسمالى فى تشكيل السياسة القومية والدولية ، وانما كانت الفاشية هى التعبير عن الغرائز القومية والعنصرية ذات الجذور الضاربة ، التى ارتفعت فورتها الى نقطة الغليان ، بحكم الضيق الاقتصاد الخانق ، والتى عبرت عن ذاتها فى استعلاء ، بأساليب تمارس فيها الدوافع الاقتصادية دورا ثانويا فحسب ، ولو أنه دور هام .

# الفصل الثالث

## بريطانيا العظمى فى ثلاثينيات القرن العشرين

عندما منى حزب العمال البريطانى بالهزيمة المريرة فى الانتخابات العامة لسنة ١٩٣١ ، كان واجبه الأساسى لأول مرة فى تاريخه ، هو أن يواجه الائتلاف القومى الكبير لخصوم الحزب . فقد كان هناك فى معظم الدوائر عراك ناشب بين مرشح للعمـال ومرشح للائتلاف ، حيث اتحـدت الأجنحة الثـلاثة لحزب الاحرار فى معارضة له على طول الخط . كذلك كان هناك انتقاص جوهرى فى أصوات الناخبين من جماعات الطبقة الوسطى ، وهى الجماعات التى كانت قد اتحدت مع حزب العمال فى عام ١٩٢٩ . وعلى الجملة ، فقد هبطت حصيلة العمال بمليونين اثنين ، بينما ارتفعت حصيلة المحافظين بأكثر من ثلاثة ملايين ، وفقد الاحرار ـ بكل جماعاتهم ـ ما يقرب من ثلاثة ملايين من الاصوات .

وكانت الاصوات التى أعطيت لاتباع ماكدونالد باسم « العمل القومى » ، والحزب الجديد للسير أوزوالد موزلى ، والشيوعيين الســتة والعشرين ، ضئيلة للغاية ، اذ كانت حصيلتها العامة تقل مليونا عما كانت عليه فى عام ١٩٢٩

وبتطبيق هذه النتائج على المقاعد المكسوبة ، كانت الخسائر أبلغ دمارا ، فقد هبط النواب العماليون من ٢٥٩ نائبا عام ١٩٢٩ ، الى مجرد حفنة من ٤٦ نائبا عام ١٩٣١ ، ولكن بالاضافة الى ذلك ، كان هناك سـتة من المستقلين ، نجح ثلاثة منهم تحت رعاية حزب العمال المستقلين ، والثلاثة الآخـرون كان من بينهم اثنان مرتبطان ارتباطا وثيقا فى الحقيقة بحزب العمـال المستقلين . وفازت مجموعة « العمل القومى » بثلاثة عشر مقعداً ، بمعونة الائتلاف . أما الحـزب الجـديد الذى نزل بأربعـة وعشرين مرشـحا بدلا من أربعمائة مرشح كان يعد بانزالهم فى الميدان ، فقد فشل هو والشيوعيون فى الحصـول حتى على مقعد واحد فى البرلمان . ومن بين الستة والأربعين نائبـا الذين انتخبوا على مبادىء حزب العمال ، كان نصفهم بالكامل ( أى ٢٣ ) من مرشحى عمال المناجم ، وكان تسعة آخرون من المرشحين الرسميين لنقابات العمال ، ولم يبق الا ثلاثة عشر من النواب المرشحين لاحزاب العمال الفرعية ، حيث كان بعضهم من النقابيين العماليين . وكذلك هبط نصيب الحزب التعاونى الى

ممثل واحد فحسب . وقد بلغت المقاعد العمالية المفقودة ٤٥ مقعدا فى لندن و ٣٩ مقعدا فى لانكشير و ٣٤ فى سكوتلاند و ٣٣ فى يوركشير . أما ويلز فقد كانت أحسن نسبيا اذ خسر العمال فيها عشرة مقاعد من خمســة وعشرين مقعدا ، بينما لم تترك انتخابات عام ١٩٣١ لحزب العمال أى مقعد فى جنوب انجلترا وخارج لندن ، اللهم الا مقعدا واحدا للسير ستافورد كريبس فى منطقة الغرب . ولم ينجح من وزراء الحكومة العماليــة الا وزير واحد هو لانزبرى ، حيث كان ظهيراه فى مجلس العموم الجديد هما آتلى وكريبس . أما هندرسون وكلاينز ، ودالتون ، وجرينوود ، وموريسون ، وشينويل ، وسوزان لورنس ، وألن ويلكبنسون ، ومارجريت بونفيلد فقد كانوا جميعهم من الخـــاسرين . بينما انتقل كل من ويب ونويل باكستون الى مجلس اللوردات .

وهكذا كان الممثلون لحزب العمال قلة ضعيفة العدد ، لم تلبث ان نزفت المزيد من جراحها بعد أشهر قليلة من الانتخابات العامة ، بانشقاق حـــزب العمال المستقل . ذلك أن حزب العمال المستقل كما أشرنا الى ذلك من قبل ( فى الفصل الواحد والعشرين من الجزء الرابع من هذه الموسوعة ) قد بدأ منذ بعيد عراكه مع الحزب بصدد سياسة الحزب ونظامه ، ووصلت الأمور الى الحد الذى كان فيه نواب العمال المستقلين ، يرفضون فى البرلمان الاستجابة لتعليمات الحزب ، ويأخذون أنفسهم فى الواقع بتنظيم خاص بهم فى البرلمان ، على نحو كان مقلقا لزعماء حزب العمال .

وقد حركت زعامة ماكستون هذه الاتجاهات بعد الانتخابات ، بحيث لم يكن هناك بد فى عام ١٩٣٢ من حدوث التصدع وعزل هؤلاء العمال المستقلين ، الذين كانوا مع ذلك أقلية دائبة السعى للبقاء فى حظيرة العمال .

وقد كان ضعف حزب العمال فى القدرة على المناقشات البرلمانيـــة ، موازيا لضعفه فى النسبة العددية . ثم ان هندرسون قد أعيد انتخابه زعيمـا للحزب ، برغم عدم حصوله على مقعد فى البرلمان ، وبرغم وجوده معظم الوقت خارج انجلترا ليرأس مؤتمر نزع السلاح ، الذى بدأ يتهاوى نحـــو خاتمته المشئومة ، فأصبح لانزبرى فى غيابه رئيسا للمجموعة البرلمانية ، وأصبح آتلى نائبا للرئيس . وقد عاد هندرسون الى مجلس العموم فى سبتمبر ١٩٣٣ ، ولكنه كان قد استقال من الزعامة بالفعل منذ عام مضى ؛ تلك الزعامة التى حملها لانزبرى من بعده .

وعلى وجه العموم ، كان الاثر الفورى لهزيمة ١٩٣١ هو دفـــع حزب العمال فى الاتجاه اليسارى ، اذ كان هناك اعتقاد واسع المدى ، بأن ســقوط الحكومة العمالية كان مرجعه الى « قبضة رجال البنوك » ، بتوجيـــه من مونتاجو نورمان محافظ بنك انجلترا ، وكان هناك تصميم قاطع على عدم وقوع العماليين مرة أخرى فى مثل هذا الاسلوب ، وفى الوقت نفسه ، أو على الاقل

بعد أن بدأت تنحسر موجة الصدمة الفورية للكارثة ، أخذت المناقشات تجرى لترى أن للكارثة أسبابا أبعد مدى ، حيث لم تكن هناك سياسة واضحة ولا برنامج محدد للحكومة العمالية الثانية ، وأنه لابد للعماليين عند عودتهم الى الحكومة بأغلبية كبيرة أو غير كبيرة ، من وجود مثل هذا البرنامج المفصل. كما أسلمت بعض هذه المناقشات الى فكرة انشاء المكتب الجديد للأبحاث الفابية ، الذى سنتحدث عنه فى هذا الفصل .

لقد كان هناك اتفاق عام ، على أنه لا بد من تأميم بنك انجلترا ووضعه تماما تحت رقابة الخزانة العامة ، وأنه يجب على حزب العمال أن يبدأ فى اعداد برنامج جديد يربط الحزب بعمل اشتراكى محدد ، يتضمن الملكية العامة لصناعات الوقود والقوى ، بما فيها الفحم والكهربا ، وكذلك خدمات النقل الجوهرية ، على أن تقدم التقارير الخاصة بهذا الشأن الى مؤتمر الحزب . وعندما قدم التقريران الأولان من هذه التقارير الى مؤتمر ليستر عام ١٩٣٢ ، كان واضحا فيهما تماما ذلك الميل الى اليسار . أما التأميم الخاص بالمالية والبنوك ، فقد حث على تأميم بنك انجلترا ، بينما توقف عن اقتراح تأميم البنوك الكبيرة الأخرى ، ولو أن تأميم هذه البنوك كان يعتبر عند كثير من الاشتراكيين أساسا ضروريا لتخطيط اقتصادى فعال .

وقد حدث بعد ذلك تعديل بأغلبية ضئيلة قضى بتأميمها ، وكانت النتيجة انتصارا للعصبة الاشتراكية التى تألفت حديثا . وكان الموضوع الثانى فى المناقشة خاصا بالتمثيل النقابى فى مجالس ادارة الصناعات والخدمات المؤممة، وقد نص التقرير على اقتراح تشكيل المجالس كاملة بالتعيين من قبل الحكومة، مما كان موضع انتقاد مرير . ولما كان مؤتمر النقابات لم يحسم الامر بقرار محدد ، فقد طوى البحث فى هذا الشأن على أن يكون موضع النقاش فى وقت آخر .

وفى الوقت نفسه ، كانت هناك علامات ظاهرة على تزايد القلق فى البلاد ، وخاصة فى المناطق الكاسدة والمدن الكبرى التى تعانى من قسوة البطالة ، وهى التى استمرت فى تفاقمها بعد تشكيل الحكومة القومية للبلاد . فقد نظمت فى عام ١٩٣٢ حركة جديدة يقودها الشيوعيون باسم « زحف الجوع » ، قابلها العمال بتأييد واسع النطاق ، كما كان هناك سخط كبير على الاقتطاعات التى فرضتها الحكومة فى الارباح والخدمات الاجتماعية . وقد استمرت حملات الزحف والاحتجاجات بين الحين والحين خلال العامين التاليين ، كمظاهرات « النعش الاسود »التى نظمها وال هانينجتون ، عندما رقد المتعطلون أرضا عبر الطريق فى شارع اوكسفورد ، ساعة تزاحم الناس حين الانصراف ، وحملوا نعشا به دمية مع أسطورة دينية تقول « لقد منعت عنه معونة الشتاء » . ومع ذلك ، فقد كانت هذه المظاهرات محمومة بالعراك الدائر بين النقابيين العماليين

اليمينيين فى جانب ، والشيوعيين والعماليين اليساريين فى الجانب الآخر . وأخيرا فى عام ١٩٣٣ بذل مجلس نقابات العمال محاولة لادراج المتعطلين فى حركة ذات صبغة رسمية ، تحت رعاية تلك المجالس العمالية المحلية ، التى كانت مستعدة لقبول زعامته . ولكن المحاولة كانت غير حارة ( بين بين ) ، فقوبلت بنجاح ضئيل ، فى مواجهة حركة اللجنة القومية للعمال المتعطلين التى يسيطر عليها الشيوعيون ، والتى كانت راسخة فى المراكز الصناعية الرئيسية.

والواقع أن مؤتمر ليستر كان فى عمومه نصرا لليسار ، ولكنه كان نصرا عابرا ، اذ كان حزب العمال نفسه خارج البرلمان ، تحت قيادة رجال مرتبطين أشد الارتباط بالحكومة العمالية السابقة ، من الذين كانوا قبل سقوطها على استعداد للاذعان لخصومهم الى مدى بعيـــد ، ولم يمض وقت طويل حتى سيطروا على الحزب مرة أخرى .

ومع ان المعارضة السياسية كانت نشيطة ذات صوت مسموع ، الا أنها فى الحقيقة لم تكن قوية ، اذ كانت تتكون بعـــد عام ١٩٣٢ من فريق من الشيوعيين ، ومن العصبة الاشتراكية بصفة خاصة ، ثم من المستقلين العماليين المشلوحين من حزب العمال .

والعصبة الاشتراكية كانت فى الواقع نتاجا لتجمع متعدد الاطراف . ففى نهاية ١٩٣٢ عندما بدأ الكساد ينوء بكلكله ، وحكومة العمال ظاهرة العجز فى مواجهته ، بدأت جماعة من الاشتراكيين ـ بدعوة منى ومن زوجتى ، لكل من لويد صاحب مجلة ستيتسمان ، وبيليز وميتشيسون وبلير من الجمعيــة التعاونية للبيع بالجملة وغيرهم آخرين ـ فى الاجتماع بأيستن لودج فى اسكس بمقاطعة واورويك التى كان روبرت بلانشفورد قد حول شبابها للاشتراكية ؛ حيث اقمنا جمعية جديدة للاستعلامات والدعاية الاشتراكية ، على أساس من العضوية الفردية ، لتكون على ارتباط وثيق بحزب العمـــال . وقد ضمت الجماعة ارنست بيفن رئيسا ، وآتلى وكريبس وغيرهم أعضاء ، وتوفرت على اعداد برنامج فى صورة محاضرات ونشرات .

وقد دعمت الجمــــاعة نفسها منذ البداية بمصادر متعددة ، كـانت أقواها مجموعة الاشتراكيين الجامعيين السابقين من أمثال هيو جيتسكل ، وآخرين من الذين تقلدوا بعد ذلك مراكز فى حكومة العمال الثالثة .

وبعد ذلك بوقت قصير تكونت جماعة أخرى من عناصر مماثلة ، باسم المكتب الجديد للأبحاث الفابية ، كرست نفسها منذ ركود الجمعيةالفابيةالأولى لاغراض البحث التى كانت تقوم بها تلك الجمعية فى ابان نهضتها . وقد لوحظ فى اختيار اسم «الفابية الجديدة» تأكيد معنى الاستمرار لتقاليد الجمعيـــة السالفة ، فضلا عن انها قد حظيت بمساهمة المجلس التنفيذى السابق لتلك

الجمعية ، وتعضيد كل من هندرسون وهيودالتون وليونارد وولف خبير العلاقات الدولية وشئون المستعمرات ، ثم روبسون الأستاذ بكلية لندن للاقتصاديات ، وكذلك أسرة ويب . وقد قام كل من رودلف وروبسون وأنا ( المؤلف ) باعداد برنامج شامل للبحث فى قطاعات ثلاثة ، دولية وسياسية واقتصادية .

وكانت فكرتى تقوم على اعتبار كل من المكتب الجديد للأبحاث الفابية ، وجماعة الاعلام والدعوة الاشتراكية ، فريقين متكاملين ، بحيث ينهض المكتب بالبحث وتقوم الجماعة بالدعوة لنتائج هذا البحث . ولكن هذه الخطة لم تتحقق فى الواقع العملى ، اذ أخذت جماعة حزب العمال المستقلة فى صيف عام ١٩٣٢ بقيادة وايز ، فى عرض اقتراحات تهدف لاندماجها مع جماعة الاعلام والدعوة الاشتراكية فى صورة هيئة جديدة يرأسها وايز . وقد ووفق على هذا الاتجاه بعد مناقشة طويلة ، وأقرت الأغلبية قرار الاندماج ، وهو قرار غير سليم فى تقديرى ، ولو أننى فى ذلك الوقت قد أذعنت له . ثم ما لبثت جماعة الاعلام والدعوة الاشتراكية أن انهت وجودها نتيجة لذلك الاندماج مع الجماعة المستقلة . أما النتيجة الكبرى لذلك فقد تمثلت فى استقالة بيفن بطريقة فيها كثير من الضيق ، على نحو كان له تأثيره بعد ذلك ، فى موقفه من المثقفين فى الحركة الاشتراكية .

أما الهيئة الجديدة فقد اتخذت لنفسها اسم «العصبة الاشتراكية» احياء لذكرى ويليام موريس ، ولم يلبث وايز أن توفى بعد عام من الاندماج ، حيث حل فى مقعد الرئاسة ستافورد كريبس . وقد قدمت استقالتى فى ربيع ١٩٣٣ بعد أن أحسست ان الخط السياسى الذى اتخذته العصبة بزعامة وايز ، كان لا بد له أن يلتقى فى صدام مباشر وغير مثمر مع الحزب الرسمى للعمال .

أما المكتب الجديد للأبحاث الفابية ، باعتباره منظمة منفصلة ، فلم يتأثر بهذا الموقف ، بل مضى فى رسالته وفقا لبرنامجه الخاص . وقد بدأ صغيرا جدا فى مرحلته الأولى ، حيث تولى سكرتيريته العامة جون باركر الذى أنتخب لبرلمان ١٩٣٥ ، وكنت أنا السكرتير الفخرى للمكتب خلال الثلاثينيات ، ثم نما فى عدد أعضائه ، وتزايدت شهرته حتى بواكير الحرب العالمية الثانية ، حيث ضم اليه مزيدا من القوى ، من قدامى الجمعية الفابية . وهكذا بعث اسم « الجمعية الفابية » بتاريخها منذ خمسين عاما ، وكذلك بعثت الجمعيات الفابية المحلية ، التى انخفضت يومئذ الى أقل من أصابع اليد الواحدة ، ثم زادت الى أكثر من مائة خلال سنوات الحرب وظل ارتباطها قائما بحزب العمال . وقد أضيفت مادة جديدة الى دستور المكتب الجديد للأبحاث الفابية ، تقضى بألا تتخذ أى قرارات سياسية أو تطبع أى نشرات باسم جماعة الفابيان ، بل يكون كل ذلك باسم الأفراد أو المجموعات التى أعدت هذه القرارات أو النشرات . وقد

ترتبت على ذلك نتيجة هامة وعظيمة ، اذ جنبت هذه القاعدة جماعة الفابيان ، أن تضع نفسها موضع المنافسة أو المعارضة داخل حزب العمال ، كما مكنت الاشتراكيين على اختلاف آرائهم ، من أن يتعاونوا ويعملوا فى نطاق هذا المكتب الجديد • ولم تكن ثمرة هذا التعاون وذلك البحث المتصـــل خلال السنوات الطويلة ، مقصورة على هذه القائمة المعروفة للنشرات ، وهذه الدراسات والكتب والتقارير التى صدرت باسم المكتب الجديد للأبحاث الفابية ، ثم باسم جماعة الفابيان بعد نشوب الحرب ، فحسب ، بل كذلك كانت الثمرة ماثلة فى عدد الفابيين الذى أعيد انتخابهم لبرلمان ١٩٤٥ ، حيث أصـــبح أكثر من نصف الوزارة العمالية وزراء فابيين .

ولم يكن الحال كذلك كما سنرى، فى قصة العصبة الاشتراكية .

ففى حزب العمال ، لم يكن هندرسون ليلعب الا دورا ضـــئيلا بعد عام ١٩٣١ ، برغم سكرتاريته الرسمية للحزب ، وذلك بسبب اعتلال صحته من ناحية ، وبسبب انشغاله بمؤتمر نزع السلاح من ناحية أخرى • ومن أجـل هذا السبب ، ظل لانزبرى زعيما فى مجلس العمــــوم ، ولو أنه كذلك وقع فريسة للمرض الخطير فى نهاية ١٩٣٣ ، ولم يستأنف زعامته حتى خريف العام التالى ، حيث كان آتلى يقود الجبهة بمساعدة آرثر جرينوود ، الذى عاد الى المجلس فى انتخاب فرعى • وقد توفى هندرسون عام ١٩٣٥ بعد أسابيع قليلة من مؤتمر برايتون ، الذى تعذر عليه حضوره لشدة المرض ، والذى انتخب فيه نائبه ميدلتون ليخلفه على أساس محدد مفهوم ، هو ألا تكون له الزعامة فى البرلمان • ولا ريب فى أن هناك بعض الظن بأن هذا التغيير فى الزعامة ، سواء فى البرلمان أو فى الخارج ، قد أدى الى مزيد من الغموض فى مـوقف ، هو فى واقعه غامض مبهم •

ذلك أن هذه الأحداث كلها قد جرت فى مواجهة ظروف من الكساد العارم، فبلغت البطالة مزيدا من الحدة فى عامى ١٩٣٢ و ١٩٣٣ – لا سيما فى صناعة بناء السفن ومراكز المحركات الثقيلة وحقول الفحم – بينما الحكومة القائمة لا تعرف شيئا يمكن به أن تعالج الأمر • ولم تكن التعريفة العامة التى حددتها ، بقادرة طبعا على أن تصنع شيئا لتجارة الصادرات ، التى كانت اسوأ ما طحنته المحنة • أما بالنسبة لأولئك الذين استطاعوا أن يحتفظوا بأعمالهم ، أو أن يجدوا لأنفسهم أعمالا جديدة ، فقد خفف من آثار الكساد عليهم ، ذلك الانخفاض الكبير الذى دعا اليه الكساد فى أسعار المنتجات الأساسية ، والمواد الغذائية • وفى هذه الظروف ، انفتحت ثغرة بين هؤلاء العمال الموجودين فى منـــاطق وصناعات كاسدة ، وأولئك العمال الذين كان وضعهم أحسن أملا . وقد حال ذلك دون تقدم الاجراءات الجماعية ، كما كان مفروضا على نحو آخر • بل انه ساعد تلك النقابات التى لم يكن أعضاؤها قد تأثروا كثيرا بالكساد ، فى

الابقاء على موقفها ، بينما منعها من الاتحاد فى تضامن لمعونة المتعطلين . وقد عينت الحكومة بالاضافة الى التخفيضات التى أجرتها فى اعانة المتعطلين عام ١٩٣١ ، لجنة ملكية قبل نهاية ذلك العام ، للتحقيق فى مشكلة التأمين ضد البطالة ، واعداد تقرير عن صور العلاج . ومن مناقشات هذه اللجنة ، صدر قانون التأمين ضد البطالة عام ١٩٣٤ . وقد صنف هذا القانون المتعطلين فى الواقع على مراتب ثلاث :

أولها ـ أولئك الذين كان يمكن مواجهة احتياجاتهم بطريقة التأمين المعان.

وثانيها ـ أولئك الذين كانوا فى حاجة الى مساعدة أكثر من الأرصدة القومية بعد أن استهلكت مطلوباتهم التأمينية .

وثالثها ـ أولئك الذين كانوا اما غير صالحين للادراج تحت هاتين المرتبتين ، واما قد استنفدوا مطلوباتهم المحدودة فى المرتبتين معا . وهؤلاء لم يكونوا صالحين الا للمعونة العامة على أسس محلية وفقا لقانون الفقر ، ويخضعون لاعانة العجز فى هذا القانون ، ولشروط تختلف من مكان الى مكان ، تبعا لوضع اللجان المحلية للمعونة العامة .

وقد شكل القانون مكتب مساعدة المتعطلين القومى ، لاجراء تنفيذ المادة الثانية من هذه الصيغ المتقدمة ، مع تعليمات للمكتب بأن يقرر معدله الخاص من المعونة . وقد أصدر المكتب فى ديسمبر ١٩٣٤ معدله المقترح ، وأدرج اقتطاعات عام ١٩٣١ التى كانت قد أعيدت فى باكورة ذلك العام كوسيلة للانتعاش من الكساد الكبير . وسرعان ما أصبح واضحا عندما أذيعت هذه المعدلات الجديدة ، أن كثيرين من العمال المتعطلين ، سوف يحصلون وفقا لهذه المعدلات على أقل مما كانوا يحصلون عليه وفقا للاجراءات السابقة المعمول بها . فأتبع ذلك قلق متزايد ، واضطر مكتب مساعدة المتعطلين الى سحب معدله المقترح واعادة النظر مرة أخرى . ثم كانت النتيجة ايجاد معدل جديد فى عام ١٩٣٦ ، تخففت به أساليب الاختبار البغيضة الى درجة ملحوظة ، وهى التى كانت أصل المتاعب . وقد بدلت هذه التعديلات من نطاق اضطرابات المتعطلين ، حيث عنيت حركتهم بعد ذلك بالالحاح على تدخل الحكومة لمساعدة المناطق الكاسدة، أكثر من عنايتها بالمطالب الخاصة بتحسين معاملة المتعطلين .

وقد بدأت مناطق الكساد فى تنظيم مظاهرات الجوع بين عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ تحت قيادة الشيوعيين على وجه الخصوص ، ولكن هذه المظاهرات لم تحظ بكثير من اهتمام الرأى العام ، بسبب التحسن الذى أخذ يطرأ على الأحوال الصناعية .

والواقع أن مركز الاهتمام فى ذلك الوقت قد تحول بصفة رئيسية من المشكلات المحلية الى الشئون الدولية ، لا سيما ذلك الكفاح المناهض للفاشية ،

فى صدد العدوان الايطالى على أثيوبيا ، وفى صدد الحرب الأهلية بأسبانيا . وقد كان هذا التحول فى الاهتمام طبيعيا ، عندما استولى النازيون على السلطة فى عام ١٩٣٣ ، وحطموا حركة الطبقة العمالية الألمانية . وفى نهـــاية ذلك العام ، انتهت أسوأ مرحلة للكساد العالمى ، ومضى روزفلت باجراءاته القوية المؤثرة من أجل تحسين الأحوال ، والتى تسمى بالنيوديل . وقد ظهرت بوادر التحسن فى أسعار المواد الغذائية الأولية وكذلك السلع ، كما حظيت القيــود التى حدت من سياسة التعريفة الجمركية بتقدير بالغ ، فى بلاد تعتمد على هذا النحو من التجارة الخارجية مثل بريطانيا العظمى . وهكذا كانت سنة ١٩٣٤ ، سنة تحسن اقتصادى بكل تأكيد ، وكانت تعنى بالنسبة لبريطانيا على الأقل ، انخفاض درجة التوتر الاقتصادى والسياسى . وكما رأينا ، فقد أعيدت فى الربيع اقتطاعات عام ١٩٣١ ، التى أجريت فى الخدمات الاجتمــاعية ، وفى انتخابات مارس عام ١٩٣٤ ، حصل حزب العمال لأول مرة على أغلبية واضحة بمجلس مقاطعة لندن ، وحصل على السلطة فيها منذ ذلك الحين .

وفى مواجهة هذه الاتجاهات المواتية ، كانت هناك تطورات غير مواتية تماما فيما وراء البحار ، ففى النمسا وقعت الحرب الأهليــــة فى فبراير ، التى أطاح فيها الاشتراكيون المسيحيون من أتباع دولفـــوس بالاشتراكيين النمساويين ، ثم أقام دولفوس ديكتاتوريته الهشة ، ليغتال بعد ذلك فى يوليو ويحل فى محله شوشنيج ، الذى حاول مفاوضة موسولينى على أمل حمــاية النمسا ضد هتلر . وفى الشرق الأقصى نصب اليابانيون امبراطورا ألعوبة فى أيديهم على رأس الدولة المفتعلة ، مانشوكو ، ومضوا فى ابريل يخرقون اتفاقية الدول التسع التى تنظم التدخل فى شئون الصين . وفى مايو أقيمت ديكتاتورية فى بلغاريا بطريق الهجوم الخاطف ، وفى يونيو وقع « حمام الدم » الذى نصبه هتلر على حساب روم وأوتو شتراسر . وبعد ذلك بثلاثة أشهر ، أصبح هتلر رئيسا لجمهورية ألمانيا بعد موت هندنبرج ، وظفر بالسلطة المطلقة فى الشئون الألمانية .

وفى فرنسا ، على ذلك الحين ، أدت اذاعة فضيحة ستافيسكى الى سقوط الحكومة الفرنسية ، حيث حلت فى محلها حكومة أكثر رجعية برئاسة دوميرج . وقد أدى هذا فى يوليو ١٩٣٤ الى أن يقرر الشيوعيون الفرنسيون والاشتراكيون تشكيل جبهة متحدة ، كما أدت فى شهر أكتوبر الى اعادة توحيد نقابات العمال الفرنسية فى المؤتمر العام للعمل . وقبل وقوع هذا الحادث الأخير ، كانت الجبهة المتحدة قد انتشرت فى سبتمبر ابتداء من فرنسا حتى أسبانيا ، وتبعها بعد ذلك فى أكتوبر حركة اضراب واسعة شاملة ، كانت مقـــدمة للحرب الأهلية . وفى نوفمبر ، كسب الديموقراطيون من أتباع روزفلت انتخابات الكونجرس فى الولايات المتحدة . وفى ديسمبر أغتيـــل كيروف فى ظروف

غامضة بلينتجراد ، كما ألغت اليابان معاهدة واشنطون البحـــرية فى الشرق الأقصى •

وهكذا بعد عام ١٩٣٤ عاد التقدم الفاشيستى فى الخارج ، والخطر المتزايد فى الشرق الأقصى ، ولكنه كان كذلك عام التركيز ضد الفاشـية فى فرنسا وأسبانيا • وقد كان طبيعيا أن ينتهز الشيوعيون والعمـــال المستــقلون فى بريطانيا العظمى هذه الفرصة للاسراع بخلق جبهة متحدة مماثلـــة ، ولكنهم ووجهوا برفض قاطع من حزب العمال ، الذى أعلن أن الجبهة المتحدة الحقيقية الوحيدة ، هى التى تتكون منه ومن مؤتمر النقابات العمالية والاتحاد التعاونى، وهم الذين يشتركون جميعا فى المجلس القومى للعمل ، ثم أعاد تأكيد عدائه لأى نوع من الديكتاتورية ، كما أعاد تأكيد ثقته فى « حكومة ديموقراطية ونظام انتخابى حر وجهاز برلمانى نشيط وكفء من أجل الوصول الى قرارات فعالة بعد اتاحة الفرص المناسبة للمناقشة والنقد » • وفى مؤتمر الحزب فى ذلك العام ، أقر المجلس التنفيذى لحزب العمال مشروع بيان جديد للسياسة العامة، الى جانب عدد من تقارير السياسة الاضافية حول موضوعات خاصة ، وهو بيان بديل لبيان « الاشتراكية والأمة » ومعنـــون باسم « من أجـــل الاشــتراكية والسلام » • وقد قدمت العصبة الاشتراكية تعديلات لا تقل عن ٧٥ تعديلا ، مغايرة لكل السياسة التى نادى بها المجلس التنفيـــذى ، وبذلك تكون قد تحدت الجميع ، مع أنها تأكدت عمليا انها لن تنجح فى تعديل مشروع البرنامج فى أية نقطة بعينها ، عن طريق اثارة رغبة بقية المؤتمـــر فى الدفاع عنها • واننى على يقين من أنها باتخاذها هذا الطريق ، تكون قد ارتكبت غلطة كبيرة • وقد اكتشفها فى النهاية أصحاب الجناح اليسارى ، الذين أرادوا الاستمرار فى العمل داخل حزب العمال بدلا من أن ينشقوا عنه • ولكن تحدى العصبة لسياسة المجلس التنفيذى جميعها ، وقبولها فى الوقت نفسه للجبهة المتحدة مع الشيوعيين فى مواجهة عداء المجلس التنفيذى ، كان من المؤكد أن يجعـــل وضعها داخل الحزب شيئا غير مقبـــول ، وذلك فى الوقت الذى كان هناك عطف كاف على بعض مقترحاتها ، التى كان مقدرا لها أن تنجح ، لو أنها قدمت مستقلة بذاتها ، بدلا من أن تكون جزءا من التحدى الشامل • والواقع أن بيان « من أجل الاشتراكية والسلام » لم يكن وثيقة رجعيـــة ، ولكنه كان بالأحرى تقدما ملموسا عما سبقه بوصفه بيانا للأهداف الاشتراكية • وهو يبدأ بوضع خمسة مبادىء عامة ، يمكن أن تســـاعد الحزب فى تحديد أهدافه • وأول هذه المبادىء الخمسة ،الزام الحزب بأن يعمل للسلام عن طريق ازالة الأسباب العميقة لأشكال النزاع الدولى ، ويكون سبيله فى ذلك بالتشاور والتحكيم ، وبالتخلى عن اعتبار الحرب أداة للسياسة القومية، وبنزع السلاح،

وبالتعاون فى نطاق عصبة الامم ومع الدول التى لم تصبح بعد أعضاء فى العصبة (١) •

أما المبدأ الثانى فيقرر تأمين كل عضو فى المجتمع على مستوى مرض للعيش ، مع فرصة مساوية للرجال والنساء على السواء • وينص المبدأ الثالث على تحويل الصناعة من صراع طائش من أجل الكسب الخاص ، الى اقتصاد وطنى مخطط يكون هدفه خدمة المجتمع • ويتناول المبدأ الرابع التوسع الديموقراطى فى التعليم والصحة والخدمة الاجتماعية الأخرى • وأخيرا يعالج المبدأ الخامس التشريع الضرائبى الذى يجب تعديله ليتضمن النص اللازم لاقرار وتحسين الجهاز القومى للصناعة ( أى الاستثمار ) ولاستخدام الفائض الذى يخلقه الجهد الاجتماعى من أجل الصالح العام •

لقد بدأت العصبة الاشتراكية بتحدى هذه المبادىء ، ولم يكن ذلك لعدم موافقتها عليها ، ولكن لأنها لم تكن واضحة لدرجة تجعلها تشكل أى التزام محدد لأى حكومة قادمة • فلم يكن هذا هو الهدف من هذه المبادىء ، اذ كان البيان فى صيغة توهم بالأهداف بعيدة المدى ، أكثر منه برنامجا لحكومة تنهض بأعباء الحكم •

والحق ، ان هذا البيان كان يحتوى على عدد من الاقتراحات المفصلة ، ولكنه أغفل عن عمد ، توضيح اى من هذه الاقتراحات سوف يدرج فى البرنامج الراهن لحكومة عمالية ، خلال دورتها الأولى فى الحكم • ولقد كان البيان فى جزئه الختامى برلمانيا ودستوريا بكل تأكيد ، عندما أعلن عن تعهده بالغاء مجلس اللوردات ، ووعده باتخاذ اجراءات الالغاء حالما يقف اللوردات لتعويق تنفيذ برنامجه • وكذلك الشأن عندما أعلن عن الحاجة الماسة لاصلاح مجلس العموم ، الأمر الذى تناوله تقرير خاص قدم فى مؤتمر الحزب لعام ١٩٣٤ • أما ما كانت تعترض عليه العصبة الاشتراكية ، فهو أولا ، عدم وجود برنامج محدد عاجل ، وثانيا الالتزام الصريح بالوسائل الدستورية ، دون اعتبار لأى تصرف يتخذه معارضو حزب العمال لهزيمة اجراءاته • فقد أرادت العصبة التزاما ليس فيه نزاع لاتخاذ « تقدم حاسم فى غضون خمسة أعوام ، نحو تحقيق الاشتراكية فى بريطانيا » ، ويتضمن تغييرا حاسما فى « كل قاعدة الانتاج والتوزيع ، وذلك حتى يمكن الانتفاع بطاقة الانتاج لتلبية احتياجات الشعب ، طبقا لاقتصاد مخطط » • وقد قدم سير ستافورد كريبس مقترحات العصبة للتعديل على هذا الأساس ، بينما طالب دالتون عن المجلس التنفيذى ، بسحب التعديل ، ووعد باصدار بيان أوجز ، يحتوى فى طياته البرنامج العاجل لحزب العمال • ولكن

---

(١) ويلاحظ أن الاتحاد السوفييتى اشترك فى العصبة فى سبتمبر عام ١٩٣٤ بعد اصدار هذا البيان •

العصبة رفضت سحب التعديل ، وهزمت بأكثر من عشرة الى واحد ، بعدما هاجم هربرت موريسون ما وصفه بالدافع الشيوعى وراء التعديل • ومع هذا ، فقد أصرت العصبة ، وراحت بعدد من التعديلات الأخرى ، تمضى فى هزائم مماثلة• وفى النهاية تم اقرار بيان « من أجل السلام والاشتراكية » دون أن يغير منه المؤتمر شيئا • وقد تم معه اقرار بيان خاص عن « الحرب والسلام » وضع باشراف المجلس القومى للعمل • ويعالج هذا البيان نظاما مقترحا للأمن الجماعى عن طريق عصبة الأمم ومنظمة العمل الدولية • وهو يبحث فى تدويل الطيران المدنى ، وادخال الاتحاد السوفييتى فى العصبة ، بينما كان يتقدم خطوة خطوة للاتفاق مع الولايات المتحدة • وقد نادى بالمقاومة الفردية فى أى حرب تشرع انتهاكا لمبادىء العصبة ، ولكنه عارض الاضراب العام ضد الحرب باعتباره عملا غير مناسب ، فى مواجهة التحطيم الذى تلاقيه الحركات العمالية الايطالية والألمانية ، والذى حد من التزاماتها نحو السياسة التى تم اقرارها ، بشأن عقد مؤتمر خاص للنقابات العمالية لتقرير مايجب عمله ازاء خطر الحرب . ولقد لقى هذا البيان كذلك تحديا من العصبة الاشتراكية ، التى نظرت الى عصبة الأمم على أنها مرتبطة ارتباطا لازما بمعاهدة فرساى ، وغير قادرة على أن تصنع شيئا أكثر من اقرار الأمر الواقع . فطالبت فى تعديلها باقامة أوثق الروابط مع الاتحاد السوفيتى ، ودعوة العمال فى كل مكان لمقاومة الحرب بكل وسيلة ممكنة لديهم ، بما فى ذلك الاضراب العام ، وقد هزمت العصبة الاشتراكية فى التصويت على هذا الموضوع كذلك ، ولكن ٦٧٣ر٠٠٠ صوت من ١ر٥١٩ر٠٠٠ كانت ضد هذا البيان بصفة عامة ، وهى أصوات الجماعات اليسارية المتضامنة ، والجماعات التي تدعو لسياسة السلام •

لقد كانت العصبة الاشتراكية فى هذه الشئون تمثل رد فعل عنيف لكارثة عام ١٩٣١، ولكن رد الفعل هذا لم يكن كافيا لطردها من حزب العمال مع العمال المستقلين ، وان يكن قد بلغ من القوة درجة تسلكها فى عداد المعارضة الحادة للأوضاع الدستورية ، والميل اليها من جانب زعامة حزب العمال . وفى مؤتمر ليستر عام ١٩٣٢، كانت هذه الحالة منتشرة الى المدى الذى خول لها أن تحمل المؤتمر على اتخاذ قرار يدعو الى تأميم مجموعة البنوك المشتركة ، بتأييد من عمال المناجم ورجال السكك الحديدية • ولكن فى عام ١٩٣٤ تبدد جانب كبير من رد الفعل اليسارى ، اذ كانت زعامة الحزب فى أيدى رجال أشد حزما ، وهم الذين كانوا بارزين فى الحكومة العمالية ، وارتبطوا بسياستها الخاصة بالحل الوسط ، الى أن وقع الخلاف النهائى مع ماكدونالد • ولم يمنع من وقوع هذا ، أن يكون أغلب الزعماء القدامى — ومن بينهم موريسون ودالتون — غير أعضاء فى مجلس العموم ، ذلك أنهم كانوا جميعا أكثر قدرة على تكريس طاقاتهم من أجل احياء الحزب ، وصبغه ببرنامج مدروس ، أفضل من برنامج عام ١٩٢٩ أو عام ١٩٣١ • ولم تكن دروس ١٩٣١ ، كما عركها الرجال الأشداء من

أمثال موريسون ودالتون وبتيك لورنس ، لعنى ضرورة تخلى حـــزب العمال عن سياسته القائمة على الدستورية التطورية ، على انه يجب أن يكون خيرا من ذلك ، أن يكون الحزب مستعدا ببرنامج عملى تقوم بتنفيذه الحكومة العمالية التالية . لقد كانوا يحثون السعى من أجل اغلبية واضحة فى البرلمان ، تلك الأغلبية التى كان افتقارهم اليها فى دورة ١٩٢٩ ـ ١٩٣١ هو السبب فى كثير من متاعبهم ، حيث لم يكن يدور فى خلدهم أن الأحزاب البورجوازية، سوف تكون مستعدة للاطاحة بالأوضاع الدستورية من أجل تعويقهم ،وماكانوا يعتقدون ظفرهم بأغلبية لو أنهم أقدموا على تحدى التقاليد البرلمانية . ومن ناحية أخرى فان العصـــبة الاشتراكية التى تعزو سقوط حزب العمال ، الى استعداد معارضيه للاستناد الى أى وسيلة لهزيمته . أصبحت نشعر بأنه من المؤكد أن هذه السياسة سوف تتكرر فى حالة انتصار العمال فى الانتخابات وأيقنت أن موقف التحدى النزيه ـ وليس الحل الوسط ـ هو الـــذى يضمن المزيد من التأييد القوى . وهكذا كان هنـاك صراع حاد فى الآراء بين اليسار واليمين ، مع فوز الجنـــاح اليمينى بعد عام ١٩٣٢ ، بكتلة أصوات نقابات العمال . ضد اقتراحات اليساريين الشبيهة بالثورية .

وبعد مؤتمر حزب العمال فى ١٩٣٤ مباشرة ، اصدر حزب العمال سلسلة من التقارير الخاصة ، تتنـــاول المناطق المصابة بالكساد ، وتدعو الى العمل على ازالة مظاهر البطالة المنتشرة ، والتى مازالت قائمة برغم التحسن العام. وقد أصدرت الحكومة القرار الخاص بالمناطق المصابة بالكساد ، لتعيين هيئات لمساعدة هذه المناطق ، ولكن سلطات هذه الهيئات كانت محدودة تمـــاما ، ولذلك سعى حزب العمال فى البرلمان الى زيادتها دون جدوى ، مما دعا مكتب مساعدة المتعطلين الى اصدار مشروع للتنظيمات فى ديســـمبر ، أثـارت احتجاجا عاما ، وجعلت لجان البطالة المحلية تتوحد خلف حركة جديدة ، نالت التأييد من مجالس النقابات وفروع نقابات العمال . وانضم أعضاء مؤتمـر النقـــابات العمـــالية الى حركة الاحتجـاج عن طريق مجلس العمل القومى ، ولكنهم رفضوا الاعتراف بالحركة القومية للعمال المتعطليـن التى يتزعمهـا الشيوعيون ، كما رفض حزب العمال طلبـــات عديدة للانضمام من الحزب الشيوعى وحزب العمال المستقلين . وفى فبراير ١٩٣٥ اذاع الحزب الشيوعى بيان سياسته تحت اسم يدعـــو الى التحدى ، ذلك هو « من أجل بريطانيا السوفيتية » كما أذاع لويد جورج أيضا برنامجه تحت شعار « الرخاء المنظم » دون سابق استشارة مع المجموعات الليبرالية الأخرى . وقد طالب لويد فى برنامجه بتشكيل مجلس اقتصادى أعلى ، تديره لجنة وزارية جديدة ، تقوم بتنفيذ برنامج واسع لتنمية الصناعات الكبيرة ، التى لا يزال جانبها الرئيسى فى قطاع الملكية الخاصة ، على أن تمولها الدولة عند الحاجة . كذلك عرض التعاون مع حكومة قومية لوضـــع هذا البرنامج موضع التنفيذ ، ولكن شيئا

من هـــذا لم يتحقق ، وبدلا من ذلك أطاح المحافظون برامزى ماكدونالد ، وأعادوا تشكيل الحكومة التى كان جميع أعضائهـــا من المحافظـــين تحت رئاسة بلدوين ٠

لقد أدت مشكلات السياسة الدولية وكذلك الشئون الداخليـة ، الى انقسام حاد فى صفوف الاشتراكيين ببريطانيا العظمى ، وكما رأينا ، فان حزب العمال ، كان يحبذ السياسة الجماعية للأمن فى نطاق عصبة الأمم ، ولكن لم يكن فى ذلك توجيه واضح للموقف الذى يجب اتخاذه ازاء التسلح ٠ وقد واصل حزب العمال حديثه فى نزع السلاح ، طوال الفترة التى اكتنفت حملة السلام عام ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ، بالرغم من الفشـــل الواضح لمؤتمر نزع السلاح فى احراز أى تقدم ، وبالرغم من سخرية النازيين الواضحة من شروط نزع السلاح فى معاهدة فرساى ٠ ومهما يكن من أمر ، فقد كانت ايطاليا عام ١٩٣٥ مركز الاهتمام ، اذ كان موسـوليني يقوم علانية بالاعداد لحرب ضد الحبشة ٠ وفى مؤتمر ستريزا خلال شهر يونيو عام ١٩٣٥ ، وهو المؤتمـر الذى دعى للنظر فى اعادة ألمانيا للتجنيد العسكرى ، لم تجر أى اشارة الى الحبشة ، بالرغم من أن لافال قد عقـــد حلفا مع موسولينى قبل ذلك بخمسة شهور ٠ وقد تعهـد مؤتمر نقابات العمال البريطانية بتأييد الاجراءات التى تقضى بتضييق الخناق على الحكومة الايطالية ، ولكن موسولينى الذى لم يعبأ بتهديد عصبة الأمم ، مضى فى طريقه الى الحبشة ٠ وازاء هـــذا الموقف ، فرضت عصبة الأمم عقوبات اقتصادية على ايطاليا فى أكتوبر ، ولكنها لم تكن عقوبات جدية ، ولم تحـل دون ارسال البترول لتستخدمه القوات الايطالية فى الغزو ٠

وفى نوفمبر ١٩٣٥ أجريت الانتخـــابات العامة التى زادت من نفوذ دعوة السلام ، فاستطاع فيهـــا بولدوين أن يبدو فى مظهر البطل ، من أجل سياسته فى اقرار الأمن الجماعى عن طريق عصبة الأمم ، وأمكن له أن يجدد من أغلبيته ٠ وقد ظفر العمال بطبيعة الحال بعدد من المقاعد ، فحصلوا عـلى ١٥٤ فى مقابل ٤٦ مقعدا فقط فى عام ١٩٣١ ، ولكنها كانت تنقص ١٣٤ مقعدا عن عام ١٩٢٩ . وفى البرلمـان الجديد ، كان المرشحون الذين آزرتهم نقـــابات العمال القومية لايزالون أقلية ، ولكن أغلب الزعماء الذين فقدوا مقـــاعدهم فى عام ١٩٣١ قد حصلوا عليها ثانية ٠ كذلك أعيـــد انتخاب ماكدونالد للجامعات الاسكتلندية فى عام ١٩٣٥ ، بعـــد أن كان شينويل قد هزمه فى سيهام ، ولكنه توفى بعد ذلك بعام ٠ ومن بين الذين انشقوا على الوزارة عام ١٩٣١ ، بقى توماس وحده حتى استقال بعد ذلك فى عـــام ١٩٣٦ ، نتيجة لفضيحة الميزانية ٠ أما الأحرار المستقلون الذين كانوا خارج الحكومة فى ذلك الوقت ، فقد ناضلوا من أجل الحصول على ١٦١ مقعـدا ، ولكنهم لم يكسبوا

الا ٢١ مقعدا فحسب ، فى مقابل ٣٣ مقعدا كسبها الأحرار القوميون بمساعدة المحافظين ، وبذلك حصل المحافظون على أغلبية واضحة ٠ وعندما انتهت الانتخابات أذاع المحافظون برنامجا للتسلح ، لم تكن لديهم الجرأة فى عرضه على الناخبين ٠ أما حزب العمال فقد صوت ضد الانفاق الزائد على التسلح برغم معارضته للفاشية ، وأصبح عليه أن يقرر ما اذا كان سيؤيد برنامج الحكومة أو يعارضه ، ولم يعد فى مقدوره أن ينتحى جانبا لمواصلة تأييده للتسلح داخل الحدود التى فرضها ، وهى الحدود التى تقضى بتكتيل كل القوى القومية الممكنة ضد أى معتد، كما تقضى برفض التفكير فى احتمال الحاجة لاجراء بريطانى منفرد ٠ ومع ذلك ، فانه لم يكن من السهل اتخاذ قرار ، ازاء الشك فى أن الحكومة تريد مزيدا من القوات ، لا من أجل دعم فاعلية العصبة ، ولكن لكى تكون أساسا لاتفاق تطلق فيه يد المعتدين لتوجيه قوانهم ضد الاتحاد السوفيتى ٠

وفى الوقت الذى كان فيه موسولينى يواصل عدوانه على الحبشة ، دون أن تقف عصبة الأمم فى طريقه ، كان هتلر يواصل محاولاته مع الغرب ، ليؤكد له أنه لا يريد تهديد أمنه ، وأنه انما يرغب فى السلام عن صدق ، وذلك فى الوقت الذى يواصل فيه حملته لحماية أوروبا الغربية من البلشفية. وفى الوقت نفسه ، طرد لانزبرى من الزعامة فى مؤتمر حزب العمال عام ١٩٣٥ ، بعد أن هاجمه أرنست بيفن بسبب سياسة اللين التى يتبعها ، وخلفه آتلى فى زعامة الحرب ٠

والحقيقة أن لانزبرى كان محبوبا من الجناح اليسارى ، ولكن مهادنته جرت عليه غضب المعادين للفاشية ، دون أن يحصل على رضاء معارضيه من الجناح اليمينى ، ولم يعد فى وضع يسمح له بأن يعطى الزعامة ما تحتاجه . ولقد أثارت اتفاقية هور ــ لافال ، التى لم تحظ بشىء من القبول فى ديسمبر عام ١٩٣٥ ، كثيرا من غضب الشعب الى الحد الذى كان لابد فيه من رفضها ٠ وكانت هذه الاتفاقية تقترح التسليم لايطاليا بامتلاك معظم المناطق التى غزتها . ومع ذلك فقد ظلت السياسة الخارجية البريطانية غير الأمينة قائمة دون تعديل . وفى مارس ١٩٣٦ زحف هتلر الى منطقة الراين ، وخرق معاهدات لوكارنو ، وأثار أزمة أوربية جديدة ٠

وفى شهر يونيو من العام نفسه ، بدأت الحرب الأهلية الأسبانية بثورة الجنرال فرانكو فى شمال افريقيا ، فأثير بذلك التساؤل عما اذا كان من حق الحكومة الجمهورية الأسبانية شراء الأسلحة والحصول على مساعدة من الخارج ٠ وقد سارعت الدول الفاشية الى تزويد الثوار بالمساعدات الكبيرة على نطاق واسع ٠ وحاول الحلفاء الغربيون مقاومة هذا الوضع ، باعداد

« ميثاق عدم التدخل » الذى ارتبطت به الدول الفاشية ، دون أن تكون لديها النيه لمراعاته ·

أما حكومه الجبهه الشعبية التى كانت تحكم فرنسا تحت رئاسة ليون بلوم ، فلم تكن مسعدة للعمل دون التأييد الكامل من جانب بريطانيا ، بسبب قوة الشعور الفرنسى الذى ينادى بسياسة التهدئة ، وبسبب التأثيرات القوية التى كانت تؤيد الوصول الى اتفاق مع الألمان · كذلك كانت الحكومة البريطانية تعادى الجمهوريين الأسبان · وهكذا أمكن للدول الفاشية أن نعبث بميثاق عدم التدخل ، بينما لم يكن فى قدرة الاتحاد السوفيتى تقديم مساعدات كبيرة للجمهوريين الذين وقعوا تحت سيطرته بالرغم من ذلك ·

لقد كان هذا هو الموقف الذى كان يتعين على مؤتمر حزب العمال أن يواجهه ، عندما انعقد فى أدنبرة فى أكتوبر عام ١٩٣٦ · وقد اتخذ المجلس التنفيذى عدة قرارات فى الأيام الأول للمؤتمر تؤيد سياسة عدم التدخل ، وأصر على أن يعمل بها الجميع · ولكن وفود الصداقة الأسبانية استطاعت أن تجعل من خرق الفاشية للميثاق مادة للتشهير ، الى المدى الذى حمل المؤتمر على تغيير رأيه ، وارسال آتلى وجرينوود مبعوثين عن المؤتمر للاحتجاج لدى الحكومة ، ثم اصدار قرار جديد بعد عودتهما يعتبر بمثابة تأييد أكبر للجانب الجمهورى · وفى شهر مايو أصدر المجلس القومى للعمل تصريحا باسم « الاشتراكية والدفاع عن السلام » يعلن فيه أن « العمال يجب أن يكونوا على استعداد لقبول نتائج سياستهم » ، وأن « حركة تؤيد نظام العصبة لا يمكن أن تتخلى عنها فى وقت الأزمة » وكان التأكيد لا يزال مركزا على ان يكون الاجراء عن طريق العصبة ، والاعراب عن المعارضة للتسلح الفردى . ولكن المعارضة قد انتقلت بذلك من معارضة مائعة ، الى تأييد واضح القسمات لسياسة التسلح ، فى الوقت الذى تركت فيه لحزب العمال فى البرلمان مهمة تقرير الظرف الذى يصوت فيه مؤيدا أو معارضا لمقترحات الحكومة الفعلية · والحقيقة أن حزب العمال كان فى ورطة بين قراره الخاص بتنظيم المعارضة ضد الفاشيين ، وخوفه من أن يكون التسلح فى أيدى حكومة المحافظين ، ليس وسيلة لتأييد الأمن الجماعى بل وسيلة للعمل ضد هذا الأمن ·

وفى ثنايا هذه الورطة ، اتخذ كريبس والعصبة الاشتراكية والعمال المستقلون ، طريقا محددا برفضهم تأييد التسلح مادام المحافظون فى الحكم ، بينما كانت أغلبية الحزب تؤيد التسلح بالأسلحة الثقيلة على درجات متفاوتة ، بالرغم من عدم ثقتها فى الحكومة ·

ولقد صوت مؤتمر أدنبرة لصالح القرار الغامض بأغلبية تزيد على اثنين الى واحد ، ولكن القرار الحقيقى هو ذلك الذى اتخذته الشعبة

البرلمانية للحزب . وفى الوقت نفسه ، ظل موقف زعامة الحـــزب غامضا بالنسبة لموضوع الحرب الأهلية الأسبانية ، كما كان فى الحقيقة مقصورا على تنفيذ ميثاق عدم التدخل . وقد ذهب وفد فـــرنسى برئاسة جان لونج الى لندن فى نوفمبر ١٩٣٦ ، ليســـأل عما اذا كان البريطانيون سوف يؤيدون فرنسا فى انسحابها من الميثاق لتتدخل الى جانب الجمهوريين . ولكن الوفد لم يحظ الا باجابة معتمة ، ازاء الخوف من أن يؤدى التدخل الى حرب. كذلك لم يكن الاتحاد السوفيتى مستعدا للتدخل الشامل ، ما لم يكن متـــأكدا من التأييد الفرنسى والبريطانى. وهكذا استمرت الحرب الأهلية ، وزاد التدخل الفاشى فى الحرب ، وكانت المعركة تسير ضد الجمهوريين بمرور الوقت ، على الرغم من أن مدريـــد قد حاولت الصـــمود حتى أوائل عام ١٩٣٩ ، عندما أعقبت انتهاء القتال مرحلة من الانتقام ، وحملة من الاضطهاد التـــام لحركة طبقة العمال الأسبانيه ، التى عاشت فى المنفى بعد ذلك ، وعلى الأخص فى فرنسا والمكسيك .

وفى يوليو عام ١٩٣٧ ، أصدر المجلس القومى للعمال بيانا جديدا باسم « السياسة العالمية والدفاع » وكان هذا البيان يعتبـــر اذعـــانا لسياسة التسلح ، حتى ولو مارسته حكومة المحافظين ، ويعتـــرف البيان ان عصبة الأمم قد « أصبحت فى هذا الوقت غير فعالة » ، وانه فى الوقت الذى يعمل فيه الحزب من أجل استعادتها ومن أجل مبدأ الأمن الجماعى ، فانه يصر على أنه لو عادت الحكومة العمالية الى الحكم فى هذا الوقت العالمى الراهن ، فانه يتعين عليها أن تكون قادرة لا على مجرد الدفاع عن البلاد فحسب ، بل تكون قادرة على أن تلعب دورها فى الأمن الجماعى ، وأن تواجه أى تحد من الدول الفاشية ، وأنه لن يمكنها التخـــلى عن سياسة التسلح الا اذا استطاعت أن تغير من الموقف العالمى الى وضع أفضل .

وبالرغم من أن هـــذه السياسة لقيت هجوما قويا من أنورين بيفان ، الذى سرعان ما أصبح شخصية قيـــادية لليساريين ، الا أنها لقيت التأييـــد بنسبة عشرة الى واحد فى مؤتمر الحزب ببورتماوث على الأقل . وقبل هـــذا كان اليابانيون قد شنوا هجوما واســـع النطاق على شـــمال الصين وعلى شنغهاى ، فأصدر المؤتمر قرارا يدعـــو الى العمل ، بالتعاون مع الولايات المتحدة ، لوقف العدوان اليابانى عن طريق الضغط الاقتصادى والمالى . وفى الوقت نفسه دعا المجلس القومى للعمال الى مقاطعة اليابان ، ولكن بالرغم من أن مؤتمر العصبة عقد فى بروكسل فى نوفمبر لبحث الموضـــوع ، الا أنه لم يمكن الاتفاق على شىء فعال . والـــذى حدث بالفعل ، أنه بينما كانت الاجتماعات تحرز تقدما ، كانت كل من ايطاليا وألمانيا واليابان توقع حلفا ضد الكومنترن ، وجددت محاولاتها للحصـــول على تأييد الغرب لخططها ضد الاتحاد السوفيتى ، وفى هذا الجو انتهى عام ١٩٣٧ ، وبدأ عام ميونيخ .

ففى بداية الأزمة التشيكية ، لم يكن هناك الا قليلون حتى فى حــزب العمال الذين رأوا شيئا من القوة فى مطــالب السوديت ، وكانوا يأملون فى أن تستطيع التشيكيون مواجهتها دون الاستسلام المطلق • ولكن المفاوضات خلال الصيف قد أقنعت غالبيتهم بأن هتلر لن يكون راضيا الا بتحطيم دولة تشيكوسلوفاكيا ، حتى يتهيأ للقيام بأى مطالب أخرى يطالب بها بعد ذلك . وقبل مناقشات ميونيخ ، كان الرأى القومى الى جانب تأييد تشيكوسلوفاكيا مهما يكن الثمن . وبذلت محاولات لاقامة جبهـــات متحــدة من الحــركات الاشتراكية والعمالية البريطانية والفرنسية ، ولكن الفرنسيين تراجعــوا نظرا لخلافاتهم الداخلية وشعورهم بضعفهم • ولم ينعقد مؤتمر حزب العمال فى عام ١٩٣٨ ، نظرا لأســباب فنيــة اقتضت تغيير تاريخ انعقــاده . ولــكن المجلس القومى للعمال أعد فى سبتمبر بيانا باسم « العمــال والموقف الدولى على حافة الحــرب » وأعلن فيــه أنه ليس من حق أية حــكومة أن تــوصى تشيكوسلوفاكيا بقبول مطالب النازية ، وقال « ان الوقت قد حان من أجل خلق قيادة ايجابية لا تخـطىء الدفاع الجماعى ضد العدوان ومن أجل حماية السلام » ثم أضاف أنه « يجب ألا تترك الحــكومة البريطانية أى شك لدى الحكومة الألمانية ، فى أنها سوف تتحــد مع الحكومتين الفرنسية والسوفيتية لمقاومة أى هجوم ضد تشيكوسلوفاكيا » • ولقد كتب هذا البيـــان بطبيعة الحال قبل المراحل الأخيرة للازمة ، ومن الممكن أن يفسر أنه قد علق القرار على اشتراك فرنسا والاتحاد السوفيتى . ومع قيام الشرط الأخيــر ، فلم تكن هناك مشاورات سابقة ، كما لم تكن هناك محاولة لتنسيق الخطط العسكرية ولكن كان واضحا أن الحكومة السوفيتية التى تشعر بأنه ليست لديها القوة الكافية للتدخل وحدها ، كانت تنتظر قـــرارات بريطانيا العظمى وفرنسا ، وتقف على استعداد للتدخل اذا قامت الدولتان الأخريان بذلك •

وقبل مؤتمر ميونيخ ، كان اللبس فى بيانات العمال فى بريطانيا العظمى قد اختفى ، وأصبح واضحا أن حزب العمـــال البريطانى بأغليته الكبيرة ، يقف الى جانب الدفاع عن تشيكوسلوفاكيا ، فيما عدا مجموعات صغيرة من دعاة التهدئة الذين كانوا لا يزالون معارضين • ومع ذلك ، فقد كانت هناك خلافات داخلية قبل الوصول الى هذا الذى يقرب من الاجماع ، وخصوصا فيما اذا كان يجب على حزب العمـــال أن يقف وحده ، على أن يعد لاجراء انتخابات عامة يمكن أن تعطيه أغلبية واضــحة ، أم أنه يجب عليه أن يسعى للحصول على حلفـــاء للقيام بحملــة ضد الفاشية ، وذلك داخل نطاق حركة الطبقة العاملة ، بقبول العروض المقدمة من الحزب الشيوعى وحزب العمال المستقل والعصبة الاشـــتراكية ، للتعاون فى جبهة عمالية متحــدة ، أم أنه يجب أن يمضى الى أبعد من ذلك ، بالدعوة لتعــاون جميع أعداء الفاشــية فى صــورة جبهة شعبية ، تقــوم الى حد كبير على مثــال الجبهات الموجودة فى فرنسا

وأسبانيا ٠ ولكن المجلس التنفيذى لحزب العمال ، يؤازره مؤتمر الحزب ، قد عارض معارضة شديدة هاتين الحملتين ، ودعا كل الرجال والنساء ذوى النيات الطيبة ، الى ان يتجمعوا حول الحزب وحده ، باعتباره الوكيل الوحيد الذى يقرر أى سياسة أخرى بديلة ، ثم جادل فيما اذا كان أى نوع من الجبهة المتحدة أو الشعبية ، يمكن أن يحظى بتأييد انتخابى أوسع مما لو وقف حزب العمال وحده من أجل سياسة يستمسك بها ٠

وكما رأينا ، فان العصبة الاشتراكية قد تحـــدت زعامة الحزب حول شئون السياسة الداخلية ، مما أدى الى هزيمتها بشدة فى مؤتمـرات الحزب المتعاقبة ٠ ولكن منذ عام ١٩٣٦ فصاعدا ، كانت الخلافات مقصورة فى الغالب على ميدان الشـــئون الدوليـــة ، وخاصـــة بعد اندلاع الحرب الأهليـة فى أسبانيا ، وفى مايو ١٩٣٦ قام الناشر فيكتور جولانز بمســـاعدة هارولد لاسكى وجون ستراتشى ، بافتتاح نادى الكتاب اليسارى ، الذى سرعان ما أصبح له نفوذ واسع الانتشار ، بواسطة جماعاته المحلية وتوزيع كتبه ذات الميـــول اليسارية ٠ وقد لقى استجابة خاصة لدى صغار الأعضاء فى الحركة العماليـة وبين الطبقة المثقفة ٠

أما جون ستراتشى الذى ولد عام ١٩٠١ ، وأحد الفيلسوفين الاثنـين لنادى الكتاب اليسارى ، فقد أصبح فى المقدمة ، لأنه كان فى الأصل ينـــادى باصلاح السياسة النقدية ، ولأنه باعتباره عضوا فى مجلس العموم ، قد ساند أوزولد موزلى الذى انضم الى حزبه الجديد فى بدايته ، برغم أنه تركه بعـــد ذلك على الفور ٠ وفى عام ١٩٣٨ ، فقـد مقعده فى البرلمـان ، ومضى اتجاهه السياسى يميل نحو اليسار أكثر فأكثر ، ولقيت كتاباته وخطبه استجابة قوية لدى الشباب ، وعلى الأخص رسالته « الصراع القادم من أجل الحكم » التى أصدرها عام ١٩٣٢ ، والتى ركز فيها على موضوعات الطبقة والحكم ، وجعلته واحدا من أقوى المبشرين بالجبهة المتحدة ضد الفاشية ٠

ومع ذلك ، فان هارولد لاسـكى ( ١٨٩٥ ـ ١٩٥٠ ) كان أهم المشاركين فى نادى الكتاب اليسارى ، من حيث الفكر الاشتراكى ٠ وقد كان لاسكى يعمل أستاذا للنظرية السياسية فى مدرسة لندن للاقتصاد ، كما كان منذ عام ١٩٣٧ عضوا فى المجلس التنفيذى لحزب العمال ، « اذ انتخبته أحزاب العمـــال المحلية » ، حيث كان يعتبر فيه زعيما للاقلية المنشقة على وجه العمـوم . ولم يكن لاسكى شيوعيا ، بالرغم من ترحيبه بالعمل مع الشيوعيين . والحق أن المجلس التنفيذى كان يجعل منه فى مهارة ملحوظة ، متحدثا باسم المجلس فى مؤتمرات الحزب ، لمواجهة القرارات التى تصدر عن مصـــادر شيوعية ، حيث قام عن اقتدار باعداد بيانات بالغة الأثر . وقد كان مشهورا بوصـفه كاتبا منذ ان نشر كتابه الأول عام ١٩٣٧ ، وهو دراسة أكاديمية حول النظرية

السياسية ، باسم « مشكلة السيادة » ، ثم هيأ لنفسه شهرة فى الولايات المتحدة بقدر ما بلغت شهرته فى بريطانيا ، حيث اشتغل مدرسا لعدة سنوات فى جامعات هارفارد وييل وغيرهما من الجامعات الأمريكية الأخرى . وهناك صادف متاعب خطيرة بتأييده العمال المضربين . ولقد لعب لاسكى كذلك دورا نشيطا فى حركة منح المراة حق الانتخاب ، كما كان كاتبا كبيرا فى جريدة الديلى هيرالد التى يمتلكها لانزبرى قبل الحرب العالمية الأولى ، وفى خلال العشرينيات كان نشيطا بصفة خاصة فى الجمعية الفابية ، وفى عام ١٩٢٦ خلف جراهام ولاس فى كرسيه بمدرسة الاقتصاد ، وعلى وجه العموم ، فقد بدأ لاسكى اشتراكيا معتدلا ، ثم تقدم فى ثبات الى اليسار بعد حصوله على درجة الأستاذية ، وأصبح ذا فاعلية متزايدة فى حزب العمال . واذ كان مدرسا ومحاضرا ، فقد كان له تأثيره الكبير على تلاميذه ، الذين واجه بسببهم متاعب لا تنتهى . ولما كان هؤلاء من بينهم عدد كبير من الخارج ، سواء من المستعمرات البريطانية أو البلاد الأجنبية ، فقد طبقت شهرته الآفاق . ولا سيما خلال سنوات الكساد . وفى عام ١٩٢٥ نشر كتابه المعروف « قواعد السياسة » وفى عام ١٩٢٧ نشر كتابه عن « الشيوعية » الذى ميز ظهوره بوصفه المفكر اليسارى . وبعد ذلك أصبحت كتبه عن السياسات المعاصرة ، أبواق دعاية خاضعة للنفوذ الماركسى ، ولو أنه قد بقى فيها دائما ذا نزوع قوى الى المذهب النفعى ، دون أن ينخرط هذا النزوع فى سلك متابعته للمفاهيم الماركسية . وقد كتب لاسكى كثيرا من الوصف النقدى عن الولايات المتحدة الأميريكية ، بعضها مبنى على الخبرة الشخصية ، وبعضها الآخر مبنى على اتصالاته بأصدقائه وتلاميذه الامريكيين العديدين ، ولما كان شخصية هامة فى نادى الكتاب اليسارى ، فقد كان من الطبيعى أن يلعب دورا بارزا فى الحركات التى ترمى الى خلق جبهة متحدة أو شعبية . ولكن بالرغم من أنه كان حليفا للشيوعيين فى هذه المعارك ، الا أنه بقى ناقدا لاذعا للتكتيك الشيوعى . كذلك ظل فى مكانه من حزب العمال ومن المجلس التنفيذى ، فى الوقت الذى طرد أقرب معاونيه من الحزب ، وهما ستافورد كريبس وأنورين بيفان .

ويعزى إكثر نجاح نادى الكتاب اليسارى فى الثلاثينيات ، الى التأييد الكبير للشيوعيين والقريبين الى الشيوعية ، الذين قدموا كثيرا من المواد النشر ، كما أنهم شكلوا دوائر لتوزيع الكتب والجريدة الشهرية . ولكن فيكتور جولانز منشىء النادى ، مثله فى ذلك مثل الآخرين ، لم تكن معدته تهضم الحلف النازى ـ السوفييتى . واذ انتهى التأييد الشيوعى للنادى فقد بدأ يذوى ، بالرغم من التقارب بين الشيوعيين والاشتراكيين الذى أدى اليه غزو هتلر لروسيا .

وفى حوالى الوقت الذى أنشىء فيه النادى ، تحولت ملكية جريدة « رينولد نيوز » التى تصدر كل أحد ، الى الحركة التعاونية ، بعد أن أمضت

وقتا طويلا فى الجانب الراديكالى ، وشنت حملة شعبية ضد الحكومة فى قضية المناهضة للفاشية . وفى الوقت نفسه ، كانت اللجنة التنفيذية لحزب العمال مشغولة بصفة أساسية ، فى حملة ضد عصبة شباب العمال ، التى كانت باعتبارها هيئة شبه مستقلة ، تطالب بالحق فى نقد زعامة الحــزب ، وفى استخلاص برنامج عاجل يلحق ببيان « من أجل الاشتراكيـــة والســلام » بتقرر فيه بتحديد أوضح ، ما الذى ستفعله الحكومة العمالية القادمة ، التى تظاهرها الأغلبية فى البرلمان .

ولقد ظهر « برنامج العمال العاجل » بالفعل فى مايو ١٩٣٧ ، ووافق عليه مؤتمر الحزب فى أكتوبر ، ولم يكن لدى البرنامج شىء كثير يقوله فى موضوع السياسة الخارجية ، ولكنه تعهد بأن يؤمم بنك انجلترا ( وليس مجموعة البنوك المشتركة ) . وصناعة الفحم وعمليات النقل الكبيرة فيمـا عدا السفن ، وامدادات الغاز والكهرباء ، كما اقترح أيضا اجراءات لتيسـير الحصول على الأرض من أجل المنافع العامة ، وليس من أجل التأميم التـام للارض ، ولاعادة تنظيم الزراعة البريطانية وتموين الغذاء ، ومنح العمـــال اجازات بأجر ، وتحديد ساعات العمل بأربعين ساعة فى الأســبوع مع بعض الاستثناءات ، ثم العمل على زيادة الأجور على أن يبحث ذلك مع نقـــابات العمال وحزب العمال المستقل . كذلك قدم البرنامج وعودا باصلاح اجراءات الضمان الاجتماعى ، بما فى ذلك المعاشات للمسنين ، مع تحسين الخــدمات الصحية والغاء شروط الاختبار . أما فى المسائل الخارجية ، فقد اكتفى باعادة تأكيد سياسة العصـــبة من أجل الأمن الجماعى ، بما فى ذلك تدويل القوات الجوية ، كما تعهد البرنامج بصيانة القوات المسلحة على النحو الذى يكفى « الدفاع عن بلادنا وتنفيذ التزاماتنا كعضو فى الكومنولث البريطانى وفى عصبة الأمم » ، وبانشاء وزارة للدفاع . وقد كان هذا برنامجا ملموسا ، ولم يكن يختلف كثيرا عما أرادت حكومة العمال عمله بالفعل فى عام ١٩٤٥ ، ولــكن لم تجر الانتخابات العامة التى كان مقررا لها هذا البرنامج ، وكذلك لم يقدم أى توجيه لمعالجة المشكلات الراهنة للعمال وهم فى صفوف المعارضة .

وقبل صدور « البرنامج العاجل » كان الحزب الشيوعى وحزب العمال المستقل والعصبة الاشتراكية ، قد نشروا « بيان الوحدة » فى يناير ١٩٣٧ ، ووقعه كريبس ولاسكى وآخرون ، كما وقعه جاك تانر باسم الاتحاد الهندى المندمج ، وآرثر هورنر عن عمال المناجم ، وماكستون وجــويت ، وبوليت ، وتوم مان . وقد اختلف «البيان » عن تصريحات حزب العمال ، وخاصة فى لهجته العسكرية . وفى تأكيده على الكفاح ضد الاستعمار فى الهند والمحميات، وفى اصراره على عدم الانتظار حتى موعد الانتخابات العامة ، ورغبته فى القيام بالكفاح فورا لاسيما فى الجبهة المحلية ، عن طريق ميثاق واضح مع فرنســا والاتحاد السوفيتى من أجل الدفاع عن السلام . وقد أجاب المجلس التنفيذى

لحزب العمال سريعا على « بيان الوحدة » بطرد العصبة الاشتراكية من صفوفه، وباعلانه أن الارتباط بعضوية هذه العصبة لا يتفق مع عضوية حزب العمال . ولقد وضعت هذه القرارات العصبة أمام اختبار صعب ، ذلك لأن الكثيرين من أعضائها قد ترددوا فى معاناة الطرد من حزب العمال . وواجهت العصبة هذا الموقف بأن حلت نفسها ، وبهذا تركت أعضاءها لايزالون أعضـــاء فى حزب العمال ، ما لم يطردوا فرادى . ولكن المجلس التنفيذى للحزب ، فى تصريح آخر صدر فى مايو ، دعا أعضاء الحزب الى عدم الاشتراك فى أى نشـــاط مع الحزب الشيوعى أو حزب العمال المستقل ، وأن يركزوا أنفســـهم عـــلى مقترحات الحزب نفسه ، أى « البرنامج العاجل للحزب » الذى كان قد صدر بالفعل .

واذ كانت العصبة الاشتراكية قد حلت ، فقد اقتصرت حملة الوحدة على الشيوعيين وحزب العمال المستقلين ، مع أعضاء العصبة الذين كانوا لا يزالون مشتركين فى الحملة كأفراد . وقد شكل هؤلاء الأخيرون لجنة لأعضاء الحزب العاطفين على الوحدة ، سرعان ما ألغاها المجلس التنفيذى لحزب العمـــال تماما . وكذلك منع المجلس التنفيذى أيضا كل القرارات التى تصدر لصالح الوحدة . والمقترحات التى يرسلها الأعضاء المنضمون الى المؤتمر السنوى ، على أساس أن هذه المسألة قد بحثت بالفعل ولا يمكن بحثها مرة أخرى قبل ثلاث سنوات طبقا للائحة الاجراءات . وقد كان من شأن ذلك أن أصبح اعادة النظر فى تقرير المجلس التنفيذى ، هو السبيل الوحيد لتحدى القرار الخاص بالأعضاء السابقين للعصبة . وعندما انعقد المؤتمر فى أكتوبر قدم كريبس هذا الاحتجاج نيابة عنهم . ودفع بأن قرار المجلس التنفيذى بمنع أعضاء الحزب من الاشتراك فى لجنة الوحدة، عمل غير دستورى تماما. ثم تلاه لاسكى، ورد عليه كلانيس، وهربرت موريسون، الذى قال ان المجلس التنفيذى كان حتى ذلك الوقت متسامحا ،ولم تكن لديه الرغبة فى فرض المظهر الموحد عن طريق النظام الجماعى ، ولكنه «سوف يكون مضطرا الى ذلك اذا أصر الثوار عـــلى موقفهم . وقد وقف موريسون الى جانب الثوار ، ما داموا قد اتجهـــوا الى « اسقاط دعواهم » والبقاء فى الحزب « رفاقا صـــالحين » . ثم جاءت مرحلة التصويت أولا ومباشرة على طرد العصبة الاشتراكية ، ثم التصويت على مسألة الجبهة المتحدة ، فرفضت اعادة النظر فى الحالتين كلتيهما بأغلبية كبيرة ضد أقليات تتراوح بين ٣٠٠٫٠٠٠ و ٤٠٠٫٠٠٠ ، ومع ذلك فقد عدل مؤتمر ١٩٣٧ من دستور الحزب فى نقطتين ، أولاهما اضافة عضوين فى اللجنة التنفيـذية من أحزاب العمال المحلية ، وثانيهمـــا النص على أن هذين العضـــوين يجب اختيارهما مستقبلا من بين أعضاء هذه الأحزاب ، بدلا من أن ينتخبا عن طريق المؤتمر بأسره . وقد وافقت على التعديل الأول أغلبية ضئيلة ــ ١٫٤٠٨٫٠٠٠ فى مقابل ١٫٣٤٠٫٠٠٠ ــ ، بينما تمت الموافقة على التعديل الثـــانى بنسبة

ثلاثة الى واحد تقريبا ، كذلك تغير موعد عقد المؤتمرات فى المستقبل من أكتوبر الى « الهويتسانتايد » (١) ، وذلك لتحاشى التعاقب السريع لمؤتمر نقابات العمال السنوى ، ويرجع ذلك الى عدم انعقاد مؤتمر لحزب العمال فى سنة ١٩٣٨ عندما حدث استسلام ميونيخ .

لقد وضعت هذه الأحداث نهاية للجبهة المتحدة ، برغم استمرار الدعاية لها ، وحلت فى محلها الجبهة الشعبية الى حد كبير فى عام ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ، وهى تشمل أعضاء حزب الأحرار ، وربما بعض المنشقين من المحافظين . ولقد أدت هذه الحركة التى ساندتها صحيفة « رينولدز نيوز » فى قوة ، كما ساندها محررها اليوت فى صورة حلف سلام متحد ، الى ضمان تأييد الحزب التعاونى، حتى رفضها المؤتمر التعاونى فى يونيو ١٩٣٨ ، وهو المؤتمر الذى تولى السلطة النهائية فى الشئون التعاونية . ولم تستطع حركة الجبهة الشعبية مطلقا أن تنظم نفسها بنجاح على مستوى الأمة ، ولكنها اتخذت شكل عدد من الحركات المحلية، ونجحت فى نوفمبر عام ١٩٣٨ فى كسب فيرنون بارلت اليسارى الليبرالى « التحررى » الذى انتخب عضوا فى مجلس العموم عن بريدجووتر ، عندما دخل فى معركة على المقعد مع أحد المحافظين ، وحصل على مقعده باعتباره « تقدميا مستقلا » . وقد كان دعاة الجبهة المتحدة لا يزالون يعارضون التسلح ، فى الوقت الذى كان فيه تشامبرلين فى الحكم، بينما كان أعضاء الجبهة الشعبية يحبذونه ، وأصروا على أن أية حكومة يسارية ، سوف تكون غير قادرة على مقاومة الديكتاتوريين ، ما لم تكن مسلحة على نحو ملائم .

ولقد جاء انتصار بارليت فى بريدجووتر والمرشحين الآخرين للجبهة الشعبية ، بعد أزمة ميونيخ . وحاول ستافورد كريبس ، الذى بقى عضوا فى المجلس التنفيذى لحزب العمال ، أن يأخذ المركز القيادى فيه ، كرد فعل لهذا الانتصار . ووزع على المجلس التنفيذى مذكرة تدعو الى انشاء جبهة شعبية مفتوحة لكل الجماعات المعارضة ، وطلب عقد اجتماع للمجلس التنفيذى لبحث مقترحاته تلك . وعقد الاجتماع ، ولكنه رفض اقتراحاته بسبعة عشر صوتا مقابل ثلاثة . غير أن كريبس لم يذعن للهزيمة ، ووزع مذكرته على نطاق واسع تحت رعاية لجنة قومية طارئة للعرائض. فطلبت اللجنة التنفيذية للحزب منه أن يسحب مذكرته علنا ، وأن يعيد تأكيد ولائه لدستور الحزب ، ولما رفض كريبس هذين الطلبين ، طردته اللجنة التنفيذية من الحزب ، وعندما استمرت الحملة بالرغم من قرارها ، مضت فى اتخاذ المزيد من قرارات الطرد ،

---

(١) المقصود بتعبير الهويتسانتايد ، أيام عيد العنصرة عند المسيحيين ، وهى التى تبدأ بالاحد السابع بعد عيد الفصح .

(المترجم)

بما فى ذلك سير تشارلس تريفليان وأنورين بيفان • وأعلن كريبس عن عزمه على التوجه بنداء الى مؤتمر الحزب ضد طرده ، ولكنه أخبر أنه لم يعد عضـوا وليس هناك من يسمع صوته . وقد اثار ذلك ضجة حملت اللجنة التنفيذية على سحب قرارها ، ووافقت على ترك الموضوع الى الوفود لتقرر ما اذا كان يجب الاستماع اليه او لا يجب . وعندما اجتمع المؤتمر فى أعيـاد العنصرة ، صوتت اغلبية صغيرة لصالح الاستماع الى كريبس ، ولكنه استدر كثيرا من العطف ، عندما ألقى خطبة قانونية دافع فيها عن حقه فى التصرف كما فعل من قبل ، وذلك بدلا من أن يؤيد الخلافات الحقيقية فى السياسة . وقـد هزمت محاولة الرجوع فى قرار اللجنة التنفيذية بنسـبة خمسة الى واحد ، اذ حصل كريبس على ما يكاد يزيد على ٤٠٠ الف صوت .

والواقع أن هذه كانت نهاية الحركة الشـعبية • وفى ذلك الوقت ، انتهت الحرب الأهلية الأسبانية بسقوط مدريد فى مارس ١٩٣٩ ، وتقـدم الألمان نحو براج وعصفوا بدولة تشيكوسلوفاكيا ، واستولى الايطاليون عـلى ألبانيا • وفى مارس ، غير تشامبرلين من لهجته ، عندما أعطى ضمانا غير عادى الى بولندا ودول شرق أوروبا الأخرى ، وهو ضمان غير عادى بمعنى أنه بعد سقوط تشيكوسلوفاكيا ، لم تكن لدى بريطانيا الوسائل اللازمة لتقديم المساعدة الى هذه الدول ، كما أن هذا الضمان قد أعطى دون استشارة الاتحاد السوفيتى . ولقد جرت المفاوضات فى موسكو خلال شهر مايو ، ولكن كان واضحا فى ذلك الوقت أن الاتحاد السوفيتى لم يعد لديه أمل فى الوصول الى اتفاق مرض مع الغرب . وطرد ماكسيم ليتفينوف من منصبه ، وهو الذى بذل غاية جهده فى الابقاء على نظام العصبة . وبدأ ستالين فى توجيه اهتمامه الى فكرة عقد حلف مع النازيين ، يضمن به حماية الاتحاد السوفيتى ، ويطلق لهتلر يده حرة فى الغرب، وكذلك يسمح للنازيين والاتحاد السوفيتى باقتسام بولندا بينهما •

وسرعان ما أوقع الحلف النازى السوفيتى ، الشـيوعيين الغربيين فى مشكلة محرجة للغاية • ذلك لأنهم كانوا طـوال فترة من السنين يقرعون الطبول من أجل الدعوة ضد الفاشية ، ويدعون الحكومات والشعوب لمقاومتهـا فى قوة ، فأصبح عليهم الآن اما أن يسحبوا كلامهم ، واما أن يواجهوا الطرد من السجل الشيوعى . لقد قبل قليلون جدا ذلك الحل الثانى ، ولكن اغلب الزعماء كانوا ملتزمين بالوقوف مع الاتحاد السوفيتى فى كل المناسـبات ، ولذلك فضلوا الطريق الأول . وفى بريطانيا العظمى ، نشر هارى بوليت كتيبا يدعو فيه الى الحرب ضد الفاشية ، ولكن عندما تبرأ الحزب منه وطرده من منصبه كسكرتير للحزب الشيوعى ، عاد فخضع لنظام الحزب وتراجع عن كلامه . ومهما يكن من أمر ، فان عددا لا بأس به من عامة الشيوعيين قد تركوا الحزب ، وكانت معنويات المفكرين مرتفعة كثيرا ، وهم فى الغالب مناهضون

للفاشية أولا ، ثم هم يعطفون على الشيوعيين ثانيا . وقد كان يمكن أن تكون حركة الخروج من الحزب اشد ، لو انه لم يتضح بسرعة أن « الديموقراطيات الغربية » تتراجع بدلا من أن تبذله أقصى الجهود لهزيمة هتلر ، وكان عـــام ١٩٣٩ ـــ ١٩٤٠ هو فترة « الحرب الكلامية » التى انتهت بهزيمة فرنسا ، وكان على بريطانيا العظمى أن تختار بين أن تحارب وحدها تقريبا ، أو أن تقبل الهزيمة ، الأمر الذى كان كثيرون ينظرون اليه على أنه أمر لا مفر منه .

ولقد اختار الشعب البريطانى الحرب ، وأقصى تشامبرلين عن الحكم ، بالرغم من أنه كان لا يزال يتمتع بتأييد أغلبية المحافظين ، وحـــل فى محله ونستون تشرشل على رأس وزارة ائتلافية، ووجد حزب العمال نفسه‌مسئولا بصفة أساسية عن « الجبهة الداخلية » ، كما كان كذلك مسئولا عن اعـــداد الطاقة البشرية القومية باختيار أرنست بيفن وزيرا للعمل والخدمة الوطنية . وصحيح أن تشرشل قد اعترض على اثارة الموضوعات السياسية والصناعيـة الخلافية ، حتى أنه رفض طلب العمال فى الغاء أو تعديل قانون نقابات العمال لعام ١٩٢٧ ، الذى أقره المحافظون بعد الاضراب العام . ولكن هذا لا يغير الوضع أو يهز من جدية التحالف . وقد ظل تشرشل محتفظـــا طوال الحرب بقيادة سفينتها ، وكان له الرأى الأخير فى الشئون الدولية ، بينما ترك أغلب الشئون الداخلية فى أيدى الوزراء العمال ، الذين لم يسخطوا على هذا التقسيم فى الحكم . ذلك انهم كانوا يستطيعون على أية حال أن يثقوا فى أن تشرشل لن يتهاون مع هتلر ، وهذا هو ماكان يهمهم أكثر من أى شىء ، كما كان يهـــم أغلب أتباعهم كذلك .

ولم يقدم حزب العمال طيلة الحرب أى تحد انتخابى للمحافظين ، ولكن منذ عام ١٩٤١ فصاعدا ، كان الحزب مشغولا تماما فى تجديد برنامجه . وقد بدت العملية ببيان عام عن السياسة صدر عام ١٩٤٢ باسم « العالم القديم والمجتمع الجديد » ، ولقى الموافقة بشـــكل عام فى صورة قرار قدمه هارولد لاسكى فى المؤتمر لذلك العام . ولم يكن هذا البيان كسابقيه : « العمـــــال والنظام الاشتراكى الجديد » و « من أجل السلام والاشتراكية » . اذ هو لم يكن مصمما باعتباره برنامجا انتخابيا ، كما أنه لم يشر بالتحديد الى ماسوف تفعله حكومة العمال اذا رجعت الى الحكم . ولكنه كان بالأحرى بيـــانا عاما بالأهداف طويلة الأجل ، وقد صيغ فى قوة وعلى وتيرة اشتراكية . ويبـــدأ البيان بتأكيد الحاجة الى النصر الكامل على الديكتاتوريين الفـــاشيين ، والى اعادة تشكيل دول العالم فى وجه العدوان بشكل تحترمه وتقبله شعوب الدول التى انهزمت . وقد تابع آثار كل من سياسة التهدئة والديكتاتورية الفاشية ، الى أن عرض شرور المجتمع الرأسمالى غير المخطط ، وطالب «بانتاج مخطط من أجل استهلاك المجتمع » كشرط أساسى للحرية . كما دعا الى صيانة وســائل السيطرة على الحرب ، خلال فترة انتقال لما بعد الحرب ، والى الاحتفاظ بالعمالة

الكاملة والتسويق المنظم فى ظل الملكية العامة واشرافها • وكانت نقط التأكيد الاربع الهامة ، تتركز على العمالة الكاملة ، واعادة بناء بريطانيا على قدر من المسنويات التى يستحقها مواطنوها فى الخدمات الاجتماعية الواسعة ، وعلى قدر من التعليم بقصد أقامة مجتمع ديموقراطى .وقد اقتصر البيان فى هذه الموضوعات على التعميم بصفة أساسية . واضعا فى اعتباره تلك التفصيلات التى تضمنتها التفصيلات السياسية السابقة فى نقاط معينة • وقد أفسح البيان للشئون الدولية قدرا أرحب من أى قدر احتواه بيان سابق ، محددا لبريطانيا العظمى دورا فى الزعامة الديموقراطية بعد الحرب • أما فيما يختص بالهند ، فقد كان البيان على شيء من اللبس الى حد ما ، اذ طلب لهـا الحكم الذاتى وليس الاستقلال • وفيما يختص بالمناطق المختلفة ، فانه توقف عن الوعد بمنحها ألاستقلال ، وذلك بالرغم من أنه استنكر كل أشكال التفرقة العنصرية ، كما طالب بفرض الوصاية كأساس تقوم عليه حكومة المستعمرة • وأخيرا فقد أكد البيان ضرورة الحاجة للوصول الى تفاهم مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قبل انتهاء الحرب ، وكان واضحا أنه لم يقدر مدى الصعوبة فى مثل هذا التفاهم المزدوج .

وعلى وجه العموم ، فقد كان هذا البيان وثيقة مثيرة بل صريحة ، بالرغم من أنها كانت تحمل بين طياتها ضعفا خطيرا واهمالا بالغا •

أما الاهمال فقد أمكن اصلاحه الى حد ما ، فى السلسلة الطـويلة من التقارير الخاصة التى وضعتها لجنة اعادة البناء الخاصة بحـزب العمال فى السنين التالية • ويرجع هذا الى العمل المتواصل ، الذى بدأه المكتب الجديد للابحاث الفابية قبل الحرب . وكذلك الجمعية الفابية التى أعيد تشكيلها ، وهما اللذان سبقت الاشارة اليهما . ولقد أكدت العلاقة الوثيقة بين الحزب والجمعية أن التقارير والكتيبات التى نشرتها الجمعية ، لم يدرسها أعضاء لجنة اعادة البناء واللجان الفرعية فحسب ، بل أكدت أن الأعضاء الفابيين النشطين كانوا هم أنفسهم من بين هؤلاء الأعضاء ، قائمين بالرسالة التقليدية للجمعية الفابية ، فى تقديم النصح والنقد واعداد المشروعات . وفى عام ١٩٤٤ أصدرت اللجنة حوالى أربعة عشر تقريرا ، وكل من هذه التقارير يغطى ميدانا معينا فى السياسة العامة بكثير من التفاصيل ، وبالاضافة الى تقارير مماثلة وضعت قبل الحرب ووفق عليها ، كانت اللجنة تبنى فى الشـئون الداخلية أساسا مناسبا تماما للحكومة العمالية القادمة • ولكن الاهتمـام بالمشكلات الدولية كان أقل من ذلك بكثير ، كما لم يكن هناك شيء يتناول موضـوع التجارة الخارجية على نحو شامل ، بالرغم من أنه كان واضحا أن ثمت مشكلات كبيرة سوف تبرز فى هذا الميدان • ومهما يكن من أمر ، فقد كان هناك قدر كاف تماما ، يختار منه المجلس التنفيذى ما يشاء ، عندما يبـدأ فى اعداد برنامج موجز للعمل الراهن • وقد ظهر هذا البرنامج فى أبريل عـام ١٩٤٥

تحت عنوان « دعونا نواجه المستقبل » وأصبح بالفعل هو البيان الانتخابى لحزب العمال فى ذلك العام . وعلى الرغم من أن برنامج « دعونا نواجه المستقبل» قد ابتدأ وانتهى بفقرات عامة حول الآمال الدولية ، الا أنه كان عليه أن يتناول الشئون المحلية بصفة رئيسية • ويقول البيان « ان الأمة تريد الغذاء والعمل والمسكن » ثم مضى يوضح الطريقة التى سيوفر بها هذه الاحتياجات • ويعد البيان بأن تضمن حكومة العمال ايجاد العمالة الكاملة ، وتحقيق الانتاج المرتفع عن طريق « الأجور الطيبة » ، والخدمات الاجتماعية ، والتأمين ، والضرائب التى لا تثقل كاهل « الفئات ذات الدخل المنخفض » ، وأن حكومة العمال سوف تعمل أيضا على الاشراف على الأسعار والايجارات ، وكذلك على تحديد المراكز الصناعية ، وستخطط الاستثمار عن طريق مجلس الاستثمار القومى ، كما ستضع نهاية لحال المناطق الكاسدة ، وتؤمم بنك انجلترا ، وتخلق « التوافق » بين عمليات البنوك الأخرى واحتياجات الشعب • وستؤمم الحكومة صناعات الوقود والطاقة والنقل البرى والحديد والصلب ، وستحرم ممارسة القيود التجارية ، وتضع الاحتكارات تحت الاشراف العام • وستجعل الأولوية للمنازل قبل الفيلات ، والضروريات قبل الكماليات فى كل ميادين الانتاج ، فتخطط غذاء أوفر ، وتخطط الانتاج من أجل منتجات أجود ، وتصون الخدمات الجديدة التى وجدت أيام الحرب ، بما فيها من المطاعم المدنية والكانتينات واللبن الرخيص من أجل الأمهات والأطفال ، وتعمل على استقرار أسعار الأغذية ضد القوى التضخمية ، كما ستنشىء وزارة للاسكان والتخطيط — وتلك هى واحدة من الأشياء الصغيرة فى برنامج حكومة العمال التى فشلت فى وضعها موضع التنفيذ — وستقدم خدمات صحية على النطاق القومى ليستفيد منها الجميع . كما تقدم تشريعات فى التأمين الاجتماعى ، وتتخذ الاجراءات من أجل « مزيد من السلطة للاسراع فى نزع ملكية الأرض للمنافع العامة » مع تعويض عادل يمكن الطعن فيه قانونا لرفع قيمته ، وكذلك فهى سوف تقوم بتنفيذ قانون بتلر للتعليم تنفيذا كاملا .

لقد كانت كل هذه الوعود مباشرة ومفصلة الى درجة كافية ، ولكن لم تكن هناك وعود معينة فيما يختص بالشئون الدولية ، باستثناء تشكيل منظمة دولية لحفظ السلام ، تقوم على أساس التعاون المستمر لبريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، بالاشتراك مع فرنسا والصين ، والبلاد الأخرى التى ساهمت فى النصر المشترك • ولم يصدر شىء عن العلاقات مع الحركات العمالية والاشتراكية الأخرى ، أو عن مشكلات الديموقراطية فى أوروبا بعد الحرب أو باقى أنحاء العالم . ومما لا شك فيه أن من الصعب القطع فى مثل هذه الأمور ، ولكن الخفة التى عولجت بها هذه الموضوعات أو مجاوزتها ، كانت نذيرا سيئا • فالحقيقة الواضحة أن حزب العمال قد خرج

من الحرب ، دون ان تكون له سياسة خارجية مدروسة جيدا ، وانه سرعان ما قاسى نتيجة ذلك عندما وضعت السلطة بين يديه ·

ومهما يكن من أمر ، فان قلة فحسب ، هى التى أدركت ذلك خـــلال انتخابات ١٩٤٥ ، بالنسبة لما كان عليه بيان « دعونا نواجه المســـتقبل » من مقام مشهود ·

# الفصل الرابع

## الاشتراكية الفرنسية فى ثلاثينيات القرن العشرين

لم يصب الكساد فرنسا فى ثلاثينيات القرن العشرين الا مؤخرا بالنسبة لسائر البلاد ، وكان ذلك راجعا بصفة رئيسية ، الى أن سياسة بوانكاريه فى تثبيت الفرنك عام ١٩٢٨ ، قد وصلت به الى درجة من الانخفاض ، كافية لمنح صادرات فرنسا ميزات لها وزنها فى الأسواق العالمية ، بيد أنه على العكس من ذلك ، كانت صادرات فرنسا فى أكثرها بضائع ترف ، بحيث تأثرت على وجه الخصوص بالتدهور فى الطلب عليها . كذلك كانت فرنسا تعتمد كثيرا على الحركة السياحية التى انكمشت أيضا الى حد بعيد . ومهما يكن من امر ، فان انخفاض سعر التحويل للفرنك ، قد منح فرنسا مهلة الى حين ، ولو أن مالية فرنسا ، بصرف النظر عن الكساد العالمى ، ،كانت تعانى خللا معيبا ، كما كان هناك قدر كبير من الضجر الاجتماعى .

وقد تمخضت انتخابات عام ١٩٢٨ عن انتصار بوانكاريه والأحزاب المسماة احزاب الوسط ، وهى احزاب الجمهوريين المحافظين ، ثم تعاقبت بعد استقالة بوانكاريه ، حكومات قصيرة الأجل ، بعضها راديكالى وان يكن أغلبها من الوسط واليمين ، فتولت الحكم برئاسة بريان ، فتارديو ، فستيج ، فشوتام ، ثم لافال ، الذى كان فى الحكم عندما أجريت الانتخابات التالية عام ١٩٣٢ . وقد تمخضت هذه الانتخابات عن فوز اليسار بما فيه من الراديكاليين ، الذين كانوا فى واقع الأمن منقسمين تماما ، بين جناح يسارى تحت زعامة دالاديه ، وجناح يمينى كان أبرز زعمائه كابو ، ومالفى . وقد أعلن ليون بلوم باسم الاشتراكيين قبل الانتخابات ، أنهم على استعداد لتسلم زمام الأمور ، لو برزوا بوصفهم أكبر الأحزاب ، ولكن ذلك لم يحدث، ولو أنهم عادوا أقوياء الى مجلس النواب باحراز ١٢٩ مقعدا ، فى مقابل ١٥٧ مقعدا للراديكاليين ، وأربعة عشر مقعدا فحسب للشيوعيين ، الذين كانوا قد قرروا خوض المعركة الانتخابية وحدهم ، تحت شعار «طبقة ضد طبقة» مما ترتب عليه التداعى الى الهزيمة فى الاقتراع الثانى ، الذى خاضه الاشتراكيون والراديكاليون معا ضد اليمين . ومع ذلك ، فقد فشل هذان الحزبان فى الاتفاق عل ىبرنامج مشترك ، يستطيع الاشتراكيون على أساسه

الدخول فى الحكومة ، فتولى الراديكاليون الحكم دون مساهمة الاشتراكيين ، فيما عدا بول بونكور ، الذى انسلخ من حزبه ليصبح وزير الحـــرب ، ثم رئيسا للوزارة على الفور ، عندما استقال هيريو لفشله فى حمل المجلس على قبول الاستمرار فى دفع ديون الحرب للولايات المتحدة ، بعد أن كان مؤتمر لوزان قد قرر أخيرا خصم التعويضات التى تدفعها المانيا .

على أن بول بونكور وخليفته شيرون لم يستمرا فى الحكم طويلا ، اذ أعقبهما دالادييه ، الذى قدم للاشتراكيين عروضا جديدة لدخول الحكومة ، ولكنه فشل للمرة الأخرى فى الوصول معهم الى اتفاق . وقد كان الاشتراكيون مع ذلك منقسمين بين أنفسهم تماما ، اذ كانت أقلية جوهرية منهم ، لا سيما بين النواب ، ترى أنه من الضرورى احياء تكتل اليساريين لمصـاولة المد الصاعد للفاشية فى البلاد وللدفاع عن الجمهورية ضد أعدائها ، وكان أبرز المنادين بهذا الرأى ، بيير رينو الزعيم القديم للجناح الاشتراكى اليمينى ، وأدريان ماركيه عمدة بوردو ، ومارسل ديا رسول الاقتصاد الموجه من اقليم أوفيرن . غير أن هؤلاء الداعين للوحدة الجمهورية ، قد فشلوا فى اقنـــاع أغلبية الحزب . ويرجع ذلك فى أكثره الى أن دالادييه قد وضع ضمن تدابيره لمواجهة عجز الميزانية ، اقتراحا باقتطاع مرتبات الموظفين المدنيين ، الذين يشكلون عنصرا من أقوى عناصر الحزب الاشـــتراكى . والى جانب ذلك أصر المنشقون على موقفهم ، وأصدروا بيانا أعقبه استبعادهم من الحزب . وعندئذ شكلوا من أنفسهم حزب الاشتراكيين الجدد ، الذى سلخ ما يقرب من عشرين ألف عضو من المائة والثلاثين ألف عضو للحزب القديم .

وفى ثنايا هذه الفترة لعام ١٩٣٣ وعقب انقلاب هتلر فى ألمانيـــا كانت الحركة المناهضة للجمهورية فى فرنسا ، تتزايد فى سرعة بنسب خطيرة خارج البرلمان ، أو فى باريس عـــلى أية حال ، وان كان تمثلها أنموذج الفـــاشية الايطالية ، أوضح كثيرا من تمثلها لأنموذج الفاشية الألمانية . وكان على رأس هذه الحركة منظمتان ، أولاهما « كامو دى روا » التى أوحت بها الدعوة الملكية « اكسيون فرانسيز » بقيادة شارل مورا وليون دوديه ، وأخراهما « كروا دى فو » التى كانت فى الأصل منظمة للجنود السابقين بقيـــادة كولونيل دولاروك . وقد اشتركت هاتان المنظمتان وآخرون غيرهما مثـــل جماعة الشابات الوطنيات ، فى مظاهرات صاخبة واضطرابات ، قيـــل ان البوليس تغاضى عنها الى حد ما . ثم زاد من اشتعال الموقف ، ظهور النصاب سيرج الكسندر ستافيسكى ، الذى كان موضع الاتهامات منذ عام ١٩٢٧ ، ولكنه لم يقدم الى المحاكمة حتى أثير موضوع عصابة الاحتيال فى بابو فى ديسمبر ١٩٣٣ ، وقد قيل عن ستافيسكى الذى انتحر بعد اكتشاف أمره ، انه كان يتلقى الحماية من جانب هيئات سياسية عليا ، من بينها الوزير الراديكالى دالينيه . وضغط اليمينيون فى البرلمان على ضرورة اجراء تحقيق كامل فى

الفضيحة ، ولكن شوتام الذى كان لا يزال يومئذ رئيسا للوزارة رفض ذلك . وعندئذ زادت حدة الاضطرابات بين الجماهير ، واستقال شوتام ليخلى الطريق لوزارة جديدة يرأسها دالاديه الذى زاد من الاضطرابات بطرده جان كياب مفتش البوليس فى محافظة باريس ، وهو كورسيكى نشيط من أنصار اليمين المتطرفين . وكان طرده شرطا أصر عليه الاشتراكيون لتأييد حكومة دالاديه .

وقد اطمأنت الحكومة بالتأييد الاشتراكى الى حصولها على الأغلبية فى البرلمان ، غير أن مثل هذه الأغلبيه لم تكن كافيه لحمايتها من عنف العصابات الفاشية ، فبينما كان دالادييه يلقى خطابه الرسمى باسم الحكومة فى مجلس النواب يوم ٦ فبراير ١٩٣٤ ، تجمعت الجماهير الصاخبة عبر النهر على الضفة اليمنى ، وحاولت اختراقه والاستيلاء على المجلس . وقد أمكن صدهم بصعوبة ، مع وقوع خسائر فادحة . وكان أهم هذه الخسائر ضياع هيبة الجمهورية ، فاستقال دالاديه ، ليخلفه دوميرج رئيس الجمهورية السابق ، على رأس حكومة تسمى حكومة « الاتحاد الوطنى » . وهكذا عاد الجناح اليمينى فى الواقع الى الحكم .

لقد كان من مضاعفات الاضطراب الذى أحدثه الجناح اليمينى فى ٦ فبراير ، أن قامت موجة من الاضرابات والمظاهرات القصيرة ، ولكنها لم تسفر عن نجاح ملحوظ . وكان العمال الفرنسيون فى ذلك الحين منقسمين بين حركتين نقابيتين متنافستين ، كانتا منظمتين على نحو كامل ، بينما الغالبية الاخرى من النقابات ليست كذلك ، وهما الاتحاد العام للعمل ، الذى كان مستقلا ، وان يكن فى الواقع العملى حليفا للاشتراكيين ، ثم الاتحاد العام العمل الموحد ، الذى كان الشيوعيون يسوقونه فى تبعية للحزب الشيوعى . ولكن أحداث ٦ فبراير وحركة الاضراب قد أدت الى حركة للتجمع بين الطوائف المتخاصمة ، وانتهت الى التمام فى يناير ١٩٣٦ ، وصحبها ارتفاع محسوس فى العضوية ، وصل الى حوالى ٥ ملايين فى نهاية العام . وكانت هناك حركة مماثلة للتعاون السياسى بين الأحزاب الاشتراكية والشيوعية . وكانت موسكو قد بدأت تغير خطها نتيجة للأحداث التى وقعت فى ألمانيا ، وتابع الحزب الشيوعى الفرنسى الاتجاه الجديد للكومينترن ، وكان من قبل يندد فى شدة بالاشتراكيين عام ١٩٣٣ لتأييدهم للحكومات الراديكالية ، فبدأ يدعو بصراحة للوحدة ، ليس فقط مع الاشتراكيين ، ولكن مع أى واحد يكون على استعداد للتحالف ضد الفاشية . وكان هناك حزب صغير ، سمى أولا بالحزب الاشتراكى الشيوعى ، ثم سمى أخيرا باسم حزب الوحدة البروليتارية ، وكان قد خرج على الشيوعيين فى عام ١٩٢٣ ، وانضم الى سائر القوى التى تمثل جماعات المنشقين .. وقد نادى هذا الحزب منذ عدة سنوات ، بمحاولة توحيد

احزاب الطبقات العاملة المتنافسة ، ولكنه لم يصل الى نتيجة . وكان يتزعم هذه المجموعة الثالثة بول لويس مؤرخ الاشتراكية الفرنسية ، ولكنه لم يكن قويا بالقدر الذى يمكنه من اكتساب أكثر من حفنة من النــواب ، حتى فى الانتخابات الحاسمة لعام ١٩٣٦ ، ومع ذلك ، فان أحداث ١٩٣٤ قد اضطرت الحزب الاشتراكى الى قبول عروض الشوعيين من أجل جبهة متحدة . ووضع الحزب الاشتراكى فى مؤتمر بولونى ، برنامجا ينص على شروطه للانضـــمام لجبهة شعبية مناهضة للفاشية ، تضم كلا من الشيوعيين والراديكاليين ، وقد اشتمل هذا البرنامج على حل المنظمات الفاشية بقانون ، وتأميم البنــوك وشركات التأمين والصناعات الكبرى الخاضعة لسيطرة احتكارية ، والاقرار بحقوق المساومة الجماعية ، واقامة اشراف حكومى على أسعار الفحم واللحم ، بالاضافة الى ضرائب تصاعدية على رأس المال ، ثم اصلاحات واديكالية أخرى.

وفى هذه الأثناء أعقب فضيحة ستافيسكى اكتشاف مقتل ألبرت برنس فى ٢١ فبراير ١٩٣٤ ، وهو احد كبار الموظفين القضائيين الذين اشتركوا فى التحقيق ، ولم يعرف القتلة ، ولكنه كان من الواضح أن برنس قد قتــل وسرقت منه الأوراق المهمة من أجل منع اظهار الحقائق التى تدمغ شخصيات سياسية كبيرة . ولم يكن هناك دليل على ذلك ، ولكن كان هذا هو الاعتقاد السائد فى ذلك الحين ، وقد شكلت لجان خاصة ، اقامها دوميرج للتحقيق فى قضية ستافيسكى من حيث جوانبها السياسية ، فكشفت عن قدر معين من الفساد ، شمل عددا من النواب وقطاعا من الصحافة ، ولـــكنها برأت الشخصيات الكبيرة التى كانت قد وجهت اليها اتهامات . وقد تقدم دوميرج من جانبه باقتراحات تهدف لزيادة سلطان رئيس الوزراء والحكومة ، عــلى حساب مجلس النواب . فاقترح أن يسلم النواب للوزارة حق التقـــدم بمشروعات تتعلق بانفاق الميزانية ، وأن يمنح الرئيس بناء على نصيحة رئيس الوزراء ، سلطة حل البرلمان دون حاجة لموافقة مجلس الشيوخ ، وهو المجلس الثانى القوى ، الذى يظفر فيه الراديكاليون وأنصارهم الحاليون بأغلبية لها وزنها . لقد كانت اقتراحات دوميرج أمر من أن يستسيغها الراديكاليون فى حكومته ( حكومة الاتحاد القومى ) ، فأجبرت وزارته على الاستقالة فى نوفمبر ١٩٣٤، وحل فى محله من زعماء الوسط بييراتين فلاندان، وكانت مهمته تنحصر فى اخضاع العناصر الفاشية للقانون ، وفى الدفاع عن الفـرنك الذى ظل مرتبطا بالذهب ، منذ أن خرجت بريطانيا العظمى على قاعدة الذهب فى عام ١٩٣١ ، وقد كان هذا الوضع الأخير ، يمثل مشكلة تتفاقم تدريجيا ، نتيجــة للكساد العالمى الذى اجتاح فرنسا ، واضطرها الى اتباع مزيد من سياسة الانكماش . وقد هبطت أسعار الأغذية بخاصة الى حد كبير فى السوق العالميــة ، ووجد الفرنسيون أن الحل الوحيد لهذه المشكلة ، هو وضع حد أدنى لأســعار القمح

بقوة القانون ، واعداد قانون آخر لضمان مراعاة الفلاحين لهذه الأسعار ، ممن ظلت حبوبهم بلا بيع طبقا للسعر الرسمى • وقد زاد الطين بلة ، فى الموقف المعقد بما فيه الكفاية ، أن ثارت موجة واسعة من السخط بين الفــــلاحين ، تزعمها السياسى المحافظ دورجير ، بينما قامت جماعة كروا دى فو تســاعدها جماعة كاميلود وروا باثارة شغب فى المدن لا نهاية له ، وضاعت قصة ستافسكى وسط زحام الأحداث • ولكن قامت ضجة صاخبة حـول السلطات الكاسـحة للبنوك ، لا سيما بنك فرنسا وهو ملكية خاصة وكان يعتبر أداة « للمائتى أسرة » التى تسيطرعلى الاقتصاد الفرنسى ، والتى تعتبر مسئولة عن سياسة الانكماش، التى اتبعتها الحكومات المتعاقبة • وفى الوقت نفسه ، كان هناك احســـاس شعبى قوى ضد أى مزيد من التخفيض فى سعر الفرنك ، الذى كان بوانكاريه قد استقر به على خمس قيمته من الذهب فيما قبل الحرب منذ عام ١٩٢٨ • والفرنسيون بوصفهم شعب صغار المدخرين ، لا يريدون أن يروا مدخراتهـم تسلب قيمتها للمرة الثــانية • انهم فى الحقيقـــة يريدون أشياء لا تقبـــل التصور ، اذ يرغبون فى أسعار مرتفعة للفلاحين ، وتكاليف معيشة منخفضة ، ثم الاحتفاظ بقيمة الفرنك على نحو ماكانت عليه فى عام ١٩٢٨ . أما النواب ، فقد كانوا على استعداد لتغطية العجز فى المالية العامة بقبول مزيد من الضرائب والحكومة لا تستطيع أن تقدم على تحقيق الأمرين معا الا بالاستدانة ، ممــا وضعها فى أيدى دائنيها ، وأدى الى دخولها فى صراع مع بنك فرنســا ، الذى كان يدعو الى التقشف والانكماش باعتبارهما العلاج البديل • وقد اســـتقال فلاندان بدوره ، بعد أن عجز عن مواجهة الموقف ، وخلفــه من بعده بيير لافال الذى كان يوما من الاشتراكيين ، ثم أصبح الآن حليفا بكل تأكيد للجنــــاح اليمينى ، فانحنى لبنك فرنسا ، ومضى فى سياسة الانكماش على نحــــو شـــامل •

لقد أعطى تكوين وزارة لافال ، الاشارة الى المزيد من اندلاع العــــدوان الفاشى ، وأعلنت جبهة دورجير من الفلاحين اضرابا ضرائبيا ضـد الحكومة . أما اليسار فقد طالب بحل العصابات الفاشية ، التى كانت الحكومات متهمة بممالأتها على نحو غير واجب • واضطر لافال فى مواجهة انسحاب الراديكاليين الذين كان يحتاج اليهم من أجل الحصول على الأغلبية ، الى بذل الوعد باتخاذ اجراء ضد العصابات ، فصدر قانون جعـــل المنظمـــات الشبيهة بالعسكرية منظمات غير قانونية ، ومنح الحكومة سلطة حلها ، واعتبر التحريض على القتل أو العنف جريمة يعاقب عليها • وقد كان القانون الجديد فعالا الى حد بعيد ، فتكسرت أجنحة منظمة كروا دى فو ، ولم تعد أكثر من مجرد وكالة انتخابية للجناح اليمينى ، وكذلك توقف الخطر من وقوع انقلاب فاشى ، اذا كان حقا له وجود • ولكن وضع لافال السياسى كان قلقا فى هذا الصدد ، لأنه ما زال

يواجه ضجة كبيرة ضد سياسة التقشف وضد بنك فرنسا ، كما أن الموقف الدولى أصبح يتطور بسرعة فى خطورة أشد • وقد كانت فكرة لافال الأساسية فى هذه المرحلة هى أن يباعد بين ألمانيا وايطاليا ، بملاينة الايطاليين ، الذين كانوا يعارضون فى عنف أطماع هتلر فى النمسا ، بغض النظر عن خططهم فى أثيوبيا • وفى يوليو ١٩٣٤ فشل انقلاب نازى فى النمسا ، ولو أنه قد ترتب عليه مقتل دولفوس ديكتاتور النمسا • وقرر لافال كسب ايطاليا الى صف فرنسا ، وكان هذا يعنى اطلاق يد الايطاليين فى الحبشة • وقد بدا أنه نجح فى ذلك الوقت ، حين زار روما فى يناير ١٩٣٥ ، وأجرى مفاوضات مع موسولينى بشأن عدد من المسائل البارزة ، تضمنت افساح الطريق له فى الصراع الخاص بالحبشة • وقد اعتقد لافال أنه يستطيع التأكد من تأييد بريطانيا فى هذا الصدد ، لأنه ازاء فشل العصبة فى التدخل ضد اليابان فى منشوريا ، أصبح الأمل فى تقديره ضعيفا بشأن اتخاذ العصبة لأى اجراء ضد الايطاليين فى الحبشة ، وخاصة أن البريطانيين كانوا يعارضون دخول الحبشة فى عصبة الأمم ، وقاموا بمفاوضات مع ايطاليا عام ١٩٢٥ بشأن مناطق نفوذهم فى تلك البلاد • ولكن بريطانيا العظمى ، التى انقلبت رأسا على عقب نتيجة لفشل العصبة فى منشوريا ، كانت مقدمة فى عام ١٩٣٥ على انتخابات عامة حول موضوع السلام ، أراد فيها حزب العمال أن يعالج الكارثة التى حدثت عام ١٩٣١ ، فلم تستطع بريطانيا أن تنبذ ميثاق العصبة قبل التأكد من انتهاء الانتخابات بسلام • وقد اتخذ السير صمويل هور وزير خارجية بريطانيا موقف الداعى لتوقيع العقوبات ضد ايطاليا ، بينما كان واضحا أن على فرنسا أن تختار بين الاستمرار فى خطتها للتقارب مع ايطاليا ، أو ضمان مواصلة التأييد البريطانى • ولكن الحكومة البريطانية ، برغم أنها دعت لتوقيع العقوبات ضد ايطاليا ، كانت قانعة بالتدابير الهينة التى لم تقف فى سبيل غزو الحبشة ، ولم تقم بأى محاولة لمنع امدادات الزيت عن ايطاليا ، وهو اجراء كان يكون له أثره على الفور ، فيصبح على موسولينى أن ينسحب ويعترف بالهزيمة ، أو أن يدخل فى حرب مع دول العصبة ، ويلقى بنفسه تماما فى المعسكر الألمانى • وفوق هذا ، فقد زار وزير خارجية بريطانيا باريس فى ديسمبر • وناقش مع لافال ما عرف باسم خطة لافال ــ هور ، حيث سمح لايطاليا بأن تقتطع جزءا كبيرا من الحبشة ، وتحصل على امتيازات اقتصادية فى بقية البلاد • وقد نشرت هذه الخطة فى باريس عقب فوز حزب المحافظين فى الانتخابات ، فخلقت ضجة فى بريطانيا العظمى ، أدت الى استقالة هور ، وحل فى محله ايدن وزيرا للخارجية • واستمرت العقوبات الهينة ، ولكنها لم تستطع أن تمنع موسولينى من اكمال غزوه للحبشة ، بسبب تفاهة شأن هذه العقوبات ، بينما كان انشغال فرنسا وانجلترا بشئون ايطاليا ، قد أعطى هتلر فرصته للزحف على منطقة الراين المنزوعة السلاح فى مارس ١٩٣٦ ،

وبذلك مزق نهائيا معاهدة فرساى ، وأصبحت القوات الفرنسية فى مواجهة القوات الألمانية على الحدود مباشرة ٠

وليس هناك شك فى أن زحف هتلر على منطقة الراين ، كان خطوة حاسمة فى الطريق الى الحرب العالمية ٠ واذ كان ضعف العصبة ازاء ايطاليا واضحا ، فقد أجبرت هذه الخطوة الايطاليين على التحالف مع الألمان ، وترتب على ذلك تحطيم كيان المحالفات الفرنسية فى أوروبا ٠ وقد أتبع هتلر سيره فى اعادة تسليح منطقة الراين ، بوضع « مشروع سلام » لم يكن فى الواقع الا محاولة لفصل بريطانيا عن فرنسا ، وضمان عزل كلتيهما عن الاتحاد السوفييتى ٠ وقد ردت دول ميثاق لوكارنو بمشروع مضاد رفضه هتلر ، معلنا أنه سوف يعد اقتراحات مضادة بعد اجراء استفتاء فى ألمانيا ، الأمر الذى فعله على نحو ما يجب ، ضامنا الغالبية الكاسحة فى تأييده بطبيعة الحال ٠ وعندئذ وضع « مشروع سلام » معدلا ، يشبه كثيرا فى أثره للمشروع الأول ، ولكن بتأكيد أشد ، على ما تتوقعه ألمانيا من اعادة النظر فى المعاهدات القائمة ، اذا هى وافقت على الانضمام الى عصبة الأمم شريكا مساويا ٠ ولم يعارض البريطانيون مشروع هتلر على الفور ، ولكنهم طالبوا بمزيد من التفسيرات ، بينما رد الفرنسيون بمشروع بعيد المنال ٠ وفى يوليو ١٩٣٦ ، دعت الحكومة البريطانية فرنسا وبلجيكا وايطاليا وألمانيا الى مؤتمر فى لندن ، لتقييم المشروع الألمانى ، ولكن باءت محاولتهم بالفشل ، وتحركت ايطاليا أكثر فأكثر نحو فلك ألمانيا ، لا سيما حين وقع هتلر فى يوليو ١٩٣٦ اتفاقية مع النمسا ، لتأكيد عدم التدخل فى شئونها الداخلية ، وأن يكون مفهوما أنها ستعتبر كأنها دولة ألمانية ، الأمر الذى لم يحافظ عليه بأكثر من محافظته على وعوده الأخرى لصيانة السلام ٠

وفى هذا الوقت ، ظهر خطر جديد فى أوروبا الغربية ، باندلاع الحرب الأهلية فى أسبانيا ٠ فقد رفع الجنرال فرانكو لواء الثورة فى مراكش الأسبانية فى يوليو ١٩٣٦ ، وأصبحت هناك انتفاضات عسكرية ضد الحكومة فى عدة أجزاء من أسبانيا ٠ وبحثت الحكومة الأسبانية عن دول تشترى منها أسلحة تعوضها عن الأسلحة التى اغتصبها الثوار ، وكذلك سعى الثوار من جانبهم الى طلب العون من الدول الفاشية ، التى أبدت استعدادها لتقديم المعونة اللازمة ٠ أما فرنسا وبريطانيا العظمى ، فقد تخاذلتا خشية قيام حرب أوروبية ، نتيجة للصراع الأسبانى ، وراحتا تعدان للتفاوض مع ايطاليا وألمانيا ، وكذلك مع الاتحاد السوفيتى فيما يسمى بميثاق عدم التدخل ، الذى توقفتا بمقتضاه عن مساعدة الحكومة الجمهورية ٠ بينما لم تأبه الحكومتان الفاشيتان لوعودهما ، وأخذتا ترسلان الرجال والسلاح لمساعدة فرانكو فى استهانة بالميثاق ٠

ولم يلبث الموقف أن تغير فى فرنسا ، بتكوين الجبهـــة الشعبية من الاشتراكيين والشيوعيين والراديكاليين ، وبانتصارها الكاسح فى الانتخابات العامة فى أبريل ـ مايو ١٩٣٦ . وقد أدى ظهور التحالف الجديد بين اليسار الفرنسى ، الى قيام مظاهرات اشترك فيها الشيوعيون تطبيقا لاتجاه موسكو الجديد ، وتلت ذلك مفاوضات رسمية من أجل العمل المشترك ، وفى ١١ يناير ١٩٣٦ نشرت أحزاب اليسار البرنامج المتفق عليه عن التجمع الشعبى . وقد اشتمل البرنامج على مزيد من القوانين المشددة ضد العصابات الفـــاشية ، وقوانين تجبر الصحف على كشف مصادر تمويلها ، وعلى انشاء صندوق قومى للبطالة ، وتخفيض ساعات العمل دون تخفيض الأجر ، واعادة تقييم أسـعار المحصولات الزراعية دون ارتفـــاع فى تكاليف المعيشة ، ثم اصـــلاح نظام الضرائب لمنع الاكتناز بين الطبقات الثرية .

لقد دخلت أحزاب اليسار الانتخابات العامة بهذا البرنامج المتفق عليه ، وكان انتصارها فيها أمرا مفروغا منه ، ولكن طبيعة انتصـــارهم كانت تعنى تغييرا كبيرا فى توزيع القوى ، حتى ولو أن اليسار الذى فاز بالانتخـــابات السابقة عام ١٩٣٢ ، لم يستطع أن يحصل الا على زيادة قدرها ٣٠ مقعـــدا اضافيا . أما الأمر الذى كانت له دلالته ، فهو أنه حيث فقد الراديكاليون من المقاعد بقدر ما كسبه اليسار فى مجموعه ، فان الشيوعيين الذين ســاعدهم يومئذ ذلك الاتفاق الانتخابى قد كسبوا ضعفى الأصوات التى ظفروا بها عام ١٩٣٢ ، وفازوا فعلا باثنين وسبعين مقعدا فى مقابل اثنى عشر . وكذلك فاز الاشتراكيون بمليونين من الأصوات وكسبوا ١٤٦ مقعدا ، وان يكن ذلك أقل مما كان متوقعا . ومع ذلك فقد أصبحوا أكبر حزب ، وأخذوا بزعامة ليون بلوم يشكلون الحكومة الجديدة ، التى وافق الشيوعيون على تأييدها ، برغم أنهـم رفضوا الاشتراك فيها . وبناء على ذلك شكل بلوم حكومة من وزراء اشتراكيين وراديكاليين ، وبدأ فى العمل لا على أساس الاعتبار الاشـــتراكى ، الذى كان الراديكاليون يعارضونه فى ضراوة ، بل على هدى البرنامج المتفق عليه ، والذى خاضوا معركة الانتخابات على أساسه . وقد كانت هناك أقلية من الاشتراكيين بزعامة مارسو بيفرت وزيرومسكى ، تعارض هذه الاتفاقات مع البورجوازيين، ولكنها طردت خارج الحزب .

لقد قوبل مجىء حكومة بلوم ، فى الوقت الذى كانت تشتعل فيه الحرب الأهلية فى أسبانيا ، باندلاع كبير للاضرابات فى فرنسا ، اشترك فيهـــا العمال النقابيون وغير النقابيين . وقد استولى المضربون على المصانع فى منطقة اثر أخرى ، لكى يمنعوا أصحاب الأعمـــال من شجب الاضرابات باســتخدام الخارجين عليهم ، ولكنهم لم يبذلوا أى محاولة لاستمرار الانتاج ، على نحـــو ما فعل المضربون الايطاليون فى عام ١٩٢٠ ، بل جلسوا مشدودين فى بساطة ،

وتحدوا البوليس أن يزحزحهم ، أو أن تجاب مطالبهم ، فى انقاص ساعات العمل ، وزيادة الأجور ، والاقرار بالحقوق الكاملة فى المساومة الجماعية . وقد رفض بلوم من جانبه اتخاذ أى اجراء لزحزحتهم ، لعلمه بمدى قوة الشعور الشعبى ، ثم دعا أصحاب الأعمال الى مكتبه فى فندق ماتينيون ، وحثهم على توقيع اتفاقيات ماتينيون، التى وافقوا بمقتضاها على رفع الأجور ، وأن يسلموا بالحقوق الكاملة فى المساومة ، على أن تترك التفاصيل لتبرم باتفاقات خاصة فى كل صناعة أو مؤسسة على حدة . كذلك مضى قدما فى سن تشريع لتحديد العمل الأسبوعى بأربعين ساعة ، ومنح اجازات مدفوعة الأجر . واذ كان أصحاب الأعمال فزعين من الاضرابات وحرارة الشعور الشعبى ، فقد أحسوا بأنهم فى وضع لا يسمح لهم بالمقاومة واستسلموا ، على الرغم من أن الصناعة الفرنسية بمعداتها التى طال عليها الأمد ، وتكاليفها الباهظه ، كانت فى وضع سىء لا يكاد يتحمل الأعباء الجديدة المفروضة عليها . وهكذا كسب اليسار شهرة من الناحية الصناعية ، أكثر منها شهرة فى الناحية السياسية ، واندفع العمال للانخراط فى نقابات العمال .

لقد كانت اتفاقيات ماتينيون ، وتحديد العمل الأسبوعى بأربعين ساعة ، مكاسب حقيقية للطبقة العاملة . وكذلك كان الشأن على ذلك الحين ، فى زيادة الأجور بنسبة ١٢ ــ ١٥ فى المائة ، التى اضطر أصحاب الأعمال الى منحها ، وفى سياسة الأشغال العامة التى وضعتها الحكومة لتوفر مزيدا من العمالة . ولكن الاضطرابات سرعان ما ثارت بشأن التفصيلات الخاصة بهذه الاتفاقات ، عندما التقط أصحاب الأعمال أنفاسهم فأخذت الأسعار ترتفع بسرعة فى عناد مضاد لجهود الحكومة ، حتى أصبحت زيادات الأجور كأنها لم تكن فى مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة . وفضلا عن ذلك ، فقد كانت الحكومة لا تزال فى أزمة مالية حادة ، واضطرت الى الاحتفاظ بالفرنك على سعره الحالى قدر ما تستطيع . أما الفلاحون فقد اطمأنوا حقا بانشاء مكتب القمح الذى عمل على استقرار سعر القمح ، بأن أصبح هو المشترى الوحيد لمحصول الفلاحين من القمح . ولكن هذا قد أضاف أعباء مالية جديدة على عاتق الحكومة ، مما دفع حكومة بلوم الى تأميم بنك فرنسا ، والغاء مجلس المحافظين ، وانفرادها بتعيين محافظ البنك ، ولكن هذا لم يعطها مهربا من أزمتها المالية ، فاضطرت أخيرا فى عام ١٩٣٦ ، برغم وعودها السابقة ، الى تخفيض الفرنك بتحديد سعر جديد أقل للتبادل ، بعد الاطمئنان الى وعود بريطانيا والولايات المتحدة بالا يتابعا التخفيض ، ومع ذلك فلم تمض الحكومة فى تخفيضها ، الى الحد الذى يكفى لاعطاء هذا السعر الجديد مهلة طويلة المدى .

وفى أقل من مضى عام واحد على تولى الجبهة الشعبية للحكم ، أعلن بلوم حاجته لمهلة يدعم بها المكاسب التى تم احرازها ، تلك المكاسب التى بدأت فى

الواقع تذوى الى ضياع ، وأصبح واضحا لانصاره بقدر ما أصبح واضحـا لاعدائه ، أن الحكومة انما تمضى الى تراجع حسير . فاضطر بلوم فى يونيـو ١٩٣٧ الى أن يطلب من البرلمان منح حكومته سلطات مطلقة ، بعد ان استقال الخبيران الماليان اللذان كان قد عينهما لتقديم المشورة اليه ، على أمل تهـدئة طبقات المستثمرين • وبدأ رصيد فرنسا من الذهب يتدهور بسرعة مهولة ، وتسرب جزء كبير من الذهب عن طريق المهربين فى الداخـل والخارج على السواء ؛ ووجد مجلس الشيوخ فرصته ليرفض طلب بلوم للسلطات المطلقة ، وهو الذى كان منذ البداية أكبر الناقدين لسياسة الحكومة ، ولم يكن يقرها الا تحت الرغبة فى تقوية الجبهة الشعبية فحسب . وعندئذ استقال بلوم ، وانتهت حكومة الجبهة الشعبية فى يونيو ١٩٣٧ ، وحلت فى محلهـا حكومة بزعامة الراديكالى شوتام ، التى قبل بلوم أن يضع نفسه فى خدمتها . ولـكن القوة الدافعة التى كانت موجودة فى عام ١٩٣٦ قد تبددت ، ولم يكن ليتوقع من حكومة شوتام أى تقدم جديد .

لقد جنح بلوم طوال فترة وجوده فى الحكم ، الى سـياسة عدم التدخل فى اسبانيا ، برغم الاحتجاجات الشيوعية الصاخبة ، وذلك لانه كان عليه أن يتبع القيادة البريطانية من ناحية ، ولانه كان واضحا من ناحية أخرى ، أن أى بديل لهذه السياسة سوف ينتهى الى المخاطرة بحرب أوروبية ، يحرص هو على الحيلولة دون وقوعها بأى ثمن ، فضلا عن أنه كان يقال له دائمـا ، ان الفلاحين لن يخوضوا حربا من أجل أسبانيا . وكان الجناح اليمينى فى فرنسا يظاهر فرانكو ، سواء فى ذلك الفاشيون الفرنسيون ، وكثير من الكاثوليك ان لم يكن جميعهم ، بينما كان الجانب الأكبر من البورجوازيين لا يلقون بالا الى الصراع الاسبانى . وقد كانت هناك روايات غريبـة عن فظائع الجمهوريين الاسبان ــ وبعضهاصحيح حقا ــ بقدر ما كان من فظائع اليمينيين الاسبان ومن معهم من الجنود المغاربة المرتزقة ، ولكن فوق ذلك كله ، كانت هناك رغبة من أجل السلام بأى ثمن على التقريب . وقد كانت دعـوة المسالمة قوية فى صفوف الحزب الاشتراكى ، الذى كان اقرار السلام واحدا من بنود سياسته التقليدية . ثم انه كان مما يخالف طبيعة بلوم أن يصبح زعيم حرب ، بل انه لما يخالف أصالة الحزب الاشتراكى أن يقر الحاجة الى حرب ، اللهم الا ان تكون الملاذ الاخير اذا لم يكن سواها ملاذ .

ولقد يكون بلوم غير آسف على انصرافه عن منصب رئيس الوزراء فى يونيو ١٩٣٧ ، عندما أصبح واضحا على التحقيق ، أن الدول الفاشية لا تراعى تنفيذ ميثاق عدم التدخل فحسب ، بل كذلك أن هتلر سوف يتقدم بمزيد من الطلبات الجديدة التى تعصف بالسـلام . وكان شوتام سياسـيا طالما اعتاد رئاسة حكومات انتقالية لا تقدم على شىء ، ثم سرعان ما ينفرط عقـدها عندما

يظهر رجال أقوياء ، يكونون قادرين على أن يحلوا فى محلها . وكل ما فعله شوتام على تردد واستحياء ، أو بالاحرى ما فعله وزير ماليته جورج بونيه ، هو العودة الى تخفيض الفرنك مرة اخرى ، الذى وصل فى ذلك الحين الى ما يقرب من ١٣٠ بالنسبة للجنيه الاسترلينى ، ثم اخراج الاشتراكيين بعد ذلك من حكومته ، وتشكيل وزارة راديكالية خالصة فى مطلع عام ١٩٣٨ . وبعد أقل من ثلاثة شهور استقال شوتام ، واذا بفرنسا تصبح على حال من الازمة السياسية ، بعدم وجود حكومة على الاطلاق ، فى اليوم الذى زحف فيه هتلر على النمسا وألحقها بالرايخ . وعلى الفور ، حلت وزارة بلوم ثانية فى محل شوتام ، ولكن الخطأ الاكبر كان قد وقع بالفعل على ذلك الحين ، واندمجت النمسا فى الرايخ الالمانى ، دون احتجاج يزيد على احتجاج غير ذى أثر من جانب لندن . وفى بريطانيا العظمى ، استقال أنتونى ايدن من منصب وزير الخارجية فى فبراير ١٩٣٨ ، احتجاجا على سياسة نيفل تشامبران الخاصة بالتهدئة ، وحل فى منصبه لورد هاليفاكس .

لقد كان واضحا أن هتلر انما يدبر لمطالب جديدة ، وبدا أن تشيكوسلوفاكيا هى الضحية القادمة لاندفاعاته . وقد كانت تشيكوسلوفاكيا هى الحليفة الوحيدة التى بقيت لفرنسا على التقريب ، فبادرت حكومة بلوم الى اعطاء عدة تأكيدات ، بأن فرنسا سوف تفى بشرف التزاماتها فى الوقوف الى جانبها فى حالة العوز . ولكن حكومة بلوم لم تلبث أن سقطت من الحكم فى ابريل ، وتشكلت وزارة جديدة من الراديكاليين والاشتراكيين برئاسة دالادييه . وفى مايو ١٩٣٨ قامت فرنسا وبريطانيا العظمى مشتركتين معا ، بحث التشيكيين على ضرورة اجراء تنازلات كبيرة من أجل قضية السلام ، وتبع ذلك وصول بعثة رانسيمان الى تشيكوسلوفاكيا فى يوليو ، وأصبح ظاهرا أن التشيكيين فى خطر داهم من أن يخذلهم حلفاؤهم الغربيون . أما الاتحاد السوفيتى فقد وعد بمساعدتهم اذا أقدمت فرنسا وبريطانيا العظمى على مساعدتهم بالمثل . ولكن سياسة التهدئة ، كانت هى صاحبة اليد العليا فى توجيه الامور بالبلاد الغربية فى ذلك العهد .

على هذا النحو اذن ، جرت الاحداث ، الى أن انعقد مؤتمر ميونيخ فى نهاية سبتمبر ١٩٣٨ ، وهو المؤتمر الذى انتهى فيه تشامبرلن ودالادييه أخيرا ، الى التفريط فى تشيكوسلوفاكيا وتسليمها الى هتلر تسليما شائنا . وفى هذا الوقت ، كانت الجبهة الشعبية فى فرنسا قد ماتت تماما ، ولو أن غالبيتها البرلمانية قد بقيت قائمة ، وظلت الحكومة الراديكالية فى الحكم . وقد يستطيع الفرنسيون ان يجادلوا ، بأن الطريق الوحيد المفتوح أمامهم ، انما كان هو اتباع الخط البريطانى ، وأن الزيارة الاولى لبعثة رانسيمان ، ثم الزيارة الثانية لتشامبرلين ، لكل من برختستجادن وجوديزبرج فى سبتمبر ، قد أظهرتا بما لا يترك مجالا للخطأ ، مدى ما كان يمكن أن يكون عليه الوضع قبل

اجتماع ميونيخ . والواقع أن هذا القول صحيح تماما ، ويعطى صورة للوضع على نحو ما كان عليه فى عام ١٩٣٨ .

والسؤال الآن ، هو ما اذا كان الفرنسيون يستطيعون أن يفعلوا أكثر مما فعلوا ، للحيلولة دون هذا الوضع ، بمحاولة التعاون مع الاتحاد السوفييتى بمزيد من التوثيق ، بعد توقيع الميثاق الفرنسى السوفيتى لعام ١٩٣٥ ، وعلى ضوء اشتراك الاتحاد السوفيتى فى العصبة خلال السنوات التالية . والجواب دون ريب ، هو أنهم كانوا يستطيعون أن يفعلوا أكثر كثيرا ، ولكن ، ليس من غير الملائم ألا نلاحظ أن الاتحاد السوفييتى فى خلال تلك الفترة ، كان يجتاز أزمة داخلية عظمى ، شأنه فى ذلك شأن فرنسا ، نتيجة لمصرع كيروف فى ديسمبر عام ١٩٣٤ . ولقد كان للميثاق الفرنسى السوفييتى كثير من الأعداء العتاة فى فرنسا على أية حال ، ولكنهم قد ازدادوا شأنا نتيجة للشكوك التى اكتنفت عدم الثقة فى القوات المسلحة السوفيتية وقادتها ، الذين سوف يحتاج اليهم فى اجراء المفاوضات • ولا شك فى أن ليتفينوف وزير خارجيــة الاتحــاد السوفيتى ، كان يبذل أقصى الجهد للوصول بالاتحـاد السوفيتى الى تعــاون أوثق مع العصبة ، فى سياسة مقاومة العـدوان الفاشى ، ولكنه كان مشكوكا فى مدى سلطته ، وفى ماهية الطريق الذى يفكر ستالين فى اتخاذه . وقد غير الكومينترن من سياسته بلا ريب ، وكذلك كان شأن الاحزاب الشيوعية فى الغرب بناء على توجيهه . فلم يعد شعار « طبقة بازاء طبقة » قائما بعــد ، واستبدل به تركيز الجهود على اجتذاب أى قادر على المشاركة فى جبهــات شعبية مناهضة للفاشية • وقد مضى الحزب الشـــيوعى الفرنسى بخاصة ، فى سياسة وطنية من النوع المتطرف ، لم يكتف فيها بدعوة نقابات العمـــال الكاثوليكية بقدر دعوته للاشتراكيين فحسب ، بل دعا كذلك الطبقات الوسطى ، التى أعلن أنها تستطيع انقاذ نفسها بالتحالف مع البروليتاريا ، لو انهـــا اتحدت معه ضد « المائتى أسرة » ، وضد عصابة الاحتـــكاريين المستغلين والسماسرة ، الذين يسمنون على حسابهم بقدر ما يسمنون على حســاب العمال • والواقع أن الشيوعيين الفرنسيين ، كانوا أعلى من الاشتراكيين صوتا ، فى صيحاتهم من أجل أوسع تحالف ممكن لمناهضة الفاشية . ذلك أنه ، فى الوقت الذى لا يستطيع فيه الشيوعيون عندما يتعاملون مع الاشتراكيين ، أن يجدوا فكاكا من تفسير الجبهة المتحدة ، بأنها تعنى حزبا واحدا منظما فى قوة ، وحركة تخضع لسلطانهم المركزى ، فانهم يصبحون على العـكس من ذلك عندما يتعاملون مع الحلفاء السياسيين من الطبقة العاملـــة ، فلا يقدمون مثل هذه التفسيرات ، بل يشعرون بالتحرر فى المناداة بتعاون محدود ، يطوع لمثـــل هؤلاء الحلفاء أن يتركوا وشأنهم ، ليسلكوا سبيلهم فى الوقت الراهن علـــى أية حال .

وهكذا ، كانت مفاوضات الوحـــدة بين الاشتراكيين والشيوعيين التى جرت متقطعة ، ومصحوبة بكثير من العتاب المتبادل خلال هذه الاعوام ، تسلم الى كثير من الاهداف المتعارضة تماما . فقد كان الشيوعيون يريدون اندماج الحزب الاشتراكى معهم ، واثقين من أنهم قادرون بطاقتهم المركزية وبتصميمهم، على ارساء سيطرتهم على الحزب المتحد . بينمـــا كان الاشتراكيون الذين يرفضون فكرة « الديمقراطية المركزية » وديكتاتورية الحزب ، انما يفهمون قوة الشعور الشعبى لتأييد الاجراء الموحد ، على أنه تأييد لصورة من التعاون بين الحزبين ، بحيث يكون كل منهما قائما بذاته · وقد ثار كثير من النزاع ، حول ما اذا كان من الواجب أن يبدأوا بوحدة تنظيمية أولا ، ام أنهم يبدأون بالعمل المشترك على الفور . وكان هذا فى الحقيقة نزاعا بين الاندماجيين من ناحية ، ودعاة التعاون الاتحادى المؤقت من ناحية أخرى . والواقع انه لم تكن هناك أى فرصة ، لان يوافق الحزب الاشتراكى على اذابة نفسه فى الحزب الشيوعى ، ولا أن يتحد معه فى حزب واحد يتعرض للنفوذ الشيوعى ، على نحو ما جرى بالتبعية ، فى اندماج الاتحاد العام للعمل ، بالاتحاد العام للعمل الموحد ، فى الميدان الصناعى . غير انه كان لا بد من عمل شىء لضمان العمـل الموحد ضد الفاشية ، وقد كان الشيوعيون برغم استمرارهم فى الضغط من أجل التوحيد الكامل لقوى الطبقة العاملة ، على استعداد للذهاب الى أبعد من الاشتراكيين ، فى الضغط من أجل جبهة شعبية كبيرة ، مفتوحة لكل من يمكن اغراؤه بالانضمام .

وقد ساعدت الخصومة بين الدولتين المتنافستين ، اللتين كان الحزبان الفرنسيان يظاهرانهما ، على احباط المفاوضات من أجل الوحـــدة ، عندما استؤنفت بعد الانتهاء من تكوين الجبهــــة الشعبية . اذ اتهم الاشتراكيون الشيوعيين بمحاولة اقحام مطالب الكومينترن ، والاصرار على اطاعة املاءاته ، بينما طالب الشيوعيون الاشتراكيين بضمانات لقبولهم الالتزام بالاتحـاد من أجل الدفاع عن الاتحاد السوفييتى · كذلك كان ممـا يضايق الاشتراكيين ، رفض الشيوعيين لاشتراكهم فى حكومة بلوم الاولى ، فى حين وعد الشيوعيون بتأييد الحكومة مع بقائهم خارجها ، فأصبحوا بذلك قادرين على الادعاء بالفضل فى كل ما تحققه الحكومة من مكاسب ، بينما هم أحرار فى نقـد ما تعجز عن تحقيقه. ولم يكن هناك اى ود متبادل بين موريس توريز الزعيم الشيوعى،وبول فور الذى قام بالدور القيادى فى المفـاوضات من الجـانب الاشتراكى · وقد تحسنت العلاقات خلال الشهور الاولى لحكومة بلوم الاولى ، ولكنها تدهورت سريعا عندما تعرضت الحكومة للمتاعب ، وعندما طلب بلوم « المهلة » ثم بدأ من بعدها فى التقهقر .

والواقع انه كان من الواضح أن حكومة بلوم مدفوعة بسير الاحداث ، بعد اتخاذها من السلطة قدرا أوفر مما كانت هى قادرة بالفعل على استيعابه ؛

وقد اضطرتها الموجة الكبيرة من اضرابات التوقف عن العمل ، التى قامت فور تشكيل الحكومة ، الى أن تنفذ للوهلة الاولى أسبوع الاربعين ساعة ، وأن تجبر أصحاب الاعمال على توقيع اتفاقيات ماتينيون ، بينما هى كانت تفضل دون شك ، أن تتبنى وضعا أكثر مرونة لساعات العمل ، وأن تعدل تحسين الأجور فى حدود أضيق ، لأنه كان يجب عليها أن تكون يقظة ، لتعرف أن الصناعة الفرنسية لن تستطيع أن تتحمل الاعباء التى فرضت عليها ، لا سيما بعد الخفض العام فى ساعات العمل ، وأنه سوف تكون هناك مضاعفات ضخمة ، سواء فى تقديم النظام الجديد للعمل الاسبوعى ، او فى الممارسة التفصيلية لشروط المساومة الجماعية بوصفها حقا قانونيا .

ومن الناحية الأخرى ، لم يكن الشيوعيون ليترددون بالنسبة لهذه الأمور . فقد كان هدفهم هو اقتناص الحد الأقصى من التنازلات على الفور ، لأنهم يدركون تماما ، أن أصحاب الأعمال سوف يبرأون من حالة الذعر اذا أتيحت لهم الفرصة ، فتزداد مقاومتهم لمطالب العمال . ولم يكن الشيوعيون مسئولين أساسا عن الاضرابات التى حدثت ، والتى كانت فى أكثرها نتيجة للتفجر العفوى فى مشاعر الجماهير . ولكنهم كانوا فى أحسن وضع للافادة من هذه الاضرابات ، وللضغط على الحكومة لتقديم أكبر قسط من التنازلات . والحقيقة أن فرنسا قد انخرطت فى كيان جديد من العلاقات الصناعية ، التى لم تكن على استعداد لها أبدا ، اذ كان التنظيم النقابى العمالى فى أشد حالات الضعف ، خلال فترة انقسام النقابات الى حركتين أو ثلاث حركات متنافسة متصارعة . وكانت المساومة الجماعية لا تشغل الا جانبا صغيرا فى هذا المجال. وفجأة إنتشرت الحركة النقابية فى كل مكان على التقريب ، وأصبح لزاما على أصحاب الاعمال الذين لا يحصى عددهم ، والذين لم يتعاملوا مع النقابات من قبل ، ان يفعلوا ذلك للمرة الاولى . وقد استسلموا للوضع بداءة ذى بدء ، وقبلوا أن يكون أسبوع العمل أربعين ساعة ، وأن تكون أجازات العمال مدفوعة الاجر كذلك . غير أنهم لم يكونوا راضين عن ذلك على الاطلاق ، فلم يكادوا يستعيدون رباطة جأشهم ، حتى كان أول ما اتجه اليه تفكير كثيرين منهم ، هو استرداد ما فقدوه .

والواقع أنه قد أصابتهم مظالم حقيقية ، تتمثل فى زيادة ثقيلة لتكاليفهم فى الانتاج ، دون أى امهال لهم حتى يلائموا أنفسهم مع الوضع الجديد . وقد كان صغار أصحاب الأعمال على وجه الخصوص ، يضيقون بما ألقى على كواهلهم ، نتيجة للمفاوضات التى دارت بين الحكومة ونقابات العمال والشركات الكبرى المنظمة فى الاتحاد الكبير للانتاج الفرنسى ، دون أى تشاور معهم .

وقد كان من نتائج الاضرابات أن اتسع نفوذ نقابات العمال ، وأقيمت لجان المؤسسات التى كانت تحت سيطرتها فى أغلب المؤسسات المهمة . ولكن

بقى كثير من الشركات الصغيرة دون تنظيم قائم ، وظل تطبيق اتفاقيـــــات ماتينيون على مثل هذه الشركات مصدرا لكثير من المتاعب منذ البداية ٠

أما التنازلات الكبيرة الخاصة بالاجور ، والتى جاءت نتيجة للاضرابات، فلم يكد يمضى وقت طويل حتى ضاعت فى خضم ارتفاع الاسعار ٠ ولم تفلح الحكومة فى الحد من هذا الارتفاع ٠ وهكذا وجد العمال انفسهم فى وضع لا يزيد من حيث الاجور الحقيقية عما كان من قبل ، بل لعله يزيد سوءا ، بالرغم من انهم كانوا لا يزالون يتمتعون بمزايا العطلات المدفوعة الاجر ، وانقاص ساعات العمل الاسبوعى ٠ وقد تواكب العمال فى البداية على الريف ينعمون بعطلاتهم، ثم لم يلبثوا بعد قليل ، ازاء ارتفاع الأسعار ، أن اتجه كثيرون منهم الى البحث عن أعمال ثانوية لزيادة أجورهم ، وكان على النقابات العمالية أن تتخذ اجراء لوقف هذا الاتجاه ، بسبب القصور فى فرص العمل بالنسبة للآخرين ٠ وقد حاولت الحكومة فى البداية كما رأينا ، الاقدام على مشروع طموح للأشغال العامة ، حتى توفر فرصة المزيد من العمالة ، ولـكنها كانت فى حاجة ماسة للمال ، وكانت احتياطات الذهب تذوى سريعا ، بتصديره أو باخفائه فى خزائن خاصة ٠ وكان فنسانت أوريول وزير مالية بلوم ، قد وعد بالحفاظ على قيمة الفرنك ، ولكنه عندما لجأ الى الاقتراض ، اضطر الى قبول الدفع على أساس القيمة المحددة للذهب ٠ وحين اضطر أخيرا الى تخفيض قيمة الفرنك ، فشلت محـــاولاته لتحقيق ربح للدولة على حساب الذهب المخبـــوء ، واضطرت الدولة الى أن تسمح لمختزنى الذهب بأن يحتفظوا به لانفسهم ٠ وكان مجلس الشيوخ الذى أخلى الطريق أمام الحكومة فى البداية ازاء مشاعر الجماهير ، انما يتحـــين الفرصة فحسب ، ليقلم أظافر الحكومة ٠ وكان رفضه لمنح بلوم السلطـــات الخاصة التى طلبها — مع أنه سمح بها بعـــد ذلك لشوتام الراديكالى — قد أدى الى سقوط حكومة بلوم ٠

والواقع أنه كان من المستحيل على الجبهة الشـعبية أن تفى بوعودها ٠ أو تحقق مطالب العمال ، دون تغييرات جذرية كبرى فى البناء الاقتصادى بأسره ، و هو ما لم يوافق عليه الراديكاليون بأية حال من الأحوال ٠ ذلك أن الحزب الراديكالى ، برغم أن فيه جناحا يساريا ، كان فى أساسه حزبا محافظا تماما ، يرتبط بمذهب حرية التعامل فى الاقتصاد ، على اشد ما يكون عمق الارتباط ، ويؤيد المشروعات الخاصة بأقصى ما يكون التأييد ٠ وكان تابعوه بصفة أساسية من بين البورجوازية الصغيرة وقطاع من المزارعين ، وهو لم يستسغ على أى وضع ، تلك التنازلات التى تحققت منذ البداية لطبقات عمـــال المدن ٠ ومع أن الحزب لم يتراجع عن تحالفه مع الاشتراكيين بأى شـــكل رسمى ، الا أنه كان مصرا على الا يخطو فى المجال الاقتصادى أكثر مما اضطر اليه من حيث الضرورة ٠ كذلك كان الراديكاليون علمانيين ، يعارضـــون مطالب الكنيسة

الكاثوليكية فى قوة ، ولكنهم لم يرضوا أبدا عن اى وضع يضطرهم للوقوف الى جانب العمال ضد أصحاب الأعمال من الكبار أو الصغار على السواء .

وهكذا انتهت « تجربة بلوم » الى الخيبة منذ البداية ، لأنها كانت محاولة لأمور متعارضة ، اذ هى تهاجم كبار الماليين والاحتكاريين ، ولكنها تتغاضى عن صغار أصحاب الاعمال ، وفى الوقت نفسه تلبى مطالب الطبقة العاملة . وقد كان عليها كذلك ان ترضى المزارعين الذين كانوا جامحين كثيرا الى حين ، غير أنه لم يكن فى وسعها أن تجد وسيلة لرفع الاسعار الزراعية ، دون أن تسمح فى الوقت نفسه بارتفاع تكاليف المعيشة . وقد نجح بالفعل مكتب القمح والمؤسسات الاخرى التى خصصت لمساعدة الفلاح ، ولكن ذلك قد أضر بالاستهلاك العام فى الوقت نفسه . الا أن الجبهة الشعبية لم تستطع أن تفلت من هذه التناقضات ، لانها وعدت بمساعدة الرجل العادى دون مهاجمة الطبقات المستثمرة للمال ، فيما عدا الذين يصلون الى حد بالغ من الثراء . ولكنها لم تكد تمارس هذا الهجوم ، حتى أصبحت محاولاتها الاصلاحية حملا يضع الاقتصاد فى ورطة أشد .

فما هو فى الحقيقة وجه الخطأ فى الاقتصاد الفرنسى ، الذى لم يستطع أن يحتمل حتى أهون الاصلاحات المثمرة ؟ .

لقد عانى الاقتصاد الفرنسى فى المقام الأول ، من عدم الاستقرار المزمن فى المالية العامة ، بسبب التهرب بدرجة كبيرة من الضرائب ، لاسيما من جانب الطبقات الغنية والمزارعين ، ثم بسبب تردد مجلس النواب فى فرض الضرائب اللازمة لانجاز الغايات المقصودة . وقد كانت هناك فترة مريحة ، أعقبت استقرار بوانكاريه بالفرنك فى عام ١٩٢٨ ، ولكن عندما اجتاح الكساد العالمى فرنسا ، استنفدت ميزات هذا الاستقرار ، وعاد العجز فى الميزانية من جديد . وفضلا عن هذا ، فقد أصبح على فرنسا الآن أن تواجه المشكلات الاقتصادية بقدر مواجهتها للمشكلات المالية . فبدلا من أن يستثمر أصحاب رأس المال أموالهم فى رفع وسائل الانتاج ، راحوا يفضلون المضاربة حين تطيب الفرصة لذلك ، ويهرعون الى الاختزان فى الداخل أو الخارج حين تسوء الاقدار . كذلك كان المدخرون يستمسكون بالقيمة الذهبية للفرنك ، عندما أصبح يزيد على تقييمه الرسمى ، بعد تخفيض العملة فى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، ثم لم يلبث المدخرون أن فقدوا أكثر من أربعة أخماس القيمة الاسمية لفرنكاتهم ، بالتخفيض الذى أجراه بوانكاريه ، فأخذوا يحرصون بعد ذلك على ألا يتكرر هذا الصنيع بالمثل .

وقد كانت حكومة بلوم مشدودة بين الرغبات المتصارعة لاصدقائها الاجراء ، ومطالب المستهلكين الذين كانت تريد أن تصطنعهم لنفسها أصدقاء كذلك ، بتخفيض الأسعار أو على الأقل بوقف ارتفاعها . ولم تكن هناك مع ذلك

أى وسيلة لارضائهما معا ، لا سيما بالنسبة لحكومة تحتـاج الى الاقتراض ، فيصبح لزاما عليها أن تصانع أولئك الذين لديهم المال للاقتراض . ولقـد استمسكت الحكومة بالسعر المحدد للفرنك ما وسعها الجهد فى ذلك ، على حساب الاستنفاد لايراداتها . وعندما اضطرت الحكومة للتخفيض ، أقدمت على ذلك متراوحة لا تجترىء على خفض كبير ، حتى تتيح لنفسهـا مجالا أرحب .

أما فى الدول الأخرى ، فقد كانت نتائج تجربة بلوم موضع المراقبة باهتمام بالغ ، وكان لا بد أن تقارن بالنيوديل الثورى لروزفلت . غير أن الوضع الفرنسى كان يختلف كثيرا عن الوضع الأمريكى ، من حيث ان أسباب الكساد انما حطت على فرنسا من الخارج بصفة أساسية ، فلم يكن من الممكن أن تعالج هـذه الأسباب بتدابير محلية بحت ، أو على أية حال ، لم تكن لتعالج بتلك التدابير التى استطاعت الجبهة الشعبية أن تتفق عليها . ففى أقل من عام واحـد ، كانت الجبهة الشعبية فى حال من التراجع الشامل ، عاجزة عن الغاء تحديد العمل الأسبوعى بأربعين ساعة ، وعاجزة كذلك عن منع التنازلات الخاصة بالاجور التى أصبحت ملغاة بحكم ارتفاع الاسعار ، ثم عاجزة أخيرا عن وقف برنامج الاشغال العامة بسبب الحاجة الى وسائل الانفاق عليها .

فما الذى كان يجب عمله اذن ؟ لقد كانت للجبهة أغلبية واضحة فى مجلس النواب ولم يكن أعضاؤها ينوون بأية حال ، أن يعيدوا لليمينيين السلطة التى كانوا قد حصلوا عليها فى انتخابات ١٩٣٦ ، لأن اليمين الفرنسى كان ضاريا فى رجعيته وعداوته للجمهورية . أما الفاشيون فقد واصلوا نشاطهم تحت أسماء جديدة ، بعد أن صدر قانون بحل عصاباتهم . ورفضت جمـاعة دولاروك المسماة كروا ــ دى ــ فو أن تتحول الى حزب سياسى ، أو أن ترشح بعض أعضائها للانتخابات فى عام ١٩٣٦ ، ولكنها بقيت منظمة كبيرة ومؤثرة ، تضم شتات القوى المعادية لمفهوم الديمقراطية السياسية ، وتمثل الخطر المحتمل ان لم يكن الخطر الفعلى على النظام الجمهورى . ثم كان لا بد من وجود حكومة تمثل المنتصرين فى انتخابات ١٩٣٦ ، فلما أصبح شركاء بلوم غير قادرين على الاستقرار ، لم يبق الا احتمال وحيد ، هو تشكيل حكومة تحت زعامة الحزب الراديكالى ، يدخل الاشراكيون فيها أو يؤيدونها وهم فى الخارج ، اذ لم تكن اى حكومة قادرة على البقاء بدون تأييد الراديكاليين والاشتراكيين كليهمـا . وقد جربت الطريقتان ، فعمل بلوم تحت رئاسة شوتام ، ثم عمل شـوتام بعد ذلك دون بلوم ، ولكن الاشتراكيين مضوا فى تأييد الحكومة باصواتهم ، حتى ولو لم يكونوا على اتفاق معها ، لانه بغير ذلك ، ما كان يمكن لاى حكومة أن تحصل على أغلبية فى البرلمان . ولكن الجبهة الشعبية فقدت روحها ، برغم أنها ظلت قائمة من حيث الشكل ، حتى قبل استقالة بلوم فى ١٩٣٧ ، وأصبحت قاعدتها الوحدوية قاعدة

سلبية ، اذ كانت تعرف الشيء الذى تعارضـــه ، ولكنها لم تكن تعرف الشيء الذى تريده . وكان لا بد من حركة جديدة لها حماسها خارج البرلمان ، لتسير بروح ١٩٣٦ بوصفها قوة دافعة . ولكن التدابير التى اتخذت بمقتضى هـــذا الضغط الخارجى ، لم يكن فى مقدورها أن تصبح فعالة فى اطار النظام القائم . فقد راحت حكومة بلوم ، تحت مواصلة هذا الضغط ، تقضم أكثر مما كانت قادرة على مضغه ، فى حين بدأت سورة الضغط تخف وطأتها . ولم يكن لخلفائها من بعدها تحت زعامة الحزب الراديكالى ، الا مجرد التماسك هونا ما ، على أمل فى مستقبل أفضل .

كان هذا هو الوضع فى الشئون الداخلية . أما من الناحية الدولية ، فكانت الصورة أكثر تعقيدا . ذلك أن الجبهة الشعبية انما قامت ، وهى مخولة سلطة ضرب الفاشية فى الداخل والخارج ، ولكن مع الحفاظ على السلام كذلك . واذ كان على الجبهة أن تواجه مواقف موسولينى وهتلر ، فلم يكن من الواقع العملى أن تمارس الحفاظ على السلام ، الا بالاستسلام المتصل للمطالب الفاشية واحدا اثر آخر

وفضلا عن ذلك ، فقد كانت هناك قرحة الحرب الأهلية الأسبانية ، التى انسابت تنزف طوال هذه السنوات الحرجة . وكان من سوء الحظ العاثر لحكومة بلوم ، أن يتوافق البدء فى الصراع الأسبانى ، مع اللحظة التى تسنمت فيها الجبهة الشعبية ذروة الحكم . ذلك أن الحرب الأســـبانية قد أثارت عواطف قوية من أجل الجانبين . فهى بالنسبة للقوى الفاشية والمتحمسين لها ، ضربة أخرى لادعاءات الديمقراطية ، وفرصة لامتداد الحكم الفاشى ، لا فى مجرد بلد آخر فحسب ، بل فى بلد يكمل الدائرة حول فرنســـــا ، ويعرض الفرنسيين لخطر قتال فى ثلاث جبهات . وهى بالنسبة لكثيرين من الكاثوليك ، كانت تعنى جهاد الكنيسة لاسترداد امتيازاتها التى اغتصـــبها الجمهوريون ، والتى كانت فى خطر داهم من الامتهان المتزايد . وفى مقابل كل هذا ، كانت الحرب الاسبانية تعنى بالنسبة للاشتراكيين والراديكاليين ، معركة من أجـــل العلمانية ضد الغيبية ، ومعركة من أجل حكومة دنيوية ضد قساوسة الكهنوت ، ثم معركة من أجل الجمهورية ضد الملـــــكية . وهى بالنسبة للاشتراكيين والشيوعيين معا ، كانت تعنى حرب الطبقة العاملة ضد أعدائها البورجوازيين والاقطاعيين ، فهى حرب اليسار ضد اليمين ، تصطف فيها جبهة شعبية فى مواجهة تكتل من القوى الرجعية . لقد كان الفاشيون ينظرون الى الحـــرب ، باعتبارها جزءا من الصراع ضد « المادية » ، وباعتبارها تأكيـــدا للـــروح « الوطنية » ، بينما الامر على العكس من ذلك مباشرة عند الشيوعيين .

وعند اندلاع الحرب الأهلية الأسبانية ، كان يبدو من طبائع الأمور ، أن الحكومة الجمهورية لا بد لها أن تتمتع وفقا للقانون الدولى العام ، بالحـــرية

الكاملة فى شراء الاسلحة للدفاع . ولكن سرعان ما اتضح ، أنه حتى اذا لم تحصل الحكومة على الاسلحة ، ولو بدفع الثمن كاملا ، فلن يكون من المستطاع وقف مساعدة الدول الفاشية للجنرال فرانكو ، برغم وضعه من حيث هو ثائر . كذلك سرعان ما اتضح ، أنه لو أعطيت المساعدة فى حرية لكلى الجانبين، فسوف يصبح هناك الخطر فى انتشار الحرب ، وتتقاتل الدول الكبرى فى حرب مباشرة على الارض الاسبانية . كذلك كان هناك خوف فيما لو تركت الحرية الجميع ، ان يلقى الفاشيون بثقلهم فى الصراع على نحو اشد عنفا ، وهو الامر الذى كان موسولينى يهدد بممارسته منذ البداية .

وقد كانت قصص الوحشية التى تثير الشعور بالالم ، تبسطها الصحف فى فرنسا وبريطانيا على السواء ، مسلطة أضواءها على فظائع الجمهوريين ، لا سيما تلك التى ترتكب ضد الكنيسة . وعلى الرغم من أن فرانكو كان ثائرا دون ريب ، يستخدم قواته المغربية ضد الشعب المسيحى ، فان أغلب افراد الطبقات العليا وكبار البورجوازية كانوا فى صفه ، وعلى استعداد تام لتصديق أقاصيص الوحشية ، الموجهة ضد البرابرة الاميين ، الذين كانوا يشكلون العمود الفقرى للجمهورية . وفى ظل هذه الظروف ، كان من الصعب مقاومة هؤلاء ، الذين يحثون على ضرورة اتخاذ الخطوات لعزل الصراع ، ولمنع التدخل الخارجى الذى يمكن أن يؤدى الى اتساع نطاقه ، حتى ولو لم يكن هؤلاء يظاهرون فرانكو فى تأييد صريح . ومن هنا نبتت فكرة ميثاق عدم التدخل ، الذى يمنع الدول الفاشية من مساعدة فرانكو ، فى الوقت الذى يترك للحكومة الجمهورية أن تدافع عن كيانها . وقد كان الافتراض المتصور — أو الافتراض الصورى على أية حال — هو أن الدول الفاشية سوف تراعى تنفيذ مثل هذا الميثاق فعلا ، لو أمكن اغراؤها بتوقيعه . وعلى أساس هذا الافتراض ، كان البريطانيون والفرنسيون على استعداد لتجاهل حق الحكومة الاسبانية الشرعى ، فى شراء الاسلحة للدفاع عن نفسها . أما الاتحاد السوفيتى ، الذى كان مشغولا فى ذلك الوقت بمحاكمات الخيانة العظمى ، فقد وافق أيضا على الاشتراك فى هذا الميثاق ، مع تحفظه بالاعلان عن عزمه على مراعاة تنفيذ عدم التدخل ، بالقدر الذى يراعيه به الآخرون وليس دون ذلك . وعلى هذا الأساس ، تم توقيع الميثاق من جانب الدول الخمس الكبرى المعنية بالأمر . وعلى نحو ما كان متوقعا تماما ، لم يكن الاثر الوحيد لهذا الميثاق فى البلاد الفاشية ، هو الامتناع عن التدخل ، بل كان الاثر هو العمل بقدر المستطاع ، على أن يتخذ هذا التدخل صورا يمكن بها انكار قيامه من حيث الشكل .

وقد كان الشيوعيون فى كل من فرنسا وبريطانيا العظمى ، هم أبرز الاصدقاء للجمهوريين الاسبان ، الذين ظلوا طوال هذا الصراع يحتجون على مهزلة عدم التدخل ، ويدعون الى تجمع شامل لليسار ، من أجل قضية النظام

الجمهورى . وقد حصلوا فى هذا المجال على مساندة قطاع كبير من المثقفين والطلبة الشبان فى هذين البلدين ، وأصبح الصراع الاسبانى هو النقطة التى يتجمع حولها أعداء الفاشيين من كل نوع علـــى التقريب ، فيما عـــدا الديموقراطيين الاشـــتراكيين ، الذين رأوا هذا الصراع وسـيلة رئيســية يستطيع الشيوعيون بواسطتها أن يغروا الأنصار بالانضمام اليهم . ومن أجل هــذا ، ظل هؤلاء الديموقراطيون الاشــتراكيون فاترى الهمـــة فى هــذا التجمع ، ولو أنهم لم يلعبوا دورا ايجابيا فى معارضة الحركات الجانبية ، التى أقيمت لاغاثة الأسبان وتجنيد المتطوعين من أجل القتال فى اســبانيا . أما بالنسبة للفرنسيين ، فقد كانت المسألة الأسبانية بالضرورة أكثر قربا وأكثر الزاما لهم ، مما هى بالنسبة للبريطانيين . ذلك أن أسبانيا تقع على الحدود الفرنسية ، ولا يمكن لفرنسا أن تتحمل مزيدا من الأعداء بين جيرانها . ولكن حتى فى بريطانيا العظمى ، كان للصراع الأسبانى مظاهر فكرية وعاطفية عميقة الأثر ، ترسبت حتى الآن فى عقول كثيرين ممن كانوا يومئذ صغارا يســهل التأثير عليهم .

وفى أسبانيا ، مثلها فى ذلك مثل النمســـا أو تشيكوسلوفاكيا ، غدرت سياسة « التهدئة » بقضية مناهضة الفاشية ، بسبب العوز فى العطف علــى الجمهوريين من ناحية ، وبسبب الاستعداد للتخلى عن كل شىء تقريبا على أمل منع الحرب من ناحية أخرى ، أو ربما على أمل اقناع هتلر بتوجيه قواته الى روسيا بدلا من الغرب . لقد كانت قصة مخزية لأى اشتراكى ســـاهم فى جريمة هذا التواطؤ ، ولكن لابد من الاقرار بأنه كان من الصعب على الفرنسيين تماما ، أن يتخذوا أى اجراء لا يعتمدون فيه على التأييد البريطانى الكامل . وبذلك لا تقع المسئولية الكاملة على الاشتراكيين البريطانيين — حتى ولو كان لا بد من تحملهم بعض الملام — وانما تقع المسئولية على عاتق حكومة تشامبرلين .

لقد وقعت أحداث كثيرة فى اسبانيا ، نوقشت بتفصيل اوفر فى فصل قائم بذاته . ولا بد لنا أن نسأل الآن ، عما كان يجرى فى فرنسا خلال الثلاثينيات فيما يتعلق بالفكر الاشتراكى . وانى لأخشى أن يكون الجواب غاية فى الضآلة . ذلك أنه فى ثنايا النزاع المتصل بين الاشتراكيين والشيوعيين ، لم ينبعث عن الفكر الاشتراكى شىء جديد على التقريب . لقد عانى الحزب الشيوعى كمـــا حدث فى بلاد أخرى ، من انقسامات متكررة ، بطرد جماعة متمردة حينا ، وممارسة الانشقاق حينا آخر . واستمرت هذه الحال من التبدل خــــلال عشرينيات القرن العشرين ، منذ أن استولى الحزب الشيوعى الفرنسى على جهاز الحزب الاشتراكى القديم . وكان الشيوعيون الفرنسيون دائما فى عناد متصل مـــع الكومينترن ، الذى لم يطالب بضرورة استلهامهم لموسكو فى اقرار سياستهم فحسب ، بل كان يطالب كذلك بحقه فى أن يقرر من الذى يجب فصــــله من

الأعضاء ، ومن الذى يجب تعيينه فى مراكز السلطة بالحزب · ومرة بعد أخرى كان الحزب الفرنسى يذعن لأوامر الكومينترن ، متحملا عمليــــات الطــرد والانفصال المتكررة ، ليجد بعد ذلك أن القيادة الجديدة التى اعجبت موسكو ، لم تكن لتكون أفضل من سابقتها ، ثم ليمضى بعد ذلك فى مزيد من الخضـــوع لنظام الكومينترن .

والغريب فى هذه الظروف ، أنه على الرغم من أن تغيير الاعضاء والتذبذب فى عددهم ، كان يجرى على نطاق كبير ، فان الحزب الشيوعى الفرنسى ، كان سرعان ما يسجل أعضاء مجندين جددا ، يحلون فى محل أولئـك الذين غادروا الحزب . وقد فقد الحزب تبعا لذلك النقابيين من اعضائه ، الذين اتهمـــوا بالفيدرالية والحكم النقابى الذاتى ، كما فقد أتباع تروتسكى ودوريوتى ، وعددا من الفئات الأخرى · ولكن على الرغم من أنه لم يستطع حتى عام ١٩٣٦ ، أن يحصل على أكثر من مجموعة صغيرة من الأعضاء فى مجلس النـــواب ، بسبب انعزاله عن الاحزاب الاخرى فى التنظيمات الانتخابية ، فانه قد استطـــاع الاحتفاظ بمجموعة نابضة بالحيوية من الاعضاء الجهاديين فيه ، واستطاع أن يجنى ثمرة اشتراكه فى الجبهة الشعبية لعـام ١٩٣٦ · وقد انضـــم كثير من المنشقين عليه قبلا الى الحزب الاشتراكى مرة أخرى ، واستطاع آخرون أن يتحدوا لعدة سنين فى صورة حزب اشتراكى شيوعى (١) . ولكن الحزب الشيوعى ظل طوال هذه التغييرات متماسكا ، بوصفه جمـاعة قوية بروليتارية فى أساسها ، لها قوتها الرئيسية فى باريس الكبرى وفى منطقة جويزد الشمالية القديمة ، ولها خلايا فى المصانع وفى كثير من المنشآت الصناعية الكبيرة المقامة فى ربوع فرنسا .

وقد ظهر موريس توريز بوصفه الزعيم البارز فى الحزب الشيوعى ، وكان من قبل عامل منجم ينحدر من أسرة عمال مناجم فى المعقل الاشتراكى فى الشمال ، حيث عمل فى المناجم لمدة اثنى عشر عاما . واذ اتبع توريز قيـادة موسكو فى اخلاص خلال جميع التغييرات التى حدثت ، فقد تحاشى الوقوع فى حركات التطهير المتعاقبة ، وظل رئيسا للحزب كما هو اليوم على الاقـــل من الناحية الرسمية .

وتوريز ليس مفكرا سياسيا بأية حال . فهو من الاعضاء الجهاديين فى الطبقة العاملة ، وترعرع فى اقوى مناطق فرنسا الاشتراكية ، وشعر بأنه وريث لتقاليد جول جويزد ، التابع الأمين للماركســية الاشتراكيـة الديمقراطية ، والمعجب بالديمقراطية الاشتراكية الألمانية . وقد انضم معظم أتباع جويزد فى الشمال الى الحزب الشيوعى أثناء مؤتمر تور فى عام ١٩٢٠ ، وظلوا مخلصين

---

(١) انظر المجلد الرابع ــ الجزء الثانى ص ٨٥ .

له فى أثناء كل التغييرات التى وقعت . أما توريز الذى كان أصغر من أن يمارس نفوذ جويزد ، فقد بدأ فترة الرجولة شيوعيا شديد الاخلاص ، وبدت عليه مخايل الزعامة لمقدرته الخطابية ولانتمائه للطبقة العاملة أصلا ، حيث كانت موسكو تصر فى شدة على أن يتزعم الحزب الفرنسى العمال وليس المثقفون ، الذين كانت موسكو تمتلىء بالشكوك من جانبهم ، باعتبارهم خارجين على النظام ، ومحبين للحرية الشخصية أكثر مما يجب .

وفى الوقت نفسه ، فان الحزب الاشتراكى الذى أعيد تكوينه بعد الانقسام ، بتأييد أغلب النواب الاشتراكيين الذين لم يكونوا من بين أعضاء الحزب القديم ، قد أفاق تدريجيا من الهزيمة التى لحقت به فى تور ، ولكنه لم يستطع أبدا ان يستعيد وضعه القديم ، بوصفه حزب الطبقة العاملة . والواقع أن الاشتراكيين كانوا منقسمين على أنفسهم ، ومروا بعدد من حركات الانقسام والانفصال ، شأنهم فى ذلك شأن الشيوعيين . وكانت اهم مسألة تشغل البال فى صفوف الاشتراكيين ، هى درجة التعاون التى يمارسونها مع الاحزاب البورجوازية اليسارية ـ وخاصة مع الراديكاليين ـ سواء فى الانتخابات أو فى مجلس النواب . وحتى ظهور الجبهة الشعبية ، كانت الأغلبية الكبيرة من الاعضاء تعارض فى التعاون الفعال مع حكومة بورجوازية ، ولكن كثيرين منهم رحبوا بعد ذلك بالتحالف فى الانتخابات ، وخاصة فى الانتخابات التالية عندما كانوا فى الحكم ، كما رحبوا بالتأييد من الخارج للحكومة البورجوازية اليسارية .

وهكذا كان الاشتراكيون فى ثلاثينيات القرن العشرين ، منهمكين فى الغالب بتطويع أنفسهم للظروف المتغيرة ، ولم يكن لديهم جهد كبير يبذلونه فى الموضوعات الاساسية للاشتراكية . واذ كان الشيوعيون يتبعون فى اخلاص الخطط الملتوية التى تمليها موسكو عليهم ، بدلا من أن يحاولوا التفكير فى سياسات خاصة بهم ، فقد نتج عن ذلك امحال فى التفكير الاشتراكى ، اللهم الا اذا عددنا الاشتراكيين الجدد ، الذين اختطوا طريقهم بسرعة فى الحركة الاشتراكية ، ووقف بعضهم عند مرحلة التخطيط الاقتصادى ، بينما اتجه بعضهم الآخر من أمثال ديا الى اليمين الفرنسى ، وأصبح بمضى الوقت مؤيدا لفيشى بعد سقوط باريس عام ١٩٤٠ . وقد مر بعض الشيوعيين السابقين بتطور مماثل ، وعلى الأخص دوريو ، الذى لعب دورا قياديا فى مفاوضات الوحدة عام ١٩٣٣ ، ولكنه عزل من الحزب الشيوعى فى السنة التالية ، ثم أسس حزبه المسمى الحزب الشعبى الفرنسى فى عام ١٩٣٦ ، ليصبح بعد ذلك أكثر الفاشيين ضغينة وحقدا ، وانضم الى حزبه كثيرون من الاعضاء المتعصبين لجماعة كروادى فو ، الى جانب آخرين من « الفتوات والمشاديد » من مختلف الالوان . وقد هرب الى المانيا فى عام ١٩٤٤ حيث اغتيل فى نفس العام ، ويقال ان قنبلة من قنابل الحلفاء انفجرت فيه . ومن ناحية أخرى ،

فقد عاش ديا حتى عام ١٩٥٥ ، وهرب من فرنسا الى المانيا بعد تحرير الاولى، وأصبح عضوا فى « حكومة » سيجمارينجن هناك . وبعد الحرب ركن الى حياة الدين ، وآوى الى دير فى ايطاليا ، حيث عاش دون ان يمس حتى مات . واذ كان مخططا فى سنينه الأولى ، فقد أصبح فى ظل فيشى أقوى فاشيستى معاد للاشتراكيه فى الجناح اليسارى الفاشى ، أو بالاحرى على طريقة اوتو شتراسر فيما يختص بالسياسة الاجتماعية . كذلك كان هناك « اشتراكى جديد » هو مارك دى بوردو ، الذى أصبح أول وزير للداخلية فى حكومة بيتان عام ١٩٤٠ ، وكان صديقا حميما لبيير لافال . ومن بين هؤلاء الثلاثة ، كان دوريو أكثرهم سوء سمعة ، وكان ديا أكثرهم ذكاء ، وجميعهم ساروا شوطا بعيدا خارج نطاق حركة الطبقة العاملة فى الثلاثينيات الأخيرة .

ولم يكن بين الزعماء المحافظين للحزب الاشتراكى ، أى مفكر اشتراكى مرموق . فقد كان بلوم تلميذا متحمسا لجوريه ، وأضاف الى الفكر الفرنسى بكتابته عن التنظيم الحكومى والادارى ، واستطاع أن ينفذ بعض آرائه فى اعادة تنظيم أدارات الحكومة عندما كان رئيسا للوزراء ، غير أن هذا ليس من اليسير اعتباره عملا بارزا فى الفكر الاشتراكى . وكان بلوم مفكرا يهوديا مثقفا ثقافة عالية ، ومخلصا للقضية الاشتراكية ، ولكنه لم يكن رجلا قويا أو عظيما . أما الباحث الكلاسيكى الكسندر براك ، فقد كان أشد بروزا كمفكر اشتراكى ، وكان اسمه الحقيقى ديروسو ( ١٨٦١ — ١٩٥٥ ) ، وهو أشهر بحاثة فرنسى ماركسى ، كما كان صاحب مؤلفات عن هيرودوت وسوفوكليس . وكان هو كذلك ممن يكنون الاعجاب العظيم لجوريه الذى سار على هدى خطاه ، ولكن من الصعب اعتباره مفكرا اشتراكيا أصيلا . ثم هناك جان لونجيه حفيد ماركس ، وزعيم الاقلية الفرنسية فى الحرب العالمية الاولى الذى مات عام ١٩٣٨ ، ولكنه كان قد اختفى من الصورة قبل ذلك بفترة طويلة ، ولم يكن كذلك نظريا ذا شأن أبدا . أما بيير رينو ، منافسه الكبير ، الذى انتهى بانفصاله عن « الاشتراكيين الجدد » ، فقد مات قبله فى عام ١٩٣٤ . أما الشباب من أمثال جول موك وأندريه فيليب ، الذين أصبحوا مهمين بعد عام ١٩٤٤ ، فلم يكن لهم تأثير كبير فى ثلاثينيات القرن العشرين .

وعلى الجملة فقد كانت المساهمة الفرنسية فى الفكر الاشتراكى خلال الفترة التى سبقت الحرب ، شيئا لا وجود له فى الواقع العملى المشهود .

# الفصل الخامس

## الحرب الأهلية فى أسبانيا

وفى أسبانيا ، استقال الديكتاتور بريمو دى ريفيرا فى يناير عام ١٩٣٠ ، وتبعه لمدة عام واحد ، الجنرال داماسو برنجور ، الذى أسلم مقاليد الحكم الى الأدميرال أزنار ، وهو الذى حدد موعد الانتخابات البلدية فى أبريل عام ١٩٣١ ، على أن تعقبها الانتخابات العامة بعد ذلك . ولكن انتخابات البلدية هذه لم تعلن نتائجها بالكامل ، بل ظهر اتجاهها جليا لمصلحة الأحزاب الجمهورية ، التى كانت قد ترابطت معـــا فى أغسطس عام ١٩٣٠ ، بالاتفاق المعروف باسم ســـان سباستيان .

وفى ديسمبر من هذه السنة ، فشلت ثورة للجمهوريين تم القضاء عليهـا بالقوة ، واعتقل زعماؤها وحوكموا بتهمة الخيانة العظمى ، ولكن سراحهم أطلق على الفور عقب نجاح المرشحين الجمهوريين فى المـــدن الكبرى ، برغم التزوير والتزييف المتعود عليه فى الانتخابات الأسبانية .

وقد أعلنت اللجنة البرلمانية برئاسة نيسيتو الكالا زامورا ، الكاثوليكى المحافظ الذى تخاصم مع السلطات ، طلبها بتنازل الملك عن العرش ، استجابة للشعور الوطنى المضطرم . ورفض الفونسو الثالث عشر نزوله عن العرش ، ولكنه وافق على تعطيل سلطته ، وتـرك البـلاد لتجنيب الوطن ويلات الحـرب الأهلية ، على نحو ما قال . وتســـيد الجمهوريون الموقف ، وأعـــدوا العدة لانتخابات جمعية تأسيسية تقرر شكل الحكومة المقبلة ، وجرت الانتخابات فى يونية ١٩٣١ وأسفرت عن أغلبية ساحقة للجمهوريين ، غير أن هذه الأغلبية الجمهورية الساحقة ( ٣١٥ من مجموع الأعضاء وعددهم ٤٦٦ ) كانت خليطا من المحافظين والأحرار والراديكاليين من مختلف الاتجاهات ، ثم قطالونيين وآخرين ممن لهم ميول تقف الى جانب حكم الولايات حكما ذاتيا ، بالاضافة الى قلة من الاشتراكيين المنتمين الى جناحى اليمين واليسار .

وقد نصح الفوضويون أتباعهم بالامتناع عن التصويت ، ولكن الأرجح أن فريقا كبيرا منهم قد أدلوا بأصواتهم ، وان لم يمثلـــوا بمندوبين فى الجمعية التأسيسية لمجلس الكورتيز ( البرلمان ) .

وواجهت الجمهورية أول ما واجهت ثلاث قضايا شائكة هي : الاصلاح الزراعي • والحد من السلطة المفرطة للكنيسة • ومطالب مقاطعتي الباسك وقطالونيا بقدر كبير من الحكم الذاتي ، مع الدخول في نطاق اتحاد فيدرالي أسباني •

وكان أشد هذه القضايا الحاحا ، هو مشكلة النفوذ الكنسي المتزايد ، التي اختلف بشأنها رئيس الوزراء الكالا زامورا مع غالبية زملائه ، مما أدى في أكتوبر الى استقالته ومعه ميجيل مورا الجمهوري المحافظ ، بعد أن تكررت حوادث الهجوم على الكنائس ، وبعد أن قررت الحكومة اتخاذ خطوات ضد كنائس الكاثوليك • وأعيد تشكيل حكومة برئاسة مانويل ازانا زعيم الجناح الجمهوري اليساري ، ولكن الجناح اليميني للراديكاليين ، لم يلبث أن وقف منه في ديسمبر موقف المعارضة بقيادة الكسندر لبرو ، وتابعه في ذلك المحافظون ازاء سياسة الحكومة الاشتراكية الجديدة • وفي الوقت نفسه كان الكورتيز يدرس مسودة الدستور الجمهوري ، الذي كان يمضي في وضوح أكيد مع الديمقراطيه البرلمانية ، مقرونا بالهجوم المركز على امتيازات الكنيسة الكاثوليكية • وقد أصبحت الكنيسة غير وطيدة الأركان بمقتضى النصوص الدينية في الدستور ، الأمر الذي دفع الكالا زامورا الى الاستقالة ، كما أوقف دفع مرتبات رجال الاكليروس من الأموال العامة • كذلك فرض حل الهيئات الدينية التي تلتزم بالامتثال لسلطة « غير السلطة الشرعية للدولة » وصودرت ملكيتها ، بينما فرض تسجيل بعض الهيئات الدينية الأخرى ، وحددت الملكية التي يمكن لها الاحتفاظ بها في حدود حاجاتها القانونية فحسب ، ثم منعت جميع الهيئات الدينية من الاشتغال بالصناعة أو التجارة أو بالتعليم •

لقد كان هذا ضربة لهيئة الجيزويت بصفة خاصة ، وهي التي كانت تمتلك ملكية ضخمة ، وتشتغل على نطاق واسع بالمشروعات التجارية • كذلك كان هذا ضربة لاشراف الكنيسة على التعليم بصفة أعم وهو الاشراف الذي كان كاملا تماما على وجه التقريب • ولا شك في أن هذه القرارات العلمانية للدستور الجديد ، الخاصة بسلطة تشريعية من مجلس واحد لا شأن للكنيسة به ، عن طريق انتخاب سري يباشره الشعب كل أربع سنوات ، وتمنح فيه المرأة كالرجل حق العضوية والانتخاب ••• لا شك أن هذا كله قد اعتبر أحدوثة في بلاد شديدة الرجعية ، حتى لقد دفع الجمهوريون في انتخابات عام ١٩٣٣ ثمنا غاليا لهذه البداية اليسارية المتطرفة •

لقد تخلصت حكومة أزانا الجديدة من المحافظين والراديكاليين اليمينيين ، واتضح اتجاهها اليساري ، ولكنها بقيت برغم ذلك في نطاق البورجوازية ، والبورجوازية الصغيرة المتطرفة ، مع قلة من الاشتراكيين في صفوفها وفي مجلسها التأسيسي • وكان رئيس الجمهورية بمقتضى الدستور الجديد ، ينتخب

من بين عدد من رجالات الكورتيز ، بالاضافة الى عدد مساو من الشخصيات المختارة • وقد انتخب الكالا زامورا رئيسا للجمهورية ، على الرغم من اختلافه مع الكورتيز فى قضايا الكنيسة ، باعتباره جمهوريا مخلصا ، الى جانب سمعته الطيبة واحترامه فى داخل البلاد وخارجها •

واذ وضع الدستور الجديد موضع التنفيذ ، بدأ الكورتيز يواجه مشكلاته الكبرى الثلاث • ففى سنته الأولى أقر قانون الزراعة لعام ١٩٣٢ الذى ينزع الملكية مع التعويض ، لأراض شاسعة يملكها النبلاء ولا يستغلونها ، ثم يجرى توزيعها على الفلاحين المعدمين • وبمقتضى هذا القانون أيضا أنشئت مؤسسة الاصلاح الزراعى ، لتمثيل كل من مـلاك الأراضى والمستأجرين ، ولتنفيذ الاجراءات الخاصة بتصفية أراضى الاقطاع وتوزيعها • كذلك أقر المجلس قانون الحكم الذاتي لمقاطعة قطالونيا ، فمنحها السلطات التى سبق أن سلبتها الديكتاتورية اياها ، من حيث نظـام الشرطة والتعليم والخدمات العـامة وغيرها ، كما جعل اللغة القطالونية ، واللغة القسطالونية ، اللغتين الرسميتين فى المنطقة .

ودخلت الحكومة الجمهورية فى سنتها الثانية ، لتبدأ التشريعات الخاصة بالكنيسة ، والتى لم تكن حتى ذلك الحين الا مجرد صيغ دستورية فحسب ، فقضى قانون تنظيم الجمعيات الدينية ، بمنع أعضـاء الكنيسـة والتشكيلات الدينية ، من مزاولة أعمال التدريس بعد نهاية العام • وصـدم هذا القانون المدارس التابعة للكنيسة صدمة عنيفة مباشرة ، فضلا عن أن الحكومة لم تكن لديها مدارس زمنية ، ولا مدرسون يحلون فى محل المدارس الدينية والمدرسين اللاهوتيين ، لمواجهـة الاقبـال المتزايد على التعليم ، وخاصة فى الأصـقاع النائية •

أما رئيس الجمهورية الذى لم يترك له الدستور اختيارا ، فقد كان يرجىء توقيع القانون حتى آخر يوم ممكن • وفى هذه الأثناء ظهرت نتائج انتخابات البلدية خلال شهر أبريل ، فكانت فى غير صالح الجمهوريين ، وانتخب فيها عدد كبير من أعداء الحكومة وأعداء الجمهورية على السواء • وفى الانتخابات العامة التى أجريت فى أواخر العام ، نقص عدد مقـاعد الحزب الجمهورى اليسارى الى ٩٩ مقعدا فى المجلس الجديد ، بالمقارنة مع ٢٠٧ مقاعد لأحزاب اليمين ، و ١٦٧ مقعدا لأحزاب الوسط ، التى تمثل الجناح اليمينى للحزب الجمهورى • وسقط أزانا ، وتلاه فى الوزارة عدد من الرؤساء لم يعمروا فى الحكم طويلا بقيادة ليرو ، وعدد من زعماء الوسط الجمهوريين الذين لم ينادوا بوقف تشريعات الجناح اليسارى فحسب ، بل عطلوا كذلك التشريعات التى سبق تنفيذها •

تلك كانت هى الأوضاع البرلمانية بين عامى ١٩٣١ و١٩٣٣ ، ولكن الذى حدث فى أسبانيا برلمانيا ، لم يكن الا جزءا يسيرا مما كان يجرى حدوثه بالفعل. فالبلاد لم تكن فيها تقاليد لحكومة برلمانية بالمعنى الصحيح ، كما لم يكن لديها استعداد للتجاوب مع برلمانها ( الكورتيز ) ، تحت الظروف الثورية ، سواء فى ذلك الجديد منها والقديم . ثم ان القوى التى طردت الملك ودعت إلى الجمهورية ، لم تكن قوى برلمانية ، وانما كانت مجرد قوى تضرب جذورها فى أعماق الجماهير ، فتعبر بحركاتها عن هذا السخط الكامن فى صفوف العمال والفلاحين على وجه الخصوص . وقد كانت أسبانيا ــ فيما عدا جزءا كبيرا من قطالونيا ، وفيما عدا قطاعا صغيرا من الباسك حول بيلباو ــ مجرد ولايات زراعية شديدة الفقر ، يحكمها النبلاء ورجال الكنيسة فيستغلونها بطرق بدائية ، ومجرد مساحات كبيرة مهجورة يرفض ملاكها زراعتها ، أو السماح للمعدمين من الفلاحين بزراعتها ، ثم مجرد مساحات أخرى مثل جاليسيا ، يحتلها فلاحون معدمون يعيشون على كفاف الكفاف . وكانت هناك مناطق منتعشة نسبيا فى مقاطعة الباسك ، وأودية الأنهار فى الشرق حول فالنسيا وقطالونيا ، حيث يحتفظ الزراع بالأرض التى يزرعونها وفق نظام شبه اقطاعى ، يقتسمون فيه المحصول مع الملاك . وقد أصبح هؤلاء الفلاحون ينتظمون تحت رئاسة فرانشسكو لايرت وخلفه لويس كالفيه ، فى تحالف مع الاسكويرا وهو الجناح اليسارى للحزب البورجوازى ، الذى قاده أولا الكولونيل فرانشسكو ماسيا ، ثم تزعمه بعد وفاته لويس كومبانيز . بينما كانت المناطق العالية النائية ، ولا سيما مناطق أخرى كثيرة فى أندلسية ، تعيش تحت نفوذ فوضوى أو شبيه بالفوضى . وكان من المألوف قيامها بثورات محلية عنيفة سرعان ما تنهار ، لأن كلا منها انما تثور منفردة وفى عزلة عن بقية المناطق الأخريات .

أما فى المدن حيث توجد صناعات كبيرة أو صغيرة ، فقد كانت توجد نقابات عمالية ، ولكنها كانت منقسمة على نفسها فى عدد من الحركات المنفصلة المتناحرة . وكان من أهم هذه الحركات « اتحاد تروباجو الوطنى » الذى كان يقع تحت تأثير الفوضويين ، وكان أقوى ما يكون فى قطالونيا حيث يتفوق على منافسيه عددا . وقد احتفظ هذا الاتحاد بنفسه بعيدا عن السياسة الحزبية ، مفضلا نوعا من الشيوعية المتحررة التى تختلف عن الشيوعية المركزية للحزب الشيوعى . وكان زعماؤه سواء اعتبرناهم فوضويين أو غير فوضويين ، يقفون صفا واحدا ضد فكرة الدولة ، ويؤيدون اعادة بناء المجتمع على أساس الكوميونات المحلية الحرة ، التى تتحد فيدراليا دون التزام ، بحيث تترك السلطات الأساسية فى أيدى الهيئات المحلية الحرة . والواقع أن الاتحاد كان منقسما داخليا بين الفوضويين والنقابيين ، الذين كانوا يهفون لتلك الأيام المجيدة لاتحاد اليساريين الفرنسيين كمثل لهم ، بينما الفوضويون يتبعون

آراء باكونين ومالاتسا . وهم أقرب الى الافكار الايطالية منهم الى الأفكار الفرنسية فيما قبل انتصار الفاشيست · وقد كان اتحاد تروباجو الوطنى عـــام ١٩٣١ اتحادا كبيرا ولكنه دون تنظيم ، بسبب عزوفه عن السـلطة المركزية · وفى السنوات الأولى عقب الثورة الروسية عام ١٩١٧ ، أيد الاتحاد الكومينترن ، ولكنه سرعان ما صد عنه نتيجة لاصرار الشيوعيين على ضرورة النظام المركزى ، وضرورة خضوع النقابات للحزب · وكان أكثر زعمائه شهرة انجل بزتانا ، وقد ظل بعد اصطدامه بالشيوعيين يساريا على التحقيق ، بوصفه ممثلا للنقابية الثورية ، على الرغم من أن بزتانا قد انفصل مع فريق من الأعضاء عن مبادئه غير السياسية ، من أجل اقامة نوع من الحزب النقابى . الا أنه من الناحيــة العملية ، قد رمى بثقله كله ، الى جانب فكرة الثورة .

وفى الوقت الذى كان فيه اتحاد تروباجو الوطنى صاحب السيطرة بين العمال فى قطالونيا ، وظاهر القوة فى بعض المناطق الأخرى ··· كانت مدريد هى المركز القوى للحركة النقابية المنافسة ، المسماة الاتحاد العام للترابواجادور ، وهو الاتحاد الذى كان مرتبطا بالحزب الاشتراكى · وكان زعيمــه فرانشسكو لارجو كابلليرو ، قد قبل منصبا استشاريا تحت رئاسة بريمو دى ريفيرا ، الا انه سرعان ما اتجه الى اليسار عند اندلاع الثورة ، وانتظم فترة مع الشيوعيين بعد قيام فرانكو · وقد كان الاتحاد العام للترابواجادور أكثر تنظيمـــا من اتحاد تروباجو الوطنى ، وكان بالنسبة اليه يعتبر يمينيا الى حد كبير · وكثيرا ما رفض الانضمام الى الاضرابات العامة ، التى كانت سلاحا معتـــادا للعمـــال الأسبان ، ولو أنه قد اشترك أحيانا فى هذه الاضرابات مع اتحـــاد تروباجو الوطنى . وبالاضافة الى مدريد ، كان الاتحاد العــام للترابواجادور هو القوى الرئيسية فى بيلباو ، وبين عمال المناجم فى استورياس ، الذين يشكلون الجناح اليسارى · ولكن لم تكن للاتحاد سيطرة تذكر فى قطالونيا ، بل كادت سيطرته تكون معدومة فى برشلونة ، بالرغم من وجود اتباع كثيرين له فى جنـــوب أسبانيا ، وبرغم قدرته على ضم أعداد كبيرة من الأعضاء الجدد بعد الثورة ، حتى فى أجزاء أخرى من قطالونيا لم تكن واقعة تحت سيطرة اتحـاد تروباجو الوطنى · أما الجناح اليمينى من ذلك الاتحاد العام فقد كان على رأسه جوليان بستيرو ، الذى أصبح رئيسا للاتحاد · وقد كان مثل هؤلاء الأتباع ــ كما هو الشأن فى قطالونيا ــ يتكونون أساسا من موظفى الخدمات العامة وغيرهم من المستخدمين الكتابيين ، وليس من العمال اليدويين ·

وفى خارج نطاق هذين الاتحادين ، كانت توجد اتحادات أخرى عديدة مفككة ، ابتداء من الاسكويرا ــ راباسيراس فى قطالونيا ، الى تلك التى كانت تسمى الاتحادات « الحرة » والتى كانت فى حقيقتها مجرد تنظيمات ضـــاربة ، مهمتها تحطيم الاضرابات العمالية ، وتتكون من « الفتوات » تحت اشراف أصـــحاب

الأعمال . ثم كان هناك كذلك بعد الثورة اتحاد شيوعى صغير ، أطلق عليه اسم الاتحاد العام للترابا جودوريين المتحدين ، وقد اندمج بعد ذلك فى الاتحاد العام للترابا جادور ، ولو أن فريقا منه قد خرج عليه وانضم الى اتحاد تروباجو الوطنى ، فى المناطق التى يسيطر عليها الاتحاد . كذلك كانت هناك اتحادات احتفظت بنفسها بعيدا كل البعد عن السياسة ، واتحادات أخرى ارتبطت بأحزاب سياسية للطبقة العاملة . ولكن الكيان الرئيسى للتنظيم العمالى ظل موزعا بين الاتحاد العام للترابا جادور ذى الصبغة الاشتراكية ، واتحاد تروباجو الوطنى ذى الصبغة الفوضوية النقابية . ولم يكن من الممكن قيام حركة عمالية موحده ، الا اذا استطاعا أن يعملا معا .

وفى عام ١٩٣١ سيطر الحزب الاشتراكى على الأحزاب السياسية للطبقة العاملة . وكان الشيوعيون قليلى العدد ، غير ذوى أهمية ، اذ هم قد انقسموا الى عدة جماعات ، لينينيين ، وستالينيين ، وتروتسكيين وغيرهم ، وان كان لهم بعض النفوذ . وقد وقف الحزب الاشتراكى بكل امكانياته فى مدريد الى جانب المركزية ، مع التسليم لسكان قطالونيا والباسك بمطالبهم فى الحكم الذاتى . وقد كافح بابلو ايجليزياس ، مؤسس الحزب الماركسى القديم ، ضد الفوضوية والشيوعية المتحررة طوال حياته ، ثم مات فى خريف العمر عام ١٩٢٥ ، تاركا لارجو كاباليرو فى مدريد ، وانداليسيو بريتو فى أستوريا كزعيمين بارزين . ولم تكن بينهما مودة تذكر ، فقد كان لارجو كاباليرو على رأس الاتحاد العام للترابا جادور ، بينما كان بريتو على رأس الفرع المحلى للاتحاد فى بيلباو . ولم يظهر الحزب الثالث للطبقة العاملة ( الحزب العمالى للماركسيين المتحدين ) ، الا فى عام ١٩٣٥ ، حيث نتج عن ذوبان كل من عمال جواكيم مورين ، وكتلة الفلاحين ، وجناح أندريه نين الشيوعى اليسارى فى حزب واحد ، تركزت قوته الرئيسية فى قطالونيا . كذلك تكون الحزب الاشتراكى المتحد فى قطالونيا عام ١٩٣٥ ، نتيجة ذوبان الأجهزة الرئيسية لكل من الاشتراكيين والشيوعيين فى المنطقة .

وقد كانت هناك بين الحزب الاشتراكى الأسبانى والفوضويين خصومة تقليدية ، يرجع تاريخها الى فترة الدولية الأولى . وحتى عام ١٩٢٧ ، لم يكن للتنظيم الفوضوى ــ المسمى الاتحاد الفوضوى الحر ــ وجود رسمى ، ولم تتوفر له الشرعية حتى اندلاع الثورة فى عام ١٩٣٦ . وقبل عام ١٩٢٧ ، كان نشاط الفوضويين الأسبان نشاطا فرديا أو فى نطاق مجموعات ضئيلة . وكان أغلب نشاطهم متصلا باتحاد التروباجو الوطنى ، حيث كان لهم تأثير كبير ، برغم أن الفوضويين الخلص منهم ، كانوا يثيرون الشكوك حول الميول النقابية للاتحاد ، وخصوصا فيما يتعلق بتحالف الاتحاد مع أى حزب سياسى .

والفوضويون فى بادىء الأمر ، لم يكونوا أصلا من أنصار القاء القنابل والارهاب ، ولو أن بعضهم قد أقدم على ذلك فى وقت ما . لقد كانوا فى

الحقيقة فئة من خاصة الأذكياء ، المتحررين النظريين ، الذين يؤمنون بقدره الجماهير الفطرية ، ولم يكونوا معادين بشدة لفكرة الله والدولة فحسب ، بل هم كذلك يعادون أى شكل من أشكال البيروقراطية المركزية ، حتى أنهم يقفون ضد أى نوع من الأجر الحكومى ، وضد كل من يتقاضى أكثر مما يتقاضاه العامل من أجر ، ثم هم بعد ذلك يشجبون أى سلطه أو تنظيم أو اجبار . وقد جعلهم هذا الإتجاه فى موقف شديد التعارض مع الحزب الاشتراكى ، وحليفه الاتحاد العام للترابادور ، بقدر معارضته للأحزاب البورجوازية والشيوعيين بالضرورة ، الذين ازدادت أهميتهم مع اندلاع نيران الحرب الأهلية .

ومن هنا نجد فى عام ١٩٣١ ، موقفا غامضا للغاية ومختلطا تماما . فالجمهورية لم تقم بفضل الاشتراكيين والشيوعيين ، وانما قامت على أكتاف تحالف واسع المدى بين المحافظين والأحرار والراديكاليين ، وغيرهم من مختلف الألوان . بل ان قيامها فى الواقع يرجع الى الحركة الشعبية العارمة التى لم يكن لها شكل محدد . وقد كانت شعبية الملك المفقودة تماما ، سببا مباشرا فى انضمام جانب كبير من الجيش للشعب ، بما فى ذلك الجنرال سانجورجو ، الذى آزر الجمهورية أولا ، ثم انقلب محاربا لها بعد ذلك . أما جهود الطبقة العاملة فى شأن قيام الجمهورية ، فقد كانت بعيدة عن حقل السياسة البرلمانية، ولكنها أخذت شكل موجات متتالية من الاضرابات ، التى لم تكن الحكومة الجديدة لتقوى على كبتها ، حتى لو رغبت فى ذلك . وقام عمال الزراعة باعتصابات مصحوبة بشغب وفوضى ، انتهت فى بعض الحالات بوضع العمال أيديهم على الأرض . وقد نشب جانب من هذه المظاهرات بين العمال فى الصناعات الكبرى بقطالونيا وبيلباو ، وكذلك بين عمال المناجم . ونشب الجانب الآخر منها بين العاملين فى المشروعات الصغرى من الصناع الفنيين ، وعمال الخدمات العامة مثل عمال المقاهى والحلاقين والكتبة وصغار الموظفين وأشباههم . وكل أولئك وهؤلاء كانت قيادتهم فى الغالب الأعم ، قيادة محلية بل وتلقائية حيث تتبع النقابات العمالية حركة الجماهير ، بدلا من أن تقودها وقد رمى اتحاد التروباجو بنفسه فى خضم الصراع تحت سيطرة الفوضويين . أما الاتحاد العام للترابادور ، فعلى الرغم من صلته الوثيقة بالحزب الاشتراكى ، قد اندفع هو الآخر فى المعركة تحت تأثير الشعور العام ، الذى طغى على المنافسة التقليدية بين اتحادات النقابات .

ومن خلال هذا الشعور الملتهب ، كسب كل منهما عناصر جديدة ، وانضمت اليهما أعداد كبيرة من العمال ، الذين شكلوا ضغطا قويا بسبب المطالب المشتركة ، مما أدى الى تقارب الاتحادين المتعارضين . وازاء ذلك وجد السياسيون البرلمانيون أنفسهم — سواء ارادوا أو لم يريدوا — مضطرين للتسليم للاتحادين بتمثيل القوى الشعبية ، بأكثر من قدرتهم البرلمانية على تمثيل هذه القوى .

وقد كان من أكبر العقبات التى واجهتها الجمهوريه ، أن قوتها السياسيه لم تكن متكافئة مع الشعور الشعبى الجارف • والحق أن أزانا كان راديكاليا متعاطفا تماما مع الجناح اليسارى ، ولكنه لم يكن ذا تفكير واضح فى السياسة الاقتصادية ، ولا فى الاتجاه نحو حركة الطبقه العاملة • لقد كان ازانا سعيدا بهجومه على الكنيسة والأنظمة الدينية ، وبالسعى الى تحقيق الحكم الذاتى فى ولاية قطالونيا • ولكنه لم يكن بالحماس نفسه فى هجومه على الاقطاع وكبار الملاك • وكذلك كان شأنه فى عدم مسايرته للمطالب الصناعية • ثم زاد من موقفه عسرا ، أن حصوله على السلطة كان يواكب أزمة الكساد العالمى ، التى اصابت الميزان الاقتصادى الأسبانى بانهيار فى الأجور . والتى سرعان ماأعقبها الغزو الهتلرى للحكم فى ألمانيا •

وهكذا كان واضحا أن مايعوز الاقتصاد الأسبانى من آفاق واسعه ، لم يكن ليجد سبيله فى هذا الوقت غير الملائم • كذلك لم تكن للحكومة الجديدة خطة لتطويع الاقتصاد لهذا الوضع • وفى تلك الظروف كان لابد للحكومة أن تفقد كثيرا من شعبيتها التى بدأت بها • كما أن توالى الهجمات الطائشة على الدين ، واحراق الكنائس الذى حدث فى عدة مناطق ، قد نأى بالكاثوليك عن الجمهورية ، بعد أن كانوا مؤيدين لها من قبل • وكذلك لم تصادف الاضرابات المتلاحقة هوى فى صفوف البورجوازية التى سبق أن ناصرت الجمهورية . وقد بدأ الكالازامورا بالانخراط فى صفوف المعارضة للحكومة ، ثم أعقبه ليروا وزملاؤه الراديكاليون قبل ختام عام ١٩٣١ . وكان تحرير المرأة بما له من فوائد فى المستقبل البعيد ، له صداه الى جانب الكنيسة فى المستقبل القريب • وأكثر من هذا ، كان توزيع الأراضى واصلاح التعليم على أسس دنيوية ، عمليتين معقدتين الى حد كبير ، بحيث لم يكن من الممكن أن يحققا نجاحا عاجلا لو أريد لهما أن يتما بطرق دستورية، اذ المدرسون يحتاجون لتدريب، والمدارس تحتاج لانشاء • أما مشكلة المشكلات ، فكانت ماثلة فى توطين الفلاحين المعدمين بأراضى الاقطاع ، أو اصلاح حال أولئك الذين يشغلون بعض الأرض ، والذين كانت ملكياتهم لاتكاد تسد رمقهم ، سواء كانوا مستأجرين للأرض أو ملاكا لها . وقد تحسنت الأمور بشيء من السرعة ، عندما استطاع الفلاحون أن يستولوا على الأرض دون انتظار للمصادرة القانونية ، وكذلك كان الشأن نفسه بالنسبة لمدارس الكنيسة التى تم الاستيلاء عليها فى عدد من المناطق دون اذن الحكومة ، وان يكن هذا الاجراء لم يزود المدارس بالعدد الكبير المحتاج اليه من المدرسين •

وهكذا أصبح على الجمهورية أن تواجه فى أغسطس ١٩٣٢ ، أول ثورة عسكرية للجناح اليمينى ، وهى الثورة التى قادها جنرال سانجورجو فى سيفيل ، الذى سرعان ما أحبطت محاولته فى غير مقاومة تذكر ، حيث لم يتلق

أى معونة من الجماعات الرئيسية لخصوم الجمهورية . لقد كان انقلابه سابقا لأوانه وسيىء التقدير ، وقد حكم عليه بالاعدام ، ولكن أكثر من مليونى شخص وقعوا التماسا بطلب العفو عنه . وشكل الجمهوريون بعد ذلك قوات بوليسية مسلحة باسم حرس أزالتو لحماية الجمهورية . ولكن الأمور فيما عدا ذلك ، مضت فى طريقها وعلى سابق عهدها . وأما الحرس المدنى القديم ، فقد ظل قائما ، وان لم يكن يعتمد عليه ، واستمر فى استعمال طرائقه المعتادة على نطاق واسع ، باستخدام القسوة فى تعامله مع الشعب .

وأخيرا جاءت انتخابات ١٩٣٣ ومعها الهزيمة المنكرة لأحزاب الجمهورية اليسارية . وفى السنتين التاليتين، توالت الحكومات واحدة وراء أخرى، وهى تتساقط كلما حاولت أن تقدم على الغاء ماتم فى السنتين السابقتين ، دون أن تعمل مطلقا على وضع نهاية للجمهورية ذاتها . وقد نظم جيل روبلس كتلة من أحزاب اليمين ، تتكون من الاتحاد الأسبانى ، والفالانج الأسبانى ذى الميليشيا المساعدة ، والنقابيين القوميين . كما شكل كالفوستيلو الملكى بكل تأكيد قوات على نمط الفاشست الايطاليين .

كل هؤلاء وغيرهم من اليمنيين ، انتظموا فى صيحة صارخة ضد الجناح اليسارى ، وضد ما يسمى حكومات الوسط ، التى حلت فى محل أزانا بعد الانتخابات . وقد أخذوا يشكلون ضغطا على هذه الحكومات لدفعها بعيدا بعيدا ناحية اليمين ، كمقدمة لهم فى أن يحلوا فى محلها ، ولكنهم أدركوا أن وقتهم لم يحن بعد .

ومضت الجمهورية تضطرب فى صعاب متزايدة . وفى خريف ١٩٣٤ اندلعت الثورة فى قطالونيا وأستوريا وكانت اشارة البدء هى سقوط وزارة سامبر وتشكيل وزارة ليدو الجديدة ، متضمنة وزراء يمينيين من كتلة جيل روبلس. وعمت قطالونيا حالة من الفوضى ، فاشتدت حدة النزاع بين جنرالية كامبانى فى المنطقة ، وحكومة مدريد بقواتها العسكرية فى برشلونة . وانقسم الحرس الوطنى بين أتباع الدونكاس الذين ينادون بانفصال كاتالا ، وأتباع جنرالية كامبانى . وقامت جبهة من الاشتراكيين والشيوعيين ونقابات العمال ضد الدونكاس ، ووقع الفوضويون تحت نير اضطهاد كل من الدونكاس والجنرالية . وعند بلوغ الأوضاع هذا المدى ، تكونت حركة ثورية فى وسط كامبانى تحت ضغط من الدونكاس ، للمطالبة « باستقلال قطالونيا فى نطاق الجمهورية الفيدرالية ــ الأسبانية » ، ذلك الشعار الذى لم يحظ بتأييد من احد ، بل أثار ضده العسكريين الذين نزلوا بثقلهم من قلعة مونتجويك . وعبثا حاول العمال المطالبة بالسلاح للمقاومة ، ولكن بعد فوات الفرصة ، فاحتل الجنود الأبنية العامة ، أمام مقاومة متفرقة من جماعات غير مسلحة

تسليحا متكافئا ، واضطرت كامبانى للاستسلام · وهكذا جردت الجنرالية من سلطانها ، واخضعت قطالونيا لحكم رجعى تمارسه الوزارة الجديدة لليمينيين في مدريد .

لقد كانت الثورة القطالونية كوميديا تراجيدية، أما ماحدث فى استوريا فقد كان مأساة تراجيدية بحت . اذ كان عمال المناجم فى استوريا أكثر العمال المنظمين صلابة ، وكانوا عام ١٩٣٤ يكادون يشكلون القطاع العمالى الوحيد ، الذى يحتل فيه الشيوعيون مكان الصدارة ، كما كانوا مرتبطين فى تحالف مع بعض المجموعات والاحزاب · وقد انتظم العمال تحت قيادة اقيلمية متحالفة فى أوفييدو، ثم ثاروا ضد الحكومة واحتلوا أوفييدو وعدة مدن أخرى، فتصدت لهم على الفور قوات عسكرية كثيفة ، فى الوقت الذى كانوا هم فيه على حال يرثى لها ، نقصا فى السلاح وافتقارا للذخيرة . وهجمت قوات الحكومة بلا رحمة على جيوب المقاومة المتناثرة ، وقضت على الثورة فى وحشية صدمت كل الذين سمعوا بها · فقد قتل الاف الضحايا واعتقل الاف غيرهم فى معسكرات الاعتقال ، حيث عوملوا بأسوأ ما يعامل به الانسان . ولا شك أن الثوار قبل هزيمتهم قد ارتكبوا بعض الاثام ، ولكن الانتقام الذى احاط بهم كان فى مستوى اكثر بشاعة على اليقين ·

وأعقبت القضاء على ثوار قطالونيا واستوريا ، حملة اعتقالات لزعماء الجمهوريين على أوسع نطاق · والقى القبض على أزانا وكامبانيز وغيرهم ، حيث قدموا للمحاكمة باعتبارهم ثوارا · وهكذا بدأ الجناح اليمينى فى صورة المنتصر على أعدائه اليساريين ، لكنه كان لا يزال غير قادر على أن يتولى زمام الحكم ، بدون مساندة أحزاب الوسط التى تتحكم فى ميزان القوى بالكورتيز كما لم يكن قادرا على تثبيت وجوده بغير مساندة جيل روبلس واليمين المتطرف. والواقع أن ماجرى بعد أحداث ١٩٣٤، سرعان ما حول رأى الجماهير ثانية الى اتجاه اليسار ، مع تصميم هذا اليسار على نبذ خلافاته الداخلية ، من أجل الحصول على الأغلبية فى الكورتيز ، وهى الأغلبية التى فقدها عام ١٩٣٣ . فالتف اليساريون حول أزانا باعتباره رجل اليسار المحبوب ، وبدأت الجبهة الشعبية فى اعداد نفسها لخوض الانتخابات العامة لسنة ١٩٣٦ .

وفى تشكيل الجبهة الشعبية ، اصطف الاشتراكيون والشيوعيون والبورجوازيون الجمهوريون من اليسار ، ثم القطالونيون والباسك المنادون بالحكم الذاتى ، وكذلك رجال النقابات العمالية ( الاتحاد العام للتراباجادور ) وعدة جماعات أخرى صغيرة . أما اتحاد تروباجو الوطنى المناهض للسياسة ، فلم يشترك فى هذه الجبهة ، ولكنه لم يصدر لأعضائه ــ لأول مرة ــ تعليمات

بالامتناع عن التصويت . وحتى الفوضويون أنفسهم ، قد اندمجوا الى حد كبير فى هذه الحركة .

وعندما أجريت الانتخابات فى فبراير ١٩٣٦ ، فازت أحزاب اليسار فوزا مبينا . وحصلت على ٢٥٦ مقعدا بأغلبية تزيد ٣٩ مقعدا على عدد مقاعد أحزاب اليمين والوسط مجتمعين . وحصل اليمين على ١٦٥ مقعدا ، وحصل الوسط على ٥٢ مقعدا فحسب ، مقابل ١٦٧ مقعدا كان قد حصل عليها من قبل فى انتخابات ١٩٣٣ . وهكذا وجد اليسار نفسه فى مركز يسمح له بأن يتخذ من الاجراءات التشريعية ما يراه مناسبا . ولكن قوة اليسار الحقيقية عقب انتصاره ، كانت خارج الكورتيز بأكثر منها فى داخله . ففى داخل الكورتيز ، كانت الأغلبية الجديدة تعمل على عزل الكالازامورا من مركزه بوصفه رئيسا للجمهورية ، وفى مايو ١٩٣٦ انتخبت أزانا بدلا منه ، وأصبح سيزاريس كوبروجا رئيسا للوزراء ، ولكنه لم يؤثر تأثيرا يذكر فى مجريات الامور .

ومرة ثانية كما حدث فى عام ١٩٣١ ، دبت الاضرابات والمتاعب فى كل مكان على التقريب ، مصحوبة بانفجارات متتالية ضد الكنائس ، وهجوم على المنظمات الدينية التى كانت قد استعادت كيانها ، فى ثنايا السنتين اللتين حكمت الرجعية خلالهما . كذلك انتشر استيلاء الفلاحين على الأراضى ، يصحبه انهيار عام لقوى القانون والنظام . ولكم ارتكبت جرائم قتل كثيرة من الجانبين ، كان منها مقتل كالفوستيلو الزعيم الملكى الفاشستى وهو أكثر المعادين للجمهورية قسوة وصلابة .

لقد كانت هذه هى الحال فى يوليو ١٩٣٦ ، عندما رفع الجنرال فرانكو فى مراكش الأسبانية لواء الثورة العسكرية ، وقرر غزو أسبانيا بمعونة الفرقة الاجنبية الاسبانية وجيش من المراكشيين . وقد واجه بعض الصعوبات فى نقل قواته من افريقيا ، اذ كانت البحرية تساند الجمهورية ، ولو أن مقتل الكثيرين من ضباط البحرية ، قد جعل الأسطول فى موقف لا يغنى الجمهورية فتيلا . على أنه كانت هناك كذلك انتفاضات عسكرية فى أجزاء عديدة من أسبانيا ، واستطاع فرانكو أن ينقل قواته الى قادش عن طريق الجو الى حد ما ، ومع ذلك فقد فشلت الحركات العسكرية فى كل من مدريد وبرشلونة ، حيث رفض الجنود الانصياع للضباط المتمردين على الجمهورية ، وانضموا الى الشعب .

وليس هذا المقام مقام سرد لقصة الحرب الأهلية من ناحيتها العسكرية التى سبق أن خاض فيها الناس كثيرا . وانما ينصب اهتمامى هنا على الناحية السياسية فحسب .

ففى بداية الامر ، اتجه الجمهـــوريون الى التقليل من قيمة التمردات العسكرية، لاسيما بعد أن أحبطت محاولات التمرد فى حاميات مدريد وبرشلونة وفالنسيا. ولكن لم يمض وقت طويل ، حتى بدت خطورة هذا التمرد، وأصبحت هده الخطورة موضع الاعتبار ، بعد سقوط توليدو فى سبتمبر ١٩٣٦ ، وتقدم قوات المتمردين نحو مدريد فى ختام ذلك العام • وقد سقطت مالقة خلال شتاء ٣٦ ــ ٣٧ ، وسيطر المتمردون بعد ذلك على اقليم الباسك فى صيف ١٩٣٧ ، بما فى ذلك مدينة بلباو ، ومدينة سانتاندر • وفى السنة التالية . تقدم المتمردون شرقا مخترقين قطالونيـــا ، وبوصولهم الى شاطىء البحر الأبيض ، انشطرت الجمهورية الأسبانية الى شـــطرين . وفى الوقت نفســه كانت مدريد محاصرة ، وانسحبت الحكومة الى فالنسيا • وصمد الجمهوريون ببسالة عند نهر الابرو فى نوفمبر ١٩٣٨ ، الى آن اضـــطروا للانسحاب من قطالونيا غداة فبراير ١٩٣٩ • وفى الشهر التالى سقطت مدريـــد ، منذرة بسقوط الجمهورية بعد كفاح بطولى مرير ، ومؤذنة للحرب الأهلية أن تضــع أوزارها • و هكذا بلغ فرانكو ذروة الانتصار ، واستقال أزانا من رئاســـة الجمهورية بعد الانسحاب من قطالونيا ، وفر نجوين آخر رؤســاء الوزارة الى المنفى •

ويوم بدأ التمرد فى يوليو عام ١٩٣٦ ، كان كويروجا قد استقال من رئاسة الوزارة ، وشكلت حـــكومة جديدة برئاسة جمهورى معتدل هـــو مارتينزباريو ، بقصد ضم الصفوف لدعم الجمهورية . ولكن الكورتيز رفض باريو ، واضطر أزانا الى قبـــول جيزيه جيرال ، لرئاســـة وزارة ليست اشتراكية بأية حـــال ، وان تكن أكثر ميــــلا لليسار من حكومة باريو . وأكد الدســـتوريون ــ أو بالأحرى أولئـــك الذين اعتبروا أنفسهـــم كذلك ــ أن ما حدث قد قضى على الأســـاس الدستورى للحكومة ، مادام الدستور قد أعطى الحق لرئيس الجمهورية وحده فى تعيين رئيس الوزراء . ولكن يبدو أن هـــذا الوضع الدستورى قد فقد قوته ، اذ استمر أزانا رئيسا للجمهورية . وعلى أية حال ، فقد أصبح أزانا منذ تلك اللحظة تماما ، مجرد رمز فحسب ، بينما أصـــبحت القوة الحقيقة فى أيدى الوزارات المتلاحقة ، أو الجماهير التى أخذت تحرك .الوزراء كالعـــرائس • ومهما يكن من أمر ، فقد كانت فترة جيرال فى الحكم قصيرة، وحل محله فى شهرسبتمبر لارجوكاباليرو، وكان لارجو وقتئذ زعيم الحزب الاشتراكى والاتحا دالعـــام للتراباجادور . مؤيدا التحالف مع الشيوعيين الذين ازدادت قوتهم ، منذ بدأ وصول المعونة من الاتحاد السوفيتى •

وعندما بدأ حصـــار مدريد ، انتقلت رئاسة الحكومة الى فالنسيا ؛ وحاولت تقوية جبهتها بتوسيع القاعدة ، فضـــمت ممثلين للسينديكاليين ،

الذين تنازلوا عن عزلتهم السياسية لمواجهة ضرورة الحرب ، وفى ذلك ما فيه من التحول الكبير بالنسبة لاتحاد ترورباجو الوطنى • بل ان كثيرين من الفوضويين ، قد أدركوا الحاجة الملحة ، لرصد كل القوى الممكنة فى صعيد واحد لحماية الجمهورية . ولكن،برغم هذه الوحدة الظاهرة خلف حكومة كاباليرو،كانت لا تزال هناك انقسامات خطيرة فى صفوف الطبقة العاملة • وفى الشهور الأولى للحرب الأهلية ، تركزت القوة بصفة أساسية فى أيدى لجان العمال المحلية ، التى كانت تقع تحت سيطرة الفوضويين ، أو تتكون من ممثلين لجميع منظمات العمال المحلية ، وكان الجيش فى مجموعه يتكون من وحدات من المليشيا العمالية تنتمى الى حزب معين أو نقابة بعينها • واصبحت حاجة الجمهورية ملحة لانشاء جيش جديد على نسق ملائم من التدريب والنظام ، ولكن الجماعات العمالية المسيطرة على قوات المليشيا ، كانت ترفض فى شدة تسليم وحداتها للجيش الجديد ، برغم ماهو ظاهر من ضعف كفاءتها الحربية ، وكانت تأبى الموافقة على قيام هيئة منظمة من الضباط العسكريين يحلون فى محل القادة المنتخبين للجماعات المتباينة . وهكذا كانت الصعوبة الدقيقة ، ماثلة فى مشكلة الامداد بالسلاح ، ومشكلة تدريب جيش منظم على نسق عسكرى خالص .

وبمقتضى القانون الدولى ، كان يحق للحكومة الاسبانية ، أن تشترى السلاح من الخارج لاحباط تمرد داخلى قام فى أراضيها • وقد كان التعامل مع فرنسا فى هذا الصدد ، أمرا تكفله معاهدة قائمة بالفعل ، فضلا عن أنه كانت فى فرنسا يومئذ حكومة يسارية هى حكومة الجبهة الشعبية ، مما يتوقع معه أن تقف الى جانب الحكومة الاسبانية بكل جوارحها •

وبرغم ذلك رفض الطلب المشروع لحكومة الجمهورية الاسبانية لاستيراد السلاح ، ثم أعقب هذا بعد فترة من الوقت ، منع الحكومتين الفرنسية والانجليزية للمتطوعين من الذهاب الى أسبانيا ، للالتحاق باللواء الدولى •

والآن ، يجب علينا أن نتساءل عن الكيفية التى وصلت بالأمر الى هذا الوضع الملحوظ . ان تفسير ذلك ، يتمثل بالضرورة ، فى الحالة التى كانت عليها اتجاهات السياسة الأوروبية عند حدوث التمرد • أما ايطاليا ، فقد كانت خارجة لتوها من حربها فى الحبشة خروج المنتصر ، وكانت مقاطعة عصبة الأمم لها أمرا مقررا ، والمفاوضات بينها وبين ألمانيا من أجل اقامة محور روما ـ برلين ، قد تقدمت تقدما مطردا • وأما فرنسا ، فلم تكد حكومة بلوم تتسلم السلطة ، حتى شغلت تماما بمشكلاتها الداخلية • وأما فى بريطانيا ، فالمحافظون قد كسبوا الانتخابات العامة لسنة ١٩٣٥ ، وتسلموا زمام الأمور بقدم راسخة ، بينما تنازل حزب العمال تماما عن

معارضته لاعادة التسليح · وأما بالنسبة لأسـبانيا ، فلم يكن هناك شك فى مساعدة الدول الفاشية للمتمردين ، الذين كانوا على اتصال وثيق بكل من المانيا وايطاليا قبل القيام بحركتهم . وكانت حكومة فرنسا تخشى قيام حرب على حدودها ، تتدخل فيها ايطاليا وألمانيا الى جانب الفاشيين يقينا ، بينما أدى الاتحاد السوفيتى ــ الذى تحول فى ذلك الحين الى سياسة الجبهات الشعبية ضد الفاشية ــ كل ما وسعه من جهد لصالح الحكومة الجمهورية .

واذن ، ألم يكن من الصـواب محاولة منع كل هذا بالتفاوض على اتفاق شامل ، لترك الأسبان وحـدهم يتصارعون فيـما بينم ، دون مسـاعدة خارجية لأى من الجانبين المتخاصمين ؟

لقد كان من الممكن مساندة مثـل هذه السياسة لو أنها كانت سياسة عملية بالفعل ، ولو أنها وضعت موضع التنفيذ من جانب القوى الفاشية ·

وكخطوة أولى ، وجه بلوم نداء الى الحكومة البريطانية ، التى أعلنت أنها على أتم استعداد للالتقـاء · كذلك وافق الاتحاد السوفيتى ، مشترطا أن تلتزم الدول الأخرى بمثل هذا الصنيع ، وأن يكون تنفيذ الاتفاق موضع الرعاية من الجميع · ووافقت ايطاليا وألمانيا من الناحية الرسمية على النداء ، وحذت الدول الأقل شأنا حذو الدول ذات الصـدارة . وهكذا وقعت على الاتفاق سبع وعشرون دولة ، تضم فرنسـا وبريطانيا وألمانيـا وايطاليـا ثم الاتحاد السوفيتى ، وكذلك البرتغـال ذات الحـكم المطلق جارة أسبانيا . لقد وقع جميعهم الاتفـاق ، ولـكن بينما حرصت فرنسـا وبريطانيـا على تنفيذه والزمت به رعاياها ، استمر التدخل الايطالى والألمـانى دون هـوادة . فأرسلت ايطاليا وحدها جيوشـا ضخمة من المجنـدين ليحاربوا على أرض أسبانيا الى جانب المتمردين ، بينما تدفقت الذخـائر والمساعدات الفنيـة والطائرات الحربية من ألمانيا ، تلك الطائرات الحربية التى كانت ذات قيمة بالغة لجيوش المتمردين · وتعاونت كل من الدولتين على مؤازرة فرانكو فى محاصرة الثغور الجمهورية ، وهو الذى لم يكن يملك أسـطولا يخوض به المعركة ، ومارست كلتاهما أعمال القرصنة فى أعالى البحار ، ضد السفن التى تحمل معونة أو مؤنة لاسبانيا الجمهورية . ومن الناحية الأخرى ، بدأ الاتحـاد السوفيتى يعاون الجمهوريين ما وسعه الجهد ، بعد أن وجـد الدولتين الفاشيتين تخرقان الاتفاق ، ولكنه لم يصـل أبدا الى المستوى الذى يكفى لمواجهة الصنيع الذى تمارسه القوى الفاشية .

وازاء هذه الظروف ، كانت هزيمـة الجمهوريين أمرا لا مرد له عـلى طول المـدى ، مهما تكن البسـالة التى قاتلوا بها . لقـد استطاعوا الى أمد محدود ، أن يكسروا شوكة المتمردين بمساعدة اللواء الدولى ، الذى دافع عن مدريد بجسارة ، وتحمل أفدح الخسائر فى الأرواح . وكان اللواء الدولى مشكلا

من قوات تواكبت من أقطار عديدة تضم فرنسا وبريطانيا ، ولكن نواته الحقه ؛ كانت من الاشتراكيين والشيوعيين الذين فروا من الدول التى سيطر عليها الفاشيون ، وفى صدارتها ايطاليا وألمانيا . كذلك كان يوجد فيه روسيون ، لا من رجال الحزب الشيوعى فحسب ، بل حتى من الجماعات التى تخاصمت مع الحزب ، وصارت من أشد النقاد عداوة لستالين . كذلك كان الاتحاد السوفيتى ابان اندلاع الحركة الأسبانية ، قد أعلن لتوه دستور ستالين الجديد ، فانهمك فى متاعبه الداخلية العاتية ، التى نبعت من محاكمات الخيانة العظمى ، وانصرف اهتمام الشيوعيين الرسميين الى بذل أقصى ما يستطيعون لتهدئة التوتر المشحون .

لقد كانت سياسة عدم التدخل أمرا مضحكا منذ البداية ، بل كان ذلك أوضح من أن يخفى على أحد . ولكن الفرنسيين والانجليز استمسكوا به ، باعتباره جزءا من سياستهم العامة فى تهدئة الديكتاتوريين ، مؤملين فى أن يكون ذلك درءا للحرب ، أو تحويلا لها الى الشرق بدلا من الغرب . أما الجمهوريون الأسبان ، فقد كانوا هم الضحايا . وقد بدا الى حد ما ، أن حكومة لارجو كاباليرو ، حققت قاعدة واسعة للاتحاد بين مختلف القوى الجمهورية . ولكن خلف واجهة هذا الاتحاد ، راح كل قطاع يعمل من أجل ذاته على هواه ، ولم يكن هناك على وجه التحديد ، أى تعاون فعال فى مختلف جبهات القتال . واستثمر الشيوعيون هذه الفرقة المحتدمة ، وسرعان ما أصبحوا قوة صاعدة ، ووقفوا فى صرامة ضد كل الذين كانوا يسعون الى الضغط من أجل ثورة اشتراكية قبل كسب الحرب . وهكذا صار الشيوعيون فى واقع الأمر يمثلون جناحا يمينيا تماما فى الشئون الاسبانية .

وفى روسيا نفسها ، دخلت الثورة فى مرحلتها الستالينية القاطعة ، بالاصرار الجامد على التأكيد المطلق للسياسة الرسمية للحزب ، وشجب كل من تكتنفه الريبة فى الانحراف عن جادة الحزب . ثم تزايد التطبيق فى هذا الانجاه الى حد اعتبار كل من أولئك المنحرفين تروتسكيين ، سواء كانوا حقيقة من العاطفين على تروتسكى أو لم يكونوا كذلك . وقد كان هذا الوضع بالنسبة لأسبانيا ، يعنى أن الشيوعيين الرسميين على أشد العداء للشيوعيين المنشقين لخلاف فى الرأى ، سواء منهم الأسبان أو الاجانب الذين رحلوا الى أسبانيا ليخوضوا معركة الدفاع عن الجمهورية . كذلك يعنى هذا الوضع ، أن يقف هؤلاء الشيوعيون الرسميون موقف المعارضة القوية ضد « التحرريين » من رجال اتحاد تروباجو الوطنى ، واتحاد ايبيريا الفوضوى ، وغيرهم من سائر الجماعات التى كانت تنادى باجراء تغييرات ثورية ، ومن أجل مجهود حربى موحد ، هم له كارهون .

وقد درج العمال فى أنحاء أسبانيا ، على الاستيلاء على المصانع التى فتل أصحابها ، أو هربوا من البلاد تاركين أعمالهم فى أعداد كبيرة · وكذلك كان الفلاحون يحتلون الأرض التى هجرها ملاكها · وقد أخذت هذه الأمور تحدث على صور مختلفة من مصنع الى مصنع ومن مكان الى مكان · وفى حالات كثيرة ، خصوصا فى قطالونيا ، استولى العمال على المصانع ببساطة ؛ وانتخبوا لجانا لادارتها ، واستمرت فى الانتاج على عهدها السابق ، دون احداث تغيير يذكر فى مستويات الأجور ·

وفى عدد آخر من المناطق البعيدة استقر الفلاحون فى الأرض ، وأقاموا لأنفسهم مزارع تعاونية حرة ، وأبطلوا التعامل بالعملة النقدية ، وممارسة الحصول على احتياجاتهم من الخارج عن طريق المقايضة ·وفى بعض المناطق الأخرى كذلك ، استولت المجالس البلدية أو اللجان المحلية على المصانع والأرض الخالية ، واستمر الانتاج تحت اشرافها .

أما الشيوعيون فقد وقفوا ضد المصانع التى وقعت تحت سيطرة العمال ، الذين كانوا يخضعون بصفة رئيسية لاتحاد تروباجو الوطنى · بل لقد استخدم الشيوعيون نفوذهم فى منع وصول الخامات الى هذه المصانع ، للضغط على عمالها بوضع أنفسهم تحت الاشراف الرسمى · وقد ترتب على ذلك فى قطالونيا ، وهى المنطقة الصناعية الرئيسية ، التى كان معظم العمال اليدويين فيها ينتمون الى اتحاد تروباجو الوطنى ، والتى كان فيها تأثير الفوضويين بينهم قويا ··· حدوث صراع بين الشيوعيين ورجال الاتحاد ، أو بتعبير أدق ، وقوع الصراع بين هذا الاتحاد والحزب الاشتراكى المتحد فى قطالونيا ، حيث اندمج الاشتراكيون والشيوعيون فى كيان واحد ، نجح به الشيوعيون فى أن تسود فكرتهم فى مؤازرة الكومنترن ·

وفى هذا الوقت ، كان يوجد بأسبانيا الجمهورية روس كثيرون ، ليسوا بوصفهم جنودا ، وانما بوصفهم خبراء فى شتى الفروع ، وبوصفهم منظمين للجبهة السياسية ، ولم يكن الاتحاد السوفيتى يرسل جنودا نظاميين للاشتراك فى الحرب الأسبانية ، ولكنه لما كان هو المصدر الرئيسى لتموين الجمهورية بالذخيرة ، التى كان مفروضا على الأسبان أن يدفعوا ثمنها ، فقد أصبح لوكلائه تأثير متزايد على السياسة الجمهورية ·

وكان الذين يؤيدون الجبهة الشعبية بقلوبهم ، ومن بينهم الاحزاب الجمهورية البورجوازية وكذلك الاشتراكيون ، كان هؤلاء يساندون حكومة لارجو كاباليرو فى بادىء الأمر ، وحتى بعد انضمام النقابيين لها · ولكن لم يمض وقت طويل ، حتى وقفوا منها موقف المعارضة ، مطالبين الحكومة باقامة سيطرة موحدة كاملة ، ووضع حد للحكم الذاتى ، الذى تتمتع به لجان العمال

والأحزاب والجماعات المنفصلة فى داخل الجبهة العامة . وفى هذا الصدد ، وجد هؤلاء العاطفون أنفسهم أكثر تفاهما مع الأحزاب الجمهورية البورجوازية والجناح اليمنى للحزب الاشتراكى ، بأكثر مما هم عليه مع أعضاء الجناح اليسارى للحزب الاشتراكى أو رجال اتحاد تروباجو الوطنى ، الذين كان لارجو كاباليرو يحاول كسب صداقتهم . وقد كانوا مصممين بخاصة على اقصاء ممثلى اتحاد تروباجو الوطنى من الحكومة ، ومنع الشيوعيين المنشقين والاشتراكيين اليساريين ، من الحصول على موطىء قدم لهم فى الحكومة . وكذلك كانوا حريصين جد الحرص ، على عدم السماح بوصول السلاح المرسل من روسيا ، الى أى جماعة من الجماعات التى يعارضونها . ومن هنا ، كانت جبهة أراجون التى تستمد امداداتها من قطالونيا ، فى أشد الحاجة للسلاح الذى منع عنها ، طالما كان اتحاد تروباجو ممثلا للجماعة المسيطرة هناك . كذلك كان على الروس أن يناضلوا كثيرا ضد مشاعر العمال الأسبان المناهضة فى جنون للأجانب ، برغم الخدمات الجليلة التى أداها اللواء الدولى فى الدفاع عن مدريد .

ولم تكن الحكومة التى تواجهها الهزيمة العاجلة لو قطعت الامدادات الروسية عنها ، لتستطيع أن تعارض الروس بأية حال ، ولا أن تخالف لهم أمرا . كما أنه كان الى جانبهم فى المناطق الجمهورية ، عدد متزايد من شبيبة الأسبان . وفى الوقت نفسه كان الفوضويون واتحاد تروباجو الوطنى ، يفقدون الأرض التى يقفون عليها ، كلما ازداد الشيوعيون والاشتراكيون اليمينيون قوة . بل حتى الاتحاد العام للتراباجودور ، الذى ظل زعماؤه على ولائهم للارجوكاباليرو ، قد مضى فريق منه الى جانب هؤلاء الشيوعيين والاشتراكيين اليمنيين .

وفى أكتوبر ١٩٣٦ ، أقر الكورتيز مرسوما باعطاء الحكم الذاتى للولايات الثلاث فى الباسك . وكان الباسك الوطنيون ، برغم أنهم كاثوليك متحمسون ، يقفون الى جانب الجمهورية ضد الثوار ، وكانت هذه هى مكافأتهم . ومع ذلك ، فقد أحاط الثوار بليون وكاستيل ونافار . وفى صيف ١٩٣٧ سقطت مدينة الباسك ، وسلمت بيلباو للثوار فى يونية ، وسلمت سانتاندر فى أغسطس ، ثم سلمت جيجون فى أكتوبر . وقد كان هذا الوضع يستتبع هجوما جديدا على مدريد ، لولا أن هجوم الجمهوريين الذى بدأ باعادة تنظيم جيش الجمهورية ، قد استولى على تيرول بمنطقة أراجون فى ديسمبر ١٩٣٧ . غير أن عودة الثوار للاستيلاء على تيرول فى فبراير ١٩٣٨ ، كان بداية الهجوم الذى مكن المتمردين من غزو قطالونيا ، وشطر أسبانيا الجمهورية الى شطرين ، وعزل برشلونة عن كل من مدريد وفالنسيا ، وأصبح الاتصال بين هذه المدن مقصورا على البحر فحسب .

ولكن حدث قبل ذلك منذ بعيد ، أن اتهم لارجو كاباليرو بتركيز سلطات كثيرة فى يده ، وفى الوقت نفسه لم يبد همة تذكر لتوطيد الوحدة بين الادارة والسلطة • وترتب على ذلك أن سقط من الرئاسة ، وحل فى محله البرونيسور السابق جوان نجرين ، يسانده الشيوعيون بوصفهم اكبر المناصرين للوحدة والمركزية . وفى مايو ١٩٣٧ ، بينما كان هجوم المتمردين فى الباسك على أشده ، عانت الدعوة الجمهورية ضربة قاصمة ، بتجدد الصراع الداخلى فى برشلونه •

والواقع أنه كان من الصعب تحديد موضوع الصراع فى برشلونه ، بعد أن وصل الى مرحلة بالغة من التعقيد والغموض • فقد كان العنصر المسيطر فى حركة النقابات العمالية كما رأينا ، هو اتحاد تروباجو الوطنى ، الذى كان على صلات وثيقة باتحاد أيبيريا الفوضوى • ولكن الخصم المقابل وهو الاتحاد العام للتراباجادور ، كان يضم أعضاء كثيرين مرتبطين بالحزب الاشتراكى المتحد فى قطالونيا، وكان هذا الحزب المؤتلف ممثلا فى حكومة جنرالية المقاطعة ، مع الاسكويرا الخاصة بها ، وعدد من الجماعات التى بينها اتحاد تروباجو الوطنى • ويقف خارج الحكومة كل من اتحاد أيبيريا الفوضوى ، والشيوعيين المنشقين ، والاشتراكيين اليساريين بزعامة أندريه نين ، واعضاء آخرين يسمون انفسهم أصدقاء ديوروتى وهو الزعيم الفوضوى الذى مات أو اغتيل فى الجبهة عندما كان يوجه نداءات بالاتحاد ضد الفاشية • وعلى الرغم من أن اتحاد تروباجو الوطنى كان ممثلا فى الحكومة ، فانه كان فى الحقيقة موزع الرأى بين تأييدها ومعارضتها . وكان الشيوعيون المنشقون والاشتراكيون اليساريون ، يطالبون بتمثيلهم فى حكومة قطالونيا التى كانوا قد أبعدوا عنها ، بواسطة الحزب المؤتلف ، بدعوى أنه لا يمثل قوة مترابطة • والحق أنه كان وكيلا عن الطبقة العاملة ، مناديا بصلابتها وتماسكها ، بغير استناد الى البورجوازية اليسارية ، مع فكرة سيطرة العمال على المصانع • كما كانت له أقلية تتبعه فى اتحاد تروباجو الوطنى •

ان من الصعب أن نقرر ، من الذى بدأ الصراع فى برشلونه • فقد انتشرت شائعات تشير بأن اتحاد أيبيريا الفوضوى دبر انقلابا للاستيلاء على المدينة ، ولكن زعماء هذا الاتحاد واتحاد تروباجو كذلك ، قد أنكروا هذه الشائعات ، ووجهوا عدة نداءات من اجل السلام . وقد كانت البداية تشير الى أن الصراع قد نشأ فيما يبدو ، بمشاحنة عند مبنى التليفونات ، بين شرطة الجنرالية ، ومندوبى العمال الذين يحتلون المبنى . ولكن قبل ذلك بأيام وقعت حادثة سخيفة ، تمثلت فى معركة بأحد الشوارع بين قوات الشرطة وجماهير العمال ، من اتحاد تروباجو الوطنى ومن الشيوعيين المنشقين والاشتراكيين اليساريين • وتطور الأمر لدرجة

من الخطورة أدت الى استدعاء قوات من الجيش فى الجبهة ، وشرطة من خارج قطالونيا ، وجنود من حكومة فالنسيا • ولم تنتـــه المعركة الا باصرار اتحاد تروباجو الوطنى على عودة العمـــال الى أعمالهم . وتبع ذلك اعتقال زعمـــاء الشيوعيين المنشقين والاشتراكيين اليساريين ، بما فى ذلك نين الذى قتـــل فى السجن . ثم أعيـــد تكوين حكومة الجنرالية بطريقة تدعم سيطرة عناصر الحزب المؤتلف والاتحاد العام للتروباجادور واتحـــاد تروباجو الوطنى ، وهى العناصر التى عارضت الشغب .

وقد كانت حادثة برشـــلونة هـــذه ، ضربة قاصمة للارجـــو كاباليرو وحكومته فى فالنسيا ، التى وجدت نفسها تواجه مطالب من الحزب الشيوعى، من أجل وحدة مركزية لتوجيه دفـــة الحرب ، تحت وزارة تمثـــل كل الطبقة العاملة وأحزاب الجبهة الشعبية ، فى سبيل تنظيم موحد فعـــال • وتظاهر لارجو كاباليرو بقبول هذه المطالب ، وتقدم بتشكيل وزارى تحت رئاسته ، يعتمد بصفة أساسية على الاتحاد العام للترابا‌جادور واتحاد تروباجو الوطنى ويبعد الأحزاب السياسية ، على اعتبار أن هذه هى أرسخ القواعد من أجـــل غاية الوحدة . وقد سانده فى ذلك زعماء الاتحاد العام للترابا‌جادور واتحـــاد تروباجو الوطنى ، ولكن الأحزاب رفضته رفضا قاطعا ، فاضطر الى الاستقالة • وكذلك انسحب وزراء اتحـــاد تروباجـــو الوطنى ، وشكلت حكومة جديدة برئاسة نيجرين لتقوم بمهمة الوحدة • وكانت الوازارت الهامة تضم جيرال وهو من أتبـــاع أزانا ، فى وزارة الخارجية ، وبريتو أحد زعماء الاشتراكيين المتنافسين ، الذى نيط به العمل على اعادة تنظيم أداة الحرب • وعلى الجملة ، كان هنـــــاك ثلاثة وزراء من الاشتراكيين واثنـــان من الشيوعيين ، واثنان من الراديكاليين اليســاريين ، ووطنى واحـــد من الباسك ، ثم قطالونى واحد من الاســـكويرا . أى أنها كانت أغلبيــــة اشتراكية شـــيوعية بحت ، فى وزارة جبهة شـــعبية بالضرورة ، نهضت بأعبائها فى جد وعزم ، وقامت بما طالب به الشيوعيون ، ومضت سراعا فى اعـــادة تنظـيم الامور على قاعدة الوحدة والسيطرة المركزية الحاســـمة . ولـــكن ذلك انما جاء متأخرا ، لخطف النصر من بين أنياب الهزيمة ، لا سيما أن الألمان قد اختاروا المناسبة لتشديد تدخلهم، بضرب الأسطول لألميريا فى ٣١ مايو .

والآن نتساءل ، ماهو فى الحقيقة موضوع الصراع الحقيقى ببرشلونة فى مايو ١٩٣٧ ؟ لاشك أنه بين عـــديد من ألوان الخلاف الغامضة ، كـــان الموضوع الذى يمثل مادة الخلاف بلا ريب ، هـــو السيطرة على العمـــال • ذلك أن القرار القطـــالونى المشـــهور ، الخاص بالتمليك الجماعى وســـيطرة العمال الصادر فى أكتوبر ١٩٣٦ ، والقانون الذى ألحق به فى الشهر التالى ، قد نص على وجوب تقسيم الصـــناعة الى مرتبتيـــن ، هما الملكية الجماعية والملكية الخاصة • ففى طائفة الصناعات المملوكة للجماعة ، تكون المسئوليـــة

والادارة فى أيدى العمال ، الذين يمثلهم مجلس المؤسسة • وفى طائفة الصناعات المملوكة للخاصة ، يكون المالك أو المدير خاضعا فى مسئوليته لموافقة لجنة الاشراف العمالى. وقد خضعت للملكية الجماعية ، كل المؤسسات التى تضم أكثر من مائة عامل ، وكل المؤسسات التى هجرها أصحابها ، أو اعتبروا متمردين • كذلك يمكن للمؤسسات الأخرى أن تدخل فى هذا النطاق ، لو رغب ثلاثة أخماس عمالها فى ذلك • وقد انتخبت مجالس المؤسسات لمدة سنتين ، عن طريق جمعية لكل العمال ، واعطيت لهذه المجالس صلاحية اعادة الانتخاب ، وأصبحت مسئولة بصفة عامة أمام كل من العمال والمجالس الصناعية التى نص القرار على تشكيلها ، كما أنها كانت مسئولة كذلك عن الانتاج والخدمات الاجتماعية • وقد انتخب كل مجلس مدير يقوم على تنفيذ مهمة المؤسسة ، وانضم اليه مفتش حكومى للتأكد من انصياع المؤسسة للقانون • كذلك انتخبت لجان مماثلة للاشراف العمالى فى المؤسسات ، التى لم يجر تمليكها ملكية جماعية • وكانت المجالس الصناعية العامة تتكون من اربعة مندوبين عن مجلس المؤسسة ، وثمانية مندوبين عن النقابات العمالية ( اتحاد تروباجو الوطنى والاتحاد العام للترابادجادور ) ، وأربعة فنيين معينين عن طريق الحكومة • أما مهمتهم فهى تخطيط البرامج لمختلف الصناعات ، وكانت قراراتهم ملزمة لمجالس المؤسسات •

كان هذا هو القانون الرسمى ، ولكن تطبيقه لم يكن يسيرا فى الواقع• فالحقيقة كما رأينا ، أن المؤسسات قد جرى تمليكها الجماعى أو تركت بمفردها ، دون أى قاعدة موحدة ، بل طبقا لمختلف الاتجاهات والسياسات المتعددة للعمال ذوى الشأن ، أو الأحزاب أو النقابات التابعين لها • ففى ناحية ، كان هناك النقابيون أو التعاونيون الذين وضعوا المؤسسات ببساطة تحت سيطرتهم ، وفى الناحية الأخرى ، كانت هناك مؤسسات مملوكة للحكومة وتحت سيطرتها ، مع بعض المشاركة لنقابات العمال • وفى ديسمبر ، أعلن اتحاد أيبيريا الفوضوى نداء من أجل اشتراكية كاملة ، لوقف التبادل الناشىء من تملك العمال للفائض فى بعض المؤسسات . ولكن لم يكن الاتحاد ولا الجنرالية كلاهما ، بقادرين على فرض قاعدة عامة ، وقد أيد اتحاد تروباجو الوطنى هذا القرار ، كوسيلة لاستخلاص النظام من الفوضى ، بينما انتقد الاتحاد العام للترابادجادور ذلك القرار ، لغموضه من الناحية المالية ، ولعدم كفايته ، مدللا على أن المنتخبين فى اللجان ليسوا هم أحسن المنظمين للانتاج ، وانما هم أحسن الديماجوجيين المعروفين •

ومن حيث الواقع ، كان القرار توفيقا بين السنديكاليين الذين يريدون سيطرة العمال ويعارضون البيروقراطية المركزية ، والشيوعيين والجناح اليمينى من الاشتراكيين ، الذين لا يهتمون على الاطلاق بالسيطرة العمالية ،

وانما ينصب اهتمامهم على منعها من التحول الى سعى للربح الاندماجى على قاعدة المصنع التعاونى • وفى هذا المضمار ، اتخذ الشيوعيون المنشقون والاشتراكيون اليساريون جانب السنديكاليين ، شأنهم فى ذلك شأن اتحاد ايبيريا الفوضوى ، ولكنهم لم يكونوا بطبيعة الحال ، أقل معارضة من الاتحاد العام للتراباجادور والشيوعيين فى موضوع السعى وراء الربح التعاونى • ولقد تمسك كثيرون بالمساواة فى الأجور للجميع من أجل المثالية ، ولكن عددا قليلا هم الذين دعوا الى امكان تحقيق ذلك على الفور • أما الذين يعارضون السعى وراء الربح ، فقد طالبوا بأن تودع الأرباح فى البنك الصناعى المركزى ، لمساعدة صناعات أخرى غير قادرة على مواجهة تكاليفها ، أو هى فى حاجة الى مال تستثمره • ومع ذلك كله ، فقد ظل المضمون المالى للقرار متروكا فى غموض خطر •

وعلى أية حال ، فقد قضت ضرورة الحرب ، بالاتجاه نحو تركيز السيطرة الصناعية فى أيدى الحكومة ، وبعيدا عن سيطرة العمال على المؤسسات . وفى قطالونيا بعد عام ١٩٣٧ ، أبطلت السيطرة العمالية على نطاق واسع ، وحلت فى محلها ادارة رجل واحد تحت مسئولية الحكومة فى المصانع الحربية • ونفذ الشيوعيون وحلفاؤهم خطتهم على حساب اتحاد تروباجو الوطنى والنقابيين • أما الفوضيون فلم يتأثروا بذلك مباشرة ، لأن كثيرين منهم كانوا يعارضون اجبار الأفراد ، سواء كان ذلك بواسطة لجنة المصنع أو بواسطة الدولة • ولكن نفوذهم قد وهن تماما تحت الوضع الجديد ، الذى قضى بالتنظيم المركزى ، وربط كل شىء بحاجات القتال •

وخلال السنوات التى تلت الانتخابات الجمهورية الظافرة فى ١٩٣٦ ، قامت حرب مريرة على صعيد الجبهة الايديولوجية • وكما هى العادة دائما فى السياسة الاسبانية ، كانت المعركة لا تقل بين اليسار واليمين ، عما هى عليه بين الوسط فى جانب والأحرار فى جانب آخر • وهكذا انحاز الشيوعيون الذين تزايد نفوذهم مع تقدم الحرب ، الى جانب الوسط الاشتراكى والجناح اليمينى برئاسة بريتو ، على أساس توحيد السيطرة ضد السنديكاليين من اتحاد تروباجو الوطنى ، وضد الشيوعيين المنشقين والاشتراكيين اليساريين ، الذين اعتبروا حاملين لرسالة الثورة فى الوصول الى المرحلة البروليتارية الكاملة . وكان لارجو كاباليرو يؤخذ على أنه يقف فى قمة الجناح اليسارى للحزب الاشتراكى ضد بريتو ، كما أنه قد أبدى استعدادا للتعاون مع اتحاد تروباجو الوطنى ، فلم يلبث بعد اتحاد الاشتراكيين مع منظمات الشباب الشيوعى ، أن وجد نفسه قد أطيح به ، عندما عارض اتخاذ اجراءات وحدة شاملة تهدد نفوذه الشخصى • وكان اتحاد أيبيريا الفوضوى ، فى يساريته المتطرفة نظريا ، منهمكا فى مثالية عالية لا يدرى سبيلا للتوافق معها ،

حتى وجد رجاله أنفسهم مرتبطين تحت اسم الوحدة بالـدفاع عن السيطرة المركزية ضد الاتجاهات الانقسامية ، وفقدوا بذلك نصف نفوذهم لصالح اتحاد ترورباجو الوطنى • ولم يكن لـدى البورجوازيين الراديكاليين اليساريين من أتباع أزانا وباريو سياسـة نظرية مناسبة ، غير أنهم انضموا لفكرة الاتحاد من أجل دعم القدرة على الحـرب • وهـكذا فعل الاسـكويرا ضد شعب الانفصاليين القطالونيين المختفين فى استاكاتالا بقيادة دونكاس •

وقد كانت للشيوعيين المنشـقين والاشـتراكيين اليساريين ، دعاواهم بلاريب ، فى أنهم هم اليساريون حقا ، اذ هم ينادون بتقدم فورى من الجبهة الشعبية الى الجمهـورية العماليـة ، التى تستقر على أسس بروليتـارية خالصة • ولكنهم بدلا من توحيد العمال زادوهم انقساما • كما أنهم فضلا عن ذلك ، لم يكن لديهم اى تأثير خارج قطالونيـا ، حيث كانوا على نزاع مرير مع كل الآخرين تقريبا ، وكان أكبر زعمائهم تأثيرا جواكيم ماورين ، قد قطع عليه طريق العودة ، وأوذع السـجن فى جاليسـيا بمنطقة الثـورة ، أثناء زيارته لهـا قبل اندلاع الحـركة ، ولم يعد أحد يسـمع عنه بعد ذلك . ويليه فى القيادة نين الذى كان أقل منه تأثيرا ، وقد اعتقل وقتل فى السجن بعد اضطرابات برشلونة فى مايو ١٩٣٧ • أما الاشتراكيون ، فـكان من بين شخصياتهم الهامة ، لارجو كاباليرو سكرتير الاتحـاد العام للتراباجادور حتى سقوطه ، وانداليسيوبريتو من اقليم استوريا الذى مثل بلبـاو فى الكورتيز ، وكان هو الشخصية القيـادية بين الاشتراكيين فى اقليم الباسك . كما كان بطبيعته وغريزته من أصحاب الوسط ان لم يكن من أصـحاب اليمين . غيـر أن قدرته التنظيمية وايمانه بالمركزية قد جعلاه حليفا للشيوعيين فى صراعهم ضد لارجو كاباليرو ، الذى لم يكن لينفق معه أبدا • وبريتو شخصية قوية ، وخطيب مقتدر ، ولكنه كان معتدلا فى نظرته العامة للأمور • وقد كان يشغل فى الأصل وظيفة كاتب ، ثم تمـكن من استثمار وضعه بين العمال المتعصبين فى بلبـاو ، واستقرار مركزه بينهم بالرغم من وضوح أصـله البورجوازى ، واعترافه بجميل الصناعى الكبير فى الباسك هوراشيو أكفاريتا • ومن الزعماء الاشتراكيين الاخرين ، جوليان بستيرو رئيس الاتحاد العام للترابادجادور ، وكان معتدلا على وجه التحديد • ولويس اراكويستان فيلسوف الحزب الذى خرج من الوزارة مع لارجو كاباليـرو • وآلافا لريزدل فايـو المتخصص فى الشئون الخارجية ، وكان معظم الوقت خـارج البلاد فى باريس أثناء الحرب الأهلية • وأخيـرا جوان نيجرين الذى كان أستاذا للطب ، وقد استدعى ليرأس الوزارة حينما طرد لارجو كاباليرو ، كما كان وزيرا للمالية فى وزارة لارجو كاباليرو ، فأصبح على شىء من الخبرة فى الشـئون الاقتصادية • أما الشيوعيون ، فكان من بين شخصياتهم القيـادية ، جوان هيرنانديز وزيـر التعليم فى وزارة نيجرين ، وفيسنتى يوربا وزير الزراعة • وكان جيرمينال

دى سوزا سكرتيرا لاتحاد أيبيريا الفوضوى ، ومانريكو فاسكيز سكرتيرا لاتحاد تروباجو الوطنى . وقد قاد جوان كوموريرا الحزب الاشتراكى المتحد فى قطالونيا ، كما قاد جوان كازانوفاس مقاطعة كافالا المرتبطة اسما بالاسكويرا تحت قيادة لويس كومبانيس .

لقد اتهم الشيوعيون بسيطرتهم على الحكومة الجمهورية الى مدى بعيد ، وكان ذلك صحيحا الى حد ما . ذلك أنه بعد انهيار سياسة عدم التدخل ، لم يصبح الاتحاد السوفيتى بالنسبة للجمهورية الأسبانية ، مجرد الدولة الوحيدة القريبة التى يمكن للجمهوريين التطلع الى عونها وعطفها ، بجانب المكسيك البعيدة فحسب ، بل كذلك كانت احتياجات الحرب تتطلب ادارة مركزية للقوات الجمهورية ، وتجاهلا للسلطات الاستقلالية التى تنادى بها مجموعات مختلطة متنازعة . أما المركزية والنظام الصارم ، فقد كانت هى السياسة الجوهرية للحزب الشيوعى بقيادة ستالين . ولم يجد الشيوعيون الرسميون أى عقبات تقف فى طريق هذه المركزية ، بل كثيرا ما كانت موضع الترحيب ، اذ كانت رسالتهم طبقا لسياسة الكومينترن الجديدة الخاصة بتكتيل الجبهات الشعبية ، تقتضى تكوين عصبة ضد الفاشية ، يشترك فيها اكبر عدد ممكن من الأعضاء ، ليكافحوا تحت رايتها من أجل هزيمة الفاشيين ، ولا شىء غير ذلك . وهكذا أصبح مما يتنافى مع سياستهم ، أن تتعقد الأمور بكفاح من أجل الاشتراكية ، على حساب اضعاف الوحدة ضد الفاشية أو تعطيل المجهود الحربى . ذلك أنهم كانوا واثقين تماما بأن الاشتراكية والشيوعية كذلك ، سوف تعقبان هزيمة الفاشيين لا محالة ، بينما لا يمكن أن يتم شىء على التحقيق ، الا بالغلبة على الفاشية أولا ، وعلى هذا النحو ، لم تكن لديهم الرغبة لتحقيق مطالبهم ، بالضغط على أحزاب الجبهة الشعبية أكثر مما ينبغى ، من أجل الحفاظ على الوحدة فى العمل .

لقد كانت صيحتهم : اكسبوا الحرب أولا ، ثم ننظر بعد ذلك فى سائر الأمور . أما تفتيت الجماهير قبل كسب الحرب ، فذلك جرم الطائفية الآثمة ، مهما تكن مراتب الاستحقاق لموضوعات الخلاف . ومع ذلك فقد كانت بعض الموضوعات الطائفية تستحق الاهتمام من وجهة نظرهم على أية حال . ولم يكن الشيوعيون يفيدون من أمر السيطرة العمالية فى المصانع ، ويعتبرونها من أوهام الحرية لدى البورجوازية الصغرى . كما لم يكونوا يفيدون من المثالية الفردية المتحررة لدى اتحاد أيبيريا الفوضوى ، ويعتبرونها مناقضة لنظام الطبقة ووحدة الطبقة . وقد استطاعوا أن يندمجوا مع الراديكاليين اليساريين من أتباع أزانا أو الاشتراكيين اليمينيين ، بسهولة أكثر من اندماجهم مع السنديكاليين أو الشيوعيين المنشقين والاشتراكيين

اليساريين . اذ كان هؤلاء منهم على ألد الخصام ، لأنهم كانوا لا ينفكون عن التشهير فى الحاح ، بالانتكاس البيروقراطى فى الاتحـاد السوفيتى تحت قيادة ستالين ، ولأنهم كانوا يضـــمون بعض الشيوعيين المنشقين ، الذين تمردوا على الستالينية ، وانخرطوا فى سلك المعارضة العاتية .

أما عن الاشتراكيين ، فقد كان تركيـــزهم الـكبير للقوة فى مدريد دائما . وكانت مدريد والأقاليم على عداء متبادل بالطبيعة الى مدى بعيد . بينما كانت الاسـكويرا على أية حال ، حزبا فيدراليا لا يرغب البتة فى قطع الصلات بأقاليم أسبانيا ، ولا يرضى أبدا باقامة ولاية مستقلة فى قطالونيا ، بل هو يطالب بحكومة ذاتية كاملة للشئون الداخليــة ، مع وحدة فيدراليــة هينة . وكانت الاسكويرا تضم قطـــاعا كبيرا من الذين يظاهـرون تمـاما الاتجاه الى الاستقلال التــام . وقد قبل كومبــانيز زعيم الاسكويرا مســاعدة الحكومة الأســبانية ، لاحبـاط العصيان فى برشـــلونه ، وأقره معـظم الجمهوريين فى قطالونيا على زعامته . ولـكن برشلونة التى أصبحت العاصمة الأخيرة للجمهـــوريين ، لم تكن أبدا على وفاق مع مدريد ، التى كانت دائما موضع الاسترابة ، فى كل مخططاتها المركزية المشئومة . وحتى بعد هـزيمة الفيدراليين المتطـــرفين والانفصاليين فى عام ١٩٣٧ ، استمر هذا التوتر قائما . أما فى اقليم الباسك ، فقـــد كان من العجب للوهلة الأولى ، أن يلقى الباسك الوطنيون بثقلهم مع الاشتراكيين الى جانب الجمهوريين ، حتى فى مقابل الوعود بالحكم الذاتى لاقليم البـاســـك التى تحققت فى حينها بواسطة بريتو ، على الرغم من مســـاندته العامة لدعوة النظام المركزى . وقد كان اتخاذ هذا القرار فى جانب منه ، نتيجة لانحياز جارهم كارليست نافاريس الى صفوف المتمـــردين ، والعداء التقليدى بين اقليم نافار واقليم الباسك . وفى جانب منه كذلك ، نتيجة لقـــوة الاشتراكية فى بلبـاو ونفوذ الدســتوريين المجاورين ، والذين كانوا لا يزالون ركيزة للجناح اليسارى ، بالرغم من الـكبت المرير الذى عاناه اليسار بعد ثورة ١٩٣٤ . ولـكن أقاليم البـاســك لم تكد تحصل على الحكم الذاتى من الجمهورية ، حتى جرفها الثوار ووئدت خارج المعـركة .

لقـــد كانت الحرب الأهلية الأسبانية عند نشوبها فى ١٩٣٦ حربا بالضرورة بين الأسبان ، أو على الأقـــل بين الأسـبان الجمهوريين والأسبان المتمردين ، يعاونهم المغاربة والفرقة الأجنبية الأسـبانية . ولكنها أصبحت على مر الأيام حـــربا دولية ، تدور رحاها على الأرض الأسبانية وفى البحار من حولها ، بين الفاشيين والمناهضين للفاشية فى دول كثيرة . وقد تدفقت الذخيـــرة بادىء ذى بدء من جانب الايطاليين ثم الألمـــان ، وارسلت ايطاليـا الجيوش الى جانب المتمـــردين . ثم رد الاتحاد السوفيتى على ذلك بارسال

المؤن والـذخائر ، ولكنه لم يوفد جنودا تخوض القتال • وجاء الرجال عـلى اية حال من أقطار كثيرة ، ليلتحقـوا باللواء الدولى • لقد جاءوا من ايطاليا وألمانيا وفرنسا وانجلترا ، بل جاءوا فى الحقيقة من معظم بلاد الدنيا • وكان اللواء الدولى فى وقت ما ، هو القـوة الوحيدة ذات الفاعلية التى تحارب الى جانب الجمهوريين ، حتى تم بعـد طول انتظـار ، تدريب جيش جمهورى موحد ، تأخر الزمان به فلم يصبح له تأثير حاسم فى الميدان • وقام اللواء الدولى بالدور القيادى فى الدفاع الرهيب عن مدريد ، وامتاز بسلوكه البطولى ازاء العوز الظاهر فى الموارد الضرورية ، برغم الجهـود المضنية التى بذلت فى ارسال المساعدات من جانب أعـداء الفاشية ، أو على أية حال من جانب فريق منهم فى فرنسا وبريطانيا العظمى • لقد كان هذا عملا مجيدا للجبهة الشعبية باعتبارها حركة دولية ، ولكنها تلقت الصدمة المذهلة فى بريطانيا . من جانب الحركة العمالية التى رفضت استراتيجية الجبهة الشـعبية ، وفى فرنسا بسبب استمساك الجبهـة الشـعبية باتفـاق عدم التدخل ، ذلك الاتفاق الذى لم يلتزم به الا فريق واحد ، والذى طالما أعلن الفاشيون بعـد ذلك عدم التزامهم به •

وفى الظروف القائمة فى بريطانيا العظمى ، كانت صـيحة المساعدة لأسبانية تصدر بصفة خاصة من جانب الشـيوعيين الانجليز ، ومن جانب اليساريين الذين خفوا لنجدتهم ، بينما نأت عنهم الحـركة النقابية العمالية ؛ ورفض حزب العمال صيحتهم ، لا من أجل اسبانيا ، ولـكن خوفا من أن يقعوا فى أحبولة الشيوعيين • وقد نشأ موقف شـبيه لذلك فى فرنسا ، بعـد سقوط حكومة بلوم ، وأصبح الشيوعيون فى الواقع مبعدين عن البقية الباقية من الجبهـة الشعبية ، وفى وضع المعارضـة المتزايدة من جانب الحكومات التى كانت تحاول احباط جهودهم •

وهكذا وقفت الجبهـة الشعبية وحدها فى أسبانيا • لتحافظ على حكومة يسـاندها الراديكاليـون والاشـتراكيون والشـيوعيون الذين يعمـلون فى تحالف وثيق الى آخر المـدى • ويرجع هذا التحالف فى جانب منـه ، الى التطرف الرجعى فى معظم الأحزاب الأسبانية ، بما فى ذلك جناح الراديكاليين اليمينى بقيـادة ليرو ، اذ لم يترك هـذا التطـرف اختيارا للراديكاليين اليساريين • كذلك كان هـذا التحالف فى جانب منه راجعا الى أن الشيوعيين والاشتراكيين قد صمموا على عدم الاختلاف مع حلفائهم البورجوازيين ، حتى لا يضعف هذا الاختلاف من دعوتهم فى الداخل والخارج • واذا كان الشيوعيون قد حصلوا على نفوذ متزايد فى الشئون الأسبانية ، فمن المحتمـل ألا يكون ذلك سببه اعتمـاد الجمهوريين على الامدادات الروسية ، ولا سببه رغبـة الشيوعيين الأسبان فى التصـدى لادارة دفة الأمور ، بل سببه تلك السياسة

التى كانت أكثر ملاءمة لضرورات الوضع ، بعد أن أصبح الموقف ميئوسا منه فى نظر الاتجاهات الطائفية للجماعات المتناحرة . وليس ذلك معناه أن الشيوعيين قد تصرفوا بحكمة فى أسبانيا ، بينما أخطأ خصومهم الجادة . فلا شك أن الشيوعيين قد أفرطوا فى عداوتهم للسنديكاليين ، وأولئك الذين ينعتونهم ( تروتسكيين ) الى حد السخف ، كما أنهم كانوا فى غاية القسوة والتسلط فى أساليبهم . وأكثر من ذلك أن الاتحاد السوفيتى قد توقف عن ارسال امداداته قبل أن تضع الحرب أوزارها ، فبدت علائم نفوذ الشيوعيين فى سبيلها الى التضاؤل .

لقد قيل دائما ، ان الأسبان بسبب امعانهم فى الفردية والانعزالية ، غير قادرين على توحيد الجهود التى يحتاج اليها فى دعم الثورة . وصحيح أن قدرتهم على القيام بالثورة قد ثبتت أكثر من مرة ، ولكن أمر الاطاحة بحكومة بغيضة ، يختلف تماما عن موضوع اعداد النظام المغاير الذى يحل فى محلها ، مع قدرته على البقاء . لقد أطاح الأسبان بحكم الفونسو الثالث عشر فى ١٩٣١ ، والتفتوا على الفور الى العمل البناء الملقى على عاتقهم ، ولكن حكومتهم الجديدة لم تستطع حكم البلاد ، بأكثر مما كانت عليه الحكومة التى استبدلت بها ، وشرعت مجموعات منفصلة لا تحصى ، وعصبيات أخرى مشاغبة ، فى اهتبال السلطة من الحكومة التى كانت تطيب خواطر الغاصبين بالاستسلام لهم . ومع ذلك ، فقد قطعت حكومة أزانا شوطا طويلا خلال سنتين فى الطريق الصحيح ، على حساب جانب كبير من أنصارها الأوائل الذين تبعثروا ، لتعانى الهزيمة المرة عام ١٩٣٣ ، ثم تبع ذلك سنتان متواليتان ، للحكومات التى تسمى حكومات الوسط ، أخذت فيه كل حكومة تهدم قدر طاقتها عمل سلفها الذى ولى ، فمنحت بذلك الفرصة لأقصى اليمين كى يعيد تنظيم قواته فى صورة كتائب جيل روبلس بعيدا عن الكورتيز ، على نحو التنظيمات الفاشسية تماما ، مع مزيد من التطرف نحو اليمين ، والعمل جهرا فى تحريض أعضائها على العنف . وفى هذه الظروف ، تحقق النصر الانتخابى للجبهة الشعبية فى بداية ١٩٣٦ ، لتتبعه حملات العنف التى قام بها الجناح اليسارى ازاء العنف الذى مارسه الفاشيون ، وليواجه الدعوة للحرب الأهلية بعد شهور قليلة فحسب .

والى هنا كان الجناح اليسارى قد اتحد ضد كتائب روبلس وضد الفاشيين ، ولكنه من الصعب أن نحدد الهدف الذى اتحد عليه الجناح اليسارى . فهو فى الحقيقة كان عبارة عن مجموعات ذات نفوذ ، كل منها يضغط من أجل أهدافه الخاصة ، ولم يكن هذا الوصف حركة متحدة من أجل البناء . وكم كان يسيرا على السياسيين أن يتفقوا شفويا على شروط خاصة بالحكم الذاتى فى قطالونيا والباسك ، أو حتى فى

صدد مهمة نقابات العمال ، على الرغم من انه لم يكن أى من هذين الموضوعين هينا • غير أنه كان من الصعب كثيرا على الحكومة ، أن تقنع أنصارها بأن يثق بعضهم فى بعض ، أو أن تستجمع هى مصادر القوة التى تخضع لسيطرتهم • فقد كان لكل حزب وفريق ، تشكيلات عسكرية خاصة به ، وجماعات من الشعب يسيطر عليها ، كما كانت له كذلك تنظيمات حزبية مستقلة يثيرها أى تدخل • وحاولت الحكومة العمل على حصر الجماعات المتنافسة ، دون انخراطهم فى صف واحد ، ولكن مثل هذا الوضع كان ستحيل معه تكوين جيش جمهورى ، يقوى لمصاولة الفاشيين على قدم المساواة فى أرض المعركة ، وكان يستحيل معه تنظيم التعاون بين العصبيات الحزبية ، حيث كانت كل فئة تستولى لحسابها ، على ما تضع يدها عليه من امدادات ومؤن •

وهكذا حتى لو كان السنديكاليون والشيوعيون المنشقون والاشتراكيون ليساريون ، على حق فى شكوكهم تجاه المركزية الستالينية ، فان معارضتهم لها فى ظروف الحرب الأهلية ،كان معناها الهزيمة التى لا مرد لها • وفى الحقيقة لا يوجد بديل لهذا الرأى ، على الرغم من أن المرء قد يتعاطف مع هؤلاء الشيوعيين المنشقين والاشتراكيين اليساريين فى آمالهم ، ولكن محاولتهم تحقيق هذه الآمال ، فى ظروف الحرب عام ١٩٣٧ ، ليست على الأقل الا حماقة مجاوزة للمدى ، وليست الا اظهارا لعدم كفايتهم فى التحليل الواقعى ، على نحو يدينهم . والواقع أنهم قد أدينوا فعلا ، حين مضت غالبية الأسبان الجمهوريين ، فى تركيز كل الجهود من أجل الحرب ، وتأجيل الجدل الأيديولوجى الى مابعد الفراغ من كسب الحرب • ولكن هذا التحول نحو المنطق قد جاءمتأخرا تماما •

وليست موافقتنا للشيوعيين فى هذا الأمر الموجع ، تعنى انكار أن الشيوعيين كانوا رفاقا متعبين للجمهوريين الآخرين ، حتى لأولئك الذين ظاهروهم فى هذا الشأن . ذلك أنها علامة مميزة للشيوعيين دائما أبدا أن يدافعوا عن الاتحاد السوفيتى بالحق أو بالباطل ، ثم هم لايعترفون أبدا باحتمال حدوث أى لبس فيه أو أى خطأ فى سياسته . وقد كانت مثل هذه المصاولات الدفاعية ، عقيمة على الأخص عندما جرت محاكمات الخيانة العظمى فى الاتحاد السوفيتى ، وعندما أعدم كامينيف وزينوفيف ، وآخرون من الزعماء البلاشفة السابقين ، ثم عندما وجهت اتهامات خطيرة ضد أشهر الجنرالات فى الجيش السوفيتى • ولقد كان الشيوعيون الأسبان ، شأنهم فى ذلك شأن جبلتهم ، يعتزون بأنفسهم وينظرون الى من عداهم فى ازدراء • ولكن ، لا أقل من أن خطوطهم السياسية فى تلك الظروف ، كانت صحيحة دون جدال •

أما بالنسبة للارجوكاباليرو ، فلم تكن غلطته فى أنه أخطـأ ، بل هى ى إفتقاره الى القوة التى تفرض تحقيق ما كان يراه صـوابا . ذلك أنه كان فى الأصل زعيما نقابيا ، يملك أداته المتمثلة فى الاتحاد العام للترابابجـادور . ولكنه رأى ضرورة الارتباط باتحاد تروباجو الوطنى ، الذى يتفوق عليه عددا فى قطالونيا وفى الجنوب ، ويقل عنه كثيرا فى مدريد وفى الشـمال . وكان كاباليرو يريد للاتحادين أن يعملا سويا ، مبديا استعداده لاجراء تنازلات كثيرة من أجل تحقيق ذلك . ولكنها كانت تنازلات طالما أدت فى الواقـع الى هزيمة هدف الوحدة الذى كان يسعى اليه ، ثم انه بوصفه اشتراكيا ، كان يميل الى تأييـد المركزية ، وأخذ فى مبدأ الأمر جانب الجناح اليمينى ضـد التروباجو اليساريين ، ثم مضى قدما فى اتجـاه اليسار ، وظهـر كزعيـم للاشتراكيين اليساريين ضد كل من بريتو وبستيرو . وعنـدما أصبح رئيسا للوزارة باعتباره من الجناح اليسارى ، أخفق فى منصبه ، لأنه لم يكن يرغب فى اجبـار متطرفى الجناح اليسارى ، الذين يسـعون للاحتفـاظ بمطالبهم الطائفية . واخيرا اضطر الى الخـروج من الوزارة على رأس الاشتراكيين النقابيين، تحت ضغط الاشتراكيين اليمينيين، الذين ذهبوا مذهب الشيوعيين فى الموضوع الأساسى ، الخاص بالسيطرة الموحدة . ولعله يجب أن نذكر أيضا، أنه كان عجوزا متعبا بلغ السابعـة والستين ، عندما أخـرج من الوزارة فى عـام ١٩٣٧ .

والحق ان الصراع الأسبانى ، بكل مافيه من تفكك ، قد أصبح رمـزا للكفاح ضد الفاشية عند الشباب فى أخريات الثلاثينيات من هذا القرن . واذا كان هؤلاء الشباب قد ووجهوا بذلك الركود المميت لسياسة التهدئة فى كـل من فرنسا وبريطانيا العظمى ، فقد القوا بأنفسهم فى أتون القضية الأسبانية طواعية واختيارا ، وفقد كثيرون منهم أرواحهم فى قتال مدريد ، بوصفهـم أجنادا فى اللواء الدولى .

وقد انخدع بعض زعماء حزب العمال المستقلين البريطانيين من أمثـال جورج أورويل ، فى أمر الأحداث التى جرت بقطالونيا ، فانحـازوا الى جانب الشيوعيين المنشقين والاشتراكيين اليساريين ضد الشيوعيين فى الصراع الدائر هناك . ولكن أكثر العاطفين من الأجانب ، لم يكونوا فى وضع يسـمح لهـم بالانتقاد . فهم قد آزروا الأسبان فى بساطة ، لأنهم كانوا يحملون السـلاح ضد الفاشية ، بينما كانت فرنسا وبريطانيا العظمى ترتعدان فرقا من الخطر الفاشى ، أو تبديان جانبا من العطف على هتلر وموسولينى بوصفهما عـدوين لليسار .

لقد أصبحت أسبانيا محط البصر من جانب المثالية السخية للشباب ، ولن يكون من اليسير لهؤلاء الذين خاضوا التجربة فيها من فتيان وفتيات ، أن ينسوها على تعاقب الأجيال .

وتلك كانت هى اعظم الأيام فى بريطانيا العظمى ، لنـــادى الكتاب اليسارى ومؤسســـة فيكتور جولانز ، وهارولد لاسكى وجـون ستراتشى ، بوصفهما مشاركين للنادى فى تحرير كتب اليسار . وحتى لو انهم قد فشـــلوا فى حمل الكيان الرئيسى للنقابات العمالية ولحزب العمال على السير معهم ، فانهم قد أدوا مهمتهم فى اعداد الراى العـــام الاشتراكى ، من أجل الحـــرب التى اندلعت وسط انهيار سياسة التهدئة فى عام ١٩٣٩ . ثم هم لم يفعلوا ما فعل الشيوعيون ، فلم يغيروا مواقفهم عندما وقع الاتفاق النازى السوفيتى، بل واصلوا فى حزم طريقهم المناهض للفاشية ، بين ثنايا الكوارث التى ادلهمت عام ١٩٤٠ ، حتى فاء الشيوعيون لصوابهم فعادوا اليهم ، بعد اجتياح هـــتلر للاتحاد السوفيتى عام ١٩٤١ .

حقا ، لقد فشلت الحركة العمالية البريطانية والحركة العمالية الفرنسية كلتاهما ، فى اعطاء الجمهوريين الأسبانيين التأييد الذى كان واجبا عليهمـــا اداؤه ، ولكن اليســار البريطانى لديه من الأسباب ، ما يجعله يهنىء نفسه على انه فى هذا الشأن على الأقل ، قد فعل جهد ما يستطيع .

# الفصل السادس
# أفول الاشتراكية النمساوية

شهدت ثلاثينيات القرن العشرين أفول الحركة الاشتراكية فى النمسا ، على نحو لم يكن كاملا وان يكن بالغا فى عهد دولفوس وشوشينج ، ثم أصبح كاملا بالفعل بعد الغزو النازى والحاق النمسا بألمانيا عام ١٩٣٨ . وكما رأينا من قبل فى المجلد السابق من هذه الدراسة ، بدأ تراجع الاشتراكيين على الأقل فى بواكير عام ١٩٢٧ . ففى ذلك العام وصل عنف القوات غير النظامية للهايمفر الى أقصى مراتبه ، تشجعها وتحرضها حكومة دكتور سايبل القس المشئوم ، حتى لقد أفرج أحد القضاة عن عدد من أعضاء عصابة هايمفر المدانين بتهم ثابتة ، فى حوادث الاغتيالات التى وقعت أثناء مشاجرة شاتندورف فى برجنلاند .

وقد أثار هذا الافراج شعورا جارفا بين العمال ، وقامت هيئات كثيرة بالتظاهر فى الأحياء الداخلية لفيينا ، حيث أشعلوا النار فى قصر العدالة عندما اعترضتهم قوات الشرطة . ولم يكن قيام هذه المظاهرة أمرا متوقعا ، كما أنها لم تكن من اعداد الاشتراكيين أو زعماء نقابات العمال ، ولذلك لم تستدع القوة العمالية المماثلة للقوة العسكرية ، والمعروفة باسم شوتزبوند ، للمساعدة على صيانة النظام . وقد كان أغلب المتظاهرين غير مسلحين ، ولكن العدد الكبير من رجال الشرطة كان قد لجأ الى اجراءات مشددة لتفريقهم ، فأطلق عليهم النار ، وسقط ٨٥ قتيلا من المتظاهرين أو من المتفرجين العابرين ، كما جرح الآلاف . وكان الغرض من هذه المناورة هو اثارة العمال وتهييجهم ، فقد كان المستشار سايبل يؤيد الهايمفر علانية ، وهم الذين كان زعماؤهم يهددون صراحة بالقضاء على الجمهورية الديمقراطية بالقوة المسلحة . أما سايبل فلم يخف عزمه على الاطاحة بالدستور الديمقراطى .

وكان الاشتراكيون يسيطرون على فيينا من معاقلهم ، كما كانوا أقوياء فى المدن الصناعية الاخرى . الا أن أتباعهم قليلون قلة ظاهرة فى الريف ، ويبدو أنهم قد قدر لهم أن يظلوا على الدوام أقلية فى البرلمان الوطنى ، ضد

القوى المتجمعة الى جانب منافسهم الرئيسى ، وهو الحزب المسيحى الاشتراكى، وحلفاؤه الهايمفر ، والعصبة الزراعية ، والوطنيون الجرمانيون .

أما الحزب المسيحى الاشتراكى ، فكان يضم العناصر المستعدة للعمل فى ظل النظام البرلمانى ، ولكنها كانت تمضى يوما بعد يوم لتقع تحت سيطرة سايبل ، وهو العدو الصريح للديمقراطية ، والذى أعلن عن نيته فى تحطيم الديمقراطيين ، واعادة بناء المنظمات النمساوية على طراز جديد ، تستعيد الكنيسة بمقتضاه سلطتها الفعلية .

وقد كان يتعين على الاشتراكيين بعد مذبحة يوليو ١٩٢٧ ، أن يقرروا أى اجراء يتخذون ، ولم يكن فى استطاعة زعمائهم أن يفعلوا شيئا ، بينما كان الشعور قويا بين أتباعهم . وأصبح الموضوع هو ما اذا كانوا قد وصلوا الى المرحلة التى يمكنهم عندها أن يلجأوا الى القوة فى اشعال حرب أهلية .

ومهما يكن من شىء ، فقد كانوا مترددين فى اتخاذ هذه الخطوة ، وودوا لو كان هناك طريق قصير يتحاشون به الاستسلام . وفى الأيام الأولى للجمهورية ، عندما تسلم الاشتراكيون السلطة ، وتراجع معارضوهم فى المؤخرة ، كانوا قد بذلوا جهودا قوية لخلق جيش جديد موال للدستور الجمهورى ، ونجحوا فى ذلك لفترة ما ، ولكنهم كانوا خارج الحكومة الفيدرالية منذ عام ١٩٢٠ برغم أنهم ظلوا مسيطرين على فيينا ، التى تتمتع بحكومة ذاتية داخل الاتحاد ، فلما فقدوا سلطان الحكم ، هدمت الحكومات الفيدرالية التى يسيطر عليها المسيحيون الاشتراكيون ، كل ما كانوا قد فعلوه فى هذا المجال ، وعينت هذه الحكومات ضباطا تثق فيهم ليحلوا فى محل الضباط الاشتراكيين . وتأكد الاشتراكيون أن الجيش ـ كما كان العهد به فى عام ١٩٢٧ ـ سوف ينحاز الى جانب سايبل ضد أى محاولة للثورة . وعلى الرغم من أن قوات الشوتزبوند الجمهورية كانت كثيرة العدد ، الا أنها تفتقر الى السلاح الجيد ويعوزها أن تمارس القتال ، بينما كانت قوات الهايمفر غير النظامية مسلحة تسليحا أفضل ، وهى أشد تمرسا على القتال . وفى هذه الظروف كانت احتمالات هزيمة الاشتراكيين متوقعة اذا هم أشعلوا ثورة ، وبحث الزعماء عن بديل ، له من قوة الكفاية ، ما يحول دون انفراد قطاع من أتباعهم بالسيطرة على الأمور .

وكان الحل الذى اتخذوه ، هو الدعوة الى اضراب عام يلقى استجابة لدى الجماهير . وكان من الواضح أن الاضراب العام لن يستمر طويلا ، فاما أن يرغم حكومة سايبل على الاستقالة ، واما أن يتطور الى حركة ثورية ،واما أن يفشل . واذ أدرك سايبل هذا الوضع ، مع احتمال وثوقه من أن الاشتراكيين لن يلجأوا الى الثورة المسلحة، فقد سمح للاضراب أن يأخذ مجراه ، ورفض كل التنازلات . ثم سرعان ما عاد المضربون الى عملهم دون أن يحققوا شيئا .

وكان سايبل الذى يتمتع بأعصاب قوية وتصميم عظيم ، قد استطاع أن يقوى من قبضته على الحزب المسيحى الاشتراكى ، وأن يواصل تعاونه الوثيق مع زعماء الهايمفر ، بينما بدأ الحزب الاشتراكى بسياسة الحزم ، ثم حاول المهادنة التى انتهت بتحطيمه كقوة علنية ، فى القتال الذى دارت رحاه عام ١٩٣٤ . على أن هناك سببا آخر دعا الاشتراكيين الى الموافقة على انتكاس بالغ الخطر ، بدلا من اللجوء الى امتشاق السلاح . وكان هذا السبب ، هو الوضع الدولى القاسى فى النمسا ، حتى قبل أن يفغر الكساد العالمى فاه ، وقبل أن يزحف النازيون نحو السلطة فى ألمانيا ، اذ لم تكن الجمهورية النمساوية مجتمعا قادرا على الحياة من الناحية الاقتصادية ، بل كان عليها أن تطلب المساعدة من عصبة الأمم ، وأن تقبل السيطرة الاقتصادية عليها . وكان الاشتراكيون على يقين من أن اللجوء الى السلاح من جانبهم ، سوف يقابل بالمعارضة القوية من عصبة الأمم . وحتى لو كسبوا الحرب الأهلية ، فانهم سيواجهون مصاعب جمة فى اطعام الشعب بعد ذلك .

أما الرجعيون النمساويون ، فقد طالما درجوا على اتهام الاشتراكيين النمساويين بأنهم ماركسيون ، يعملون على اخضاع البلاد للنظام الشيوعى . وما أكثر ما لطخ هذا الوحل أذهان الحاكمين فى الدول الأجنبية ، حتى لقد استقر فى اليقين أن قيام نظام اشتراكى فى النمسا ، سوف يقاوم من جانبهم بكل شدة ، لا سيما اذا انبعث هذا النظام من حرب أهلية .

والحقيقة أن الاشتراكيين النمساويين لم يكونوا بطبيعة الحال شيوعيين ، أو مؤيدين للشيوعية ، التى لم تنجح الا فى كسب تأييد غير ذى شأن بين العمال النمساويين . كما أن الحزب الشيوعى النمساوى لم يكن على قدر من الكفاية لكسب مقعد واحد فى البرلمان ، أو أن يحدث أى ثغرة ذات دلالة فى الصفوف الحقيقية للاشتراكية الديمقراطية النمساوية . وكان للحزب الاشتراكى الديمقراطى جناح يمينى وجناح يسارى ، فى الوقت الذى كان فيه هذا الجناح اليسارى بزعامة أوتو باور أقدر على تحديد برنامجه . ومع ذلك فقد كان محض خيال أن يعتبر باور أو دويتش شيوعيين مستترين . وكما قد رأينا ، كان الحزب النمساوى مؤيدا تأييدا قويا للدولية ، المعروفة باسم الدولية الثانية ونصف » (١) والتى كان مقرها فى فيينا . وقد رفض الموافقة على تصريحات الدولية الثانية المنافسة ، التى ترى أن الديمقراطية التى

---

(١) الدولية الثانية ونصف : هى الدولية التى انحصر عهدها فيما بين عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٣ ــ وقد عرفت بهذا الاسم للتفريق بينها وبين الدولية الثانية . ذلك أن « الدولية الثانية » التى أعلنت عام ١٨٨٩ انما كانت ارتباطا بين الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية فى جميع الاقطار ، بينما كانت « الدولية الثانية ونصف » ارتباطا بين الجناح اليسارى وحده لهذه الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية بالذات ، وهى تعتبر بهذا الوصف طريقا وسطا بين « الدولية الثانية » للاشتراكيين الديموقراطيين ، وبين « الدولية الثالثة » التى أقامها لينين للشيوعيين وحدهم عام ١٩١٩ ، والتى انتهى الأمر بتصفيتها بقرار من الحكومة السوفيتية عام ١٩٤١ . =

تعنى تحقيق الأغلبية البرلمانية ، يجب اعتبارها فى كل الظروف شيئا لا يمكن الاستغناء عنه للتقدم نحو الاشتراكية . كما أصر على أنه قد توجد ظروف فى بعض بلاد بعينها ، تبرر قيام ديكتاتورية البروليتاريا، باعتبارها الطريق الوحيد الذى ترك مفتوحا ، ليمضى الاشتراكيون على هديه . وعلى النقيض لكل من الدولية الثانية والكومينترن ، أيد الحزب النمساوى قيام دولية مفردة ، تضم كلا من الاشتراكيين الديمقراطيين والشيوعيين ، وظل على الاحتفاظ بكفاحه غير الموفق من أجل هذه الوحدة ، ما دام هناك أقل أمل لديه فى النجاح . ولكن الاشتراكيين النمساويين كانوا قد استثمروا عهدهم القصير فى السلطة ، ليقيموا فى النمسا نظاما ليس سوفييتيا على التحقيق ، بل هو نظام جمهورية برلمانية ديمقراطية تماما . وما من ريب فى أنهم كانوا يأملون فى قدرتهم على كسب الأغلبية وفق هذا النظام ، فضلا عن أنهم كانوا يرون فيه الوضع السليم عن صدق واخلاص ، وقد كان شأنهم فى ذلك شأن الحزب المتحد ، الذى استند الى تأييد اليمينيين فيه واليساريين على السواء . وتأكيدا لذلك أصروا على أن تمنح فيينا ، قلعتهم الحصينة ، وضع وحدة فيدرالية أصلية فى نطاق الجمهورية ، التى تأخذ شكل الدولة الاتحادية برغم حجمها الضئيل وعدد سكانها القليل ، وأن تمنح سلطات الحكم الذاتى فى الشئون الاجتماعية والصناعية على السواء .

وقد أدرك الاشتراكيون أن حصولهم على أغلبية اشتراكية فى البلاد عامة، يتوقف على نجاحهم فى الحصول على قدر ملائم من التأييد بين الفلاحين . ولكن لم يتضح فى السنين الأولى للجمهورية الجديدة ، أن هذا الأمل كان رجاء غير معقول ، فقد كانت هناك عناصر فى الحزب المسيحى الاشتراكى ، الذى كان كثير من أعضائه فلاحين ، تقبل الديمقراطية كمبدأ ، وهى مستعدة للتعاون مع الاشتراكيين عمليا فى ادارة شئون البلاد على هذا الأساس . كذلك كان الاشتراكيون يأملون فى أن تعمل سياسة الفلاح ، التى خططها لهم أوتو باور ، على كسب عدد كبير من الذين تحولوا عن أحزابهم . وقد ظلوا يتعللون بهذا الأمل فى عام ١٩٢٧ ، برغم أن الحزب المسيحى الاشتراكى فى ذلك الحين ،

---

= أما أولى هذه الدوليات ، فقد كانت هى « الدولية العمالية » التى أقيمة بتوجيه كارل ماركس عام ١٨٦٤ حيث كانت تعتمد فى عضويتها على الافراد دون الاحزاب ، لتحتوى بين جنباتها كل الدوليين الاشتراكيين والشيوعيين على السواء ، ثم تحطمت نتيجة للصراع الذى اندلع بين الاشتراكيين والفوضويين عام ١٨٧٢ .

وأما آخر هذه الدوليات ، فقد كانت هى « الدولية الرابعة » التى أقامها أتباع تروتسكى عام ١٩٣٦ ، ولكنها سرعان ما تفرقت الى عدة جماعات متعاركة ، لم تحقق واحدة منها أى نتيجة مرجوة على الاطلاق .

وجدير بالذكر ، أن ننبه الى أن هناك جماعات أخرى كثيرة ، تسمت باسم « الدولية » دون ارتباط بالمفهوم الاشتراكى ، كدولية الاحرار ودولية الفلاحين اللتين أقيمتا عام ١٩٤٧ ، ثم الدولية الخضراء والدولية السوداء اللتين عرفتا فى خلال عشرينيات هذا القرن .

« المترجم »

قد أصبح أكثر رجعية تحت نفوذ سـايبل ، وأكثر توددا لمطالب الكنيسـة المسيحية المعادية للديمقراطية ، وكذلك كان الشأن نفسه بالنسـبة لعصـبة الفلاح . وبالاضافة الى هذه الأحزاب السياسية فقد كان عليهم أن يواجهـوا التحدى المتزايد للهايمفر ، الذين كان يتزعمهم رجال من الارستقراطية القديمة والضباط السابقين فى الجيش الامبراطورى . وقد أعلن الهايمفر منذ البداية عداوتهم للنظام الديمقراطى ، الذى هددوا علانيـة بالعمل على قلبه بالقـوة المسلحة . كذلك وقعت اشتباكات مستمرة فى مزيد من العنف ، بين وحدات الهايمفر وهيئات الطبقة العاملة . وأصبحت هذه الاشتباكات مصدر خطر داهم عندما نظم الهايمفر مظاهرات تسير فى المدن التى كان للاشـتراكيين فيهـا وضعهم المسيطر ، فى الوقت الذى رفضت فيه الحكومة تحريم مثل هـذه المظاهرات ، أو حماية مناطق الطبقة العـاملة من أعمال العنف التى انطلقت من خارجها .

وعلى الرغم من أن الهايمفر قد رددوا تصريحاتهم عن عزمهم على تحطيـم الجمهورية الديمقراطية بالقوة ، فانهم لم يحاولوا القيام فعلا بثورة مسلحة . وقد ترجع أسباب نكوصهم فى جانب منها الى قلة عددهم مع افتقارهم الى تأييد مسيحى اشتراكى قوى . كما ترجع فى جانب منها كذلك ، الى الشعور بأن جيش الجمهورية ـ حتى بعد تطهيره من القيادة الاشتراكية ـ سوف يطيـع الأوامر باخماد الثورة اذا اشتعلت ، غير أنه بعد عام ١٩٢٧ ، وكما حدث من قبل ، سمح للهايمفر بالاحتفاظ بأسلحتهم بل والحصول على أسلحة جديدة ، بينما تعرض الشوتزبوند الاشـتراكيون للاغارات المسـتمرة والتفتيش عن الأسلحة ، التى صادرت الشرطة كميات كبيرة منها . وبرغم هذه الاغارات ، فقد بقيت كميات كبيرة من الأسلحة فى حوزة الاشتراكيين ، ولكن تزايد هذه الاغارات قد عوق الشوتزبوند عن بناء مخازن جديدة . أما سايبل فقد عقد أواصر الصلة الوثيقة بشتارهمبرج والزعماء الآخرين للهايمفر ، مستخدما اياهم وسيلة لتحويل الاشتراكيين المسيحيين والفـلاحين الى مؤازرته مؤازرة قـوية فى سياسته المعادية للثورة . وفى هذه المرحلة ، لم يكن سايبل يحاول الاطاحة بالجمهورية الديمقراطية عن طريق القوة المسـلحة ، ولكنه يسعى الى تعديل الدستور على نحو يؤدى الى ازالة العناصر الديمقراطية فيه ، ليحل فى محلهـا ما كان يراه هو فى اعتباره ديمقراطية « حقة » . وكان يريد بخاصة التوسـع توسعا كبيرا فى سلطات رئيس الجمهورية ، الذى كان يومئذ مجـرد رمز فحسب ، وذلك حتى يهيىء له ان يصبح الحاكم الأعلى فى البـلاد ، له الحق المطلق فى تعيين الوزراء واقالتهم ، وله سلطة الحكم باصدار القرارات فى غيبة البرلمـان .

كذلك كان سايبل يؤيد تعديل نظام التصويت ، بحيث لا يكون التمثيل للأغلبية العددية ، بل يكون لمجموعات ومصالح معينة تتفق وخطوط فوجلسانج

فى مشروعاته عن الدولة التعاونية ، التى تظفر حقوق الكنيسة فيهـا باعتراف كبير . ولم يكن هناك جسر ممكن للربـط بين هذه الأفكار ، واستمساك الاشتراكيين بالديمقراطية البرلمانية . الا أن سايبل وخلفاءه فى الحكم ، ظلوا يواصلون التفاوض مع الاشتراكيين باستمرار ، من أجل الوصول الى حل وسط يتطلب بعض التضحيات من جانب الاشتراكيين ، باسم الوحدة الوطنية . وقد كان دانبرج سكرتير الحزب الاشتراكى ، والعضو الكبير فى الجناح اليمينى ، هو العضو الرئيسى غالبا فى هذه المفاوضات ، التى كانت تجرى دائما بصفة سرية ، دون أن يكون هناك أى أمل فى أن تحرز نجاحا نهائيا .

لقد بقى سايبل عاما ونصف عام فى الحكم بعد أحداث عام ١٩٢٧ . ثم استقال ليخلفه عضو من رجال الحزب المسيحى الاشتراكى أقل منه قدرة على الملاءمة والمجاملة ، وان يكن سايبل قد واصل توجيه الأمور من وراء ستار . ومرة أخرى قفزت مشروعات تعديل الدستور الى المقدمة ، ودعى الاشتراكيون كذلك للمرة الثانية من أجل الوصول الى حل وسط . وقد توصلوا عام ١٩٢٩ فى هذا الشأن الى شىء من ذلك بالفعل على نحو ما . وكان واحد من مقترحات سايبل ، يتمثل فى ضرورة اختيار رئيس الجمهورية عن طـريق الشعب بدلا من انتخابه عن طريق البرلمان . وقبل الاشتراكيون هذا الاقتراح ، مشترطين أن لا ينطبق هذا التغيير على الانتخابات القادمة — والتى كانت الأخيرة فى حقيقة الأمر — بل يقتصر تطبيقه على الانتخابات التالية لذلك . والواقع أن التغيرات الكبيرة الأخرى قد أسقطت ، لأنه كان من المستحيل دستوريا تعديل الدستور الا بموافقة أغلبية ثلثى البرلمان، الأمر الذى لم يكن متيسرا بدون الاشتراكيين. وهكذا خرج الاشتراكيون سالمين من أزمة ١٩٢٩ ، ولكن سرعان ما هبت ريح اضطرابات جديدة . ففى عام ١٩٢٩ أصبح شوبر مستشارا للنمسـا ، وهو الذى كان رئيسا للشرطة في فيينا ، والذى كان مسئولا الى حد كبير عن اطلاق النار عام ١٩٢٧ . وقد أخذ شوبر فى مفاوضة الاشتراكيين للوصول الى حل وسط فى موضوع تعديل الدستور . وبعد أن انتهى شوبر من ذلك ، بدأ فى مفاوضة ألمانيا لتكوين الاتحاد الجمركى الذى عارضه الفرنسيون فى صرامة .

لقد كان الأنشلوس (١) جزءا من برنامج الاشتراكيين منذ عام ١٩١٩، ولكن ذلك كان محظورا تماما فى معاهدة السلام ، التى كانت تقتضى بقاء النمسا

---

(١) الانشلوس : كلمة ألمانية Anschluss تعنى الاتحاد . وقد استخدمت الكلمة شعارا فيما بين عام ١٩١٨ وعام ١٩٣٨ ، لدى النمساويين الذين ساءتهم معاهدات الصلح فى أعقاب الحرب العالمية الاولى ، تلك المعاهدات التى ترتب عليها تحطيم الامبراطورية النمساوية الهنجارية القديمة . ومنذ ذلك الحين ، توافقت الاقاليم التى تقطعت أوصالها بجبال الالب — فى شكل دولة النمسا — على دعوة الانشلوس التى تلح فى اعتبار هذه الاقاليم جزءا من الاتحاد الالمانى الكبير . ولم تستطع دعوة الانشلوس أن تصل الى غايتها ، الا فى مارس ١٩٣٨ ، حين زحف =

مستقلة. ومهما يكن من شيء، فما برحت الاتصالات بين الحركتين الاشتراكيتين ، الألمانية والنمساوية ، وثيقة الصلة تماما . اذ كان كاوتسكى نفسه ورودلف هيلفردينج نمساويين أصلا ، أما ألمانيا فى ذلك الوقت فكانت لا تزال بلـــد جمهورية فايمار ، ولم تكن النازية برغم ما وصلت اليه من توطيد للقدم ، الا مجرد حركة معارضة . وهكذا بدا الاتحاد الجمركى أو الوحـدة الـكاملة مع الرايخ ، أمرين يمكن السعى اليهما على أساس الديمقراطية البرلمانية ، التى بدا أنه يمكن أن تزيد قوتها فى النمســا لو انضمت الى الرايخ ، سواء كدولة تأسيسية أو كولاية . ولكن ؛ ازاء الرفض الفرنسى الذى تؤيده الدول الأخرى الموقعة على المعاهدة النمساوية ، لم يكن من الممكن اجراء شىء من هذا .

وقد انهار تحكومة شوبر بعد الخلاف الذى وقع بينها وبين الهايمفر ، الذين كانوا يحاولون ابعاد الاشتراكيين عن سيطرتهم علـى رجـال السكك الحديدية ، فطالبوا بتعيين مدير عام للسكك الحديدية يشـــاركهم الرأى فى حملتهم . ولكن شوبر رفض طلبهم ، بناء على بعض ملاحظات خاصة حول ماضى هذا المدير المقترح ، فكان ذلك ايذانا باقصائه عن الحكم ، واحلال نائبه فاوجوين فى محله ، وهو الـذى كان مؤيدا قديمـــا للهـــايمفر . ومنذ ذلك الحين ، حاول شوبر تشكيل طبقة وسط بين الكاثوليك والاشتراكيين ، تقوم على أساس الأحزاب الصغيرة . فطالب المساعدة الكافية لحرمان فاوجوين من أغلبيته فى البرلمان ، بالرغم من أن سايبل نفسه قد وافق فى ذلك الوقت على الانضمام الى وزارته ، بوصفه وزيرا للخارجية ، وبرغم أن زعيمين للهايمفر من بينهمـــــا شتارهمبرج ، قد شغلا بعض المناصب فيها . ولم تكن الحكومة راغبـــة فى مواجهة الانتخابات ، التى لم يعد فيها احتمال لتحقيق الفــوز على شـــوبر والاشتراكيين ، ولكن هؤلاء هددوا باستعمال القوة ، اذا قامت أى محاولة للحكم بدون برلمان . وازاء ذلك ، اضطرت الحكومة الى اجراء انتخابات لم تظفر فيها بأغلبية ، ولم يستطع الهايمفر الذين دخلوا المعركة كحزب منفصـــل ، ان يحصلوا الا على ثمانية مقاعد فقط ، مما كشف أمر ضعفهم المشهود. فاستقالت حكومة فاوجوين ، وحلت فى محلها وزارة أكثر اعتدالا ، هى الوزارة المسيحية الإشتراكية . ولكن الحزب المسيحى الاشتراكى الذى أصابته كثير من الخسائر الانتخابية ، كان على ذلك الوقت فى حالة تفكك ظاهر . ولقد كان هذا الحزب يتمتع بقدر كبير ، من تأييد الفلاحين ، ولكن زعماءه بما فيهم سايبل ، قد

---

= هتلر بجيوشه النازية ليضم هذه الأقاليم الى دولة الرايخ الالمانى ، فتم له ذلك دون طلقة واحدة من الرصاص . ومعروف أن هتلر نفســه من أبناء هذه الاقاليم بالذات ، حيث ولد فى مدينة براوناو بالنمسا فى ابريل ١٨٨٩ ، ومات فى مدينة برلين بألمانيا فى ابريل ١٩٤٥ ، كما هو ذائع على أرجح الروايات .

« المترجم »

اصبحوا رجالا مهادنين ، بسبب أحلافهم مع الهايمفر . مما ترك الحزب في حالة غامضة ميئوس منها . بينما كان شوبر الذى تعهد بعدم اجراء أية اصلاحات دستورية الا بوسائل دستورية ، قد حظى بالتأييد الكافى ليصبح عقبة كأداء فى طريق الهدف الذى يرمى اليه سايبل ، وكان هذا يعنى فوق كل شىء ، انهيار الاشتراكيين كوسيلة لاسترجاع سلطة الكنيسة .

وحين أدرك سايبل المأزق ، وأهاجه أمر شوبر ، عرض الدخول فى حكومة ائتلافية مع الاشتراكيين ، الذين كان قد تعهد بتحطيمهم ، على أن يلى سايبل منصب المستشار ، وان يصبح بارو نائب المستشار فيها . وكيفما يكن الأمر ، فان حكومة ائتلافية على هذا النحو ، لم يكن قيامها محتملا على الاطلاق، وسرعان ما بادر الاشتراكيون الى رفض العرض فورا . لقد حدث ذلك فى ربيع ١٩٣١ ، وجرى هذا العرض فى الوقت الذى انهار فيه بنك النمسا « كريديت انشتالت » الذى كان يسيطر عليه روتشيلد ، وكان البنك قد وقع فى المتاعب حين اضطر اضطرارا الى امتلاك أحد البنوك الرجعية ( بودن كريديت آنشتالت ) الذى كان قد انهار قبل ذلك بوقت قصير . وقد كان سقوط بنك كريديت آنشتالت ، الذى تلاحقت له آثاره البعيدة فى خارج النمسا ، هو الذى حدد البداية الخطيرة للتدهور الاقتصادى العالمى . ذلك أنه منذ عام ١٩١٨ سواء فى الأوقات الطيبة أو السيئة ، كانت النمسا تعانى من بطالة عنيفة متصلة ،نتيجة لخسارتها الأسواق السابقة فى الولايات المتعاقبة للامبراطورية النمساوية المجرية . وكان أول اجراء للاشتراكيين بعد انشاء الجمهورية غالبا ، هو وضع نظام للتشريع الإجتماعى والصناعى ، يتضمن اعانة عامة للمتعطلين . كما أفادت فيينا من سلطاتها التشريعية الكبيرة ، باضافة مزيد من الصلاحيات المحلية بوسائل مختلفة ، وخاصة بالاشراف على الايجارات وبناء مساكن للمستأجرين من الطبقة العاملة . ولم تستطع الأغلبية المعادية للاشتراكية أن تفسد هذه الاجراءات التى كانت تهدف الى التأمين الاجتماعى ، والتى حظيت بتأييد العناصر الأكثر تقدما فى الحزب المسيحى الاشتراكى ، وذلك بالرغم من أن هذه العناصر المعادية للاشتراكية بذلت جهدها لترهق فيينا من الناحية المالية . ولكن الضربة الاقتصادية التى حلت بفيينا عام ١٩٣١ ، والتى استمرت فى الغالب طوال عدة سنوات ، كانت من القسوة بدرجة لم تشهدها فيينا من قبل كما أنها أضعفت من قوة النقابات العمالية فى المساومة لدرجة خطيرة ، وذلك برغم أنها لم تؤثر فى توهين قبضتهم على أغلب المناطق فى البلاد . الا أن مشروعا صناعيا كبيرا ، هو الألبين مونتان جسيلشافت ، كان هو وحده الذى استطاع أن ينتهز الفرصة ، ليحطم النقابات العمالية الاشتراكية بين موظفيه ، ويعيد تنظيمهم فى اتحادات للشركات مرتبطة بالهايمفر . وقد اشترى الراسماليون الالمانيون هذه الشركة الصناعية الكبرى ، وعندما تولى هتلر الحكم فى عام

١٩٣٣ : وضع تلك الاتحادات تحت القيادة النازية ؛وبذلك أعطى النــــازيين النمساويين أول خطوة جوهرية فى اقامة طبقتهم العاملة بعد ذلك .

لقد كان هدف سايبل من عرض ذلك الائتلاف على الاشتراكيين هـــو توريطهم باسم الوحدة الوطنية ، فى اجراءات صارمة لحل الأزمة الاقتصادية : كتخفيض الأجور وخاصة بالنسبة للعمال الحكوميين ، الذين ينتظم فيهم رجال السكك الحديدية ، وتخفيض مخصصات الخدمة الاجتماعية لاسيما بالنسبة للمتعطلين ، وهكذا . ولو أن الاشتراكيين كانوا قد وافقوا على الاشـــتراك فى تنفيذ مثل هذا البرنامج ، لوجهت اليهم التهمة بخيانة العمال ، ولـــكانوا قد خسروا كثيرا من التأييد الشعبى . ولكنهم لم تكن لديهم الفرصة لتنفيذ أى برنامج آخر بديل ؛ حتى لو كان لديهم مثل هـــذا البرنامج ؛ ذلك أن أية محاولة لتكوين حكومة للأقلية الاشتراكية ، كانت ستدفع بجميع الأحـــزاب الأخرى للاتحاد فورا على هزيمتها . والذى حدث بعد ذلك هو تتابع وزارات اشتراكية مسيحية ضعيفة لاتملك الأغلبية ، مما ترتب عليه فى الواقع العملى ، ان أخذت الديمقراطية النمساوية تذوى فى اطراد .

من هذه النقطة اذن ، بدأ عامل جديد ، ليصبح له تأثير ذو دلالة فى خطط السياسة النمساوية ، وكان هذا العامل الجديد ، هو المد السريع للنـــازية بوصفها تيارا للرأى العام . ففى الانتخابات الاقليمية والبلدية التى أجـريت فى اغلب مناطق النمسا فى ابريل ١٩٣٢ . ظهر النازيون سريعا كقوة غلابة فى السياسة النمساوية ، وهم الذين لم يكونوا بعد قد تولوا السلطة فى المانيا . ولم تكن مكاسبهم العظيمة هذه على حساب الاشتراكيين الذين احتفظـــــوا بمكاسبهم ، بل كانت على حساب المسيحيين الاشتراكيين الذين فقدوا فى فيينا مايقرب من نصف مقاعدهم وكسبها النازيون ، كما حول جانب من الهايمفــر ولاءهم من الفاشية النمساوية الى الفاشية الالمانية . ومنذ ذلك الحين ،أصبح هناك للفاشية تشكيلان متعاديان فى ضراوة ، ويكافحان من أجل الوصول الى السلطة فى النمسا ، وكلاهما مصممان على الاطاحة بالجمهورية الديمقراطية . ولكن أولهما قد تعهد بالحفاظ على النمسا فى ظل نظام رجعى ، يسيطر عليـــه رجال الجيش الامبراطورى القديم والطبقات المالكة للأرض ، واصحاب البنوك والأموال فى فيينا . بينما الآخر قد تعهد بالعمل من أجل نداء الاتحاد مع المانيا ذلك النداء ( آنشلوس ) الذى صدر بصـــورة رسمية فى يناير ١٩٣٣ تحت السيطرة النازية .

ولقد وقف الاشتراكيون ضد كل من الفريقين ، وهم الذين كانوا يؤيدون دائما فكرة الآنشلوس ، ولكنهم بدأوا يشعرون شعورا مخالفا تماما بازائها ، عندما أصبحت هذه الدعوة تعنى بالنسبة لهم ، اغراق النمسا فى المانيا النازية بدلا من أن تصبح وحدة ذات حكم ذاتى فى جمهورية فايمار . ووقف الحزب المسيحى الاشتراكى فى شك بين هذه القوى المتصارعة ، وهو الذى أصبح فى

ظل سايبل حليفا للهايمفر . ولكنه كان يتكون غالبا من الفلاحين الذين لم تكن لديهم فكرة واضحة عن السياسات الوطنية ، فيما عدا فزعهم الشديد المتصل من الاشتراكيين ، الذين قيل عنهم أنهم بلاشفة مصممون على الاستيلاء على أراضيهم .

وعند هذا الحد فى عام ١٩٣٢ ، مات سايبل خصم الاشتراكيين اللدود ، واصبح على المسيحيين الاشتراكيين أن يجدوا زعيما جديدا يحل فى محله . لقد كان سايبل ، سواء فى الحكم او فى خارجه ، رجل النمسا القوى بلا جدال لعدة سنوات ، اذ جاء بعد عدة سنين من سياسة التآمر التى لم يكن لهاسوى هدفين : التحطيم التام للحزب الاشتراكى والنظام الديمقراطى الذى دسه هذا الحزب على الدولة النمساوية ، ثم اعادة السلطة والنفوذ فى السياسة وشئون الحياة الوطنية كلها للكنيسة الكاثوليكية الرومانية . وكان هذان الهدفان هما اللذان اتبعهما خليفته الدكتور انجلبرت دولفوس الذى أصبح مستشارا ، والذى حاول ان يحصل فى الوقت نفسه على وزارة بأغلبية صوت واحد فى البرلمان ، وذلك لتكون غير قادرة مطلقا على أن تضع تشريعا مدروسا بصفة جادة . . وكان على الكاثوليك ــ من أجل تأمين هذه الأغلبية الأساسية ــ أن يعتمدوا على تأييد حفنة من أعضاء الهايمفر ، ولكن تقدم النازية النمساوية كان قدفتت تأييد الهايمفر فى البلاد بشكل خطير ، كما أن التحالف مع البقية الباقية منهم خارج البرلمان تحت زعامة شتارهمبرج ومايور فاى ، قد أضاع كثيرين من المناصرين الذين أصبح احتمال خصومتهم أكثر من احتمال ولائهم .

ومهما يكن من أمر ، فقد كان دولفوس ــ ابن الكنيسة الكاثوليكية البار وخصم الديمقراطية اللدود ــ مشغولا فى حماس بمشروعات سايبل فى تعديل الدستور ، بل انه أوغل فيها حتى جعل منها نسخة كتابية للفاشية ، مكرسا بنيانها على أساس « الضياع » لتحل محل التمثيل البرلمانى ، ودولفوس هذا ، كان ابنا غير شرعى لفلاح ، وقد حظى بمساعدة مالية نظرا لنبوغه العقلى ، الأمر الذى مهد له طريقه الى جامعة فيينا . واذ كان لايرغب فى أن يصبح قسيسا ، فقد اشتغل موظفا فى المؤسسات الكاثوليكية ، وسرعان ما أصبح سكرتيرا للغرفة الزراعية فى النمسا السفلى ، وأصبح معترفا به خبيرا اشتراكيا مسيحيا فى شئون الفلاحين . وقد كان فى البداية منضما للجناح الديمقراطى فى حركة الفلاحين ، ولكنه اتجه الى الجناح اليمينى ، تأسيا بسايبل فى الغالب الأعم ، وأصبح داعية كبيرا للأفكار التسلطية ، وربما لم يكن دولفوس ديكتاتورا بالفريزة ، برغم أنه مارس الديكتاتورية فترة من الزمن ، ولكنه قد عشق السلطان ، فصمم على أن يواصل النضال ضد الاشتراكيين بكل وسيلة تحت امرته .

ولم يبق دولفوس فى الحكم طويلا ، حتى لاحت الفرصة من تلقاء ذاتها للتخلص من البرلمان النمساوى دفعة واحدة . ذلك أن الأزمة الاقتصادية التى

وجدت الحكومة نفسها فيها ، جعلتها تقرر دفع أجور رجال السكك الحديدية ــ الذين كانوا يعملون فى خدمة الدولة ــ على ثلاثة أقساط بدلا من أدائها دفعة واحدة فى أول الشهر . فدعا رجال السكك الحديدية الى اضراب لمدة ساعتين كاحتجاج رسمى ، وانتهزت الحكومة الفرصة لتقوم بحركة طرد واسعة لرجال النقابات العمالية من ذوى النشاط . وعندما عرض الأمر على البرلمان ،هزمت الحكومة بصوت واحد ، ولكنه اكتشف بعد ذلك أن احد الاشتراكيين قدصوت خطأ عن طريق بطاقة جاره الانتخابية وليس ببطاقته هو ، ونتج عن ذلك نزاع قوى حول ما اذا كان هذا الصوت سليما أو غير سليم ، وفى غمار التصفيق الذى اكتنف هذا الحدث ، استقال كارل رينر المتحدث الاشتراكى من منصبه وخلفه فى المنصب زميله الكاثوليكى ــ أول نائب للرئيس ــ ورأى النائب الثانى للرئيس ــ وهو قومى ــ أن هذه فرصته فاستقال من منصبه ، ولم يخلف وراءه احدا يستطيع بمقتضى الدستور أن يدعو المجلس للانعقاد . واذ وجدت الحكومة مهربا لها من هذا المأزق البرلمانى ، ذهبت مغتبطة مذهب القائلين بأن المجلس لايجوز له استئناف انعقاده ، وانما يظل قائما من الناحية الاسمية فحسب ، ما دام أنه لم يحل ، ولا هو قد تأجل .

لقد نشأ هذا الوضع الغريب فى ٤ مارس عام ١٩٣٣ ، بعد حريق الرايشستاك فى برلين بأيام قليلة ، وقبل حصول هتلر على أغلبيته الكاسحة فى الانتخابات الألمانية العامة . وتداخلت مشكلة السكك الحديدية مع مشكلة أسلحة هيرتنبرج ، التى لعب رجال السكك الحديدية دورا هاما فى ابرازها . وكانت هذه المشكلة خاصة بمصنع للأسلحة فى هيرتنبرج ، الذى ظهر انه كان ينتج غدارات ( بنادق ) لتصديرها الى المجر ، وفى ذلك خرق لاتفاقيات السلام ومخالفة للسياسة الرسمية للحكومة النمساوية . ثم تبين بعد ذلك أن أغلب الأسلحة لم تكن مصنوعة فى هيرتنبرج ، وانما كانت مستوردة من ايطاليا على عزم ارسالها الى المجر ، لامن أجل المجريين أنفسهم ، بل من أجل نقلها الى الثوار الكرواتيين ، الذين كانوا يعدون للثورة ضد يوغوسلافيا . ولما كان الايطاليون على علاقة بالغة السوء مع اليوغوسلافيين ، فقد أرسلوا الأسلحة الى هيرتنبرج لاصلاحها فى طريقها الى كرواتيا .واذ تضايق موسولينى من الافصاح عما حدث ، فقد صمم على أن يقدم كل مساعدة ممكنة لتحطيم الاشتراكيين النمساويين ، الذين كان من المحتمل أن يفكروا مرتين قبل اذاعة هذا الموضوع ، لو أنهم عرفوا سلفا ما سوف يتمخض عنه .

وكانت استقالة رينر التى وقعت فى الأتون الملتهب لتلك الفترة ، خطأ تكتيكيا بلاجدال . ذلك أن بصيرته لم تنفذ الى المدى الذى يرى فيه ان نائبى المجلس ، حين يمارسان صنيعه فى الاستقالة ، انما يخلقان مأزقا دستوريا ، لايسمح للبرلمان أن يؤدى مهمته .

والواقع ان أثر ذلك قد تمثل فى تحول دولفوس من مستشار لجمهورية ديمقراطية رسمية الى ديكتاتور . وهو لم يصبح ديكتاتورا لأنه أراد ذلك ؛ وانما لأنه لم يجد بديلا عن هذا السبيل . ويومئذ لم تكن هناك قوتان متصارعتان فحسب ، بل ثلاث قوى كبيرة تسعى من أجل السلطان . تلك كانت هى : قوة الاشتراكيين الذين تماسكوا وان كانوا لم يحرزوا أى تقدم . وقوة التحالف القائم بين رجال دولفوس المسيحيين الاشتراكيين والهايمفر الذين كانوا يفقدون الأرض من تحتهم ، ثم النازيون الذين امتصوا أغلب الوطنيين القدامى أو الجرمانيين وجانبا من الهايمفر ، والذين كانوا يكسبون بدرجة فائقة الأغلبية الساحقة فى البلاد جميعا . ولم يكن فى استطاعة أى من هذه المجموعات الثلاث ، أن تحصل على الأغلبية فى ظل أى نظام برلمانى ،ولكنه أيضا مما لم يكن موضعا للبحث بأية حال ، أن يأتلف اثنان منهما معا ضد الثالث ، اذ كانت الهوة واسعة بين دولفوس والاشتراكيين ، كما أن التحالف معالاشتراكيين كان يعنى تكتل ايطاليا والمانيا ضد استقلال النمسا . كذلك التحالف مع النازيين الذين يعملون على محو النمسا كدولة مستقلة ، لم يعد أمره ممكنا بعد ، منذ اللحظة التى انتصر فيها هتلر بألمانيا . وهكذا لم تبق الا ديكتاتورية الاشتراكيين المسيحيين ، برغم أنه قدبات واضحا أن الاشتراكيين المسيحيين والهايمفر لم يحصلا معا الا على أقل من ثلث مجموع الناخبين فى الجمهورية .

لقد اعتمدت ديكتاتورية دولفوس اعتمادا كاملا ، على الانقسام القائم بين المانيا وايطاليا فى سياستهما ضد النمسا ، وكان هذا الانقسام بالفعل حقيقة قائمة . ولطالما عبر هتلر عن عزمه على ابتلاع النمسا فى الرايخ الألمانى الكبير ، بينما لم يكن موسولينى يرغب فى أن يرى القوات الألمانية تتحكم فى ممر برنر الذى يتصل بايطاليا مباشرة . وتبعا لذلك ، اعتمد دولفوس على التأييد الايطالى فى هجومه على الفاشية الكاثوليكية ، التى كانت مختلفة الى حد بعيد عن النازية الألمانية ، والفاشية الايطالية ، اذ لم تكن تعتمد على تأييد حزب جماهيرى ، ولم يكن فيها مايشابه ولو من بعيد ،ذلك الدور الذى لعبه الحزب أو الفورر أو الدوتشى فى المانيا وايطاليا . وكل مافىأمر هذه الفاشيةالكاثوليكية انه كان هناك تأييد عميق لأفكار فوجلسانج عندولة مسيحية تعتمد فىأساسها على « الضياع » مع فارق معين ، ذلك أنه بينما قدم فوجلسانج آراءه كوسيلة لمنع تطور الصناعة والمال على نطاق واسع ، فان خليفته قد لعب دورا مهما فى تأييده من جانب كبار رجال الصناعة وأصحاب البنوك ، وكذلك فى مؤازرته من جانب الارستقراطيين المتخلفين عن العهد الامبراطورى القديم .أما النظام الذى دعا اليه دولفوس وسايبل ، فلم يكن مناسبا حقا لحاجات المجتمع الحديث ، الذى فقدت فيه الكنيسة تماما سيطرتها على العمال الصناعيين وجانب كبير من الفلاحين . كذلك لم يكن نظام الضياع ( شتينده ) نظاما

واقعيا ، وهو النظام الذى اقترح لاعادة تنظيم السكان المقيمين بغض النظر عن الحواجز الطبقية . وهكذا أيقن دولفوس تمام اليقين ، أنه لم يعد فى استطاعته ان يأمل فى تحقيق نظام « الضياع » الذى اراده ، الا اذا استطاع على نحو ما » تحطيم النقابات العمالية تحطيما كاملا ، باعتبارها العمود الفقرى للحزب الاشتراكى ، وهو الأمر الذى جعله يشرع فى استعمال كل الوسائل الممكنة للهجوم على هذه النقابات . ومهما يكن من شىء ، فقد كان عليه أن يحارب حربا متصلة فى جبهتين ضد النازيين والاشتراكيين ، وكان يعرف انه ولو أن الحزب المسيحى الاشتراكى يقف من ورائه فى صلابة ، الا انه كان يضم حركة نقابات عمالية كاثوليكية يحتاج الأمر الى الاطاحة بها ، ويضم كثيرا من السياسيين الفلاحين الذين كانوا لا يؤيدونه بكل قلوبهم فى تحالفه مع الهايمفر .

وفى هذه الفترة كان الهايمفر ، الذين أصبحوا حزبا حكوميا ، مصدر ضيق رئيسى للاشتراكيين ، برغم أنهم كانوا فى عراك مع النازيين أيضا . وقد قام دولفوس بجهود كبيرة لارضاء النازيين ، وخاصة باتخاذه اجراءات قوية ضد الاشتراكيين ، ولكنه اقتنع فى ذلك الحين بعدم جدوى محاولاته للصلح مع حزب ، يلتزم التزاما صارما بفكرة « الأنشلوس » واقرار تنصيب هتلر بوصفه الزعيم القائد . ورد النازيون على تحول دولفوس بحركة من القنابل والعنف ، مما اضطره الى اتخاذ اجراءات انتقامية ضدهم . ومع ذلك فقد كان هجومه الرئيسى لايزال موجها ضد الاشتراكيين ، من أجل الاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة التى كانت لا تزال فى أيدى الشوتزبوند ، برغم عمليات البحث والاستيلاء التى تمت من قبل . ثم هو قد زاد من حدة اجراءات هذا البحث ، لتبلغ مداها بالاستيلاء على قيادة الحزب الاشتراكى فى لينز فى فبراير ١٩٣٤ . وهنا صمم الاشتراكيون فى لينز على أن يحاربوا دون انتظار الحصول على تصريح من فيينا ، وامتدت الثورة من لينز الى المناطق الأخرى ، وبالأحرى الى البلاد بأكملها . وعندما علمت اللجنة المركزية للحزب بالخبر ، قررت بأغلبية صوت واحد الدعوة الى اضراب عام ، الأمر الذى كان خطوة مأمولة بلا ريب ، فى ضوء البطالة العارمة التى سادت البلاد . وحمل فريق من الشوتزبوند فى فيينا السلاح ، ولم يكونوا الا فريقا منهم فحسب . أما الاضراب فكان مصيره الفشل الذريع ، بينما أخذ ذلك الفريق من الشوتزبوند الذى نهض بالثورة ، يحارب معركة خاسرة طوال أربعة أيام ، ثم لم يستطع مواصلة القتال ، عندما واجهته الحكومة بسلاح المدفعية التى نزلت بها الى الميدان . وكم من الخسائر الفادحة لحقت بمبنى كارل ماركس ، ومساكن العمال التى بنتها البلدية ، وكم من البطولات الرائعة اظهرها أولئك المقاتلون . ومع ذلك فهم لم يستطيعوا الصمود ، وبدأ مايوز فاى — الذى أدار العمليات ضدهم — فى اطلاق النار على الأسرى منهم ، وفيهم واحد على الأقل من الرجال

الجرحى جراحا بالغة . ولم تصل المأساة الى ذروتها الا بعد شنق سبعة من الثوار ، الأمر الذى ترتبت عليه الاحتجاجات العنيفة من الدول الأجنبية .

وعلى الرغم من أن أغلب الاشتراكيين لم يشتركوا فى الثورة ، فان الحزب الاشتراكى ونقابات العمال هما اللذان وقع على عاتقهما اللوم . فتقرر حل الحزب والاستيلاء على مكاتبه ، كما لقيت نقابات العمال الاشتراكية مثل هذا المصير ، أما كبار الزعماء فيما عدا زعماء الجناح اليمينى المتطرف ، فقد سجنوا أو نفوا ، واستطاع أوتو باور الفرار الى تشيكوسلوفاكيا ، حيث استقر فى برنو ، ومن هناك حاول مواصلة دعوته ، كما استطاع دويتش زعيم الشوتزبوند أن يهرب الى الخارج .

ولكن حل الحزب والنقابات العمالية ، لم يكن ليودى أبدا بالاثنين ، فقد وجد الحزب زعماء جددا واصلوا الدعاية فى الخفاء ، واستمروا على ولائهم الهيئة الرئيسية للعمال الصناعيين ضد دولفوس والنازيين . أما نقابات العمال المسيحية الاشتراكية التى سمح لها مؤقتا بالبقاء ، ليبتلعها تنظيم جديد تحت الاشراف الحكومى ، فقد أصبحت بؤرة للأعضاء السابقين فى نقابات العمال الاشتراكية ، وخاضت معركة المساومة فى قضايا الساعة الخاصة بالأجور وظروف العمالة . فنشأ عن هذا الوضع ماسمى « بالاتحاد الموحد » أو « أينهايتسجيفير كشافت » وهو وان يكن قد بنى أصلا على النقابات الكاثوليكية الا انه قد أصبح منظمة عمالية عامة تخضع شيئا فشيئا للضغط الاشتراكى المتزايد .

والأمر الذى كان أكثر خطورة بالنسبة للاشتراكيين ، هو حل مجلس المدينة المنتخب فى فيينا ، والذى كانت للاشتراكيين أغلبية فيه ، ثم تسليم عهدة الادارة الى مدير معين أصدر أوامر سريعة بوقف عملية بناء المنازل التى كانت البلدية تقوم بها .. كذلك كانت تبذل المحاولات — وفقا لاعتبارات خاصة — من أجل اكتساب تأييد عمال فيينا ، وخاصة بتعيين دكتور أرنست فينتر ، المسيحى الاشتراكى نائبا للعمدة ، ولكن فينتر ، برغم أن آراءه الشخصية كانت متقدمة الى حد ما ، فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية ، فانه لم تكن لديه الا سلطات قليلة للتصرف . ثم سرعان ماتم عزله .

وفى الشهور القليلة التالية للثورة ، واصل دولفوس هجومه على الاشتراكيين ، وحثه على ذلك زعماء الهايمفر ، بالرغم من أن بعض وزرائه ومؤيديه لم يظهروا حماسا كبيرا لاجراءاته البالغة فى تطرفها ، ومن بين الذين انتقدوه الدكتور شميتز عمدة فيينا الجديد ودكتور فينتر وزير العدل فى وزارته ، ودكتور فون شوشنيج الذى كان يطالب باتباع سياسة اللين ... ثم وقعت فى يوليو ١٩٣٤ محاولة الانقلاب النازية ، واحتلت الفرق المسلحة للنازيين مقر المستشارية ومحطة الاذاعة التى أعلنت عن طريقها استقالة

دولفوس وتعيين رينتيلين الزعيم المؤيد للنازية فى مكانه . وقد عثر المتآمرون على دولفوس فى مقر المستشارية فاعتقلوه ، بعد ان اصيب بجراح مميتة ، واحتجزوه دون عون من قسيس أو طبيب ، ولكن قوات الحكومة حاصرت قصر المستشارية بعد لحظات ، ولم تظهر أية بادرة على قيام ثورات مؤيدة للنازيين .

وقام مايور فاى الذى قيل أنه اعتقل أسيرا ، بمفـــاوضة الثائرين على شروط الاستسلام ، وتم تسليم مقر المستشارية بالفعل ، ولكن بعد أن كان دولفوس قد مات . ومن المشكوك فيه ما اذا كان فاى قد وعد المتـــآمرين بالأمان اذا هم استـــلموا ، فقد أكدوا هم ذلك ، بينما هو قد أنكر . وعلى أية حال فان مثل هذا الوعد لم ينجز ، حيث أعدم قليل من كبار النازيين ، ولكن لم يكن هناك انتقام بالجملة . وبالاضافة الى محاولة الانقلاب تلك وقعت ثورات فى كارينثيا وستيريا ، حيث تم اخمادها بعد قتال عنيف ، وانسحب كثير من الثوار عبر الحدود الى يوغوسلافيا ، التى كانت فى ذلك الوقت حليفا وثيقا لألمانيا .

وقد كان من بين الأسباب التى أدت الى فشل الانقلاب النازى : أن القوات المسلحة وقفت موقف الحزم من النازيين ، وأنهم لم يكونوا يحظون الا بتأييد شعبى قليل فى فيينا . وهناك سبب آخر ، ربما كان فعالا فى الحد من انتشار الثورة ، ذلك هو أن موسولينى قد نقل لواءين ايطاليين من قواته الى الحدود عند ممر برينر . وقد شكل هتلر فرقة نمساوية مكونة من اللاجئين النازيين من النمسا ، وتحركت هذه الفرقة الى مقربة من الحدود النمساوية عـــلى استعداد لعبورها . وعندما علم هتلر بتحرك القوات الايطالية ، خطرت له أفكار مغايرة . ذلك أن التسليح الألمانى كان لايزال فى مرحلة مبكرة ، وقد تلقى النصح القوى بألا يخاطر بالاشتباك مع ايطاليا ، حتى لاتشتعل حرب أوربية عاجلة . وعلى هذا النحو ، أرسل هتلر الفرقة النمساوية الى شرق بروسيا ، تاركـــا النازيين النمساويين يواجهون مصيرهم المحتوم .

وقد أدى موت دولفوس الى تعديل جوهرى فى سياســة الحـــكومة النمساوية ، وكان خليفته فون شوشينج نبيلا من التيرول السفلى ، وكـــان مسيحيا مخلصا ، يحمل بين أعطافه أفكارا مشرقة عن مشكلات الفلاحين ، كما كان مترفعا فى شمائله الذاتية ، وليست لديه أى مشاركة فى تلك الخصـــال القاسية لشتار همبرج وفاى ، أو الهايمفر بصورتهم العامة . ومع أنه كان معاديا بالضرورة للاشتراكية ، الا أنه لم يكن متحمسا لأن يعدم أو يبيد هؤلاء الذين كانوا يؤمنون بعقيدة الاشتراكية . ولذلك فانه برغم استمراره فى سياســـة الديكتاتورية التى اتبعها دولفوس ، والتى لم تكن هناك سياســـة أخرى بديل عنها ، فانه قد جنح بها لتكون أكثر لينا ، ولم يحاول أن يوقف حركة احيـــاء النقابات العمالية عن طريق الأينهايتزجيفيركشافت . وكان شوشينج يمثـــل

فى حقيقته السيد المهذب من ذلك الطراز القديم ، الذى يهفو الى النمسا القديمة فى أقل أشكالها الرجعية . وكل ماسعى الى نشدانه منذ عام ١٩٣٤ ، انما هو الحياة فى وداعه مطلقة . وسرعان ما طرد من حكومته مايور فاى ثم البرنس شتارهمبرج ، دون أن يثير أية متاعب عنيفة . والحقيقة انه أدرك أن الهايمفر والنازيين كليهما ، قد فقدا الكثير من جاذبيتهما ، وأن مايريده الرجال المتزنون انما هو أن يتركوا وشأنهم فوق كل اعتبار .

ومهما يكن من شىء ، فانه لم تكن هناك فى النمسا عام ١٩٣٤ أى طبقة معتدلة من الارستقراطيين ، تصلح قاعدة لمثل هذه الحكومة على النحو الذى اراد لها شوشينج أن تكون ، وكل ماكان يستطيعه هو أن يظل رئيسا لدولة مستقلة مسيحية صغيرة ، تعيش بقدر مايتناظر أخطر اثنين من جيرانها ، المانيا وايطاليا ، أو بعبارة أخرى ، بقدر ماكان موسولينى عليه من الاستعداد لحمايتها من هتلر . ولكن ما كاد الديكتاتوران العتيدان يصلان الى تفاهم ، حتى أصبح انهيار النمسا بوصفها دولة مستقلة ، أمرا لا فكاك منه حين يعزم هتلر على مايرى من اجراء .

وفى هذه الفترة من عامى ١٩٣٤ ــ ١٩٣٥ كان الفرنسيون يعملون غاية جهدهم على التفرقة بين المانيا النازية وايطاليا الفاشية ، بل لقد سعوا الى اقحام ايطاليا فى جبهة معادية للنازية ، ترتكز بصفة أساسية على كل من فرنسا وبريطانيا العظمى . ولهذا كان من الضرورى أن يستميلوا الايطاليين بالسماح لهم باعلان الحرب على الحبشة ، وضمها كلها أو جزء منها كميدان للاستعماريين الايطاليين . غير أن الهجوم على الحبشة ، كان معناه خرقا مفضوحا ومباشرا لميثاق عصبة الأمم ، لاسيما أن الحبشة قد ووفق على اشتراكها عضوا فى هذه العصبة . ولكن ذلك لم يكن ليمنع لافال من أن يغضى الطرف عن عدوان ايطاليا ريثما يضمن التأييد الايطالى ضد ألمانيا . بيد أن حلف هور ــ لافال الذى وقعه وزيرا الخارجية البريطانية والفرنسية ، قد أحدث احتجاجا شديدا فى بريطانيا العظمى ، مما أدى الى ارغام السير صامويل هور على تقديم استقالته ، وكان على العصبة أن تدرس مسألة فرض عقوبات على ايطاليا لاجتياحها الحبشة . وبعد مناقشات عديدة ، طبقت عقوبات معينة ، ولكن العصبة كانت حريصة على عدم تطبيق العقوبة الوحيدة ، التى كان يمكن أن تكون عقوبة سريعة فعالة تلك هى منع وصول البترول الى القوات المسلحة الايطالية . ويرجع عدم فرض العصبة هذه العقوبة ، الى ما أعلنه موسولينى صراحة من أنه سوف يعتبرها بمثابة اعلان للحرب .

وعلى الرغم من أن العصبة كانت مذبذبة فى موقفها من العقوبات ، فان تدخلها المتراوح فى حرب الحبشة ، كان كافيا لالقاء ايطاليا فى أحضان ألمانيا النازية . وايجاد الأساس لمحور برلين ــ روما ، وقيام الحلف المناهض

الكومينترن . وسحبت ايطاليا مساعدتها للهايمفر بعد أن كانت تمدهم بالمال ، واصبح واضحا ان هتلر بمكنه أن يهدم جمهورية النمسا حين يريد . والواقع انه انتظر حتى مارس ١٩٣٨ ، اذ تقدم اعادة التسليح الألمانى فى ذلك الوقت الى مدى اوسع ، وأصبح واضحا أن فرنسا وبريطانيا كانتا مترددتين . فى اتخاذ اى اجراء لوقف العدوان النازى يمكن أن يؤدى الى المخاطرة بالحرب . وكان هتلر قد بدأ يشن حملة مسمومة ضد تشيكوسلوفاكيا التى كانت صديقة حميمة للنمسا فترة من الزمن . والحقيقة أن السؤال الفريد كان يومئذ ، يدور حول اى الدولتين يبدأ النازيون بمهاجمتها اولا ، أتكون تشيكوسلوفاكيا أم تكون النمسا ؟ ولقد قرر هتلر أن يزدرد النمسا أولا ، بعد أن تسحبت ايطاليا من أمر حمايتها تماما . ولقد استطاع شوشنيج أن يلمح تماما ذلك الخطر المحدق ببلاده ، ولو أنه لم يكن ليعرف سلفا متى يبدأ الهجوم على نحو اليقين . ويومئذ فى فبراير ١٩٣٨ ، قام هتلر باستدعاء شوشنيج الى برختسجادن ، وأمره أن يعين فون زايس انكوارد النازى النمساوى رئيسا لحكومته ، بعد أن أطلعه على الأوامر الصادرة منه الى القوات الألمانية بالزحف على النمسا اذا لم يطع شوشنيج هذا القرار . ولقد اضطر الرجل الى أن يصدع بالأمر . وعاد شوشنيج الى فيينا ، وظفق يبحث عما اذا كان يمكن عمل أى شىء لانقاذ البلاد . ولم يكن فى تقديره أبدا أن يقاوم النازيين بامكانياته الذاتية ، ولم تكن المصادر الباقية للمقاومة المحتملة ، الا أولئك الهايمفر ، ثم تلك الحركة العمالية المنحلة والمفككة معا . وواضح ان الهايمفر الذين اختلف معهم شوشنيج كانوا قيثارة محطومة ، بينما كان الأمل الواحد المتبقى ماثلا فى التصالح مع العمال . وأجريت مناقشات مع ممثلى العمال ، وقبل نهايتها بأيام قليلة ، عقد مؤتمر كبير للطبقة العاملة بموافقة الحكومة ، حيث تعهد المؤتمرون بالدفاع عن النمسا . وهكذا عند الرمق الأخير ، اضطر الكاثوليك الذين طالما حاولوا ضرب حركة الطبقة العاملة ، الى أن يسعوا الى الاتفاق معها بوصفها القوة الوحيدة القادرة على تنظيم مقاومة واسعة المدى . ومع ذلك فلم يكن شوشنيج صادق العزم تماما . وعندما أهاب بالعمال للنصرة ، لم يوثق الوعد بأن حكومته سوف تحارب حتى النهاية اذا هم ساعدوها . وفى خلال الأيام الأواخر للاستقلال النمساوى ، كانت طرقات فيينا مملوءة بالمتظاهرين الاشتراكيين الهاتفين ، وصمم شوشنيج على اجراء استفتاء على الاستقلال أو الاندماج ، وكان هذا القرار هو الذى عجل بالانقلاب على الأرجح . ففى ١١ مارس ١٩٣٨ زحف النازيون ، واستقال شوشنيج فى ذلك المساء دون أية محاولة للمقاومة من جانبه . لقد كان على يقين بأنه ليست لديه أية فرصة ، عندما تحدى هتلر نصيحة ضباطه الكبار وأصدر الأمر بالزحف . ولقد كان فى ذلك محقا تماما ، اذ لم يكن لدى العمال فى هذا الوقت الا عدة محدودة من

الأسلحة . وكان من الواضح انهم غير أكفاء للصمود أمام أى هجوم لقوات منظمة .

وهكذا انتهت الجمهورية النمساوية فى ١٩٣٨ ، ليعاد تشكيلها فى نهاية الحرب العالمية الثانية فحسب ، تحت ظروف الاحتلال المشترك ، التى أجبرت الاشتراكيين على الاشتراك فى حكومة ائتلافية ، وأن يظلوا شركاء فيها حتى الوقت الحاضر ، عندما قبلت النمسا التى جلت عنها قوات الاحتلال ، أن تخلص الى الحياد فى الصراع الأوربى . ولكن خطوط الحزب اليوم تختلف تماما عما كانت عليه فى ثلاثينيات القرن العشرين . فقد اختفت النزعات المعادية للديمقراطية التى مثلها سايبل والهايمفر . والاشتراكيون الذين أقروا بعجزهم عن الحصول على أغلبية مستقلة ، قد نزعوا الى العيش مع الحزب المسيحى الاشتراكى ، الذى لم يعد يهدف الى هدم الديمقراطية البرلمانية ، ولكنه على استعداد لتقبلها فى الظروف الراهنة ، باعتبارها النظام العملى الفريد . وكما قد رأينا ، فان الاشتراكيين الذين لم يكونوا أبدا ثوريين على النحو الذى عرفه خصومهم عنهم ، بل كان لهم على الدوام جناح دستورى يمينى قوى يرأسه رجال من أمثال رينر ودانبرج ، هؤلاء الاشتراكيون ، قد تداعوا الى صورة جماعة للأوضاع الدستورية فحسب . أما المحاولة الخاصة بايجاد ماركسية ــ نمساوية ، تنتصف الطريق بين اليسار واليمين ، فقد أقلع عنها .

لقد أصبح الحزب الاشتراكى النمساوى اليوم ــ كما كان دائما ــ حزب اصلاح اجتماعى ، ولكنه لم يعد يستند الى أى أساس نظرى مميز . ولا يزال بعض زعمائه القدامى على قيد الحياة ، ومن بينهم فردريك آدلر ، ولكن ليس لهم نشاط منذ بعيد . أما الرجال الأصغر سنا الذين كان لهم نشاطهم قبل عام ١٩٣٤ ، ولا يزالون على نشاطهم حتى اليوم ، فنذكر منهم أوسكار بولاك صاحب صحيفة الأربايتر تسايتونج ، وكذلك جوليوس براونتال(١) الذى اعتزل أخيرا سكرتارية الدولية الاشتراكية . اما أغلب الزعماء القدامى فقد ماتوا وحل فى محلهم رجال جدد من الزعماء ذوى عقلية أقل مرتبة من الناحية النظرية . أما الماركسية النمساوية ، التى طالما اعتبرت تهمة عار عند النمساويين المعادين للاشتراكية ، وعند الشيوعيين الذين استنكروها باعتبار أنها تقوم على أسس فلسفية لمثالية « كانت » ، هذه الماركسية النمساوية قد انتهت تماما كنظرية حية ، تصلح لظروف الوقت الحاضر .

---

(١) جوليوس براونتال هو صاحب « التعريف » الذى كتبه عن البروفسور كول بعد وفاته ، وهو التعريف الذى يراه القارىء منشورا فى مقدمة هذا الكتاب .

« المترجم »

ومهما يكن من شيء فان الاشتراكيين النمساويين ، قد اظهروا أكثر من مرة ، الدلائل الواضحة على مقاومتهم وقدرتهم المتصلبة فى النضال ، ولم يهن عزمهم فى ثنايا السنوات التى مارس النازيون فيها الاضطهاد منذ بدأ عام ١٩٣٨ ولعلى أعتقد انهم كانوا دائما ذوى رأيين ، وكانوا مترددين الى حد كبير ، فى الايمان بأن المناسبة قد حانت لأن تكون المقاومة المسلحة هى وحدها السياسة التى تمنح فرصة النجاح . حقا لقد كان ترددهم راجعا الى أن فرصة النجاح لم تكن أبدا الا فرصة ضئيلة ، ولكن ، بينما سمحت الحركة الاشتراكيـــة الألمانية العظيمة لنفسها ، أن تتلقى اللطمة فى عام ١٩٣٣ دون أن ترد ولوبضربة واحدة ، فان الاشتراكيين النمساويين ، أو على الأقل جانبا رئيسيا منهم ، قد قاوموا بالسلاح فى عام ١٩٣٤ ، وخلفوا شعورا بالغ المدى بأنهم انقذوا شرف الاشتراكية فى أحلك ساعاتها ، برغم هزيمتهم وبرغم السمة المتحيزة التى طبعت ثورتهم .

# الفصل السابع
# اسكندينادة وفنلندا

كانت الفترة التى امتدت بين الحربين العالميتين ، هى الفترة التى ذاعت فيها شهرة الاشتراكية الديمقراطية الاسكندينافية ، بين كل من الاشتراكيين المعتدلين ، والجماعات الأكثر اعتدالا من المناهضين للاشتراكيين على السواء . ذلك أنها قد سلكت فى نجاح ، طريقا وسطا بين الاشتراكية والراسمالية . وكان هذا يعنى فى الحقيقة أن الاشتراكيين الديمقراطيين . فى البلاد الاسكندينافيه الرئيسية الثلاثة ــ الدانيمرك والسويد والنرويج ــ قد استثمروا الفرصه التى خلقتها الحرب ، فى ضمان ممارسة حق التصويت العام وما يشمله ذلك من اصوات النساء ، وفى تأمين ممارسة الاصلاحات الديمقراطية فى الكيان السياسى . ثم مضوا فى جعل هذه التغييرات أساسا لاجراءات طويلة المدى ، من أجل التأمين الاجتماعى والضريبة التقدمية واصلاحات أخرى كثيرة .. وهكذا تهيأ للنقابات العمالية التى تزايد عدد اعضائها ونفوذها ، أن تتخذ وضعا ملائما للقيام بالمساومة الجماعية الناجحة . ومن حيث الواقع العملى . لم يكن قد تحقق جانب كبير فى ميدان الاصلاحات الاجتماعية حتى نهاية عشرينيات القرن العشرين ، اذ كان الاشتراكيون الديمقراطيون أقلية فى برلماناتهم المتعاقبة خلال هذه الفترة . وبرغم ذلك شكلوا حكومات اشتراكية ديمقراطيه لم تعش طويلا . وعلى النقيض من ذلك ، فان أغلب ماحققه الاشتراكيون من الوان النجاح الأساسى ، انما كان فى ثنايا كارثة الكساد العالمى العارم الذى نشب فى خلال ١٩٣١ ، ومصاحبا للانتصار النازى فى المانيا على مشارف عام ١٩٣٣ .

فكيف حدث هذا ، لا فى بلد واحد فحسب ، بل فى البلاد الثلاثة جميعها الى حد ما ، وفى السويد منها بخاصة ، حيث كانت تنهض فيها دائما حكومات اشتراكية ديمقراطية ، أو حكومات تستند فى أساسها الى الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، باستثناء فترة بالغة القصر ، منذ عام ١٩٣٢ حتى اندلاع شرارة الحرب فى عام ١٩٣٩ ؟

ان الذى لاشك فيه ، أنه كان هناك سبب واحد ، ذلك هو أن السويد كانت فى وضع اقتصادى أفضل مما كانت فيه جاراتها . وبرغم أن نسبة

البطالة قد ارتفعت كثيرا فى السويد ، ودعت الى الالحاح على اتخاذ اجراءات لمساعدة أولئك المتعطلين ، فانه لم يكن هناك أى وقوع فى هاوية الخراب التى سببته البطالة فى كثير من البلاد الأخرى ، والحقيقة انه أمكن الاحتفاظ بمستوى الصادرات الى حد ما ، لأنها كانت تتكون فى الغالب الأعم من لب الخشب والورق ، اللذين ظلا يحظيان بالطلب الكبير على نحو ما ، ومن منتجات الغابات الأخرى كذلك ، بالاضافة الى الحديد ذى المرتبة العالية الذى يستخرج فى شمال البلاد . ولذلك فان برامج اعادة التسليح فى ثلاثينيات القرن العشرين قد قدمت معينا لاينضب على التحقيق ، خصوصا من جانب المانيا برغم صعوبة الحصول على الثمن من الألمان . وكانت الواردات السويدية تتكون غالبا من المواد الخام أو المواد نصف المصنوعة لاستخدامها فى الصناعة ، حيث لم تكن السويد الا مستوردا ضعيفا للمواد الغذائية أو المنتجات الصناعية الكاملة ، التى كانت تصنع لديها فى اشكال عديدة .

وصحيح انه قد حدث فى الفترات الأولى للكساد العالمى ، أن هبطت التجارة بين المانيا والسويد هبوطا كبيرا ، وكان ذلك راجعا بصفة أساسية الى صعوبات فى ميزان الدفع الألمانى . ولكن قيام النازية قد غير هذا الاتجاه ، بحكم الطلب الألمانى المتزايد لخام الحديد ، ولمنتجات الصلب التى كانت السويد قادرة على تزويد الألمان بها . وهكذا لم يتأثر السويديون كثيرا بالكساد ، وكان فى مقدورهم أن يتخذوا الاجراءات الكفيلة بمقاومة هذا الكساد ، باعتبار أن السويد لديها احتياطيات كبيرة من الذهب ، وتتمتع بوضع طيب لميزان المدفوعات فى صالحها ، فكانت بذلك قادرة على أن تنفق المال فى الأشغال العامة من أجل توفير العمالة ، دون أن تقع فى متاعب ينوء بها ميزان مدفوعاتها .. والواقع أن الحكومة السويدية الاشتراكية كانت قادرة على اعطاء الدلالة المشهودة لفاعلية سياسة الأشغال العامة ، باعتبارها وسيلة لمقاومة البطالة ، فى الوقت الذى كانت فيه الحكومات الأخرى تبدى قصورها فى هذا المضمار ، بل حتى فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا العظمى تنكر فاعلية هذه السياسة ، بدعوى باطلة تزعم فيها أن أى زيادة فى فرص العمل تقدمها الادارات العامة ، سوف يتم ابطالها بحدوث نقص مساو لهذه الزيادة فى فرص العمل التى تقدمها المؤسسات الفردية ، مما لايجعل الوضع فى عمومه أفضل مما كان عليه من قبل .. ولقد كان يمكن أن يكون الأمر موضع الجدل فيما اذا كان السويديون يستطيعون التصرف على النحو الذى فعلوا ، لو أن ميزان مدفوعاتهم لم يكن طيبا ، أو لو كان الكساد قد أصاب صادراتهم على نحو اشد . ولكن مهما يكن من أمر ، فان الفضل يرجع اليهم فى انهم أول من رأى أن الأزمات الاقتصادية ليست من صنع القدر ، بحيث لا تستطيع الدولة أن تدرأ أوزارها ، وانما هى بالأحرى ميدان تسنح فيه فرص العمل . وقد كان ارنست ويجفورس وزير المالية فى بلادهم ، مسئولا الى حد كبير عن السياسة التى أتبعوها ، واليه يعزى كثير من الفضل

بوصفه رائدا لما أصبح الآن الطريقة المثلى لتصرف الحكومة ، من أجل الحفاظ على مستوى العمالة ، بدلا من السعى الى مخرج يؤدى الى الانكماش .

والى جانب هذا ، فقد كان أهم ماحققته الحكومات السويدية الاشتراكية يتمثل فى مجال التأمين الاجتماعى . ذلك أن السويد كانت بلدا فيه الأغنياء قليل ، ولم يكن الفقر المدقع هناك الا على نذر يسير ، اللهم الا فى اقصى الشمال. فقد كانت مستويات المعيشة فى الحضر على مرتبة عالية ، وكان جانب كبير من سكان الريف يتكون من صغار المزارعين الذين يتمتعون بالرخاء على نحو طيب، والذين كانوا على رباط من المصالح المشتركة مع العمال الصناعيين الى حد كبير . أما العمال الزراعيون الذين كانوا أسوأ حالا فلم يكن عددهم كثيرا . كذلك كانت هناك طبقة وسطى من الحرفيين والتجار ، يتمتعون بمستوى معيشة أفضل بكثير من العمال المهرة ، وقد انتظموا معهم فى الحركة التعاونية القوية الذائعة للمستهلكين ، التى استطاعت تحت الزعامة الرشيدة لآلبين جوهانش أن تعلن الحرب على المحتكرين ، الذين حاولوا استغلال المستهلكين ، ودخلت فى تنافس مباشر معهم فى كل من تجارة الجملة والتجزئة والانتاج ، لاسيما فى ميدان صناعة المصابيح الكهربية وصناعة الآلات الحاسبة ، بل كذلك فى ميادين أكثر اتساعا. ولقد حرصت هذه الحركة التعاونية للمستهلكين على سياسة حيادية جادة فى الميدان السياسى الداخلى ، ولم تكن مرتبطة بالحزب الاشتراكى على أى نحو ، الا أن الأسر الاشتراكية كانت فى العادة تابعة لها ، وكانت الصلات غير الرسمية بين الحركتين موثوقة فى غير انفصام. وكانت جمعية كوبراتيفا فور بونديت التى خدمت التعاون بوصفها وكالة لتجارة الجملة والانتاج ، وهيئة لرسم السياسة العامة للتعاون والدعاية له ؛ تتغلغل فى قوة داخل المدن ، بل تنفذ كذلك الى المناطق الزراعية . ولكن الفلاحين كانت لديهم منظماتهم التعاونية المنفصلة ، وبخاصة لتسويق اللبن والمنتجات الغذائية الأخرى ، وقد عملت هذه المنظمات كقاعدة عامة فى توافق مطرد مع جمعية الكوبراتيفا فور بونديت .

وحين ولى الاشتراكيون مقاليد الحكم ، لم يبدوا حماسا من أجل التأميم وكان هناك فى هذا الوقت ، جانب كبير من المشروعات العامة ، التى تشمل بالاضافة الى السكك الحديدية ، مناجم الحديد وعددا كبيرا من الغابات العامة وأعمال التشجير . كذلك كان أكثر من ثلثى الطاقة الكهربية يستمد من القوى المائية وهى مخصصة للاستهلاك العام ، أو هى أكثر من نصف الاستهلاك العام اذا أخذنا فى الاعتبار أولئك الذين يولدون الكهرباء لاستعمالهم الخاص. وقد كانت اى محاولة لتأميم الأرض ، مصيرها المعارضة القوية من جانب الفلاحين صغارا أو كبارا على السواء ، كما أن الوضع القوى للحركة التعاونية ، لم يكن يسمح عمليا بأى مزيد من النشاط الحكومى فى ميدان تجارة الجملة أو التجزئة وكذلك لم يكن هناك أى ضغط للتأميم بين العمال الصناعيين ، الذين كانوا

بتنظيمهم القوى فى نقابات عمالية مركزية ، قادرين على المساومة من أجل شروط متكافئة من أصحاب العمل ، باعتبارهم فى وضع التكافؤ معهم والمساواة بهم .

وفى ثلاثينيات القرن العشرين ، كان الاضراب السويدى الذى وقع عام ١٩٠٨ ، قد طوى فى عالم النسيان ، وأصبح هناك سجل طويل حافل بالتفاوض السلمى على الأجور وشروط العمل . وعلى أية حال ، كان الجميع راضين عن النتائج ، بل لقد اتهمت زعامة النقابات العمالية المركزية باتباع سياسة التوفيق والمجاملة على غير حق ، واتهمت بخيانة مصالح العمال .ولكن الجناح اليسارى للنقابات أخذ يتداعى الى الاضمحلال ، برغم أنه كان يتمتع بشىء من الأهمية لدى عمال الغابات . أما ميدان الصناعة على وجه العموم ، فقد احتلت فيه جماعة الوسط ( المنظمات الوطنية ) مركز الصدارة دون منازع .

لقد كانت الحكومة السويدية،قبل وصول الحزب الاشتراكى الديمقراطى الى الحكم بزمن طويل ، تركز اهتمامها على التأمين الاجتماعى . وقد الزم أصحاب العمل منذ عام ١٩٠١ بالتأمين ضد المخاطر من أجل تعويض العمال ، وفرض التأمين الاجبارى ضد العجز والمرض فى عام ١٩١٣ ، ومنذ الحرب العالمية الأولى ، مارست الدولة نشاطها الزائد على نحو متصل فى ميدان الخدمة الاجتماعية . وفوق ذلك لم تكن الحكومة فى السويد تعمل وحدها ، بل كانت تعمل بالتعاون مع السلطات المحلية والهيئات الأهلية المتطوعة ، وكان قليل من هذه الخدمات يقدم دون لقاء خلال الثلاثينيات الى المستحقين ،الذين كان يطلب اليهم أن يتحملوا جزءا من التكاليف ، وان يكن هذا الجزء فى أكثر الحالات ضئيلا . وأبلغ من هذا ، ، أن كثيرا من الخدمات كانت تقدم طوعا ، وتقتصر على هؤلاء الذين يساهمون من أجلها بمحض ارادتهم ، ويكون ذلك عادة عن طريق بعض الجمعيات التى تخضع للاشراف العام كليا أو جزئيا ، أو الجمعيات المستقلة تماما عن الدولة ، بغض النظر عما تمنحه لها من اعانات .

وهكذا على الرغم من أن التأمين الصحى الاجبارى قد اقترح فىعام١٩١٩ فانه لم يصدر أى قانون لتنفيذه ، بل قام عدد من الجمعيات الصحية الخيرية المسجلة ، لادارة شئون التأمين الصحى ، بمساهمة مجلس معاشات الدولة ؛ واعانات تتلقاها من الحكومة . وفى نهاية الثلاثينيات ، كان أكثر من مليون شخص قد أصبحوا تابعين لمثل هذه الجمعيات ، من مجموع السكان فى مختلف الأعمار ، الذين يزيدون قليلا على ستة ملايين ونصف المليون ، وقد أعيد تنظيم المشروع فى عام ١٩٣١ ، ليقوم على نوعين من الجمعيات : جمعيات محلية وجمعيات مركزية ، بحيث ينتمى كل شخص مؤمن عليه الى جمعية من كل من النوعين . أما الجمعيات المحلية فهى مسئولة عن المساعدة الطبية وعلاج المستشفيات واعانات المرض الى فترة محدودة المدى ، تقوم بعدها الجمعيات المركزية بممارسة العون الطبى الى أمد غير محدود ، وممارسة علاج المستشفى

عند الحاجة اليه طوال سنتين او ثلاث سنوات . ومهما يكن من شيء ، فقد كانت الإتعاب تعطى جزءا من تكاليف العلاج الطبى » وكان الخصم من قيمة اعانة المرض يتم لمواجهة هذه الأتعاب فى حدود معينة . وخلافا للتأمين ضد المرض ، كان التأمين ضد العجز والشيخوخة اجباريا منذ بعيد فى عام ١٩١٣ ، حيث كانت هذه الخدمات تقوم عن طريق لجان المعاشات المحلية ، بالتعاون مع مجلس المعاشات الملحق بوزارة الشئون الاجتماعية . وكانت المساهمة السنوية فى عام ١٩٣٧ تتراوح بين ٦ شلنات و ٢٠ شلنا ، وتتكون من واحد فى المائة من دخل المساهم الذى يزيد على هذا الحد الأقصى . اما المعاش الذى يمنح لمن بلغ السابعة والستين أو بلغ العجز الكلى ، فقد كان سبعين شلنا يضاف اليها واحد فى المائة من مجموع المساهمة السنوية للعضو . كذلك كانت هناك معاشات اضافية تدفع للذين يقل مجموع دخلهم عن مستويات معينة ، وتتحمل الدولة ومجلس البلدية فيما بينهما ، التكاليف الزائدة لهذه المعاشات الملحقة ، ثم كان هناك مشروع خاص للمعاش ، يعرف « بمشروع المعاش الشخصى » يساهم بمقتضاه المستخدمون غير اليدويين فى صندوق ، يديره ممثلون لمختلف المصالح المتعددة الخاضعة لاشراف الدولة . وقد بدأ هذا المشروع فى عام ١٩١٥ وأعيد تنظيمه فى عام ١٩٢٩ .

أما التأمين السويدى ضد البطالة ، فقد كان يقوم على أسس اختيارية . عن طريق الجمعيات الخيرية التى تساعدها الدولة ، والتى تشكلها نقابات العمال . وفى منتصف الثلاثينيات كانت هذه الجمعيات تنتظم نحو مائة ألف شخص فحسب ، وكانت المساعدة الرئيسية للمتعطل ، تأخذ صورة تشغيله فى أعمال الاغاثة التى تخضع الى حد كبير لاشراف السلطات المحلية ، حيث يتقاضى الأشخاص الذين يشتغلون فى أعمال الاغاثة هذه ، أجورا تقل نسبتها كثيرا عن النسب التى تدفع للعمال غير المهرة الذين يعملون بصفة منتظمة .

وكانت لجنة البطالة الحكومية مسئولة منذ عام ١٩٢٤ ، عن سياسة الأشغال العامة تحت اشراف وزارة الشئون الاجتماعية . وكانت هذه الأعمال تستغرق عددا كبيرا من العمال ، وابرزها من الناحية العملية ، اشغال الطرق التى تتمثل فى ثلاثة أنواع ، منها نوع فى يد الدولة مباشرة ، ونوع تنفذه السلطات المحلية بواسطة اعانة مالية من الدولة ، ونوع تنفذه السلطات المحلية لحسابها . أما المساعدة النقدية فلا تقدم الا فى حالة تعذر وجود العمل . وكان هذا النظام محتملا مادامت البطالة غير حادة . وفى عشرينيات القرن العشرين؛ أحيل مايقرب من ثلث العمال المتعطلين والمسجلة اسماؤهم الى أعمال الاغاثة ؛ بينما تلقى مايقرب من عشرة فى المائة او اقل مساعدة نقدية . غير انه حين استفحل الكساد ، زادت نسبة المتعطلين زيادة كبيرة ، فزاد عدد الذين يتلقون المساعدات النقدية فى كثرة غامرة .

لقد كان هذا هو الحال عام ١٩٣٢ ، عندما حصل الحزب الاشتراكى الديمقراطى على أكثر من ٤٠ فى المائة من الأصوات فى الانتخابات العامةللمجلس النيابى الثانى ، وأمكنهم تشكيل الحكومة ، برغم انهم لم يحققوا أغلبية واضحة على الأحزاب الأخرى . وقد أجريت هذه الانتخابات وسط الكساد العالمى ؛ ودارت المعركة الانتخابية بصفة أساسية حول الاجراءات التى ستتخذ لمعالجة الكساد . وقد ساهم الاشتراكيون الديمقراطيون مع الأحزاب الأخرى فى الاعتراض على تقديم المعونة النقدية بوصفها الملاذ الأخير ، ولكنهم اعترضوا كذلك على نظام أعمال الاغاثة التى تقل أجورها عن المستويات التى حددها اتحاد النقابات ، وطالبوا بدلا من ذلك « بخطة للأشغال العامة » يقوم العمل بمقتضاها وفقا لمستوى الأجور والظروف الراهنة ؛ على أن تواجه النفقات بالاقتراض كلما دعت الى ذلك ضرورة . وقد كان هذا يعنى رفض الفكرة الجامدة ، التى ترى وجوب موازنة الميزانية عاما بعد عام ، وأن تحل فى محلها فكرة سداد العجز فى ميزانية سنوات القحط ، من الفائض فى سنوات الرخاء. ولما لم تكن للاشتراكيين الديمقراطيين أغلبية واضحة فى البرلمان ، فانهم لم يستطيعوا أن ينفذوا سياستهم بتمامها ، ولكنهم استطاعوا أن يضعوا سياسة نشيطة للأشغال العامة ، كان العمل فى ظلها يقوم وفقا لمستوى الأجور والظروف الراهنة ، كما استطاعوا أن يرفعوا مستويات الدفع لأعمال الاغاثة الى مستوى أجور العمال غير المهرة . ولم تكن الميزانية متوازنة ، ولكن كان هناك نص على تسديد العجز فى السنوات التالية عن طريق الضرائب الخاصة، وذلك هو ماحدث بالفعل . وعلى هذا النحو فان السويد منذ سنة ١٩٣٣ وما تلاها ، لم تعالج الكساد بالانكماش المالى ، ولكن باصلاح ماحدث من ضعف فى الاستثمار الخاص ، عن طريق زيادة الاستثمار فى المشروعات العامة ، وبذلك حافظت على مستوى العمالة الى أن انتهت الظروف الاستثنائية للكساد . وقد أمكن تحقيق هذا الأمر فى سهولة واضحة ، لأن الصادرات السويدية كما رأينا، قد توفر لها الاستقرار الكامل برغم الكساد ، ولأن ميزان المدفوعات كان فى حالة طيبة ، ولكن الفضل الكبير يعزى الى الحزب الاشتراكى الديمقراطىوالى ويجفورس وزير ماليته ، لنجاحه فى قيادة السويد خلال الكساد ، مع عدم تأثرها الا بأقل الأضرار التى لحقت بالدول الأخرى التى حاولت علاج هذه الآثار بأساليب الانكماش الجامدة .

لقد كانت ميزة الاشتراكيين السويديين ، انهم اتموا اعداد خطتهم سلفا، ولذلك فانهم كانوا يعرفون ماذا يفعلون ، ولم يكونوا محتاجين الى ارتجال الوسائل . وفى نجاحهم الرد الكافى على نقادهم ، ففى السنين التالية ، سددوا المبالغ التى كانوا قد استدانوها لمواجهة الأزمة ، واصروا على وضع نظام ضرائبى فى مستوى يسمح بذلك . ومهما يكن من شىء ، فهم لم يسمحوا للاستثمار العام أن ينخفض الى مستوياته الأولى فى الوقت الذى استعاد فيه

الاستثمار الخاص وضعه القديم ، لأنهم أرادوا دائما أن يمتد نطاق الاستثمار العالم الى المشروعات القومية المرغوبة ، ثم جاهدوا أنفسهم على محاولة الاحتفاظ بالاستثمار الكلى ، سواء منه العام والخاص ، فى مستوى يمكن تحمله ، دون اللجوء الى مزيد من الافتراض لمواجهة الانفاق الرأسمالى فى سنين الرخاء .

ولقد كان من تأثير هذه السياسة ، أن الحاجة الى المساعدة النقدية للمتعطلين تناقصت الى حد كبير ، وانخفضت أعمال الاغاثة فى أهميتها الى مرتبة ثانوية . وبالاضافة الى ذلك احتفظ بمستوى الضرائب مرتفعا ، بدلا من أن يهبط بزوال الكساد ، حتى يمكن تقديم الأرصدة للخدمات الاجتماعية التى أجرى عليها التحسين ، لاسيما الاصلاح الخاص بالمعاشات فى عام ١٩٣٧ .

لقد كانت الحكومة الاشتراكية الديمقراطية فى سنة ١٩٣٢ وماتلاها ، حكومة أقلية تتمتع بتأييد الحزب الزراعى ، وبعد الانتخابات النيابية لعام ١٩٣٦ ، التى زادت فيها قوة الاشتراكيين الديمقراطيين عندما حصلوا على حوالى ٤٦ فى المائة من الأصوات ، شكل رئيس الوزارة بير آلبين هانسون حكومة جديدة تضم الزراعيين والاشتراكيين ، وبذلك حصل على أغلبية واضحة .

ومهما يكن من أمر ، فان التحول الى الائتلاف لم يكن له اى تأثير ملحوظ على السياسة ، وأخذت الحكومة الجديدة فى التشريع من أجل تحسين المعاشات والتأمين ضد البطالة ، والأجازات بالأجر ، وعدد من الاصلاحات الاجتماعية الأخرى ، ولكنها لم تقم بأية محاولة نحو الاشتراكية ، باتخاذ اية اجراءات ضد المؤسسات الخاصة . وعندما اشتعلت الحرب العالمية فى عام ١٩٣٩ ، أعيد تشكيل الحكومة على أساس ائتلاف وطنى برئاسة الزعيم الاشتراكى هانسون . وأعلنت السويد قبل عام ١٩٣٩ ببعيد ، عن عزمها على أن تبقى محايدة ، ولكنها اتخذت عدة خطوات لتنظيم مراكز دفاعها فى مواجهة التوتر . وعندما اشتعلت الحرب ، حافظت السويد بالفعل على حيادها ، ولكنها كانت مضطرة الى اجراء كثير من الاذعان لألمانيا ، لاسيما بعد الاحتلال الألمانى للنرويج والدانيمرك. وفى الانتخابات العامة لعام ١٩٤٠ زاد الاشتراكيون الديمقراطيون من تحسين أوضاعهم ، ظافرين بأغلبية كبيرة فى جماع الأصوات وأغلبية مطلقة فى البرلمان . وعندما انتهت الحرب ، شكلت من جديد حكومة اشتراكية ديمقراطية خالصة برئاسة هانسون ، الذى خلفه تاج أرلاندر بعد وفاته فى عام ١٩٤٦ .

لقد مضى هانسون فى الحكم بصفة عملية من عام ١٩٣٢ حتى عام ١٩٤٦، رئيسا لوزارات اشتراكية أو ائتلافية . وفى خلال أيامه الأولى ،عندما كان زعيما لحركة الشباب الاشتراكى ، أصبح شخصية محترمة ومحبوبة تماما ، بوصفه خليفة لبرانتنج ، فاختير زعيما للحزب فى عام ١٩٢٨ . واذ كان هانسون رجلا معتدلا ، فقد عرف جيدا كيف يحافظ على وحدة الحزب ، وتعاون تماما

مع ارنست ويجفورس فى تنفيذ السياسة المناهضة لأزمة عام ١٩٣٢ ، وفى الاجراءات المتتابعة للاصلاح الاجتماعى . لقد كان بحق « هو الزعيم المناسب للسويديين الاشتراكيين ببرامجهم التقدمية من أجل الاصلاح الاجتماعى ... وكان الممثل لسواد الأمة من المستهلكين الفقراء والمتوسطين ، بأكثر من تمثيله للبروليتاريا فى اى نزوع خاص او صراع طبقى . والحــق أن الاشتراكية السويدية كما كانت فى ثلاثينيات القرن العشرين ، وكما هى حالها اليوم ،حركة اصلاحية بالضرورة ، ولا تتلقى وحيها من أى شعور بالعداء الطبقى . ثم ان بناء المجتمع السويدى يسلم بالطبيعة الى تحالف بين صغار المزارعين والعمال الصناعيين ، كما يسلم أيضـا الى تقارب كبير فى النظرة بين العمـال المهرة والمراتب الدنيا للمهنيين ، التى لاتفترق عنهم كثيرا فى مستويات المعيشـة . والواقع انه كانت توجد خلافات صناعية حادة فى السويد ، لاسـيما فى أيام الاضراب الشامل عام ١٩٠٨ ، عندما تصارعت حركة النقابات العماليـة المترابطة ، مع الهيئة المركزية لأصحاب العمل ، ومنيت بهزيمة ساحقة . ولكن منذ ذلك الوقت ، اللهم الا فى مناسبات نادرة جدا ، عرفت نقابات العمال ، وعرف أصحاب العمل ، كيف يتعايشون سلميا فى ظروف طيبة ، كما عرفوا كيف يلائمون الأجور والشروط عن طريق عمليات وثيقة متآزرة ، للمساومـة الجماعية ، ولا مراء فى أن القوة الكبيرة لحركة التعاون ، بحيادها السيـاسى وباهتمامها الخاص بمصالح المستهلكين ، تؤثر كثيرا على السياسة الاشتراكية لأن الاشتراكيين لايستطيعون مطلقا التشاجر مع التعاونيين ، الـذين تؤيد غالبيتهم اجراءات الاصلاح الاجتماعى ، ولا يشعرون بأى حماس لاجــراء اشتراكى .

والاشتراكيون الديمقراطيون هم الحزب الماركسى من الناحية النظرية ، ولكن لاتوجد على ذلك الا دلالة عابرة فى اتجاههم بازاء المشكلات الاقتصادية ، وهم لايبدون رغبة أو عزما على القيام بأى هجوم عام على الراسمالية بوصفها نظاما قائما . ان موقفهم هذا ، هو فى الحقيقة انعكاس للوضع الاجتماعى القائم الذى تشعر فيهم غالبيتهم بأنه مرض فى مظهره العام ، وان يكن قابلا لمزيد من التعديل عن طريق اصلاحات معينة . ولقد ظفروا فى أوائل العشرينيات بالتأييد الانتخابى لثلث العدد كله الذى صوت فى الانتخابات ، بمقتضى حق التصويت العام الذى تقرر فى عام ١٩١٩ ، ثم زادت حصتهم من جماع الأصوات الى ٤٠ فى المائة فى عام ١٩٢٤ ، وظلت على هذا النحو كذلك أو أكثر قليلا ، فيما عدا نكسة واحدة مؤقتة فى عام ١٩٢٨ ، عندما هبطت حصتهم الى ٣٨ فى المائة . ولكن حدث لمرة واحدة فحسب أن ظفروا بأغلبية مطلقة على جميع الأحـزاب الأخرى عام ١٩٤٠ ، ثم هبط النصيب بعد ذلك الى مايقرب من ٤٦ فى المائة ، فى كل انتخابات عامة متعاقبة . ولقد كان يوجد فى الحزب الرسمى دائما فريق من اليساريين يمثلون الفئات المنشقة ، ولكن هذه الفئات لم تكن كبيرة ، على النحو الذى تتحدى به نفوذ الحزب فى اى اتجاه أساسى .

فلو كانت الاشتراكية لا تعنى سوى « دولة الرخاء » يصاحبها قدر كبير من التخطيط الاقتصادى ، اذن لكان بمكن للاشتراكيةالديمقراطية السويدية ان تعتبر بحق ، الحزب الاشتراكى النموذجى ، وذلك هو مايراه كثيرون بالفعل

والواقع أن مستوى المعيشةالطبقة العاملة السويدية،من أرفع المستويات فى أوروبا . ومادامت لاتوجد هناك طبقة كبيرة من الأثرياء بحق ، فانه لم يعد هناك حافز لأى تغيير اجتماعى جذرى .

# الــدانيــمرك

كانت الدانيمرك ، التى يتمتع كيانها الاجتماعى بديمقراطية واسعة المدى وارتفاع فى مستوى العيش ، تساهم بكثير من السمات العامة فى اشتراكيتها ، المماثلة للاشتراكية السويدية فى ثلاثينيات القرن العشرين . ومنذ بدات الدعوة الاشتراكية فى عام ١٩٢٠ ، تولت شئون الحكم فى الدانمرك حكومة ائتلافية من الاشتراكيين والأحرار ، الى أن وقع الاحتلال الألمانى عام ١٩٤٠ ، وكان الاشتراكى شتاونينج رئيسا لوزارة هذه الحكومة ، التى اتبعت الى حد كبير ، خطة مماثلة للخطة السويدية فى تشريعات الرخاء الاجتماعى .

وفى الدانمرك ، كما كان الوضع فى السويد ، وجد الاشتراكيون الديمقراطيون عقب اقرار حق الانتخاب العام ، أن الأمر ميسر نسبيا لاجتذاب مايزيد على ثلث الأصوات جميعا ، ثم زادوا نصيبهم من الأصوات الى ٤٦ فى المائة . ومع ذلك فانهم لم يستطيعوا أن يفوزوا بأغلبية صريحة على الأحزاب الأخرى ، وظلوا مؤتلفين مع الراديكاليين ، الذين اتفقوا معهم أساسا فى شئون الخطة الاجتماعية . ولم يكن شأن التعاون فى الدانمرك كشأنه فى السويد . فبينما هو قوى فى كلا البلدين ، اذا هو فى الدانمرك يمثل أعظم القوى جميعا ، بوصفه حركة الفلاحين . ولو أن تعاون المستهلكين كان قوى الدعائم كذلك ، لاسيما فى المدن . ومهما يكن من شىء ، فقد كانت الدانيمرك مماثلة للسويد فى تمتعها بمستوى العيش الرفيع ، كما كانت لها تقاليدها القوية الأصيلة فى الأقاليم . ولهذا كان التحالف بين الاشتراكيين الديمقراطيين والراديكاليين، تتجاوب مع الوضع الحقيقى للجماعة فى مشاعرها ، بقدر ما يتجاوب فى مصالحها .

والاشتراكيون الدانمركيون كاخوانهم السويديين حزب ماركسى من الوجهة النظرية ولكنهم من الوجهة العملية ، لم يتأثروا الا قليلا جدا بالنظريات الماركسية التى اضطلعوا بها ، ولما كانوا مسالمين فى مظهرهم ، فقد ذهبوا مذهب التطرف فى نزع السلاح وحدهم خلال ثلاثينيات القرن العشرين . وحين خرق هتلر ميثاق الحياد الذى عقده معهم منذ عام مضى فحسب ، واجتاح الدانمرك عام ١٩٤٠ ، لم يكن فى مقدورهم أن يقاوموا ، وسمحوا للالمان باحتلال الدانمرك دون قتال ، ولكنهم قبل البغى عليهم ، كانوا قد أخذوا على عاتقهم تنفيذ برنامج واسع المدى للاصلاح الاجتماعى . وكان اهم

اجراء فريد ، هو قانون بتوحيد التأمين الاجتماعى ، وضعه شتاينكه الوزير الاشتراكى للشئون الاجتماعية عام ١٩٣٣ . وقد استتبع هذا القانون تجميع الاجراءات العديدة المنفصلة ، تحت الاشراف الموحد لمجلس شعبى فى كل منطقة كما زاد الى حد كبير من آفاق المخصصات العامة . وقد تتابع بعد ذلك مزيد من القوانين ، من بينها قانون للأجازات بالأجر ، صدر فى عام ١٩٣٨ ، كما اتخذت الخطوات أيضا لتحسين العلاقات الصناعية ، فى ظل المساومة الجماعية عن طريق التوفيق ، وكذلك اتسع فى عام ١٩٣٤ تطبيق نظام التوفيق فى المنازعات الصناعية ، الذى بدأ أصلا فى عام ١٩١٠ ، ونجح الى حد كبير فى منع التوقف عن العمل ، فى حالة انتهاء الأجل المحدد لاتفاقيات العمل الجماعى والحاجة الى تجديدها .

وفى بلاد مثل الدانمرك والسويد ، حيث يوجد مجال ضيق للأحزاب الرجعية الحقيقية ، وحيث لاتضمن أحزاب اليسار غالبيتهاالابقدر ماتستطيعه من العمل معا فى صف واحد ، يصبح من الواضح تماما مدى الصعوبة التى يعانيها الاشتراكيون فى كسب اغلبية صريحة من الناخبين لمناصرة الحزب الاشتراكى ، مهما تكن قدرتهم فى تطوير سياستهم على النحو الذى تضمن به تأييد الجماهير .

ولقد حققت السويد ذلك مرة واحدة فحسب فى عام ١٩٤٠ ، حيث عادت فافتقدته ، وان لم يكن فقدانه على نحو كبير . ومن الواضح أن الاشتراكية الديمقراطية الدستورية ، تستطيع أن تصل فى سهولة الى المدى الذى يجعل من الصعب أو حتى من المستحيل ، قيام أى حكومة مستقرة ، على أساس أئتلاف مناهض للاشتراكية . ولكن يبدو كذلك واضحا ، أن هذا الوضع نفسه يجعل الحزب الاشتراكى غير قادر على النهوض بأعباء الحكم ، دون تأييد من حزب بورجوازى واحد على الأقل ، كشأن الزراعيين فى السويد أو الراديكاليين فى الدانمرك . ولست أعتقد أن هذا راجع الى أن الفئة الحدية من الناخبين يعترضون على أى شىء يضعه الاشتراكيون فى برامجهم الراهنة ، أو يعتزمون القيام به فى المستقبل القريب ، وانما هو راجع فى أكثره الى عدم الرغبة فى الارتباط بالأهداف الاشتراكية طويلة الأجل ،أو عدم الرغبة فى الارتباط باسم الاشتراكية بالذات . فالفلاحون بخاصة لايمكن اجتذابهم بسهولة الى الحزب الاشتراكى ، حتى لو أعلن عن عزمه على ترك الأرض فى حوزة الملكية الخاصة ، وحمايته للزراعة ضد أخطار التقلب فى الأسعار العالمية ، ومما لاشك فيه أن كبار المزارعين الذين يظاهرون التشريع الاشتراكى ، لايمكن اجتذابهم بسهولة الى المعسكر الاشتراكى ، حتى ولو كانت الأحزاب التىيسيطرون عليها مستعدة للعمل فى تحالف مع لاشتراكيين ضد الأحزاب الرجعية . وهكذا فى مثل هذه البلاد ، حيث البروليتاريا الصناعية والفلاحون كلاهما أقوياء ، وحيث يعجز أى منهما عن الانفراد وحده بالحكم ، ينشأ ذلك النوع من السياسة

الديمقراطية ، التى ترتكز على التضامن من أجل « دولة الرخاء » واستخدام النظام الضرائبى التقدمى سبيلا لاعادة توزيع الدخول ، ومنع التفاوت الكبير فى الثروات ، بالاضافة الى وقف أى محاولة للاطاحة بمشروعات الاستثمار الخاص ، أو أى محاولة لنقل ملكية الصناعات والخدمات للقطاع العام ، مع استثناء تلك التى يبدو فيها التأميم ، أو أى صورة أخرى من الاشراف الجماعى ( كمشروعات الملكية التعاونية مثلا ) ضرورة لازمة لمواجهة عيوب الاحتكار أو النقص فى الكفاية ، أو لمواجهة طارىء طبيعى يعرض للخطة العامة من أجل الحيلولة دون البطالة . بل أن التوسع فى الملكية العامة طبقا لمثل هذه المبررات يصبح معرضا للتأجيل أو التخلى النهائى عنه ، خوفا من أن يثير عداء ومقاومة الفئة الحدية من الناخبين .

ولما كانت مثل هذه الدول تجعل من نفسها « دول الرخاء » بما تقدمه من مزيد الرعاية والخدمات الاجتماعية الشاملة ، فانه يصبح من أشق الامور على الأحزاب الاشتراكية فيها ، أن تبتكر مزيدا من برامج الاصلاح على ذات النسق .

والواقع أن هذه الصعوبة قد تواجه « دول الرخاء » الأخرى ، حين تفرغ من انفاذ اصلاحاتها الاجتماعية على أوسع مداها ، ولكن يبدو أن هذه الصعوبة تظهر بسرعة ، حين تصبح حدود الاجراء العملى ، مرتبطة بالحاجة الى عمل مشترك من العمال الصناعيين والزراعيين .

# النـــرويـــج

إن للنرويج حركة عمالية ، يختلف تاريخها اختلافا بينـــا عن كل من السويد والدانمرك . ولقد رأينا فى المجلد السابق ، كيف انخرط حزب العمال النرويجى فى الدولية الثالثة لأول مرة عام ١٩١٩ ، تحت تأثير مارتن ترانميل، ثم انسحب منها بعد ذلك سريعا ، حتى لايوافق على قبول السير طبقا لأوامر موسكو . ولم يكن ترانميل ولا معظم أتباعه شيوعيين حقيقة ، على النحو الذي تفهمه موسكو من اللفظ . وعندما انضمت هذه الجماعة الى الكومنترن ، لم يكن الكومنترن يبتغى العون من الشيوعيين فحسب ، بل كذلك يسعى اليه فى صراحة لدى النقابيين الصناعيين واليساريين من أى اتجاه ، على أمل ورجاء ، فى أنه اذا استمالهم للالتحاق به ، فسـوف يوافقـون بالضرورة على زعامة الشيوعيين الذين يريدون فرضـها على الجميع . ولقد رأينـا الارتبـاط بموسكو ، قد أسلم الى حدوث انشقاق ، والى قيام الناقدين بتشكيل حزب اشتراكى ديمقراطى يمينى مستقل ، عاد الى الاتحاد مع الأغلبية ، بعـــد أن انفصمت علاقتهم بموسكو . وفى مقابل هذا ، أدى الانفصال الى تشكيل حزب شيوعى يمثل أقلية تدين بالولاء مباشرة للكومنترن ، دون أن يكون لها أتبـاع ذوو اعتبار . وفى هذه الظروف ، ظل حزب العمال النرويجى فى منـأى عن الدولية الثانية التى أعيد احياؤها ، وبعيدا عن الدولية العمالية والاشتراكية التى خلفتها . وصحيح أن الاشتراكيين الديمقراطيين المنشقين قد انضموا الى هذه الأخيرة ، ولكن سرعان ما انفرط عقد هـــذا الاندماج ، حيث عاودوا الانضمام الى حزب العمال النرويجى فى عام ١٩٢٧ ، وبقيت الجماعة المترابطة بعيدة عن الدولية العمالية والاشتراكية حتى عام ١٩٣٨ ، عندما انضمت اليها اخيرا .

وفى عام ١٩٢٧ حصل الحزب المتحد على مايقرب من ٣٧ فى المائة من الأصوات فى الانتخابات العامة ، وعاد الى البرلمان بوصفه أكبر الأحزاب ، ولكن بينه وبين الحصول على الأغلبية المطلقة شوطا بعيدا . وعندما دعوا الى تشكيل حكومة برئاسة زعيمهم المسيحى هور نسرود ، لبوا النداء ، ولكنهم بدلا من أن يحاولوا ايجاد قاعدة للأغلبية عن طريق التفاهم ، راحوا يعلنون عن عزمهم على القيام ببرنامج اشتراكى كامل ، فأرغموا على الاستقالة أمام عاصفة المعارضـة التى أثارها اعلانهم . ومع ذلك ، وبالرغم من نكستهم اليسيرة فى الانتخـابات

التالية عام ۱۹۳۰ ، التى هبطت فيها الأصوات الاشتراكية الى ۳۱ فى المائة ، فانهم قد عادوا الى الحكم عام ۱۹۳۳ فى ذروة الكساد العالمى ، بأغلبية ٤٠ فى المائة من الأصوات التى جعلتهم أكبر الأحزاب ، ووافقوا على تشكيل حكومة براسها فى هذه المرة جوهان نيجاردزفولد ، الذى كان لايزال فى الحكم عندما اجتاح الألمان النرويج فى عام ۱۹٤٠ ، فأصبح بعد ذلك رئيسا لحكومة ائتلافية غادرت البلاد على الفور ، وأقامت فى لندن الى أن استطاعت العودة فى عام ١٩٤٥ . ويومئذ ترك نيجارد زفولد مقاليد الحكم ، ليخلفه فى رئاسة الوزارة اينار جيرهاردش السكرتير السابق لحزب العمال . الـــذى كان قد عاد من معسكر الاعتقال الألمانى بعد الانهيار النازى .

وقبل أن يتولى نيجارد زفولد مقاليد الحكم عام ١٩٣٤ ، كان حــزب العمال النرويجى قد وضع برنامجا خاصا للأزمة ؛ كانت أول بنوده الاحتفاظ بعمالة كاملة . وفى الوقت الذى تسلمت فيه حكومة العمال زمام الأمور ، كانت أسوأ أزمة عالمية قد انقشعت غمتها ، وأصبح من اليسير ايجاد معين من الأسباب ، التى تهيىء لاعداد برنامج طموح للتشريع الاجتماعى ، وقد تابع البرنامج تلك الخطوات نفسها التى اتبعت فى السويد والدانمرك ، ولكن مع وضع الجانب الأكبر من الادارة فى أيدى الهيئات المحلية ، ومع قدر كبير من الاختلاف البين فى مواضع أخرى . ولما لم تكن للحكومة أغلبية مستقلة ، فقد اعتمدت على تأييد حزب أو آخر من الأحزاب البورجــوازية ، وأصبحت فى الحقيقة مستندة خلال الفترة كلها حتى عام ١٩٤٠ ، على الزراعيــين الذين يشكلون حزب الفلاحين الكبار والمتوسطين ، أو على الأحرار الذين كان لهم سجل طيب فى التشريع الاجتماعى ، أو كانت تحظى بتأييد منهما معا ، ويشكل المحافظون وحدهم جانب المعارضة المتصلة على الدوام .

لقد كانت النرويج عبر عشرينيات القرن العشرين بأسرها ، منطقة القلق الصناعى المستمر ، حيث قامت فيها الاضرابات التى اشتعلت فى ضراوة مذكورة بين اتحادات أصحاب العمل ونقابات العمال . ولكن فى عام ١٩٣٤ ، انتهت هذه المنازعات الدائمة بتوقيع اتفاقية عامة بين الجانبين ، تنص على المساومــة الجماعية المنظمة ، والتسوية السلمية للخلافات . وقد نفذ جميعهم هذه الاتفاقية فى هدوء طوال السنوات الباقية من تلك الفترة ، مما أدى الى تغيير ملحوظ فى مواقف الطرفين ، ويسر كثيرا من مهمة الحكومة العمالية فى ميدان التشريع الاجتماعى . وقد أصبحت النرويج فى الواقع هادئة ، مثلها فى ذلك مثل السويد والدانمرك ، وفقدت نظريات الجناح اليسارى كثيرا من نفوذها الذى كانت تتمتع به فى عشرينيات القرن العشرين ، وذلك بالرغم من أن ترانميل قد ظل فى نشاطه ، باعتباره صحفيا وداعية ، واستطاع أن يحتفظ بكثير من النفوذ ،

# فنــلنــدا

فى ثلاثينيات القرن العشرين ، لم تشهد فنلندا مطلقا هدوء الـــدول الاسكندنافية الثلاث ، اذ بعد استقالة تانر وحكومة الأقلية الاشـــتراكية الديمقراطية فى عام ١٩٢٧ ، نشطت حركة لابوان موجهة بصفة خاصــة ضد الماركسية ، واتبعت وسائل العنف التى أعادت الى الأذهان فى بعض الأحيان ، تلك الأيام الرهيبة للحرب الأهلية. لقد ظل الحزب الشيوعى بعد الحرب الأهلية منظمة محرمة ، ولو أن أنصاره حاولوا أن يعملوا عن طريق الأحزاب القانونية على معارضة الاشتراكيين الديمقراطيين ، كما حاولوا التسلل كذلـــك الى نقابات العمال ، التى نجحوا الى حد كبير فى وضعها تحت السيطرة الشيوعية. ونجحت حكومة تانر فى اطلاق سراح الذين كانوا لايزالون معتقلين بسبب جرائم ارتكبت أثناء الحرب الأهلية ، ولكنها لم توفق فى اصدار تشريعات اجتماعيـة هامة . ولم تبد الوزارة المعادية للاشتراكية والتى حلت فى محلها ، أى حماس فى اخماد حركة لابوان أو حتى فى الحد من تصرفاتها ، فتدهورت الأحوال حتى عام ١٩٣٢ عندما وقعت محاولة انقلاب قام بها أنصار لابــوان ، وتبع ذلك الحل القانونى للحركة . وفى خلال أعوام الكساد ، وقع صراع عنيف، وتحطمت حركة نقابات العمال القديمة التى وقعت تحت السيطرة الشـيوعية وأسس اتحاد فيدرالى جديد لنقابات العمال فى عام ١٩٣٠ ، الذى أخذ يبنى قــوته تدريجيا فى الأعوام التالية .

أما الاشتراكيون الديمقراطيون ، الذين كانوا قد فقدوا شيئا من قوتهم لحساب الشيوعيين ، فقد كان حظهم حسنا فى الانتخابات العامة لعام ١٩٣٣ حيث كسبوا ١٢ مقعدا ، فزاد تمثيلهم الكلى فى البرلمان الى ٧٨ ، ثم زاد رقمهم كذلك فى الانتخابات التالية عام ١٩٣٦ ، وبعد انتخابات الرئاسة لعام ١٩٣٧ ، دخلوا مع الزراعيين فى وزارة ائتلافية برئاسة كوجاندر ، وظلت هذه الوزارة فى الحكم عام ١٩٣٩ ، عندما اشتعلت الحرب الأوربية ، وأعلن الفنلنــديون حيادهم ، بعد أن كانوا قد اشتركوا عام ١٩٣٢ فى ميثاق عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتى لمدة اثنى عشر عاما . ولكن الاتحاد الســوفيتى طلب منهم بعض تنازلات فى أراضيهم ، من أجل حماية لينينجراد ضد أى هجوم ألمانى ، وعندما رفض الفنلنديون ذلك ، اجتاح السوفيت فنلندا بقواتهــم التى أحـــدقت

بالفنلنديين قبل مرور وقت طويل ، ولكى يساعد الحلفاء الغربيون فنلندا ، حاولوا اقناع السويد بأن تسمح للقوات المتحالفة باختراق السويد الى فنلندا ولكن السويديين صمموا على البقاء بعيدا عن الحرب ، ورفضوا اعطاء الاذن للحلفاء ، الذين لم يستطيعوا تقديم مساعدة فعالة .

وهكذا كان على الفنلنديين أن يقبلوا الهزيمة ، حيث انتهت الحرب مبكرة فى عام ١٩٤٠ ، بأن سلم الفنلنديون الأجزاء التى طلبها الروس من كاريليا وفايبورج وهانجو . وفى أثناء الحرب ، اعترف الروس بحكومة شيوعية حاولوا اقامتها العوبة فى أيديهم ، تحت رئاسة الزعيم الشيوعى القديم أوتوكوزينن . ولكنهم تخلوا عن هذه المحاولة عندما عاد السلام . ومهما يكن من شىء ، فان الفنلنديين وقد أحسوا بالمرارة نحو الروس ، وانقطعت صلتهم بالغرب ، قد وجدوا أنفسهم تحت ضغط الاتفاق مع المانيا النازية ، حيث سمحوا للألمان فى عام ١٩٤١ باستخدام أراضيهم قاعدة للعدوان على الاتحاد السوفيتى . واستطاعت القوات الفنلندية أن تستعيد كل المناطق التى خسرتها عام ١٩٤٠ ، وتوغلت فى عمق داخل الأراضى السوفيتية ، وحاول الألمان اقناع مارشال مانرهايم لمواصلة تقدمه نحو لينينجراد ، وكان قد استأنف زعامته الوطنية ، ولكنه رفض ذلك محتفظا بقواته قرب الحدود القومية ، التى كانت عليها بلاده قبل عام ١٩٣٩ . وعندما انتهت الحرب بهزيمة الألمان ، تقدمت القوات الروسية فى الأراضى الفنلندية واحتلت فايبورج ، فاضطر الفنلنديون الى طلب تجديد الهدنة التى وقعت فى عام ١٩٤٤ . وبمقتضاها تنازلت فنلندا عن منطقة كاريليا وفايبورج وبروكالا بدلا من هانجو ، ووافقت على دفع تعويضات ثقيلة تصل الى حوالى عشرة فى المائة من الدخل القومى لمدة ٦ سنوات وبعد الحرب وقع الاشتراكيون ضحية انقسامات خطيرة ، وطرد زعيمهم فاينو تانر الى حين ، بتهمة أنه مسئول عن الحرب ، وانه انحاز الى الألمان ضد الاتحاد السوفيتى . غير أنه احتفظ بمقامه فى رئاسة الحركة التعاونية ، وبعد ذلك طلب الاشتراكيون الديمقراطيون عودته الى مكانه ، وواصلوا موقفهم المناهض فى قوة للشيوعيين وانصارهم . وعلى أية حال ، فان تلك المنازعات تخرج عن نطاق هذا التاريخ ، الذى يعنى بالوقوف عند اندلاع الحرب عام ١٩٣٩ فحسب .

# ايسلندا

وأخيرا ، فى ايسلندا ، حيث شكل الحزب الاشتراكى الديمقراطى عام ١٩١٦ ، ومثل فى الآلتنج (البرلمان) منذ ١٩٢١ ، تزعم جان بالدفينسون هذا الحزب الى أن توفى فى عام ١٩٢٨ ، وخلفه ستيفان جوهر ستيفنسون حتى عام ١٩٥٢ ، وكان الحزب حتى عام ١٩٤٠ ، تديره هيئة تنفيذية مشتركة مع نقابات العمال ، التى انفردت بعد ذلك برئاسة خاصة بها . وفى عام ١٩٣٠ انشق قسم منه ليشكل حزبا شيوعيا لم يحصل على تأييد كبير ، ولكن فى عام ١٩٣٨ وقع انشقاق أكثر خطورة ، وفى أثناء ذلك قام جناح اليسار بما فيه من زعماء كثيرين لنقابات العمال ، بالانضمام الى الشيوعيين ليشكلوا معاحزب الشعب الاشتراكى المتحد ، بوصفه ممثلا للجبهة المتحدة المعادية للفاشية .. وكان هذا الحزب هو المعارضة الوحيدةعندما ائتلفالاشتراكيون الديمقراطيون فى عام ١٩٣٩ مع المحافظين والتقدميين عند اشتعال الحرب . وفى الانتخابات العامة لعام ١٩٤٤ حصل حزب الشعب الاشتراكى المتحد ، على أصوات أكثر من تلك التى حصل عليها الاشتراكيون الديمقراطيون ، وانتخب عشرة من أعضائه فى الآلتنج ، من بين مجموع النواب البالغ عددهم ٥٢ عضوا . ولكن فى انتخابات ١٩٤٦ ، كان الحزبان الاشتراكيان متساويين تقريبا ، ففاز الاشتراكيون الديمقراطيون بتسعة أعضاء ، بينما فاز حزب الشعب الاشتراكى المتحد بعشرة أعضاء للمرة الثانية . وقبل حدوث الانشقاق فى عام ١٩٣٤ ،كان الاشتراكيون الديمقراطيون قد حصلوا على ٢٠ فى المائة من مجموع الأصوات ؛ بينما لم يحصلوا فى عام ١٩٤٢ على أكثر من ١٤ فى المائة ، ثم تحسن الوضع فوصلوا فى عام ١٩٤٦ الى حوالى ١٨ فى المائة ، ثم هبطوا مرة ثانية الى مايقرب من ١٦ فى المائة . وهكذا حصل الحزبان الاشتراكيان فيما بينهما على نحو ثلث الأصوات جميعا فى أوائل الثلاثينيات ، وأقر كلاهما بانهما ماركسيان ، ولكن الأول عبر عن ماركسيته فى ديمقراطية اشتراكية ، بينما عبر الثانى عن ذلك بالانخراط فورا فى صراع موحد ضد الفاشية تحت زعامة بروليتارية .

# الفصل الثامن
## بلجيكا وهولندا وسويسرا

ان بلجيكا واحدة من دول أوربا الغربية ، التى كان الاشتراكيون فيها خلال ثلاثينيات القرن العشرين ، يمثلون أكبر حزب فى البرلمان دون أن يحصلوا على الأغلبية المطلقة فيه ، بحيث لم يكن فى مقدورهم تشكيل الحكومة الا اذا تحالفوا مع المسيحيين الاشتراكيين أو مع الأحرار ، وكان هذان الحزبان يشكلان معارضة قوية حين يرتبطان فى اتحاد ضدهم ، ومن الناحية العملية ، كان حزب العمال البلجيكى يتراوح بين وضعين ، أما المعارضة ، واما الاشتراك فى حكومات اتحاد قومى . وفى عشرينيات هذا القرن ، من ١٩٢٥ الى ١٩٢٩ ، كانوا يشكلون أكبر حزب فى حكومة الاتحاد القومى مع المسيحيين الاشتراكيين ثم بعد ذلك مع الأحزاب الأخرى ، ولكنهم فقدوا مكانتهم فى انتخابات ١٩٢٩ ورجعوا الى صفوف المعارضة . وقد أصابت الأزمة العالمية بلجيكا فى ضراوة ، وادت الى قيام مزيد من حكومات الاتحاد القومى ، اشترك فيها فاندر فيلد ودومان وسباك وآرثر ووترز . وعلى وجه العموم ، تواكب على بلجيكا فيمابين عامى ١٩١٩ و ١٩٤٠ مالا يقل عن تسع عشرة وزارة ، منها تسع تمثل كل الأحزاب ، وثمان للكاثوليك والأحرار ، واثنتان للكاثوليك والاشتراكيين . أما الأحرار ، الذين كانوا دائما أصعب هذه الأحزاب الثلاثة ، فقد كانوا مناهضين بشدة للاشتراكية ، بينما الكاثوليك بما فيهم الجناح اليسارى ، كانوا يستندون الى حد كبير على نقابات العمال المسيحية ، التى كانت متعاطفة مع جانب كبير من برنامج العمل ، الذى تقرر بصفة أولية فى كونجرس عام ١٨٩٤ ، ثم عاد كونجرس عام ١٩٢٣ ليؤكده من جديد ..

وفى عام ١٩٣٨ ، عندما مات فاندر فيلد عن عمر مديد ، بعد أن تزعم حزب العمال لأمد طويل ، خلفه فى رئاسة الحزب هنرى دومان ، الذى كان قد وضع فى ثلاثينيات القرن العشرين برنامجه المسمى « خطة العمل » والذى تبناه كل من حزب العمال ومؤتمر نقابات العمال . وفى هذه « الخطة » بدا دومان ، فى محاولة لمراجعة المذهب الماركسى السائد فى الحزب ، عن طريق وضع خطة من أجل تقييم عاجل لاقتصاد تختلط فيه الاشتراكية بالرأسمالية حيث تتناول الأولى أعمال الائتمان والبنوك والخدمات العامة والصناعات

الاحتكارية ، وتتناول الأخرى سائر الصناعات الأخرى التى تركت للملكية الخاصة ، مع وضعها تحت الاشراف العام بالتوجيه والتنسيق . وقد أكد دومان الحقيقة القائلة ، بأنه لايمكن فى الظروف الحالية ، أن نتوقع من البروليتاريا ، كما تسمى ، شمولها لأغلبية السكان جميعهم . ولذلك اقترح طلب التأييد لا من البروليتاريا فحسب ، بل من القطاعات الأخرى التى يمكن أن تتجمع ضد الماليين والاحتكاريين ، الذين سيطروا على الأوضاع فى ظل الظروف الراهنة . وأثارت خطة « العمل » التى كانت بالضرورة وثيقة ضد الازمة والتى وضعت لتحقيق الخلاص من الكساد السائد ، اهتماما كبيرا خارج بلجيكا وفى داخلها ، وكان حزب العمال البلجيكى هو الذى وضعها وتبناها فى عام ١٩٣٣ ، كما انها كانت الموضوع الرئيسى فى المؤتمر الدولى الذى عقد فى بونتينى بفرنسا فى العام التالى ، وترجمت الى الانجليزية ، وقامت الجمعية الفابية بنشرها فى عام ١٩٣٥ . وكانت هذه الوثيقة لاتزال هى البرنامج الحاضر لحزب العمال البلجيكى حتى عام ١٩٤٠ ، وأصبحت فى الأعوام التى تخللت هذه الفترة ، أساسا لمحاولة قام بها الحزب للتوافق مع الجناح اليسارى للحزب الكاثوليكى الذى تزعمه فان زيلاند ، وذلك على الرغم من قيام اضراب شامل سنة ١٩٣٦ بدعوة من الحزب ، وعلى الرغم من أن النقابات العمالية قد اضطرت الحكومة الى اصدار قانون ينص على تحديد ساعات العمل الأسبوعى بأربعين ساعة فحسب . ولكن عندما غزا الألمان بلجيكا فى عام ١٩٤٠ ، اعتقد دومان انهم قد كسبوا الحرب ، وبقى فى بلجيكا بوصفه مستشارا للملك تحت حكم النازيين ، وهكذا فقد نفوذه مع الاشتراكيين البلجيكيين ، الذين هرب معظم زعمائهم الى انجلترا فى فترة الحرب ، ثم عادوا بعد ذلك فى عام ١٩٤٥ ليستأنفوا تشكيل الحزب باعتباره الحزب الاشتراكى البلجيكى ، ثم تبنوا « تصريح المبادىء » الذى صدر عام ١٨٩٤ ، دون اجراء أى تغيير فيه . وهكذا عاد البلجيكيون الى سياستهم القديمة فى الاستقلال التام عن الأحزاب الأخرى ، وأصبحوا مرة أخرى فى وضع لايهيئ لهم الا أقل من الأغلبية الواضحة فى الانتخابات ، مجددين صراعهم مع الحزب الكاثوليكى الاشتراكى من أجل السيطرة فى الوقت الذى حافظ فيه الأحرار على وضعهم حزبا ثالثا يمسك بميزان القوى .

وفى خلال السنوات الأخيرة الثلاثينيات ، تداعى هذا التوزيع الثلاثى للأحزاب الى حد ما ، بظهور الملكيين تحت زعامة ديجريل، وقيام حركة القومية الفلمنكية . وقد اتخذت كل من هاتين المجموعتين الجديدتين اتجاها فاشيا ، وتعاونت مع الألمان خلال فترة الاحتلال من ١٩٤٠ الى ١٩٤٤ . وهكذا فقدتا كثيرين من أتباعهما ، ولم تعودا ذاتى أهمية فى فترة ما بعد الحرب . أما الشيوعيون الذين كانوا غير مهمين نسبيا فى ثلاثينيات القرن العشرين ، فقد استطاعوا اعادة ثلاثة وعشرين عضوا منهم الى البرلمان فى الانتخابات العامة

لسنة ١٩٤٦ ، اى بكسبهم أربعة عشر مقعدا جديدا ، بينما حصل الكاثوليك على ٩٢ مقعدا ، وحصل الاشتراكيون على ٦٩ مقعدا ، وحصل الأحرار على ١٦ مقعدا ، بينما كان الوضع فى انتخابات ١٩١٩ هو ٧٣ مقعدا للكاثوليك ، و٧٠ مقعدا للاشتراكيين ، و٣٤ مقعدا للأحرار .

والواقع أن بلجيكا كانت فى ثلاثينيات القرن العشرين متخلفة عن سائر الدول الأخرى ، لاسيما دول اسكنديناوة ، فى تقديم الخدمات الاجتماعية وفى مستويات المعيشة . ولكن قامت فيها بعد الحرب تحسينات لها قيمتها ، فلم يكن للمراة حق التصويت حتى انتخابات ١٩٤٩ ، ونتج عن ذلك ان هبط نصيب الاشتراكيين فى الانتخابات الى أقل من ٣٠ فى المائة من العدد الاجمالى. ثم استعادوا القدرة على الوصول الى ٣٥ فى المائة فى العام التالى . وفى عام ١٩٥٤ وصل نصيبهم الى نحو ٣٩ ، ثم هبط فى عام ١٩٥٨ الى ما يتجاوز قليلا ٣٧ فى المائة .

وسواء اتفقنا مع دومان فى « خطة العمل » أو لم نتفق ، فلا ريب فى أنها كانت مساهمة كبيرة لاعادة التفكير فى المذهب الاشتراكى فى ثلاثينيات القرن العشرين ، ولما كانت هذه الخطة قد وضعت تحت تأثير الكساد الكبير، وبروح الديمقراطية البرلمانية ، فقد كانت محاولة لايجاد مخرج من الأزمة الاقتصادية واعادة المتعطلين الى أعمالهم ، عن طريق مقاومة السياسات السلبية للانكماش وباحداث فرقة بين طبقة الماليين والاحتكاريين ، وبين الكيان الرئيسى للطبقات المتوسطة التى تشمل صغار أصحاب العمل ، وذلك لتوحيد هؤلاء الأخيرين مع الاشتراكيين فى حملة واحدة ضد الرأسماليين الكبار . وعلى أساس هذا التحالف ، كان لابد أن توضع أعمال البنوك والقروض فى يد القطاع العاموتحت سيطرته الكاملة ، التى كان يجب أن تمتد كذلك الى الصناعات والخدمات الخاضعة لسيطرة الاحتكار الرأسمالى . أما الصناعات الأخرى فقد تركت للملكية الخاصة ، ليديرها أصحابها الذين يخضعون لهذا الاشراف والتنسيق وفقا للاتجاهات العامة ، بقدر مايبدو من حاجة الصالح العام فى كل حالة على حدة .

أما دومان ، ذلك الرجل الحاد فى ذكائه ، مع خبرة واسعة اكتسبها فى الولايات المتحدة والمانيا ثم بلجيكا ، فلم يكن يعتقد أن الراسمالية توشك أن تنهار ، ولا ان ثورة البروليتاريا قريبة المنال . كذلك لم يكن يعتقد حتى فى حالة قيام تصويت عام ، أن تصبح البروليتاريا قادرة على تشكيل اغلبية لها فى الانتخابات ، لتنهض بتحقيق الاشتراكية عن طريق الوسائل السلمية فحسب ..ولكنه من ناحية أخرى ، كان يؤمن أن الأزمة الاقتصادية العالمية يمكن معالجتها فى نجاح ، بممارسة الطرق السلمية من بلد الى آخر ، ولتحقيق هذا الهدف فانه يتحتم على الاشتراكيين أن يجدوا لهم حلفاء . وكان يرى أنه يمكن

تحقيق هذا فى بلجيكا ، باجتذاب الجناح اليسارى للحزب الكاثوليكى ، الذى كان يضم كثيرين من اعضاء نقابات العمال الكاثوليك ، الى الدخول فى تحالف مع الاشتراكيين . ولكنه شعر بأنه لايمكن تحقيق ذلك النجاح الا باتفـــاق الاشتراكيين على ترك الصناعات والأعمال الصغيرة للقطاع الخـــاص ، مع خضوعها للاشراف الذى يحتاجه الوصول الى تخطيط متناسق فحسب ،والى المدى الذى تعتمد فيه كل المشروعات على نظام ائتمان اشـــتراكى بحت .. وقد كان التأكيد فى « الخطة » واضحا على المهمة الأساســـية لقروض فى الاقتصاد الوطنى ، وعلى الحاجة الى التوسع فى سياسة الاقراض توسعـــا لاتستطيع أن تنهض به الا الدولة وحدها . وحتى فيما يتصل بوضع الصناعات والخدمات تحت اشراف القطاع العام ، فانه قد أكد الأهمية القصوى للحيلولة دون ممارسة الوسائل البيروقراطية للسيطرة.ولهذا اقترح أن توضع الخدمات العامة فى أيدى هيئات مستقلة الى حد كبير « حيث تقوم بادارتها نيابة عن المجتمع بأسره . كذلك كان تأكيد « الخطة » واضحا ، على الاهتمام بالاشراف اكثر من التملك ، حيث كانت ترى فى اعتبارها ، أن تحقيق التوافق بين أكثر المشروعات من ناحية ، والاحتياجات العامة من ناحية أخرى ، يمكن ضمانه عن طريق الاشراف ، دون حاجة الى تمليكها للقطاع العام ، والتعرض لأخطـار البيروقراطية (١) .

غير أن دومان لم ينجح فى هدفه الرئيسى ، وهو كسب التأييد الكبير للطبقة المتوسطة لحزب العمال البلجيكى ، كما انه لم ينجح فى احداث انشقاق فى الحزب الكاثوليكى أو فى قطاع نقاباته العمالية لكسبها . والحقيقـة أنه فى

---

(١) البيروقراطية : اصطلاح مشتق من الكلمة الفرنسية « بيرو Bureau » التى تعنى الحكم ، والكلمة اليونانية « قراط Kpoteiv » التى تعنى الطبقة . وهو اصطلاح قصـــد به واضعوه ، السخرية من طبقة المسئولين الكبار ، حيث شاع استخدامه فى فرنسا خلال القـرن الثامن عشر ، للتندر به على هؤلاء الذين منحوا ألقاب « النبـالة nobility » فى المجتمـع الارستقراطى .

غير أن التعبير قد تطور مفهومه بعد ذلك فى فترة حكم نابليون ، حيث أصبح علمـا على نظام بعينه ، هو نظام تقسيم الحكومة المركزية الى وحدات ، يطلق على كل وحدة منهـــا اسم « بيرو Bureau » . وقد اقترن هذا التطور فى مفهوم الكلمة ، بسمات معينة يتميز بهـا هذا النظام البيروقراطى ، وهى البطء ، والآلية ، والجمود ، وضـــيق الافق ، والعجز عن الابداع ، ثم الاستبداد بسواد المواطنين ، فى حين أنكر المشايعون للسلطة هذه البصمات ، ورأوا فى النظام البيروقراطى جهازا ضروريا لاحكام الضبط ، وضمان النزاهة ، وعدم الميل أو الهوى ، ثم تحقيق النظام مع الاستقرار ، وتوفير الخدمة العامة مع الايثار .

ويمكن القول بصفة عامة ، انه كلما زادت أعباء العمل فى أجهزة الدولة ، واتسعت آفاق الادارة لقطاعات النشاط الاقتصادى ، ترتب على هذه وتلك بالتبعية ، مزيد من العناصر التى تغرى بالسلوك البيروقراطى . ومن هنا نبتت عبارة « تروتسكى » المشهورة التى وصف فيهـا النظام الستالينى ، بأنه يهدف الى خلق ديكتاتورية البيروقراطيين ، بدلا من أن يســعى الى تحقيق ديكتاتورية البروليتاريين .

« المترجم »

الفترة التى بقيت من ثلاثينيات القرن العشرين ، قد تضاءلت احتمالات ظهور اغلبية اشتراكية مستقلة ، فى مواجهة كل من الملكيين وحركة القومية الفلمنكية على الرغم من انهما كانا يهددان الكاثوليك بأكثر مما يهددان الاشتراكيين ..

وفى الوقت نفسه ، كان « لخطة العمل » من الناحية الدولية ، نفوذ مادى فى الدول الأخرى ، التى تأثرت على نحو مماثل بالكساد الاقتصادى ، والتى لم تجد أملا ولو قليلا ، فى الحصول على اغلبيات اشتراكية فى بلادها . وينطبق هذا الوضع بصفة خاصة على الأحزاب الاشتراكية فى هولندا وسويسرا ، التى اعدت كل منها خططا أو برامج لمقاومة الأزمة ، متفقة الى حد كبير مع خطة دومان ، وذلك برغم أنها كانت أقل وضوحا فى قبولها للاقتصاديات المختلطة ، التى قيل انها تقدم أكبر أمل للانعاش الاقتصادى . وقد وجدت أفكار دومان فى فرنسا استحسانا بصفة خاصة من جانب الاشتراكيين الجدد ، الـذين تجمعوا حول ديا وماركيت ورينوديل ، ثم خرجوا أخيرا على الحزب الاشتراكى كمجموعة منشقة تمثل الجناح اليمينى ، ولكنهم فشلوا فى أن يضموا اليهم أكثر من مجموعة صغيرة من المؤيدين ، الذين فضل اغلبهم الانضمام الى « جبهة متحدة » مع الشيوعيين ، ثم ساروا فى الوقت المناسب وراء تجربة بلوم .

ولاجدال فى أن دومان نفسه لم يكن نازيا أبدا ، ولكنه كما رأينا ، قد سمح لنفسه فى عام ١٩٤٠ تحت وهم الاعتقاد بكسب النازيين للحرب ، أن يتورط الى حد كبير مع الذين احتلوا بلاده . وهكذا عزل نفسه عن رفاق حزبه القدامى ، وخسر كل نفوذه ، وأصبح غير قادر على أن يعود الى بلاده بعد تحريرها . ولقد حاول فى كتاباته الأخيرة بعد الحرب ، أن يدفع عن نفسه تهمة التعاون ، وكتب فى أسلوب شيق عن التحدى للحضارة ، الذى يتمثل فى الانتاج الكبير ، وفى ضياع الشخصية الذى يفرضه هذا الانتاج . ولكن أحدا لم يهتم بهذه الكتابات الأخيرة ، بسبب ماضيه الشخصى الذى تردى فيه خلال الحرب ، وظل يعيش منفيا فى سويسرا حتى قضى نحبه فى حادث سيارة عام ١٩٥٣ .

# هولندا

وفى هولندا، لم يحدث شيء كثير للحزب الاشتراكى الديمقراطى فى ثلاثينيات القرن العشرين ، والتى حصل فيها على أقل من ربع مجموع الأصوات فى الانتخابات العامة . ففى انتخابات عام ١٩٣٧ ، حصل على ٢٣ مقعدا من بين مائة مقعد ، وقد أعيد تشكيله بعد الاحتلال الألمانى بضم مجموعات أخرى اليه مثل حزب العمال الهولندى ، وذلك كمحاولة لتجميع كل اتجاهات الرأى العام حوله ، واستطاع أن يكسب ٢٩ فى انتخابات مابعد الحرب ، وفى ثلاثينيات القرن العشرين ، أمكن الحزب أن يعدل من سياسته ، محاولا الحصول على تأييد العناصر غير البروليتارية ، والبحث عن مهرب من الأزمة الاقتصادية . ولكنه لم يستطع أن يحرز تقدما كبيرا ازاء معارضة الكاثوليك والبروتستانت له . وقد أمتد الخلاف حول مشكلة الاعتراف الكنسى الى نقابات العمال وصفوف الحزب ، وقامت حركات كاثوليكية وبروتستانتية منفصلة لنقابات العمال . كذلك بذلت محاولة للتوحيد بينهما بعد التحرر فى عام ٤٤ — ١٩٤٥ ولكنها فشلت ، برغم الوصول الى استعداد لتعاونهما مع نقابات العمال الاشتراكية والمستقلة . واستمر الوضع كذلك حتى عام ١٩٥٤ ، حين وضع الكاثوليك نهاية لهذا الخلاف .

وكما رأينا فى المجلد الرابع من حلقات هذه الدراسة (١) ، كانت الاشتراكية الهولندية دائما حركة فى غاية الاعتدال ، وكانت هناك انشقاقات عديدة على الحزب الرئيسى نحو اليسار ، بما فى ذلك الانشقاق الذى قاده ايدوفيمن عام ١٩٣٢ ، والذى اضطر تبعا لذلك الى التخلى عنه ، حتى يحافظ على وضعه فى حركة نقابات العمال ، بوصفه رئيسا لاتحاد عمال النقل الدولى. ولكن هذه الحركات الانفصالية اليسارية ، لم يكن لها الا تأثير قليل على الجانب الرئيسى للحزب ، الذى استمر فى طريقه دون مطمح ، ودون أى حدث على وجه العموم ، بعد موت ترويلسترا عام ١٩٣٠ . وقد اهتم الحزب بالموضوعات العاجلة للاصلاح الاجتماعى ،أكثر من اهتمامه بالموضوعات الخاصة بالمبدأ الاشتراكى ، كما لم يستطع بالنسبة لأقليته أن يمارس نفوذا كبيرا حتى فى ميدانه الخاص .

ولاشك أن نقابات العمال الاشتراكيين فى ثلاثينيات القرن العشرين ،كانت هى أكبر القطاعات الأربعة التى انقسم اليها اتحاد النقابات الهولندى ، ولكنها لم تكن تمثل أغلبية واضحة للعمال المنظمين .

والحق ، أن نقابات العمال الاشتراكيين هذه ، وكذلك الحزب الاشتراكى الديمقراطى المشار اليه ، لم يكونا فى وضع يأذن لهما بأن يتحدثا فى جدارة بلسان طبقة عمالية متحدة .

(١) المجلد الرابع صفحة ٥١٢ .

# ســـــويســـــرا

لقد رأينا فى المجلد الرابع من حلقات هـذه الدراسة (١) ، كيف غير الاشتراكيون السويسريون خطهم ، وعادوا الى ولائهم للاشتراكية الديمقراطية وذلك بعد أن كانوا قد قرروا الانضمام الى الكومينترن ، مع الموافقة على تعديل برنامجهم بالاشارة الى النظام السوفيتى وديكتاتورية البروليتاريا ، وذلك بعد فترة توقف فيها الجناح اليسارى المنشق عن الانضمام الى الحزب الشيوعى السويسرى ، الذى لم يحظ مطلقا الا بولاء جانب ضئيل من الطبقة العاملة السويسرية . وفى ثلاثينيات القرن العشرين ، حصل الحزب الاشتراكى الديمقراطى على أقل من ٣٠ فى المائة من مجموع الأصوات فى الانتخابات العامة المتتالية . ولما كان كثير من الناس قد تأثروا بظهور النازية فى المانيا ، فقد أعاد الحزب النظر فى برنامجه عام ١٩٣٥ ، وأعلن تأييده للدفاع القومى ، والأرصدة المطلوبة لهذا الفرض ، ومحا من برنامجه البنود التى تتناول النظام السوفيتى والديكتاتورية ، كذلك حد الحزب من أطماعه العاجلة فى انشاء اقتصاد مخطط وتأميم الصناعات التى يشرف عليها الاحتكاريون الرأسماليون ، بينما أعلن عن برنامج تقدمى للتأمين الاجتماعى . وفى عام ١٩٤٣ ، أعاد النظر مرة اخرى فى برنامجه ، وبعث بأول وزير اشتراكى لينضم الى الحكومة الوطنية التى ظل مشتركا فيها حتى عام ١٩٥٣ ، عندما انسحب منها احتجاجا على الاتجاهات الرجعية الحكومة . وفى عام ١٩٥٥ حصل على ٢٨ فى المائة من مجموع الأصوات وطلب أن يخصص له مقعدان فى الحكومة الوطنية . وعندما رفضت الأحزاب البورجوازية هذا الطلب . قرر أن يظل فى المعارضة .

وفى خلال الكساد الذى عم ثلاثينيات القرن العشرين ، كان الاشتراكيون السويسريون من بين الأحزاب التى وضعت برامج خاصة لمواجهة الأزمة ، وتدعو هذه البرامج الى بذل الجهد القومى ، لتحطيم البطالة ، واعداد اقتصاد مخطط . وبرغم أن خط الحزب الاشتراكى السويسرى كان معاديا للفاشية ، الا أنه رفض كل المحاولات لتكوين جبهة عامة مع الشيوعيين ضد الفاشية ، وفضل التحالف مع المجموعات اليمينية المعادية للفاشية ،مثل مجموعة «صغار الفلاحين» ومنظمات العمال المهرة « ذوى الياقات البيضاء » . وعندما أصبح عضوا فى اتحاد فيينا ، ارتبط بالدولية العمالية الاشتراكية فى عام ١٩٣٢ .

---

(١) المجلد الرابع صفحة ٥٠٩ .

# نظـــرة عـــــامة

لقد كان لكل من هذه الأحزاب الاشتراكية الثلاثة تاريخ مختلف ، ولكنها كلها أتت بنتيجة متماثلة الى حد كبير ، تلك هى أن الأحزاب الثلاثة، قد اختلفت مع أجنحتها اليسارية ، التى انضم أكثرها بعد ذلك الى الحزب الشيوعى ، ثم انشق أغلبها عنه فيما بعد . ووضعت الأحزاب الثلاثة خططا طـارئة فى أيام الأزمة الاقتصادية الدولية ، وهكذا قامت بمحاولة للتـــودد الى المجموعات الاشتراكية الأخرى ، بالاضافة الى البروليتاريا .

وفى سويسرا عرضت الخطة الاشتراكية للاستفتاء ، ولكنها لم تحظ الا بثلاث وأربعين فى المائة من الأصوات . ولم تنجح أية محاولة فى تحقيق الأغلبية التى كانت تأمل فيها الأحزاب الاشتراكية ، أو فى شجب الاستجابة لمنافسيهم البورجوازيين . وقد خرجت الأحزاب الثلاثة من تجارب الحرب العالمية الثانية على شيء من القـوة مؤقتا ، وهى التجارب المريرة التى وقع فيها بلدان من البلدان الثلاثة تحت الاحتلال الفاشى . ولكن كان هناك اتجـــاه للتراجع الى وضع لا يحصلون فيـه على أغلبية مطلقة ، حتى لو ظلوا هم الأحزاب القوية الوحيدة فى بلادهم ، أو كان فى مقدورهم الانفراد بتشكيل حكومات مستقلة ، دون اعتماد على الأحزاب الأخرى . وفى ظل هذا الوضع ، لم يكن هناك شك فى قدرتهم على أن يحرزوا تقدما ملموسا فى ميــــدان التشريع الاجتماعى ، وفى الاعتراف المتزايد بحقوق المساومة الجماعية ، ولـكن لم يكن فى مقدورهم أن يحاولوا اعادة بناء النظام الاشتراكى الاقتصادى ، على المدى البعيد .

وحتى فى مسألة « دولة الرخاء » كانوا متخلفين الى حد كبير ، عمـــا حققه الاشتراكيون الاسكندنافيون ، الذين أنجزوا ما أنجزوه ، فى ضوء نصيبهم من الأصوات التى اجتذبوها الى تأييدهم . ويرجع هذا فى حالتين اثنتين بصفة أساسية ، الى القوة المدعمة للأحزاب الكنسية ، وخاصة الكاثوليك . أما فى الحالة الثالثة ، وهى سويسرا ، فيرجع ذلك الى التضامن الكبير للطبقـــات المتوسطة ، كما يرجع الى قوة الكاثوليك الذين انتخبوا ثلاثة وأربعين عضوا فى البرلمان الفيدرالى عام ١٩٤٣ ، فى مقابل ٤٧ للديمقراطيين المتطرفـين ، و٥٦ للاشتراكيين الديمقراطيين ، الذين أصبحوا بذلك أقوى الأحزاب للمرة الثانية، وان كانوا لا يزالون بعيدين عن الحصول على الأغلبية .

# الفصل التاسع
# أوربا الشرقية

كانت ثلاثينيات القرن العشرين فى أوربا الشرقيه ، هى فترة الكفاح السرى والقمع المتزايد بصفة رئيسية . فقد أقام البلد فيها تلو الآخر أنظمة ديكتاتورية تحت الاشراف الرجعى . أما مابقى من الحركة الاشتراكية ، فقد أصبح فى الغالب الأعم حركة سرية ، وكانت هذه الظروف بصفة أساسية فى صالح الجناح اليسارى والشيوعيين بخاصة ، الذين كانوا افضل بكثير فى النشاط السرى من الاشتراكيين الديمقراطيين ، حيث استنام اغلب هؤلاء للاضطهاد الهين المحدود الذى فرضته النظم الرجعية ، أو نقلوا قياداتهم الى الخارج ، فلم يعد لهم أتباع كثيرون فى داخل بلادهم . وتشيكوسلوفاكيا هى الدولة الوحيدة من دول أوربا الشرقية ، التى أمكنها النجاة من ديكتاتورية الجناح اليمينى حتى عام ١٩٣٨ ، لكى يجتاحها النازيون بعد ذلك ، فيدمروا منظماتها الديمقراطية . أما فى البلاد الأخرى ، فقد قامت فيها ظروف الديكتاتورية الشاملة على نحو أو آخر ، فى تواريخ مختلفة ، لم تكن فيها ديكتاتورية من قبل . وكانت لبعض هذه الديكتاتوريات صبغة فاشية متزايدة وخاصة تحت النفوذ الألمانى ، حيث ترتكز على حركات جماهيرية رجعية قومية مناهضة للسامية • أما فى حالات أخرى ، فلم تكن هذه الديكتاتوريات فاشية حقا ، ولكنها اعتمدت على التحالف بين الارستقراطية القديمة والطبقة الرأسمالية الناشئة ، مثلما حدث فى المجر وبولندا الى حد كبير .

وكانت دول أوربا الشرقية لاتزال فى ثلاثينيات القرن العشرين دولا زراعية فى الغالب ، ولكن يمكن تقسيمها الى دول كانت ملكية الأرض موزعة فيها على نطاق واسع بين صغار المزارعين ، ودول كانت الضياع فيها لا تزال بأيدى كبار الملاك دون تقسيم . أما فى دول البلقان ، فقد كانت ملكيات صغار المزارعين هى الصبغة السائدة ، كما هو الحال فى بلغاريا والصرب ، أو هى قد تقررت بعد عام ١٩١٨ كما هو الحال فى رومانيا . ومن ناحية أخرى كانت الضياع الكبيرة فى المجر وبولندا هى السائدة ، حيث توقف توزيع الأراضى الأراضى كلية مثلما حدث فى المجر ، أو كان يسير فى بطء شديد مثلما حدث فى بولندا . أما فى بلغاريا فقد كان مصير مجموعة أصحاب المصالح الزراعية التى

نظمها ستامبوليسكى على أساس جماهيرى ، الاندحار فى عمليات الصراع التى نشبت عام ١٩٢٣ ، ولم تستطع أن ترفع رأسها بطريقة فعالة مرة أخرى ، برغم انها بقيت قائمة بوصفها حركة جماهيرية سرية .

لقد أصاب الكساد العالمى اقتصاديات أوربا الشرقية اصابة بالغة ، ظهرت آثارها بخاصة فى الأسعار الزراعية . كذلك أصاب الكساد الصناعات الباهظة التكاليف التى كانت فى طور الانشاء . ولم تصنع الحكومات الرجعية شيئا شيئا كثيرا لمساعدة الفلاحين المدقعين فى محنتهم ، بل ان الحركات التعاونية التى ساعدتها الحكومات هونا ما ، لم تكن تفيد فى الغالب الا الفلاحين الأثرياء . وعلى وجه العموم ، لم تتقدم القوة الانتاجية الزراعية ، ازاء العجز المطلق لمعظم الفلاحين فى ممارسة الطرق الحديثة ، بل ان هذه القوة قد تهاوت الى حد ما ، عندما تفتت الضياع الكبيرة . وقد عانت دول البلقان بالذات من زيادة السكان فى الريف بالنسبة لمستوى الكفاية الانتاجية لديهم ، على الرغم من أن عدد سكانها قليل بالقياس الى عدد سكان دول أوربا الغربية ، فلم يكن انتاج القمح لهكتار الأرض المزروعة ، يزيد على ثلث انتاج الأرض فى الدانمرك . كما كان هناك عدد كبير من الأشخاص يعيشون على فلاحة الأرض ، ويزيد عددهم على عدد الذين يمكنهم العمل فيها بانتظام . وبرغم أن الصناعة كانت تتقدم فى اطراد حتى ظهور الكساد ، فانها لم تقدم فرصا للعمل تكفى للتأثير على زيادة السكان فى المناطق الزراعية .

وفضلا عن ذلك ، فان صغار الفلاحين والمعدمين من العمال الزراعيين ، قد ظل أكثرهم فى غير تنظيم . أما النقابات العمالية والأحزاب الاشتراكية التى كانت تعانى من تعذر قيامها الا على نحو سرى ، فقد حيل بينها وبين تنظيم صفوفها فى القرى ، وظلت محصورة فى المدن فحسب ، دون أن يكون لها فى أغلب الحالات أى سلطان الا على العمال الحرفيين الحضريين وحدهم . وأما أحزاب الفلاحين التى كانت فى عشرينيات القرن العشرين ذات اتجاهات بيروقراطية واضحة ، فقد كانت مكتظة بالرعاع حينا ، ثم تحولت الى رجعية متزايدة لتسلل الطبقات الأخرى الى قيادتها . اذ كان المثقفون وليس المزارعون الفعليون ، هم الذين تزعموا أغلب أحزاب الفلاحين . ولما كانت سائر الدول المختلفة قد وقعت تحت شكل أو آخر من أشكال الحكم الديكتاتورى ، فان حقيقتها كحركات للمزارعين قد تفتت أكثر فأكثر . وفى ثلاثينيات القرن العشرين ، كان أكثر من ثلثى المزارعين فى شرق أوربا بصفة عامة ، من أصحاب الملكيات الصغيرة الذين لاتكفى أراضيهم لسد احتياجات أسرهم ، فكان على بعض أفراد هذه الأسر أن يسعى للعمل لدى أصحاب الملكيات الكبيرة أو فى المدن . وقد كان يمكن علاج هذا الوضع ، باتخاذ اجراءات طويلة المدى من التعليم الفنى ، والتسليف الزراعى للفلاحين المعدمين ، وانشاء الطرق والسكك

الحديدية ، ثم التصنيع المخطط . ولكن الحكومات لم تكن تميل مطلقا لاتخاذ مثل هذه الاجراءات ، كما أن التصنيع لم تكن الظروف مواتية له فى ثلاثينيات القرن العشرين علىأى نحو ، بسبب اختفاء الاستثمار الأجنبى، وتردد أصحاب رؤوس الأموال الوطنيين فىتحمل مخاطر الاستثمار فىالأسواق المحلية الضئيلة التى تعتمد على السكان الفقراء المعدمين . وبدلا من أن تحاول الحكومات دفع التقدم الصناعى أو الزراعى ، راحت تعمد الى اتخاذ الاجراءات للمزيد من قمعه ناظرة الى كل مطلب للاصلاح الصناعى او الزراعى على أنه نزوع الى البلشفية بل مضت فى اضطهاد تلك الجمعيات التعاونية التى حاولت أن تسد احتياجات الطبقات المعوزة .

وفى تشيكوسلوفاكيا ، التى كانت أكثر دول شرق أوربا تصنيعا ، والتى كان أكثر من نصف سكانها يعتمدون مباشرة على الأرض فى كسب قوتهم ، كانت الحكومة البرلمانية قد حافظت على كيانها ، الى أن حطم الألمان دولة تشيكوسلوفاكيا فيما بين عامى ١٩٣٨ و١٩٣٩ ، ولكن الطبقة العمالية ظلت فى خلال الثلاثينيات منقسمة الى فئات شيوعية واخرى اشتراكية ديمقراطية ، بحيث لم تكن قوية بدرجة تستطيع فيها أن تتولى الحكم بعد انشقاق عام ١٩٢٠ .

وهكذا بقى حزب المزارعين ، سواء وحده أو متآلفا ، على رأس الحكومة طوال هذه الفترة . وقد تلقى الاشتراكيون الديمقراطيون هزيمة مرة من الشيوعيين فور الانشقاق ، ولكنهم بعد ذلك ظفروا بشىء من القوة النسبية ، ولو أنها لم تكن كافية على الاطلاق لاستعادة تفوقهم السابق . وكان حزب المزارعين التشيكى فى البداية حزب المزارعين القادرين نسبيا بصفة أساسية ، ولكنه تحول فى ثلاثينيات القرن العشرين ، فأصبح حزب الطبقات الرأسمالية الى حد كبير ، وحل فى محله حزب كرامر الوطنى الديمقراطى ، الذى كان محافظا على غير أساس فى الشئون الاجتماعية ، وفى الوقت نفسه تناوب الاشتراكيون التشيكيون دخول وزارات حزب المزارعين أولا ثم معارضتها ، ولكنهم لم يكونوا فى وضع يسمح لهم بأن يؤثروا على السياسة الوطنية الى أى حد كبير ، بازاء انقسام قوى الطبقة العاملة الى أحزاب متصارعة . وفى الجزء السلوفاكى من دولة تشيكوسلوفاكيا ، كان الفلاحون أكثر فقرا وأكثر تأخرا من أقرانهم فى بوهيميا أو مورافيا ، وكانوايخضعون لنفوذ الكنيسةالكاثوليكية وقد كانوا يؤيدون بصفة أساسية حزبالشعب السلوفاكى ، الذى تزعمه قس اسمه الأب هلينكا ، وهو حزب كان يميل فى قوة نحو الفاشية . وفى الوقت نفسه ، وبعد فترة من الصراع الداخلى الحاد ، والانشقاقات المتكررة مع الكومينترن خلال العشرينيات ، انطوى الشيوعيون التشيكيون تحت لواء الكومنترن ، ولكنهم لم يصبحوا مطلقا أقوياء الى الحد الذى يمكنهم من تحدى

قيادة حزب المزارعين للبلاد . وقد تمت تصفيتهم بطبيعة الحال فى تلك الفترة عندما سيطر النازيون على البلاد فى عام ١٩٣٨ ، ولكن زعماءهم التجأوا الى روسيا ، حيث عادوا مع القوات الروسية فى نهاية الحرب العالمية الثانية . وقد صحبهم فى منفاهم كثير من زعماء الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، كان من بينهم زدانك فيرلينجر ، الذى أصبح بعد ذلك رئيس الوزارة فى حكومة ائتلافية تحت سيطرة الروس ، وظل على رأس الأحداث الى يوم حدوث الانقلاب الشيوعى فى عام ١٩٤٨ .

وفى الوقت نفسه ، كان بيلسودسكى قد قبض على ناصية الأمور فى بولندا ، قبل الانقلاب الرئاسى عام ١٩٢٦ بوقت طويل . ولم يكن الاشتراكيون قد اتخذوا ازاءه اتجاها معينا منذ البداية ، ثم اتحدوا بعد ذلك على معارضته . وفى عام ١٩٢٨ فازوا بخمسة وستين مقعدا فى البرلمان ليفقدوا أكثرها فى انتخابات عام ١٩٣٠ ، عندما تدهو العدد الى ثلاثة وعشرين مقعدا ، فى مواجهة الظروف الارهابية التى أجريت الانتخابات فى ظلها . وفى عام ١٩٣٣ وفى ظل الارهاب كذلك ، نجحوا فى انتخاب ٤١ عضوا ، ولكن اغلب زعمائهم قد قبض عليهم ثم سجنوا لاتهامهم بالتهديد بقلب الحكومة بالقوة . وفى الوقت نفسه ، كان الشيوعيون يعتبرون خارجين على القانون ، ولكنهم نجحوا فى انتخاب عدد قليل منهم ، بوصفهم ممثلين لجبهتهم المسموح بها قانونا المسماة حزب العمال والفلاحين . وبعد سنتين ، حل البرلمان عام ١٩٣٥ ، وأجريت الانتخابات بمقتضى قانون جديد عزل كل أحزاب المعارضة . وعندئذ واصل الاشتراكيون معارضتهم خارج البرلمان ، حيث لم يستطيعوا تحقيق شىء يذكر ، الى أن احتل الألمان والروس البلاد فى عام ١٩٣٩ . وبعد ذلك قاموا بجانب من النشاط فى حركة المقاومة خلال الحرب ، وبخاصة فى وارسو ، حيث أعدم الألوف الكثيرون من الاشتراكيين الجهاديين على أيدى النازى . وفى ذلك الحين أعدم الروس عام ١٩٤٢ اثنين من زعماء الاشتراكيين ، هنرى اهرليش وفيكتور ألتر ، اللذين لعبا أدوارا فعالة فى حركة المقاومة ، كما عمد الروس الى تصفية قيادة الشيوعيين البولنديين ، الذين كانوا قد التجأوا الى الاتحاد السوفيتى ، ثم أعادوا تشكيل الحزب الشيوعى البولندى تحت قيادة زعماء جدد ، كانوا على استعداد أكثر لاطاعة أوامرهم ، وكان فى مقدورهم ازجاء السلطة لهذا الحزب الجديد ، عندما اندحر النازيون .

وفى ذلك الحين ، كان الحزب الاشتراكى فى المجر قد ظل على ضعفه وعدم فاعليته بعد هزيمة عام ١٩١٩ . ولم تكن ديكتاتورية هورتى التى أقيمت فى ذلك الوقت ، فاشية أبدا على وجه اليقين ، اذ هى لم ترتكز على تأييد أى حركة جماهيرية يدفعها مذهب فاشى ، ولكنها كانت بالأحرى ديكتاتورية الطبقة القديمة الحاكمة ، تتلقى وحيها فى قوة من الأفكار القومية والمناهضة

للديمقراطية . وهكذا سمحت بوجود حزب اشتراكى ديمقراطى معتـــدل ، تحتمله بشق النفس ، وبشرط ألا يحاول القيام بدعايته فى المناطق الريفية . كذلك لم تضغط تماما على النقابات الخاصة بالعمال المقيمين فى المدن . ومـع ذلك فلم تكن للحركة الاشتراكية فاعلية على الاطلاق . ففى عام ١٩٣٩ ، لـم تستطع الظفر الا بخمسة مقاعد من بين ٣٢٣ مقعدا فى المجلس النيـــــابى للبرلمان المجرى .

أما الشيوعيون الذين كانوا يعتبرون خارجين على القانون ، فقد زاولوا اثاراتهم برغم الاضطهاد ، ولكن كثيرين من زعمائهم قاسوا السجن الطويل . ومن بين هؤلاء ماتياس راكوزى الذى كان قد اشترك فى حكومة بيـــلاكون الشيوعية ، التى لم تعش طويلا عام ١٩١٩ . وعندعودته من روسيا الى المجر عام ١٩٢٤ ، ألقى القبض عليه وظل فى السجن طوال الست عشرة سنةالتالية. الى أن أطلق سراحه على سبيل التبادل فى عام ١٩٤٠ ، ليصبح بعد ذلك واحدا من زعماء الحزب المجرى الجديد ، الذى أقامته القوات الروسية بعد الحرب العالمية الثانية .

وقد ظهرت الديكتاتوريات بدول البلقان فى تواريخ مختلفة . ففى رومانيا حيث ألغى الحزب الشيوعى منذ ١٩٢٤ ، مارس الاشتراكيون الديمقراطيــون وجودهم المحتمل بالكاد ، واستمروا كذلك حتى بعد قيام ديكتاتورية المـلك كارول عام ١٩٣٨ . ثم انتهوا بعد ذلك الى التصفية على أيدى النازيين ،الذين أجبروا الملك كارول على التنازل فى عام ١٩٤٠ ، وعهدوا الحرس الحـديدى الفاشى بالسلطة ، حيث انتقلت الى الجنرال انطونيسكو ، الذى حل بدلا منهم فى السنة التالية ، بعد أن أثبت رجال الحرس الحديدى عدم كفايتهم ، بقـدر ما اظهروا من ضراوة . وعلى الرغم من أن ديكتاتورية كارول ، كانت لها سمات الحركة الفاشية على طول مداها ، الا أنه كان يعوزها تعلق الجماهير بها . وقد كشفت عن فرط صلابتها ، بالغاء الحرس الحديدى ، الذين اعتقـــل كارول زعماءهم فى عام ١٩٣٨ ، وقضى باعدامهم « عندما كانوا يحاولون الهرب » ، فى نهاية تلك السنة .

أما فى يوغوسلافيا ، حيث كان الاشتراكيون الديمقراطيون مطاردين منذ باكورة عام ١٩٢١ ، وحيث تعرضوا بعد ذلك للاعدام فى ثبات مع الشيوعيين ، غدت الاشتراكية الديمقراطيةعاجزة عن أن تكون قوة ذات تأثير ،قبل ثلاثينيات القرن العشرين ببعيد ، وراح الجانب الرئيسى من قوى العمال يتبع نوعا ما : القيادة السرية للحزب الشيوعى ، الذى مر بمراحل تغيير فى قيادته وتوجيهه قبل أن يعاد تنظيمه فى عام ١٩٣٧ تحت زعامة جوزيف بروز تيتو ، الـــذى ساعده على استعادة كثير من شعبيته خلال السنتين التاليتين ، ثم أصبح على راس المقاومة اليوغوسلافية وصدارتها فى مواجهة الألمان خلال الحرب .

وفى الوقت الذى ألغى فيه الحزب الشيوعى عام١٩٢١، كان أبرز زعمائه يومئذ ، هو سيمون ماركوفيتش ، الذى كان من أكبر الناقدين لدعوة القومية، والذى عارض مطالب القومية الذاتية للجماعات المختلفة فى يوغوسلافيا ، باعتبارها مطالب بورجوازية لايعنى بها الشيوعيون ، الأمر الذى أخذه على عاتقه بتوجيه من الكومينرن عام ١٩٢٢ ، وقد وقع صراع طائفى حاد بعد ذلك لبضع سنوات داخل الحزب الشيوعى اليوغوسلافى ، الذى نقل مراكزه وقيادته الى خارج البلاد ، حيث عقد عدة مؤتمرات متعاقبة . وفى عام ١٩٢٦ شن ستالين عنطريق الكومينترن هجوما عنيفاعلى الشيوعيين اليوغوسلافيين لموقفهم من قضية القومية . ومنذ ذلك الحين غير الحزب من لهجته ، وأصدر تصريحا بتأييد حق تقرير المصير القومى ، ولكن الصراع الطائفى استمر قائما. ومنذ عام ١٩٢٦حتى عام ١٩٢٨ ،قامت اضرابات عديدة للاحتجاج علىالأحوال التى كانت تزداد سوءا بين العمال اليوغوسلافيين . ولكن هذه الاضرابات لم تصلح من الأمور ، حيث جرت مقاومتها فى عنف ، وفقد الزعماء فى المنفى ، روابط الاتصال بالعمال داخل البلاد . وفى عام ١٩٢٨ وجه الكومنترن خطابا مفتوحا الى جميع أعضاء الحزب اليوغوسلافى ، بشأن اتجاهاته الانقسامية . وطرد الحزب خلال انعقاد مؤتمره بدرسدن فى ذلك العام ، كلا من زعماء الجناحين اليمينى واليسارى ، واختار زعيما جديدا هو جوريك جاكوفيتش الذى قتله البوليس فى العام التالى . ومن عام ١٩٢٩ الى عام ١٩٣١ حيث قامت الديكتاتورية الملكية ، كان هناك ارهاب بوليسى قتل فيه كثيرون من الشيوعيين ، وهرب الزعماء الباقون مرة أخرى الى خارج البلاد ، وعلى رأسهم راتكو مارتينو فيتش ، ومن هناك أشعلوا الثورات المسلحة داخل يوغوسلافيا ، فأخمدت باراقة الدماء ، ونتج عنها التفكك الكامل للحزب على وجه التقريب فى ذلك الوقت . ثم عاد الحزب لينتعش من جديد فى عام ١٩٣٢ عندما نصب الكومينترن لهقيادة جديدة مؤقتة برئاسة ميلان جوركيتش ، بعد أن طرد منها مارتينوفيتش وجماعته .

وفى العام التالى ، أعيد تشكيل الخلايا الشيوعية والمنظمات الاقليمية فى داخل البلاد . وبلغ الحزب الشيوعى من القوة فى عام ١٩٣٤ ، ما هيأ له أن يعقد مؤتمرا كاملا فى داخل يوغوسلافيا ، صدق على اختيار جوركيتشلزعامته ولكن جوركيتش اتهم فى عام ١٩٣٦ بالدخول فى علاقات وثيقة العرى بالبورجوازية اليسارية ، فاختلف مع أغلبية اللجنة المركزية للحزب .. وفى العام نفسه ، نقلت القيادة التنظيمية الى الحزب داخل يوغوسلافيا ، بينما كانت الزعامة السياسية لاتزال فى يد جوركيتش بالخارج ، وفى عام١٩٣٧ عزل جوركيتش من منصبه كزعيم ، وأعيد اسناد السيطرة الكاملة للحزب على الأراضى اليوغوسلافية ، حيث برز تيتو كزعيم رئيسى . وبعد ذلك أجريت تصفية عاجلة لمن كانوا يسمون العناصر الانقسامية ، ومن بينهم أولئك الذين

نددوا بهم بوصفهم تروتسكيين أو فوضويين . وسرعان ما أقام تيتو سلطانه على الحزب الجديد الوحدوى ، متبعا خط الكومنترن ، فى السعى لتجميع القوى فى جبهة شعبية مناهضة للفاشية تحت زعامة الحزب الشيوعى ، الذى كسب مزيدا من القوة ، بمقدار مازاد الضغط الألمانى على يوغوسلافيا . وقد أرسل الشيوعيون اليوغوسلافيون بكتيبة تقاتل فى الحرب الأهلية الأسبانية، وأعلنوا عن استعدادهم عام ١٩٣٨ ، لارسال متطوعين للحرب باسم التشيكيين ابان أزمة ميونيخ ، ولا جدال فى أن الشيوعيين اليوغوسلافيين قد نجحوا خلال هذه الأعوام ، فى أن يجعلوا من سطوتهم القوة المعارضة الرئيسية فى البلاد .. وفى انتخابات عام ١٩٣٨ ، تحالف حزب الشعب العامل فى كرواتيا ، الذى أسس عام ١٩٣٧ ، مع الائتلاف الكرواتى الديمقراطى ضد الحكومة ، برغم استنكار أغلب الشيوعيين اليوغوسلافيين لهذه السياسة ، اذ كانوا يفضلون أن يرشح الحزب مرشحيه باسمه هو . وعلى وجه العموم فقد كان الشيوعيون فى كرواتيا أضعف منهم فى أى جزء آخر من البلاد باستثناء مقدونيا ، حيث طرد الزعيم المحلى سارلو فى عام ١٩٤١ ، عندما رفض الانضمام الى أتباع تيتو ، فى المقاومة المسلحة للغزاة الفاشيين وأعوانهم فى الداخل .

والحقيقة أن تولى تيتو الزعامة فى عام ١٩٣٧ ، كان مظهرا جدد به الشيوعيون فى داخل يوغوسلافيا ، تأكيد حقهم فى تصميم سياستهم ، بعد أن فشل زعماؤهم السابقون فى فرض زعامتهم من قيادات المنفى . وقد وقع حزب الزراعيين بكرواتيا ، فى أيدى رجال الأعمال الكرواتيين والمثقفين من الطبقة المتوسطة ، بعد مصرع ستيفان راديتش فى عام ١٩٢٨ ، وهو الحزب الذى كان راديكاليا فى جوهر سياسته ، وعلى استعداد للتحالف مع العمال المشتغلين فى المدائن والأمصار ، أما زعيمه الجديد ماجيك ، فكان محاميا . ثم أن الحزب قد ظهر فيه جناح يمينى يؤيد الفاشية ويعارض الراديكاليين اليساريين فيه ، بينما حاول الوسط أن يحتفظ بتوازنه بين الجناحين ، بوصفه الداعية الأكبر للقومية الكرواتية ضد المركزية الصربية للملكية اليوغوسلافية . ومن ناحية أخرى مارس الجناح اليسارى تحت زعامة البروفسور دراجوليوب يوفانوفيتش سياسة راديكالية فى الاصلاح الاجتماعى ، وسعى الى التحالف مع المزارعين الصربيين دون جدوى على الاطلاق .

وفى بلغاريا ، انضم الجناح المعتدل للمزارعين بزعامة جيديف ، الى الائتلاف الحر بزعامة مالينوف فى عام ١٩٣١ . ولكن قيام الديكتاتورية عام ١٩٣٤ ، قد الغى الأحزاب ونقلها الى نشاط سرى . ومع ذلك فقد استطاع الشيوعيون أن يصونوا تنظيمهم السرى ، لاسيما فى المدن ، وأن يحصلوا على كثير من عطف الشعب لسياسة الجبهة الشعبية . وهكذا أصبح فى بلغاريا كما كان الشأن فى يوغوسلافيا عام ١٩٣٩ ، حزب شيوعى له من احتمالات

القدرة ، مايجعله على استعداد لتولى زمام الأمور ، بينما الاشتراكية الديمقراطية ، لم تعد موجودة عمليا كقوة منظمة ،فيما عدا أحزابا صغيرة فى المنفى .

وفى اليونان ، كان الحزب الشيوعى ناميا بصفة رئيسية فى المراكز الصناعية ، بكل من بيراوس وسالونيكا وكافاللا ، فى خلال ثلاثينيات القرن العشرين، فاحتل لفترة منالزمنمركزا مرموقابين المجموعات الملكيةوالجمهورية المنقسمة تقريبا على سواء ، ولو أنه كان بطبيعة الحال أصغر بكثير من أيهما . وفى برلمان عام ١٩٣٥ ، شغل ١٥ مقعدا. وكانت المخاوف المزعومة من الشيوعية قد اتخذت تبريرا لقيام ديكتاتورية ميتاكساس فى عام ١٩٣٦،تلك الديكتاتورية التى عانى منها الحزب كثيرا ، وان يكن قد استطاع أن يحتفظ بقبضته على عمالالمنظمات ، وأنيحافظ على شيءمن تأييد بعض المثقفين ،وكان هذا يرجعالى حد كبير ، لفشل الأحزاب البورجوازية والديكتاتورية ، حتى فى محاولة حل المشكلات الاجتماعية للبلاد .

وهكذا فى الثلاثينيات ، اختفت الاشتراكية الديمقراطية من البلاد فيما عدا تشيكوسلوفاكيا ، حيث احتفظت ببعض مكانتها التى كانت قد فقدتها لصالح الشيوعيين ، وفيما عدا بولندا الى حد ما ، حيث كانت تمارس خارج البرلمان بعض المقاومة للديكتاتورية . ومن ناحية أخرى ، كانت الشيوعية ممنوعة فى كل مكان ، ولكنها استطاعت ان تحتفظ بتأييد كبير لها على نحوما، برغم اضطهادها عبر السنين التى سبقت اندلاع الحرب مباشرة فى دولالبلقان حيث كانت تمثل فيها قوة تقليدية أقوى من الاشتراكيين الديمقراطيين ، الذين تهاونوا مع منظمى الانقلاباتالديكتاتورية فى حالات عديدة على نحو سيىء. وفى ثلاث من هذه الدول فقط، هى بولندا والمجر ورومانيا ، أصبحت المناهضة للسامية قضية أساسية ، حيث كان الألمان يغذونها بطبيعة الحال نظرا لقوتهم ، ويساهمون بجانب كبير فى اقامة حركات للفاشية المحلية ، وبخاصة تلك الحركات التى نظمتعلى الطراز الألمانى . أما فى ايطاليا فقد كانتقلة عدد السكان اليهود من أبناء ايطاليا ، حائلا دون أن يلعب الشعور المناهض للسامية دورا كبيرا . بينما كان للحركات المناهضة للسامية فى بولندا والمجر ورومانيا جذور تقليدية ، وزاد مناشعالها الكساد العام ، الذى أصاب هذه البلاد مع غيرها فى عام ١٩٣٠ والواقع أن الكساد هو الذى يجب اعتباره سببا أساسيا فى الغالب للالتجاء الى الديكتاتورية ، واضطهاد أحزاب الطبقة العاملة ونقابات العمال . ذلك أن الكساد قد قطع الامداد برأس المال الخارجى ، بقدر ما خفض من الأسعار الزراعية الى حد كبير . كما أن الامحال الذى يشبه المجاعة ، قد غذى جماهير المستائين ، مما جعل من المستحيل على الحكومات البورجوازية أنتحتفظ بسلطاتها بالوسائلالدستورية فتلوذ الطبقات المالكة بالعون من جانب القوة المسلحة .

ولقد جرى عرف فى أواخر الثلاثينيات بخاصة ، لتسمية كل الحكومات الرجعية التى حكمت فى بلاد أوربا الشرقية ، باسم الحكومات الفاشية ، بينما الحقيقة أن بعض هذه الحكومات كانت لها طبيعة ديكتاتورية الأوليجاركية من الطراز القديم ، التى لاتؤيدها أية حركة جماهيرية ، على النحو الذى استطاع هتلر أن يفعله فى المانيا ، أو حتى موسولينى فى ايطاليا .

وكما رأينا ، فان الفاشيين الحقيقيين فى رومانيا ـ وهم الحرس الحديدى ـ لم يصلوا الى الحكم الا بعد تنازل الملك كارول مكرها بقوة الألمان فى عام ١٩٤٠ ، ثم لم يتركوا فى الحكم الا قليلا ، ليخلفهم بعد ذلك الجنرال انطونيسكو بديكتاتورية عسكرية أقل عنفا . كذلك لايمكن بجدارة أن تعتبر الديكتاتوريات البولندية أو المجرية فاشية بأى معنى حقيقى ، حيث كانت تعوزها النظرية الفاشية على أى وضع محدد . ولكنها مع ذلك كانت معادية للديمقراطية تماما ، كما كانت معادية للاشتراكية والشيوعية قدر امكانها ، وكانت تحسب الشيوعية قابعة وراء كل محاولة للعمال من أجل تنظيم الحماية لأنفسهم . كذلك كانت لهذه الحكومات سمات مشتركة مع الفاشيين فى مناهضة السامية ، حيث كانت تواجه بعدد كبير من السكان اليهود ينافسونهم من أجل العيش ، كشأن التجار على اية حال ، الذين يمارسون هذا السباق بنجاح كبير . وفضلا عن ذلك ، فقد كان لليهود وضع له اعتباره بين العمال الصناعيين ، وفى القيادات الاشتراكية والشيوعية ، وكان من الميسور دائما اتهام اليهود بأنهم مسئولون بصفة رئيسية عن اثارة القلاقل

ولم تكن ظروف مثل هذه ، مواتية للفكر الاشتراكى البناء . فأصبحت الحركات الاشتراكية والشيوعية ، مشغولة كلها بالكفاح اليومى من أجل البقاء .. ومع هذا فقد كان قلة من المفكرين البارزين ، من بين الدارسين للماركسية ،وعلى الأخص جورج لوكاتش فى المجر ودوروجانو جيريا فى رومانيا والأخير هو المؤسس النظرى للاشتراكية فى رومانيا ، كما كان بالجويف مؤسسها فى بلغاريا . ولكنه كان من الصعب فى طبيعة الأمور ، أن ينبعث فكر اشتراكى جديد فى ثلاثينيات القرن العشرين ، فى الوقت الذى كان فيه الاشتراكيون الديمقراطيون يتوفرون على العناية بتحديد اتجاهاتهم ازاء الديكتاتوريين ، وفى الوقت الذى كانت الأحزاب الشيوعية فيه مضطرة فى اكثرها ، الى ستر وجودها تحت ضغط سياسة الارهاب البوليسى المتصل . وصحيح أن ذلك لم يمنع الشيوعيين من أن تمزقهم الحروب الطائفية المريرة ، التى نشأت بخاصة من علاقاتهم بالكومينترن وسياساته المتلونة ، الا أنه لم ينبعث عن هذه المصاولات شىء جديد له صلة بالسياسة الدولية للشيوعية ، أكثر من صلته بالسياسة الداخلية ، فى كل بلد على حدة .

ومما لاشك فيه ان تحول الكومنترن الى سياسة الجبهة الشعبية فى منتصف الثلاثينيات قد أفاد الأحزاب الشيوعية فى شرق أوربا ، التى كان فى

استطاعتها أن تبنى باتباع هذه السياسة ، قاعدة أوسع لتأييد المعارضة الوطنية فى البلاد المختلفة ، وأن تواصل جنى ثمارهذه السياسة عندمااشتعلت الحرب فى عام ١٩٣٩ . وقد بهت كثير من هذه الأحزاب الشيوعية بالميثاق النازى ـ السوفيتى لعام ١٩٣٩ ، ولكن السلوك الألمانى باجتياح بلادها واحتلالها ، قد أعاد اليها مقاليد الزعامة التى افتقدتها الى حين . كما أن مصاولات المقاومة فى الحرب ، قد أعدت الشيوعيين للاستيلاء على السلطة ، تحت الرعاية الروسية المسلحة ، فيما عدايوغوسلافيا بينعامى ١٩٤٤ و١٩٤٥ ثم هم قد استقروا بعد ذلك تحت لواء حكومات الجبهة الشعبية فى بلادهم ، التى يسيطر عليها الشيوعيون ، وأصبحوا قادرين على اجبار الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الضعيفة نسبيا ، للانضمام اليهم ، أو اخضاعهمعندما رفضوا ذلك .

وهكذا تمت التصفية النهائية للحزب الاشتراكى الرومانى فىعام ١٩٤٨، بعد عقد اتفاق بالاندماج مع الحزب الشيوعى ، وطرد زعمائه الذين رفضوا الانـدماج الى المنفى . كذلك تمت تصفية الاشتراكيين الديمقراطيين اليوغوسلافيين أو نفوا ، عندما أيدوا ميخايلوفيتش بدلا من تيتو خلال حرب المقاومة . أما التشيكيون فقد زج بهم فى أحضان الحزب الشيوعى تحت زعامة فيرلينجر . وقد حافظ البولنديون وحدهم على حزب اشتراكى ديمقراطى دستورى فى المنفى ، بينما مارس البلغاريون تقاليد بلاجويف وسياستهالمتزمتة فأتموا تصفية الاشتراكيين الديمقراطيين البلغاريين دون رحمة ، بعد أن كانوا قد ساهموا بدور مشترك مع الزراعيين فى انتخابات عام ١٩٤٦ ، وألقى القبض على زعمائهم وممثليهم فى البرلمان ، حيث حكم عليهم بالسجن أو معسكرات الاعتقال . وقد قتل واحد من زعمائهم ، كريستين باستوكوف ، فى السجن ، بينما مات تزفيتى ايفانوف فى معسكرات الاعتقال . أما الأحياء فقد هربوا الى الخارج ، وشكلوا بعد ذلك قيادة للحزب فى المنفى بنيويورك .وكانت الأحزاب السياسية كلها قد ألغيت بعد انقلاب كيمون جورجيف فى عام ١٩٣٤، كما ألغيت كذلك نقابات العمال لصالح حركة جديدة تحت اشراف الدولة .. بيد أن النشاط السياسى قد استمر بصفة سرية ، ودعا الاشتراكيون الديمقراطيون بسرعة مؤتمرهم فى عام ١٩٤٤ غداة سقوط الديكتاتورية ، ودخلوا فى الوزارة الائتلافية ، التى بدأت فى تسلم زمام الأمور ، وكان أكبر ممثل لهم فيها ، ديمتروف نيكوف ، وزيرا للاقتصاد الوطنى ، وهو الذى ظل باقيا فى الحكومة عندما تركها معظم الاشتراكيين الديمقراطيين عام ١٩٤٥ ، ثم انضم بعد ذلك الى الحزب الشيوعى .

# الفصل العاشر

# الولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية

لم تكن ثلاثينيات القرن العشرين بالنسبة للولايات المتحدة فترة اشتراكية ، ولكنها كانت فترة الكساد العارم ، وفترة « النيوديل » للرئيس روزفلت ، ذلك العهد الجديد ( نيوديل ) الذى وضع نهاية لأسلوب الاتحادات صنيعة الشركات ، والذى خلق حركة نقابات عمالية قوية للغاية ، مع اتجاه اجتماعى جديد ، ومع افساح المجال للعمل الأمريكى فى المفهوم العام على نحو لم يكن أبدا ليحصل عليه من قبل . ولو أمكن تعريف الاشتراكية بأنها تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية ، أو حتى بأنها التقدم الكبير فى اتجاه دولة الرخاء ، اذن لاعتبرت الثلاثينيات فترة للتقدم الاشتراكى لم يسبق لها مثيل . ولكنها كانت الى جانب ذلك فترة ، لم تواصل فيها الحركة المنظمة للاشتراكية فى الولايات المتحدة انهيارها فحسب ، بل انها قد توقفت كذلك عن الحياة على وجه التقريب .

ففى عام ١٩٣٨ ، كان الحزب الاشتراكى الأمريكى قد اضمحل ، حتى لم يزد عدد أعضائه على ٧٠٠٠ عضو فى مقابل ٢٣٫٠٠٠ عضو فى عام ١٩٣٤ ، ثم لم يلبث فى العام التالى أن درست معالمه بالكاد . كذلك لم يحصل الشيوعيون الأمريكيون على تأييد أى جماعة لها وزنها فى الطبقة العاملة ، برغم الضجة الكبيرة التى أثاروها . اما أتباعهم فكانت جمهرتهم من بين المثقفين الذين اظهروا مهارة فائقة فى الانضمام الى منظمات «الجبهة» المتعددة الألوان ، باسم مناهضة الفاشية والحملة ضد الحرب . وكانت نقابات العمال فى عام ١٩٣٥ قد استجمعت قواها لتشكل لجنة المنظمة الصناعية ، وانسلخت على الفور من اتحاد العمل الأمريكى ، لتصبح هى مجلس المنظمات الصناعية ، وقد نجح هذا المجلس لأول مرة فى كسب عضوية الجانب الرئيسى من العمال ، فى صناعات الانتاج الضخم ، كصناعات الصلب والسيارات والزيت وما اليها . واتخذ هذا الأسلوب الجديد للنقابية ، سياسة تختلف فى جوهرها عن سياسة الاتحاد الأمريكى للعمل ، وكانت أكثر قربا الى سياسة حركات العمال فى أوربا الغربية .. ولكن ، بينما كانت أغلب نقابات العمال فى أوربا متحالفة تحالفا وثيقا ، أو حتى مرتبطة من الناحية التنظيمية بالأحزاب الاشتراكية السياسية ، فان مجلس المنظمات الصناعية لم تكن له مثل هذه الارتباطات . وبدلا من أن يحاول

اقامة حزب عمالى مستقل أو حزب اشتراكى ، فانه القى بثقله شيئا فشيئا الى جانب روزفلت والديمقراطيين تأييدا لسياسة « النيوديل » ، وذلك عن طريق لجنته الخاصة بالتنظيم السياسى .

وبينما كان الاشتراكيون والشيوعيون مشغولين بالتنديد بسياسة النيوديل ، باعتبارها مؤامرة تهدف الى معاودة النظام الراسمالى المفكك وقوفه على قدميه ـ وذلك فى الحق واحد من مقاصدها ـ اذ بالاشتراكيين الذين كانوا أعضاء نشطين فى نقابات العمال ، يجدون أنفسهم مجبرين يوما بعد يوم ، على أن يختاروا بين مطالب نقاباتهم العمالية ، فى التأييد القوى لسياسة روزفلت الجديدة عن طريق مجلس المنظمات الصناعية ، أو صيغ التهييج الاشتراكى التى ينشرها الحزب الثالث والتى لم يكن يتوقع لها النجاح ، بل تقضى على المكاسب التى تحققت عن طريق التعاون مع رجال النيوديل ... والرجال الذين واجهوا هذا الاختيار ، من أمثال والتر رويتر ، استقالوا من الحزب الاشتراكى ، ولم يستطع زعيمه نورمان توماس الذى حصل فى عام ١٩٣٢ على ٩٠٠٫٠٠٠ صوت فى انتخابات الرئاسة ، أن يفوز بأكثر من ١٠٧٫٠٠٠ صوت عندما رشح نفسه مرة أخرى فى عام ١٩٣٦ .

لقد نشب الكساد فى أوائل الثلاثينيات ، ليصيب الولايات المتحدة بأضرار جسيمة لم يلحق مثلها بأى بلد آخر . وكان أول انذار واضح لما هو مخبوء فى ضمير الغيب ، هو الانهيار فى بورصة الأوراق المالية عام ١٩٢٩ . ولكن قليلين هم الذين ادركوا عدم سلامة وثبات الرواج السائد ، وكثيرين هم الذين كانوا يحسنون الظن فى ثقة بالانتعاش العاجل ، فمضوا فى مضارباتهم سادرين .

وصحيح أنه كانت هناك صحوة يسيرة بعد الأزمة الأولى ، ولكن لم يمض وقت طويل حتى استأنف الاتجاه النزولى فى البورصة انهياره بضخامة أشد ، وقامت حالة من اللهفة على تصفية الأوراق المالية للحصول على المال السائل. وانخفض الانتاج والعمل كلاهما الى مايقرب من النصف فى عام ١٩٣٢ ،وهبطت الأجور المكتسبة الى حد الكارثة ، ثم غلقت البنوك أبوابها .

وفى الوقت الذى تسلم فيه الرئيس روزفلت زمام الحكم فى باكورة ربيع ١٩٣٣ ، كان النظام الاقتصادى قد هوى حطاما ، وانهار مقام الاقتصاد الأمريكى تماما . لقد كان واضحا أنه يتعين على الدولة أن تتخذ اجراء صارما لانقاذ الموقف ، ولكن ماالذى كان عليها أن تفعله ؟

ان تقليد الاقتصاد الأمريكى يرتكز على الثقة فى مقدرة رجال الأعمال على ادارة شئونهم بأنفسهم ، دون أن تتحمل الدولة أى مسئولية فى صيانة مستوى العمالة . وحفنة قليلة من الاقتصاديين ( الهراطقة ) هم وحدهم

الذين ظاهروا أى صورة من سور التخطيط الاقتصادى ، أو أدركوا أن هناك صلة بين الاجراء الحكومى ، ومستويات الطلب على البضائع والخدمات ، ولم يكن معظم الأمريكيين يتصورون موقفا يسفر فيه انعدام الثقة فى حقل الأعمال الى تضاؤل الاستثمار لحد الكفاف ، والى طرد ملايين العمال الذين لا يجدون أى ضمان من الخدمات الاجتماعية . وليس يبدو أن الرئيس الجديد نفسه ، كانت لديه أى فكرة واضحة عما كان يحتاجه الأمر من صنيع ، بصرف النظر عما قيل من انه قد نودى به قصدا لاقالة الأمة على أى نحو من عثرة الكساد العارم . فالاجراءات التى لجأ اليها كانت اجراءات مرتجلة ، لم يقصد بها الا معالجة الخطر الداهم فحسب ، دون أن يكون وراء هذه الاجراءات علاج راجح الفكر فى وضوح ، بحيث يقوم على أساس من التفهم الحقيقى للأوضاع ... والواقع أن بعض هذه الاجراءات كتخفيض القيمة الذهبية للدولار لم تكن معقولة ، بالنسبة للوضع الاقتصادى الدولى لأمريكا . ومع ذلك فقد كان واضحا ان هناك حاجة الى اجرائين ، وكلاهما قد اتخذ بالفعل . أولهما أنه كان من الضرورى بمكان ، أن تتدفق الأموال العامة تدفقا واسعا بطريقة أو أخرى لتزيد من مستوى الطلب فى مجموعه ، وثانيهما أنه كان من الضرورى بمكان أيضا أن يوقف ذلك الخفض الفظيع فى الأجور الذى كان يزيد الوضع سوءا .

وفى فترة هذا الانهيار ، كان جانب كبير من الصناعة الأمريكية ، لا يزال يرفض الاعتراف بأية حقوق فى المساومة الجماعية،من جانب العمال المشتغلين فيها . وقد تجمعت النقابات الخاصة بصناعات معينة ، فى الاتحاد الأمريكى للعمل على صورة حازمة ، وكسبت الحق فى المساومة على أساس جماعى .. ولكن الاتحاد الأمريكى للعمل ، لم ينجح الا فى تنظيم أقلية صغيرة من القوة العاملة فحسب ، تقوم أساسا على العمال المهرة ، ثم فشل تماما فى تنظيم عمال صناعات الانتاج الكبير تنظيما فعالا ، تلك الصناعات التى كانت عاطلة من أى تنظيم على الاطلاق ، أو كانت تسيطر عليها اتحادات الشركات التى تقع تحت سيطرة أصحاب العمل ، حيث كان هؤلاء يتخذون منها وسيلة ، للايقاع بنقابات العمال الحقيقية فى الفخ . وبمقتضى قانون الانعاش الاقتصادى ،وضع العهد الجديد نظاما أدى الى القضاء العاجل على خفض الأجور الصناعية والأسعار . وقد قضت المحكمة العليا بعد ذلك بأن قانون الانعاش الاقتصادى غير دستورى ، ولكن بعد أن تم انفاذه بالفعل . وبمقتضى قانون العلاقات الصناعية ، حصل العمال على الحق المشروع فى تشكيل النقابات العمالية والانضمام اليها ، متحررين من سيطرة مخدوميهم ، وكذلك الحق المشروع فى فرض التفاوض على أصحاب العمل . لقد انهار الكيان الكلى « لاتحادات الشركات » وما كان يسمى « بالمتجر المفتوح » ، ولأول مرة فى تاريخ الطبقات العاملة الأمريكية على اطلاقها ، أصبحت لها الحرية فى اقامة نقاباتها العمالية

بذواتها ، وتنظيمها دون خوف من الدولة ، أو القانون الذى طالما أخمدهـــا باسم الحرية .

لقد كان هذا كسبا ضخما ، أفادت منه نقابات العمال على الفور. وعادت المكاسب على النقابات المرتبطة بالاتحاد الأمريكى للعمل ، بقدر ما عادت على النقابات التى نمت فى ظل مجلس المنظمات الصناعية التى أسست حديثا .. وفى عام ١٩٣٣ كان عدد أعضاء الاتحاد الأمريكى للعمل ٠٠٠ر٣٠٠ر٢ عضــو ، فزاد الى ٠٠٠ر٧٠٠ر٣ عضو فى عام ١٩٣٨ ، بينما كان لدى مجلس المنظمات الصناعية مايقرب من ٠٠٠ر٥٠٠ر٣ عضو ، فضلا عن مليون آخر أو نحو ذلك تابعين لجمعيات اخوان عمال السكك الحديدية وغيرها من النقـــابات غير المترابطة . وأكثــر من هذا ، أن النقابية التى كانت تعتبر يومئذ عملا « غير أمريكى » قد ظفرت نتيجة لسياسة النيوديل بوضع معترف به لم تتمتع به أبدا من قبل . بيد أن الأمر لايزال على شىء من الاستـرابة ، اذ لم تكد الطبقة الرأسمالية تفيق من فزعها ، وتعود الأمور الى شىء من حالتها الطبيعية قبـــل الأزمة ، حتى ندد كثيرون من أصحاب العمل فى صراحة ،بتلك الاجراءات نفسها التى أثابت اليهم رشدهم ، وراحوا يسعون فى البحث عن وسائل تعود بهم الى اتجاهاتهم القديمة ، فى مناهضة نقابات العمال . الا أن النقابات فى ذلك الوقت كانت قد حصنت أنفسها على درجة من القوة ، لم يعد معها من اليسير ارجاعها الى وراء . ووجد أغلب أصحاب المصانع أنه من الأفضل الوصول معها الى اتفاق ، بدلا من المخاطرة باحداث صدع صناعى جسيم . لقد كانت الطبقــة الرأسمالية على عهدها فى أواخر الثلاثينيات ، مفعمة الحس بما فقدته من مقام عارفة باعتمادها على الدولة فى صون كيانها ، ولو أنها كانت لاتزال على كراهية مريرة لليد التى أطعمتها .

وقد كان الاشتراكيون على حق الى حد ما ، عندما ذهبوا الى أن سياسة النيوديل للرئيس روزفلت ، انما كانت تهدف فى جوهرها الى تزويد الرأسمالية الأمريكية بدفعة جديدة من الحياة ، والا ، فأى شىء آخر كان روزفلت يستطيع أن يفعل ، فى غيبة أى بديل مقبول كأساس للبناء الاجتماعى ؟ ذلك أنه على الرغم من السخط الاجتماعى الذى ذاع فى أثناء الكساد ، فانه لم يكن هنـــاك أى تحد فعال للرأسمالية ، بل لم يكن هناك من ينادى بطريق آخـــر لتنظيم الشئون الاقتصادية للأمة . فالنقابات العمالية ، سواء منهــا التابعــة لمجلس المنظمات الصناعية أو التابعة للاتحاد الأمريكى للعمل ، لم تكن تنادى بأى تغيير فى أساس النظام الاقتصادى ، وانما كانت تسعى فى الواقع من أجل مزيد من الأجور وتحسين فى شروط العمل مع درجات أوسع من الضمان الاجتماعى ، عن طريق الدولة فى جانب منها ، وعن طريق التفاوض أحيانا كثيرة فى صـــدد مزايا ثانوية ، تعمل على زيادة المجال الذى تترجح فيه المساومة الجماعية . صحيح أنه كان يوجد فى أثناء الكساد ، تزاحم كبير فى مشروعات التحســين

الاجتماعى ، كبرامج المعاشات ومشروعات الجماعات التعاونية ، وغيرها كثير ، ولكن أغلب هذه الأفكار قد تخافتت ثم خبت ، بمجرد أن افاق الاقتصاد من سوأة الكساد ، وأصبح معظم العمال ولو لم يكن جميعهم ، قادرين على أن يجدوا لهم أعمالا .

ومن أمثلة هذه الأمور ، حركة أبتون سنكلير فى عام ١٩٣٣ والتى كانت تسمى « اقضوا على الفقر فى كاليفورنيا » ، اذ قد حظيت باستجابة واسعة لدى الجماهير الى وقت قصير ، ثم سرعان ماتهافتت هذه الاستجابة ،عندما بدأت سياسة النيوديل تؤتى ثمارها . لقد كانت أمريكا الجديدة فى الثلاثينيات الأخيرة ، تختلف اختلافا بينا عن أمريكا القديمة فى بعض أوضاعها الحيوية ، ولكنها لم تكن أقل رأسمالية ، حتى ولو كانت رأسماليتها هذه ، قد تحملت مزيدا من المسئولية ، وعنيت كثيرا باحترام الرأى العام .

وفى « طلع الكساد ، حققت الاشتراكية الأمريكية بالاشتراك مع الحركات الساخطة الأخرى ، مكاسب موقوتة الى حين . فارتفع عدد أعضاء الحزب الاشتراكى الى خمسة عشر ألفا فى عام ١٩٣٢ والى ثلاثة وعشرين ألفا فى عام ١٩٣٦ ، بعد ما كان هذا العدد قد هبط الى سبعة آلاف وثمانية آلاف فى عام ١٩٢٨ . اما زعيمه البارز موريس هيلكويت فقد توفى عام ١٩٣٣ ، ولم يترك وراءه من « الحرس القديم » للحزب من يخلفه فى هذا المركز ، فأصبح الحزب بعد زواله مرتعا أكثر من ذى قبل ، لخلافات طائفية بين جماعات قليلة الوزن ، ولقد كان هيلكويت الذى اشتهر بأنه مثقف ماركسى ، محاميا يهوديا فى نيويورك ذا عصبية قوية من الأتباع المحليين ، وكثيرا ما كان يلقى الهجوم العنيف من الشيوعيين ، مع أنه برغم ما قالوه عنه ، كان اشتراكيا يساريا ذا آراء تقدمية ، بعيدة فى مداها عن الجناح الاشتراكى اليمينى للديمقراطيين البرلمانيين ، بقدر ماهى بعيدة عن الشيوعيين أنفسهم . ولكنه كان يتمتع بالهيبة والنفوذ اللذين مكنا له من أن يحتفظ بوحدة الحزب .. وبموته سرعان مافقدت الزعامة القديمة ، أو ماتبقى منها كل سيطرة على الحزب .

وفى عام ١٩٣٤ ، استولى اليسار المتطرف على جهاز الحزب الأمريكى الاشتراكى ، وطرد الجيرنون لى وبعض الأشداء القدامى الآخرين،حتى وصلت الأمور الى انشقاق محقق ، وانفصل الجناح اليمينى تماما . وفى ذلك العام دخل الحزب الأمريكى الاشتراكى والشيوعيون فى مفاوضات من أجل القيام بعمل مشترك ، ولكن هذه المفاوضات قدفشلت ، ويرجع فشلها بصفةرئيسية الى أن الحزب الشيوعى قد غير من سياسته ، فساند روزفلت ، الذى كان الحزب الأمريكى الاشتراكى لا يزال يعارضه فى قوة ، وقد انضم الأمريكيون التروتسكيون بزعامة جيمس كانون وماكس شاختمان الى الحزب الأمريكى الاشتراكى فى ذلك العام . وكان هؤلاء قد طردوا من الحزب الشيوعى فى عام

١٩٢٨ ، وظلوا منذ ذلك الحين محافظين على كيانهم فى صورة حزب صغير منفصل . على أن هذا الاندماج لم يستمر طويلا،وبعد عشرة أشهر من التعايش غير السعيد ، طرد التروتسكيون من الحزب الأمريكى الاشتراكى فى عام ١٩٣٧ واستأنفوا وجودهم كحزب قائم بذاته .

ومنذ ذلك الحين ، أصبح نورمان توماس هو الشخصية الواحدة تقريبا، التى بقى لها بعض الذكر فى الحزب الأمريكى الاشتراكى . وكانت سياسته فى غالبها ، هى النأى بالولايات المتحدة عن الحرب بأى ثمن ، حتى انه فى السنين التى سبقت عام ١٩٤١ تماما ، أصبح الحزب الأمريكى الاشتراكى فى واقع الأمر ذا نزوع الى الانعزالية المسالمة « بأكثر من كونه حزبا اشتراكيا على أى نحو ايجابى . ولعله من الانصاف أن نقرر حقا ، أنه لم تعد هناك أهمية لمعرفة الخط الذى يسلكه هذا الحزب ، اذ هو قد اصبح عاطلا تماما من كل نفوذ .

أما الشيوعيون من جانبهم ، فقد أبدوا نشاطا أكثر على أية حال ، وقد مروا كما رأينا فى عشرينيات هذا القرن ، بحركات انفصالية متتابعة ، وكانت كل مجموعة منشقة تشكل حزبا جديدا ، يكن العداء للحزب الرسمى الذى يعترف به الكومنترن ، وكان لبعض هذه الأحزاب المنشقة شىء من الأهمية المحلية الى حين ، واستمرت بعض هذه الأحزاب قائمة حتى ثلاثينيات القرن العشرين ، ومثال ذلك حزب البروليتاريا فى ديترويت بزعامة جون كيراش ، وهو الحزب الذى لعب قادته دورا له بعض الأهمية فى خلق نقابة عمال السيارات . ولكن بعض هذه الأحزاب اختفت سريعا « أو اضمحلت الى حد العدم تقريبا . ولو ان التروتسكيين بزعامة كانون قد استطاعوا الحفاظ على كيانهم فى نطاق ضيق ، باعتبارهم جماعة قادرة على اثارة الشغب . ومن هذه الأحزاب أيضا تلك الجماعة التى كانت تسمى المعارضة الشيوعية تحت رئاسة جاى لافستون وبنجامين جيتلو ، اللذين طردا من الحزب الشيوعى فى عام ١٩٢٩ ، وقد استمرت هذه الجماعة قائمة حتى عام ١٩٤٠ ، حيث انضم لافستون وجيتلو بعد ذلك تماما الى الصفوف المناهضة للشيوعية ، وأصبح لافستون سكرتيرا للجنة اتحاد العمال الحر عام ١٩٤٧ ، وهى اللجنة التى أقامها الاتحاد الأمريكى للعمل .

وفى عشرينيات القرن العشرين ، انقسم الحزب الشيوعى الى طوائف متنازعة ، يرأس جانبا منها فوستر وايريل براودر ، ويرأس الجانب الآخر تشارلس روتنبرج ، الذى تدخل الكومنترن من أجله فى عام ١٩٢٥ ، عندما هدد بالطرد ، غير أن روتنبرج قد توفى عام ١٩٢٧ . وفى العام التالى طرد كانون وأتباعه التروتسكيون ، وفى عام ١٩٢٩ . طرد لافستون وجيتلو ، وأعيد تنظيم الحزب الأمريكى الشيوعى بتعليمات مباشرة من موسكو . أما فوستر الذى كان يطمع فى أن يصبح سكرتيرا عاما للحزب ، فقد تخطوه لصالح تابعه ايرل

براودر ، الذى احتفظ بعد ذلك بوضعه الى ان اقصى منه فى عام ١٩٤٥ . وقد تابع الحزب الأمريكى الشيوعى منذ عام ١٩٢٩ فصاعدا ، كل تغيير سياسى أملته عليه موسكو ، مما جعله ينخرط طوال السنين التالية فى سياسة «الجبهة المتحدة من القاع » التى كانت تعنى معاملة الاشتراكيين بوصفهم الأعداء الأساسيين للعمال ، وتعنى السعى الى تحطيم تنظيمهم بكسب الصفوف الدنيا للاشتراكيين واستلابهم من زعمائهم . وقد استمرت هذه السياسة خلال فترة الكساد والانتصار النازى فى المانيا ، ولم تنته الا فى صيف عام ١٩٣٥ حيث استبدلت بها سياسة مختلفة تماما ، هى سياسة الجبهة الشعبية التى نظمها ديمتروف السكرتير الجديد للكومنترن . وسرعان ما غير الحزب الأمريكى الشيوعى شعاره ، وراح يعمل على تجميع الشعب الأمريكى فى حملة مناهضة للفاشية ، تستند الى أكبر قدر ممكن من التأييد . على أن تغيير الخط لم يحسن من العلاقات مع الاشتراكيين ، بل أدى الى تعاون الحزب الشيوعى مع مجلس المنظمات الصناعية ، وبذلك أدى بطريق غير مباشر الى مساندة روزفلت والحزب الديمقراطى ، الذى كان الاشتراكيون لايزالون يعارضونه فى قوة .

وقد تسلل الشيوعيون الى عدد من نقابات مجلس المنظمات الصناعية ، ونجحوا فى الاستيلاء على بعض منها ، قبل أن يدرك زعماء المجلس طبيعة هذا التحدى ، فينقلبوا على حلفاء الأمس القريب ليطردوهم بعيدا . كذلك غير الحزب من خطه على الفور ، بمجرد توقيع الميثاق النازى السوفيتى عام ١٩٣٩ ، ليعود الى تغييره مرة ثانية بعد ذلك ، عندما شن هتلر هجومه على الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٤١ .

على أن كل هذه التغييرات لم تكن تعنى شيئا بالنسبة للسياسة الأمريكية المحلية ، ذلك أن كل هذه القطاعات الاشتراكية والشيوعية جميعا ، كانت أضعف من أن يكون لها مقام يؤثر فى مجريات الأحداث . كذلك كانت الطبقة العاملة الأمريكية ، تقوم بدورها فى السياسة الأمريكية جهد طاقتها المحدودة ، فتمارس نشاطها ذلك عن طريق مجلس المنظمات الصناعية والاتحاد الأمريكى للعمل ، بدلا من ان تمارسه عن طريق القطاعات الاشتراكية أو الشيوعية .

وكما رأينا ، فان مجلس المنظمات الصناعية لم يكن مشغولا الا بتأمين مكاسبه التى حصل عليها بمقتضى النيوديل ، وبدعم قوته باعتباره وكالة للمساومة الجماعية ، دون أن يشغل بأى أهداف موضوعية أخرى أبعد من ذلك . وراحت لجنة العمل السياسى التابعة للمجلس ، تعمل غاية جهدها فى تكتيل اصوات النقابات العمالية لصالح الرئيس روزفلت عام ١٩٣٦ ، وطرحت جانبا كل المحاولات المغرية لتشكيل حزب ثالث فى البلاد ، ولو أن ذلك لم يمنع

قيام حزب منفصل للعمال الأمريكيين فى نيويورك عام ١٩٣٦ ، استطاع أن يمارس نفوذا ملحوظا فى السياسات المحلية الى حين . وفى عام ١٩٣٧ — ١٩٣٨. قام التروتسكيون بدعاية ضخمة لنشر تقريرين كانت لجنة مستقلة قد وضعتهما عن تحقيق نزيه أجرته برياسة جون ديوى ، فى الاتهامات التىوجهها الشيوعيون الى تروتسكى . ولكن هذا النجاح فى ميدان الدعاية ، ولو أنه ساعد فى التقليل من قدر ستالين والكومينترن لدى الرأى الأمريكى العام ، لم تكن له صلة بمجريات الأحداث السياسية فى البلاد. وهكذا مرت التطورات الاجتماعية الكبيرة على الاشتراكيين فى الولايات المتحدة مرالكرام ، فى أواسط الثلاثينيات وأواخرها ، دون أن يكون للاشتراكيين أو الشيوعيين أى دور فعال فيها . ومع ذلك فقد تأثر المجتمع الأمريكى فى هذه السنين تحت وطأة الكساد ونتيجة لسياسة النيوديل ، بثورة فى العلاقات الطبقية غيرت من كيانه الاقتصادى بصفة رئيسية ، اذ جعلت منه كيانا يعمل من أجل صالح الطبقات العاملة ، على الرغم من انها تركت هذا الكيان الاقتصادى دون تغيير فى جوهره بصفة عامة . فلم تحقق هذه الثورة الاطاحة بالرأسمالية ، التى لم يكن يوجد بديل لها ، وانما حققت تغييرا فى صرامة الاستغلال القائم على قوة اقتصادية غير منتظمة الى نظام آخر تلقى فيه المسئولية الاجتماعية تقديرا ملحوظا على نحو ما .. كذلك لم تجد المشكلات الاجتماعية فى أمريكا حلا لها ، بل هى لاتزال حتىاليوم تفتقر الى العلاج . ولكن ، قد أقيم أنموذج العلاقات الاجتماعية يمكن احتماله ويبدو أنه من اليسير بقاؤه ، مادامت البلاد تستطيع على الأقل أن تتحاشى تواتر الكوارث التى هبطت أثقالها عام ١٩٢٩ ، وماتلاه من أعوام .

وفى مثل هذا الموقف ، يكون من العبث أن نبحث عن أى تطور كبير فى عالم الأفكار الاشتراكية . فالشيوعيون ، لم يكن أمامهم الا أن يرددوا فى اخلاص ماتريد موسكو منهم أن يقولوا ويفعلوا ، أو أن يشجبوا الزعامة الستالينية ، ليجدوا أنفسهم موزعين بين حشد من الطوائف الصغيرة المتصارعة ، التى كانت تعوزها الآراء البناءة على وجه اليقين . والاشتراكيون ، لم يكن أمامهم الا أن يتبعوا نماذج التفكير الأوربى الاشتراكى الديمقراطى دونابداع من جانبهم أو أن يبتدعوا لهم سلوكا خاصا ، فيتورطوا فى حروب طائفية ، يحاولون عبثا أن يتلمسوا فيها سياسة تميزهم عن الشيوعية ، وتمكنهم فى الوقت نفسه من أن يتخذوا لهم طريقهم مستقلا . ومن سوء حظهم ، أنه لم يكن هناك رأى عام ذو وزن مقدور ، يمكن لهم أن يتوجهوا بنداءاتهم اليه . ذلك أن نقابات العمال الناهضة لم تكن تهتم بمثل هذه الأمور ، فتركتهم ماضين فى خلافاتهم الطائفية ، دون أن يكون هناك من هو على استعداد للاستماع اليهم . صحيح أنه لم يمر وقت طويل حتى بدأ تضامن نقابات مجلس المنظمات الصناعية فى الانهيار ، حيث رفض دافيد دوبينسكى أن يتابع المجلس فى قطع العلاقات نهائيا مع الاتحاد الأمريكى للعمل ، وعاد الى حظيرة هذا الاتحاد ، بعد أن هزم

الشيوعيين الذين كانوا قد استطاعوا السيطرة على منظمته القوية ، المعروفة باسم نقابة عمال ملابس السيدات . وصحيح ان جون لويس المؤسس الفعلى لمجلس المنظمات الصناعية ، قد اختلف مع المجلس ومع روزفلت ، وقاد عمال المناجم الى وضع مستقل عن كل من الحركتين المتنافستين . وصحيح كذلك أن المجلس قد انقلب على الشيوعيين الموجودين فى صفوفه ، ومنع النقابات التى يسيطر عليها الشيوعيون من الانضمام اليه . ولكنه على الرغم من كل هذا ، فان المجموعات الرئيسية فى مجلس المنظمات الصناعية قد ظلت متماسكة ، واستطاعت أن تجد مجالا جديدا فى حقل المساومة الجماعية ، واستطاعت أن تكون رائدة لتوثيق العلاقات مع الحركة الدولية لنقابات العمال . وهكذا عند حلول عام ١٩٤٠ ، كانت الولايات المتحدة ، من الناحية العملية، بلدا خلوا من حركة اشتراكية ، ولكنها فى الوقت نفسه ، كانت بلدا أحرزت فيه الأفكار التى اعتبروها اشتراكية بصفة عامة تقدما كبيرا الى حد بعيد .. وأصبحت الارض ممهدة لتعاون أشد وثاقا مع حركات الطبقة العاملة فى الدول الاخرى ، على نحو يزيد على ماكان يبدو عليه منذ اثنتى عشرة سنة سلفت . وحين اجتمع فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، اشتراكيو أوروبا الغربية وزعماء نقابات العمال بوالتر رويتر وزملائه فى مجلس المنظمات الصناعية ، تبينوا أنه قد أصبح التحدث اليهم فى تفاهم مشترك ، أيسر كثيرا مما كان عليه الأمر فى الاتصالات السابقة . ولم يكن ذلك أساسا لأن الأوروبيين قد أصبحوا أقل اشتراكية عن ذى قبل ، وانما هو بالأحرى راجع الى أن الأمريكيين ، قد توصلوا الى مرحلة فى العلاقات الاشتراكية والاقتصادية ، تقترب الى حد كبير من المرحلة التى كان يمر بها زملاؤهم الأوروبيون ، وهى مرحلة لم تكن موجودة قبل النيوديل.

***

وفى كندا ، كان يوجد بعد الحرب العالمية الأولى حزب تقدمى يتكون فى غالبه من المزارعين ، وهو حزب يتميز بأنه لم يكن يطالب بأى مذهب سياسى واضح . وقد أدى الكساد العارم فى بواكير الثلاثينيات » الى ظهور حزب جديد يقوم على التحالف بين المزارعين وعمال المدن ، تحت اسم « اتحاد الكومنويث التعاونى » وتم تشكيل هذا الحزب بالفعل فى عام ١٩٣٣ .

وعندما انهار التقدميون فى عام ١٩٢٥ ، ظهر فى غرب كندا كل من حزب العمال المستقل والرابطة السياسية للفلاحين ، لينهضا بالدعوة لحزب جديد ، يعارض كلا من الأحرار والمحافظين . وفى يوليو عام ١٩٣٢ عقد حزب العمال المستقل مؤتمرا فى ساسكاتشوان ، ووضع برنامجا سياسيا . وفى الزمان والمكان نفسه ، عقد المزارعون المتحدون فى كندا ـ ولم يكونوا وقتئذ حزبا سياسيا ـ مؤتمرا خاصا بهم ، ووضعوا هم أيضا برنامجهم السياسى . واذكان هذان البرنامجان متشابهين على وجه التقريب ، فقد اقترح المزارعون المتحدون

أن تجتمع الهيئتان لمناقشة العمل معا . وتمثلت نتيجة هذا الاجتماع فى قرار بانشاء حزب للعامل والفلاح ، وكانت هذه الحركة مقصورة فى الغالب علىولاية ساسكاتشوان .

وقد عقد بعد ذلك فى كالاجارى بناء على طلب الحزب الجديد ، مؤتمر كبير كان الجانب الرئيسى من شهوده من غرب كندا ، وذلك فى أغسطس١٩٣٢ وقد قرر المؤتمر أن يصبح اتحاد الكومنولث التعاونى حزبا قوميا بأهداف اشتراكية واسعة ، وكانت برامجه الأصلية تكاد تقترب من برامج الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ، وأحزاب العمال فى أوربا الغربية ، فيما عدا أنها كانت تلح كثيرا فى الحديث عن الحاجة الى مساعدة الدولة للفلاحين ، باتخاذ اجراءات يكون من شأنها تحقيق تناسبمعقول بينالأسعار الزراعيةوالصناعية .. كذلك كانت هذه البرامج تحث فى قوة بالغة ، على ضرورة اعداد تشريع التأمين الاجتماعى ، لصالح كثيرين من الذين تسبب الكساد فى تعطلهم . وقد أصدر اتحاد الكومنولث التعاونى فى مؤتمر عقده بريجينا ، بيانه المعروف باسم « اعلان ريجينا » ، وفيه يوضح سياسته بالتفصيل ، حيث طالب باقتصاد اشتراكى موجه ، لانهاء الكارثة التى حلت بالاقتصاد الكندى فى ظل الرأسمالية ويقوم فيه الشعب بمهمة المالك والمسيطر والمدبر للمصادر الطبيعية والوسائل الرئيسية للانتاج . كذلك دعا البيان الى التطبيق الاشتراكى ، فى شئون المالية والبنوك ووسائل النقل والمواصلات والقوة الكهربية ، وجميع الصناعات الأخرى والخدمات اللازمة للتخطيط الاشتراكى ، ومن أجل ضمان ملكيات الفلاحين يجب تشجيع تعاونيات المنتجين والمستهلكين ، واستعادة التناسب بين الأسعار الزراعية والأسعار الأخرى ، وتنظيم التجارة الخارجية عن طريق مجالس الاستيراد والتصدير . ودعا البيان كذلك الى ايجاد قانون للعمل يضمن حرية التنظيم ، والمشاركة الفعالة للعمال فى الادارة الصناعية ، وعلى نطاق واسع تطبيق تشريعات الضمان الاجتماعى ، والخدمات الصحية العامة . كما دعا الى تعديل قانون شمال أمريكا البريطانية ، لاعطاء المزيد من السلطات الكافية لحكومة الدومينيون . ثم دعا كذلك الى الحرية العالمية فى التعبير والاجتماع ، والغاء التفرقة بين الأجناس والأشكال السياسية الأخرى . ونادى باجراء اصلاح شامل فى الكيان الضرائبى ، ووضع برنامج عاجل يقوم على مبدأ ضمان العمل للجميع . وأخيرا الانفاق العام على الاسكان والأعمال الأخرى المفيدة ، وتمويل مثل هذه البرامج عن طريق القروض القائمة على أساس الثروة القومية .

وقد اختير وودزورث رئيسا لاتحاد الكومنولث التعاونى ، الذى نما بسرعة فى غربى كندا خلال الأعوام التالية . وكان وود زورث قد انتخب عضوا عماليا فى البرلمان عام ١٩٢١ . وظهر أول نجاح انتخابى لاتحاد الكومنولث التعاونى فى عام ١٩٣٤ ، عندما انتخب خمسة من أعضائه فى المجلس التشريعى

الاقليمى لساسكاتشوان ، وارتفع هذا الرقم الى أحد عشر فى عام ١٩٣٨ . ثم ظفر اتحاد الكومنولث التعاونى فى عام ١٩٤٤ بسبعة وأربعين مقعدا من بين اثنين وخمسين مقعدا ، فتولى الحكم بأغلبية ساحقة تحت زعامة دوجلاس ، الذى لايزال يحتل هذا المنصب كرئيس للاقليم . أما الأقاليم الأخرى فقد كان تقدمه فيها بطيئا . ومع ذلك فقد استطاع اتحاد الكومنولث البريطانى أن يأخذ وضع الحزب الثالث ، وأن يتحدى الأحرار والمحافظين اللذين تبادلا الحكم فى الدومنيون . بيد أن اتحاد الكومنولث البريطانى كان لايزال ضعيفا فى الشئون السياسية الخاصة بالدومنيون . اذ كان له فى عام ١٩٤٠ ثمانية أعضاء فحسب فى مجلس العموم الكندى ، ثم نما بسرعة أكبر فى خلال الحرب ، وخاصة فى أونتاريو ، اذ فاز فى عام ١٩٤٣ بثلاثة وأربعين عضوا فى المجلس التشريعى الاقليمى ، واصبح بذلك يمثل الحزب الكبير الثانى فى الاقليم ، باعتباره حائزا لأكثر من ثلث عدد المقاعد .

وقد كان اتحاد الكومنولث التعاونى فى ذلك الوقت ، هو حزب المعارضة الكبيرة فى المقاطعات الكندية الأربع . وعندما مات وودزورث فى عام ١٩٤٢ ، خلفه فى الزعامة كولدويل المهندس الانجليزى المولد ، وهو من اقليم ساسكاتشوان ولايزال يتزعم الحزب ، برغم أنه لم يعد يتزعم ممثلى الحزب فى البرلمان ، بعد أن خسر مقعده عام ١٩٥٨ . ومن بين العناصر التى شكلت اتحاد الكومنولث البريطانى ، الى جانب العمال والفلاحين ، مجموعة كبيرة من الأكاديميين الذين تجمعوا حول البروفسور سكوت الأستاذ بجامعة ماكجيل ، والذى شكل عصبة لاعادة البناء الاجتماعى ، ونشر تقريرا هاما بعنوان « التخطيط الاجتماعى لكندا » . وقد أصبح أغلب الذين شاركوا فى هذا التقرير مؤيدين نشطين لاتحاد الكومنولث البريطانى . والواقع أن هذه الهيئة ، كانت تعطى منذ البداية أهمية كبيرة للتخطيط الاقتصادى ، باعتباره ضرورة لازمة لمنح الفرصة العادلة لكل من المدينة والريف على السواء ، وضرورة لازمة لربط العناصر المختلفة فى سمت من التوافق الجماعى .

***

وهناك فى ذلك الوقت ، فى أمريكا اللاتينية ، حيث المصادر الكثيرة غير المستثمرة ، وحيث الصراع المتصل بين ارستقراطيات الكريول من ناحية ، وبين مجموعات مختلفة من الحركات الديموقراطية الشعبية ، التى تسيطر عليها البورجوازية المحلية فى المدن من ناحية أخرى ... كانت حركات الطبقة العاملة ، التى لم تزل محدودة فى نطاق الأقليات الصغيرة ، نتيجة للظروف المتخلفة فى الصناعة ، منخرطة فى معارك طائفية متصلة ، وبقيت فى أغلب الأحوال معزولة تماما عن العمال الريفيين ، الذين شكلوا الأغلبية الكبيرة للسكان فى كل بلد من القارة تقريبا . ففى الأرجنتين وأورجواى وكوستاريكا فقط ، كان البيض يشكلون غالبية الشعب . أما فى البلاد الأخرى ، فكانت

اغلبية الجماهير ، اما من الهنود أو الزنوج ، أو من اشخاص من أصول مختلفة . وفى أواخر الثلاثينيات ، كان كل الهنود والزنوج يشكلون ١٦ مليونا من بين المجموع الكلى البالغ عدده ١٣٠ مليونا على نحو التقريب . وكان ثلث سكان البرازيل من الزنوج ، بينما كان أكثر من نصف سكان جواتيمالا وبوليفيا ، واكثر من اربعين فى المائة من سكان بيرو واكوادور ، من الهنود ، وأقل من ثلاثين فى المائة أو أكثر من سكان المكسيك ، من الهنود أو الأجناس المختلطة ..

أما الأرجنتين فكانت هى وحدها التى تتمتع بمستوى معيشة ، يمكن مقارنته فى شتى المناحى بمستويات المعيشة فى الدول المتقدمة . ومع ذلك فقد كان متوسط مستويات المعيشة فيها أقل بكثير من مستوى المعيشة فى بلاد أوروبا المتقدمة . وقد اعتمد التصنيع فى الغالب على تدفق رأس المال الأجنبى الذى كان يأتى معظمه من الولايات المتحدة ، بالرغم من أن المشروعات الاوربية والبريطانية بخاصة ، كانت لاتزال ذات السيطرة على خدمات المنافع العامة فى عدد من هذه البلدان ، وعلى الأخص فى الأرجنتين . . وكان تسلل الولايات المتحدة ، يتركز أكثره فى أمريكا الوسطى ، حيث توجد شركة الفواكه المتحدة ، التى كانت حكومة الولايات المتحدة تظاهرها فى قوة ، فاحتلت وضعا قويا للغاية ، وتحالفت كالعادة مع العناصر الرجعية تماما ، وهم الملاك المحليون للضياع الكبيرة .

وكما رأينا فى المجلد الرابع من هذه الدراسة (١) ، فقد أسس هايا دولاتور حركته المسماة بحركة أبريستا فى عام ١٩٢٤ ، والتى كانت تدعو الى الوطنية الهندية الأمريكية ، والسمو فوق الطوائف القومية ، كما كانت تدعو الى وحدة الطبقات المتوسطة والطبقات العاملة والفلاحين ، وضد التسلل الاستعمارى الخارجى . وقد وقعت هذه الحركة فى صراع عنيف مع الشيوعيين ، الذين كانوا يعارضون بشدة مثل هذه الوحدة بين الطبقات ، وكانوا يسعون الى تكوين حركة بروليتارية متحدة تحت سيطرتهم ، وادراج العمال الزراعيين تحت زعامة البروليتاريا . ولم تكن للحركات الاشتراكية المختلفة عن الشيوعية ، قوة كبيرة الا فى دول قليلة مثل الأرجنتين وشيلى . ولكن كانت هناك طبقة عاملة كبيرة ، تتبع أنواعا مختلفة من السنديكالية الفوضوية ، التى تقوم على نماذج أوروبية .

وفى المكسيك ، بعد أن أحرزت الثورة نجاحها الفورى أيام الحرب العالمية الأولى ، عادت فانتكست فى صراع مرير مع الكنيسة ، فلم تحرز مزيدا من التقدم ، الى أن تولى الرئيس كارديناس السلطة فى عام ١٩٣٤ . فقد أعطى كارديناس دفعة قوية للنقابية العمالية ، باحيائه مشروعات توزيع الأراضى ، وتشجيع نمو منظمات الطبقة العاملة .

---

(١) المجلد الرابع ـ الجزء الثانى صفحة ٧٦١ .

وفى عام ١٩١٩ ، أقام مورون حزبه المسمى حزب العمال ، واستمر فى زعامته طوال العشرينيات ، مع شيء من النجاح المتواضع فحسب .. ولكن المحامى اليسارى لومباردو توليدانو ، الذى كان فى بدايته زميلا لمورون ، قد أصبح فى عام ١٩٣٦ ، سكرتيرا للاتحاد الكونفيدرالى للعمال المكسيكيين ،الذى أسس حديثا . ومن هذه الخطوة المواتية ، مضى لومباردو فى انشاء الاتحاد الكونفدرالى للعمال فى أمريكا اللاتينية ، عام ١٩٣٨ ،وهو الاتحاد الذى مارس نفوذا واسع النطاق الى حين . وقد أنكر توليدانو دائما انتسابه للحزب الشيوعى ، ولكن مما لاريب فيه ، أنه كان يتمتع بتأييد هذا الحزب ، وعمل معه فى تعاون وثيق ، بقدر ما كان يعمل مع كارديناس ، بوصفه مستشارا له فى شئون العمل . أما الحزب الشيوعى المكسيكى ، فقد أقامه أصلا مبعوث يابانى للكومنترن ، يدعى صن كاتاياما ، تحت زعامة مواطن من الولايات المتحدة ، يدعى وولف ، فى عام ١٩٢٢ ، ولم يكن الحزب يتمتع الا بنفوذ ضئيل . وقد عزل وولف من الحزب فى عام ١٩٣٠ ، ومعه المفن المشهور دييجوريفيرا . ومن ثم ، أصبح الحزب انعكاسا صادقا للتقلبات فى سياسة الكومنترن ، فاتجه فى طواعية للمناداة بجبهة شعبية بعد عام ١٩٣٥ ، ومنح تأييده لاصلاحات كارديناس ، على الرغم من منحه تروتسكى حق اللجوء الى المكسيك ، حيث اغتيل فيها أخيرا على يد مبعوث لستالين فى عام ١٩٤٠ . ولكن عندما انتهت رئاسة كارديناس ، وخلفه كاماتشو فى عام ١٩٤٠ ، تلاشت القوة الدافعة فى احياء الحركة الثورية ، ورضخت المكسيك فى تنميتها الاقتصادية للحكم البورجوازى .

لقد كان هناك نمو كبير فى الصناعة والتجارة ، كما كان هناك فى الريف تطوير للمزارع الكبيرة والمتوسطة ، التى تستعمل الأساليب الزراعية المتقدمة، أما الايجيدوس ، أو كوميونات القرية ، التى بذل كارديناس جهدا كبيرا فى النهوض بها ، فقد فقدت طابعها باعتبارها وكالات مجتمعة ، وأصبحت فى بساطة ، مجرد قرى زراعية تقع تحت أشكال فردية تماما ، من حيث الملكية والاشراف على السواء . ثم لم يمض وقت طويل ، حتى انقسمت نقابات العمال على نفسها ، ودخلت فى خلافات طائفية ، وفقد توليدانو نفوذه شيئا فشيئا ، حتى طرد أخيرا من الاتحاد الكونفيدرالى للعمال المكسيكيين فى عام ١٩٤٨ ، محتفظا بمقامه فحسب ، على رأس الاتحاد الكونفيدرالى لعمال امريكا اللاتينية ، الذى لم يعد أكثر من مجرد اسم تاريخى ، بعد أن فقد كل نفوذه فى البلد الذى أنشىء فيه . وحتى عندما كانت حركة نقابات العمال المكسيكيين فى أوج اقتدارها ، فانها حرصت على عزلتها الكاملة تماما عن المزارعين ، ولم تفعل شيئا لتساعدهم فى نضالهم ضد أصحاب الأملاك وضد الكنيسة ، التى كانت تمثل أكبر أصحاب الأراضى قاطبة .

لقد نجح عمال المدن فى المكسيك ، أو العمال المهرة على أية حال ، فى أن يخلقوا لأنفسهم ـ الى حين ـ وضعا ماديا طيبا ، كأرستقراطية عمالية أيام

رئاسة كارديناس ، ولكنهم منذ عام ١٩٤٠ فصاعدا ، قد أخذوا يفقدون الأرض من تحتهم ، بالرغم من أن ظروف عمال البترول بخاصة ، قد استمرت فى حالة أطيب مما كانت عليه قبل تأميم البترول أيام كارديناس فى عام ٣٧ ــ ١٩٣٨ .

وهكذا بدت النقابية العمالية فى المكسيك ، خلال النصف الثانى من ثلاثينيات القرن العشرين ، كأنما هى البطل فى حركة على صعيد القارة الواسعة ، لتضم العمال الصناعيين فى أمريكا اللاتينية ، ثم اذا هى تسقط بعد ذلك سراعا ، حين آذن عصر كارديناس بالانتهاء فى عام ١٩٤٠ . أما فى البلاد الأخرى ، فقد اتبعت حركات الطبقة العاملة لأمريكا اللاتينية ، طريقا يتراوح بين الصواب والخطأ ، ولكنها بصفة عامة ، قد أسلمت زمامها للديكتاتوريين ، الذين لا يكادون يتسلمون السلطة ، حتى يبادروا الى طرد اليساريين . ففى شيلى مثلا ، فى يونية ١٩٣٢ ، عندما أهاجت آثار الكساد العالمى سخط الجماهير ، قامت جمهورية اشتراكية تماما لفترة لم تجاوز أسبوعين ،برئاسة الكولونيل مارماديوك جروف ، حيث أبعدت الديكتاتور السابق ايبانيز ، وارهصت بادخال اصلاحات جديدة بعيدة المدى ، فلم تلبث حتى عجل بالاطاحة بها انقلاب عسكرى . ومع ذلك فلم يكن نتاج الانقلاب تجديدا للديكتاتورية ، بل كان استدعاء الرئيس الليبرالى ( الحر ) السابق اليساندرى لتولى زمام الأمور ، واقامة نوع من الحكم النيابى الذى أجرى تقدما اجتماعيا ملحوظا . وكان من الواضح أن الثورة الاشتراكية فى شيلى لم تكن ناضجة ، اذ كانت خطط الوزراء غامضة وغير متسقة ، ولكن كان يقف وراءها شعور شعبى ضخم . وبالرغم من فشلها ، فقد كان لدى شيلى أقوى حزب شيوعى فى أمريكا اللاتينية ، وأشدها صلابة ، كما كان قادرا على صون حركة نقابيةعمالية رائعة ، مهدت الطريق للانتصار الحاسم للجبهة الشعبية فى عام ١٩٣٨ .

وبعيدا عن شيلى والمكسيك ، كانت كولومبيا هى الدولة الواحدة فى أمريكا اللاتينية ، التى تمتعت فى أواخر الثلاثينيات بنظام يمكن أن يسمى ديموقراطيا ، حيث عاشت فترة تحت حكم نيابى حر ، دا ءمتصلا حتى عام ١٩٤٩ ، أما فى البلاد الأخرى ، فقد نجح الديكتاتوريون المتعاقبون فى تنصيب أنفسهم على دست الحكم ، حيث قام تروجيلو بجمهورية الدومينيكان ، وفارجاس بالبرازيل فى عام ١٩٣٠ ، وجورج أبيكو بجواتيمالا فى عام ١٩٣١ . وكارياس بهوندوراس فى عام ١٩٣٣ ، والكولونيل تورو ثم الكولونيل بوش ببوليفيا فى عام ١٩٣٧ . وفى الوقت نفسه ، قامت فى بيرو ، حركة أبريستا التى دعا اليها هايا دولاتور ، والتى كانت قد أنشئت فى المكسيك عام ١٩٢٤ ،وظفرت بنفوذ بالغ على الرغم من غياب زعيمها فى المنفى ، الى أن سقط لوجوريا فى عام ١٩٣١ ، فاستطاع العودة الى بلاده لينتخب رئيسا للجمهورية ، ثم عوجل بانقلاب عسكرى طرده من الحكم والقى به فى السجن . وعندما اغتيل كارو زعيم الانقلاب فى عام ١٩٣٣ ، أطلق سراح هايادولاتور واستأنف نشاطه ،

ولكن سرعان ما اعتقل مرة ثانية ، وبذلك اصبح على حركة ابريستا أن تواصل عملها بصفة سرية ، وان تكن قد ظلت قوية على نحو جعلها قادرة على مقاومة كل الجهود لاخمادهـــــا . واخيرا فى عام ١٩٤٦ ، انتخب المرشح المعتــدل باستامينتاريفيرو رئيسا بتأييد من أبريستا ، واشترك فى الوزارة بعض أعضاء الحركة ، ولــكنهم لم يكونوا قادرين على اقرار كثير مما يهــدفون اليه ، فى مواجهة المعارضة القوية للدوائر الرجعية ، واستمر الوضع على هذا النحو حتى عام ١٩٤٨ ، عندما وقع انقلاب عســكرى آخر ، تبعته اجراءات عنيفة ضد حركة أبريستا .

وكما رأينا فى المجلد الرابع من هذه الدراسة (١) ، فقد بدأ اتباع أبريستا فى ثنايا العشرينيات الى حين ، كأنما هم أقوى جناح يسارى ، ليس فى بيرو وحدها ، ولكن فى سائر أمريكا اللاتينية على الاطلاق . ومع ذلك ، فها نحن أولاء نراهم اليوم ، يعوزهم النجاح فى أن يصبحوا حركة جماهيرية ، اللهم الا فى بيرو فحسب . وقد كان الشيوعيون يعارضونهم بشدة لسببين متعاقبين : أولا ، لأنهم كانوا ينادون بتآلف الطبقات المتوسطة والعاملة والفلاحين ضـــد الاستعمار ، ويعملون من أجل تحرير أمريكا اللاتينية من الاستسلام للتغلغــل الأجنبى لا سيما الولايات المتحدة ، فى الوقت الذى كان فيه الشيوعيون يعملون تحت لواء الشعار المعروف « طبقة ضد طبقة » ، ويصرون على ضرورة زعامة البروليتاريا فى الحركة الثورية . ثم عارضــــــوهم اخيرا ، لأنه حين مضى الشيوعيون فى ســياستهم الجديدة من أجل الجبهــة الشعبية ، تنــافست الحركتان معا على زعامة العناصر ذاتها التى ستكون الجبهة .

وعندما طالب الشيوعيون أعوان أبريستا بأن ينضموا الى الجبهةالشعبية المعادية للفاشية ، كان جوابهم أنهم هم الذين يشكلون حركة الجبهة الشعبية ، وأن على الذين يقفون خارجها أن ينضموا اليها ، تلافيا لوقوع الانقســـام فى القوى الشعبية . كذلك كان أعوان أبريستا يعارضون بشدة ، القوميـــــات المنفصلة لدول أمريكا اللاتينية ، ويسعون الى أن يستبدلوا بها مفهوما اوسع أفقا لقومية قارية تسمو على حواجز الجنس والدولة ، وتهيب بالعنـــاصر الريفية والصناعية أن يقفوا جبهة واحدة ، ضد الأمريكيين وزعمائهم الرجعيين .. وعندما غير الرئيس روزفلت فى عام ١٩٣٣ من السياسة التقليدية للولايات المتحدة ، سياسة اليد العليا القوية فى التعامل مع أمريكا اللاتينية ، واعــلن بدلا منها سياسة حسن الجوار ، أصبح ماترتب على ذلك من تهدئة للتوتر مع أمريكا الشمالية ، يؤثر تأثيرا مناهضا لسياسة أبريستا ، التى قامت عــــلى معاداة الولايات المتحدة بالذات ، فتحول تيار الرأى الشعبى من فكرة المعاداة لأمريكا الشمالية ، الى فكرة قومية الدولة .

(١) المجلد الرابع ــ الجزء الثانى صفحة ٧٦٥ .

لقد حصل اعوان ابريستا على تأييد كبير من جمهرة المثقفين خارج بيرو، ولكنهم لم يظفروا بتأييد الطبقات العاملة ، على الرغم من البرنامج الاشتراكى الواسع الذى طرحوه . والحق أنهم كانوا فى جوهر معتقداتهم ، بعيدين تماما عن الوصول لأى شىء يمكن أن يكون أساسا يستندون اليه فى جذب الجماهير ذلك أن مشروعاتهم فى التطبيق الاشتراكى على أساس الملكية الدولية العامة ، كانت بالضرورة تفتقر الى الواقعية . وكانت جماهير العمال الزراعيين المعدمين الذين سعوا الى اجتذابهم ، غير قادرة تماما على القيام بعمل موحد على مستوى قارى . كذلك كانت أساليب دعاة الأبريستا أساليب تسلطية ، تهدف الى بناء حزب مركزى متماسك يخضع لتنظيم رئاسى قوى ، الأمر الذى لم يمكن فرضه على العناصر المتباينة تباينا كبيرا ، ممن كانوا يسعون الى الحصول على تأييدها فى السياسة العامة . وقد كان الشيوعيون حتى عام ١٩٣٥ يماثلونهم فى هذا العوز ، ولكنهم فى تلك السنة ، عندما مضوا فى سياسة الجبهة الشعبية ، أظهروا مزيدا من المقدرة فى تلاؤمهم مع الظروف المتغايرة لدول أمريكا اللاتينية المختلفة ، وكانوا أكثر استعدادا للتوافق مع الاتجاهات القومية المنفصلة . وهكذا فشل الأبريستيون على وجه العموم فى سباقهم مع الشيوعيين ، باستثناء الوضع فى بيرو ، حيث نجحوا فى بناء حركة تلقى تأييدا كبيرا من الهنود فى القرى ، الذين لم تمسسهم من قبل أى محاولات تنظيمية سابقة ، وقد بالغ الشيوعيون فى كراهيتهم للابريستيين ، الى المدى الذى ظهروا فيه مستعدين للتعاون ضدهم مع العسكريين المغامرين ، واستمرت هذه المنافسة لايهدأ أوارها حتى فى السنوات التى أعقبت الحرب .

لقد كان هناك كثير من وجوه الشبه فى نواح بعينها ، بين العقيدة الماركسية بعد أن راجعها ماوتسى تونج فى الصين ، وأفكار بعض الثوريين فى امريكا اللاتينية . ولو أن هؤلاء الثوريين لم يلحوا كما الحماوتسى تونج من قبل فى ضرورة التمييز بين ثورة « الديموقراطية الجديدة » التى كانت هدفه العاجل ، و « الثورة الاشتراكية » التى كان يعتقد أنها ستتبعها دون مقاومة . ولم يكن هذا التشابه أمرا يدعو الى الغرابة ، ذلك أن ماوتسى تونج قد قدم نظريته على النحو الذى يمكن به تطبيقها ، لافى الصين وحدها ، بل كذلك فى الدول الأخرى التى تعانى من الأنظمة الاستعمارية أو شبه الاستعمارية . ولم تكن المشكلة التى برزت بأمريكا اللاتينية بشأن وضع جماهير الفلاحين فى الثورة ، أقل من المشكلة المماثلة التى عانت الصين منها .

كذلك كانت الشيوعية فى مراحلها الاولى بأمريكا اللاتينية ، بعيدة عن الأحزاب الاشتراكية ذات التفكير الحضرى فى الدول المتقدمة نسبيا ، كما هو الشأن فى الأرجنتين وأرجواى وشيلى ، ولقيت مصاعب جمة فى اقامة أى اتصال لها بالفلاحين ، الذين لم يكن أمام الحركات الاشتراكية ماتقدمه لهم . وعلى

أية حال ، سرعان ماأدرك الكومنترن ، أنه لايمكن عمل أى شيء فى معظم أجزاء أمريكا اللاتينية ، دون تأييد الفلاحين . فبدأت الأحزاب الشيوعية تبعا لأوامر الكومنترن ، فى انشاء كتل متحدة للعمال والفلاحين ، تحت زعامة البروليتاريا وسيطرتها .

وفى الوقت الذى كانت فيه الحملة المعادية للاستعمار والمعادية للأمريكيين فى أوج قوتها ، نجحت هذه التكتيكات فى خلق حركة شيوعية كبيرة أو حركات تتزعمها الشيوعية فى بعض بلاد المزارعين . وقد كانت هذه الحركات فى البداية موجهة ضد الرأسماليين من أهل البلاد والطبقات المتوسطة والغرباء على السواء ، ولكن عندما اتخذ الشيوعيون هذا التغيير الحاسم نحو الجبهة الشعبية ، فى عام ١٩٣٥ ، اصبح من الضرورى تعديل هذه التكتيكات : بتوسيعها الى المدى الذى تشمل فيه الطبقات المتوسطة ، بل تشمل فيه جزءا من الطبقة الراسمالية المحلية . لقدكان يمكن أن يؤدى هذا الى مزيد منحرارة الحملة ضد الاستعمار ، ولكن سياسة « حسن الجوار » التى اتبعها روزفلت فى الوقت نفسه ، كانت تعمل على التقليل من حدة الشعور المناهض لأمريكا الشمالية ، فتحول الشعور فى حقيقته من معاداة الاستعمار الى معاداة الفاشية لا سيما تحت تأثير الأحداث فى أسبانيا ، التى كان لها اثر كبير فى تجميع الرأى العام ، من أجل قضية الحكومة الجمهورية الأسبانية ، وفى شحذ الشعور المناهض للنازيين والايطاليين .

وقد جعل الشيوعيون من أنفسهم خلال الأعوام التى سبقت عام ١٩٣٩، زعماء للحملة المعادية للفاشية ، التى انتشرت حتى احتوت القارة كلها ، ثم غيروا الواجهة بعد ذلك فجأة ، كما حدث فى أماكن أخرى ، غداة توقيع الحلف النازى ــ السوفيتى فى عام ١٩٣٩ ، متبنين سياسة جديدة معادية للحرب ، وهى السياسة التى كان لابد لهم من تغييرها على النحو المفاجىء ذاته ، عندما هاجم النازيون الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٤١ . أما كيف أن هذه التغييرات المتكررة فى السياسة ، لم تلحق الا الضرر الهين بالشيوعيين فى أمريكا اللاتينية فذلك راجع فى الغالب الأعم ، الى بعد الصراع الأوروبى عن الشئون التى كان يهتم بها أتباعهم بخاصة .

وكما رأينا ، فقد أصبح ماوتسى تونج فى الصين ، مشجعا للحركة القومية القائمة على التجمع الوطنى للطبقات المعادية للاستعمار ، لا سيما اليابان . ومن هنا راح الشيوعيون فى أمريكا اللاتينية ، يسعون لتحقيق تجميع مماثل للطبقات ضد التدخل الاستعمارى ، الذى تمثله فى أوضاعهم ، سيطرة الأمريكيين وتأييدهم للعناصر الرجعية من سكان أمريكا اللاتينية . ولاتزال هاتان السياستان متشابهتين الى أمد بعيد ، ولكنها كانت معقدة فى أمريكا اللاتينية بصورة أشد منها فى الصين ، وذلك لوجود الاختلاف فى الأجناس ، وتقسيم

المنطقة الى عدد كبير من الدول المنفصلة ذات السيادة . وما من شك فى أن صعوبة التفرقة بين الأجناس لم تكن موجودة فى الأرجنتين أو أورجواى ، ولكنها كانت موجودة بشكل حاد فى أغلب أجزاء القارة بما فيهـا المكسيك ، حيث أقامت حواجز حادة بين عمال الحضر الذين كان اغلبهم من أصل أوروبى والجانب الرئيسى من الشعب ، الذى كان أغلبه تجرى فى عروقه الدماءالمختلطة بما فيه من كتل كبيرة للهنود الخلص والزنوج الأقحاح . ولقد بذل الشيوعيون غاية جهدهم لتجاهل الحواجز بين الأجناس ، والاعراب عن مناهضتهم لجميع اشكال التفرقة العنصرية . ولكن هذا الصنيع الذى ساعدهم فى بعض البلاد ، قد وقف حجر عثرة فى سبيلهم ببلاد أخرى ، تضم المـــكسيك وأورجواى والأرجنتين . ومع ذلك فقد كان لهم تأثير كبير على الراى العام ، برغم أنهم كانوا فى العادةغير قادرين على ترجمةهذا النفوذ الى صورة التنظيم الجماهيرى . ولم يكن لكثير من نقابات العمال التى أنشأوها أو وضعوها تحت سيطرتهم ، الا وجود موهوم يفتقر الى التأييد الحقيقى للجمـاهير . كذلك كان نفوذهم الفكرى أبعد كثير من قوتهم التنظيمية ، اذ هم شأنهم فى ذلك شأن الأبريستيين قد ظهروا برسالة تتحدى فى خصومتهاالدولية كل العناصر الرجعيةوالمسيطرة التى استمرت فى الامساك بزمام السلطة الاقتصادية والسياسيـــة فى اغلب البلدان . ولكن عند مقارنتهم بالأبريستيين ، نجد أنهم قد تمتعوا بميزة تفرق بينهم ، ذلك أنه كان فى مقدورهم الظهور كزعماء للحركة الطبقية ، وكممثلين محليين لقوة عالمية تنهض بالثورة ضد الاضطهاد الراسمالى والاقطاعى .

وفى أواخر الثلاثينيات ، عندما تجمعوا لتأييد الرئيس كارديناس رئيس المكسيك ، وعندما ساعدوا فى خلق حركة لنقابات العمال تشمل القارة كلهـا من قاعدتها فى المكسيك تحت زعامة توليدانو ، بدا الى حين من الزمان ، أنهم على وشك أن يقوموا بحملة فعالة ضد الاستعمار تضم القارة بأسرها . ولكن كما قد رأينا ، ذابت هذه الحركة عندما دخـــل الاســتعماريون الأقيـــال والأمريكيون الشماليون فى الحرب ضد الدول الفاشية ، ولم تستطع الحملة المعادية للاستعمار أن تبدأ عملها بشكل فعال الا بعد عام ١٩٤٥ .

لقد كانت كل من الأرجنتين وأورجواى ــ ومعظم سكانهما من أصـــل أوروبى ــ هما الدولتان الوحيدتان من دول أمريكا اللاتينية ، اللتان حافظتـا باستمرار على الأحزاب الاشتراكية ، التى قامت على الأنموذج الأوروبى ، أو التى كانت لها صلة رسمية بالدولية الثانية قبل عام ١٩١٤ . والى جانب هذه الأحزاب ، نمت حركات نقابات العمال ، التى كان جانب منها يرتبط ارتباطا واهيا بالأحزاب الاشتراكية ، ويقع جانب آخر منهـا تحت نفوذ السنديكالية الفوضوية ، كما كان الشأن فى نقابات اف . أو . آر . اى . فى الارجنتين ، ومثيلاتها نقابات اف . أو . آر . يو . فى أورجواى . وقد كانت نقـــابات اف . أو . آر . اى . فى الأرجنتين ، خلال العشرينيات ، مساوية فى عـــدد

أعضائها على وجه التقريب ، لجماعة يو . جى . تى . الاشتراكية ، ولكن ظهرت فى عام ١٩٢٩ هيئة جديدة باسم سى . جى . تى . ابتلعت جماعة يو . جى . تى . وبعضا من نقابات اف . أو . آر . أى . واتخذت وضع السيطرة الذى احتفظت به الى مابعد الحرب العالمية الثانية . ولقد عانى الحزب الاشتراكى فى الأرجنتين من انفصال الجناح اليسارى بعد الثورة الروسية ، وتحول الحزب الاشتراكى الدولى ، الذى انشق عن الأغلبية أخيرا، الى حزب شيوعى . وفى عام ١٩٢٧ عانى الحزب الاشتراكى من انشقاق آخر . ولكنه لم يكن من اليسار هذه المرة ، وانما كان من مجموعة يراسها انطونيو دى توماسو ، الذين اعتبروا سياسة الحزب غير قومية بدرجة كافية . وقد أحرز الحزب الاشتراكى المستقل الذى شكل على هذا النحو ، نجاحا كبيرا فى انتخابات عام ١٩٣٠ حيث حصل على ١٠٩٫٠٠٠ صوت ، وفاز عشرة نواب منه بعضوية البرلمان ، وذلك فى مقابل ٨٣٫٠٠٠ صوت ومقعد واحد للحزب الاشتراكى القديم . لقد حدث هذا فى مطلع الأزمة الاقتصادية العالمية ، التى هزت الأرجنتين هزا عنيفا ، وأدت الى حركة اضراب كبيرة ، حاولت الحكومة المتطرفة اخمادها . وقد أدى هذا الاجراء بالاضافة الى الكارثة التى احدثها الكساد ، الى تقويض شعبية الحكومة ، حتى اذا كان سبتمبر ١٩٣٠ ، قام القادة العسكريون بعزل الرئيس أوريبورو وسجنه . وقد ساند الاشتراكيون المستقلون الانقلاب ، وصوتوا لزعيمه جنرال جوستو كمرشح للرئاسة ، فانتخب رئيسا للجمهورية بـ ١٦٦٫٠٠٠ صوت ضد ١٢٦٫٠٠٠ صوت ، ظفر بها المرشح الديموقراطى المحافظ الذى حصل على تأيد الحزب الاشتراكى القديم .

وبعد ذلك خسر الاشتراكيون المستقلون مكانتهم،ووقعوا فريسة الصراع الداخلى ، مما أدى فى النهاية الى حل الحزب . لقد كسب الحزب الاشتراكى كثيرا فى بدايته ، واستطاع أن يزيد من عدد نوابه المنتخبين الى ٤٦ نائبا ، ولكنه بدوره وقع فريسة الشجار حول مسألة الجبهة الشعبية ، التى أثارها الشيوعيون . وفى انتخابات عام ١٩٣٨ فقد معظم مقاعده ، وهبط عدد نوابه الى سبعة نواب فحسب . كذلك قاسى الحزب من شقاق أبعد خطرا ، عندما انفصل شبيبة الحزب عنه ليشكلوا حزب العمال الاشتراكى ، الذى انضم الى الجبهة الشعبية تحت الزعامة الشيوعية . وبعد ذلك أعاد الحزب الاشتراكى القديم بناء نفوذه بالتدريج خلال الحرب العالمية الثانية ، ولكنه ظل مجموعة أقلية ، لا سيما بالنسبة لازدياد قوة القومية الأرجنتينية ، التى انبعث منها بيرون زعيما ذا شأن .

وفى الوقت نفسه ، استولى الشيوعيون فى أورجواى على الحزب الاشتراكى القديم فى عام ١٩٢٠ ، واقنعوه بالانضمام الى الكومنترن . وشكل

المنقسمون حزبا اشتراكيا منافسا ، انضم فى عام ١٩٣١ الى الدولية العمالية الاشتراكية ، ولكنه لم يحصل الا على تأييد شعبى قليل . وأدت الأزمة العالمية الى وقوع انقلاب فى أورجواى ، حيث نصب جابريل تيرا نفسه فى الحكم على نحو غير دستورى ، ولجأ اميليو فروجونى الزعيم الاشتراكى الى الأرجنتين : وفى عام ١٩٣٨ عندما رشح الجنرال بالدونى نفسه فى الانتخابات خليفة لتيرا، وقف فروجونى ضده ، ولكنه انهزم فى خصومته له هزيمة ساحقة ، ومع ذلك فبدلا من أن يتابع بالدونى سياسة سلفه تيرا ، فى الخضوع للمصالح الأمريكية الاستعمارية ، راح يسعى الى اعادة اصدار القوانين التى صدرت فى عهد الرئيس باتل قبل ذلك بعشرين عاما ، وحصل على تأييد الاشتراكيين فى اجراءاته تلك . وقد حاول واحد من الرجعيين اغتيال فروجونى فى البرلمان ولكنه لم ينجح ، وأصبح الحزب الاشتراكى مسموحا له أن يواصل نشاطه فى حرية ، دون أن يعانى من الضغط الذى وقع على الأحزاب المشابهة له فى البلاد الأخرى .

وفى البرازيل ، حيث كان الشيوعيون هم مجموعة الطبقة العاملة السائدة فى عشرينيات القرن العشرين ، وحيث كان نشاطهم يجرى فى معظم الأوقات بصفة سرية كمنظمة غير قانونية ، أنشىء حزب عمالى جديد فى عام ١٩٢٩ . وقد ظفر فى العام التالى بعضوية ١٣٠٫٠٠٠ عضو . وفى عام ١٩٣٤ أصبح هذا الحزب جزءا من حلف التحرير الوطنى ، وهو ائتلاف شكل بقصد معارضة السلوك الديكتاتورى المتزايد لجتليو فارجاس .

وفى صيف عام ١٩٣٥ ، أصدر الحلف تصريحا يدعو فيه الى سياسة تقدمية للاصلاح الاجتماعى ، وبعد ذلك بعدة شهور ، أعلن الاضراب العام ضد نظام فارجاس ، واستطاع فارجاس أن يهزم الاضراب ، ورد على ذلك بأن أعلن حل جميع الأحزاب السياسية ، وانشاء نوع من الدولة الاندماجية ، التى حافظت على كيانها الى أن استقال فارجاس فى عام ١٩٤٥ .

وازاء هذه الخلافات الواسعة من منطقة الى أخرى ، يكون من المستحيل وضع أى تقريرات عامة عن الحركات الاشتراكية فى أمريكا اللاتينية . ولايرجع ذلك الى أن كل بلد اتخذ له طريقا خاصا لا يتأثر فيه بما كان يجرى فى البلاد الأخرى ، وانما يرجع ذلك الى أن تيارات الرأى ، مهما تكن سعة نفوذها ، قد اتخذت أشكالا مختلفة تماما ، وفقا للبيئات التى كان يتعين عليها أن تجد فيها وسائل للتعبير . وقد كانت معظم التيارات المنتشرة للمذهب من أصل أوربى أكثر منها من أمريكا اللاتينية على أية حال . ولكن هذه التأثيرات الأوروبية قد أخذت تتقلص عبر الثلاثينيات ، باستثناء النفوذ الشيوعى وعلى الأخص منها ذلك التأثير السنديكالى الفوضوى الذى كان على نحو من القوة فى يوم من الأيام ، والذى وفد بصفة أساسية من أسبانيا وايطاليا وفرنسا الى حد ما ، ثم أخذ يتهافت بقدر تضاؤل عدد المهيجين الوافدين اليه من تلك البلاد ، وبقدر انضمام قطاعات كبيرة منه الى الشيوعيين خلال الحرب الأهلية فى أسبانيا .

كذلك كان نفوذ الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية آخذا فى الاضمحلال . لمثل هذه الأسباب بالذات فى الغالب الأعم . ولكن الشيوعيين مروا بتجربة قاسية ؛ ليحققوا مفهومهم الخاص بنظام حزب مركزى يتقبله الأمريكيون اللاتينيون ، الذين لم يعتادوا الا على صور باهتة من التنظيم ، والذين درجوا بخاصة على اعادة تشكيل نقاباتهم العمالية كل بضع سنين ؛ ليجعلوها ملائمة للتيارات المتقلبة لمشاعر الجماهير .

لقد كانت الأبريستا حركة للقومية الاقليمية ذات الدلالة القارية والواسعة ولكنها لم تواجه المعارضة من الشيوعيين فحسب ، بل واجهتها كذلك من القوميات الخاصة التى كانت تحصل على مزيد من القوة فى عدد من البلاد . لاسيما فى الأرجنتين ، حيث اكتسحت الشيوعيين فيها الى حين . كذلك اتخذ كارديناس فى المكسيك سياسة تقوم على أساس الظروف المحلية ، واذ كان هو منذ البداية مصلحا زراعيا ، فقد عمل فى اتصال وثيق مع توليدانو فى مشروعاته الطامحة ، من أجل تنظيم نقابات العمال على مستوى القارة كلها . ولكن الثورة المكسيكية ــ بعد كارديناس ــ تحولت الى مزيد من حركة نهوض اقتصادى، تقوم فيها الدولة بتشجيع الأساليب البورجوازية للتنمية الاقتصادية الأمر الذى أدى الى اختفاء العناصر التعاونية فى قرى الريف .

وهكذا كانت الخصائص المشتركة الرئيسية لحركات الطبقة العاملة فى أمريكا اللاتينية على وجه العموم ، هى عدم النضوج من الناحية النظرية ، والفشل بأغلب الأحوال فى خلق أية روابط فعالة بين عمال المدن والمزارعين ، الذين استمر الجانب الأكبر منهم يعيشون فى مستوى معيشة منخفض ، بالقياس الى مستوى المعيشة لأهل المدن ، الذين كانوا محجوبين عنهم فى حالات كثيرة بحواجز التفرقة فى الجنس واللون .

وقد أخذت هذه الحواجز فى الانهيار التدريجى ازاء تقدم التصنيع ، لاسيما فى مناطق التعدين . ولكن عدد العمال الصناعيين فى ثلاثينيات القرن العشرين ، كان لايزال صغيرا فيما عدا الأرجنتين ، اذا قورن بعدد المزارعين الذين لايزالون فى الغالب غير منظمين ، وهم مخالب القطط فى أيدى الزعماء الرجعيين الكنيسة الكاثوليكية ، باستثناء أولئك المزارعين الذين أغرتهم بعض التنظيمات الشيوعية ، أو اغرتهم حركة أبريستا كما حدث فى بيرو .

# الفصل الحادى عشر

# الاتحاد السوفيتى

## منذ بداية المشروع الأول للسنوات الخمس

فى المجلد الرابع من هذه الدراسة ، وقف بنا رصد الأحداث فى الاتحاد السوفيتى عند مطلع الخطة الخمسية الأولى ، وانغماس الريف فى التمليك الجماعى الكبير لاراضى الفلاحين . ثم رأينا بعد ذلك كيف نجح ستالين فى تصفية تروتسكى أولا ، ثم عزل زينوفيف وكامينيف من منصبيهما فى الحزب الشيوعى ، واتجه بعد ذلك الى بوخارين والجناح اليمينى السابق .

كذلك رأينا كيف مارس ستالين محاولته لتقوية قبضته على الحزب ، حتى يجعل من نفسه ديكتاتورا فعليا لسياساته ، مع مكتب سياسى خاضع له ، ولجنة مركزية على تمام الاستعداد لتنفيذ ارادته . وأكثر من ذلك ، رأينا كيف أن ستالين بعد أن بدأ معارضا لتروتسكى فى التخطيط الشامل والتعجيل بالتصنيع ، قد تغير فجأة ، ليصبح أكبر داع للاجراءات التى كان يهزأ بها من قبل . وكيف أنه نفذ تبديلا مماثلا فى السياسة الزراعية على وجه مغاير ، عندما شن حملة كبيرة للتمليك الجماعى ، والهجوم الساحق على من يسمون بالكولاك ، كبار الملاك .

والآن يجب علينا أن نبحث بشىء من التفصيل ، ما اشتملت عليه هذه السياسات بالفعل ، ثم كيف جرى تنفيذها .

انه مما يتفق عليه الجميع ، أنه فى خلال عشرينيات القرن العشرين ،وبعد أن انتهت الحرب الأهلية ، ووقفت السياسة الاقتصادية الجديدة على قدميها ، ظهرت تهدئة واضحة فى التوتر الداخلى ، واستطاع الشعب الروسى برغم فقره الشديد ، أن يحيا حياة أفضل الى حد ما ، وأن يعيش تحت ظروف عسكرية قاهرة ، اخف وطأة مما كان عليه الحال فى السنين الأولى بعد عام ١٩١٧ . ولم يكن ستالين فى خلال هــذه السنين يقينا ، على رأس الجناح اليمينى المتطرف للحزب ، ولم يكن يردد نصيحة بوخارين الى الكولاك « بالافادة من السياسة الاقتصادية الجديدة » فى اثراء أنفسهم ، كما أنه لم يعارض التصنيع بشكل ايجابى .

ولكنه عارض اتجاه تروتسكى نحو التعجيل بالتنمية الصناعية الى أقصى حد ممكن ، ووقف ضد فكرة تروتسكى فى اعتبار الانتاج المرتفع هو وحده القاعدة الممكنة للاقتصاد الاشتراكى ، ذلك الانتاج الذى يزيد عما يمكن تحقيقه فى ظل اكثر النظم الراسمالية تقدما . وكذلك فى اعتبار الانتاج المتزايد للبضائع الصناعية من أجل التبادل مع الريف ، هو الطريق الوحيد للتغلب على الصراع القائم بين رجال المدن والمزارعين . وقد راح تروتسكى فى تأكيده هذه الفكرة ، يزاوج بينها وبين الاقرار بأن القوة الانتاجية الروسية ، لابد لها أن تمضى شوطا بعيدا حتى تلحق بالقوة الانتاجية فى أكثر الدول الراسمالية تقدما .

ثم انتهى الى القول بأن نجاح الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ، يعتمد على انتصار الثورة فى بلد أو أكثر من هذه البلاد ، وان الاشتراكية فى دولة واحدة « ليست سياسة عملية بل هى مناقضة لذاتها » وفى هذا الصدد ، ندد تروتسكى بستالين ، واعتبره خائنا لقضية الثورة العالمية ، بسبب ما أعلنه من ان اشتراكية البلد الواحد غاية يمكن انفاذها . ولقد كان ستالين يعمل ايضا على تصنيع روسيا بأسرع ما يمكن على نحو سليم ، ولكنه طوال نزاعه مع تروتسكى ، كان يتهمه بالاستعداد لاثارة سخط المزارعين ، عن طريق الاسراع الزائد فى التصنيع ، مع عدم وجود القروض اللازمة لراس المال من الخارج . وقد تمسك ستالين بالسياسة الاقتصادية الجديدة ، اذ لم تكن لديه الرغبة فى اثارة حرب طبقية بالقرى ، ازاء ضعف الحال الذى كانت عليه الصناعة فى الاتحاد السوفيتى ، واعتماد المدن على ما يقدمه لها المزارعون ، وخاصة من الفلاحين ذوى اليسار الزائد .

وفى ظل خطة السنوات الخمس ، زاد الانتاج الصناعى الأساسى بنسبة لم يسبق لها مثيل . وتم انتاج الفحم والصلب والبترول والكهربا بمستويات تزيد كثيرا عما كان مقررا لها فى مشروع الخطة ، التى كانت تتميز بالتركيز الكبير على انتاج البضائع الهامة ، دون أن تحظى البضائع الاستهلاكية الا بأهمية ثانوية .

وكذلك كان الشأن بالنسبة للنقل وحتى سياسة الاسكان ، اذ كان هناك نقص فظيع فى مراكز السكان الذين كانوا يتزايدون بسرعة . وكانت الرغبة متجهة الى التقدم بأسرع ما يمكن فى الصناعات الأساسية ، التى تشكل الأساس اللازم للقوة الصناعية ، وعندما أمكن رفع هذه الصناعات الى المستوى اللازم ، أصبح ممكنا مواجهة طلبات المستهلكين من أجل مستوى معيشة افضل .

كذلك لم يكن بعيدا عن الحسبان ، أن الصناعات الأساسية سوف تقدم الانتاج اللازم للقوة فى الحرب ، وأن الحاجة الأولى كانت تتركز فى جعل

الاقتصاد السوفيتى على أكبر قدر مستطاع من القوة ، لمواجهة الهجوم العسكرى الذى يحتمل وقوعه من جانب الدول الراسمالية ، التى كانت تشدد النكير فى عزم على الاطاحة به .

ولم يكن هناك شك فى أن الموقف فى الاتحاد السوفيتى ، قبل البدء فى الملكية الزراعية الجماعية ، كان موقفا خطيرا غير مستقر . وقد بدا أن التصنيع السريع ، فى ظروف الوضع الراهن للصناعة السوفيتية ، يستلزم الاستيراد الواسع للبضائع الرئيسية ، التى لا يمكن دفع ثمنها الا عن طريق زيادة صادرات المنتجات الأولية — وخصوصا القمح .

غير ان اعادة توزيع ملكيات الأرض بعد الثورة ، قد هدم قاعدة تصدير القمح على نطاق ما قبل الحرب . اذ كانت الزراعة الروسية فى أيام قيصر ، تكاد لا تقيم الا الأود فحسب ، بينما الصادرات الكبيرة لا تأتى فى الغالب الا من المزارع الرأسمالية الكبيرة ، وليس من القطاع الخاص بالفلاحين المزارعين . فعملت الثورة على تقسيم هذه المزارع الكبيرة ، وأراد الفلاحون الذين اخذوا هذه المزارع ، استهلاك جزء كبير من انتاجها دون تسليمه للتصدير او امداد المدن به . وكان هذا فى الواقع من طبائع الأشياء . حتى عندما كانت الأرض تدر محصولات طيبة ، كانت الحكومة تجد من الصعب اقناع الفلاحين بتسليم الفائض من الغلال ، فاذا ما ساءت المحصولات كان فائض التصدير يختفى تماما ، بحيث كان من المحتوم ممارسة التبادل الأجنبى — على ضآلته — فى استيراد الغلال من الخارج . وفضلا عن ذلك ، فقد كان على الحكومة اذا لجأت الى اجراءات العنف للضغط على الفلاحين ، سواء بحصولها على الفائض أو بشرائه بأسعار بالغة الانخفاض ، ان تواجه رد الفعل من جانب المزارعين ، الذين لا يقتصرون على رفض تسليم محصولاتهم فحسب ، بل كذلك الحد من انتاج الحبوب ، سواء بترك الأرض دون زراعة ، أو بتحويل الاهتمام الى المحصولات الصناعية ، حتى يحصلوا على اثمان أفضل . وفى عام ٢٦ — ١٩٢٧ ، نجحت الحكومة فى تصريف الأمر على نحو ما ، وأمكن لها تصدير قدر ملموس من الغلال ، ولكن حدث نقص خطير عام ٢٧ — ١٩٢٨ فى كمية الغلال التى أمكن جمعها ، وقلت القدرة على شراء البضائع الصناعية من وراء البحار ، مما أوقع آثارا بالغة السوء على التنمية الصناعية .

وقد كانت خطورة الأزمة أمرا معترفا به فى صورة عامة ، وأصبح السؤال يدور حول ما يجب عمله لدرئها . فكانت السياسة الوحيدة الممكنة عندئذ هى تقديم المساعدات للفلاحين ، وذلك باعطائهم أسعارا اعلى ، والسماح لهم ببيع منتجاتهم على مدى أوسع فى السوق الحرة .

ومهما يكن من أمر ، فان مثل هذه السياسة كانت تفيد الفلاحين ذوى اليسار على وجه الخصوص ، إذ هم الذين لديهم قدر كبير من الفائض ،

كذلك كانت هذه السياسة مدعاة لتقوية الاتجاه الذى كان موجودا فى القرى ، وهو الاتجاه الذى ينحو الى تنمية اقتصاد الكولاك ، والقائم على أساس استئجار الفلاحين الأثرياء لأرض الفلاحين الفقراء ، وزيادة العمالة بين العمال الأجراء .

ولقد أثبتت كلمة « الكولاك » فى الاتحاد السوفيتى على ذلك العهد : انها كلمة مطاطة . فقد كان يبدو أصلا أنها تعنى الفلاح القادر نسبيا على استخدام بعض العمال فضلا عن اسرته فى الحقل . وهو على هذا النحو يعتبر مستغلا ، سواء كان رأسماليا بالفعل أو بالميل ، لانه يحصل على فائدة عن طريق تشغيل العامل الأجير . وهو غالبا ما يكون مزارعا لأرض يستأجرها الى جانب قطعة الأرض التى يمتلكها ، والتى تكون فى العادة قطعة او اكثر من الأرض المتدانية فى الصغر والبالغة فى الضعف ، بحيث لا تكفى أصحابها ليعيشوا على زراعتها . ثم ان الكولاك الى ذلك ، قد يتعامل فى انتاج الآخرين ، اذ هو يشترى غلالهم التى يريدون بيعها للحصول على ثمن فورى ، ليستطيع بذلك الاستفادة من التقلب الكبير فى الأسعار عبر اختلاف المواسم . ولكنه يمكن أن يكون « كولاكا » أيضا حتى دون ذلك ، اذا ارتكب خطيئة استخدام أى عامل ولو كان واحدا ، فى سبيل نفعه الخاص على اى نحو ، بشرط ان يمارس هذا الاستخدام بصفة منتظمة دون أوقات الحصاد فحسب . غير أن التحديد لمعنى الكولاك لم يكن واضحا ، اذ لم يكن هناك وصف قاطع يصبح به المزارع المتوسط « كولاكا » إلى الحد الذى جعل لفظة « الكولاك » كما سنرى ، يضيق مداها أو يتسع نطاقها ، طبقا لسياسة الذين بيدهم الأمر ، ووفقا لهوى ذوى الجيرة فى كل محلة بعينها .

أما الزعماء السوفييت فلم يكونوا على استعداد لزيادة الانتاج على النحو الذى يسمح للفلاحين الأثرياء بأن يكونوا فى وضع يمكنهم من فرض شروطهم على المدن ، بل واحتمال العودة بالأوضاع الرأسمالية الى ما كانت عليه . وقد اتبع ستالين فى ذلك خطا وسطا بين تروتسكى اليسارى وبوخارين اليمينى حتى عام ١٩٢٩ .

ثم على حين غرة ، وبعد أن شتت ستالين شمل منتقديه ، اذا به يتحول عن هذا الخط الذى كان يسير عليه ، وأعلن اعادة النظر فى استثمار رأس المال على نحو بالغ الصرامة ، فى انفاذ المشروعات الأولى لخطة السنوات الخمس ، وبدأ فى شن حملة كبيرة من أجل الزراعة الجماعية . وبدلا من أن يجعل هذه الجماعية فى حدود ٢٠ أو ٢٥ فى المائة على الأكثر من المزارعين الملاك فى خلال الأعوام الخمسة التالية ، أصدر أوامره بالمضى فى الزراعة الجماعية بأقصى سرعة ممكنة ، ونشر فى ربوع الريف عصبة من رجاله ، يحملون الأوامر ببذل غاية الجهد فى تنفيذ هذه السياسة على الفور :

وليس هنـــاك شك فى أن هذا التغيير الشامل ، انما يرجع بصفـــة مباشرة الى شيوع الاكتناز بين المزارعين على نطاق واســع . فقــد رفض المزارعون ، لا سيما القادرون منهم ، بيع غلالهم الا اذا ارتفعت أسعارها ارتفاعا كبيرا ، حتى واجهت المدن احتمال وقوع المجاعة . ولم يكن هناك الا رد واحد على هذا الموقف ، هو التسليم بالأسعار المرتفعة التى كانوا يطلبونها .

اما الرد الآخر ، فهو اعلان الحرب على « الكولاك » والاستيلاء بالقــوة على المحاصيل . ولكن كان لابد من تحاشى الموقف الذى يتحد فيه المزارعون فى صراع ضد الحكومة ، وكان لابد من تكتيل أكبر عدد ممكن من المزارعــين المدقعين فى فقرهم ، لتأييد الحكومة فى سياستها الرسمية . وهذا هو ما فكر ستالين فى امكان تحقيقه ، لو أمكن منحهم الأمل فى الاستيلاء على أرض الكولاك وماشيتهم ، بادخالها فى نطاق المزارع الجماعية الجديدة .

لقد كان الزعماء السوفييت يؤمنون ايمانا عميقا بالقوة الانتاجية الفائقة للزراعة الجماعية ، مما سوف يساعدهم على اتخاذ اجراءات واسعة النطاق ، فى ممارسة الاستخدام الآلى والتكنيكيات من أجل انتاج أعلى ، وقد سعوا الى الاعراب عن ذلك ، بانشاء مزارع الدولة الواسعة وصوامع الغلال الرئيسية ، فى الأراضى العذراء على وجه الخصوص . غير أن هذه الانشاءات لم تكن تشمل الا جزءا صغيرا جدا من المساحة الكلية المنزرعة ، وذلك بالاضـــافة الى أن النتيجة كانت مخيبة للأمل ، بسبب الافتقار فى الغالب الى فلاحين قادرين على ادارة هذه الأعمال الزراعية الكبيرة من ناحية ، وبسبب عجــز الصــناعة السوفييتية لسوء اعدادها عن تزويدهم بالآلات الضرورية من ناحية أخرى .

ومع ذلك ، فلم يكن هذا ليهدم العقيدة الماركسية البعيدة الأغوار ، فى ميزات الزراعة الواسعة المدى ، ولكنه أصبح من المحقق كذلك ، أنه يستحيل التوسع فى رقعة مزارع الدولة بالسرعة الفائقة ، أو تحويل الملكيات الزراعية الفردية الى مزارع كبيرة للدولة ، فى مواجهة التضخم الكبير للسكان الزراعيين، الذين يزيدون على ما يمكن للحقول ان تستوعبه منهم . ومهما يكن من أمر ، فقد كان هناك انتشار سريع جدا فى التعاون الزراعى ، سواء من أجــل شراء مستلزمات الزراعة ، أو من اجل التسويق وتقديم القروض ، ولو انه لم يكن من اجل الزراعة التعاونية بالفعل . كذلك كان من القدر لهذه التجربة ان تعد اذهان كثير من الفلاحين للمزيد من الأساليب التعاونية فى ميدان الانتاج .

وقد تقرر طبقا لذلك ، ومن أجل الحيلولة دون وقوع أزمات جديدة ، التركيز على خطة فسيحة المدى فى الزراعة الجماعية على أساس تعـــاونى ، باقامة حقول تعاونية يدعى فيها الفلاحون للمساهمة بالأرض وبالعمـــل ، وللمشاركة بأدواتهم وبماشيتهم فى صندوق مشترك ، بل ويدعون للمزيد من اقامة كوميونات يعيشون ويأكلون فيها معا اذا رغبوا فى ذلك ، ولو انه كان من

المتوقع أن معظمهم سوف يفضلون التوقف عند هذا الحد ، ويحتفظون بمساكنهم وانظمة عيشهم على حدة .

وكانت « السكولخوز » المقترحة على هذا النحو ، تعنى أن تكون بمثابة سويقة تعاونية مماثلة لسويقة المنتجين الحرفيين ، التى كانت سائدة فى الصناعات على نطاق صغير ، ولكنها لا تعنى تماما أن تكون كوميونا ذا سلطة كاملة .

غير أن هذه الكولخوزات ، كانت تتمتع بكل مزايا الانتاج واسع النطاق ، وتتلقى العون بأسرع ما يمكن وبأكبر قدر مستطاع : من المدد الآلى ومحطات الجرارات الآلية التى تقام تحت اشراف الدولة . وبالاضافة الى ذلك ، كانت هذه الكولخوزات تحصل على الفرصة الطيبة ، بتمكينها من البدء فى الاستيلاء على أراضى الكولاك وماشيتهم وأدواتهم ، أولئك الكولاك الذين كانت تنزع املاكهم بالقوة ويطردون منها ، بل كان يرفض السماح لهم بالاشتراك كأعضاء فى الكولخوزات .

لقد كانت هناك آمال عريضة ، فى أن التغيير سوف تنتج عنه زيادة كبيرة فى الانتاج الجماعى على نحو عاجل ، وأنه سيكون من الممكن أيضا تحقيق ذلك . الى جانب الاقلال كثيرا من عدد المشتغلين فى الزراعة ، والزيادة الكبيرة فى القوة البشرية التى تنخرط فى الصناعة .

وقد تحققت بعض هذه النتائج ، ولكن بعضها الآخر لم يتحقق ، اذ نزح عدد كبير الى المدن سعيا وراء العمل فى المصانع ، حيث كان هناك عدد كبير جدا من القرى ، يزيد فيها عدد السكان عما يمكن استخدامه فى فلاحة الأرض ، الا فى مواسم العمل على مدار السنة ، بينما أسرعت خطة السنوات الخمس بالتصنيع ، الذى سرعان ماتطلب زيادة كبيرة فى القوة الصناعية العاملة . ومن جهة أخرى ، لم تكن هناك زيادة سريعة فى انتاج الهكتار من الأرض المنزرعة ، بل كان هناك انخفاض هائل فى عدد الماشية التى تعمل فى الحقول ، وذلك راجع بطريقة مباشرة الى الأساليب التى اتبعت فى الزراعة الجماعية ، والتوسع الكبير فى مفهوم لفظة الكولاك .

واذ كان لابد من تجريد « الكولاك » ، واستيلاء المزارع الجماعية على ممتلكاتهم ، فقد كان الاغراء واضحا لتضخيم عدد هؤلاء الكولاك ، حتى تزيد بذلك ممتلكات المزارع الجماعية . وتحت ضغط جمهرة الشبان الشيوعيين المتحمسين ، الذين أرسلوا الى القرى للحث على تنفيذ المزارع الجماعية ، لم يكن هناك شك فى أن نظام الجماعية قد فرض فرضا ، على الكثيرين ممن لم يظهروا حماسا لهذا النظام، وعلى المزارعين المتوسطين الذين ألصقت بهم تسمية « الكولاك » ، لا باعتبارهم قد ارتكبوا اثم الاستغلال ، وانما لمجرد شعور

فردى بكراهيتهم لعمليات التنظيم الجماعى . ولا ريب فى أنه كان مفروضا أن تكون هذه العملية كلها محض اختيار ، ولكن هذا لم يكن يعنى أن اى فرد من المزارعين يمكن له ان يرفضها ، لو ان اغلبية قريته او مجموعة من القرى ارادتها ولو انه امكن اقناعها تحت ضغط الدعاية بالتصويت لصالحها . وعلى وجه اليقين ، لم يكن من يسمى بالكولاك يستطيع أن يقف ضد قرار جيرانه . بل انه لو حكم عليه بأنه « كولاك » ، لما أصبح له أى حق المشاركة فى هذا القرار .

وكما هو معروف تماما ، فان هؤلاء الذين جردوا باعتبارهم كولاكا ، قد قاسوا من الشدة الوانا . فقد طردوا جماعات من ارضهم ، وصودرت ممتلكاتهم ثم نقوا الى معسكرات من الخشب بعيدة جدا ، وفى مشروعات انشائية مثل القنوات الضخمة ، حيث عملوا مرغمين تحت ظلال من العبودية الجاثمة ، ووقعوا تحت هذه المعاملة غير الانسانية ، الى المدى الذى هلكت فيه الألوف العديدة منهم ومن أسرهم تحت وطأة البؤس . ولم يعبر أحد — أو اى احد فى الغالب — عن الشعور بأدنى عاطفة ازاءهم ، ولم يجهد نفسه بالسؤال عما آل اليه مصيرهم بعد طردهم . ولم يبد من الأهمية فى شىء أن يسأل سائل كم منهم قد مات من هول المشاق التى لاقوها ، ولقيتها معهم عائلاتهم . افلم يكونوا « أعداء الطبقة » الذين كانوا سيعودون بالاتحاد السوفيتى القهقرى فى طريق الرسمالية ، لو أنهم تركوا وسبيلهم ؟ ثم ألم يكن لمثل هؤلاء « أعداء الطبقة » اى حقوق اساسية على وجه التقريب ؟ ان الشيوعيين يقررون بأنه ليس لهم فى ذلك اى حق .

وهكذا كان من الممكن التنبؤ بالنتيجة على الفور . لقد قتل الضحايا البائسون ماشيتهم بدلا من أن يسلموها ، وانخفض عدد الخيل والبقر والغنم والماعز والخنازير فى الاتحاد السوفيتى دفعة واحدة ، مما أدى الى مجاعة عامة فى اللبن واللحوم .

وزيادة على ذلك ، فان هؤلاء الذين طردوا دون رحمة ، كان من بينهم عدد كبير من الزراعيين التقدميين ذوى المهارة ، وذلك يعنى أن المزارع الجماعية الجديدة قد أصبح ينقصها الأشخاص ذوو الكفاية فى الخدمة الادارية ، مما ترتب عليه قدر كبير من العجز الادارى .

لقد كانت نتائج الزراعة الجماعية التى نفذت دفعة واحدة ، خطيرة الى المدى الذى اضطر فيه ستالين الى اصدار رسالته الشهيرة « متاعب النجاح » داعيا فيها الى التوقف ، ومعاودة تأكيده بأن القصد من الزراعة الجماعية هو أن تكون بمحض الاختيار ، ثم القى اللوم على حماس الموظفين الزائد على الحد فى تنفيذ الأوامر الصادرة اليهم .

وعندما وجهت الدعوة الى التوقف ، خرج كثيرون من هؤلاء الذين انضموا الى الزراعة الجماعية ، وواصلوا انتاجهم الفردى . وعدلت الزراعة

الجماعية نظامها بالسماح للمزارعين الأعضاء أن يحتفظوا بملكية قطعة صغيرة، وأن يعملوا فيها بالاضافة الى عملهم فى المزارع الجماعية . كما سمح لهم بالاحتفاظ بعدد صغير من الماشية على أن تكون ملكا خاصا بهم ، بشرط ألا يصلوا الى المستوى الذى يصبحون فيه « كولاكا » . ولكن بعد قليل من التمهل استؤنفت عملية الزراعة الجماعية سريعا ،حيث أصبح الجزء الأكبر من الأراضى المزروعة فى الاتحاد السوفيتى تحت سيطرة المزارع الجماعية ، وتلقت تأكيدا قانونيا بأن ملكيتها الجديدة سوف تستمر دون قيد . وهكذا لم تصبح الأرض ملكا للدولة السوفيتية ، ولكنها أصبحت الى الأبد ملكا للآلاف من المزارع الجماعية المنفصلة . على أساس من الملكية التعاونية . ولما لم يكن هناك عمل كاف على وجه التقريب فى المزارع الجماعية ، بحيث يشغل الوقت الكامل لكل اعضائها ، فقد أمكن لعدد كبير منهم أن يستثمر وقته فى الأرض الصغيرة والماشية التى أمكنهم الاحتفاظ بها لأنفسهم ، كما ترك كثيرون منهم الأرض للبحث عن عمل لهم فى المدن .

ومما لا شك فيه أن حركة الانتقال فى العمل من القرى الى المدن ومن الزراعة الى الصناعة ، كانت أمرا مواتيا لتقدم الانتاج السوفيتى . ولم يعد وجود فائض كبير من السكان بالنسبة للأرض موضع سؤال ، ذلك الفائض الذى امتصته العمالة على نحو آخر . أما الصناعة التى كانت تهددها البطالة بشكل خطير قبل وضع الخطة ، فقد بدأت تمضى فى طريقها ، وسرعان ما أصبحت فى حاجة الى مزيد من القوة العاملة . وكانت الصناعة ، شأنها فى ذلك شأن المزارع ، تعانى نقصا فى العمال المهرة والخبراء والمديرين المدربين فنيا ، إذ كان الاتحاد السوفيتى لا يزال فى بداية نشاطه الواسع بميادين التعليم والتدريب الفنى والتكنولوجى . وكان القادمون من القرى مزارعين غيرمعتادين على نظام المصالح ، وغير قادرين على تقديم المهارات المطلوبة ، او على الأقل كانوا كذلك حتى أمكن تدريبهم . وقد بذل جهد كبير فى الاسراع بنسبة التدريب وتوسيع نطاقه ، وفى التأكد من أن المزارعين السابقين وأولادهم قد حصلوا على قدر كبير منه ، وقدمت لهم فرص طيبة او افضل للاستفادة منهم ، على نحو يزيد عما حصلت عليه اية طبقة اخرى ، فيما عدا البروليتاريا الصناعية .

ولقد أظهر الاتحاد السوفيتى فى هذا المجال على أية حال ، انه حريص على ان يعمل غاية جهده لتكوين مجموعة جديدة تقوم بالتوجيه ، وتتكون فى الغالب من جماعات البروليتاريا أو من أصل زراعى ، وبدا أنه يفضل مثل هؤلاء المبتدئين على اولئك الذين ينحدرون من أصول طبقية يستريب فى أمرها .

ومهما يكن من امر ، فان هذا التفضيل قد صاحبه انقلاب خطير فى الاتجاه الذى كان سائدا طوال السنين السابقة على الخطة ، وهو الاتجاه الذى

كان يسعى الى تقريب الفوارق بين الأجور ، والحفاظ على المساواة الاقتصادية النسبية على الأقل ، باعتبارها فى ذاتها هدفا اشتراكيا مطلوبا . وقد جعل ستالين من نفسه فى هذا الشأن ، أكبر المنادين بالمذهب الجديد ، الذى قال فيه أنه مأخوذ عن ماركس . ذلك أن ماركس فى كتابه « نقد برنامج جوتا » يقول انه يجب أن تكون بين الراسمالية والشيوعية فترة انتقالية ، لا يكون فيها الشكل السليم لتوزيع الدخول هو « من كل وفق قدرته لكل وفق حاجته » بل يجب أن يكون بالأحرى « من كل وفق قدرته لكل وفق خدمته » وبذلك يعتبر عدم المساواة فى الأجور شيئا مناسبا للفترة الانتقالية . ومن الواضح أن هذه الصيغة قد تعنى أشياء مختلفة ، طبقا للمقياس المستعمل فى تقييم الخدمات اذ كيف يمكن قياس أنواع مختلفة من الخدمات ، بنسبة الواحدة منها الى الأخرى ؟ لقد كان من البساطة تماما الوصول الى ذلك ، باعتبار أن العمل وليس الوقت الذى يحتاجه هذا العمل ، هو أفضل طريقة لتقدير الأجر . ولكن هذا الوضع لم يحل مشكلة المستويات النسبية ، لأجر الأشخاص الذين يشتغلون فى أعمال مختلفة تماما . وحتى لو كان ممكنا اقرار النسب التى تعتبر ملائمة للانواع المختلفة من الصناع اليدويين ، فكيف يمكن ربط مثل هذه الأجور بالنسبة لمكاسب التكنيكيين والمشرفين والمديرين والاداريين ؟ . . لقد فرضت فى السنوات الأولى للثورة قيود شديدة جدا ، على ما كان مسموحا به لأعضاء الحزب الشيوعى أن يكسبوه ، بغض النظر عن العمل الذى كانوا يؤدونه .

ومما لا شك فيه أن ماركس قد أغدق الثناء على كوميون باريس ، لأنه لم يدفع لأعضاء الحكومة اجورا اكثر من اجور العمال ، وبذلك شجب الفكرة التى تذهب الى اعتبار الحكوميين والاداريين ، طبقة عالية من الأشخاص المميزين ، الذين يقفون بعيدا عن رعاياهم . ولكن هل تتمشى هذه الاجراءات مع الحاجة الملحة للاتحاد السوفيتى ، فى تقديم أكبر قدر من التشجيع للانتاج الكبير ؟ ألم يكن من المهم جدا تقديم كل تشجيع للانتاج المرتفع والخدمة النشطة ؟ ثم الا تترتب على ذلك الزيادة وليس النقصان ، فى عدم المساواة القائمة فى الأجور ، بين الرجل والرجل وبين المجموعة والمجموعة ؟

يقول ستالين ان هذا هو ما حدث بالفعل . وقبل حركة الاستاخانوفية عام ١٩٣٥ بوقت طويل ، زاد العمل بالقطعة زيادة كبيرة ، وحصل العمال الذين يعملون بسرعة على اجور عالية ، لتفوقهم على زملائهم الذين يعملون بسرعة بطيئة . والحقيقة أن العنصر الجديد الذى قدمته الاستخانوفية ، لم يكن هو العمل بالقطعة ، على نحو موات للعمل السريع فحسب ، وانما هو فوق ذلك ، تزويد الاستخانوفى بعون خاص ، مصمم على النحو الذى يجعله قادرا على تركيز كل جهوده فى عمله الضرورى ، وبذلك يكون قادرا على انجاز الانتاج الباهر الذى كان يستحيل تحقيقه تماما دون هذا العون . وفضلا عن ذلك ،

فانه الى جانب التوسع المتعمد فى فروق الأجور ، قد حدث انقلاب فى الحدود الضيقة التى كانت مفروضة وقتئذ على دخول أصحاب الأراضى ، والتى كان ينظر اليها على أنها اعمال ارفع . حتى لقد أصبح من المشكوك فيـه ، ما اذا كان توزيع الدخول المكتسبة ، اقل مساواة فى الاتحاد السوفييتى منه فى الدول الرأسمالية الأكثر تقدما . ولكن بقيت بطبيعة الحال حقيقة قائمة ، تلك هى أنه لا يمكن لأحد فى الاتحاد السوفيتى أن يمتلك وسائل الانتاج ، او ان يصنع ثروة عن طريق استخدام عامل اجير . على انه ما دامت هناك دخول مكتسبة، فلم يعد هناك على أية حال اختلاف كبير فى التوزيع بين الاتحـاد السوفيتى وبريطانيا العظمى ، او حتى الولايات المتحدة .

والواقع أن هذا قد حدث ، لا لأن ستالين كانت له رغبة شخصية فى تفضيل هذا التباين الكبير فى المساواة ، بل لأن السياسـة السوفيتية تحت تأثيره ، كانت موجهة فى الغالب وبصورة خاصة ، لتشجيع اعلى انتاج مستطاع. ومهمة الاتحاد السوفييتى كما صورها ، كانت هى اللحاق أولا بالدول الراسمالية الكبرى ، فى الانتاج الضخم للبضائع الصناعية المتقدمة ، مثل الفحم والصلب والزيت والكهربا ، والمواد الكيماوية على وجه الخصوص ، ثم التفوق عليهـا بعد ذلك فى الانتاج بالنسبة للفرد .

وعندما بدأ العمل فى خطة السنوات الخمس ، لم يكن الرجـاء مأمولا فحسب ، فى الزيادة الكبيرة للانتاج الكلى ، لا سيما الصـناعات الثقيلة التى أمكن صنعها بالفعل ، بل كذلك كان مأمولا فى هبوط الأسعار بعـد تخفيض تكاليف العمل ، نتيجة لارتفاع الانتاج الذى لم يكن من الممكن تحقيقه علـى أى نحو فى المراحل الأولى . ولا شك أن السبب فى عدم انجاز ذلك يومئذ ، كان راجعا فى جزء منه الى وجود كثير من العمال الجدد غير المعتادين على عمـل المصنع ، والى أنه كان لابد من تشغيل كثيرين من المشرفين والمديرين غـير المدربين ، كما يرجع فى جزء آخر الى أن المنشـآت الصناعية الجديدة ، قد اخذت وقتا كبيرا فى اقامتها اطول مما كان متوقعا ، حتى تبدأ فى الانتـاج . ثم انه كان يحدث فى الغالب ، انه عندما يصبح واحد من هذه المنشآت مستعدا للعمل ، يكون الآخر الذى يعتمد عليه فى المواد او المصنعات ، غير مستعد ولابد من انتظاره .

وهذا القول ينطبق بطبيعة الحال على الخطة الأولى للسنوات الخمس بصفة رئيسية ، أكثر مما ينطبق على الخطط التى تلتها . ذلك أنه فى الوقت الذى أمكن فيه السير قدما فى هذه الخطط ، كان كثير من الآلام المتزايدة قد انجابت غمتها ، واصبح من المستطاع وضع الخطط على نحو اقرب الى الدقة الواقعية ، وعلى اية حال ، فقد كانت المصاعب الكبيرة فى المراحل الأولى بالغة القسوة ، وكان لا يمكن تحقيق زيادة فى الانتاج الكلى ، الا باضافة عدد كبير

جدا الى قوة العمل الصناعية . ولقد حال دون الانخفاض المتوقع فى التكاليف، عاملان آخران متداخلان تماما ، هما الزيادة الكبيرة فى ميزانية الأجور ، بسبب عدم المساواة المتزايدة من ناحية ، وارتفاع الأسعار من ناحية أخـــرى ، ثم الزيادة العاجلة كذلك فى توزيع النقد المتداول .

وقد كان لابد لهذا العامل الثانى أن يتزايد بطبيعة الحال بحكم الضرورة الى طرح كمية أكبر من النقد فى صورة أجور ، ولكنه تزايد بأسرع مما لو كانت زيادته من أجل هذا الاعتبار وحده ، على أساس أن الحصول على أعلى انتاج مستطاع ، كان هو الهدف السامى ، بغض النظر عما يتطلبه ذلك من تكاليف .

لقد رأينا أن مشروع السنوات الخمس ، فى مسودته الأولى التى وضعت قبل التغيير الكبير فى السياسة ، كانت فى اغلب أجزائها عملا متواضعا ،يهدف الى زيادة يسيرة جدا فى الانتاج الصناعى فحسب . ومهما يكن من أمر ، فان كل مراجعة للخطة قد زادت من الأهداف ، التى تزاحمت عندما اقترح اتمام الخطة فى أربع سنوات بدلا من خمس . ولقد أمكن تحقيق معظم الأهـــداف الأولى ، حتى فى الصناعات الثقيلة التى ترتكز عليها الخطة فى الغالب . أما الصناعات الخفيفة الاستهلاكية ، فانها لم تجد حتى من يلتفت اليها ، ذلك أنه بينما بدأ تنفيذ الخطة فى ظل ما يمكن أن يسمى ظروفا مواتية تماما فى الداخل والخارج ، كان عليها فى الحقيقة أن تواجه مجموعة من الاعتبارات المضادة ، التى كان يمكن جدا أن تؤدى الى تحطيمها . وأول هذه الاعتبارات هو الكساد العالمى ، الذى انهار فى شدة بالغة بالأسعار العالمية للمواد الغذائية ، وبكثير من المواد الخام الأساسية . وقد أدى هـــذا الانهيار الى انقلاب حاد فى ظروف الاتحاد السوفيتى ، باعتبـــاره مصدرا للمنتجات الأولية بصفة أســـاسية ، وباعتباره مستوردا محتملا للبضائع الرئيسية . فكان لابد من انقاص البضائع المزمع استيرادها ، لتناسب النقص فى التبادل الخارجى . وكان لابد للتنميـــة الصناعية من التحول لتنتفع بكثير من المواد المنتجة محليا . ولقد يكون هذا نعمة للاتحاد السوفيتى على المدى الطويل ، اذ هو قد أجبره على مضـــاعفة بحثه عن المواد التى ينتجها محليا ، والتى كان الاتحاد الســـوفييتى يتمتع بمصادر كثيرة لها . ولكنه على الرغم من ذلك ، قد كان فى المدى القصـــير عاملا هاما من عوامل التعويق . ثم أن الخطة المترامية قد وضعت على أساس افتراضات متفائلة عن الانتاج الزراعى ، ولم يكن أحد يتوقع ذبح الماشية على نطاق واسع ، ولا المجاعة فى اللبن واللحوم التى نتجت عنها . وزاد الطين بلة ذلك الفشل الذريع فى محصول عام ١٩٣١ ــ ١٩٣٢ ، الذى سبب مجاعة فى أوكرانيا والمناطق الأخرى التى تأثرت بها ، وأحدث نقصا خطيرا فى البلاد كلها .. صحيح أن هذه المصيبة الكبيرة قد تقدمتها سنتان طابت فيهما المحصولات الى حدما ، ولكن هذه المحصولات كانت قد استنفدت ، فلما وقعت الواقعة لم يكن هناك فائض مخزون لمواجهتها . لقد مات الآلاف ، بل ربما نفقت الملايين

من المجاعة فى المناطق التى تفشت فيها . وماكان يمكن الا يكون للمجاعة تأثيرها على المدن وعلى الصناعة أيضا ، ذلك أن برامج التصنيع كانت تستند فى مرجعها الأخير الى حصيلة الانتاج الزراعى . ولم يكن أمرا يدعو الى الدهشة أن تبذل جهود كبيرة لمنع أنباء هذه الكارثة من الشعب وبقية العالم ، بل أن ينكر فى اصرار مجرد وقوعها ، بادعاء أن ما حدث لم يكن مجاعة مرجعها الى العوامل الطبيعية ، ولكنه يرجع فى الغالب الى الفقر المنتشر ، الذى أحدثته معارضة « الكولاك » المتعمدة ، ومناوأة الآخرين للزراعة الجماعية ، الذين بذلوا جهدهم لمنع بذر الحقول ، أو تركوا الغلال حتى تعفنت عن قصد . وكان من الصعب انكار أن المناطق التى كان يعتقد أنها ارتكبت أعمال التخريب ، قد تركت لتعانى من جراء صنيعها ، دون عمل أى شىء لتخفيف مصاعبها ، حتى لو شمل ذلك اعدادا كبيرة من الذين ماتوا من الجوع الرهيب .

لقد لجأ الأستاذ ويب وزوجته — على سبيل المثال — الى هذا التفسير فى بحثهما الكبير عن « الشيوعية السوفيتية » ، وأنكرا وقوع مجاعة بمعنى الكلمة ، وأكدا أن المقاومة الكبيرة للجماعية ، كانت هى السبب الرئيسى للفقر المدقع ، فى أوكرانيا والمناطق الأخرى ، ولم يظهرا الا قليـــلا من العطف على المصابين ، متهمين الزعماء الوطنيين مثل أوركانيان ومازيبا من منفاه فى باريس بأنهم بذلوا غاية جهدهم لاحداث « المجاعة » لأسباب سياسية ، وقد يكون صحيحا أن النقص يرجع الى حد كبير أو أساسى لمعارضة الفلاحين «الكولاك» وغيرهم للجماعية المفروضة بالقوة ، ولكن من العسير أن يكون فى هذا تبرير لتلك الضراوة ، لأن أغلب المعارضين قد أثارتهم الاجراءات القهرية ، والتى كان مفروضا أن تكون اختيارية فى جوهرها .

وبرغم ذلك ، فان الخطة قد لطفت من حدة العاصفة ، وأنجز الاتحاد السوفيتى زيادة كبيرة فى انتاج الصناعات الثقيلة على حساب التخلى عن أهدافه فى الصناعات الخفيفة الى حد ما ، وتأجيل أغلب مشروعاته لتجهيز السكك الحديدية المثقلة بالأعباء ، والاسكان الكافى للقطاعات الكبيرة من سكان المدن الجديدة . وكان التصميم فى خطة السنوات الخمس ، يهدف الى امكان تحسين مستويات المعيشة ، بنسبة أقل مما كانت تتوسع به الصناعات الثقيلة . ولكن الواقع أن كثيرا من البضائع الاستهلاكية ، قد نقصت بالفعل على الرغم من الزيادة الكبيرة فى عدد المستهلكين بالمدن . وانه لمن المشكوك فيه ، أن يكون مستوى الاستهلاك لدى قطاع كبير من الشعب قد ارتفع . وقد وضع لمعالجة الأزمة نظام متقن لاختلاف الأسعار بالنسبة للجماعات المتباينة من المستهلكين ، فتعطى الأفضلية للعمال اليدويين ، الذين كان فى مقدورهم شراء أقل كمية من البضائع الضرورية بأسعار خاصة مخفضة، بينما مجموعات أخرى من المستهلكين تشترى طبقا لحصص أقل ، او تكون مضطرة للشراء بأسعار مرتفعة أكثر .

وقد ترتب على هذا التصنيف فى شكل الأسعار ، أن أصبح من المستحيل معرفة المستوى الذى ارتفعت اليه تكاليف المعيشة خلال الخطـــــة الأولى للسنوات الخمس ، ولكن لامجال لانكار أن عدد المستهلكين فى المدن والريف قد قل كثيرا . ومع ذلك ، ففيما يتعلق بموضوع الغذاء ، قد بذلت جهود كبيرة لافتتاح أكشاك صناعية ومشارب لبيع المرطبات ، يستطيع العمال فيها شراء الوجبات المغذية بأسعار مخفضة نوعا ما ، وقد أدى هذا الى تخفيض الضغط على البروليتاريا الصناعية ، برغم أنه لم يؤثر فى تخفيف الضغط على المزارعين أو على بقية السكان من غير الصناعيين ، باستثناء قلة ضئيلة .

ان المرء ليدهش ، عندما يتطلع خلفه الى ما وراء تلك الأيام ، كيف كان معظم الاقتصاديين على ثقة فى ذلك الحين ، من أن خطة السنوات الخمس مآلها الى الفشل ، وأن الكيان الكلى للاتحاد السوفيتى سوف ينهار دفعة واحدة على اليقين . وانى لأذكر بوضوح ، أننى قرات كتابا للبروفسور فون مايزس ، يقطع فيه صراحة بأن مثل هذا الكيان لايمكن أن يعيش ،بل لايستطيع أن يصون نفسه على الأقل ، لانه طوح بجميع المبادىء والقوانين الاقتصادية المعقولة . . ويعنى البروفسور فون مايزس بكلمة « المعقولة » بطبيعة الحال ، تلك التى تخضع لقوانين السوق ، التى لا أراها أنا « معقولة » بأية حال . ولكن المهم أن البروفسور فون مايزس قد نظر اليها على ذلك النحو ، ولم يستطع أن يعتقد فى دوام أى شكل قائم على تحديها ، الأمر الذى شاركه فيه كثيرون . أما انه كانت هناك بعض قوانين للسوق ، لم يستطع الاتحاد السوفيتى أن يجد منها فكاكا ، فذلك أمر يعرف زعماؤه أسبابه على التحقيق . فالاتحاد السوفيتى على سبيل المثال لم يكن يستطيع أن يستورد أكثر مما يستطيع دفع ثمنه من الصادرات ، اللهم الا اذا كان فى مقدوره أن يقنع الأجانب بأن يقرضوه المال . ولكن باءت بالفشل محاولات الاتحاد السوفيتى فى السعى من أجل ذلك باغراء الأجانب عن طريق تخويلهم امتيازات أجنبية ، دون جدوى . وبقدر ما كان الاتحاد السوفيتى يفقد الايمان بقوانين اقتصاديات السوق ، فانه كان يتشدد فى الالتزام بها فى معاملاته الخارجية . ولو أنه لم يفعـــل ذلك ، أفلا يصبح مضطرا عندئذ للالتزام بها فى شئونه الداخلية ؟ فيخفض من استثماراته الى الحد الذى يمكن أن يشجع المستهلكين على التخلى عن طريق الاستهلاك العاجل وبذلك يبدد آماله فى التنمية الصناعية ؟ لقد كان هذا صحيحا على نحو ما ، ولكن الذى فشل أغلب الاقتصاديين فى رؤيته ، هو أنه قد بقى له سبيل مفتوح ذلك هو احتمال تحديد هدف أعلى للاستثمار ، وبذلك يجبر مواطنيه على أن يقصروا استهلاكهم على مايتبقى بعد تحديد هذا الهدف .

والذين وضعوا خطة السنوات الخمس فى الصورة التى انتهت اليهـــا أخيرا ، انما تصرفوا فى الواقع على هدى تلك الروح . . فقد خصصوا نسـبة كبيرة جدا من مصادر القوة الانتاجية لمشروعات التنمية ، التى لم تكن تدر

الا عائدا آجلا من البضائع ، وأجبروا مواطنيهم على أن يعيشوا قدر الامكان على مثل هذه البضائع الاستهلاكية ، التى يمكن الحصول عليها باستمرار وفقا لبرنامج الاستثمار . أما على أى نحو من الجودة وعلى أى نحو من الرداءة ، تكون عليه مستويات المعيشة تبعا لذلك ، فهذا أمر يتوقف على نجاح الجهود لرفع الانتاج الى أعلى مستوى ممكن ، لا فى القطاعات التى حولت اليها أكبر وسائل الاستثمار المالى فحسب ، بل كذلك نوعا ما فى القطاعات الأخرى التى كان يمكن أن تموت جوعا لافتقارها الى المال ، لو أن الصناعات الثقيلة حصلت من هذا المال على ما يكفيها من قدر . وفوق كل شىء كان لا بد من توفير الغذاء الكافى لابقاء المنتجين على قيد الحياة وفى صحة جيدة ، ومع هذا ، كان يمكن انفاق القليل من المال على الزراعة ، برغم وضعها المهم فى الصراع من أجل النجاح .

وقد تركز الامل فى زيادة الانتاج الزراعى على نجاح الجماعية : ولكن الجماعية نفسها تطلبت استثمارا كبيرا فى آلات الزراعة . وخاصة الجرارات التى لايمكن بدونها تنفيذ الزراعة على نطاق واسع بشكل فعال . ولم يكن من المستطاع الحصول على جرارات كافية الى حين ، فكان لابد من بذل غاية الجهد فى الاستفادة من الأشياء التى يمكن الحصول عليها ؛ وذلك بالتركيز على محطات الجرارات الميكانيكية ، والانتفاع منها الى أقصى درجة ممكنة .

ولقد واجه البلاشفة فى الحقيقة ، اختيارا عظيما بين أمرين : أولهما اقناع المزارعين لانتاج المزيد عن طريق الحوافز التقليدية ، التى كانت تجعل الاستثمار فى الصناعة بنسبة عالية أمرا مستحيلا ، وبذلك تزيد من قوة القرويين القادرين . وثانيهما تجميع القرويين أو أغلبيتهم فى جمعيات تعاونية يعملون فيها سويا ، مع تقديم المساعدة الآلية بقدر مايمكن استخدامها ، على أمل أن تزيد القوة الانتاجية العالية للعمل الجماعى من حصيلة الانتاج الكلى ، وفى الوقت نفسه توجه العمال الزائدين على حاجة العمالة الزراعية الى العمالة الصناعية . ولقد وقع الاختيار على ثانى هاتين السياستين ، بما ترتب عليها من النتائج التى لاحظناها . وقبل المجاعة بفترة ، انخفض عدد المزارع الجماعية — التى كانت قد وصلت الى ١٤ مليونا — حتى بلغت ٦ ملايين ، بعد رسالة ستالين عن « متاعب النجاح » وبدأ العدد فى التزايد السريع ، مرة ثانية ، فعاد الى ١٤ مليونا ، أو ٨٠ فى المائة من أسر المزارعين فى بداية عام ١٩٣٣ ؛ حيث كانت هناك ٢٠٠٫٠٠٠ مزرعة جماعية ، تغطى ثلثى المساحة الكلية المزروعة غلالا .. ويجب أن نضيف الى ذلك ، مزارع الدولة الواسعة المدى ، وان تكن أقل عددا ، حيث اشتغل فيها حتى عام ١٩٣٣ مليون عامل ، وشملت ثلث مساحة الأرض المزروعة غلالا . وفضلا عن ذلك ، فان مزارع الدولة كانت تمتلك أكثر من نصف العدد الكلى للجرارات ، ووصل عددها الى ما يقرب من ٥٠٠ أطلق عليها « مصانع الغلال » الضخمة كما كانت تسمى ، وكذلك اشتملت

على عدد أكبر من مزارع صغيرة معينة لانتاج محصولات خاصة ، مثل الشاى والتبغ ، أو البنجر ، أو العلف اللازم لرعى الماشية . وهى لم تكن من الناحية الاقتصادية على قدر كامل من الكفاية ،ولطالما وجه النقد الى ادارتها السيئة ، ولكنها دعمت كثيرا من امتلاك الدولة للحبوب فى فترة حرجة ، برغم أن الجدل قد ثار فى عام ١٩٣٢ حول ماقيل من أنها قد انشئت على أساس مساحات أكبر من القدرات الفعلية للادارة ، بينما لم يبد الا اهتمام قليل جدا بنتائج استثمار الأرض فى الانتاج المستمر لمحصول واحد ، كالقمح مثلا . ومن أجل ذلك قسم كثير منها الى وحدات تلقى المزيد من الادارة ، ثم حولت لتزرع بطريقة مختلفة بتنويع المحصولات على طريقة الدورة الزراعية الى حد ما .

لقد تمثل التأثير المشترك لمزارع الدولة والمزارع الجماعية على كل حال، فى زيادة كمية الغلال التى تحصل عليها السوق ، وبهذا أصبح من الممكن تغذية السكان الصناعيين الذين كانوا يتزايدون بسرعة . وعندما انتهت سنين المحصول الشحيح ، انتقل الاتحاد السوفيتى بكل تأكيد ، الى وضع ضمن فيه الزيادة السريعة للبروليتاريا الصناعية ، مع الوسائل اللازمة لتزويدها بالاغذية الأساسية غير الألبان واللحوم . ولكن التعديلات التى أجريت على الخطة الأولى للسنوات الخمس لمواجهة الصعوبات المؤثرة ، كانت سببا الى حد ما ، لأن يصبح المستهلكون أقل شأنا فى اعتبار آخر . فقد حافظ الانتاج على مستواه فى الصناعات الثقيلة على حساب مزيد من تخفيض المخصصات القليلة فحسب ، لتنمية التجارة الاستهلاكية لا سيما المنسوجات .

وفى أثناء السنين الحرجة ، كان النقص فى الملابس بالغا على وجه اليقين ولو أن تموين الأحذية الطويلة كان أفضل بشكل واضح . ومهما يكن من أمر ، فانه من الممكن المضى بقلة قليلة من الملابس الجديدة دون عناء شديد ، ولكن ليس الشأن كذلك فى الأحذية الطويلة لا سيما اذا كانت رقيقة النوع أو رديئة الصنع أو عسيرة . وعلى أية حال ، فسواء كانت مستويات المعيشة قد ارتفعت فى عمومها أو انخفضت خلال سنوات الخطة الأولى ، فان الشعب قد اجتازها دون كارثة ــ فيما عدا « الكولاك » بطبيعة الحال ، وضحايا المجاعة الذين لم يجدوا الا القليل من الاشفاق ــ وكان لدى الشعب ايمان عظيم متزايد فى قدرته وفى القيم الرفيعة للكيان الذى كان يشارك فى بنائه .

ولقد ظهر واضحا امكان بناء الاشتراكية فى بلد واحد ، دون أية مساعدة من أى بلد رأسمالى متقدم . وصحيح انه لم يكن قد تم بناؤها بعد ، ولكنها بدت مشهودة على الطريق ، ولم يعد قيام الثورة العالمية ، أو انتشار الثورة الروسية فى الغرب ، ضرورة لازمة لتحقيق النجاح . لقد كان الاعتقاد السائد بين البلاشفة فى يوم ما ، أن نجاح الثورة لايمكن أن يدوم فى روسيا المتخلفة ، مالم تخف لمساعدتها دولة أو أكثر من الدول التى تقدمت شوطا بعيدا . كذلك

كانت فكرة « الاشتراكية فى بلد واحد » قد طرحت باعتبارها حلما لايمكن تحقيقه .. ولكن يوم انتهت الخطة الأولى للسنوات الخمس عام ١٩٣٢ أصبحت هذه العقيدة شيئا باليا على وجه اليقين . والذين احتفظوا بالاصرار عليها ، هم وحدهم « التروتسكيون » الذين نظروا الى الوضع الجديد ، باعتباره نزوعا للقومية الفطرية فحسب ، ومضوا فى ارساء آمالهم فى الاشتراكية على أسس تكنولوجية ، أرفع مما يسعه نطاق القدرة السوفييتية (١) .

والحقيقة أن الخطة الأولى للسنوات الخمس لم تكن قد انتهت تماما فى خلال السنوات الأربع والنصف ، التى طوعت الخطة لتنفذ فى خلالها . فقد كان الانتاج فى الفحم والصلب والحديد الزهر اقل بكثير مما كان مقدرا له ، اذ بلغ انتاج الفحم مايقرب من خمسة وستين مليون طن فى مقابل خمسة وسبعين مليونا ، وبلغ انتاج الصلب أقل من ستة ملايين فى مقابل عشرة ملايين وبلغ انتاج الركائز الحديدية ستة ملايين ومائتى ألف فى مقابل عشرة ملايين . ولكن صناعات البضائع الانتاجية ، تضاعفت بصفة عامة بمقدار مرتين ونصف مرة ، وهو أكثر قليلا مما كان مقدرا لها . ومن بين هذه الصناعات ظهرت الآلات بزيادة أربعة أضعاف ، وهو أكبر بكثير مما كان مقدرا لها ، وبالرغم من ان الكهربا لم تحقق الزيادة التى كانت مقدرة لها ، فان انتاجها قد تضاعف مرتين ونصف مرة .

ويرجع التأخر فى الفحم والصلب والحديد الزهر الى الابطاء فى انشاء المصانع الجديدة ، التى لم تكن مستعدة لبدء الانتاج فى الموعد المحدد . وقد عانت صناعة البضائع الاستهلاكية ، فيما عدا الأحذية العادية والأحذية الطويلة من هذه المصاعب ومن عراقيل اخرى ، وذلك بعد تخفيض مخصصاتها من رأس المال والمواد الخام ، ازاء المصاعب التى واجهتها الخطة فى الداخل والخارج .

---

(١) الاسس التكنولوجية التى يشير اليها المؤلف ، واردة بتفصيل كامل فى كتاب تروتسكى الذى أصدره عام ١٩٣٨ تحت اسم «Revolution...Betrayed» بمعنى « الثورة .. خانوها » .

وفى هذا الكتاب تنبأ تروتسكى أن السياسة الستالينية ستؤدى الى قيام بيروقراطية سوفييتية ذات طابع قومى ، يناهض الثورية اللينينية على الصعيد الدولى . وتأسيسا على ذلك ذهب تروتسكى الى القول بأن هذا الحكم البيروقراطى ، سوف يعجز عن الايفاء باحتياجات الدولة السوفييتية من ناحية ، ثم ينفصل حتما عن ركب الثورة البروليتارية من ناحية ثانية ، وهنا لابد من انبعاث ثورة جديدة على المدى البعيد ، سواء من داخل روسيا أو من خارجها ، للاطاحة بالاساليب الستالينية ، واقامة الشيوعية على أسس ماركسية خالصة ، تستمد أيديولوجيتها من حتمية الصراع الطبقى وضرورة الثورة العالمية للعمال .

أما التروتسكيون الذين يشير اليهم المؤلف ، فهم الذين أعلنوا « الدولية الرابعة » فى مؤتمر باريس عام ١٩٣٦ ثم من بعده عام ١٩٤٨ ، وقد ظهروا بعد الحرب العالمية الاخيرة ، على صورة أحزاب تمثل الجناح اليسارى للشيوعيين الثوريين ، فى جنوب الشرق الاسيوى على وجه العموم ، وفى سيلان واندونيسيا وبورما على وجه الخصوص .

« المترجم »

ولكن صناعة الأحذية العادية والطويلة ، سجلت زيادة قدرها أربعة أضعاف ، وذلك على حساب انتاج الحرف الصغيرة الى حد ما . ويقال ان الانتاج الكلى للمصنع من البضائع الاستهلاكية قد تقدم بنسبة ٨٧ فى المائة ، بينما كانت المنسوجات هى الأكثر تخلفا ، وذلك راجع فى الغالب الى النقص فى القطن والصوف .

وعلى وجه العموم ، فانه حتى لو لم تنفذ خطة السنوات الخمس فى أربعة أعوام ونصف عام بالرغم من كل الصعوبات ، فانه قد ظهرت بالفعل أكبر ظاهرة مؤثرة للقوة الانتاجية فى الاتحاد السوفيتى . وصحيح أنه لم يمكن تحقيق هذه النتائج الا بزيادة فى القوة العاملة ، أكبر بكثير مما كان مقدرا لها فى الخطة ، اذ أن العدد الكلى للذين يتقاضون الأجور والمرتبات قد تضاعف ، فبينما كانت الخطة تقدر زيادة كلية قدرها ٥٨ فى المائة فى بند الصناعة وبند الانشاء مجتمعين اذا بالقوة العاملة فى الانشاء وحدها قد زادت أربعة أضعاف ، وهذه اشارة واضحة الى التركيز الهائل فى بناء المصانع والمشروعات المماثلة . وهكذا استمرت القوة الانتاجية المنخفضة ، برغم الانتاج الكلى الهائل . كذلك كانت الزيادة الكبيرة فى الأجور بسبب ندرة العمال فى المناطق النائية ، تزيد من تكاليف الوحدة فى الانتاج زيادة كبيرة فى أغلب الحالات . والحق أنه ربما قد سبب هذا بعض المغالاة الكبيرة فى تقدير الزيادات الفعلية فى الانتاج ، التى كان مفروضا أن تقاس بأسعار ٢٦ — ١٩٢٧ » فيما عدا المنتجات الجديدة ، التى كانت تقدر الى حد كبير على أساس تكلفتها الفعلية عند عرضها لأول مرة فى السوق .

ومع ذلك ، فانه حتى اذا كانت الأرقام المعلن عنها فى تنفيذ الخطة ، قد غالت كثيرا من نتائجها فى ميادين معينة ، فان هذه النتائج تظل ذات دلالة كبيرة ، بالنسبة لما كان يحدث فى بقية أنحاء العالم على وجه الخصوص . ذلك أنه فى عام ١٩٣٢ قد أصبح الاتحاد السوفييتى دولة بدون بطالة ، فى الوقت الذى كانت فيه كل الدول الأخرى تعيش على درجات متفاوتة من الكساد ، سواء الدرجات العالية من الكساد فى الولايات المتحدة والمانيا ، أو درجات الكساد البسيط نسبيا فى فرنسا وبريطانيا . والأمر المعترف به ، أن القوة الانتاجية للاتحاد السوفيتى ، كانت منخفضة بالنسبة للقوة الانتاجية فى الدول الغربية . ولكن الاتحاد السوفيتى قد أوضح الزيف المطلق ، لما كانوا يتنبأون به عن الاقتصاد الاشتراكى — من عدم مقدرته على التوفير — اذ كان هذا الاقتصاد يضع نسبة عالية لم يسبق لها مثيل من الدخل القومى » فى السلع الانتاجية التى كان يمكن أن تعطى عائدا آجلا فى البضائع الترفية والخدمات . أما الذين لم تكن لديهم الرغبة فى الاعتراف بذلك ، فيفسرون الأمر بطبيعة الحال ، على اعتبار أنه راجع الى ضغط رجال الحزب الديكتاتوريين على الشعب ، ومن ثم ، فقد تنبأوا بأن يقوم الساخطون المضطهدون بثورة سريعة .

ثم لما لم تنشب الثورة ، زعموا أن الطغيان قدحال ببطشه دون قيامها ،ومضوا في التنديد بالاتحاد السوفيتي ، على أنه ضحية اضطهاد القلة البيروقراطية للجماهير ، والاستخانوفية مثل على ذلك دون جدال (١) .

لقد كان هناك سخط عام بين المزارعين ــ وليس بين الكولاك وضحايا المجاعة وحدهم ــ كما كان هناك بعض السخط بين عمال الصناعة . ولكن يبدو أن الشعور السائد بين العمال الصناعيين ،كان شعور الفخر بالانتصارات الضخمة للنظام ، والبناء غير العادي الذي كان قد نهض على قدميه . ولقد أدى هذا الفخر الى جعل نقص البضائع الاستهلاكية سهل التحمل ، كما أدى الى الحيلولة دون نمو شعور عدائي للاستثمار الانساني ، أو حتى في تركيزه على الصناعات الثقيلة مما يعرقل المجالات الأخرى ، كمجال الاسكان مثلا . ولقد أظهرت الحالة في هذه السنين بوضوح ، أن الانسان لايعيش بالبضائع الاستهلاكية وحدها ، كما أن الشبان والشابات الذين كانوا يجولون البلاد ، داعين الى الانتاج المرتفع والزراعة الجماعية ، انما كانت تحفزهم على ذلك مثالية مخلصة ، حتى ولو أنهم كانوا المتحدثين باسم البيروقراطية الحزبية ، لأولئك الفلاظ ذوي الرؤوس الجامدة ، وزعيمهم ستالين .

كذلك لايبدو أن أغلب العمال في المدن أو الريف ، كانوا يشعرون بأنهم ضحية طغيان ، وكان كثيرون من المشتركين في المزارع الجماعية يشعرون بزيادة في السلطة ، وخاصة عندما منحت امتيازات الملكيات الفردية والماشية ، وعندما سمح لهم بالعمل لأنفسهم عند الانتهاء من المزارع الجماعية . ومما

---

(١) الاستخانوفية التي تواتر ذكرها في هذا الفصل وحده بالذات ، ليست من الاصطلاحات الدولية في شيء ، ولا هي من مصطلحات الاقتصاد السياسي . وانما هي في الواقع مجرد حكاية « مدبرة » في عهد الارهاب الستاليني ، قصد بها صانعوها الى ابتزاز كل طاقة بشرية لمزيد من الانتاج ، دون أدنى نظر لحدود هذه الطاقة البشرية في الواقع المشهود . وبيان ذلك ، أنه في شهر سبتمبر من عام ١٩٣٥ حدثت « معجزة » في منطقة تعدين الفحم بحوض الدونتز ، اذ استطاع عامل اسمه « ستاخانوف » أن يستعدن من الفحم في نوبة واحدة ، مائة طن كاملة بل زاد عليها طنين .. فكان انتاجه بذلك يعادل الانتاج القياسي لاربعة عشر عاملا في كل نوبة !

وقد شاع في ذلك الحين ، أن المخابرا تالستالينية هي التي رتبت « المعجزة » المفتعلة ، لتقتنص في مصيدة هذه الطاقة المزعومة للانتاج المذهل ، كل من يعترض على برامج العمل أو طرائق التنفيذ ، فتزج به في قائمة الانهزاميين والكسالى ، تحت شعار « أعداء العقيدة الاستخانوفية » ، ليلقى من صنوف العذاب ما تشيب لهوله الولدان .

وهكذا أصبحت الاستخانوفية في المفهوم السوفييتي البحت ، تعني السرعة اللاهثة في العمل لتحطيم الارقام القياسية المفروضة للانتاج ، دون أي ملحظ لاعتبارات الجهد الانساني المحدود .

وقد وردت التفاصيل الكاملة لمرحلة الاستخانوفية ، في الفصل الثالث عشر من كتاب فيكتور كرافتشنكو ، الذي عرف عالميا باسم « آثرت الحرية » ، وترجمه الى العربية أستاذنا الدكتور زكي نجيب محمود ، بالاشتراك مع فقيد الترجمة الرفيعة الاستاذ المرحوم محمد بدران ، وطبعته لجنة التأليف والترجمة والنشر عام ١٩٤٨ .

« المترجم »

لاشك فيه ، انه قد وجد كثيرون من الذين كانوا يكرهون المزارع الجماعية ، وكانوا يتحسرون على فقدان ملكياتهم الفردية ، ولكن هؤلاء ـ باستثناء الكولاك ـ كانت لديهم فرصة العمل المجزى الى حدما فى المصانع المتزايدة ، أو فى الأعمال العمرانية ، ومن هنا فان معارضتهم للزراعة الجماعية قد تحولت الى نوع من الحياد نتيجة للتحول فى الوضع الذى أصبحوا يشغلونه . وفى الوقت نفسه ، كانت الآمال عريضة بالنسبة لعمال المدن القدامى والجدد ، للتحسين الفردى عن طريق زيادة التفرقة فى المكاسب ، كما كانت الآمال كبيرة فى الترقية ، كذلك فان العمل الصناعى ، قد أدى الى مزيد من التقدير ، والميزات الاجتماعيـــة المعترف بها ، على النحو الذى هى جديرة به ، كتذاكر الأكل للحصـــول على وجبات رخيصة فى الأكشاك الصناعية ، ورحلات الاستجمام والأجازات المجانية أو المعانة . وهكذا ببساطة ، لم تكن الطبقة العاملة السوفيتية فى وضع العبد الأجير الذى يضطرم بالثورة المكبوتة ، بل على العكس ، كان جزء كبير من هذه الطبقة يشعر بالفخر العميق فيما كان يقوم بعمله ، وكان على استعـــداد تام للرضوخ للحد من حريته فى الكلام والتصرف ، اذا رأى زعماؤه ان هذا ضرورى لحمايته من قيام « ثورة مضادة » .

ولكن هذا القول ليس كافيا لتبرير الكبت أو القسوة التى صاحبته ، ولكنه يعنى بصفة عامة ، أنه لم يكن هناك شىء يعترض عليه من الجميع ، أكثر من ايجاد ثغرة للقوى الثورية المناهضة . وعندما انتهت المجاعـــــة ، رضى المزارعون فى الريف بالزراعة الجماعية المعدلة ، التى ســـمحت بنطاق متزايد باستمرار للجهد الفردى . أما فى المدن ، فقد كانت فرص العمل طيبة لدرجة ترضى أغلب المنتجين ، مخلفة وراءها الجماعات الرجعية من البورجـــوازية السابقة والبورجوازية الصغيرة ، التى كانت لديها أسباب كثيرة للشكوى .

وهكذا مضى الاتحاد السوفيتى من خطة السنوات الخمس الأولى الى الخطة الثانية ، وهو على اليقين ، فى وضع يهنىء نفسه عليه بالنجاح الذى أحرزه ، ومصمم على دعم ما أمكنه تحقيقه والمضى فى سبيله بأسرع ما يمكن . ووضعت أهداف الخطة الثانية ، للأعوام من ١٩٣٣ الى ١٩٣٧ ، على نحو أيسر بصفة عامة ممـــا كانت عليه أهداف الخطة الأولى ، مع نقص فى الاستثمار الكلى عاما بعد عام ، من ٢٤ فى المائة الى ١٩٫٥ فى المائة فى الدخل القومى ، ومع تخصيص رءوس أموال أكبر نسبيا من أجل الصناعات الاستهلاكية . ولقـــد احتفظ بالتركيز الكبير على السلع الانتاجية ، ولكن كانت أغلب هذه البضائع أدوات لصنع البضائع الاستهلاكية ــ كالمغازل والمناسج وماكينات الأحـــذية والأغذية المحفوظة وهكذا ــ وكذلك كانت آلات تصنع الآلات أو المواد الأساسية .. وكانت النسبة السنوية النهائية عام ١٩٣٤ فى جميع الصناعات ١٦٫٥ فى المائة ، وفى البضائع الرئيسية ١٤٫٥ فى المائة وفى البضائع الاستهلاكية ١٨٫٥ المائة . ولم يمكن تحقيق الأهداف كلها تقريبا بالفعل فى المرحلة الأولى للخطة

الثانية ، وكانت الزيادة الكلية فى الانتاج ٦ فى المائة ، ولكن نسبة الزيادة ارتفعت كثيرا في عام ١٩٣٤ و١٩٣٥ . وقد زادت القوة الانتاجية أكثر من الأجور فى عام ١٩٣٣ ، حتى أن التكاليف قد بدأت تأخذ فى الانخفاض . والحقيقة أن القوة الانتاجية أصبحت أكثر أهمية عندما بدأت المصانع الجديدة فى العمل ، ولو أنها فى الغالب قد بدأت متأخرة . وطبقا للخطة ، فان أربعة أخماس الانتاج الصناعى الكلى كان يتأتى فى عام ١٩٣٧ من الأعمال الجديدة التى أنشئت ، أو من الأعمال القديمة التى أعيد انشاؤها ، بمقتضى الخطة الأولى أو الثانية .. وكان مقررا أن تترك الخطة الثانية الاتحاد السوفيتى فى وضع يمكنه به الاستغناء عن أغلب أنواع الآلات المستوردة ، وأن يكون قادرا على تصنيع آلاته على أوسع نطاق ممكن ، وأن يعتمد فى الغالب على مواده الخام التى تفتحت لها حقول جديدة . فكان المطاط الطبيعى ، الذى يحتاج اليه فى الاستيراد ، يحل فى محله المطاط الصناعى ، وكان توسيع نطاق الصناعات الكيماوية فى الاتحاد السوفيتى يحرر الاتحاد السوفيتى من الاعتماد على الأسمدة المستوردة .

أما النقل ، فقد كان هو الذى لايزال متخلفا فى الخطة الثانية بدرجة سيئة ، لاسيما الطرق والسكك الحديدية ، والحقيقة أن مشكلته تزايدت حتى أصبحت مثل عنق الزجاجة ، وأصبحت تحد بدرجة خطيرة من احتمالات النمو الصناعى ، وخاصة عندما كان انشاء المراكز الصناعية الجديدة النائية بصفة عامة ، يزيد من المسافة التى كانت تنقل عبرها المواد والأغذية والبضائع المصنعة بواسطة السكك الحديدية . وقد نفذت مشروعات كبيرة لتطهير القنوات ، باجبار العمال على العمل فيها تحت ظروف سيئة للغاية . ولكن لم تكن للسكك الحديدية ولا لانشاء الطرق ، أولوية فى الخطتين الأولى والثانية بل سمح لها بأن تكون أقل من مستوى الأعباء الملقاة على عاتقها ، حتى أنه فى عام ١٩٣٩ ، كانت الاستفادة من كل ميل من طرق السكك الحديدية في الاتحاد السوفيتى ، تزيد فى نسبة الأطنان التى تحملها بمقدار الضعفين ، عما يتحمله كل ميل من هذه الطرق فى الولايات المتحدة ، ومع ذلك فان البضائع نقلت على أية حال دون تأخير كبير ، مما قلل انتاج المصنع وأدى الى نقص محلى ، حتى عندما كان هناك مايكفى من المواد الاجمالية لتسيير الأمور .

وعندما بدأت الخطة الثانية تشق طريقها ، كان الكساد العالمى قد وصل الى أحلك ساعاته ، وكان هتلر على وشك الاستيلاء على السلطة فى المانيا ، وتحطيم حركة الطبقة العاملة فيها . ولكن الخطة بطبيعة الحال قد نفذت قبل الاطاحة النهائية بجمهورية فايمار ، ودون أى محاولة لتقدير تأثيرات مثل هذا الحدث . ذلك أن الزعماء السوفييت كما رأينا ، قد أساءوا تماما فهم طبيعة الفاشية الألمانية ، وقدروا تقديرا زائفا نتائج تسنمها للسلطة ، ولم يكونوا حتى عام ١٩٣٤ فحسب ، على استعداد لتقدير الخطر الفاشى كما هو على حقيقته . ولكنهم عندما أدركوا ماكان ينطوى عليه هذا الخطر ، غيروا

المجرى بسرعة فى كل من اتجاههم السياسى وفى تعديل خطتهم الاقتصادية . . فمن حيث الاتجاه السياسى ، تحولوا أولا الى الانضمام لعصبة الأمم فى عام ١٩٣٤ ، وحمل الأحزاب الشيوعية فى كل البلاد على القيام بحملة مشتركة ، لاغراء كل أحزاب اليسار على الدخول فى جبهات شعبية ضد الفاشية . ومن حيث الخطة الاقتصادية ، عدلوا فيها لرصد اعتمادات أكثر من أجل التسلح ، ومن أجل التوسع فى الصناعات التى يمكن أن تتحول بسرعة لصنع العتاد الحربى .

وهكذا كان هناك توسع كبير فى الانفاق على التسلح خلال الخطة الثانية التى انتهت عام ١٩٣٧ . وعندما بدأ الاتحاد السوفيتى فى وضع الخطة الثالثة لتبدأ فى عام ١٩٣٨ ، كانت الحاجة الى مثل هذا التحول لا تزال على مزيد من الالحاح ، وتضاعفت ميزانية الانفاق على الدفاع عام ١٩٣٨، وجعلت احتياجات الدفاع من اللازم الاحتفاظ بدرجة كبيرة من التركيز على تطوير الصناعات الثقيلة ، وخاصة ببناء مراكز جديدة للانتاج فى جبال الأورال بآسيا ، بعيدا عن نطاق ضرب الطائرات الألمانية . وقد كان لهذا التغيير فى أمكنة الصناعة ، الذى نفذ على نطاق أكبر فى سنة ١٩٤١ وما بعدها ، أثره فى تناول مشكلة النقل بالسكك الحديدية على أساس جاد ، وذلك بمد خطوط جديدة . ومضاعفة وتغيير الخطوط القديمة ، واعادة تصميم التسهيلات عند نقط النهاية والتبادل . وقد بدأت هذه العمليات أثناء الخطة الثانية ، ولكنها تأخرت بعد ذلك. والحقيقة أن مشكلة تطوير السكك الحديدية كانت مستعصية على الحل حتى أمكن التغلب على نقص الصلب ، ذلك أن عمليات انشاء السكك الحديدية تستهلك قدرا بالغا من الصلب ، ولم يكن هناك صلب كاف الا فى نهاية الخطة الثانية ، بحيث صار من الممكن معالجة المشكلة فى كثير من الجد ، وازاء الطلبات المتزايدة للدفاع والنقل ، بدأت صناعة البضائع الاستهلاكية تأخذ مكانا ثانويا ، بالرغم من انه قد اصبح من اليسير يومئذ انتاجها بآلات صنعت فى المصانع الجديدة . كذلك أصبح للزراعة مقام ثانوى ازاء المطالب الطارئة . ولكن هذا الوضع قد بدا أقل خطورة ، لأن الطعام الأساسى فيما عدا اللحوم والألبان كان متوافرا . كذلك فان عدد الجرارات أصبح كافيا لسد احتياجات مزارع الدولة والمزارع الجماعية .

واذ أقبل عام ١٩٣٧ ، بدا أن محنة الآلام المريرة فى الكيان الاقتصادى قد آذنت بزوال . ومع ذلك ، فلم يكن هذا هو الوضع تماما ، بغض النظر عن التعديلات التى دعا اليها برنامج الدفاع ، وذلك لان التطهير فى عام ١٩٣٧ وعام ١٩٣٨ قد وقع بشدة على صفوف المديرين الصناعيين ، وسبب فى هاتين السنتين نقصا خطيرا فى تنفيذ الخطة . كذلك لم يكن ممكنا حتى عام ١٩٤٠ ، التغلب بشكل فعال على آثار التطهير ، وعلى الصعوبة التى أحاطت

بالصناعة السوفيتية ، حين دفعت الى كارثة الحرب ، وأصبح لامندوحة من الاجلاء الجماعى فى سرعة بالغة عن الأقاليم الغربية .

بيد انى لست أرى ضرورة لايراد سجل التطورات السوفيتية خلال هذه الفترة ، التى وقفت عند صحوة عام ١٩٤٠ ـ ١٩٤١ ابتداء من انتكاسات عام ٣٨ ـ ١٩٣٩ ، وهى الانتكاسات التى نتجت بصفة أساسية من الاثار الحتمية لحركات التطهير ، ومن ضرورات الارتجال والعجلة فى تنظيم القيادات الادارية الجديدة .

والحق انه لأبعد ما يكون عن التصديق ، أن يصبح الاتحاد السوفيتى قادرا على المقاومة والمضى قدما ، على النحو الذى فعله عام ١٩٤١ ، بعد الاضطراب الكبير الذى أعقب التطهير . ولاأحد يستطيع القول بالضبط ، كم من الناس الذين شغلوا مناصب هامة فى الاتحاد السوفيتى ، أو كم من مرؤوسيهم ، تأثروا بهذا التطهير . ولكنه قد قيل ان أكثر من نصف ، أو ربما ثلثى العدد الكلى لهؤلاء الأشخاص ، قتلوا أو نفوا او على الأقل أقصوا من مناصبهم . ولذلك كان لابد من شغل كل فرع ـ مدنيا كان أو عسكريا ـ بزعماء جدد . لقد صفى ثلث رجال السلك الدبلوماسى السوفيتى من سفراء ووزراء ومستشارين للسفارات أو المفوضيات اما باعدامهم أو اختفائهم بكل بساطة . ولم يكن مصير زعماء الجيش أقل قسوة . ومن بين الضباط العظام الثمانية الذين كانوا قضاة اضافيين فى محاكمة توخاشفسكى فى يونيو ١٩٣٧ ، لم يعش الا ضابط واحد هو المارشال بودنى بعد التطهير الأخير وقد مات واحد من السبعة الآخرين فى الفراش ، بينما تمت تصفية الستة الأخرين . وفى عام ١٩٣٤ انتخبت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى ٧١ عضوا فلم يكد يبدأ عام ١٩٣٩ حتى كان ٢١ عضوا فقط هم الأعضاء العاملون ، حيث مات ثلاثة منهم ميتة طبيعية ، واغتيل سيرجى كيروف ، وانتحر آخر وأعلن عن اعدام التاسع ، اما الستة والثلاثون الآخرون فقد اختفوا . وفى المدن الرئيسية . طرد أكثر من نصف أعضاء الحزب الشيوعى ، ففى عام ١٩٣٤ كان لدى الحزب أكثر من مليونين من الأعضاء المنتظمين و٠٠٠ر٢٠٠ر١ من الاعضاء المرشحين ، فاذا به فى عام ١٩٣٧ ، يبلغ عدد أعضائه ومرشحيه معا مليونا ونصف مليون فحسب . وفى صيف ١٩٣٨ ، وبعد قبول نصف مليون من الأعضاء الجدد والمرشحين ، كان العدد الكلى لا يزال أقل من مليونين اثنين .

لقد كان التطهير على مثل هذا النطاق ، حريًا بأن يسبب اضطرابا خطيرا لأنه حتى هؤلاء الذين سلموا من التطهير ، كان لابد أن يكون تأثيره عليهم بالغ القسوة ، بعد ان اصبح الرجل لايستطيع أن يثق فى جاره ، وبعد ان انتشرت موجة الاتهامات فى كل مكان .

والواقع أن المسئولية الرئيسية تقع على عاتق وزارة الداخلية ( تكفيدا ) التى ضمت اليها ادارة البوليس السرى (أوجبو) تحت رئاسة ياجودا أولا ثم بعد ذلك يزهوف ، الذى بقى على رأسها حتى ديسمبر ١٩٣٨ ، ولكن بعد أن نزعت منه بعض سلطاته فى أغسطس ، حين عين بريا نائب وزير تحت رئاسته. والحق انه فى أغسطس ١٩٣٨ ، تغيرت الأجهزة تماما ، ومن بعدها خمدت حركة التطهير ، وأمكن لمهمة اعادة بناء الكيان المهدم فى المجتمع السوفيتى ، أن تلقى الاهتمام الجاد .

انه لمن العسير على المرء أن يؤكد حتى الآن ، كم من الآثار المادية خلفها ذلك التحطيم الضخم لهؤلاء الذين كانوا زعماء فى الثورة الكبرى لعام ١٩١٧ وفى خلال العشرين سنة التى أعقبتها . فعلى طرف من هذا الموضوع ، أكاد اعتقد انه يمكن أن يكون هناك قليل من الشك فى صحة المؤامرة المزعومة لتوخاشفسكى بالجنرالات ، وفى الاستعداد للقيام بانقلاب عسكرى . وعلى الطرف الآخر القصى ، فاننى أجد من المستحيل الاعتقاد بأن تروتسكى كان حقا زعيما وموحيا لحركة متهدمة فى الإتحاد السوفيتى ، أو كان على أى نحو يعمل فى الخفاء مع النازيين . لقد كان تروتسكى دون شك قادرا تماما على التآمر مع العناصر المعارضة داخل الاتحاد السوفيتى للاطاحة بستالين . ولكنه من المستبعد جدا ان يشجع أو يتعاون مع المتآمرين المزعومين فى الأعمال الطائشة للتخريب داخل الاتحاد السوفيتى . كما انه غير قادر بالتأكيد على أن يبيع نفسه لمؤامرات النازيين ، الذين كان يعاديهم على الأقل بشدة مماثلة لعداوته لستالين وبطانته . ومن بين هاتين المجموعتين من الادعاءات ضد توخاشفسكى وضد تروتسكى ، يمتد مجال فسيح من القول فى أنهما أصعب تأكيدا .

فهل كانت هناك فى الحقيقة مؤامرة مدنية بقدر ما هى عسكرية ؟ وهل زينوفيف وكامينيف ، ثم بوخارين ورادیك ، ثم سوكولنكوف وسائر رجال المعارضة التى صفيت ، هل هؤلاء حقا كانوا خائنين ، يعملون بالتآمر مع النازيين ؟ أو أنهم كانوا فى بساطة نقادا أمناء ومعارضين لسياسة ستالين ، ثم اضطروا الى العمل السرى والقيام بنشاط تآمرى ، نتيجة لحرمانهم من حق النقد العلنى ، دون أن يكونوا مذنبين بأى تعاون مع الأعداء الخارجيين للاتحاد السوفيتى ؟

يبدو أنه ليس هناك مجال لانكار أن أغلبهم كانوا فى الحقيقة متآمرين ، يستعدون للقيام بمعارضة ستالين الى أبعد مدى ، ولكن ليس هناك أى دليل يعتمد عليه فى أنهم كانوا عملاء ، أو حتى متعاونين بمشاعرهم مع النازيين . وعندما نقول هذا ، فاننا لاننكر أن النازيين كان لهم فى روسيا عملاء مأجورون يعملون جهدهم لاحداث الاضطراب فى الاقتصاد السوفيتى ، وبذر التفرقة

الداخلية أينما وجدوا لذلك سبيلا . ولقد كان امرا معترفا به أن بعض المتهمين ربما كانوا ضحايا دون وعي للعملاء النازيين ، وأنهم عملوا معهم دون ان يعرفوهم أو يعرفوا مقاصدهم .

ثم ماذا عن الاعتراف أثناء المحاكمات ؟ اعتقد أنه لا أحد في الغالب يؤمن الآن أن هذه الاعترافات قد اخذت باستعمال عقاقير سرية أو حتى باستعمال التعذيب في أقصى حدوده . وربما كان الخوف على أصدقائهم وعائلاتهم قد لعب دورا في احداث هذه المظاهر غير العادية للانهيار النفسي ، ولكن حتى هذا لايعد عاملا هاما . انني أعتقد أنه لابد من قبول هذه الاعترافات على أساس أنها حقيقية الى حد كبير ، بمعنى أن هؤلاء الذين أدلوا بها قد جرى اغراؤهم أو تشجيعهم على الاعتقاد في ذنبهم ، بل وفي الأشياء التي لم يفعلوها في الواقع أو أرادوا فعلها . واذا وجدت بالفعل مؤامرة عسكرية ، واني اعتقد ان هذا قد حدث ، ومؤامرة للمدنيين قام فيها العملاء النازيون بدور المحرضين والمعاونين للمتآمرين المحليين دون علم هؤلاء الآخرين على وجه اليقين ، فانه يصبح من المفهوم أن المتآمرين غير المذنبين تماما في تواطؤهم عن قصد مع النازيين ، كان يجب أن يحملوا على أكثر مما عقدوا النية على فعله ، وكان يجب أن يدفعوا بتأنيب الضمير ، عندما وجدوا الى أي مدى قد غرر بهم ، وأنهم على هذا النحو قد سعوا الى انقاذ أرواحهم بالاعتراف المهين . ان هذا لم يكن ليحدث في بلد توجد فيه ولو حرية بسيطة للتعبير والنقد . ولكن لم تكن مثل هذه الحرية موجودة في الاتحاد السوفيتي خلال الثلاثينيات ، وكذلك لم يكن هناك أي تقليد لها فيما مضى من عهد . ومع هذا فقد بقيت الاعترافات شيئا غير عادي ، ولكن ليس من اللازم محاولة شرحها ، باقحام تفسيرات لذلك التفرد الذي تتميز به « الروح الروسية » ، اللهم الا بمعنى أن تكون كلمة « الروح » ليست الا اشارة الى التقليد المعين والجو السائد للسياسات الروسية .

ويبدو أن قلة من الناس الآن ، يشكون في أن عددا كبيرا من ضحايا التطهير الكبير في عام ٣٦ — ١٩٣٨ ، كانوا أبرياء تماما من التهم الموجهة ضدهم وأنهم كانوا معتقلين على الأكثر لخطيئة « الذنب بالتضامن » أو حتى بغير أساس على الاطلاق ، اللهم الا أن واحدا رأى أنهم مناسبون للاتهام . لقد كان هناك على الأقل قسط كبير جدا من السخط الداخلي ، الذي كان تروتسكي يعمل على تنظيمه وتغذيته من الخارج ، ويحتمل أن يكون هذا السخط كبيرا لدرجة تشكل خطرا حقيقيا على النظام . ولقد كان للتطهير أثره الكبير المضاد للرأي العام السائد في الغرب عن روسيا ، وشجع الاعتقاد بأن النظام قد ينهار قريبا ، وسبب انخفاضا كبيرا في تقدير قوة الجيش الأحمر والاعتماد عليه ؛ ولقد كان لهذا الأثر لدى الرأي العام في الخارج دون شك ، تأثير كبير على الاتجاهات البريطانية والفرنسية من أجل الوصول الى اتفاق مع الروس

لتنسيق المقاومة للنازيين ، كما ساعد على التجاهل التام للروس خـــلال المناقشات حول تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٣٨ . ولكن فى مقابل هذا ، نجح ستالين دون شك فى تحقيق هدفه الأساسى ، وهو الاستئصال الـــكامل للمعارضين له ولحكمه داخل الاتحاد السوفيتى ، وتثبيت حكمه الديكتاتورى.

ان المعارضة داخل الاتحاد السوفيتى لم تسحق تماما ، ولـــكنها استؤصلت بطريقة تمنع التروتسكيين والنقاد الآخرين فى المنفى من الاتصال بالقوى الموجودة داخل البلاد . كذلك فان سكان الاتحاد السوفيتى لم يصلوا الى حالة الخضوع الذى يشل نشاطه ، بل على العكس ، قد أظهرت الأحداث عندما أمكن التغلب على الاضطراب ، أن ستالين قد أصبح أبا غير منازع للشعب الذى بذل أعظم جهد رائع فى الدفاع والتنظيم الجماعى . ولذلك فان رصيد الحماس للخدمة طوع أوامر ستالين بعد عام ١٩٤١ ، ربما كان أكبر من أى رصيد فى أى بلد آخر . ولكن هذا لايبرر التطهير ، وليس أقل منه المظـالم التى ارتكبت فى ظله ، وخاصة فى المراحل الأخيرة . وانما هذا يعنى ، أنه اذا كان الحكم هو الشىء الوحيد الذى يوضع فى التقدير ، دون اعتبار للمثاليات ، فان التطهير يمكن أن يعتبر نجاحا ، ولو أنه نجاح قد دفع فيه الثمن غاليـــا بافراط .

وفى الوقت نفسه ، كانت خطة السنوات الخمس ماضية فى طريقها .. وقد أعيــد النظر فيها قبل بداية التنفيذ فى عام ١٩٣٤ ، وذلك لاعطاء أهمية أكبر لمطالب الدفاع ، بالاسراع بتطوير الأسلحة الثقيلة ، وبوضـع أكبر عـدد ممكن من المصانع الجديدة بعيدا عن مدى وصول قاذفات القنابل الألمانية .. ولقد عانت الخطة ــ ولم يكن بد من ذلك ــ بعض الاضطراب ، بسبب ازالـة جانب كبير من الذين كانوا ينهضون بعبء تنفيذها أثناء التطهير ، ولكنها مع ذلك كانت ناجحة فى تحقيق أهدافها الرئيسية . لقـــد كان من حسن حظ الروس ، أن مصانع الجرارات التى كانت لازمة بأعداد كبيرة لنجاح الزراعـة الجماعية ، كان من الممكن أيضا تحويلها وبسرعة عند الحاجة ، لانتاج الدبابات والعتاد الحربى ، كما أمكن تحويل أغلب مصانع المواد الكيماوية الخاصة بانتاج الأسمدة الى سائر الاستعمالات الحربية ، وأصبح من المستطاع كذلك انشاء نظام عسكرى للدفاع ، يكون فى أساسه وثيق الصلة بالاستقرار الزراعى .. وهكذا أمكن الحد من الضرر الذى وقع على الانتاج الخاص بالمستهلك فى أضيق الحدود .

أما الخطة الثانية للسنوات الخمس التى بدأت من ١٩٣٣ الى ١٩٣٧ ، فلم تحقق أهدافها المقررة لها فى جميع النواحى ، بل قد أجرى تعديل عـلى برنامجها الى حد كبير ، بزيادة الاهتمام بشئون الدفاع ، وذلك بالرغم من أنها زادت من أهدافها زيادة كبيرة فى مجالات معينة . فقد زاد انتاج الفحم أكثر

من الضعف فى الفترة مابين ١٩٣٢ ، و١٩٣٧ ، ولكن فى عام ١٩٣٧ كان الانتاج ١٢٨ مليون طن فحسب ، وكان مقررا له ١٥٢ مليونا من الأطنان . وقد تضاعف انتاج الركائز الحديدية أيضا حتى وصل يقينا الى الحد المطلوب . ومن ناحية أخرى زاد انتاج الصلب من ٦ ملايين فى عام ١٩٣٢ الى ١٧ر٦ من المليون فى عام ١٩٣٧ متجاوزا الهدف ، بينما تضاعفت صناعة الآلات الى ثلاثة أضعاف فى مقابل الضعفين المقررين . وكان انتاج البترول من بين الصناعات الأساسية المتخلفة كثيرا ، حيث كان مقداره ٥ر٣٠ مليون طن فقط ، بينما كان مقدر له ٤٧ مليونا . ولكن قيل بصفة رسمية ، ان هذه الصناعات لو أخذت جملة ، فانها تكون قد وصلت الى المستوى المطلوب ، بينما عجزت السلع الاستهلاكية فى مجموعها عن تحقيق ذلك . وقد كان مقررا أن يتضاعف انتاج البضائع القطنية ، ولكنها ارتفعت الى ٤٢ فى المائة فقط ، كذلك كان مقررا للصناعات الصوفية أن يتضاعف انتاجها ، ولكنها لم ترتفع بأكثر من ٢٢ فى المائة ، ذلك لأن انتاج الصناعات الخفيفة قد تضاعف فى الفترة مابين عامى ١٩٣٢ و١٩٣٧ ، فى حين أنه كان مقررا لها أن تتضاعف مرتين ونصف مرة .. وقد كان هناك نمو ملحوظ فى الصناعات الجديدة بالخطة الثانية ، لاسيما فى المواد الكيماوية الثقيلة واستخلاص اللافلزات ، وفى صنع الطائرات والسيارات وجرارات الزراعة والآلات الأخرى (١) . وقد زودت المزارع الجماعية الجديدة بما يكفيها من الآلات ، فتضاعف عدد الجرارات ، وزادت مساحة الأمكنة المخصصة للسيارات ثمانى مرات . وفى عام ١٩٣٧ جاء أربعة أخماس الانتاج الصناعى فى مجموعه ، من المصانع التى بنيت حديثا أو أعيد بناؤها الى حد كبير منذ عام ١٩٢٨ .

والآن دعونا نسأل : ماذا يعنى التطهير فى الفكر الاشتراكى أوالشيوعى ؟

انه يعنى أولا التخلى عن تأثير فكرة الثورة الواحدة للبروليتاريا العالمية ، والتى كانت الثورة فى روسيا جزءا منها . وقد كان هذا المفهوم أساسيا عند التروتسكيين ، لأنه يمكن بذلك على حد تعبيرهم ، بناء الاشتراكية على أساس أرقى المستويات التكنيكية الانتاجية ، التى تم الحصول عليها فى ظل الرأسمالية

---

(١) المقصود باللافلزات ، هو تلك المواد الاولية البسيطة من العناصر غير المعدنية ، التى تتميز من دون العناصر المادية المعروفة فى الطبيعة ، بأنها شديدة المقاومة لتوصيل الحرارة ، وعازلة للتيار الكهربى بسبب أيوناتها السالبة . وهى موجودة على أشكال غازية تضم احد عشر عنصرا كالايدروجين والاوكسيجين ، وعلى صورة سائلة تقتصر على عنصر واحد هو البريوم ثم على هيئة أجسام صلبة تضم تسعة عناصر كالفوسفور واليود والكبريت .

ومعروف أن هذه اللافلزات ، ذات قيمة أساسية فى التطوير الصناعى ، ومن هنا كانت الضرورة لرصد طاقات انتاجها فى كل تخطيط اقتصادى سليم ، على النحو الذى جعل المؤلف العلامة — ومقامه ملحوظ — يحرص على متابعة نموها فى الخطة الخمسية الجديدة للاتحاد السوفييتى .

« المترجم »

والتى تعطى مزيدا من الانتاج بالنسبة لتقدم هذه المستويات ، وقد بدا لهؤلاء التروتسكيين أن روسيا المتخلفة غير قادرة على تزعم الطريق الى الاشتراكية، حتى لو فعلت مافى وسعها لتصنيع نفسها بسرعة ، ذلك أنها لاتستطيع أن تأمل لفترة طويلة ، بل قد لاتستطيع أن تأمل على الاطلاق، فى اللحاق بالقوةالانتاجية للدول الرأسمالية المتقدمة على نطاق كبير ، تلك القوة التى يهيؤ توفيرهـــا وضع نهاية لصراع الطبقات . وطبقا لما يراه تروتسكى ، فان فكرة «الاشتراكية فى بلد واحد » فكرة لايمكن الأخذ بها ، وهى بالأحرى كذلك اذا كان البـــلد موضوع الحديث متخلفا فى استخدام الفنون التكنيكية الحديثة .

وكما يرى تروتســكى ، فان الاشتراكية تعنى رفاهة الجمــاهير بقدر ماتعنى القوة ، بينما هى عند ستالين لاتعنى الا القوة ، أو على الأكثر لا تعنى الا القوة التى تمارس باسم البروليتاريا . وقد كان عليه أن يثبت أن القوة دون رفاهة الجماهير أو دون المساواة ، أمر يمكن أن يحققه بلد متأخر لديه مصادر طبيعية عظيمة ، اذا نظم بدرجة يمكنه معها ان ينتفع على نحو غير مسبوق ، بقدر كبير من القوة الانتاجية فى زيادة الاستثمار ، حتى ولو على حســـاب التدهور فى مستويات المعيشة . ولم يكن يهم ستالين فى شىء ، أن يظل الناس كلهم فقراء ، مادام الاتحاد السوفيتى قد أصبح وزنه كبيرا فى الشئون العالمية بأن يكون قادرا أولا على الدفاع عن نفسه ضد أعدائه ، ثم قادرا بعد ذلك على فرض ارادته أكثر فأكثر على الآخرين . ان ستالين لم يتخل عن آماله فى ثورة عالمية ، فتلك الثورة أمر يوقن هو بأنها سوف تأتى فى الوقت المناسب ، عنـد انهيار الرأسمالية الذى يعتبره أمرا محققا على المدى البعيد .

على أنه قد طرح رغبته فى اشعال ثورة عالمية فورا ، كوسيلة منه لتقوية الثورة التى تحققت فى روسيا بالفعل . وقد اعتقد أنه يستطيع أن يسير دون مثل هذا الاضطرار اذا استطاع أن يجعل روسيا قوية بدرجة كافية لمنـــع التردى فى تحزب . وفى الوقت نفسه رأى ستالين أن يكون الدعم الداخـــلى للاتحاد السوفيتى هو الخطة السياسية المثلى ، ولم يكن من المهم عنده أن يترتب على ذلك مزيد من الفروق الاقتصادية بدلا من الاقلال ، ولا أن يترتب عليه نمو طائفة حاكمة جديدة أشبه ماتكون بالطبقة الجديدة فى المجتمع ، مادام على يقين من أن هذه الطائفة الحاكمة الجديدة لم تكن لتثور عليه .

كذلك لم يكن يهمه أن يظل جانب كبير من الشعب مفتقرا الى وسائل المعيشة المرضية ، مادامت هذه المصاعب لن تجد لها منفذا فى حركات للسخط تؤدى الى قيام ثورة محتملة . ولما كان يعرف تماما أن الشعب عند ما يمنح حرية الاختيار ، سوف يتطلع الى ظروف معيشة أفضل ، بدلا من النســـبة المرتفعة لتراكم رأس المال ، فقد كان عليه أن يستأصل كل بؤرة للمعارضة ،

وان يصفى كل النقاد لسياسته ، وهو لم يتراجع عن هذه السياسة أبدا ، مهما يكن ماتحمله فى طياتها . وفضلا عن ذلك ، فانه مثل اغلب الرجال الذين يفكرون بعقلية القوة ، قد أحب السلطة وتركيزها فى يديه ، ووقع تحت نزعة القوة الشخصية باعتبارها هدفا فى ذاته .

على أن هذا لم يكن يعنى أن ستالين كان مخطئا تماما ، أو أن تروتسكى كان على حق فى الجدل الدائر بينهما ، قبل عزل ستالين لتروتسكى عن القيادة أو بعد ذلك ، لسبب واحد ، هو أن تروتسكى أيضا كان مفكرا أشد خطرا بالنسبة لنزوعه الى ثورة عالمية ، كماكان حال ستالين فى تصميمه على بناء الاتحاد السوفييتى بناء شامخ القوة تحت سلطانه الشخصى . والتروتسكيون الذين ظهروا فى شكل مجموعات صغيرة منظمة ، كانوا فى العادة عقائديين نظريين ، يعملون من أجل الثورة العالمية بغض النظر تماما عن احتمالات نجاحها ، ويصرون فى صرامة على أساسها البروليتارى بغض النظر عن ضآلة الطبيعة الثورية التى أظهرتها البروليتاريا نفسها . لقد يقال انه توجد دائما فى كل المواقف جماعات صغيرة من هذا اللون ـ ثوار بالطبيعة ومثاليون عقائديون لا يحسبون حسابا للرجال عندما يصممون على تحقيق أهدافهم ، ولايسمحون كذلك بالمساومة فى مثلهم العليا على نحو يلائم الظروف القائمة ، ومن المحتمل أن يكون مثل هؤلاء الاشخاص قد انجذبوا بطبيعتهم الى المعسكر التروتسكى .

وهذا لا يغير من الحقيقة البادية فى أن الانجيل التروتسكى ، قد كان أو قد اصبح واحدا من ركائز الثورة البروليتارية العالمية ، الذى تتبع تعاليمه على أى وجه تكون ، والذى يكتنفه التنديد بستالين فى خصوص ، على اعتبار انه قد « خان الثورة » بانحرافه بها عن مسارها الطبيعى للاهداف الايديولوجية الاشتراكية ، الى مجرد السعى وراء السلطان ، دون اعتبار للأهداف التى يجب ان يمارس الحكم من اجلها .

ولكنى أعتقد أن هؤلاء الذين أخذوا بهذا الرأى فى ثلاثينيات القرن العشرين ، قد اساءوا فهم ستالين الى حد ما . ذلك أن ستالين لم يكن فى الحقيقة يمارس الحكم من اجل القوة فحسب ، بل انه قد اعتقد مخلصا ان من المهم أن يقيم الاتحاد السوفييتى نفسه ، بلدا قويا يعتمد عليه فى الشئون الدولية ، وأن من المهم أن ينهض المجتمع فى الاتحاد السوفييتى ، على اساس من الملكية الجماعية ، يمكن بها تصفية السعى للربح الخاص ، باعتباره مصدرا للدخل غير المكتسب . وبذلك تستقر الفروق فى الدخول والمراكز الاجتماعية ، كبيرة كانت أم صغيرة ، على اساس من خدمات الفرد ، وليس على اساس الاستغلال بالمعنى الراسمالى .

وقد يبدو ، للكثيرين منا ، انه لايهم كثيرا ما اذا كانت الدخول الكبيرة والتفوق فى المراكز الاجتماعية ، يعتمدان على شىء أكثر من اعتمادهما على

شيء آخر ، مادام ذلك موجودا بالفعـل . ولـكن فيما يتعلق بستالين ، فانى أعتقد أن الاختلاف بين الوضعين كان يمثل أمرا جوهريا للغاية . وفى مقابل هذا كانت الحرية الشخصية بالنسبة لستالين شيئا لا أهمية له ، لأنه عندما يقدر القيم البشرية ، انما يقدرها على أساس ان الطبقة وليس الفرد ، هى مصدر الحقوق . وحتى بالنسبة للطبقة ، فقد كان يفكر فى الطبقة بوصفهـا جماعة كلية وليس بوصفها أفرادا يكونون هذه الطبقة ، ويؤمن بأن مصالحها تتطلب ان يقوم بتحديدها وانفاذها فريق من القـــادة ، وليس كل أعضائهـا جميعا . لقد كان ستالين رجلا مركزيا وليس ديموقراطيا ، ولـكن مركزيته كانت ترجع الى ايمان حقيقى ، وليست مجرد نتيجة لسعيه الى القوة على هذا النحو . ولقد يكون هذا الاعتبار قد توقف عن أن يكون كذلك ، عندما استمتع الى حين بحلاوة الممارسة الفعالة للسلطة المطلقة باسم المجتمع بأسره .

ولكن مهما يكن ما أصبح عليه فى سنواته الاخيرة ، فانى أعتقد انه على ضوء ما كان عليه فى ثلاثينيات القرن العشرين ، انما كان مؤمنا متحمسا لرسالة روسيا وشعبها ، الذى سعى الى توحيده بالدستور الجـديد لعام ١٩٣٦ . وقد لعب هذا الدستور على أية حـال ، دورا ملحوظا فى توحيـد الجماعات القومية واللغوية والثقافية للاتحاد السوفييتى ، حول فكرة الدولة الروسية الواحدة العظمى ، حيث يكون الجميع فيها متساويين ، برغم الاختـلاف فى الجنس والثقافة ، وقادرين على التمتع بثقافاتهم المتعددة على أساس يتفق مع تلك الوحدة . وقد عبر عن الوحـدة أيضا فى البناء الوحـــدوى للحزب الشيوعى الذى يدين بالطاعة لمذهب مشترك ، ولم ينقسم الى أحزاب منفصلة للجمهوريات المتعددة ، أو للجماعات القـومية والثقافيـة التى تكون الشعب السوفييتى فى مجموعه ، بينما كان الحزب فى الشئون التى تخـرج عن نطاق السياسة ، ينهض على التنوع فى نطاق الوحدة . وانه لمن الصعب انـكار ان الحزب بتصرفه هذا ، قد حقق قدرا كبيرا من النجاح .

ومع ذلك ، فليس من التناقض القول بأن ستالين ، مع كل صفاته كزعيم وادارى ، كان رجلا رذيلا للغاية ، اذ هو خبيث الطوية ، حقـود الطبع ، لئيم الخصال فى وسائله ، من حيث ضراوة القسوة وشهوة التعذيب ( السادية ) ، ثم هو لايطيق بكل تأكيد اى شخص يعتقد انه من المحتمل أن يتحـــداه فى سلطانه .

ونتيجة لذلك ، فان الاشتراكية التى تصدى هو لبعثها ، قد أصبحت مجردة من أغلب السمات التى بشر بها معظم رسل الاشتراكية ، الذين كانوافى أغلبهم رجالا طيبين ، يصدرون فى وحيهم عن عاطفة قوية للعدالة الاجتماعية والحرية ، ويقفون ضد المعاناة والظلم . لقد كان ستالين لايعبأ بالمساواة أو الحرية ، ولم يكن يثيره الألم أو يمقت الظلم ، مالم يكن هذا الظلم ظلما طبقيا على

النحو الذى يعهده ، وقد كانت الاشتراكية تعنى بالنسبة له ، تصفية الطبقات على النحو الذى يستطيع هو به أن يميز وجودها ، دون أن يهتم بمدى مايعانيه المعزولون «أعداء الشعب» ودونأنيلقى بالاللظلم المترتب على الاختلافاتالبالغة بين الأوضاع الاجتماعية والدخول ، التى تمكن المجتمع الجديد من أن يزيد من قوته الجماعية . وانى لاعتقد ان حكم البشرية عليه ، هو خليط من الثناء واللوم معا . فبدون زعامته ، كان هناك شك فى أن يستطيع الاتحادالسوفييتى التغلب على الصعوبات التى تجبه استمرار بقائه . ولكن روسيا الجديدة ، التى لعب دورا كبيرا فى بعثها ، قد خرجت من بين يديه حطاما من حيثالمفهوم الانسانى ، بمقتضى أساليبه فى التصرف ، وعدم قدرته على الافادة المثلى ، من القوة العظيمة التى ساعدها على الظفر بها . ولست على استعداد للحكم فيما اذا كان ستالين قائدا عسكريا عظيما أو حتى صالحا ، ولكنى أعتقد أن هذا الحكم على جانب كبير من الصلاحية ، دون اعتبار لخصوصية ذلك السؤال فى ذاته . ثم اننى اعتقد أنه كان رجلا عظيما دون جدال ، ولكن العظمة والطيبة لاتوجدان بالضرورة معا ، سواء فى الحياة الخاصة أو العامة .

اما من حيث المقارنة بستالين ، فقد كان تروتسكى شخصية انسانية جذابة ، واعتقد انه يجب أن يسمى أيضا رجلا عظيما . فلقد كان بالتأكيد منظما عظيما وخطيبا رائعا ، ولكن مساوئه تظهر على السطح أكثر من محاسنه فلا يوجد رجل يمكنه أن يرتكب من الأخطاء أكثر مما فعل تروتسكى فى صراعه ضد ستالين ، وربما كانت أكبر غلطة ارتكبها فى حياته ، هى عدم امكانه ، ولو كان مريضا ، الظهور فى جنازة لينين ، التى كان يمكنه الظهور فيها بكل تأكيد فى الوقت المناسب ، لو أنه أراد أن يبذل مجهودا . ففى هذه المناسبة ، كما فى المناسبات الأخرى ، بدا أنه يسمح لسلوكه أن يتحكم فيه مزاجه الوقتى ، معتقدا أنه قادر على أن يسوس الأمور بحكم شخصيته دون تنازلات من جانبه . وفى المعركة التى تلت من اجل الحكم ، سمح لستالين دون شك ، أن يصنع من حوله الحلقات ، عندما رفض مقابلة غريمه على أرض المعركة بنفس سلاح الدسائس التى حاكها وراء الأستار ، وكان فخورا جدا الى ما بعد فوات الاوان ، بأنه لايبذل أى جهد ليكون لنفسه أتباعا خصوصيين . لقد كان عاتيا جامدا فى التصرف ، وكان معرضا تماما لأن يحتقر زملاءه الذين يحس هو فى نفسه التفوق الثقافى عليهم .

صحيح انه كان رجلا يوحى بالاخلاص العميق ، ولكنه لم يكن صالحا أبدا للعمل مع الاخرين على قدم المساواة . واذا كان مخلصا لتصوره فى أن الاشتراكية انما هى مرحلة فى التطور الاجتماعى ، يختفى فيها الصراع على الانصبة فى لقمة العيش بغير ضرورة ، فقد نادى بثورة دائمة لا تتوقف أبدا عن هذا الهدف لاى اعتبار . ولما كان غير قادر على أن ينادى بالامل فى اتمام

مثل هذه الثورة فى روسيا المتخلفة وحدها ، فقد اصبح الكاهن الاكبر للثوره العالمية ، فى اللحظة التى أقر فيها الاخرون ، بأن وقت هذه الثورة قد مضى ، على الاقل بالنسبة للمستقبل القريب . واذ كان واحدا من الذين صنعوا ثورة ١٩١٧ ، فانه لم يستطع ان يقول ان الثورة كانت شيئا خاطئا ، ولا أن يعترف بانه لاتوجد فرصة حقيقية لتوسعها السريع ، فى الدول المتقدمة بالعالم الرأسمالى ، وبدلا من ذلك ، كان عليه أن يسعى وراء هدفه ، حتى لو لم يكن هناك امل فى النجاح ، فراح يلوم ستالين فى عدم مواصلته للثورة ، وفى اصراره على محاولة بناء نوع من الاشتراكية المجردة من الروح الحقيقية للاشتراكية فى بلد واحد متخلف .

لقد قال تروتسكى كثيرا فى نقد روسيا الستالينية ، وعلى الأخص بيروقراطيتها ودور ستالين فى خلقها. ولكن ستالين قد استعار الى حد كبير، سياسات تروتسكى الفعلية ، فى الوقت الذى طورها فيه لتخدم هدفا مغايرا ، بينما لم يكن لدى تروتسكى ما يقدمه بديلا عن ذلك ، واذ كان مقطوع الصلة المباشرة بالاتحاد السوفييتى ، فقد كان لايدرك الا القليل مما كان يدور هناك ، ثم فقد بعد التطهير الكبير الاتصالات التى كانت لديه من قبل . أما ما يقال من أنه تعامل عن وعى مع النازيين ، فهو افتراض سخيف ، ولا يوجد أقل دليل يؤيد ذلك. ولكن لاشك فى أنه استغل كل مالديه من فرص لخلق المتاعب لستالين داخل الاتحاد السوفييتى . ولذلك أمكن لستالين أن يجعل منه رمزا للشر ، حتى انه اصبح اليوم من المستحيل تقريبا ذكر اسمه دون اللعن . وقد ازيل من الذاكرة الدور الكبير الذى لعبه فى الثورة والحرب الاهلية ، وذلك بالتزييف المتعمد للتاريخ ، الأمر الذى لايزال قائما حتى الآن فى هذا الصدد

لقد كان تروتسكى قوى الارادة قوى الشكيمة ، ثم كان مغرورا بقواه الذاتية ، ولكن هذا لايمنع أنه كان رجلا عظيما ، وقد يتحتم على أن اتردد فى تسميته رجلا صالحا كذلك ، ولكنه على أية حال ليس كريها مثل ستالين . وأننى لأشعر أن كتابه « تاريخ الثورة الروسية » كتاب عظيم حقا ، برغم أننى لست مستعدا لقول الشىء نفسه بالنسبة لكتبه الاخرى ، حتى هذه الكتيبات البديعة : « دروس أكتوبر » و « المسار الجديد » .

ثم ان لديه من الفهم للغرب وللافكار الغربية ، ما يفوق ستالين ولينين ، وان يكن قد رفض هذه الاراء . وأخيرا فانه فى تعامله مع الناس كان يعمد الى التوفيق ، برغم عتوه وتهوره ، لأنه على وجه العموم ، كان ينظر الى الفروق على انها اشياء يمكن التغلب عليها بالمناقشة المتفهمة ، وليس بالدخول فى مجالات من الصراع على مبادىء لاتربط بينها جسور .

لقد كانت تلك هى احدى رذائله ، فى نظر البلاشفة القدامى ، الذين لم يكن واحدا منهم ، ولكنها بالاحرى كانت احدى مزاياه السامية ، ولو انهـ

استعملت سلاحا لاسقاطه · ولو أن تروتسكى هو الذى بنى روسيا الجديدة بدلا من ستالين ، لكان هناك شك كبير فى أن تمضى روسيا بمعارك الصراع الى وضعها الحالى فى القوة العالمية ، ولكنى على يقين ، من انها لو بقيت ، لكانت قد بقيت فى أيد أكثر نظافة . لانه مهماتكن مساوىء تروتسكى ، فانه كان يكره القسوة والاضطهاد ، مادامت لاتوجد حاجة اليهما ، وكان يؤمن بالعـــدالة الاجتماعية كهدف اجتماعى لايمكن الاستغناء عنه .

اما بالنسبة لبوخارين ، الضحية الكبرى فى عام ١٩٣٨ ، فلسوف يكون مذكـورا أن لينيـن في وثيقته المشهورة ، قد أسبغ على بوخارين ثناء رفيعا بوصفه عضوا فى اللجنة المركزية ، ثم ألقى فى الوقت نفسه ظـلال الشك على فهمـه للماركســية . وانى لاظن انه كان يعنى بذلك ، أن تفســير بوخارين للماركسية لم يكن تفسيره هو بالذات ، فيما اختص به البروليتاريا من نصيب اقل قدرا ، وفيما ألح به على معـاملة الفلاحين معاملة أكثر عدلا ، وأنه ــ أى لينين ــ انما كان يرغب فى دفع السياسة الاقتصادية الجديدة الى مرتبة ابعد مـدى .

لقد ظل بوخارين طوال العشرينيات والثلاثينيات فى الجـانب اليمينى المتطرف للحركة ، ولكنه لم ينحرف بعيـدا عنها الى ما بعـد قيام النازيين ، عندما أصبح مرتبطا بزينوفيف وكامينيف ، ثم مرتبطا بتروتسكى أخيرا الى حد ما ، نتيجة الكراهية المتزايدة لستالين . ولكنه يكون محض هـذيان أن يعتبر الرجل صنيعة مأجورة ، للنازيين أو للاستعمار البريطانى على السواء . ولقد يكون بوخارين مفشيا للسر ، ولكن أى شىء آخر كان يمكن للرجل أن يكون ، الا اذا كان على استعداد للاستسلام تماما ــ الامر الذى لم يكن هـو كذلك ؛

أما بالنسبة للـكثيرين الاقل قدرا ، من البلاشـفة المناوئين الذين تمت تصفيتهم معه ، فلم يكن معظمهم على كل احتمال ، قد جنوا شيئا على الاطلاق. وكيفما كان شأنهم ، فلم يكن أبعد من مجرد ثرثرة عابرة ، حتى لو كان الأمر كذلك . لقــد جرى التخلص منهم ، لأنهم كانوا بالحق أو بالبـاطل ، موضع الاسترابة فى أن ولاءهم لروسيا الستالينية ، اقل من مائة فى المائة ، ولا شىء سواه .

# الفصل الثانى عشر
## الشيوعية فى الصين خلال الثلاثينيات

فى المجلد الرابع من هذا التاريخ ، تناولت الشيوعية الصينية منذ بداية الزحف الطويل ، الذى سيق على أثره ماوتسى تونج ، من قاعدته فى جنوب الصين ، واضطر لنقل مقر قياداته الى الشمال الغربى ، حيث أقام حكومته السوفيتية الجديدة بمدينة ينان فى مقاطعة شنسى . وسأضطر هنا الى الاحاطة بجذور الاحداث ، حتى اربطها بالتطورات التى حدثت فى ينان خلال السنوات الاخيرة من الثلاثينيات .

لقد راينا كيف أن الشيوعية الصينية فى عامى ١٩٢٧ و ١٩٢٨ ، قد تحطمت تماما تحت هجمات شيانج كاى شيك وأنصار الكومنتانج .

وفى سنة ١٩٢٨ ، حاول الحزب الشيوعى الصينى أن يضع خطة جديدة للعمل ، تتفق مع الظروف التى جدت ، وذلك فى أثناء المؤتمر الذى عقد بموسكو تحت اشراف الكومينترن • وقد اعتبر الحزب سبب هذه الكارثة ، فيما عدا استمرار وجود جناح شيانج كاى شيك بالكومنتانج ـ وهو الجناح اليمينى ـ راجعا الى الأخطاء التى ارتكبتها قيادة الحزب ذاتها ، برغم أنه كان من الواضح تماما أن جميع تصرفات الحزب فى شتى النواحى ، انما كانت تجرى تحت اشراف الكومينترن . ولم يعد من الممكن الاصرار بعد ذلك على خطة التحالف أو التسلل الى صفوف الكومنتانج ، بعد أن ادت هذه الخطة عمليا الى طرد الشيوعيين من صفوفه ، والقضاء على المنظمات العمالية ، التى كان يشرف عليها الشيوعيون ، كما أدت كذلك الى اعدام الزعماء الشيوعيين الذين امكن اقتناصهم جملة وفرادى .

وقد اضطر الشيوعيون بعد عام ١٩٢٧ الى العمل السرى فى المدن ، وذلك بعد أن أبيدوا تماما بوصفهم قوة منظمة ، وبعد أن فقد الحزب الشيوعى الصينى جميع اعضائه من العمال الصناعيين . وقد أدت الانتفاضات المتفرقة فى عدة مدن ـ لاستعادة الوضع القديم ـ الى مزيد من الانتكاس ، وأصبح كل ما تبقى من الحركة الشيوعية فى الصين ، لا يعد بضعة مراكز قليلة

للفلاحين فى أطراف المدن ، وبعض الخلايا السرية من المثقفين فى المدن ، وهى بطبيعتها قليلة الصلة بجماهير الشعب ٠

وفى هذه الظروف وحدها ، اضطر أعضاء مؤتمر الكومينترن فى موسكو ، الى الاعتراف بالاهمية الكبرى لمشكلة الريف واصلاح الارض ٠ ولكن كان يعرقل سعيهم للبحث عن الحلول ، ايمانهم « الدوجماسى » العقائدى الجازم، بأن القيادة الثورية لابد أن تتزعمها البروليتاريا الصناعية ، التى لن يكون للفلاحين بدونها أى قدرة أو دور بناء فى الثورة . كذلك كانت تعرقلهم خصومتهم العميقة فى جذورها للفلاح الزراعى ، ومعاداتهم للاتجاه الذى تمضى فيه حركات الفلاحين الاشد فقرا ، الذين يأخذون على عاتقهم اعادة توزيع الارض بأنفسهم ، بين عائلات الفلاحين على قدم المساواة .

لقد قرر المؤتمر أن الصين لم تتهيأ بعد التهيؤ الكافى لقيام ثورة اشتراكية فيها ، وأنه يجب أن يكون الهدف الراهن هو الاعداد لثورة تمهد لمرحلة البورجوازية الوطنية ، وعلى هذا النحو ، لن يتمكن الشيوعيون من المطالبة بتأميم عاجل ، ولا حتى المطالبة بمجرد تجميع زارعى كما يفعل الروس الان ، لان مثل هذين الاجرائين يعدان من صميم الثورة الاشتراكية ، وليس من اجراءات الثورة البورجوازية الديموقراطية ٠ كذلكلم يستطع الشيوعيون أن يأخذوا بناصر فقراء الفلاحين ازاء الفلاحين الاخرين الذين هم أسعد حالا ، حتى لا يؤدى ذلك الى تحطيم وحدة الحركة بين صفوف الفلاحين فى مناطق كثيرة ، وبناء على ذلك ، فلم يكن فى استطاعة مؤتمر موسكو أن يعطى توجيها واضحا فى مسائل الارض ، وأن يستمر فى اصراره النظرى على اعطاء الاولوية للبروليتاريا ، وانكار الدور البناء الذى يقوم به الفلاحون فى الثورة .

ولقد كانت الظروف الواقعية من القوة ، بحيث لم يكن من الممكن مقاومتها على أسس من النظرية الماركسية البحت ٠ (١) وكان أمام الشيوعيين بعد أن طردوا من معظم المدن ، اما أن يستسلموا تماما ، واما أن ينتهزوا الفرص التى كانت لا تزال مفتوحة أمامهم فى الريف ، وبخاصة فى تلك المناطق

---

(١) النظرية الماركسية البحت : وردت فى الاصل الانجليزى هكذا Orthodox Marxist Theory والمعروف أن كلمة الاورثوذكسية وما اشتق منها ، انما تعنى فى الأصل اللغوى صحة المعتقد واستقامة الراى ٠ وقد ترجم بعض المترجمين المحدثين الاورثوذكسية بكلمة « التمسكية » ، ولعلهم قصدوا الاستمساك بالشيء وليس التمسك ، وهو الصحيح فى لغة العرب ، اذ يشير القرآن فى أكثر من موضع ، الى الذين يستمسكون بالعروة الوثقى ، ولم يقل أبدا يتمسكون ، لأن للتمسك معنى مغايرا لمعنى الاستمساك المراد فى مقامنا هذا . وفى بيان ذلك كلام كثير لمراجع اللغة فارجع اليه ان أردت .

ومهما يكن من شيء ، فانى أكاد أستشعر بالتذوق الخاص ، أن كلمة « البحت » فى هذا الموضع بالذات ، الصق بالمعنى وأوضح للفهم وأسلم فى العبارة ، من كلمة « التمسكية » المفروضة.

«المترجم»

الريفية التى كانت لا تزال توجد بها تيارات من السخط الريفى ، والتى كانت صعوبة الطبيعة تحول دون وصول قوات الكومنتانج المسلحة وأمراء الحرب اليهـا .

فى ظل هذه الظروف ، قامت بداخل الصين حركات فى عدد من المناطق الصغيرة والكبيرة على السواء ، حيث ثار الفلاحون على أصحاب الأرض الظالمين ورفضوا دفع الايجارات وفوائد الديون وصادروا الارض التى يملكها اقطاعيون لايتمتعون بشعبية ، بل كذ لك ، أراضى الاقطاعيين عموما ثم اعادوا توزيعها. وفى حالات كثيرة وقعوا غرامات وجزاءات عـلى الاقطاعيين والمـرابين ، وفى حالات اخرى قطعـوا رؤوسهم ، وفى بعض المنـاطق الاخرى ، كانت تتخـذ اجراءات واحدة تقـريبا ضـد الفلاحين الاغنياء ، الذين يستخدمون عمالا فى اراضيهم التى يملكونها أو يؤجرونها . وفى حالات أخرى ، اتخذ الفلاحون اجراء واحدا ضد جميع الاقطاعيين والمرابين بوصفهم طبقة واحدة ، وعلى الرغم من عدم توفر المعدات العسكرية للفلاحين ، اذ كانت كل اسلحتهم من النوع البدائى فان ذلك لم يمنع من نشوب قتال غير منظم بين عصابات الفلاحين والحراس المسلحين ، الذين كانوا مستخدمين لدى الاقطاعيين أو الحـكومات المحلية . وكذلك ظهـرت قـوات « الحرس الاحمر » فى كثير من المناطق . والواقع أن جميع هذه الانتفاضات ، وان تكن قد أحرزت نجاحا قصيرا ، فانها فى حالات قليلة ، قد تمخضت عن تنظيمات سـوفيتية محلية ، وهى التنظيمات التى حلت نهائيا فى محل سلطات الحكومة السابقة . وقد حدثت هذه الانتفاضات فى عام ١٩٢٠ « أى فى العشرينيات » أثناء الفترة التى كان الشيوعيون يتعاونون فيها مع الكومنتانج ، ولكن هذه الانتفاضات قد اتخذت بعد عام ١٩٢٧ طابعا جديدا ذا أهمية خاصة ، وأصبحت خاضعة لسيطرة الحزب تماما . وقـد كانت أهم هذه المناطق السـوفيتية فى أقليم كيانجسى وأقليم هونان ، والاقاليم المجاورة فى جنوب الصين التى أصبحت تحت سيطرة قوات ما وتسى تونج ، وهناك فى هذه المناطق الجبلية والمناطق الصـعبة اسـتطاع ماوتسى تونج أن يسيطر على منطقة واسعة ومزدحمة بالسكان ، وقام بطرد الاقطاعيين منهـا والغاء ايجارات الارض ، أو خفض جزء كبير منها . وهكذا بدأت تتكون نواة الجيش الاحمر المنظم جنبا الى جنب مع قوات الفـلاحين غير النظامية ، وبدأ الجيش الأحمر فى العمل على تدريب ضباط جدد لخدمة الثورة ، ثم فى دعم كيانه وتعميق فهم أفراده للمبادىء الثورية . وقد صمم الجيش الاحمر برغم الظروف الحادة التى كان يعانيها ، وبرغم تأثره العميق بفكرة المساواة ، على ربط النظام العسكرى الصارم ، بالمساواة الاجتماعية والمساهمة المتكافئة ، فى مواجهة المصاعب بين الجند والضباط والاداريين المدنيين .

وقد اهتم شيانج كاى شيك ، بعد أن دعم قوته فى معظم المدن الكبرى عام ١٩٣٠ ، بتوجيه ضربة نهائية لهذه المناطق الثائرة عليه ، ونجح فى حالات كثيرة وبدون مشقة كبيرة ، فى القضاء على السوفيتيات المحلية ، ولو أن ذلك لم يكن ليحطم المقاومة السرية فى مناطق الثورة . أما فى منطقة كيانجسى ــ هونان ، وهى المنطقة التى يسيطر عليها ماوتسى تونج بقواته ، فقد توالت عليها هجمات الحملات العسكرية الكبيرة ، واحدة بعد أخرى ، وأحرزت قوات شيانج كاى شيك فيها انتصارات وقتية ، سرعان ما تلاشت تحت وطأة قوات ماوتسى تونج ، التى أبادتها وغنمت كمية كبيرة من أسلحتها ، ثم ضمت عددا كبيرا من الفارين الى الجيش الأحمر . وقد كانت استراتيجية ماوتسى تونج فى هذه الحملات تقوم على الانسحاب المنظم قبل الهجوم ، ثم الرجوع التدريجى الى المواقع المعدة داخل مناطق السوفييت . ونظرا لطول خطوط مواصلات العدو ، وازدياد صعوبات العمل فى المنطقة المعادية ، فقد كان الجيش الاحمر ينتهز الفرصة ليشن هجوما مضادا ، يطرد به العدو ويسترد منه المنطقة المفقودة . فاذا تحسنت ظروفه ، قام بمطاردة القوات المدحورة فى المناطق التى لم تدخل بعد تحت سيطرة السوفييت . والواقع ان خطة الانسحاب هذه ، المصحوبة بالهجوم المضاد ، كانت ناجحة الى مدى بعيد . وقد نجح الجيش الاحمر بين عامى ١٩٣٠ و١٩٣٢ ، فى صد أربع حملات شنها شيانج كاى شيك على نطاق واسع متزايد ، بقوات هجومية يتراوح عددها بين مائتى الف ونصف مليون جندى أو أكثر . وفى أثناء الهجوم المضاد ، لم يحاول ماوتسى تونج أن يستولى ــ أو على الاقل أن يحتفظ ــ بالمدن الرئيسية ، واضعا فى اعتباره أن قواته غير ملائمة للقيام بهذه العمليات ، فيما عدا المدن التابعة لهم اذا كانت الظروف ملائمة تماما لخطته الدفاعية فحسب . وقد كانت هناك معارضة دائمة لهذه السياسة من جانب الشيوعيين ، الذين كانوا يتعجلون الاستيلاء على المدن الكبرى ، لاعتقادهم أن القوة الدافعة للثورة ، تحتاج الى توجيه من العمال الصناعيين فى تلك المدن ، ولكن ماوتسى تونج قاوم باتزان هذه الفكرة . كذلك كان هناك شيوعيون يعارضون فكرة الانسحاب المبدئى ، بسبب التضحية المؤقتة بالمنطقة التى كانوا يحتلونها ، وكانوا يريدون أن يقاوم الجيش الأحمر بحزم للاحتفاظ بالأراضى التى كسبوها ، حتى ولو واجه قوات اكبر منه فى العدد والعتاد . ولكن ماوتسى تونج وقف ضد كل هذه الآراء ، مصرا على ضرورة الانسحاب حتى تتفرق قوات العدو الى مجموعات صغيرة ومتباعدة ، بالقدر الذى يمكن الجيش الأحمر من تركيز ألويته فى قوات كبيرة ضد كل مجموعة على حدة .

واخيرا ، فى الهجوم الخامس الكبير الذى شنه شيانج كاى شيك عام ١٩٣٣ ، كان ماوتسى تونج قد اضطر للعدول عن خطته ، وبدلا من الانسحاب ،

بذلت محاولة لمقاومة الهجوم دون تسليم المنطقة ، فكانت النتيجة أن طرد الجيش الاحمر ، واصبح عاجزا عن تجميع قواته للقيام بهجوم مضاد ناجح .

ومع أنه استطاع صدالهجوم ، فانه لم يتمكن من استرجاع الارض المفقودة بالنجاح المطلوب . ومع ذلك فقد عانى الجيش الاحمر خسائر فادحة . وفى هذه الظروف ، نجح شيانج كاى شيك بهجومه السادس عام ١٩٣٤ ، فى جعل القواعد الرئيسية لمنطقة السوفييت غير قادرة على التماسك ، فتقرر الجلاء عن الاقليم بكامله . وبرغم ذلك ، فشل شيانج كاى شيك فى تطويق الجيش الاحمر وابادته ، بحث أصبح هذا الجيش قادرا على القيام بالزحف الطويل ، والتغلب على جميع الصعوبات التى لا يمكن تصورها ، لاعادة تنظيم نفسه فى شمال غرب الصين ، حيث دعم قوات العصابات الموجودة هناك ، وانتظمت هذه القوات فى جمهورية سوفيتية ، كانت قيادتها فى ينان باقليم شنسى منذ عام ١٩٣٧ ، وكانت قادرة على البقاء برغم كل جهود شيانج كاى شيك للقضاء عليها .

وقبل ذلك بعامين ، أى فى عام ١٩٣٥ ، أصبح ماوتسى تونج رئيسا للجنة المركزية للحزب الشيوعى ، التى أسلمت اليه سلطتها المطلقة منذ ذلك الوقت ، وكان قد انتخب عضوا للجنة المركزية فى مؤتمر الحزب الشيوعى بموسكو عام ١٩٢٨ ، ولكنه حتى عام ١٩٣٥ لم يكن الا واحدا من قادتها ، ولم يكن بعد قد أصبح ذلك العضو ذا التأثير الخطير فى مجالسها العامة . والواقع أنه كان موضع الكراهية من زملائه الزعماء فى أكثر من مناسبة ، لانتقاده انحرافات كل من جناحى اليمين واليسار ، فيما اعتبره هو بالسياسة السليمة للماركسية الصينية ، التى كان ينظر اليها منذ البداية ، على أنها يجب أن تختلف فى بعض النواحى الحيوية ، عن تلك التى تمارس فى الاتحاد السوفيتى أو بعض الدول الأخرى . وقد اختلف ماوتسى تونج بعد كارثة عام ١٩٢٧ ، مع وجهة النظر التى كانت ترى أنه من الأوفق قبل أى شىء ، البدء باعادة بناء الشيوعية الصينية فى صورة حركة حضرية ، تستند بصفة أساسية الى تأييد الكتلة الرئيسية للبروليتاريا التى تقيم فى المدن، ولاتمام ذلك ،كان يجب القيام بهجوم على المدن الرئيسية لانتزاعها ، ومحاولة الاحتفاظ بها كقواعد ضد الكومنتانج. واذ كانت هذه المحاولات فى نظر ماوتسى تونج ، لا تبشر بأى أمل فى النجاح فى ظل الظروف السائدة ، فقد عارض هذا الاتجاه ، واصفا اياه بأنه مجرد مغامرة خرقاء . ومن أجل هذا السبب كان موضع السخط من لى لى سان ، أثناء فترة توليه السلطة فى مجالس الحزب . وحتى عندما أجبر لى لى سان على الاستقالة من المكتب السياسى فى نوفمبر عام ١٩٣٠ ، بعد أن انتقده الكومينترن ووجه اليه اللوم لانحرافاته وارتداده عن المذهب وأعاده الى موسكو فى العام التالى .. وكذلك حتى ذلك التاريخ الذى قبض فيه على السكرتير

العام للحزب الشيوعي الصيني هسيانج شنج فا وأعدم بشنغهاى فى يونيو ١٩٣١ .. حتى ذلك العهد ، لم يكن ماوتسى تونج غير مجرد زعيم واحد ضمن زعماء كثيرين . ولكنه انتخب فى نوفمبر عام ١٩٣٠ لرئاسة أول مؤتمر لجميع سوفيتات الصين فى جويشن ، حيث قام بدور قيادى فى اعلان الجمهورية الصينية السوفيتية ، واعلان دستورها وقوانينها الاساسية . وبعد ذلك تولى منصبا أكثر مسئولية ، وهو منصب رئيس اللجنة المركزية التنفيذية للجمهورية الجديدة .

وفى سنة ١٩٣٢ ، عندما توقف شين تشاو جو عن الاستمرار فى شغل منصب السكرتير العام للحزب وسافر الى موسكو ، لم يخلفه ماوتسى تونج ، ولكن خلفه شين يانج هسين . وعندما انعقد المؤتمر الثانى لجميع سوفيتات الصين بجويشن فى يناير عام ١٩٣٤ ، انتخب ماوتسى تونج رئيسا للمرة الثانية ، ولكن شيانج وان شن ، أصبح خلفا لشين فى منصب السكرتير العام . ولم يجمع ماوتسى تونج ، بين رئاسة الحزب الشيوعى والمكتب السياسى الا فى يناير ١٩٣٥ ، أى بعد الجلاء عن منطقة كيانجسى الذى بدأ فى أكتوبر عام ١٩٣٤ . ولم يقتصر السخط على ماوتسى تونج من جانب لى لى سان وغيره من المغامرين فى الجناح اليسارى للحزب ، بل كذلك تعرض للسخط من جانب المنحرفين فى الجناح اليمينى ، الذين جادلوه فى أن الوقت ليس ملائما للقيام بعمل يغلب عليه طابع المغامرة ، مناقضين بذلك موقف اليساريين ، وداعين الى التحرك فى بطء ، والانتظار حتى تأتى الفرصة السانحة .

لقد كان امتناع ماوتسى تونج عن المغامرة التى تجره الى الهزيمة ،راجعا الى أنه كان متأكدا من أنه لا يوجد شىء يمنع قوات الكومنتانج وحلفائه من الاحتفاظ بالمدن الكبرى ، بينما كانت هذه القوات أعجز من أن تستطيع السيطرة الفعلية على المناطق خارج هذه المدن ، وهى المناطق التى كانت تغلى بالسخط والشكوى من الاقطاعيين والمرابين وجامعى الضرائب وأمراء الحرب المحليين ، فضلا عن وقوفها ضد جميع أشكال الاستغلال للاستعمار الأجنبى ، الذى كان يمارس شروره فى كل مكان . ولهذا فكر ماوتسى تونج فى استخدام هذا السخط السائد بين الفلاحين ، لا لمجرد تحريك ثورات محلية سرعان ما تخمد ، بل لطرد الاقطاعيين والمرابين ، واقامة سوفيتات محلية فى بعض المناطق ، التى يمكن أن تحافظ فيها على كيانها بنفسها لمدة طويلة فى عزم وصلابة ، ثم الانتشار فى مناطق أوسع بالأطراف النائية ، حتى تتمكن من زعزعة نفوذ شيانج كاى شيك ، وتمهد الطريق لقيام انقلاب سوف يكون من القوة ، بحيث يتمكن ماوتسى تونج من استئناف هجومه على المدن ، واكتساب البروليتاريا الصناعية لصفوف الثورة . ولاتمام ذلك كان من الضرورى اجابة مطالب الفلاحين فى طرد الاقطاعيين وتقسيم الارض بين الفلاحين ، ثم رفض

جميع المحاولات — فى ذلك الحين ولفترة تالية اخرى — لتنظيم الفلاحين فى مزارع جماعية أو جعل الأرض ملكية عامة . ولكن ماوتسى تونج كان مستعدا للقيام بتحقيق تلك الأهداف فيما بعد ، لو استطاع أن يوجه لأعداء الثورة ضربته القاضية . والحق ان التصرف بهذا الأسلوب ، لم يكن من وجهة نظره تزييفا باى حال للماركسية أو الشيوعية ، اذ أن نقطة البدء فى تفكيره بشأن السياسة الراهنة على ذلك الحين ، كانت تقوم على اعتبار أن الصين لاتزال غير ناضجة ولا مهيأة للقيام بثورة اشتراكية ، وكان من الضرورى أولا اتمام الثورة البورجوازية الديمقراطية ، والتى سوف تقف فيها الطبقات المتوسطة ومعها المثقفون ، الى جانب العمال والفلاحين ، ضد العناصر الاقطاعية والعسكرية فى المجتمع القائم . ولهذا ، فقد بدأ فى العمل بالاشتراك مع عدد من الزعماء الاخرين ، أمثال كل من ينج باى وتشوته ، لاقامة مناطق مستقلة تقع بصفة اساسية فى البلاد الجبلية التى يصعب عبورها ، وتخضع لحكم السوفيتات المحلية التى يديرها الفلاحون ، وتكرس نفسها لاصلاح أنظمة الزراعة والضرائب وتكوين قوات لحرب العصابات فى سرعة وصلابة ، لا بوصفها مجرد ميليشيا حمراء ، بل بوصفها قوات نظامية مدربة لجيش أحمر ، وبحيث ترتبط هذه القوات عقائديا بالشيوعية . كذلك تعمل هذه السوفيتات على تجميع الانصار الذين سيتزايدون بضم الهاربين من قوات شيانج كاى شيك .

ومن الانصاف أن نقرر ونحن نصف مايدور بخلد ماوتسى تونج ، أنه كان يصر دائما على أن الفلاحين سيعملون دائما تحت التأثير المذهبى للبروليتاريا الصناعية ، وان البروليتاريين يستطيعون وحدهم أن يكونوا طلائع للثورة الاشتراكية . كذلك هو يصر ايضا ، على أنه برغم أن المهمة الراهنة تتركز فى اتمام الثورة الديمقراطية ، وليس فى القيام بالثورة الاشتراكية ، فان الثورة الاشتراكية يجب وضعها فى الاعتبار ، على أساس أنها تمثل الهدف الذى سيتحقق فى المدى البعيد ، وأن على الحزب الشيوعى أن يحافظ على استقلاله حتى يتمكن من الاعداد لهذه الثورة الاشتراكية ، ويجب عليه تماما الا يسمح لنفسه بالانغماس مع حلفائه ، فى تعضيد الثورة الديمقراطية بوصفها خاتمة المطاف . ومع ذلك فانه من الصعب التأكد من المعنى الذى يقصده ماوتسى تونج ، فى افراده للبروليتاريا الصناعية بهذا الوضع الهام . ذلك أنه انما كان يتحدث عن البروليتاريا الصناعية والحزب الشيوعى الصينى على نفس النسق ، كما لو كان كلاهما فى وضع له تأثير متماثل ، حتى فى الوقت الذى لم يكن فيه الجانب الرئيسى من أعضاء الحزب الشيوعى الصينى وزعمائه ، أصلا من العمال الصناعيين ، الذين كان منهم عدد قليل فى صفوف الحزب ، طوال الفترة التى أعقبت كارثة ١٩٢٧ .

وقد كانت وجهة نظر ماوتسى تونج ، أن الحزب مهما تكن العناصر التى يضمها ، يجب أن يكون هو طليعة للبروليتاريا الصناعية ، باعتبارها أكثر

الطبقات تقدما من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية : فمهما تكن الضخامة العددية للفلاحين والحرفيين المنخرطين فى سلك الحزب ، فان العمال الصناعيين هم بلا منازع ، الطبقة التى باسم ايديولوجيتها سوف تنتصر الثورة الاشتراكية ، والحزب الشيوعى الصينى هو الطليعة لهذه الطبقة ، حتى ولو كانت عناصره لاتضم منها الا أقل القليل .

وأعتقد أنه من الانصاف أن نقرر ، أن ماوتسى تونج حين أعلن عقيدته الفكرية كان لايتسم بوضوح التفكير ، وكان يستخدم كلمات يحتاج تفسيرها الى تأويلات متعددة . ولكن لاشك أن ماوتسى تونج كان يعتبر الحزب الشيوعى الصينى هو القائد المسئول عن الثورة ، سواء فى المرحلة البورجوازية أو فى المرحلة التى تليها وهى مرحلة الثورة الاشتراكية ، وكان يرى أن السوفيتات التى اقامها هو وباقى القادة فى كيانجسى وهونان ثم فى شنسى والشمال الغربى ، ليست أكثر من تنظيمات اقليمية أولية ، سوف تفقد دورها القيادى عندما يصبح الشيوعيون فى مستوى من القوة ، يسمح لهم باستئناف سيطرتهم على معظم المدن ، وضم الكتلة الكبرى للعمال الصناعيين الى صفوفهم ، أو فى منظمات تابعة مثل نقابات العمال ، التى يستطيع الشيوعيون أن يسيطروا عليها سيطرة ايجابية . ومع هذا ، ففى ذلك الوقت الراهن ، كان الدور القيادى فى الثورة لا يزال فى أيدى الفلاحين ، وكان من الضرورى الافادة تماما من الفرص التى قدمتها المناطق لمساعدة الثورة فى أثناء محنتها . وفى بداية عام ١٩٣٥ ، تحولت قيادة الحزب الشيوعى على الاقل الى وجهة النظر تلك تماما ، وأمسك ماوتسى تونج بعد ذلك بالزمام كله ، بوصفه الزعيم الايديولوجى والفعلى معا للشيوعية الصينية . لقد استقر فى أعماق تفكير ماوتسى تونج . ما ترتب بالضرورة على اقراره أن الصين ليست دولة متقدمة اقتصاديا ولا مستقلة سياسيا ، وانما هى ضحية الامبريالية الاجنبية ، واليها يرجع تأخرها واستمرار سلطان العناصر الاقطاعية فيها . ذلك أن الاقطاعيين كانوا هم الحلفاء الطبيعيين للاستعمار وصنائعه ، وبدون معاونتهم لا يستطيع الاستعمار أن يحتفظ بنفوذه وسيطرته على الشعب الصينى . وتبعا لذلك ، فقد كان الاقطاعيون دائما على استعداد لخيانة الشعب من أجل المستعمر ، ولتجنيد انفسهم لتلبية اوامره . ومع ذلك ، فانه لحسن حظ الصين ، كان يوجد شقاق فى صفوف المستعمرين . ذلك أن الاستعمار اليابانى ، الذى كان يعتبر أكثر المستعمرين خطورة خلال الاحداث التى جرت منذ عام ١٩٣١ ، كان يخوض احيانا فى صراع مع الاستعمار الامريكى والبريطانى ، بل ان الاخرين كانا كذلك يختلفان احيانا فيما بينهما . وقد كان من الضرورى محاربة جميع الاستعماريين ، ولكن كان من المهم كذلك فى الوقت نفسه ، الافادة من خلافات الاستعماريين بقدر الامكان ، الى حد استغلال اقلهم خطورة فى محاربة

اشدهم خطرا . وقد كان الاستعمار اليـابانى خلال الثلاثينيات ، هو أخطر المستعمرين بلا منازع ، ذلك أن اليابان قد شنت هجومها على منشوريا عام ١٩٣١ ، لتأخذ عقب ذلك مباشرة فى توسيع نفوذها وبسطه على الصين كلها حتى كان عام١٩٣٧ ، فامتد عدوانها على نطاق حربى كامل ،شمل جميع المناطق الرئيسية فى الصين . ولقد كان فشل عصبة الامم عام ١٩٣١ ، فى اتخاذ تدابير فعالة لوقف هذا العدوان اليابانى على الصين ، يؤكد بوضوح وحدة الاستعمار بوصفه عدوا يهدد الشعب الصينى . وقد لقى الاستعمار الامريكى والاستعمار البريطانى نفس القدر من اللوم ، وان يكن استياء الشعب الصينى وغضبه قد انصب مباشرة على الاستعمار اليابانى ، الذى ظهرت نيته فى وضوح ، وبدا هدفه فى اخضـاع الصين بتمامها . وقد أعلنت جمهورية الصين السوفيتية الناشئة الحرب على اليابان فى فبراير ١٩٣٢ ، ودعت جميع الفئات والطبقات فى الصين للانضمام الى صفوف مقاومة العدوان اليابانى . ولكن ، لما كانت القيادة السوفيتية لاتكاد تبرح اقليم كيانجسى ، فقـد انعزلت الجمهورية السوفيتية عن الالتحام المباشر باليابانيين ، واقتصر الامر على حرب العصابات فى نطاق ضيق ، ضدهم ، فى المناطق التى احتلها اليابانيون فى الشمال . ولم تشتبك القوات السوفيتية فى صراع منظم مع اليابانيين الغزاة ، الا بعد أن انتقلت القيادة السوفيتية الى الشمال الغربى عام ١٩٣٥ ، بعد الزحف الطويل، حيث بدأت تلعب دورا قياديا فى الحرب ضد اليابانيين .

وفى ديسمبر عام ١٩٣٥ ، أعلنت اللجنـة المركـزية للحـزب الشيوعى الصينى نداءها الاول ، لتكوين جبهة وطنية متحدة ضد اليابانيين ، ودعت الكومنتانج للمساهمة فى تنظيم حركة المقاومة الوطنية .

أما هذه الدعوة للعمل المشترك ، التى فرضتها السنوات التالية ، فقـد ترتبت عليها تغييرات جذرية فى سياسة الحـزب وفى شروح ماوتسى تونج ، للقضية الشيوعية . فبعـد مرحلة التعـاون السـابق الذى قام بين الحزب والكومنتانج ، والذى تحطم تماما فى عامى ١٩٢٧ و١٩٢٨ كان الشيوعيون قد كشفوا البورجوازيين باعتبـارهم خونة للثورة ، وبدأوا يسـعون الى تنظيم حركتهم بوصفها حليفا للفلاحين والمثقفين والبورجوازية الصغيرة تحت قيادة البروليتاريا الصناعية ، أو تحت قيادة الحزب الشيوعى باعتبـاره طليعة لهذه البروليتاريا . ولكن منذ منتصف الثلاثينيات ، أصبح من الواضح أن معارضة التغلغل اليابانى فى الصين ، لم يقتصر امتدادها على هاتين الطبقتين فحسب ، بل هى امتـدت كذلك الى قطـاع كبير من البورجوازية الوطنية . وفى هذه الظروف ، اضطر ماوتسى تونج والحزب من ورائه الى الاعتراف بما سـمياه البورجوازية الوطنية ــ تمييزا لها عن العناصر الرجعية ــ باعتبارها شريكة فى

الكفاح ضد الاستعمار الياباني. كما اضطر كذلك الى الحث على تكوين جبهة وطنية متحدة واسعة ، تشملهم وتشمل جميع الطبقات الاخرى التى وجهوا اليها النداء ، للاشتراك فى مقاومة اليابان .

لقد قيل الكثير فى الصين ، لتبرير هذه العودة الواضحة الى سياسة التعاون الطبقى والتى كانت قد تحطمت بقسوة فى عام ١٩٢٧ . وفى هذه المرة، كانت خطة الجبهة المتحدة تتفق بطبيعة الحال مع السياسة الجديدة للكومينترن وهى السياسة الخاصة بانشاء الجبهات المتحدة ضد الفاشية فى أوروبا . وفى صيف ١٩٣٥ دعا المؤتمر الدولى السابع للكومينترن ، الى تكوين مثل هذه الجبهة فى الصين لمقاومة اليابان . وكان السؤال المطروح يومئذ هو ، الى أى مدى ستتسع الجبهة ؛ وما هى الاسس التنظيمية التى يجب أن ترتكز عليها ؟ ولقد كان هناك كما رأينا ، احساس واضح بتأييد الشيوعية دائما للجبهة ولكن مفهوم هذه الدعوة يتراوح بين معنيين : أولهما « الجبهة المتحدة من اسفل » التى تعتبر فى واقع الامر ، دعوة من الاحزاب الشيوعية للجماهير ، بأن تترك زعماءها الاصلاحيين ، وتنضم تحت لواء الشيوعية ، وثانيهما «الجبهة المتحدة من اعلى » ، تلك الدعوة التى تنادى بالتعاون مع هؤلاء الزعماء انفسهم فى حملة مشتركة من أجل هدف معين . وفى عام ١٩٣٥ اجتاز الكومينترن ، بعد أن تنبه الى الخطر الفاشى الذى لم يسبق أن قدره حق قدره فى المانيا بخاصة ، أولى هذه المراحل « مرحلة طبقة ضد طبقة » ، منتقلا الى مرحلة اخرى تالية ، يؤازر فيها أى فئة يأمل فى ضمها الى حرب صليبية ضد الفاشية . وقد كانت الصين باعتبارها دولة شبه محتلة ، تختلف فى وضعها عن دول الغرب . فقد كانت الجبهة المتحدة ضد الفاشية فى الخارج تقابلها فى الصين جبهة متحدة ضد اليابان ، باعتبارها أخطر ممثل للاستعمار ، وباعتبارها العدو الراهن للاستقلال الوطنى للشعب الصينى . وقد كان من الممكن تجميع الشعور القومى ، الذى أثاره العدوان اليابانى ، فى حركة عامة للمقاومة ، ثم التنديد بشيانج كاى شيك وعزله هو وأنصاره ، الذين بدأوا يوجهون كل طاقاتهم لمحاربة الجمهورية الصينية السوفيتية برجاء تحطيمها ، بدلا من أن يوجهوا جهودهم ضد اليابان العدو الرئيسى للبلاد . ولا شك ان العمال الصناعيين والفلاحين والمثقفين وافراد البورجوازية الصغيرة ، كانوا جميعهم على استعداد لا جدل فيه للاستجابة لهذه الدعوة . ولكن ماذا كان وضع البورجوازية الكبيرة التى انضمت الى شيانج كاى شيك ، فى الحاقه الهزيمة بالثورة عام ١٩٢٧ ؟ لقد كان كثير من افرادها ضد اليابانيين فى عنف ، وكانوا يعانون من ضغط الاستعمار اليابانى ، بحيث كان من الممكن دعوتهم للانضمام الى الجبهة المعادية للفاشية ، لا سيما وقد اخذت الشكل القومى العام للجبهة الوطنية الصينية ضد الاجانب الاشرار . وتأسيسا على هذا الوضع ، أعد ماوتسى تونج

ورفاقه تحليلا جديدا للبناء الطبقى فى الصين ، ظهرت فيه البورجوازية القومية باعتبارها واحدة من الطبقات الوطنية ، المندرجة فى عـداد الجبهة المناهضة لليابان . وهكذا لم تعد خارج الجبهة الا تلك القطاعات العليا من البورجوازية وطبقات الاقطاع ، التى كانت قد كشفت فى وضوح عن استعدادها التام للتعاون مع اليابانيين ، أو سعيها لشجب الكفاح ضد اليابان ، بحرب اهلية ضد سوفيتات الصين . وبهذا المفهـوم ، كانت الجبهة الوطنية تعنى استعدادا مشروطا للتعاون مع الكومنتانج ، بل والتعاون مع شيانج كاى شيك نفسه . وهذه الشروط تتمثل فى وجوب الاقلاع عن الحرب الاهلية ، وتركيز جميع الجهود والقوى الممكنة لمحاربة اليابان ، وأن يوافق الكومنتانج على اقامة نوع من الديمقراطية ، والمشاركة فى عقد جمعية وطنية تضع برنامجا يتفق عليه من أجل المستقبل ، وكذلك منح امتيـازات للعمال والفلاحين باجـراء تحسينات عاجلة فى مستويات معيشتهم .

وقد أعلن الحزب الشيوعى ، أنه بمجرد الموافقة على هذه الشروط ، فانه سيكون مستعدا على الفور ، لوقف مصادرة أراضى الاقطاعيين ، وضم الجيش الأحمر الى قوات الكومنتانج ، ووقف استخدام تسمية «السوفييت» ، واقراره تصفية الأنظمة المستقلة فى مناطق السوفييتات ، وضم هذه المناطق كلها فى اطار البناء الديمقراطى لجميع الصين . ولكن هذا الاعلان الذى أصدره الحزب الشيوعى الصينى ، ووضع فيهبرنامجا للعمل يطلب به موافقة الكومنتانج عليه، لم يظفر من الكومنتانج بأى رد ، فاستؤنفت الحرب الأهلية من جديد . ولكن الشيوعيين لم يكادوا يفرغون فى مارس ١٩٣٧ ، من اقامة حكومة سوفييتية فى شنسى ــ كانسو ــ نينجشيا التى جعلوا قيادتها فى يينان ، حتى شنوا حربا صريحة ضد اليابان فى الأقاليم الشمالية الغربية ، ودعموا حملتهم من أجـل الجبهة المتحدة . وفى اغسطس ١٩٣٧ ، أصدر الحزب الشيوعى مقرراته العشرة الكبرى ، لمقاومة اليابان والتحرر القومى ، وفى سبتمبر أعلنت الحكومة المركزية منشور الحزب الذى عرض فيه التعاون مع الكومنتانج ، وهو المنشور الذى كان قد أرسل من قبل الى الكومنتانج فى يوليو . وكذلك فى الشهر نفسه ، تقدم الجيش الاحمر الذى سمى جيش الطريق الثامن ، الى هوبى وشنشى لمقاومة اليابانيين ، وتغير اسم حكومة السوفييت فى شنسى ــ كانسو ــ نيجشيا الى « أقليم الحدود » ، ولفظت الحكومة كلمة « سوفيت » . وفى ديسمبر ، أقيمت حكومة الحدود الجديدة فى أقليم شنس هوبى شاهار ، وقبل ذلك تم اعداد جيش رابع جديد من الشيوعيين والعناصر الاخرى فى كيانجسى وفـوكين ، وتحرك الى كيانجسى وانويهى لاقلاق المؤخرة اليابانية .

لقد كان موقف الحزب الشيوعى فى مواجهة الحرب العلنية بين الصين واليابان ، التى بدأت فى يونيو ١٩٣٧ ، يبدو أكثر وضوحا فى مقرراته العشرة الكبرى ، التى أعلنت فى الشهر التالى . فقد كانت هذه المقررات : ١ - هزيمة الاستعمار اليابانى . ٢ - التعبئة العسكرية العامة للشعب . ٣ - التعبئة الجماعية للأمة بأسرها . ٤ - اصلاح النظام السياسى « بعقد جمعية وطنية تضع مسودة لدستور ديمقراطى ، وباقامة حكومة للدفاع الوطنى تضم العناصر الثورية من كل الأحزاب والفئات ، مع ابعاد العناصر الموالية لليابانيين » . ٥ - تأييد معسكر السلام ومعارضة معسكر المعتدين الذى يضم اليابان وايطاليا ٦ - اصلاح النظام الضريبى ومصادرة أراضى الخونة والتوسع فى الانتاج ومنع البضائع اليابانية من الأسواق ٧ - تحسين الظروف الاقتصادية للعمال والفلاحين وموظفى الحكومة والمدرسين والجنود الذين يحاربون ضد اليابان مع تخفيض الايجارات وأسعار الفائدة ومنح اعانات ضد البطالة ٨ - اقامة نظام تربوى جديد عام اجبارى مجانى مع مناهج تعليمية جديدة لانقاذ البلاد ومقاومة اليابانيين . ٩ - القضاء على الخونة والصنائع والعملاء للاستعمار اليابانى . ١٠ - فيما يتعلق بأمر التعاون المطلق بين الكومنتانج والحزب الشيوعى ، تقوم جبهة وطنية متحدة من جميع الأحزاب والجماعات والطبقات والجيوش لقيادة الحرب ضد اليابان ومواجهة الأزمة القومية فى وحدة صادقة .

وقد أكد الحزب فى برنامجه المتقدم ، موافقته على « المبادىء الثلاثة » التى وضعها صن يات سن ( الوطنية ، وحقوق الشعب ، ورفاهة الجماهير ) وهى المبادىء التى كان الكومنتانج قد وافق عليها رسميا ، وفى الوقت نفسه أعلن أن هذه المبادىء الثلاثة ، موافقة تماما لوجهة نظر الشيوعية ، ومتسقة مع مطالب الشيوعيين فى مرحلة الثورة البورجوازية الديمقراطية . ولم يحاول الشيوعيون أن يخفوا نيتهم فى تجاوز هذه المرحلة الى مرحلة الثورة الاشتراكية ، ولا نيتهم فى المحافظة على استقلال تنظيمهم ، لاعطائه مجال العمل فى حرية من أجل هذه المرحلة القادمة ، عندما يحين لذلك الحين . ولكنهم أوضحوا فى تأكيد ، أنهم لا يعملون حاليا من أجل الاشتراكية ، ولكن من أجل مرحلة انتقال ديمقراطية ، سوف تتطور بالضرورة فى الاتجاه نحو الاشتراكية . ولقد كان هذا هو انجيل ماوتسى تونج الذى أورده بكتابه « الديمقراطية الجديدة » المطبوع فى عام ١٩٤١ ، وان يكن هذا الرأى قد ظهر فى كتاباته خلال السنوات السالفة . فلم يكن كتاب « الديمقراطية الجديدة » مجرد تجميع مسهب للتصريحات والمنشورات ، التى تفسر وتشرح فكرة الجبهة الوطنية منذ عام ١٩٣٥ فحسب ، بل هو يعتبر اضافة جديدة للنظرية الشيوعية ، على النحو الذى مورست به فى الصين ، ووفقا للظروف الصينية بالذات . فالى ماقبل عام ١٩٣٥ ، كان الكومينترن يضع سلسلة من المقررات ، لاعداد خطة عامة

تتناسب مع ظروف الصين ، وهى مقررات مخصصة للصين بسماتها التاريخية المميزة . ولكن منذ عام ١٩٣٥ وما تلاها ، وبعد أن أيد الكومينترن فكرة الجبهة الوطنية فى الصين وفى المناطق الأخرى ، توقف الكومينترن عن اصدار الخطط من جانبه للحزب الشيوعى الصينى ، ذلك الحزب الذى انطلق يعمل فى ميدانه الخاص ، وفقا للاتجاه العام للجبهة الوطنية . ولقد كان هذا هو مايجاهد ماوتسى تونج فى اقراره بصفة جوهرية .

وكتاب « الديمقراطية الجديدة » هذا ، يبدأ بتأكيد وضع الصين باعتبارها دولة شبه مستعمرة ، تعيش فى ظروف الاقطاع طوال ما يقرب من ثلاثة آلاف عام . ثم يعرض بعد ذلك هدفه الأسمى بالنسبة للصين ، وهذا الهدف هو الثورة التى تنقسم الى مرحلتين : مرحله ديمقراطية ثم مرحلة اشتراكية ، تختلف كلتاهما فى طبيعتها عن الأخرى . ولكن الثورة الديمقراطية التى تمثل المرحلة الاولى ، انما تهدف الى اقامة ديمقراطية جديدة ، تختلف أساسا عن الديمقراطية القديمة ، كاختلافها تماما عن الاقطاع . والثورة الديمقراطية فى الصين ، ترجع بدايتها الى حرب الأفيون بين عامى ١٨٣٩ و١٨٤٢ ، ولكنها من هذه النقطة وحتى نشوب الثورة الروسية عام ١٩١٧ ، قد ظلت رهينة بفلك الثورة البورجوازية العالمية القديمة ، باعتبارها جزءا منها . ومنذ عام ١٩١٧ ، دخلت الثورة الديمقراطية الصينية فى فلك الثورة الديمقراطية البورجوازية الحديثة ، وأصبحت جزءا من الثورة الاشتراكية البروليتارية العالمية . وهذا يعنى ، أنه برغم أن الهدف الراهن وقتئذ ، كان لا يزال هو الثورة الديمقراطية البورجوازية ، فانه حتى فى هذه المرحلة ، لم يعد ذلك الهدف يأخذ الطابع القديم تحت قيادة البورجوازية ، التى تسعى لبناء مجتمع رأسمالى تحكمه ديكتاتورية البورجوازية ، بل اتسم بطابع جديد من الثورة التى تقودها البروليتاريا كليا أو جزئيا ، بقصد اقامة دولة جديدة على الفور ، تنهض على الديكتاتورية المشتركة لجميع الطبقات الثورية . وبمعنى آخر ، دخلت الثورة العالمية منذ عام ١٩١٧ مرحلة جديدة ، أصبحت فيها تلك الثورة ثورة الاشتراكية البروليتارية العالمية ، التى تستند فى قوتها الرئيسية الى البروليتاريا فى الدول الرأسمالية ، والى الأهالى المضطهدين فى المستعمرات وشبه المستعمرات بوصفهم حلفاء لها . وبالنسبة للفئة الأخيرة ( أى الأهالى المضطهدين فى المستعمرات ) فان جميع الطبقات الثورية ، سواء منها ما يعى الثورة أو ما لا يعيها ، تصبح جزءا من الثورة الاشتراكية العالمية ، وحليفة البروليتاريا فى مؤازرتها . وهكذا ، تصبح الثورة البورجوازية فى هذه الدول ثورة ديمقراطية بورجوازية من نوع جديد ، تختلف اختلافا جوهريا عن ذلك النوع القديم .

واذ كانت البورجوازية الصينية عاجزة عن قيادة مثل هذه الثورة ضد الاقطاع والاستعمار ، فان المسئولية تقع على البروليتاريا الصينية ، والفلاحين والمثقفين وسائر عناصر البورجوازية الصغيرة ، تلك الطبقات التى استيقظت أو هى فى سبيلها لليقظة ، والتى ترابطت باعتبارها القطاعات الرئيسية لهيكل الدولة والحكومة فى الجمهورية الديمقراطية للصين ، وهى وحدها التى يمكن أن تشكل « ديكتاتورية الجماهير المناهضة للاستعمار والاقطاع » . وهكذا تختلف الديموقراطية الجديدة فى جوهرها عن ذلك الشكل القديم المتهافت تحت ظل ديكتاتورية البورجوازية . فهناك اذن ثلاثة أشكال من الدولة يمكن تصنيفها فى الاطار العام للجمهوريات : تتمثل فى أولئك الذين يدينون بديكتاتورية البورجوازية ، وأولئك الذين يخضعون لديكتاتورية البروليتاريا ، ثم أولئك الذين يعملون فى ظل ديكتاتورية مشتركة من الطبقات الثورية فى المجتمع ؛ وهذه الفئة الثالثة هى الشكل الانتقالى فى المناطق المستعمرة وشبه المستعمرة . وفى مثل هذه الجمهورية ، سوف توجد خطة اقتصادية تتلاءم مع البناء السياسى، فالبنوك والصناعات الكبرى وبقية اشكال الأعمال الكبيرة ، بما فيها المشروعات الأجنبية السابقة ، سوف تكون ملكا للدولة التى تعيد تنظيمها . أما سائر الأشكال الأخرى للمشروعات ، فسوف يسمح بوجودها ما دامت لاتستطيع ممارسة التأثير على حياة الجماهير . والذين يحرثون الأرض سوف يملكونها ، أما أراضى كبار الاقطاعيين فسوف تصادر ويعاد توزيعها بين الفلاحين ، ولكن الفلاحين الموسرين سوف يسمح لهم بالاستمرار فى ملكياتهم .

ويتحدث ماوتسى تونج عن وضع الفلاح فى الثورة الديمقراطية الصينية، فيقول : « ان الثورة الصينية فى جوهرها ثورة المزارعين . وحرب المقاومة التى خاضها الفلاح هى فى أساسها حرب مقاومة للمزارعين . وسياسة الديمقراطية الجديدة فى جوهرها ، هى نقل السلطة الى المزارعين . أما المبادىء الثلاثة الجديدة الخالصة ، وهى التحالف مع الاتحاد السوفييتى ، والتحالف مع الشيوعيين ، وتأييد الفلاحين والعمال ، فانها فى حقيقتها مبادىء ثورة الفلاح .. والحرب المناهضة لليابان هى فى حقيقتها حرب الفلاح .. وكل شىء تفعله هو من أجل المزارعين » . ولكن ماوتسى تونج قد اضاف الى ذلك ، أن هذا ليس معناه أن نغض الطرف عن الطبقات الأخرى ، ولو أن أكثر من ٨٠ فى المائة من سكان الصين مزارعون . « فقوة المزارعين هى القوة الرئيسية فى الثورة الصينية ، ولكن هناك عدة ملايين من العمال الصناعيين ، الذين يعتبر وجودهم ضروريا بالنسبة لحياة الجماهير ، وبدونهم لا يمكن للثورة أن تفوز ، لأن واقع الأمر انهم هم قادة الثورة ، وهم الذين يملكون الروح الثورية العالية » وهكذا يعود ماوتسى تونج بعد أن أكد أولوية الفلاحين فى الثورة ، الى الرأى الذى يذهب الى اعتبار العمال الصناعيين قادة ضروريين للثورة . ولكن ، هل هو حقيقة يقصد بالبروليتاريا الصناعية فئة العمال ، أم هو يقصد الحزب

الشيوعى باعتباره طليعة هذه الفئة من العمال ؟ اننى أعتقد أن فى هذه النقطة غموضا ، ولكن من الواضح أن كلا منهما متميز فى ذهنه تمييزا محددا .

ثم يمضى ماوتسى تونج ليتحدث بعدذلك عن الثورة الثقافية ، التى تعكس اغراض الثورة الاقتصادية والسياسية وتعمل فى خدمتها . فهو يقول ان الثقافة الاشتراكية مستحيلة فى الوقت الراهن ، لأنها يجب أن تعكس سياسة اشتراكية واقتصادا اشتراكيا ، وهما الأمران اللذان لم يوجدا بعد . ولهذا فانه من الضرورى توسيع نطاق الدعاية للفكر الشيوعى، ودراسة تعاليم الماركسية اللينينية ، لأنه بدون ذلك لن تنجح الثورة الاشتراكية فحسب ، بل لن تنجح الثورة الديمقراطية كذلك . فيجب على الشيوعيين اعداد الجماهير للمرحلة الاشتراكية القادمة ، ولكن يجب أن يحرصوا على أن يكون هذا الاعداد شيئا متميزا عن موضوع بناء ثقافة شعبية جديدة تلائم المرحلة الديمقراطية . ذلك ان جوهر المرحلة الديموقراطية هو طابعها القومى : « فهى تنتمى الى أمتنا وتحمل ملامح أمتنا » . والثقافة الجديدة لا بد لها أن تمتص قدرا كبيرا من ثقافات الشعوب الأخرى ، ولكن يجب أن تتجنب امتصاص هذه الثقافات بالجملة ، « ومن هنا تصبح مسألة الأخذ ( بالتقليد الغربى على اطلاقه ) وجهة نظر خاطئة» ، تماما كما لو يأخذ الجسد الطعام ، فانه يفرد مايمكن له امتصاصه عن هذا الذى يلفظه فى فضلاته ، وذلك هو النحو الذى يجب على الصين ان تتناول به موضوعات الثقافة الأجنبية . فالقوالب الماركسية غير ذات جدوى للصين ، الا أن تتوافق مع القالب الوطنى الملائم للثقافة الصينية ، والثقافة الجديدة لا بد كذلك أن يغلب عليها الطابع العلمى ، فتنبذ جميع ألوان الفكر الاقطاعى والغيبى ، وتبحث عن الحق من خلال دراسة الوقائع المحددة . ثم هى يجب أن تقر بعظمة التقاليد الثقافية للصين ، وتأخذ منها ما ترى فيه السمة الديمقراطية أو الثورية ، مهما يكن شأنه كثرة أو قلة ، ولكن على الا تمتصه أبدا دون تمييز . وأخيرا فالثقافة الجديدة يجب أن تكون شعبية ، وأن تتجه مباشرة الى الجماهير ، فلا تعزل نفسها أبدا عنهم فى برج عاجى . ولهذا فانه من الضرورى اصلاح اللغة وتبسيطها واستخدام الكلمات الميسرة ، « ذلك ان بناء السياسة الديمقراطية الجديدة ، والاقتصاديات الديمقراطية الجديدة ، والثقافة الديموقراطية الجديدة ، انما هو ذاته جمهورية الديموقراطية الجديدة » .

وبعد ، فلا شك أن هذا تلخيص غير واف لمنطق ماوتسى تونج ، مما لا يجعل جميع جوانبه واضحة تماما ، وان كنت أحسب أنه تلخيص يعرض جوهر الموضوع فى عدالة ، والعنصر الرئيسى الجديد فيه ، هو تأكيد قدرة الصين وحاجتها الى ديكتاتورية تتشارك فيها عدة طبقات . واذ لم يكن بد من الاقرار بالديكتاتورية على أى نحو ، فقد كانت النظرة الى الديمقراطيات فى

العالم الغربى ، تقوم فى بســاطة على مجرد اعتبارها صــورا لديكتاتورية البورجوازية . ولكن ، بينما كان الشيوعيون على دأبهم فى القول بضرورة قيام اى شكل من أشكال الدولة ، على ديكتاتورية طبقة بعينها ، بورجوازية كانت أو بروليتارية . . بينما ذلك كذلك ، كان ماوتسى تونج قد فرغ من تطوير نظرية الديكتاتورية ، الى نوع تشترك فيه جميع الطبقات المساهمة فى الثورة ، فتتسع بذلك لجميع الطبقات ، ما عدا المتحالفين مع الاقطاعيين والراسماليين . ومع ذلك ، فقد كان ماوتسى تونج لا يرى أن مثل هذه الديكتاتورية ، تستند الى كل الجماهير دون اعتبار لطبقتها ، بل كان ينظر اليها على اعتبار أنها تســتند الى الاشتراك فى السلطة بين الطبقات . هذه هى السمة الرئيسية لديمقراطيــة ماوتسى تونج الجديدة ، فى وضع لا يلائم كل دول العالم ، ولكن يلائم الدول التى لم تتهيأ بعد للاشتراكيــة ، وبخاصة تلك الدول التى تخضــع للاقطاع والاستعمار مثل الصين . لقد كانت هذه الديمقراطية بالضرورة فترة انتقال ، لأن تلك الدول كانت محمولة على أن تنتقل من مرحلة الديمقراطيــة الى مرحلة الثورة الاشتراكية ، وأصبح على عاتق الأحزاب الشيوعية أن تنهض بمهمــة مزدوجة هى القيام بدورها فى المرحلة الديموقراطية ، ثم تهيئة العقول فى الوقت نفسه لتقبل الثورة الاشتراكية . ومن هنا وجب على الشيوعيين الا يفقدوا استقلالهم أثناء الاشتراك مع العناصر الأخرى فى الجبهة المتحدة ، والا يسمحوا لأنفسهم بالاندماج الى الحد الذى يعبث بغايتهم على المدى البعيد .

لقــد هاجم ماوتسى تونج اليمينيين الذين كانوا يعملون على التعجيــل بامتصاص العناصر الأخرى ، بنفس القــدر الذى هاجم به اليساريين الذين انكروا شرعية التعاون مع الطبقات الأخرى فى العمــل الراهن لدعم الثورة الديموقراطية ، مركزا هجومه بوجه خاص على التروتسكيين الصينيين ، الذين اقاموا تنظيمهم منفردا برئاسة شين توشين ( ١٨٨٠–١٩٤٢ ) وذلك فى مؤتمر عقد فى شنغهاى عام ١٩٣١ ، وكان الكومنتانج قد قبض على رؤسائهم وسجنهم فى العــام التــالى لعقــدهم ذلك المؤتمر . وقد اعتبر ماوتسى تونج هؤلاء التروتسكيين ، ومعهم الاستعماريون ، الأعداء الأساسيين للثورة ، وذلك فى تقريره الذى رفعه للحزب الشيوعى فى نوفمبر ١٩٤٨ ، عنــدما كشف أمر الجبهة الثالثة لهان لين فو بصورة قاسية . وقد كان التروتسكيون الصينيون، الذين ما فتئوا يواصلون الحاحهم فى اعتبــار كارثة ١٩٢٧ ، نتيجــة لازمة التحالف مع الكومنتانج ، هم أشد المنتقدين للجبهــة الوطنية ، وللديموقراطية ماوتسى تونج الجديدة . وقد هاجمهم ماوتسى تونج وندد بهم فى قسوة بالغة، على نفس النحو الذى هوجم به اتباع تروتسكى المزعومون فى أوروبا .

لقد رأينا من قبل ، أن الشيوعيين قد تقدموا عام ١٩٣٧ بعرض وفق شروط معينــة ، يتخلون فيه عن حكومتهم السوفيتية المستقــلة ، وينبــذون

استخدام كلمة « سوفييت » ، ويدمجون الجيش الأحمر فى جيش وطنى موحد ضد اليابانيين ، ويوقفون مصادرة الأراضى واعادة توزيعها فى المنـــاطق التى يسيطرون عليها . وذلك كله كجزء من الاتفاق العام مع الكومنتانج ، من أجـل العمل المشترك ضد اليابان . ولكن ، الى أى مدى تحققت هذه الشروط ؟ لقد طرأت بعض التغييرات على علاقات الحزب مع الكومنتانج ، بعد حادثة سيان فى ديسمبر ١٩٣٦ ، عندما استطاع شانج هسوه ليانج أن يختطف شـــيانج كاى شيك ، ثم أطلق سراحه بناء على نصيحة الحـــزب الشيوعى . ولم يصـــدر الكومنتانج أى رد رسمى على مقترحات الحزب الشيوعى عام ١٩٣٧ من أجـــل الجبهةالوطنية ، ولكن جرت مفاوضات بين الحزبين ، وهدأت الحرب الأهلية بين الجيشين فترة من الوقت ، ثم بدأوا جميعا يعملون معا فى مقاومة اليابان. وفى عام ١٩٣٧ و ١٩٣٨ تحسنت العلاقات بين الحزبين بصفة جوهرية ، من حيث الظاهر على أقل تقدير . وبعد ذلك ، عقب سقوط هان كاو فى اكتوبر ١٩٣٨ ، بدا هناك تدهور تدريجى ، وأخذ الصراع يظهر واضحا بعد هجـــوم الكومنتانج على الجيش الرابع فى يناير ١٩٤١ . وقد رأينا فى أثنـــــاء فترة تحسين العلاقات أن الشيوعيين قد أجروا تغييرا بالفعـل فى تخطيط مناطق السوفييت . وفى يوليو ١٩٣٨ ، قامت جماعة من الحزب الشيوعى يرأسها شو اين لاى ، بالاجتماع مع قادة الكومنتانج لاجراء مفاوضات فى شنج كنج ، غير أن شيانج كاى شيك قد أصدر أمره فى صيف ١٩٣٩ بفرض حصار مطبق على المناطق التى يسودها الشيوعيون فى شنسى وكانسو . ومع ذلك استمر الشيوعيون فى جهودهم من أجل العمل المشترك ، مقدمين بذلك نظاما جديدا فى المناطق التى تقع تحت سيطرتهم ، هو النظام المسمى « الأثلاث الثلاثة » حيث اقاموا فى يوليو ١٩٤٠ حكومة ائتلافية ، بأعداد متساوية من الشيوعيين والكومنتانج والمستقلين . وقد استمرت هذه الفكرة قائمة ، حتى بعد ان هاجم قائد جيش الكومنتانج الجيش الرابع فى يناير ١٩٤١ ، وأسر قائده وقتل نائب قائده فى المعركة ، ثم شتت القوة بأجمعها ، واضطر الجنود الذين افلتوا منها ، الى الهرب والانضمام للشيوعيين فى كيانجسو وشانتونج . مثل هذه الأحداث قد استمرت تمضى فى مزيج من التعاون فى بعض المناطق ، ومن القتال الفعلى بين المتنافسين فى مناطق أخرى ، الى قرابة نهاية الحرب العالمية فى اوروبا .

ولقد انعقد بعد ذلك فى ابريل ١٩٤٥ ، المؤتمر السابع للحزب الشيوعى فى ينان ، وهو المؤتمر الذى قام بمراجعة دستور الحزب ، وتلقى تقريرا من ماوتسى تونج عن الحكومة الائتلافية . وفى اثناء مراجعـة الدستور ، ادخل المؤتمر عليهمقدمة تحتوى وصفا بارزا لأفكار ماوتسى تونج، باعتبارها المبادىء الرائدة للحزب ، ثم باعتبارها القاعدة الأساسية لتحديد خط الثورة الصينية.

بالاضافة الى التعاليم الأساسية للماركسية اللينينية . وقد وصف الحزب الشيوعى نفسه بأنه تنظيم راسخ موحد يقوم على أسس من المركزية الديمقراطية وينهض على نظام يلتزمه كل الأعضاء عن وعى وبصيرة ، وعن طواعية واختيار. وهكذا ، ارتفع الحزب الشيوعى الصينى بماوتسى تونج ، الى مكانة متكافئة مع ماركس ولينين ، ووضعه فى مقام أعلى من انجلز وستالين ، فأسند الحزب بذلك شرفا الى قائده ، ان لم يكن لكونه صاحب نظرية أصيلة ، فعلى الأقل بوصفه أستاذا فى التكتيك والاستراتيجية ، عرف كيف يطوع مذهب ماركس ولينين ، لظروف دولة الصين شبه المستعمرة التى يحكمها الاقطاع ، وربما يطوعه أيضا بالنسبة لظروف أخرى مماثلة . ولكن ، هل كان ما قدمه ماوتسى تونج ، لا يزيد فى واقعه على مجرد تطويع العقيدة الماركسية اللينينية لظروف الصين ؟ لقد أجاب ماوتسى تونج نفسه عن ذلك بالنفى ، لأنه أعرب ـ بما لا يقل شأنا عن ماركس ولينين ـ عن أنه ينظر الى البروليتاريا الصناعية باعتبارها الطبقة المقدر لها قيادة الثورة ، لا فى المرحلة الاشتراكية التى ينظر اليها بوصفها مرحلة حتمية فحسب ، بل كذلك فى المرحلة السابقة عليها وهى مرحلة الديمقراطية الجديدة . واذا أخذنا كلماته بنصها الحرفى ، فانها تعنى أن الثورة ستنجح فى كلتى المرحلتين ، تحت قيادة البروليتاريا وحدها . ثم هو قد قال أيضا ، ان مرحلة الديمقراطية الجديدة ، من المفروض أساسا أنها ثورة الفلاحين ، وأن عمله الرئيسى هو قيادة وتنظيم ثورة الفلاحين . ثم انه بعد ذلك على أقل تقدير ، قد كان لديه خاطر فى ذهنه ، بأن الفلاحين برغم وجوب قيامهم بالثورة فى مرحلتها الأولى ، فانهم مع ذلك لن يستطيعوا أن يقودوها الا بتوجيه . وهو يعتقد تماما ، أنهم لن يستطيعوا بأية حال أن يصنعوا الثورة فى مرحلتها التالية ـ مرحلة الاشتراكية ـ ومن هنا ، فان ما سماه القيادة البروليتارية كان ضروريا فى كلتى المرحلتين ، وكان مهما فى المرحلة الأولى لضمان الاعداد للمرحلة الثانية . والحزب فى تقديره لا يجب أن يسمح له بأن يتحول الى مجرد حزب للفلاحين ، أو أن يندمج مع القوى الأخرى التى يحتاج الى التحالف معها فى الوقت الراهن .

وعلى هذا الأساس ، أصر ماوتسى تونج بكل قوته ومن أعماق تجربته ، على الا تتكرر أخطاء العشرينيات ، وعلى الا ينضم الحزب الشيوعى الى الكومنتانج حتى لا يفقد قدرته على العمل المستقل ، فى وضع الخطة للتعاون معه أو مع الطبقات التى يسعى الى الالتقاء بها . وقد رأى ماوتسى تونج استحالة قيام قيادة فعالة للطبقة العاملة ، بالمعنى الراهن لقيادة حزب جماهيرى ينهض على العمال الصناعيين ، بينما المدن الكبرى يسيطر عليها الكومنتانج . بل ويستحيل ذلك الى أن تصبح البروليتاريا أكبر حجما وأكثر تركيزا ، من خلال تقدم التصنيع فى البلاد . ولكنه كان مستعدا من زاوية اقتناعه الخاص ،

لاعادة الوضع القيادى السابق للفلاحين فى الكفاح الثورى ، وافتقاد الأثر الكبير للحزب الشيوعى بين العمال الصناعيين ، وذلك لفكرته التى تنادى بأن الحزب الشيوعى ، هو القائد الحقيقى والطبيعى ، وهو طليعة البروليتاريا الصناعية ، حتى ولو لم ينضم الا عدد قليل من عمالها للحزب ، أو كانوا قادرين على الايفاء بالشروط الضرورية للقيام بدور حيوى فى نشاط الحزب ، وذلك باعتبار أن أفكار الحزب الشيوعى والبروليتاريا الصناعية ، مرتبطة الى الدرجة التى تجعل من المحال تصور أحدهما بدون الآخر .

لقد كان هذا التفكير هو جوهر الفلسفة الماركسية اللينينية عند ماوتسى تونج ، اذ كان من الضرورى فى ذلك الوقت يومئذ ، التحالف ضد الاستعمار اليابانى ، باشتراك كل طبقة وكل فئة تستطيع أن تقوم بدور فى الجبهة الوطنية ، لتحقيق الديمقراطية الجديدة . ولكن الديمقراطية الجديدة ، لم تكن الا مرحلة انتقال على الطريق الى الثورة الاشتراكية . وعندما يحين الوقت للثورة الاشتراكية ، سوف تكون أعباء القيادة ملقاة على الحزب الشيوعى وحده ، باعتباره الطليعة والمتحدث باسم العمال الصناعيين . ومن هنا كان أمرا ممكنا ان تقوم ديكتاتورية مشتركة بين عدة طبقات فى مرحلة الثورة الديمقراطية ، ولكن ماوتسى تونج لم يذكر ، أو فيما أعتقد لم يفترض استمرار ديكتاتورية الطبقات فى مرحلة الاشتراكية التالية . فكيف اذن افترض ماوتسى تونج فى مرحلة الثورة الديمقراطية الأولى ، أن يكون للفلاحين حق الملكية الفردية أو العائلية للارض ، ثم كيف يمكن أن يعبروا هذه المرحلة الى المرحلة التى تليها ، وهى مرحلة الاشتراكية ..؟ ان المقطوع به أن ماوتسى تونج ، لم يكن يعتقد أن الزراعة التى يمارسها الفلاحون بشكل فردى ، يمكن أن تكون قاعدة للاشتراكية ، أو حتى أساسا ملائما لوظيفة المجتمع الاشتراكى ٠ ولكنه تكلم عن جميع شروط الانتقال من الديمقراطية الجديدة الى الاشتراكية ، مع تأكيده بأنها ستأتى فى مرحلة حتمية . ويبدو فى الواقع أنه فكر مثل ماركس ولينين ، فى ميزة الانتاج الواسع المدى ، والارتباط الوثيق بين هذا النوع من الانتاج والاشتراكية ، وأن هذه الميزة لا يمكن للثورة الاشتراكية أن تحققها بصفة أساسية ، الا بازالة كابوس الاستعمار تماما .

ولقد كان ماوتسى تونج قويا فى دفاعه عن التطور الصناعى ، الذى أصبح أكثر وضوحا عن ذى قبل ، عندما شن الحزب الشيوعى حملته لزيادة الانتاج فى فبراير ١٩٤٣ . ولكن كيف تتحول زراعة الفلاحين الى مرحلة الزراعة الجماعية أو المؤممة ؟ ذلك موضوع لم يكن ماوتسى تونج يرى فيه مايدعو الى الشرح، وانما كان يركز اهتمامه على أمرين اثنين: أولهما مستلزمات الاستراتيجية الثورية الحالية ، وثانيهما صيانة الحزب الشيوعى بعقائده الأساسية عن التأثر بما تتطلبه تلك الظروف الراهنة من مساومات ٠ وفى هذه النقطة الأخيرة كما

رأينا ، يقف ماوتسى تونج دائما موقف الاصرار الى أقصى مراتب الاصرار ،وفى دفاعه عن التحالف مع العناصر المعادية للاستعمار ، لم يخف ، ولم يرد للحزب الشيوعى أن يخفى ، أهدافه الاشتراكية القادمة ، بل على العكس من ذلك ، كان يعتبر الحزب الشيوعى مدرسة للاشتراكية والشيوعية ، لا تقل فى قيمتها عن اعتباره القوة ذات الصدارة فى الشئون الجارية ، وكان يوجه اهتماما كبيرا فى كل الأوقات ليؤكد أهمية الدور التعليمى « التربوى » للحزب ، وواجبات أعضائه فى ضرورة تمرسهم على المبادى الماركسية اللينينية . كذلك كان ماوتسى تونج يصر أيضا على ما سماه الديمقراطية المركزية باعتبارها وسيلة ضرورية لتنظيم الحزب وادارته ، ويصر على أن سياسة الحزب يجب أن يقوم الأعضاء بتنفيذها بطريقة منظمة ، بمعنى أن تصدر هذه السياسة عن المنظمات المركزية للحزب ، بعد أن تصل اليها أولا من أدنى المستويات . ولذلك فهو قد أكد ضرورة اجراء المناقشات الكاملة بين جميع الأعضاء لخطة الحزب أو سياسته ، التى لم يصدر فيها قرارات رسمية نهائية بعد . ولكنه أكد أيضا أن هذه المناقشات ، يجب أن تجرى داخل الحزب وبين أعضائه فحسب ، وأنه ليس هناك أى حق فى منح حرية المناقشة خارج الحزب ، وقد كانت لهذا التقييد أهمية خاصة ، عندما دعى الحزب للتعاون مع العناصر الأخرى فى جبهة متحدة .

وقد أدخلت هذه النصوص ضمن دستور الحزب الذى تم اقراره عام ١٩٤٥ ، على أساس أن معظمها قد تم الاتفاق عليه فى مؤتمر موسكو عام ١٩٢٨ حيث ركز الدستور الجديد على نقطتين اثنتين : هما السلطة المركزية لسياسة الحزب ، وأهمية النظام فى المناقشة الحرة المكفولة للأعضاء داخل الحزب . ونصت المادة الخامسة والعشرون على أن الأولوية لسلطة اللجنة المركزية ، أما سائر المنظمات المحلية التابعة للحزب ، أو المسئولون عنها ، فيجب أن يناقشوا المسائل ذات الطابع القومى بين أنفسهم ، أو يرفعوا اقتراحاتهم الخاصة بهذا الشأن الى اللجنة المركزية . وهناك نصوص تتعلق بالديمقراطية داخل الحزب ، فيما يتصل بالمواد التى تعالج أمر المنظمات الاقليمية والمحلية ، اذ يبدأ الفصل الخاص بهيكل التنظيم الحزبى بهذه الكلمات : « ان هيكل الحزب قد نظم على أساس الديمقراطية المركزية » ، ثم يمضى الفصل ليرسى نوعا من الرياسة المقدسة ، التى تسيطر على أجهزة الحزب المختلفة ، حتى تبلغ مستوى المؤتمر الوطنى باعتباره أعلى سلطة فى الحزب . وقد نص دستور الحزب أيضا ، على انه فى كل جهاز على حدة ، تصبح اللجان التى انتخبت هى السلطات العليا فى جميع مستويات التنظيم الحزبى ، وذلك فى أثناء الفترات الفاصلة بين انعقاد الدورات . وظاهر أن هذا يركز السلطة العليا فى اللجنة المركزية ، اللهم الا فى أثناء عقد الجلسات الدورية للمؤتمر الوطنى ، فالمؤتمر

الاقليمى على سبيل المثال ، ليست له حقوق تتعارض مع اللجنة المركزية ، اذ أن منظمات الحزب المحلية قد منحت حق اتخاذ القرارات التى تتعلق بالمسائل ذات الطابع المحلى ، ولكن هذه القرارات لا يجب أن تتعارض مع قرارات اللجنة المركزية أو التنظيمات الأعلى . أما خلايا الحزب ، فهى الأجهزة الأساسية فيه، وهى جوهره ونواته ، وهى موجودة فى مرافق الحكومة واتحادات العمل وجمعيات الفلاحين والتعاونيات ، وسائر المنظمات الجماهيرية التى يحتل المناصب المسئولة فيها ثلاثة أو أكثر من اعضاء الحزب ، ولكن هذه الخلايا تخضع لتوجيه لجان الحزب على مختلف المستويات ، وليست لها سلطة مستقلة . وأخيرا هناك بنود لتنظيم وضع الأعضاء الذين يخالفون نظام الحزب ، تبدأ من الانذار الى حد التصديق على قرارات الطرد من الحزب ، كذلك هناك اجراءات مشددة بشأن اعتراض منظمات الحزب أو أعضائه على اى تصرف يمسهم ، وقد نص الدستور على أن الهدف من الاجراءات التنظيمية، انما هو هدف تربوى ، الغرض منه دعم مبدأ العقوبة الجماهيرية داخل الحزب ، وقد منعت منظمات الحزب تماما من اتخاذ اى موقف متصلب . وعلى وجه العموم ، كان الانذار والنصيحة يعتبران الطريقة الملائمة ــ وليس الطرد ــ لمعاملة الذين يخالفون تعليمات الحزب لأول مرة . ولا شك فى وجوب توافق جميع أعضاء الحزب ، مع القرارات التى تنتهى اليها اللجنة المركزية ، أو التى تصل اليها المستويات الأدنى فى الحزب . كذلك ليس هناك شك فى انبعاث السياسة من مستوى القمة ، وانتقالها الى المستويات الأدنى ، وليس العكس صحيحا ، بانبعاث الفكرة من الأعضاء والفروع لتنتقل الى المركز .

لقد رأينا عندما أعلن الحزب برنامج الجبهة الوطنية ، مدى استعداده لوقف مصادرة الأراضى التى كان يعيد توزيعها على الفلاحين . وقد حدث ذلك فى أثناء الحرب الصينية اليابانية وبعدها ، تلك الحرب التى بدأت عام ١٩٣٧ . ولكن ليس معنى ذلك أن يحرم الحزب نفسه من دعوته الرئيسية للفلاحين ، فقد ظل فى دعوته طليقا ، بينما ترك ملاك الأراضى ماضين فى تملكهم ، فيما عدا المناطق التى يمكن طردهم منها باعتبارهم خونة للقضية الوطنية . كذلك اتخذ الحزب قرارات بانقاص الايجارات وسعر الفائدة على الديون ، وتخفيض الضرائب المرهقة للفلاحين . وقد عرضت اللجنة المركزية فى القرار الذى أصدرته فى يناير ١٩٤٢ ، سياستها بشأن الأرض بالتفصيل، وذلك فى المناطق الرئيسية التى تخضع للشيوعيين . وتقضى هذه السياسة بتخفيض الايجارات الى حد كبير ، وكذلك انقاص سعر الفوائد على الديون . ولكن ملاك الأرض الذين قبلوا الايجارات المخفضة ــ وكذلك فعل أعيان الاقطاع ــ قد اعطوا تأكيدا بالحصول على المبالغ المخفضة المستحقة لهم ، وأن تبقى فى حوزتهم اراضيهم وأموالهم .

وقد دعا الحزب أعضاءه الى الاعتراف بأن معظم ملاك الأرض يناهضون اليابان ، وأن بعض المتنورين من الوجهاء يحبذون الاصلاح الديمقراطى . ونبعا لذلك ، فان خطة الحزب الشيوعى الصينى ، هى مساعدة الفلاحين فى تخفيف الاستغلال ، وليس تصفية الاستغلال الاقطاعى كلية ، ولا مهاجمة الفئة المتنورة التى تؤيد الاصلاح الديمقراطى . ومن هنا ، فانه بعد آن تم تخفيض قيمة الايجار وفوائد الديون ، كان لابد من ضمان تحصيلها . وقد نص دستور الحزب بالاضافة الى حماية الحريات المدنية والسياسية والاقتصادية للفلاحين، على حماية الحريات المدنية والسياسية والاقتصادية لملاك الارض كذلك ، من اجل ضمان تحالف طبقة ملاك الأرض معهم فى نضالهم ضد الاستعمار اليابانى. أما سياسة تصفية الاستغلال الاقطاعى ، فقد اتبعت مع الخونة وحدهم ، وأما الخلافات والمشكلات بين ملاك الأرض والمستأجرين ، فقد حلت حيثما كان الى الحل سبيل ، وذلك عن طريق الصلح . أما نظام الحكومة « الأثلاث الثلاثة » ، فكان لا بد من تطبيقه بحسم ودقة ، فى المجالس والحكومات على مختلف المستويات ، حيث أن قرارات الحكومة لايجب أن تكون متحيزة ، ولكنها كانت تنطبق على الفلاحين ، بقدر ما تنطبق على ملاك الأرض .

وما من شك فى أن الأسس المعتدلة التى سار عليها الحزب الشيوعى فى سياسته الخاصة بالأرض ، قد مكنته من الاستمرار فى التمتع بتأييد الفلاحين . وهو اذ مضى فى ذلك ، لم يعتمد على المكاسب الحالية التى أحرزها فحسب ، بل كذلك اعتمد الى حد كبير على مخاطبة الاحساس الوطنى، فمنذ اللحظة التى بدأ فيها الحزب يدعو الى الجبهة الوطنية ضد الاستعمار اليابانى ، كانت نداءاته كلها تتسم بطابع الوطنية . أما الدولية التى كانت احدى سماته المميزة فى اتجاهه السابق ، فقد أخذت تتراجع الى الوراء أكثر فأكثر .

لقد كان الهدف المتكامل الذى تهدف اليه عقيدة ماوتسى تونج ، هو افراد حالة الصين والدول الأخرى المشابهة لظروفها ( أى الدول التى تخضع للاستعمار ) افرادا تاما عن الدول الأخرى ، وبالضرورة عن الاتحاد السوفيتى ، لا سيما أن تجربة الاتحاد السوفيتى لم تعد شيئا نهائيا يمكن أن يحتذى بحذوه ، وأن حاجة الصين للعمل من اجل سياسة تتلاءم مع ظروفها، قد أصبحت حاجة ملحة . أما من حيث الأساس ، فلم تكن العقيدة عقيدة قومية ، اذ أنها قد وضعت من أجل جميع الدول المستعمرة وشبه المستعمرة ، وليست موضوعة للصين فحسب . ولكن السؤال كان يدور دائما حول الكيفية التى تستطيع بها الصين أن تتصرف فى ظل ظروفها ، مما جعل مسألة وضع استراتيجية ملائمة للصين أمرا ضروريا للغاية . ولذلك عندما أصبحت الأولوية لموضوع تحالف جميع القوى فى الصين ضد الاستعمار

اليابانى ، لم يعد هناك اختلاف قائم بين سياسة الشيوعية الصينية والوطنية الديموقراطية الصينية ، وقد أصبحت هذه القومية جزءا من السياسة الرسمية للحزب الشيوعى الصينى ، وبذلك انسلخ الحزب عن الكومينترن ، برغم دفاع الأخير عن الجبهة الوطنية ضد الفاشية . والواقع من الناحية العملية ، أن الكومينترن لم يعد يتدخل فى الشئون الصينية ، حتى قبل أن يلغيه ستالين عام ١٩٤٣ . وقد استمر ماوتسى تونج فى تأكيد مبـادىء العمل الخاصة بالتحـالف مع الاتحـــاد السوفيتى ، والنظر الى الثورة الصينية فى كلتى مرحلتيها ، بوصفها جزءا أساسيا من ثورة البروليتاريا العالمية . ولكن هذا لا يعنى أنه يتلقى التعليمات من موسكو ، ولا يعنى التحرك نحو الثورة العالمية، فى الوقت الذى لم تستكمل فيه مرحلة الثورة الديمقراطية فى الصين أهدافها . ثم ان الحزب الشيوعى الصينى فى ندائه الوطنى ، وفى دعوته لبعث أمجـــاد تاريخ الثقافة الصينية ، انما كان يتبع فى ذلك منهجا يتماثل مع منهج الاتحاد السوفيتى — على الأقل بعد عام ١٩٤١ — وكذلك الاحزاب الشيوعية الأخرى ، كالحزب الفرنسى فى الثلاثينيات الأخيرة . ولكن هذا المنهج الذى اتبعه الحزب الصينى ، كان نابعا من ظروف الصين ، ولم يكن مفروضا عليه من موسكو .

ومن الواضح أن كل ما حدث فى الصين خلال الثلاثينيات ، وخاصـــة تحت توجيــــه ماوتسى تونج وتأثيره ، انما كان يعد من صميم الشيوعيـة الصينية ، التى أسند أكبر دور فيها للفلاحين ، على نحو يزيد عما ســلكته الشيوعية فى معظم الأقطار الأخرى . وعلى الرغم من أن زعامة البروليتاريا الصناعية ، قد ظلت مؤكدة من حيث المبدأ ، الا أنه كان ينبغى أن يعرف أن الثورة كان لا بد لها أن تكون قبل كل شىء ثورة فلاحين ، خلال ذلك الوقت الراهن والى فترة معقولة أخرى من الزمن . أما القيادة الاسمية للبروليتاريا ، فلم تكن أكثر من قيادة الحزب الشيوعى للفلاحين . وقد كان ماوتسى تونج ، يرى أن الفـــلاحين يجب أن يكونوا العناصر الرئيسية فى اتمـام الثـورة الديمقراطية ، والتى يجب على الحزب الشيوعى أن يعمل فى اطارها ، لا من اجل تحقيقها كهدف فحسب ، بل لاعداد تفكير الجماهير للثورة الاشتراكية ، التى تمثل المرحلة التالية لها . وأكثر من ذلك ، ففى وضع الصين باعتبارها شبه اقطاعية وشبه مستعمرة ، كان ماوتسى تونج يرى أنه من الضرورى ضم اى فرد الى صفوف الثورة ، للمساهمة فى مناهضـــة الاستعمار ، وأن يقبل الحاجة لبناء اجتماعى وسياسى ديمقراطى . وقد تبلور هذا التفكير فى اصراره على الوحدة الوطنية .

ولكن ، الى أى مدى تحول الحزب الشيوعى الى القومية نظريا على الأقل؟ ليس من السهل أن نقول انه قد أصبح أكثر وطنيـــة من الناحية العمليـــة ، ويجب الا نتجاهل أن وحدة النظرية والتطبيق ، هى احدى المبادىء الماركسية

التى أكدها ماوتسى تونج بشدة . وقد ألقى ماوتسى تونج عام ١٩٣٧ محاضرة عن التطبيق ، أكد فيها أن الماركسية ليست عقيدة بل هى دليل للعمل ، وأن كل مساهمته فى الفكر الاشتراكى انما تتفق مع هذا التأكيد .

لقد تناولت الشيوعية الصينية فى هذا الفصل ، ولم أتحدث عن باقى أشكال الاشتراكية فى الصين عام ١٩٣٠ . والواقع أن التطورات التى حدثت خارج الحزب الشيوعى قليلة ، وخاصة بعد أن أفاق الحزب من كارثة ١٩٢٧ ، واحتكر مهمة الدفاع عن الاشتراكية ، ومضى وحده يعمل من أجلها . لقد كانت خارج الحزب الشيوعى دائما جماعات تعارض الجبهة ، وتدعو الى سياسة بروليتارية محدودة ، تقوم على التحالف بين العمال والفلاحين وحدهم ، وأن يتم التعرف على قضية العالم بوصفها شيئا منفصلا عن الثورة الصينية . هذه العناصر هى التى ندد بها ماوتسى تونج ، باعتبارها نصيرة للتروتسكية . وينتمى الى هذه العناصر ، الأشخاص الذين اشتركوا فى مؤتمر شنغهاى عام ١٩٣١ ، وأقاموا لجنة مركزية منافسة بزعامة شين توهسين ، بوصفه سكرتيرا عاما لها ، من أمثال هان لى ــ فو ( الجبهة الثالثة ) ، وليوجين شيانج ( جبهة لينين ) الذى هاجمه ماوتسى تونج عام ١٩٣٧ ، وآخرين غيرهما من هؤلاء المعارضين . وقد ندد ماوتسى تونج بمن وصفهم هجامين ومغامرين ، أولئك الذين اتبعوا زعامة لى لى ــ سان عام ١٩٣٠ ، قبل جحوده ثم ابعاده الى موسكو فى العام التالى . كذلك كان هناك منشقون من الجناح اليمينى ، الذين اتهموا باعتبارهم انتهازيين ، من امثال تان بينج ــ شان ، الذى طرد من الحزب فى نهاية عام ١٩٢٧ ، من أجل التعاون المستمر مع الكومنتانج ، ونظم تبعا لذلك « حزبا ثالثا » ، ثم كو شان ــ شنج الذى انضم الى الكومنتانج بعد اعتقاله فى عام ١٩٣٢ .

وبعيدا عن هؤلاء المنشقين ، كان هناك فى الصين عدد كبير من المثقفين المتعاطفين مع الاشتراكية ، ولكنهم غير مرتبطين بالحزب الشيوعى الصينى ، ولا بفروعه المنشقة . وقد كانت سياسة الجبهة المتحدة لمناهضة اليابانيين ، ذات جاذبية قوية بالنسبة لمعظم هؤلاء المثقفين ، الذين كانوا على استعداد للتعاون مع الحزب الشيوعى الصينى ، بل وقبول زعامته للسياسة الراهنة ، دون ان يكون فى ذلك استحسان منهم للشيوعية بالذات . وقد كانت هذه العناصر ــ الى قيام العصبة الديموقراطية بعد عام ١٩٤٥ ــ تفتقر الى منظمة مركزية يمكن ان تلتف حولها ، فكان أكثرهم يمضى الى العمل فى الجبهة المتحدة او يصبح ذا نشاط فى تلك الهيئات غير السياسية كالعصبة التعاونية ، او أن يمارس الأمرين كليهما بطبيعة الحال . ومع ذلك ، فلم يكن المثقفون غير الشيوعيين يملكون اى كتلة من الاتباع فى اى وقت ، ولم يكونوا قادرين على ابداء اى نفوذ ملحوظ ، ولا هم أظهروا خصوبة فى ميدان الفكر الاشتراكى ،

برغم ما بذله بعضهم من محاولة ما ، لتطبيق المذهب التعددى الاشتراكى الأوروبى (١) على ظروف الصين ، وبرغم استمرار نفوذهم فى الحركة التعاونية كعنصر أساسى حتى عام ١٩٤٩ ، وبخاصة خارج المناطق التى تخضع للاشراف الشيوعى .

ومهما يكن من أمر ، فان ماوتسى تونج هو الشخصية الواحدة ذات المنزلة الاشتراكية الحق ، التى انبعثت فى الصين بين الحربين العالميتين ، بوصفه المعلم المرشد المنوط به التنفيذ العملى ، لاتجاه شيوعى مختلف فى واقعه المشهود . حيث قد أفسح المكان بأكثر مما يسمح به الشيوعيون فى أى مجال آخر ، لكل من الفلاحين والوطنيين المنضمين الى الجبهة المتحدة ، فى أمة شبه اقطاعية وشبه مستعمرة ، ثم هو قد سعى الى أن يجعل من هذه الأمة ، الحليف لكل من الاتحاد السوفيتى والحركات الديمقراطية الوطنية فى البلاد الأخرى ، التى تتعرض للتسلل الاستعمارى .

أما كيف تطورت هذه السياسة ، بعد أن تسنم الشيوعيون السلطة عام ١٩٤٩ ، فذلك موضوع يخرج عن نطاق البحث المرصود فى هذا الجزء من الكتاب .

## مراجع الفصل الثانى عشر :


* « تاريخ موثق للشيوعية الصينية » وهو مجموعة طيبة من المصادر الجوهرية المترجمة ، تأليف كل من براندت وشفارتز وفيربانك — طبعة هارفارد ١٩٥٢
* انظر أيضا « الشرق الأقصى » تأليف سلايد — طبعة نيويورك ١٩٤٨
* « الولايات المتحدة والصين » تأليف فيربانك — طبعة هارفارد ١٩٤٨


---

(١) قول المؤلف « المذهب التعددى الاشتراكى الأوروبى » مأخوذ من فكرة التعددية Pluralism التى تنهض على أساس أن المجتمع بالضرورة متعدد الفئات ، وأنه لابد من مراعاة النسبة العددية لكل فئة من هذه الفئات ، عند تشكيل التنظيمات السياسية المختلفة للدولة .

وقد بدأت المدرسة الفكرية لهذا المذهب فى بريطانيا خلال السنوات السبع الأولى من القرن العشرين ، وكان البروفسور كول — وهو المؤلف نفسه — ثالث ثلاثة تزعموا الدعوة لهذا المذهب ، واطلقوا عليه اسم الاشتراكية الطائفية أو اشتراكية الفئات . Guild socialism

وكان الذى حدا بهم الى هذا التفكير ، هو الرغبة فى تحاشى البيروقراطية عند تأميم الصناعات ، وذلك بأن تقوم النقابات العمالية نفسها بممارسة هذا التأميم . ولكنهم عادوا فجعلوا النقابات العمالية مجرد عنصر واحد ، من عناصر اخرى تشترك فى ممارسة التأميم ، اذ جعلوا الدولة هى التى تؤمم وسائل الانتاج ، ثم جعلوا الهيئات المهنية هى التى تدير العمل فى وحدات الانتاج . وهكذا افترقوا عن السنديكاليين الذين يدعون لاشتراكية النقابة وليس اشتراكية الدولة ، كما افترقوا عن الاندماجيين الذين يدعون للتمثيل المهنى فى البرلمان وليس التمثيل القائم على وحدات السكن .

وقد انتعشت هذه الفكرة طوال السنوات العشرين الأولى ، وتألفت لها عصبة دولية فى المحيط الأوروبى ، ولكنها سرعان ما خبت ثم ذوت ، حتى انحلت العصبة نهائيا فى عام ١٩٢٥ .

« المترجم »

* « العقدة الصينية » تأليف فيز ـ طبعة برينستون ١٩٥٣
* « مأساة الثورة الصينية » تأليف ايزاكس ـ طبعة ستانفورد ١٩٣٨
* « ديموقراطية الصين الجديدة » تأليف ماوتسى تونج ، الترجمة الانجليزية ـ طبعة نيويورك ١٩٤٥
* « كتب مختارة » فى مرحلة الاصدار ، المجلد الاول ، ١٩٥٤
* « موسكو والشيوعيون الصينيون » تأليف نورث ـ طبعة ستانفورد ١٩٥٣
* « الصين بين الدول » تأليف روز ـ طبعة نيويورك ١٩٤٥
* « الشيوعية الصينية وظهور ماو » تأليف شفارتز ـ طبعة هارفارد ١٩٥١
* « الأرض والعمل فى الصين » تأليف تاونى ، ١٩٣٢
* « ستالين والصين » أحاديث ستالين ـ طبعة بومباى ١٩٥١
* « حزب الماوتسية فى الصين » تأليف شتاينر ـ طبعة لوس انجيلز ١٩٥٢
* « الأعوام الثلاثون للحزب الشيوعى فى الصين » تأليف هوشياومو ـ طبعة بكين ١٩٥١
* « الكومنتانج والنخبة الصينية الشيوعية » تأليف نورث ـ طبعة ستانفورد ١٩٥٢
* « النجم الأحمر فوق الصين » تأليف ادجار سنو ، ١٩٣٨
* « العلاقات الأمريكية الروسية فى الشرق الاقصى » تأليف تيرير ـ طبعة نيويورك ١٩٤٩
* « تقرير عن الصين الخاصة بماو » تأليف موريز ـ طبعة نيويورك ١٩٥٣
* « مطامح الصين الشيوعية » تأليف روستو ، ١٩٥٤

# فصل الختام

## نظرة بين الماضى والمستقبل

تنتهى هذه الدراسة عن الفكر الاشتراكى فى عام ١٩٣٩ ، عند نشوب الحرب العالمية الثانية • ذلك أن التطورات التى وقعت بعد الحرب لا تزال حديثة العهد ، الى الدرجة التى لا تسمح للمؤرخ أن يصوغ لها التقييم وهو واثق من هذا العمل • ولكننى لا أستطيع ان أنهى هذا الموجز ، دون أن أقوم بمحاولة تقدير للمدى الذى وقفت عنده الحركة الاشتراكية فى عام ١٩٣٩ ، أو ما بدا من آمال تطلعت اليها فى ذلك الحين •

لقد انضمت الحركة الاشتراكية — لمدة تربو على عشرين عاما — الى حركتين متنازعتين ، هما الشيوعية والديموقراطية الاشتراكية . وقد سيطرت الحركة الأولى سيطرة كاملة على الاتحاد السوفييتى ، بينما تمثلت الثانية فى الحكومة الدستورية بالدول الاسكندينافية الثلاث ، دون أن تحظى بتأييد أغلبية ظاهرة من الناخبين فى اى واحدة من هذه الدول الثلاث . ولقد امحت الشيوعية والديموقراطية الاشتراكية فى ايطاليا والمانيا واسبانيا ، وأغلب دول أوربا الشرقية ، باستثناء بعض ألوان النشاط المعين فى صورة حركات سرية . وكانت توجد فى فرنسا أقلية شيوعية قوية بقدر ما كان للديموقراطية الاشتراكية كذلك • بينما كان حزب العمال فى بريطانيا العظمى ، التى لا تجد فيها الشيوعية الا قليلا من الأتباع ، قد بدأ يفيق رويدا رويدا من كارثة عام ١٩٣١ ، وأخذ فى تحدى سيطرة المحافظين التى كانت لا تزال قائمة بعد انتخابات عام ١٩٣٥ •

أما فى الولايات المتحدة ، فقد انتهى الحزب الاشتراكى الذى لم يكن أبدا قوة حقيقية منذ عام ١٩١٤ ، الى التداعى فى انحلال بالغ المدى ، بينما زادت نقابات العمال من قوتها بمقتضى سياسة النيوديل . وفى أمريكا اللاتينية ، كانت الشيوعية عقيدة الأقليات النشطة ، وان تكن أقليات غير كبيرة فى معظم الجمهوريات ، بينما كانت الاشتراكية الديموقراطية يومئذ هى القوة المسيطرة ، وكانت كلتا الحركتين على خصام مع حركة ابريستا التى كانت قوية فى بيرو ،

بينما بذل الرئيس كارديناس فى المكسيك غاية جهده للسير قدما على منهج الثورة الزراعية الأولى •

وكانت الحكومات العمالية تحكم فى استراليا ونيوزيلاند ، حيث حققت الأخيرة تقدما ملحوظا لاقامة دولة تظللها الرفاهة• (١) وفى كندا كانت الأحزاب التقليدية لا تزال تحتل مكان الصدارة ، ولكن الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى التعاونى للكومنولث ، كان قد بدأ يتحدى سلطانها وبخاصة فى ساسكاتشوان • أما فى جنوب أفريقيا ، فقد كانت الحركة العمالية لا تزال على حال من الانحلال ، بينما كانت القومية العنصرية المتعصبة هى القوة الصاعدة • وفى الهند ظهر حزب الكونجرس الاشتراكى ، ولكنه كان لا يزال يعمل داخل اطار حزب المؤتمر ، فى تنافس مطرد مع الحزب الشيوعى •

أما فى اليابان ، فقد أفل نجم الاشتراكية بجميع أنواعها ، ازاء نمـــو العسكرية القومية • وفى الصين ، أرسى ماوتسى تونج دعائمه فى مجالس الحزب الشيوعى ، ووضع نفسه على رأس الجبهة الشعبية لمقاومة التدخل اليابانى الاستعمارى بينما كانت الحكومة المركزية لا تزال فى أيدى شيانج كاى شيك والكومينتانج • وقد كانت هناك حركات شيوعية واشتراكية ناشئة فى عدد من دول الشرق الأوسط ، ولكنها كانت لا تزال صغيرة دون فاعلية • وأخيرا كانت هناك فى الدول الأوروبية الصغيرة مثل بلجيكا وهولندا وسويسرا ، أقليات اشتراكية ديموقراطية كبيرة ، لم تكن تبدى أى احتمال فى أن تصبح اغلبية ، بينما كانت البرتغـال ترزح تحكم حكم سالازار الديكتاتورى • أما تشيكوسلوفاكيا ، فقـد كانت فيها أقليـات شيوعية واشتراكية ديموقراطية قوية ، دون أن تكون على قدر كاف للسيطرة على البلاد . ووقعت بولندا تحت حكم شبيه بالديكتاتورية للعسكريين الذين تعاقبوا عليها من بعد بيلسودسكى ، بينما كان الفشل مصير الاشتراكيين فى فنلندا على ذلك الحين •

---

(١) دولة الرفاهة وليست دولة الرفاهيـــة : هذه هى الترجمة العربيـــة الموروثة لكلمة Welfare state التى استعملها المؤلف هنا . ولكن لى رأيا آخر فى الترجمة العربيـــة أسوقه للقارىء اقتراحا . ذلك أن الرفاهة عندى انما ترتبط فى الحس اللغوى بالسعادة ، ومن هنا لا يكون الواقع المادى شرطا لازما للرفاهة بمفهوم السعادة ، بل قد تكون الرفاهة على هذا النحو مرتبطة بأوضاع وجدانية خالصة . أما الذى يرتبط حتما بالواقع المادى فهو « الرخاء » .

فماذا علينا لو ترجمنا Welfare state دولة الرخاء وليس دولة الرفاهة ، التزاما بجوهر الاشتراكية العلمية التى تقيم مجتمع « المدينة الفاضلة » على المادية البحت ... يضاف الى هذا أن الكلمة الانجليزية نفسها ، تعنى فى بعض معانيها اللغوية : الخير والتوفيق والاقبال ، الى جانب السعادة والرفاهة معا .

« المترجم »

فلو أخذنا الأمور على جملتها ، لكان هذا وضعا مخيبا للآمال بالنسبة للاشتراكية باعتبارها قوة عالمية • ذلك أن الثورة الشيوعية العالمية التى كان هناك من يتنبأ بها فى بواكير العشرينيات ، لم تفشل حتى فى مجرد قيامها فحسب ، بل لقد استبعدت من الأذهان تماما فى الوقت الحاضر ، بفضل أبطالها الروس الذين مضوا تحت قيادة ستالين ، يكرسون جهودهم لبناء « الاشتراكية فى بلد واحد » ويلقون بثقلهم الى جانب الجبهة الشعبية ، التى أقيمت من أجل حماية الاتحاد السوفييتى من أخطار العدوان النازى • وفى الوقت نفسه ، فان الاشتراكية الديموقراطية قد أظهرت ميلا ملحوظا للاستقرار على وضعها ، باعتبارها أقلية كبيرة دائمة فى أغلب دول الغرب ذات الحكومات الدستورية ، وذلك بالرغم من أن مؤيديها فى قليل من هذه الدول ، قد استطاعوا أن يحرزوا تقدما ملموسا فى سبيل اقامة دولة الرفاهة • وحتى عندما كانت الاشتراكية الديموقراطية تستولى على الحكم ، فانها لم تكن تبدى الا حماسا ضئيلا للتقدم الحثيث فى طريق الاشتراكية ، باعتبارها قاعدة بديلة للرأسمالية من أجل التنظيم الاقتصادى للمجتمع •

ولو أن الحركات الاشتراكية الديموقراطية والحركات الشيوعية لعام ١٩٣٩ كانت تعارض كل منها الأخرى فى ضراوة ، الا أنها قد أثبتت أنها جميعا تستلهم وحيها بصفة رئيسية من مصدر مشترك • فقد كان كل من الشيوعيين والاشتراكيين الديموقراطيين ، أتباعا بحكم المنطق لماركس ، الذى كانت عقائده الأساسية موضع التفسير من جانبهم ، على مذاهب مختلفة اختلافا جوهريا ، وذلك باستثناء الوضع فى بعض الدول وخاصة فى بريطانيا العظمى ، حيث لم تكن العقائد الماركسية تحظى الا بقدر يسير •

وقد عبرت كلتا المدرستين عن رأيهما فى النظريات الماركسية عن القيمة وفائض القيمة ، واتفقتا على الرأى فى أن الطبقات المالكة قد استغلت طبقة البروليتاريا ، بشراء قوة العمل — وهى سلعة — بثمن يقل عن قيمة انتاجها • كما آمنت كلتاهما بالتفسير الاقتصادى للتاريخ ، الذى ينطوى على الأمل المستقبل ، فى أن تصبح البروليتاريا هى الطبقة الحاكمة للمجتمع ، وفى أنها ستستخدم سلطانها لالغاء نفسها ، بقدر الغائها للطبقات الأخرى ، فى مجتمع قادم بلا طبقات . كذلك آمنت كلتاهما بأن الرأسمالية ، التى كانت يوما هى رائدة الأساليب المتقدمة للانتاج ، مقدر لها أن يخلفها نظام تكون فيه الملكية لوسائل الانتاج ملكية عامة ، بحيث يختفى استغلال الانسان للانسان ، ويصبح الهدف من الانتاج هو الانتفاع به وليس الربح من ورائه .

أما مجال الاختلاف بينهما ، فيدور حول ما أعلنه الشيوعيون من ضرورة الثورة ، والحاجة الى ديكتاتورية بروليتارية ، بين يدى نوع جديد للدولة على

أساس جوهرى ، حيث تعمل فيما بعد على الغاء وجودها ، وتحل ادارة الأشياء فى محل حكومة البشر • (١) أما الاشتراكيون الديموقراطيون ، فيرون أنه يمكن تحويل الدولة الموجودة الى أداة ديموقراطية للبناء الاشتراكى على مراحل، وبذلك لا تكون هناك ضرورة للاطاحة بها ، اذ يمكن الاستيلاء عليها بكسب أغلبية ناخبيها الى الصف الاشتراكى •

وقد أعلن الاشتراكيون الديموقراطيون أن الديموقراطية البرلمانية وحكم الأغلبية ، أساس لا محيد عنه للاشتراكية • ومعظم هؤلاء الاشتراكيين ، تقوم تنظيماتهم فى البلاد التى تمتعت بعد عام ١٩١٨ بحق الانتخاب العام ، أو على الأقل بحق الرجال وحدهم فى انتخاب المجلس التشريعى الأساسى • أما الشيوعيون فلا يفكرون بعقلية الأفراد الناخبين أو الأغلبية ، وانما يفكرون بعقلية الطبقات المنظمة باعتبارها مستودعات للقوة • وهم مهيأون تماما لاهدار حق التصويت لأفراد الطبقات المعارضة ، ويؤسسون آمالهم على الديكتاتورية التى سوف تحرم كل «الأعداء الطبقيين» من المشاركة فى أى نفوذ سياسى • وهؤلاء الشيوعيون ، تقوم تنظيماتهم بصفة أساسية ، فى البلاد التى تفتقر الى وجود ديموقراطية برلمانية • ومع ذلك ، فقد كانت الديكتاتورية التى ينادى بها الشيوعيون دائما ، ديكتاتورية طبقة واحدة هى البروليتاريا ، أو ديكتاتورية مزيج من طبقات العمال والفلاحين التى تعمل تحت القيادة البروليتارية • وهكذا أصبحت ديكتاتورية الطبقة هى ديكتاتورية حزب الطبقة ، باعتبار أن هذا الحزب وحده هو الممثل الحتمى لطليعة الطبقة ، حيث تنطوى فيه آمال الطبقة فى مجموعها ، ومن هنا أصبح مخولا أن يحكم باسمها •

ومن ناحية أخرى ، فان الاشتراكيين الديموقراطيين قد أنكروا أن ماركس دعا الى الديكتاتورية ، بهذا المعنى الذى يصوره بها الشيوعيون ، وقالوا ان ماركس انما قابل بين ديكتاتورية البروليتاريا وديكتاتورية البورجوازية فحسب، بمعنى أن يقوم حكم الأغلبية مقام حكم الأقلية ، وبمعنى أن تعتبر البروليتاريا تشكيلا يتكون من الغالبية العظمى للشعب بأسره ، حيث تضم أهـل الريف المستغلين ، بقدر ما تضم سكان المدن المنخرطين فى سلك الصناعة الحديثة • بينما كان الشيوعيون من جانبهم ، يستعملون كلمة « البروليتاريا » بمعنيين مختلفين ، الأول يشمل الطبقات المستغلة فى مجموعها ، والثانى يشمل العمال الصناعيين وحدهم ، أو حتى هؤلاء الذين يعملون فى الصناعة الواسعة المدى فحسب • أما موقف الشيوعيين من الفلاحين ، فكان يصدر من اعتبارهم أن

---

(١) المقصود بهذه العبارة عند المؤلف ، أن المهمة ستكون مقصورة على مجرد ادارة وسائل الانتاج ، وليست مجرد التحكم فى علاقات الأفراد •

« المترجم »

الكتلة الغفيرة من المزارعين الفقراء والعمال الزراعيين المعدمين ، حلفاء طبيعيون للبروليتاريا ضد الطبقات الأكثر غنى ، كذلك يصدر من نظرتهم الى المزارعين ، بوصفهم أفرادا ينخرطون فى أشكال متداعية للانتاج على نطاق صغير ، بحيث يتعين اخراجهم من بدائيتهم عن طريق التصنيع للأساليب الزراعية ، تحت القيادة البروليتارية الحازمة واشرافها .

ومنذ بداية الحركة الشيوعية ، ظهر خلافها مع الاشتراكية الديموقراطيه بوضوح فى شكل حاد ، عند تناول موضوع الأقاليم المستعمرة تحت حكم القوى الأمبريالية • فقد حث أكثرية الاشتراكيين الديموقراطيين ، على الحاجة فى مثل هذه الأقاليم ، الى نوع أفضل من المعاملة للوطنيين ، والى تطور تدريجى لأجهزة الحكم الذاتى ، نحو حكومة ذات استقلال داخلى كامل ، تمضى فى توافق مع سياستهم المحلية ، على تدرج مراتبها • بينما كان الشيوعيون باعتبارهم الأعداء الظاهرين للامبريالية والاستعمار ، يسيرون قدما لاشعال الثورة فى المستعمرات ، والتصفية النهائية للحكم الاستعمارى • وهكذا تعارضت السياسة الاصلاحية مع السياسة الثورية تماما ، فى أى منطقة مستعمرة استطاعت الحركة الشيوعية أن تدق فيها جذورا •

ولو نظرنا الى الموضوع نظرة عالمية شاملة ، لكان من اليسير أن نرى ، أنه لم يكن للشيوعية ولا للاشتراكية الديموقراطية فى الحقيقة ، رسالة عملية للممارسة فى كل البلاد • فمن ناحية ، لم يكن هناك أى احتمال مطلقا ، فى أن دولا معينة مثل اسكندنياوه أو بريطانيا العظمى ، قد ترغب فى مطاوعة الثورات الشيوعية على الاطاحة بنظمها القائمة ، التى يمكن على أية حال تعديلها تعديلا ملموسا ، لو كانت غالبية شعوبها على استعداد للتصويت من أجل تسليم أحزابها الاصلاحية زمام الحكم • ومن ناحية أخرى ، لم يكن هناك فى روسيا قبل عام ١٩١٧ ، اى طريق مفتوح غير طريق الثورة ، لأن ارادة الأغلبية من أجل الاصلاح لم يكن معترفا بها منذ البداية ، ولأنه لم يكن يوجد كذلك أى أسلوب دستورى للنهوض بتقدم ديموقراطى • وقد وقفت بعض الدول وبخاصة ألمانيا ، فى منتصف الطريق بين هذين الموقفين المتعارضين ، ذلك أنه كانت لديها برلمانات منتخبة فى حرية واسعة ، وبسلطات ذات قدر موفور ، ولكن لم يكن لهذه البرلمانات اشراف على الحكومة التنفيذية ، التى ظلت فى أيد غير مسئولة ، فكان لا مناص عند وقوع صدام حيوى بين المجلس الشعبى والحكومة التنفيذية ، من تسويته عن تفاهم ، او اقراره باستعمال القوة . أما فرنســا ، فقــد وقفت كذلك متراوحة بين الطرفين لأسباب مختلفة ، ذلك أنها كانت ذات تقليد ثورى مستمد من انتفاضة ١٧٨٩ ، ولأن هذا التقليد كان يضم بين طياته ، عناصر كبيرة لم تكن لتقبل انظمة الجمهورية البرلمانية على الاطلاق . وقد اتخذت ايطاليا موقفا غامضا

كذلك ، بسبب الضعف فى تقليدها البرلمانى ، وبسبب الخلاف الذى طال احتدامه بين الكنيسة والدولة ، بحيث لم يبن لها اتجاه بين الديموقراطيات البرلمانية والبلاد الخاضعة لحكم مطلق . أما الأحزاب البرلمانية فى اليابان ، فلم تهيىء لنفسها أبدا ما يخولها اصدار الأوامر للقوى العسكرية ، أو الحد من سلطات الحاكم المؤله ، الى وضع يتمثل فيه حكم الملكية الدستورية .

ولقد كان البيان الذى أصدرته الدولية الثانية التى أعيد احياؤها عام ١٩١٩ فى اجتماع برن ، معقولا فى جلاء من حيث النظرة العالمية ، فهو لم يكن يحمل أية رسالة الى الروس أوالصينيين أواليابانيين ، كما لم يكن ينطوى الا على القليل بالنسبة للألمان أو الطليان ، باستثناء التجاوب مع تنظيمات جمهورية فايمار الجديدة ، التى لم تكن قد قامت بعد . ولكن البيان المثير الذى اصدره الكومينترن المنشأ حديثا ، بعد شهر أو أكثر فى موسكو ، كان على الأقل متحيزا بقدر ما استند اليه من اصرار عقائدى ، يعلن فيه أن أمام البروليتاريا فى جميع الأقطار واجبا ظاهرا ، لتمضى على هدى موسكو فى كل الميادين ــ الأمر الذى لم يكن فى الحقيقة عمليا بالنسبة لبريطانيا العظمى أو اسكنديناوه ، أو الولايات المتحدة ، بل لم يكن أقل كثيرا فى ذلك بالنسبة لايطاليا وفرنسا ، أو بالنسبة لجمهورية فايمار على النحو الذى أظهرته الأحداث ــ دون أن يذكر البيان شيئا عن استراليا ونيوزيلاند ، وعن كندا والمكسيك ، أو فى الحقيقة عن الهند وسيلان . ولقد كانت أحزاب الوسط فى فيينا ، التابعة لدولية « الاثنين ونصف » (١) ، هى وحدها التى استطاعت أن ترى كم هو عبث حقا ، أن يوضع أسلوب واحد للتطبيق فى كل الأقطار ، دون اعتبار لظروفها وتقاليدها ، ودون تقدير للفرص المتاحة أمام شعوبها . أما محاولة فيينا للتوفيق بين المتنازعين ، على أساس الاعتراف بوجهتى النظر كليهما ، للتطبيق على نحو محدود ، فقد طرحها جانبا دعاة التعصب المتناحرون .

والآن ، دعونا نلتفت لحظة الى وراء على عمق أبعد ، ونحاول أن نرى كيف تطور الفكر الاشتراكى منذ بواكيره الأولى فى نهاية القرن الثامن عشر ، الى حركات برزت فى سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية . ونحن نحتاج فى هذا الاسترجاع ، الى أن نسجل ملاحظة عن أول مصمم اشتراكى ، وهو جراكوس بابوف ، ومؤامرته فى عام ١٧٩٦ ، مؤامرة الأكفاء ، ذلك أنه ولو أن كلمة « الاشتراكية » لم تكن قد ولدت بعد ، فان بابوف له من الصدارة المشهودة ، ما يهيؤ النظر اليه بوصفه أول مفكر اشتراكى ، وضع نفسه على رأس حركة لها

---

(١) دولية الاثنين ونصف ، هى الدولية الثانية ونصف التى عاشت فيما بين عامى ١٩٢١ و١٩٢٣ ، وقد كتبنا عنها بمزيد من الشرح فى هامش سابق بالفصل السادس من هذا الكتاب .

« المترجم »

غرض اشتراكى واسع النطاق . ثم ان مما له دلالته ، انه بدأ بوصفه متآمرا ثوريا ، يسعى الى قيادة الثورة الفرنسية الكبرى ، نحو مزيد من مرحلة المساواة . وقد انبعث عن بابوف ومؤامرته ، صف طويل من المتآمرين الاشتراكيين : بلانكى وبأربيه ، فالجناح اليسارى المتطرف من السكارتيين البريطانيين ، فكوميون باريس ، ثم زعماء الثورة البلشفية نفسها لعام ١٩١٧ فى ملامح معينة ، بالرغم من أن اتهام لينين بالتبعية لبلانكى ، كان كثيرا مايقابل بالنفى القاطع . ومن بين عدة تقاليد يزخر بها السجل الاشتراكى ، هناك تقليد لاجدال فى أمره ،ذلك هوالانتفاضة المتمردة لنخبة ممتازة من الجماعةالمتحمسة من الثوريين ، الذين يهدفون بانتفاضتهم الى جذب الكتلة الخاملة من خلفهم نحو المجتمع الجديد ، بقوة الاحتذاء بالقدوة كما هو الشأن فى قوة الاحتذاء بالسنة . وقد حدث فى كثير من الأحيان وفى عديد من البلدان ، أن كانت هناك مجموعات من الأشخاص ، الذين كان تصورهم الفريزى للثورة الاشتراكيةيتفق مع مثل هذه الانتفاضة .

ولقد يظل الأمر على هذا النحو ، حتى فى البلاد التى لا تسنح فيها الفرصة لمثل هذا الاستعلاء المتمرد ، لأن مثل هذا النزوع للتمرد ، انما هو مسألة طبع فى الغالب ، ثم هو يتعلق بالعجز الخلقى عن التفكير على أى وجه آخر ، ولو انه توجد بطبيعة الحال أوقات وأماكن ، يضطر فيها أشخاص كثيرون ممن لايكونون على هذه الشاكلة ، الى الالتجاء للتمرد فى ظروف خاصة، باعتبار هذا التمرد سلاحا سياسيا .

اما التيار الثانى للتقليد الاشتراكى ، فهو مختلف فى أساسه . وقد تمثل بزوغ هذا التيار فى الرائدين الأولين للمجتمع ، روبرت أوين وشارل فوربيه ، بمشروعاتهما عن المجتمعات الصغيرة ، بعد أن تسحبا من التطاحن حولها ، ليتابعا الحياة الطيبة فى الجماعات الصغيرة للمنتجين والمستهلكين ، الذين يتمتعون غالبا بالاكتفاء الذاتى ، ويتعاونون فى كسب سبل العيش بدلا من التقاتل عليها . وكان الاثنان متشبعين بالفلسفات الاجتماعية عن الرغبات الطيبة المتبادلة . ومما لاشك فيه ، أن دعوة فوربيه الى الميول الانسانية الطبيعية ، ودعوة أوين للمبدأ الأخلاقى فى التضامن الاجتماعى ، كانتا مختلفتين تماما ، وتتناولان مجموعتين متباينتين فى المجتمع . وقد كان لأوين ارتباط وثيق بحركة الطبقة العاملة ، فى مرحلة معينة من مراحل تطورها ، الأمر الذى كان يفتقده فوربيه ، ولكنهما كليهما كانا يوتوبيين ، اذ هما يسعيان الى اعادة تشكيل المجتمعات القائمة ، على أساس من الارتباط وجها لوجه فى المجتمعات الصغيرة ، التى كان كل منهما يأمل على مر الزمن ، فى أن تعم الأرض بأسرها . وهما يسعيان الى أن ترتكز العلاقات على أساس فيدرالى واسع ، فتصبح مشكلة السلطة بأسرها مشكلة غير ذات موضوع ، ولا

معنى لها فى مواجهة الحرية الشاملة التى يتمتع بها كل من هـذه المجتمعات التأسيسية . أما خليفتهما كابيه ، فقد اختلف عن كل منهما ، اذ أنه سعى الى انشاء مجتمع أكبر ، تترابط فيه الجماعة وفقا لتنظيم أكثر جدية فى المساواة ، حيث تنتهى فيه الاختيارية التى نادى بها أوين وفوريه ، لتقوم فى مقامها عصبة من الترابط على نطاق أوسع . ولكن كابيه ، كان ينتمى كذلك الى معسكر اليوتوبيين ( المثاليين ) الذين كانوا يتصورون أن المجتمع الجديد ، سوف ينبعث نتيجة انسحاب اختيارى ، مما كان يسميه أوين « العالم القديم غير الأخلاقى .. » ، المتداعى فى تطاحن ، للدخول فى توافق من الترابط القومى يستند الى استثارة الصفات المثلى فى طبيعة الانسان (1) .

أما المدرسة الثالثة المبكرة ، فكانت فى جوهرها متباينة عن المدرستين الأخريين ، ذلك أن هنرى سان سيمون ، لم يكن ثائرا يطلب المساواة ، ولا هو صاحب نظرة يوتوبيه ، بل كان مخططا ذا عقيدة لها وزنها فى التطور التاريخى وقد رأى أن مهمة القرن التاسع عشر ، هى تحرير الجنس البشرى من حكم « المتبطلين » ، وهم أولئك الملوك والأرستقراطيون والعسكريون ، الذين

---

(1) اليوتوبيا : كلمة مركبة من لفظتين يونانيتين ، ابتدعها ابتداعا السياسى الانجليزى سير توماس مور ( ١٤٧٧ ــ ١٥٣٥ ) لتكون عنوانا لكتابه المشهور عن مجتمع المدينة الفاضلة ، الذى يقوم فى تقديره على أساس الحكومة الديموقراطية والاقتصاد الشيوعى ، فسمى هذا المجتمع يوتوبيا ، وسمى أفراده بالضرورة يوتوبيين .

أما المعنى اللغوى الاصيل للفظتين اليونانيتين « يو ــ توبيا » فهو بالانجليزية Nowehere وبالعربية « ليس فى مكان ما » .

ولما اشتهرت هذه الدراسة للمفكر الانجليزى ، تواضع الدارسون من بعده على تسمية كل محاولة لتصميم مجتمع مثالى ، باسم يوتوبيا . ومن هنا نبت الوصف المعروف لليوتوبيين الاشتراكيين ، من أمثال فيخته الفيلسوف الالمانى ، وفورييه الاشتراكى الفرنسى ، وأوين المصلح البريطانى . والواقع أنه لم يخل عصر فى عصور التاريخ ، من هؤلاء المفكرين الذين يبدعون بخيالهم مجتمع الكمال الانسانى ، وكان أبرزهم فى العصور القديمة الفيلسوف اليونانى أفلاطون بكتابه « الجمهورية » الذى قسم فيه المجتمع الى ثلاث طبقات ، تجرى حياة أفرادها المتمايزين على نظام شيوعى بحت ، وكان أهمهم فى العصور الوسيطة الفيلسوف الاسلامى الفارابى ، بكتابه « آراء أهل المدينة الفاضلة » الذى انفرد فيه بفكرة المجتمع العالمى لدولة واحدة ، فكان أسبق العالمين الى تجربة الامم المتحدة اليوم .

وهكذا كانت كلمة « يوتوبيا » عند الفرنجة ، هى مثالية « المدينة الفاضلة » عند المسلمين ، ومع ذلك ،، فقد درج المترجمون المحدثون فى ترجمتهم لكلمة يوتوبيا ، على اغفال العبارة العربية السليمة للمدينة الفاضلة ، وانتحلوا كلمة مستحدثة هى « الطوبية » ، نسبة الى طاب الشىء يطيب ــ فطوبى لك به .

وفى يقينى أن هذا افتعال لسنا بحاجة اليه ، لان كلمة يوتوبيا كما قد رأينا ، اسم علم على كتاب بعينه ، فلما اشتهر أصبح اصطلاحا منقطع الصلة بالفقه اللغوى . وهنا يتحتم التعريب وليس الترجمة ، والفرق بين التعريب والترجمة قد أوضحناه ، فى هامش الفصل الاول من هذا الكتاب .

واذن ، دع عنك كلمة الطوبية ، وقل كما نطقها أصحابها يوتوبيا ، وان شئت لها مزيدا من البيان العربى ، فقل هى مثوى الكمال عند البشر .

« المترجم »

سيطروا على الامور قبل الثورة العظمى وبعدها على السواء ، لتحل في محلهم طبقة « العلماء » وهم أولئك الرجال ذوو النظر العلمى ، الذين سوف يعيدون بناء الوحدة المفقودة ونظام المجتمع ، بتطويع وسائل الانتاج لخدمة المجتمع ، وخدمة الطبقة الأكثر عددا واشد فقرا ، قبل سائر الآخرين . وفى نظر سان سيمون ، أن الذى سوف يتأتى ، ليس هو صراعا طبقيا بين العمال وأصحاب العمل ، وانما هو تعاون بينهما لوضع حد للحرب والاستغلال معا ، وخلق اقتصاد مخطط يتقدم انتاج الثروة فى ظله تقدما واسع الخطى . وفى ظل هذا الحكم الخير ، تظهر مسيحية جديدة « تصفو فيها العقيدة اللاهوتية كلها من الشوائب ، وتشرف فيها الحقيقة العلمية وحدها » .

وقد أضاف تلاميذ سان سيمون الى عقيدة « المعلم » تصريحا بعدم شرعية كل الثروات الموروثة ، والحاجة الى منح الوظائف الاجتماعية والاقتصادية ، وفق ضوابط جادة لكفاءة الرجال ، يجعلها ذات نفع للصالح العام . ولكن بعضهم ، لا سيما أنفانتان ، قد مضى فى تفسيرات غامضة غريبة عن العقيدة الدينية للمعلم ، وهى تفسيرات قللت من شأن الحركة وبساعدت على هدم اهميتها الاجتماعية . غير أن الفضل يرجع الى سان سيمون وأتباعه ، فى تلك المسحة من التفكير الاشتراكى ، التى تسلك الاشتراكية مع دعاة الاقتصاد المخطط ، ومع ذلك الاتجاه الذى يسلكها فى عداد التقدم التكنولوجى والصناعة الكبرى ، بوصفها الأسس الضرورية لنظام اشتراكى .

أما التطور الرابع الكبير فى الفكر الاشتراكى ، فقد جاءت به دراسة لويس بلانك ، التى طورها فيما بعد فردينان لاسال ، على نحو معين من اتجاهاتها . وقد كانت أعظم مساهمة قام بها بلانك فى هذا الشأن ، هى فكرة «حق العمل» بوصفه الواجب الملقى على عاتق الدولة ، فى اتاحة فرصة العمل لجميع العاملين الراغبين ، على نحو ماعبر عنه فى كتابه « تنظيم العمل » ، الذى نشر لأول مرة فى عام ١٨٣٩ . لقد كان بلانك يدعو الى نظام يحكم فيه العمال مراكز العمل القومية حكما ذاتيا ، على أن تقوم بانشاء هذا النظام وتمويله دولة اصلاحية ديموقراطية ، وتترك فيه الحرية لهم يديرون شئونهم الخاصة ، ولا يخضعون الا لاشراف عام على التنسيق والتخطيط ، يقوم به ممثلو الشعب بأسره . وقد طبق لاسال هذه الفكرة فى ستينيات القرن التاسع عشر على ظروف بروسيا ، مطالبا بأن تقدم الدولة البروسية راس المال ، لتنمية جمعيات المنتجين التعاونية بادارتها الذاتية ، وأن تعمل الدولة وفق نظام سياسى ينهض على حق الانتخاب العام ، ويحول الدولة من عدو للجماهير ، الى الأداة الجوهرية فى تحريرهم من الرق .

وقد ساهم كل من بلانك ولاسال ، فى نمو الفكرة التى تذهب الى أن الاشتراكية تتطلب تدخل الدولة ، لالمجرد تنظيم الأحوال الاجتماعية والصناعية

بل لتجعل الدولة مسئولة بالفعل عن تدبير الصناعة عن طريق روابط للعمال ، تكون وتتلقى التشجيع تحت رعاية الدولة . ومع ذلك ، فان هـذا المفهوم للاشتراكية ، يجرى فى تعارض مباشر ، مع كل من « الاشتراكية العلمية » الجديدة التى نادى بها ماركس وانجلز فى أربعينيـات القرن التاسع عشر ، والمذهب المغاير أصلا الذى نادى به برودون فى الوقت نفسه على التقريب. ذلك ان ماركس وانجلز قد قدما فى كتابهما عن « التصور المادى للتاريخ » ، مذهبا خلصا فيه الى أن تاريخ الجنس البشرى ، هو سجل للحلقات المتعاقبة فى ألوان الصراع الطبقى ، التى تناقصت فى آخر مراحل هذا التاريخ الى طبقتين اثنتين فحسب ، هما الراسمالية والبروليتاريا ، اللتان سوف يستمر الصراع بينهما فى حدة أشد ، الى أن يطاح نهائيا بالبورجـوازيين الرأسماليين ، فى ثورة تنبعث من أفراد طبقة البروليتاريا الذين استغلهم هـؤلاء ، ثم يعاد تنظيم المجتمع على أساس متحرر من الطبقـات ، ومن التناقضات الاقتصـادية والاجتماعية . ويرى ماركس أن كل الطبقات الأخرى دون ذلك ، انما هى فى سبيل الاختفاء تحت ضغط التقدم التكنولوجى ،اذ قد حل الرأسماليون فى محل الاقطاعيين شيئا فشيئا باستيلائهم على مقاعد الحكم ، ثم خرجت من السـوق طبقات البورجوازية الصغيرة ، واصحاب الحرف الصغيرة والمزارعون، بحكم الانتاج الكبير ذى القدرة الاقتصادية الفائقة . وهكذا كانت الراسمالية الكبيرة فى تقدير ماركس ، تعتبر الى حد معين ، عاملة بالضرورة من أجل التقدم ،ولكنها كانت تحمل تناقضات بين طياتها ، حالت نهائيا دون تقدمها الى ماوراء هـذا الحد المعين ، ودفعت بالبروليتاريا التى تضـاعف نموهـا ، الى الميـدان فى مواجهتها ، بوصفها قوة يتزايد تهـديدها يوما بعد يوم . ويقرر ماركس أن النتيجة يمكن التنبؤ بها على يقين علمى ، تلك هى الاطاحة بالراسمالية ،وتطويع وسائل الانتاج للاشتراكية تحت اشراف البروليتاريا .

ومما لاشك فيه ، أن ماركس كان يتوقع أن تحدث هذه الخاتمة فى وقت قريب جدا ، بوصفها نتيجة محتومة لواحدة من الأزمات المتواترة ، التى كانت تتعرض لها الراسمالية على عهده . وقد غمط ماركس قدر كل من الصـلابة الرأسمالية وامكانية الدول المحكومة راسماليا ، فى المسارعة لأنقاذ الطبقـة الراسمالية المهددة . كذلك بالغ ماركس فى تقدير قوة تضامن البروليتاريا ، وفى احتمالات الانطواء تحت راية البروليتاريا ، من جانب طبقات المجتمع التى تكون قد تداعت اليها بحكم تقدم الرأسمالية الكبيرة ، ومن جانب الفلاحين الذين يكونون قد ازدادوا فقرا بحكم التصنيع التقدمى للزراعة . ولكنه كان عـلى حق فى تنبؤه بان الصراع بين العمال والرأسماليين ، هو الصراع البارز للقرن التاسع عشر المنصرم ، فى الدول الرأسمالية المتقدمة . وكذلك كان على حق فى تنبؤه بزيادة الميل نحو الانتاج على نطاق واسع فأوسع .

ولقد أحدثت الاشتراكية الماركسية أول تأثير كبير لها على العمال فى الدول المتقدمة ، أيام الدولية الأولى فى ستينيات القرن التاسع عشر . وفى عام ١٨٦٧ نشر أول جزء من مؤلفه الكبير « رأس المال » وفى العام نفسه ، أسس أتباعه حزب الأيزناخ الإشتراكى الديموقراطى فى المانيا ، لمعارضة « الرابطة العامة للرجال العاملين الألمان » التى أسسها لاسال قبل ذلك ببضعة أعوام . وقد كانت العناصر الكبرى للتعارض بين الماركسيين واللاساليين خلال السنوات التالية ، تتصل أولا بالقانون الحديدى الخاص بالأجور ، الذى أيده اللاساليون بينما رفضه الماركسيون ، ثم الاتجاه الذى يسلكه الاشتراكيون فى تعاملهم مع الدولة الأمر الذى كانت له دلالة مباشرة على نحو كبير . وفى هذا الصدد ، بينما تطلع اللاساليون الى الدولة ، التى أعيد تشكيلها على أساس من حق الانتخاب العام ، لتعمل بوصفها المشجع للمشروعات المنتجة للعمال فى مواجهة الرأسماليين، اذا بالماركسيين يعلنون ضرورة استئصال الدولة الرأسمالية جذورا وفروعا ، وبناء دولة جديدة على انقاضها ، تستند فى رسوخ الى حكم العمال .

لقد كان هذا تباينا صارخا بين المذهبين ، ولكنه لم يحل دون اندماج الأحزاب الألمانية الماركسية واللاسالية فى مؤتمر جوتا لعام ١٨٧٥ ، على أساس برنامج متفق عليه ، ندد به ماركس فى صراحة ، باعتباره اذعانا كبيرا لوجهه النظر اللاسالية ، فى شأن الدولة على وجه الخصوص . وبرغم ذلك فان اتباعه الألمان تجاهلوا احتجاجه ، ومضوا قدما فى الاندماج ، الذى اعتبروه ضروريا للكفاح المؤزر ضد حملة بسمارك المناهضة للاشتراكية . اما الحزب الاشتراكى الديموقراطى الألمانى المتحد ، الذى انبعث بنجاح من هذا الكفاح ، فقد أصبح بعد ذلك أنموذجا للأحزاب الاشتراكية فى أغلب أوروبا ، باستثناء بريطانيا العظمى ، حيث لم يحصل الاتحادالاشتراكى الديموقراطى الذىأسسههيندمان الا على تأييد ضئيل للغاية ، وسرعان ما اخذ يذوى ليصبح غير ذى شأن تماما ، بحكم نمو الأحزاب غير الماركسية ، وهى حزب العمال المستقلين بزعامة كير هاردى عام ١٨٩٣ ، ثم لجنة تمثيل العمال لعام ١٩٠٠ ، التى أصبحت بعد ذلك حزب العمال فى عام ١٩٠٦ . ولكن الأحزاب الماركسية الاشتراكية الديموقراطية ، فى معظم أقطار غرب أوروبا ، وهى اسكنديناوة وهولندا وبلجيكا واسبانيا وايطاليا والنمسا معا ، قد بدأت فى ثمانينيات القرن التاسع عشر وتسعينياته ، تلعب دورا مسيطرا فى سياسات الطبقة العاملة ، بينماكان الميدان فى فرنسا وروسيا منقسما بين الأحزاب الماركسية واللاماركسية ذات الطبائع المختلفة .

وهكذا أصبحت الماركسية ، فى شكلها الذى أعطاه لها الحزب الالمانى الاشتراكى الديموقراطى ، ذات النفوذ المسيطر فى الدولية الثانية ، التى أقيمت فى فرنسا عام ١٨٨٩ ، واستمرت على هذا النحو حتى نهاية الدولية

الثانية فى عام ١٩١٤ . ومهما يكن من أمر ، فان هذا النفوذ الماركسى لم يسلم من التحدى فى كل نقطة منه ، ولو أنه كان يبدو صاحب الغلبة ، مرة بعد مرة ، على القوى المناهضة له • أما التحدى الأساسى حقا ، فقد ووجهت به الماركسية فى الدولية الأولى نفسها ، خلال الأعوام الستينيات من القرن التاسع عشر ، حين كان على ماركس أن يدخل أولا فى معركة مع تلاميذ برودون ، ثم مع المعارضة الجسيمة لميخائيل باكونين الروسى ، الذى كانت سيطرته قوية على قطاعات معينة من الدولية ، بحيث جعلت ماركس يقضى عليها القضاء المبرم ، بنقل مقر قيادتها الى الولايات المتحدة ، بدلا من المخاطرة بوقوعها فى أيدى أنصار باكونين .

وكثيرا ماتكتل برودون وباكونين معا ، حيث كان اتباعهما متساوين فى معارضتهم لماركس ، ولكنهم فى الحقيقة كانوا مختلفين تماما فى نظرتهم ، ولو أنهم كانوا يشتركون فى العداء العنيف للمركزية وللدولة ، بوصفها آلة للتحكم البيروقراطى • وكان برودون مؤمنا فى الحقيقة عن يقين ، بفضائل الكيان الاستقلالى للفلاحين ، الذى يقوم على صغار المنتجين الذين يزرعون أرضهم بأنفسهم ، وأصحاب الحرف الصغيرة الذين ينتجون السلع بالمثل على أساس فردى ، فى تعاون من أجل السوق الاستهلاكية مباشرة • وكان يريد أن يقوم بنك شعبى بتقديم قروض سخية لمثل هؤلاء المنتجين ، فيضمن لهم بذلك وسائل العمل . كذلك أراد برودون أن يحصل كل منتج على مكافأة ، تتفق مع النجاح لمجهوده الشخصى أو العائلى ، على أساس ارتباط حر . وقد عارض أنصار برودون فى الدولية الأولى ، تبعا لذلك ، الملكية العامة لوسائل الانتاج ، بما فى ذلك الأرض ، وناصروا المشروع التعاونى الحر ، الذى لا يتلقى المساعدة من الدولة ، بل يتلقاها من بنوك التسليف تحت اشرافها بالذات . والواقع انهم كانوا فوضويين أكثر منهم اشتراكيين ، اذا كانت الاشتراكية تؤخذ على أنها تشمل ملكية الدولة . وقد كانت هزيمتهم فى الدولية الأولى على أيدى دعاة الملكية العامة ، أول تعريف فى الواقع ، لتحديد الاشتراكية الماركسية على هذا النحو الواضح من الملكية .

ولكن لم يكد أنصار برودون يهزمون ، حتى سرعان ماتبدى أنصار باكونين فى معارضة جديدة لماركس ، تظاهرها كتلة أتباع الدولية من الأسبان والطليان ، ويؤيدها قطاع كبير من السويسريين ، الذين يتركزون فى منطقة جورا لصناعة الساعات ، حول « لو لوكل » ثم « لاشو دو فوند » . وقد واجهت هذه المعارضة الجديدة الماركسيين بتحد أساسى ، وذلك برفضها حق مجلس لندن العام الذى يشرف عليه ماركس ، أو اى هيئة مسئولة أخرى على اليقين ، فى وضع سياسة أو برنامج معين ، يلزم القطاعات القومية والمحلية ، التى كانت تتشكل منها الدولية فى تفكك . كذلك أعطى باكونين فى فلسفته الاشتراكية

العامة ، تأكيده للاستقلال الأولى للجماعة المحلية التى لا حواجز فيها ، وتأكيده لحقها في تقرير مصيرها دون الخضوع لأى اشراف تسلطى من الخارج . وأبدى الرغبة فى النزول بالدولية الى وضع تكون فيهمجرد هيئة استشارية فحسب، بغير سلطان تلتزم به القطاعات القومية والمحلية . ثم اعلن حربا شـــاملة على الدول فى جميع أشكالها ، بوصفها أجهزة للتسلط البيروقراطى على الجماهير . ويقول باكونين ، انه يوجد تضامن طبيعى فى الجمـــاعة المحلية ، التى يمكنها ادارة شئونها على أساس من التعاون الحر للرجال مع الرجال ، بينما الوحدات السياسية الكبيرة ، كتلك الدول القومية ، تكون بالضرورة مؤلفة من حـــكام ومحكومين ، لا يوجد بينهم مثل هذا التضامن .

وقد كان هناك شقاق ، كذلك بين انصار باكونين وانصار ماركس ، حول الموضوع الخاص بمطلب الملكية ، فأنصار باكونين رغبوا فى التركيز على حملة لالغاء الوراثة ، بينما رد الماركسيون بأن الوراثة ليست الا مجرد عرض لمرض الملكية الخاصة نفسها ، وقالوا انه يجب أن يوجه الهجوم الى المرض وليس الى العرض . ومهما يكن ، فعلى الرغم من أن هذا النزاع قد اختلط كثيرا بالخلاف القائم بين ماركس وباكونين ، الا أنه كان فى الحقيقة خلافا سطحيا اذا قورن بخلافهما الكبير حول مسألة السلطة والمركزية . فبينما ينظر ماركس الى قيام احزاب سياسية مركزية للطبقة العاملة ، بوصفها الخطوة الضرورية التالية فى طريق الثورة الاشتراكية ، اذا باكونين يرى أن هـذه الأحزاب أدوات خيانة لصـــالح العمـــال ، من حيث النمو الحتمى داخل هـذه الأحزاب للميـول البيروقراطية ، ومن حيث نزوع الأحزاب الى مهادنة الدولة المتسلطة ، بدلا من أن تجعل هدفها الرئيسى فى سياستها الاشتراكية هو هدم الدولة تماما .

وقد نجح ماركس فى مؤتمر هولندا لعام ١٨٧٢ ، أثنـــاء غيبة الايطاليين الذين رفضوا الحضور ، فى طرد باكونين من الدولية ، وبعد ذلك نجح فى نقل قيادتها الى الولايات المتحدة ، حيث انتهتفىالسنوات القليلة التالية ،بعدفترة من الجمود والاحتضار . ولكن معارضيه استطاعوا أن يقيموا بقايا الدولية فى أوروبا ، لعدة سنين ، تحت رعاية الفوضويين والسنديكاليين بصفة رئيسية ، حتى انتهت كذلك أثناء محاولة جديدة لتوحيد القوى فى مؤتمر جنت للوحدة عام ١٨٧٧ . وقد رسم هيكل الدولية فى مؤتمر سرى عقد عام ١٨٨١ — وكان هيكلا فوضويا بحتا — ولكن لم تكن هناك بعد ذلك أية رابطة اشتراكية رسمية ، فيما عدا قلة من المؤتمرات فى المناسبات الخاصـــة ، حتى انشئت الدولية الثانية عام ١٨٨٩ . وقد حدث فى خلال هذه الفترة ، أن تجدد الصراع دفعة واحدة بين الاشتراكيين والفوضويين ، والقى الحزب الاشتراكى الديموقراطى الألمانى بثقله القوى ضد الفوضويين ، الذينطردوامرارا من المؤتمرات الدولية، ليعودوا الى الظهور بتحد جديد فى كل اجتماع تال . وقد أصبح وجود الحزب الاشتراكى الديمقراطى المنظم تنظيما دستوريا ، والذى يتنافس فى الانتخابات

البرلمانية حيثما وجدت ، اصبح مثل هذا الحزب فى الدولية الثانية ،هوالمقياس لصلاحية العضوية فيها ، تلك العضوية التى كانت مقصـــورة على الأحزاب الاشتراكية التى تقوم على أساس الصراع الطبقى . ولم يكن من اليسير دائما تفسير هذا الوضع على أية حال ، ومثال ذلك ، أن حزب العمـــال البريطانى لم يتخذ من الصراع الطبقى صفة يختص بها فى تصريحـــاته السياسية ،ومع ذلك فقد اعترف به حزبا مشتركا بالفعل فى الصراع الطبقى ، بغض النظر عما اذا كان قد نادى بذلك أو لم يفعل ، بينمـا الجماعات الفوضوية التى اعلنت فى فخر عن مبادئها الطبقية ، كانت تستبعد فى حـــزم اذا رفضت الاشتراك فى العمل البرلمانى . وفى بلاد مثل روسيا ، التى لم يكن فيها برلمان يجرى التنافس على مقاعده الى ما بعد ثورة ١٩٠٥ ، كانت النية يؤخذ بها على أنها واقع عملى ، فيسمح للروس الديموقراطيين الاشتراكيين ـ ســـواء فى ذلك المنشفيـك والبولشفيك وكذلك الثوريون الاشتراكيون من غير الماركسيين ـ بالانضمام الى صفوف الدولية ، كما سمح لكل من الاشتراكيين «المتطرفين» والاشتراكيين « المعتدلين » فى بلغاريا على السواء بالانضمام الى الدولية ، على الرغم من العداء الشديد بين الفريقين ..

وفى الدولية الثانية ظهر الألمان الديموقراطيون الاشتراكيون متماسكين فى حزب واحد . ولم يكن الفرنسيون كذلك ، حتى أرغموا على الوحـدة تحت الضغط الشديد من الدولية عام ١٩٠٤ . ذلك أن الاشتراكيين فى فرنســـا كانوا منقسمين فى حدة الى عدة جماعات متناحرة ، وإقد تزعم جول جويزد اقدم هذه الأحزاب وهو حزب العامل ، بالاتفاق التام مع العقيدة الماركسية ، وبتحالف وثيق فى أغلب الأمور مع الألمان . بينما جمع جان جوريس زعيم المجموعة الاشتراكية المستقلة ، أتباعا كثيرين من حوله ، تعهدوا بالـــدفاع عن الجمهورية البورجوازية ضد اعدائها المناهضين للديموقراطية والمناهضين للسامية ، وكانوا على استعداد اذا دعت الضرورة للتعـاون مع البورجوازية الراديكالية فى هذا الدفاع ، الذى اعتبره انصار جويزد أمرا مضادا لاستقلال المبادىء الاشتراكية . أما الحزب الثالث الذى يتزعمه اداوراد فايان ، فقـد واصل التقليد العنيد للبلانكيين . وثمت حزب رابع بزعامة بول بروس ، أعلن عن نفسه بوصفه حزب « الممكن » وركز بصفة رئيسية على تدابير الاصـلاح الاجتماعى ونشاط البلديات . وفضلا عن ذلك ، فان الوضع فى فرنســا كان معقدا نتيجة لاتجاه نقابات العمال المنظمة فى الاتحاد العام للعمل ، والتى أعلنت عن تأييدها للامتناع عن اى ارتباط بالأحزاب السياسية ـ بينما تركت أعضاءها أحرارا فى الانضمام الى هذه الأحزاب اذا ارادوا ـ وكذلك رحبت بالسنديكالية المغايرة للفوضوية ، التى كانت تستلهم وحيها من الأصول الفكرية لبرودون أكثر من ماركس .

والحق ان السنديكالية ، التى ضربت بجذورها فى ايطاليا واسبانيا ،بقدر مادقت شعابها فى فرنسا ، انما كانت تحديا جديدا فى السنين الأولى من القرن الحاضر ، للاشتراكية الماركسية فى مظهريها الثورى والاصلاحى على السواء . كذلك كانت هناك فى أمريكا واستراليا سنديكالية شبيهة لها تتمثل فى حركات « عمال العالم الصناعيين » . أما السنديكالية الأوربية ، فكانت بحكم تميزها عن السنديكالية الأمريكية ، هى الوريث المباشر للفوضوية ، وقد شنت هجومهاعلى الاشتراكيين التقليديين ، من وجهة النظر المحلية والفيدرالية نفسها . ولكم قيل ان الأحزاب السياسية قد أودت بدعاتها فى حتمية لازمة ، الى شرور الأولجاركية ، وهددت التضامن التلقائى ، الذى نتج عن الخبرات المشتركة للحياة اليومية فى مراكز العمل . وعلى هذا النحو ، كان يقال فى المجال الصناعى : « ان الكفاح الطبقى لايمكن أن يقوم الا من مستوى الطبقة » .

ولم تؤد الارتباطات السياسية الى الاشراف البيروقراطى والأولجاركى فحسب ، بل ادت كذلك الى المساومة ، من أجل ارضاء ومواءمة الجماعات الهامشية العابرة للناخبين . وهكذا فان العمل السياسى قد لطخ الكفاح الطبقى وقضى نهائيا على الدفع الثورى للطبقة العاملة .

على أن لينين ، قد اتخذ فى الحق نظرة معارضة ، اذ هو اعتبر ان السياسة هى الحقل الرئيسى للنشاط الثورى ، وطالب بالاشراف السياسى على النقابات العمالية ، التى تكون معرضة فى حالة عدم وجود هذا الاشراف ، الى أن تقنع بمجرد الأعمال الاصلاحية فحسب . ولكن لينين كان يفكر فى روسيا ،حيث كان للعمل السياسى بالضرورة صفته الثورية ، بينماكان السنديكاليون يفكرون فى السياسات البرلمانية على النمط الغربى . ومع ذلك ، فان السنديكالين كانوا يعارضون نوع الحزب السياسى الذى طالب به لينين ، بقدر ما عارضوا الأحزاب ذات النوع البرلمانى ، ذلك انهم كانوا يعادون كل أنواع السيطرة المركزية ،التى قوضت التضامن التلقائى للعمال فى الصراع الصناعى المحلى ، ولم تكن لهم صلة « بالمركزية الديمقراطية » ، تلك المركزية التى كانت سمة جوهرية للبلشفية . وقد جذب الكومينترن بلا شك ، عند تشكيله عام ١٩١٩ ، الثوريين من عمال المحلات والعناصر اليسارية الأخرى ، الذين شاركوا السنديكاليين عداءهم للنظام المركزى . ولكن سرعان ما أصبح واضحا ، أنه ليس هناك مجال فى الكومينترن لمثل هذه العناصر ، حتى لو كانت من الجناح اليسارى ، ما لم تتخل عن عدائها للنظام المركزى ، وتمنح الحزب والمجلس التنفيذى للكومنترن ، حق قيادة النقابات العمالية بقدر توجيههما للخطة السياسية . أما هؤلاء السنديكاليون أو غير السنديكاليين ، الذين انضموا فى البداية الى الكومنترن ، فسرعان ماوقعوا فى شجار مع زعامة موسكو ، ثم لم يلبثوا أن وجدوا انفسهم خارج الكومنترن ، بل ومن أشد المعارضين له ، على نحو ما كان روزميه ومونات فى فرنسا ، وآنجيل بيستانا فى اسبانيا . وقد كان

هـذا هو المصير الذى لحق بالنرويجيين بزعامة مارتن ترانميل ، وبقطاع الايطاليين الذين اتبعوا بورديجا فى الحزب الشيوعى .

ولكن قضية السنديكاليين الأمريكيين الممثلة فى حركة عمال العالم الصناعيين، كانت مختلفة بعض الشىء . ذلك أن عمال العالم الصناعيين ، لم يكونوا يهدفون كثيرا الى الحكم الذاتى المحلى ، بقدر ماكانوا يهدفون الى النقابية الصناعية على نطاق قومى يتفق مع التكامل الكبير فى الأعمال الأمريكية الضخمة . ولكن الأمريكيين أو على الأصح بعض كبار زعمائهم مثل هايوود ، قد صدمهم نظام الاتحاد السوفييتى المركزى بدرجة كبيرة ، وقاوموه فى شدة. ذلك أن عمال العالم الصناعيين فى أمريكا ، كانوا هيئة محلية الى درجة كبيرة : تلقى بزعمائها المحليين فى خضم الصراع الصناعى المحلى ، مثل الاضراب الكبير لعمال مصانع لورنس للنسيج ، كما كان يقودها على نحو واسع ، المهاجرون من أوروبا الذين أتوا حينئذ بنظرتهم السنديكالية ثم وجدوا أنفسهم على خلاف مع بيروقراطية النقابات المركزة تركيزا كبيرا، والملحقة بالاتحاد الأمريكى للعمل. وقد انضم كثيرون من مؤيدى عمال العالم الصناعيين ، الى صفوف الشيوعية فى عام ١٩١٩ ، ولكن سرعان ما تكشفت لهم ، فاعتزلوها أو انضموا الى واحدة أو أخرى من الحركات المنشقة العديدة ، التى ظهرت فى اليسار الأمريكى .

لقد كان لدى السنديكاليين وخصوصا فى فرنسا ، مزيد من النقد الذى يوجهونه للاحزاب السياسية الخاصة بالطبقة العاملة . فهم يقولون أن هذه الاحزاب ، بدلا من أن توحد العمال على أساس طبقى ، قد قسمتهم الى فرق تؤمن كل منها بأيديولوجية معينة ، وبذلك هدمت التضامن الطبيعى . وقد سهل توجيه هذا النقد فى فرنسا ، على ضوء التجربة الفرنسية لطوائف الأحزاب السياسية المتصارعة ، بينما كان يوجد فى اغلب الدول حزب سياسى اشتراكى واحد ، حتى ولو كانت هناك بعض الطوائف الخارجة على صفوف هذا الحزب الواحد . ويرجع الاختلاف فى هذا الشأن بين فرنسا والدول الأخرى لأسباب تاريخية على وجه أساسى . فقد سارت المنافسات بين القطاعات الاشتراكية الفرنسية شوطا بعيدا ، ولم ينجح احدها فى أن يجعل نفسه فى مقام الصدارة ، بينما اتحد الماركسيون واللاساليون فى المانيا ، وكونوا حزبا واحدا. وحدث فى بلاد عديدة أخرى أن كانت السيادة لأحزاب أسست فى الغالب على النحو الألمانى . وصحيح انه لم يكن هناك مثل هذه الوحدة الاشتراكية فى أسبانيا ، ولكن النقابات العمالية هناك كانت منشقة ايضا بين حركات متنافسة على قدر متكافىء من القوة ، بينما لم يكن للاتحاد العام للعمل فى فرنسا ، أى منافس فعال خلال فترة النشاط النقابى ، فى السنين الأولى من القرن العشرين .

ولم تكن للسنديكالية قبضة قوية فى أوروبا خارج نطاق البلاد اللاتينية ، برغم انها كانت ذات تأثير كبير فى هولندا وفى النرويج فيما بعد الحرب . أما

فى بريطانيا ، فقد مارست السنديكالية بعض النشاط خلال فترة الاضطراب الصناعى قبل عام ١٩١٤ ، ولكنها انحسرت الى وضع ثانوى الأهمية ، بظهور الاشتراكية الطائفية خلال الحرب العالمية الأولى (١) . وقد ردد الاشتراكيون الطائفيون كثيرا من المجادلات السندكالية ، دون أن يصلوا الى أبعادها المماثلة فى معارضة الدولة ، التى كان كثيرون من هؤلاء الطائفيين راغبين فى الابقاء عليها فى شكل ديموقراطى ، بوصفها وكالة عامة ، تسير جنبا الى جنب مع النقابات . ولكن فى الوقت الذى كان فيه الاشتراكيون الطائفيون ، ينتقدون الحزب العمالى بشدة فى نزوعه الاصلاحى ، فانهم لم يوافقوا أبدا على النظرة المحلية الحتمية ، للحركة السنديكالية فى القارة .

ذلك أن النقابات العمالية فى بريطانيا العظمى ، كانت منظمة بدقة على أساس قومى ، وكانت المساومة الجماعية على الصعيد القومى تحل سريعا فى محل المساومة على الصعيد المحلى . كذلك فان الاشتراكيين الطائفيين ، وقد سلموا بالتركيز الصناعى على اعتبار أنه قاعدة ، فاستهدفوا انشاء نقابات قومية على أساس النقابية العمالية ، وليس على أساس صورة الكوميونات المحلية ، على النحو المفهوم بخاصة عند السنديكاليين الفرنسيين والايطاليين والأسبان . وعلى الرغم من وجود مجموعة صغيرة من الفوضويين، حول البرنس بيتر كروبوتكين الذى عاش فى انجلترا ، فان الفوضوية البريطانية كانت ضعيفة للغاية ، ولم يكن لها نفوذ فى دوائر النقابات العمالية على الاطلاق ، وكان تقليد الحكومة البرلمانية على أشد مايكون من الرسوخ .. ومن هنا فقد انتقد الاشتراكيون الطائفيون أولئك الذين كانوا معادين تماما لمؤسسات الديموقراطية البرلمانية ، وركزوا دعايتهم على الحاجة الى امتداد الديموقراطية فى المجال الصناعى كذلك .

وقد ظهرت الفكرة المحلية عند السندكاليين الأوروبيين بعد ذلك ، فى صورة من صور الفيدرالية ، وهى الصورة التى كانت تمثل الاتجاه المعارض للماركسية فى تفكير برودون وباكونين . والواقع أن هذا كان مصدرا للقوة والضعف . فهو مصدر للقوة ، لأن نمو التنظيم على نطاق واسع ، ونمو البيروقراطية المركزية معه ، قد خلق فى عقول كثير من الرجال ، رد فعل ضد الاتجاهات السالبة للشخصية فى العالم الحديث ، واشاع روحا موالية لما يسميه الأمريكيون « الديموقراطية سطحية الجذور » . ثم هو مصدر للضعف ، لأن حركة الطبقة العاملة نفسها ، كانت بالضرورة متأثرة بنمو ذلك النطاق ، وكانت تميل للنظر الى التنظيم الواسع المدى ، مهما كانت مساوئه الانسانية ، على أساس

---

(١) الاشتراكية الطائفية أو اشتراكية الفئات تناولناها بالشرح فى هامش الفصل الثانى عشر من هذا الكتاب ، عند الحديث على المذهب التعددى الاشتراكى الاوربى .
« المترجم »

انه أمر ضرورى للأهداف التى تنافح عنها ، وانه من أجل ذلك لابد من قبوله ، باعتباره شرطا للصراع مع الرأسمالية ذات النطاق الكبير .

وليس من قبيل المصادفة ، أن وجد هذا الانجيل السنديكالى أغلب أتباعه فى بلاد مثل فرنسا وايطاليا وأسبانيا ، حيث لم تكن المشروعات الرأسمالية الضخمة ، برغم وجودها ، متقدمة على النحو الذى كانت عليه فى البلاد الرأسمالية الكبيرة ، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والمانيا . فقد كانت البلاد اللاتينية على وجه العموم ، لا تزال لديها فى السنوات الأولى للقرن التاسع عشر ، حركات للطبقة العمالية ، تبلغ فيها روابط التضامن المحلى ، مرتبة أقوى من تلك الروابط لكل صناعة منفصلة ، باعتبارها وحدة قومية على حدة . ولذلك كانت السنديكالية الأسبانية والفرنسية والايطالية ، لا تزال مجرد هيئة محلية ، كما كان التنظيم القومى فى كل صناعة ، مجرد اتحاد للهيئات المحلية ، التى كانت تشعر بارتباطها بالمجالس المحلية للعمل ، والتى كانت توحد النقابات المحلية ، لتجعلها على الأقل مماثلة فى قوتها لمراكز الصناعة القومية . وقد بدأت السندكالية تتهافت الى زوال ، بتقدم التوحيد القومى ، وبظهور عملية التأميم فى المرافق العامة ، وفى الصناعات الأساسية مثل مناجم الفحم ، اذ كان واضحا ، أنه من السهل وضع مشروعات واقعية لاشراف العمال المحليين على الأعمال المحلية ، بأكثر من اشرافهم على قطاعات محلية بحت ، يقوم تنظيمها على أساس المصالح القومية فحسب . وحتى عندما كان هناك من يحث على توجيه قدر أكبر من اللامركزية ، فى الصناعات الخاضعة للتنظيم القومى الواسع النطاق ، فان مثل هذه المحاولة ، كان مقدرا لها أن تواجه عداء زعماء النقابات العمالية ، الذين كانوا يخشون فقد سلطانهم ، اذا ما امتزجت المسئولية وسلطة الحكم الى حد كبير .

وحتى عام ١٩١٤ ، ومن خلال النشاط المتتابع فى حركات الطبقة العاملة؛ بين أنصار المركزية وأنصار الفيدرالية ، كان أنصار الفيدرالية يخسرون المعركة دائما ، لأن عوامل التنمية الاقتصادية والسياسية كانت تبدو مواتية للمركزية . فكلما نمت النقابات العمالية ، وحصلت على الاقرار لها بحق الوكالة فى المساومات كان سعيها يزداد للحصول على مساومات جماعية فى ميادين أوسع نطاقا ، ولاحلال المساومة على المستوى القومى ، محل المساومة على المستوى المحلى . كذلك كان نمو الأحزاب الاشتراكية المنظمة ، التى تسعى الى تمثيلها فى البرلمانات

القومية ، انما يتحرك فى هذا الاتجاه نفسه ، ويجعل من الصعب على جماعات القطاعات أو الطوائف ، أن تحافظ على استقلال أوضاعها • لقد كان الاهتمام فى كل من النقابات العمالية والميادين السياسية معا ، يتركز حول الوحدة بصورة متزايدة ، وكان الانشقاق على راى الأغلبية يعتبر جريمة ، لأنه انما يحطم تضامن الحركة • ولم يمنع هذا من ظهور جماعات منشقة ، ولكنه جعل موقف المنشقين أكثر صعوبة ، وجعل العمل على الصعيد القومى ، يحل فى محل العمل على الصعيد المحلى •

لقد كان هذا هو الحال ، بغض النظر عما اذا كانت الهيئات القومية تميل الى اليسار أو الى اليمين ، ولو أنه كان يكون أوفر تطبيقا ، عند ما كانت هذه الهيئات تتجه الى اليمين ، على النحو الذى فعله كثيرون • ذلك أن الاتجاه فى غرب أوروبا على أية حال ، كان يمينيا بالتأكيد ، عندما طورت الأحزاب الاشتراكية البرلمانية نفسها ، كى تتلاءم مع ظروف العمل البرلمانى يوما بيوم ، ثم لتتلاءم كذلك مع الوضعية الانتخابية للجماهير . ومع ذلك فان مثل هذا الاتجاه ، قد أمكن أن يبرز نفسه حتى عندما كان الميل يساريا • ففى روسيا ، على سبيل المثال ، حيث كانت هزيمة ثورة ١٩٠٥ ، قد أفسحت الطريق أمام تقدم ثورى جديد ، تبنى القطاع البلشفى للحزب الديموقراطى الاشتراكى ، الذى كان يعمل سرا بوصفه حركة ثورية ، شكلا متطرفا من أشكال التنظيم المركزى ؛ وطوره حتى أصبح مسألة مبدأ ، فى صورة نظرية « المركزية الديموقراطية » ، التى ظهر أنها مأخوذة عن ماركس . وقد سار المنشفيك فى الاتجاه نحو النظام المركزى الصارم على نحو أقل ، ولكنهم كانوا أيضا مركزيين ، اذا قارناهم بالثوريين الاشتراكيين الذين كانوا أقل تنظيما ، والذين كانت حركتهم تشمل كل ميادين الرأى من اليمين الى أقصى اليسار ، بحيث سمحت بوجود خلافات محلية كبيرة ، ولم تفرض أى عقيدة رسمية على أعضائها ، أو على الجماعات التى تشكل هذه الحركة . وانه لمن الصعب حقا ، أن يقال أن للثوريين الاشتراكيين مذهبا مشتركا ، يمضى الى أبعد من المساندة للعمل الثورى فى ميدان الاصلاح الزراعى ، والاطاحة بالأوتوقراطية ( حكم الفرد ) ، التى كانت تمثل مصالح الطبقات المالكة للأرض . ولكن لم يكن للثوريين الاشتراكيين دور كبير فى شئون الدولية الثانية ، فيما عدا فترة قصيرة فى أوائل ١٩٠٦ ، عندما كانت

حركة الثورة فى روسيا على أشدها · بينما كان الألمان فى الدولية الثانية ، وهم دعاة للمركزية عن بكرة ابيهم ، يمثلون القوة المتسلطة ذات النفوذ المطلق .

لقد كان الألمان من ناحيتهم مركزيين ، لأنهم كانوا فى الغالب ضد حكم الفرد المطلق ، الذى يتركز بدرجة بالغة فى بروسيا ، باعتبـاره العنصر المتزعم فى الرايخ الألمانى . وسواء اتفقوا مع كاوتسكى أو مع برنشتين ، فى الجدل الكبير حول المراجعة المذهبية ، فانهم كانوا جادين فى السعى لبناء حزب اشتراكى قوى متماسك ، تلتف من حوله أغلبية الناخبين الألمـان ، للاطاحة بنظـام الحكم الأوتوقراطى. وهكذا كانوا متفقين على صيانة وحدة الحزب ، الى الحد الذى لم يشأ فيه أحد أن يطرد برنشتين ومؤيديه من الحزب ، مما قد يبعث على الانقسام· والواقع أنه لم يكن من الصعب كثيرا صيانة وحدة الحزب ، لأن الخلافات بين كاوتسكى وبرنشتين ، برغم اتساعها من حيث النظرية ، لم تكن ذات تأثير كبير على السلوك الفعلى للحزب فى الموقف الراهن.ذلك أنه على الرغم من أن كاوتسكى والغالبية المؤيدة له ، كانوا يتحدثون ويفكرون فيما سموه الانفصال الثورى عن النظام القائم ، فى الوقت الذى كان فيه برنشتين يؤكد احتمال التقدم التدريجى فى اتجاه الاشتراكية ، كان أحد الطرفين لم يكن يريد جادا الاقدام على اجراء مبكر له صفة الثورية · كذلك كان أنصار كاوتسكى ينظرون الى مهمة الحزب على انها اكتسـاب أغلبية الناخبين ، شأنهم فى ذلك شأن دعاة المراجعة المذهبية ، ومن أجل هذا كانوا يعتبرون الوحدة شرطا أساسيا للنجاح · ولقد ساعد الثقل المتزايد لنقابات العمال فى شئون الحزب ، على زيادة المركزية ، لأن النقابات كانت تستطيع أن تأمل فى أن تجعل من نفسها وكالات فعالة للمساومة الجماعية، على أساس الاجراء الصناعى الموحد فحسب ، فى مجال يتزايد اتساعا يوما بعد يوم ، وكان واضحا أن النجاح فى المساومة الصناعية ، يتطلب استعداد الأقلية لأن تذعن لقرارات الأغلبية ، حتى ولو لم توافق عليها . وقد كان من السهل أن يتخذ اصرار نقابات العمال على قبول الأقلية لهذا الشكل من حـكم الأغلبية ، وسيلة لتنفيذه فى ميدان السياسة كذلك ، حيثما كانت النقـابات العمالية مشتركة فى الاجراء السياسى ، بوصفها حليفة للحزب الاشتراكى . وقد تجلى هذا الاتجاه فى بريطانيا العظمى أكثر منه فى المانيـا ، لأن حزب العمـــال البريطانى ، على العكس من الحزب الاشتراكى الألمانى ، كان مبنيا بصفة أساسية

على قاعدة النقابية العمالية ، وكانت قراراته فى السياسة تتخذ عن طـــريق التصويت عليها من مجموعة النقابات العمالية فى مؤتمرات حزب العمال .

ومهما يكن من أمر ، فانه حتى عام ١٩١٧ ، كان الاشتراكيون أقلية بصفة دائمة فى كل مكان ، ولم يكن يبدو أنهم سيصبحون قوة سياسية كبيرة • وربما بدا لزعماء الحزب بالضرورة ، أن الانشقاقات والحركات الانقسامية ، كانت تشكل عقبات فى طريق تقدم الحزب لتولى السلطة ، ولكنه حتى فى حالة عدم وجود هذه العقبات ، لم يكن هناك أمل فى تولى السلطة فى المستقبل القريب . وقد أصبح الموقف مختلفا بشكل أساسى بعد عام ١٩١٧ ، عندما تولت الحكم بالفعل فى دولة كبيرة ، حكومة تقوم على المرامى الاشتراكية ، وأصبح عليها ان تواجه مسئوليات سلطتها الجديدة ، اذ ظهر لأول وهلة فى الواقع العلمى ، التساؤل عما اذا كان يجب تنفيذ النظام المركزى فى مؤسسات الدولة الجديدة ، وهو النظام الذى تميز به الحزب المنتصر فى طريق صعوده الى الحكم ، أم أنه كان يجب قبول أحزاب المعارضة كعنصر هام فى النظام الجديد • وفى الحق ان هذا السؤال كان ذا شقين ، لأنه يتعلق بكل من الجماعات الاشتراكية والأحزاب التى انشقت عن الحزب المنتصر من ناحية ، ثم بالجمـــاعات غير الاشتراكية والأحزاب التى كانت تمثل القوى المعادية للثورة من ناحية أخرى • وقد حسم البلاشفة كلا الأمرين دون تردد على نمط سلبى ، فهم لم يفكروا حتى فى الاعتراف بأى حق فى المعارضة ، للعناصر المناهضة للثورة بصفة علنية ، ثم هم على الرغم من انهم قد تشاركوا فى حكومة الدولة الجديدة الى أمد قصير ، مع الثوريين الاشتراكيين اليساريين ، وسمحوا للمنشفيك بأن يظل لهم وجودهم فى صورة حزب منظم ، فانه سرعان ما أصبح واضحا ، أنه لم يعد هناك مجال للاشتراكيين المنشقين فى ظل النظام الجديد ، وبالأحرى لم يعد هناك مجال لمعارضـــة غير اشتراكية على التحقيق . لقد انهار الثوريون الاشتراكيون اليمينيون فورا ، عندما انفض المجلس التأسيسى ، وكان أغلب هؤلاء الثوريين منخرطين خلال الحرب الأهلية بالفعل فى معارضة مسلحة ضد البلاشفة . أما المنشفيك فقليل منهم هم الذين حملوا السلاح ضد البلاشفة فى الحرب الأهلية ، بينما جاهـد اغلبهم فى التعاون مع الحكم البلشفى . ولكن على الرغم من أن البلاشـــفة قد استفادوا بكثير من المنشفيك ، لاسيما فى المناصب الدبلوماسية والمؤســـسات الاقتصادية فى الدولة الجديدة ، فانه سرعان ما أصبح واضحا ، أنه كان لابدمن

حرمان حزب المنشفيك من سلطة العمل المستقل ، كما كان لابد للناطقين باسمه من أن يعزلوا من المراكز الحساسة فى كثير من نقابات العمال ، وانه لايجب ترك مجال لأى حزب اشتراكى ، لا يكون على استعداد للتوافق المطلق مع وجهة نظر البلشفية . اما عن الثوريين الاشتراكيين اليساريين ، فقد عمل البلشفيون على ضم صفوفهم الى الحزب البلشفى ، دون أن يسمحوا لزعمائهم باية فرصة فى الاعراب عن وجهات نظرهم بأى اجراء جماعى .

أما ما تمخض عنه الوضع فى روسيا غداة الثورة البلشفية ، فهو الدولة ذات الحزب الواحد ، التى ليس لديها استعداد للتسامح مع أى معارضة ، ولا أن تقبل التعاون مع أى حزب منظم خارج الدولة نفسها . وأكثر من ذلك ، أنه سرعان ما بدت الضرورة لكبت الطوائف المنشقة داخل الحزب ، مثلها فى ذلك مثل الطوائف الخارجة على الحزب ، كما حطمت «معارضة العمال» فى غير رحمة وكذلك الطوائف المنشقة الأخرى . ولقد أصبح مذهب « المركزية الديموقراطية » عقيدة الحكام الجدد ، منذ أن ظهر الى الوجود يوم كان يعتبر شرطا ضروريا لنجاح المعارضة المتآمرة ضد نظام الحكم القديم ، فاستمر الوضع عليه باعتباره ضرورة لازمة ، لهزيمـة التدخل الأجنبى والعنـاصر المناهضـة للثورة داخل روسيا ، ولكنه أصبح يعتبر فى الوقت الراهن ، قاعدة حتميـة لديموقراطية البروليتاريا الجديدة ، التى كان عليها أن تقدم القوة الدافعة للثورة العالمية . وبهذه الروح قام الكومينترن ، ليبسط اشرافه التنظيمى على الأحزاب الشيوعية فى كل البلاد ، الى حد اصدار الأوامر اليهـا ، بتبنى ما يراه الكومينترن من سياسات وما يختاره من زعماء . وأكثر من ذلك ، أنه بينمـا كانت المركزية الديموقراطية تسمح من حيث النظرية ، بالحرية الكاملة فى المناقشة ، حتى اللحظة التى تتخذ فيها القرارات الملزمة ، فان أفق هـذه المناقشة قد أصبح مغلقا ، نتيجة للاتهام بالطائفية ، الذى كان يلصق بكل المحاولات التى تبذل ، لتنظيم جماعات تناصر أى سياسة لا يوافق عليها زعماء الحزب . وقد اعلن فى وضوح مرارا وتكرارا ، أن حق المناقشة محصور فى الاجتمـاعات داخل الحزب ، وليس من حق المتنافسين نشر أى آراء جانبية تختلف عن آراء زعماء الحزب . وفضلا عن ذلك ، فانه كان مقررا أن تنبع السياسات من الزعامة ، وتنتقل تنازليا الى الأعضاء الذين يلون هذه الزعامة ، ثم من بعدهم الى صفوف

اعضاء الحزب ، وليس الشأن أن تجرى الأمور تصاعديا ، من المستويات الدنيا الى المستويات الأعلى فى الحزب .

والحقيقة أن المركزية الديموقراطية ، قد تحولت الى مركزية مجردة من الديموقراطية ، وأصبح التصديق المطلق على آراء الزعامة ، هو الاختبار الحقيقى لمدى الولاء للحزب . وبرغم أنه لم يكن يوجد فى روسيا من الناحية النظرية ، فورر أو دوتشى ، يحتل منصبا مشابها لمنصب هتلر أو موسولينى،فان السلطة التى كانت تحظى بها القيادة الجماعية ، لم تكن أقل من سلطتهما ،وأصبح كيان البولشفية قريب الشبه بالشمولية فى الدول الفاشية ، حتى أن كثيرا من النقاد لهذين النوعين ، قد اعتبروهما مجرد تصنيف لنظام واحد ، متجاهلين تماما العناصر التى يتغايران فيها جملة وتفصيلا . ومن أبرز هؤلاء النقاد ، كثير من الديموقراطيين الاشتراكين فى الدول الغربية ، الذين كانوا يستضيفون لديهم ، اشتراكيين منفيين من روسيا والدول المجاورة لها وسمحوا لهم بالحضور فى مجالس الأحزاب العمالية والاشتراكية الدولية ، بوصفهم ممثلين للأحزاب الاشتراكية فى المنفى . وكان هؤلاء المنفيون — وهذا شىء طبيعى — يتشددون فى تنديدهم بالنظام البلشفى ، ومما لا شك فيه أن وجودهم قد أدى الى توتر العلاقات بين الدول الاشتراكية الديموقراطية الغربية والاتحاد السوفييتى ، حتى لقد بدأ فى بعض الأحيان أن الاشتراكيين الديموقراطيين ، كانوا يعطون للديموقراطية تقييما أكبر فى تصورهم مما يعطونه للاشتراكية . ولم يفعل الشيوعيون شيئا للتقليل من هذا الشعور ، حتى وقت تحولهم الى سياسة « الجبهة الشعبية » فى مواجهة التهديد الفاشى . ذلك أن هذا التحول فى الجبهة ، الذى اتفق حدوثه مع حركة التطهير الستالينية فى الاتحاد السوفييتى ، لم يكن يصحبه اى تعديل فى العقائد البلشفية المتطرفة ، عن احتكار الحزب الواحد والتنظيم الحزبى الصارم . ولذلك كانت هناك عقبات ضخمة فى طريق القبول للعمل المنسق مع اى جبهة شعبية ، يلعب فيها الشيوعيون دورا . كذلك لم يكن متوقعا من الزعماء الاشتراكيين الديموقراطيين ، أن ينسوا فى لحظة ما كان الشيوعيون يرددونه عنهم ، او أن يطمئنوا الى أن سياسة الحزب لن تعود للتنديد بالجناح اليمينى وزعماء الوسط ، على النحو الذى حدث من قبل فيما بين عامى ١٩٣٩ و ١٩٤١ .

ثم كانت الضربة القاضية ، هى الاتفاق النازى السوفيتى عام ١٩٣٩ ، عندما تكل الاتحاد السوفيتى فجأة عن جهوده ، التى بذلها فى اقامة جبهات شعبية مناهضة للفاشية ، تقاوم العدوان المتواتر لهتلر وموسولينى ، ثم دخل فى تحالف مع المانيا النازية ، على أساس شروط لا تتفق تماما مع هذه الجهود ، بحيث جعل الالمان أحرارا فى توجيه زحفهم على الغرب ، دون أن يتعرضوا للخطر المباشر فى الهجوم عليهم من الشرق . وفى هذا المجال ، فانه ليس من الصعب تقرير دوافع ستالين لهذا العمل ، اذ هو على الأقل كان يكسب الوقت . ثم أنه بعد الارتباك الذى حدث فى القوات السوفيتية ،نتيجة لادانة توخاتشيفسكى وزملائه فى القيادة والكثيرين من صغار الضباط ، ونتيجة للاضطرابات التى صاحبت عملية التطهير بين المدنيين ، كانت مسألة الوقت موضوعا مهما للغاية ، من اجل اعادة تنظيم كل من القوة العسكرية والاقتصادية ثم تنقيحها . وبالاضافة الى ذلك ، فان الاتفاق قد قدم الفرصة لتقسيم بولندا ، مما وقى الاتحاد السوفيتى من اى هجوم مباشر ضده من الغرب ، كما أعطى الفرصة لاخضاع فنلندا ، بعد أن أصبح الغرب غير قادر على نجدتها بصورة فعالة . وفضلا عن ذلك ، فان تجربة المفاوضات مع الدول الغربية قد أوضحت ، كيف ان الأمل كان قليلا فى الاعتماد على استعداد الغرب للاستناد الى المساعدة العسكرية السوفيتية ، وكيف ان وجهة نظر الغرب كانت مختلفة عن وجهة نظر الاتحاد السوفيتى . ثم ان رفض الغرب مساعدة تشيكوسلوفاكيا ابان أزمة ميونيخ ، قد ساعد على الظن بأن دول الغرب ، اذا لم تكن تعمل عامدة على تشجيع هتلر « للتقدم شرقا » بمباركتها الضمنية ، فانها على الأقل لم تفعل شيئا لوقف هتلر .

ومع ذلك كله فان توقيع الاتفاق النازى ـ السوفيتى ، قد جاء ضربة خطيرة لكثيرين من الشيوعيين ، الذين كانوا لا يزالون منهمكين فى بناء الجبهات المناهضة للفاشية فى كثير من الدول ، فوجدوا انفسهم مضطرين الى واحد من اثنين ، اما أعادة النظر فى سياستهم وهم فى منتصف الطريق ، واما التخلى عن واجبهم الشيوعى . واذ كان أكثرهم ينظر الى الدفاع عن الاتحاد السوفيتى، باعتباره الواجب الدائم لكل شيوعى ، فقد سلك اغلبهم السبيل الأول ، ولو بعد فترة من المراوحة فى بعض الحالات ، الأمر الذى ترتب عليه فى ذلك الوقت الراهن على الأقل ، فقد هؤلاء المتراوحين لمكانتهم فى الكرازة الشيوعية .

وهم عندما فعلوا ذلك ، لم يكونوا تحت ضغط الحاجة لمعارضة «الحرب الكلامية » لعام ١٩٣٩ ــ ١٩٤٠ فحسب ، بل كانوا أيضا تحت ضغط الحاجة لمتابعة مولوتوف فى عدائه الصريح للدول الغربية ، وفى استنكار الحرب بوصفها صراعا بين الاستعماريين المتنافسين ، ليس للاتحاد السوفيتى فيها ناقة ولا بعير . ولقد كان هذا على الأقل ، مناقضا بشدة للخط الذى كان الاتحاد السوفيتى ينتهجه ، ابان الفترة التى كان يعادى فيها الفاشية . وكذلك كان مناقضا أيضا للحقيقة الواضحة ، اذ أنه حتى ولو كانت الدول الغربية رأسمالية الى حد كبير فى مظهرها ، فانها كانت أقل عداء للاشتراكيين على أية حال من عدائها للفاشيين . غير أن هذه الحقيقة لم تكن لتردع البلاشفة ، الذين كانوا يواصلون تنديدهم بالاشتراكيين الديمقراطيين على اعتبار أنهم أعداء للاشتراكية ، وينظرون الى الاتحاد السوفيتى وحده على اعتبار أنه الممثل للاشتراكية الحقيقية ، حتى أنهم انقلبوا دون تردد الى موقفهم السابق ، ونبذوا جبهتهم الشعبية ، دون أى داع أكثر من مجرد التناقض المتهالك .

وانى لأستطيع أن أفهم لماذا وقع الاتحاد السوفيتى ، تحت حكم ستالين ، الاتفاق النازى ــ السوفيتى ، ولكنى لا استطيع الاعتقاد بأنه كان على حق ، حتى فى ظروف عام ١٩٣٩، لأننى أعتقد أن الفاشية والنازية عقيدتان وحشيتان، يجب مقاومتهما والاطاحة بهما مهما يكن الثمن . وحتى لو كان الاتحاد السوفيتى محقا فى عدم دخول الحرب عام ١٩٣٩ ، فان هذا لا يعنى أنه كان محقا فى تقسيم بولندا مع النازيين ، أو فى مهاجمة فنلندا . وكذلك لم يكن محقا فى عدم دخول الحرب ، حتى فى أحرج ساعات الغرب بعد سقوط فرنسا ، بل انه كان يستطيع فوق ذلك ، حتى فى عام ١٩٣٩ ، أن يتخذ موقفا أكثر حيادا ، غير ذلك الموقف الذى اتخذه وفرضه على الأحزاب الشيوعية ، فى الدول الحيادية أو المتحاربة حتى عام ١٩٤١ ، عندما تغير موقفه وموقفها فجأة بهجوم النازيين على الاتحاد السوفيتى . ومما لا شك فيه أن الأحزاب الشيوعية بعد ذلك ، كانت فى مختلف البلاد من أشد المقاتلين فى تصميم مناهض للفاشية ، ولكن حتى مع هذا ، فانها كانت تدين بالولاء للاتحاد السوفيتى ، أكثر من ولائها للقوى المتجمعة التى شكلت بعد ذلك جانبا فيها .

وهنا يجب أن نتساءل عن مصادر هذا الولاء العميق المتصل للاتحاد

السوفيتى ، باعتباره مركزا للاشتراكية العالمية ، وهو ولاء ظل برهانا لا يؤثر فيه كل فضح للديكتاتورية الرهيبة للنظام الستالينى ، والتى لا تزال قائمة حتى اليوم الى حد كبير ، على الرغم من انها عدلت كثيرا من سلوكهـــا يوما بعد يوم .

ان المصدر الرئيسى ، هو الشعور بأن الشيوعيين على اية حال ، قــد حاربوا لعدة سنين وحدهم ضد اقوى العالم ، التى تعمل من أجل الحـــرب ومن أجل الحفاظ على الراسمالية ، بينما لم يقدم الاشتراكيون الديموقراطيون شيئا سوى الكلمات المعسولة ، بل استسلموا فى ايطاليا والمـانيا وحتى فى النمسا ، دون أن يضربوا ولو ضربة واحدة من أجل الدفاع عن حركة الطبقة العاملة . ولقد كان هناك رصيد كبير من حسن النية نحو الثورة الروسية ، ان لم يكن نحو الشيوعية نفسها باعتبارها الأيديولوجى ، وبدا أن التخلى عن الاتحاد السوفيتى يعتبر خيانة ، بالنسبة للكثيرين الذين لم يكونوا مستعدين مطلقا لتحمل سلوكه الفعلى ، لا سيما ازاء الاشتراكيين المنجرفين فى الداخل أو الخارج . وقد كان هناك تجاوب جماهيرى منتشر ، لحركة الجبهات المتحدة ضد الفاشية ، بين صفوف الانصار الجهاديين ، وان يكن على نحو اقل ، بين الزعماء الاشتراكيين الديمقراطيين . ولكن الشيوعيين حتى فى أحسن الحالات اللائمة لهم ، كانوا يظهرون فى صورة من يصعب معهم التعامل ، لأن الجبهات المتحدة التى سعوا من أجلها ، كانت فى قاعدتها دائما جبهات يقودها ويسيطر عليها الشيوعيون ، وليست مجرد حليفة مخلصة للعناصر غير الشيوعيــة فى الطبقة العاملة ، ومن هنا كانت النظرية الشيوعية لا تحتمل لهذه الجبهـــات الا سياسة مخلصة واحدة ، تلك هى سياسة الشيوعيين أنفسهم .

ولم يكن هناك جسر قائم بين الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية ، على النحو الذى كانتا عليه فى ثلاثينيات القرن العشرين . والأمر الواضح ، أنه برغم حاجة الطبقة العاملة للوحدة فى صراعها ضد النازية ، فان هتلر وحده ، هو الذى استطاع بالغزو المتهور للاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٤١ ، أن يجمع شمل الديمقراطية الغربية والاتحاد السوفيتى ، فى حلف اجبارى أثناء الحرب العالمية الثانيـــة . وحتى فى ذلك الوقت ، لم يتحقق شىء فعـــال لرأب الصــدع بين الاشتراكيين الديموقراطيين والشيوعيين ، اذ كان التعـــاون يومئذ قائما بين الحكومات وليس بين الشعوب ، كما أن الاشتراكيين الديمقراطيين لم يــكونوا

هم الذين يحكمون ، حتى ولو كانوا يشاركون فى حكومات الدول الغربية . وقد نتج عن ذلك أن أصبح من اليسير تماما أن تثور الخصومة القديمة من جديد ، عندما انتهت الحرب ، ومنى العدو المشترك بهزيمة فاصلة . والواقع ان هذا هو الموقف الذى يقفه العالم اليوم ، فالاشتراكيون الديمقراطيون الغربيون متحالفون مع الولايات المتحدة ضدالاتحاد السوفيتى فىحرب باردة ، تتهدد الجنس البشرى بالعدم المطلق ، لو أنها حمى فيها الوطيس .

افلا يمكن اذن عمل شيء ، لعبور هذه الهوة المفجعة ؟ انه على الرغم من موت ستالين ، وقضاء الزعماء السوفيت الحاليين على الستالينية قضاء جزئيا ، فانه لم يمكن عمل شيء أكثر من اتفاق للتعايش السلمى ، واقلاع متبادل عن الحرب باعتبارها لم تعد أداة صالحة للسياسة ، بل هى منذ اليوم قد أصبحت صورة لانتحار متبادل ، يقضى القضاء المبرم على جميع المتصارعين ، وبذلك لا يستطيع انسان مدرك أن ينظر اليها الا بالفزع والتصميم على منعها بأى ثمن على التقريب . وانى لأقول « بأى ثمن على التقريب » لأنه لا يزال هناك كثيرون من الأشخاص الذين يعلنون عن تفضيلهم الموت على العبودية ، ويتهمون الاتحاد السوفيتى بالخطط المشئومة لاستعباد كل أوروبا ، ويرون أنه ليس هناك بديل عن مواصلة تكديس الأسلحة ، بوصفها رادعا لمثل هذا الهجوم ، على الرغم من انهم يقرون بأنه اذا قدر لهذه الاسلحة أن تستعمل فلن يكون هناكما يحول دون وقوع مذبحة رهيبة متبادلة لا يمكن تصورها . وفى هذه الظروف ، يجب أن تكون الأولوية فى جدول أعمال الدول المتنازعة ، هى الاتفاق على نزع السلاح ، والتحريم المطلق للأسلحة الذرية . بيد أن انتهاء خطر الحرب وتحرر الجنس البشرى من المخاوف التى تثيرها ، لا يمكن فى حد ذاته أن يفعل شيئا من أجل تقليل الهوة فى وجهات النظر بين الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين . ومع ذلك ، فانه يمكن أن يفعل كثيرا بطريق غير مباشر ، اذ أن ازالة خطر الحرب ، سوف يضع حدا لقوة واحدة كبيرة ، تعمل منأجل حكومة شمولية ، وسوف يفتح الطريق للتحرر التدريجى ، فى انظمة الحكم التى تدخل اليوم فى المنطقة السوفييتية من العالم .

ومهما يكن من أمر ، فانه ليس من المعقول مطلقا ، أن نتوقع لمثل هذا التحرر ، أن يأخذ وضعا تتبنى به المناطق المحكومة شيوعيا ، شكل المؤسسات القائمة على نمط النظم البرلمانية لغرب أوروبا ، أو الكيان الرئاسى البرلمانى

للولايات المتحدة . ذلك انه لا يمكن التأكد أبدا من ان مثل هذه المؤسسات ، حتى فى اشكالها الحديثة القريبة من الديمقراطية ، يمكن أن تكون سلعا للتصدير ، بحيث يمكن اعادة نسخها فى بلاد تختلف كثيرا فى تقاليدها وبنائها الاجتماعى ، مثل الصين وروسيا . ومن هنا ، فانه يتعين علينا أن نسأل انفسنا ، لا عن امكان حث روسيا أو الصين على تقليد أو نسخ مؤسساتنا السياسية الغربية ، أو أن تحكما بلديهما على نحو مقارب لأفكارنا فيما نتمثله حكومة صالحة لنا ، بل الاجدر ان نسأل على مستوى الصعيد العالمى ، وليس على مستوى المحيط الخاص ، عن القيم السياسية التى توطدت فى مجتمعنا ، نتيجة للكفاح الطويل من أجل التطور ، والتى أصبحت ضرورة لازمة لنظام التعايش الديموقراطى ، الذى لابد أن يخرج الى حيز الوجود ، لو أن البشرية استطاعت بعد حين من الدهر ، أن تتجنب الفناء فى حرب مدمرة ماحقة .

فهل نحن على سبيل المثال راضون تماما ، عن نظام الحكومة ذات الحزبين أو أكثر ، ببرلماناتها ووزاراتها المنتخبة على المستوى القومى ، أو تلك الحكومة التى تتوزع فيها السلطة بين رؤساء الجمهورية والكونجرس ، كما هو حادث فى الولايات المتحدة ، حتى لنصر اصرارا ، على أن هذا هو الاساس الواحد الممكن ، الذى يجب أن تقوم عليه الديمقراطية ؟ أو هل نحن نعترف بأن الديموقراطية ، يمكن أن تأخذ أشكالا بديلة أخرى ،تستطيع أنتكون مساوية لأنظمتنا ، فى التعبير عن القيم الأساسية للمجتمع ؟

وهكذا ، بدلا من أن ندعو الروس أو الصينيين الى تطوير مؤسساتهم لتتوافق مع انظمتنا ، دعونا نحاول أن نوضح ماهية القيم الجوهرية التى نسعى الى تحقيقها فى أوضاعنا السياسية ، ثم نحاول بعد ذلك اكتشاف اشكال المؤسسات البديلة التى يمكن لهذه القيم أن تنطوى فيها . بل دعونا نحاول أكثر من ذلك ، ما دمنا حريصين على القيم الحقيقية التى فشلت مؤسساتنا الحالية فى احتوائها ، فنسعى الى البحث عن مثل هذه القيم ، وعلى اى نحو يكون انطواؤها بالفعل أو بالاحتمال ، فى الأوضاع القائمة لدى الدول الشيوعية ، أو الدول الأخرى غير الملتزمة بالأشكال الغربية فى التنظيم السياسى .

ان القيمة التى تعلو على كل القيم ، والتى من أجلها حارب العالم

الغربى ، انما هى الحرية الشخصية . ولقد وصف هذا القول أولا بأنه مطلب ارستقراطى ، لحساب أولئك الذين ينتمون الى طبقة أعلى ، والذين يطالبون باحتكار السلطة . وان تأثيره لايمتد الى اى مطلب مقابل ، لحساب الغالبيـــة الكبرى من السكان ، فى المناطق التى يؤخذ فيها بهذا الاعتبار عن الحـــرية الشخصية . ذلك أن امتداد هذه الحرية الشخصية الى هؤلاء الآخرين ، انما حدث منذ قديم ، فى معرض المساواة أمام القانون ، بوصــــفه تحديا للمطلب الخاص بالاقلية فى أن يكون لها وضع قانونى ممتاز . وقد كان تطبيقه هذا ، نهاية للعبودية والرق ، جعل الناس متساوين جميعا فى الوضــــع القانونى ، بينما هو لم يمسس عدم المساواة فى الحقوق السياسية والوضع الاجتمــاعى والاقتصادى . وبشىء من التكرار فى الامور ، استتبع الاقرار بالمســـاواة فى الوضع القانونى ، المطالبة بالمساواة السياسية كذلك ، بمعنى الحق الانسانى المتكافىء للمساهمة فى تعيين الحكومة ، فى نطاق حق التصويت على اختيـــار الهيئة التشريعية ، ثم فى اختيار السلطة التنفيذية بطريق غير مباشر . ولكن هذا المطلب فى المساواة السياسية بين المواطنين ، لم يؤخذ على أساس أنه حق انسانى ، بل على أساس أنه توسع تدريجى فى الحقوق المدنية ، لنسبة متزايدة من ابناء الشعب جميعا . ولقد تأخر طويلا ، امتــداد هذا الحق من الرجال الى النساء فى أكثر الحالات ، وحتى عندما اتسع الحق فى التصويت ، حدث تلكؤ فى كثير من الاحيان ، قبل الاتفاق على ممارسته ، لا فى الجهاز التشريعى الرئيسى فحسب ، بل كذلك فى السلطة التنفيذية ، التى كانت من قبل فى يد التاج . وقد حدثت الفترة الحرجة لمرحلة الانتقال فى بريطانيا ، عندما تسلم الجهاز التشريعى المنتخب ، سلطة التاج فى تعيين الحكومة التشريعية واقالتها . وهكذا أصبح هؤلاء الذين كانوا حتى ذلك العهد خداما للتاج ، ممثلين فى واقع الامر للاغلبية البرلمانية ، كما أصبحوا مدينين بسلطتهم لتفويض شعبى . لقد حدث هذا فى بريطانيا ، قبل تعديل الأداة الانتخابية بوقت طويل ، على نحــو يجعل السلطة التشريعية ممثلة بكل معنى للشعب بأسره . بينما أمكن فى بعض البلاد وبخاصة فى المانيا ، تحقيق نظام انتخاب الجماهير للسلطة التشريعية ، قبل الاعتراف بحق هذه السلطة فى الرقابة أو فى اختيار المجلس التنفيذى . ومهما يكن من امر ، فقد أصبحت الديمقراطية البرلمانية بطريقة أخرى ، تعتبر اسلوبا يتضمن الأمرين كليهما ، وهما انتخاب الشعب بأسره للهيئة التشريعية

المسئولة ، ثم اختيار الحكومة التنفيذية على نحو مماثل لما يحدث فى الولايات المتحدة ، أو على النحـو الذى يتمثـل فى انتخابات برلمانية كمـا يحـدث فى بريطانيـــا .

أما من الناحية النظرية ، فان التوسع فى الحقوق السياسية بالنسـبة للشعب كله ، لاعطائه سلطة اختيار الهيئتين التشريعية والتنفيذية ، يمكن أن يتم دون أعتراف مساو له بالحقوق الاجتماعية والاقتصـــادية . واما من الناحية العملية ، فانه من الصعب منح الحقوق السياسية الخاصة للجميع ؛ دون رد فعل كبير فى الكيان الاقتصادى والاجتماعى . ذلك انهمن الصعب ان نتوقع من جمهور الناخبين ، الذى يسيطر على الحكومة التنفيذية والسلطـة التشريعية ، أن يمسك عن ممارسة سلطته فىالأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتأسيسا على ذلك ، فقد ظهر مع التوسع فى حقوق التصويت ، اتجاه متزايد نحو استعمال سلطة الدولة ، فى التأثير على توزيع الثروة عن طريق نظـــام ضرائبى أكثر تقدما ، واستثمار نتائج مثل هذا النظام الضرائبى ، فى النهوض بتوزيع للقوة الشرائية أقل اجحافا . وقد أدى هذا الاجراء تدريجيا الى تطور فكرة الحد الاقتصادى الأدنى ، الذى يجب أن تؤمنه الدولة لجميع مواطنيها . فى شكل خدمات الضمان الاجتماعى ، كالتأمين الفعال من أجل العمالة الكاملة ؛ وتقديم المساعدة للمرضى والعجزة وغير القادرين والاطفال ، لا سيما فى نطـاق الاسرة الكبيرة . وهكذا انبعث عن نظام الديمقراطيـــة السياسية ما يسمى بدولة الرفاهة ، التى اصبح فيها الحد الأدنى للضمان الاجتماعى مطبقا عـلى على جميع السكان . غير أن من الطبيعة الذاتية لمثل هذا الضمان ، انه يمكن ان يكون مرضيا على أى مستوى يستطيع أن يقدمه مجتمع بعينه ، لكى يصبح غير مرض بهذا القدر على وجه حتمى أو على وجه الاطلاق ، بل هو مرض الى هذا الحينأو الى هذا الحد فحسب ، ثم يصبح الطلب للمزيد من هذا الضمان شرها لا يشبع ، مادامت المساواة المادية والاقتصادية غير قائمة فى المجتمع .

وهكذا ، أصبحت توجد فى المجتمعات الغربية ثلاث مراحل متعاقبة ، من التطور والتوسع فى الحقوق الاجتماعية بشكل عام . ففى المرحلة الاولى ، أمكن تحقيق التوسع فى الحقوق المدنية للجميع ، والقضاء على مطالب الاقلية المتميزة من حيث الوضع الاجتماعى ، بالنسبة للحقوق القانونية . وفى المرحلة الثانية،

امكن تأكيد الحقوق السياسية على نحو تدريجى ، والتوسع فيهـا عن طريق منح حقوق التصويت لمزيد من الشعب ، بل لكل الشعب فى الواقع العملى ، ثم نقل السلطة التنفيذية من التـاج ، الى هيئـات تقوم على أفراد يدينون بوضعهم لرضاء الشعب ، ويتحملون مسئولية استخدام السلطة من أجـل صالح الجماهير . وفى المرحلة الثالثة ، استخدمت هـذه السلطـة السياسية لفرض الاقرار بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، عن طريق نوع من التنظيـم لدولة الرفاهة ، يهيؤ اجراء الضمان الاجتماعى بالنسبة لكل المواطنين .

لقد كان هناك فى هذه المجتمعات ، بمساعدة الثورة أو بدونها ، نمـو وتوسع تدريجى فى ميدان الحقوق ، زادت به الحقوق الاجتماعية على نحـو فعال ، بالنسبة لجانب كبير من الشعب . أما القيم التى أمكن الظفر بها ، فقد كانت تتكون من هذه الحقوق ، أو فى جزء منها على اية حال . وانه ليبـدو ان المعركة القادمة ، سوف تتركز حول مزيد من التطور نحو ظروف مجتمع بلا طبقـات . وصحيح أن هناك معارضة لهذا التطور ، على نحو ما كان من معارضة فى كل مرحلة من المراحل السابقة ، ولكنه يبدو من المعقول أن نتوقع الاستمرار فى التطور ، بالنظر الى القوى الدافعة لمزيد من التغيير ، وهى القوى التى تتمثل فى المؤسسات الراهنة ، وفى التوزيع الحـالى للقوة الاجتمـاعية الأساسية . ومما لاشك فيه ، أن لدينا سببا وجيها يجعلنا ندرك أن العملية لاتتقدم دون اعتراض ، وان من الممكن حدوث انتكاسات مؤسفة ، على نحـو ما حدث فى ايطاليا وألمانيا فى يومنا هذا . ولكن بقدر ما أمكن التخلص بنجاح من هذه الانتكاسات ، فاننا نستطيع أن نتوقع فى ثقة ازالة مثل هذه الاتجاهات المشابهة لو ظهرت من جديد ، لا باعتبار أن ذلك أمر محقق لا يمكن شجبه ، بل باعتباره نتيجة محتملة للتصميم المشترك عند الانسان ، على الاستمساك بما أمكن انجازه ، وعلى استثماره كموطىء قدم له فى تقدم مطرد .

ان ما كسبناه على مراتب متفاوتة فى مختلف أنحـاء الغرب ، يمكن تلخيصه على النحو التالى :

أولا ــ اقرار طيب على وجه عام ، بأن للرجال والنسـاء معا ، مطـالب معينة متساوية بصفة أساسية ، فى أن يعاملوا باعتبارهم أشخاصا لهم حـق ذاتى ، الامر الذى يترتب عليه اغفال مطالب بعض الناس ، فى أن يعاملوا بوصفهم أرفع من الباقين فى صدد هذه الحقوق .

ثانيا ــ إقرار طيب على وجه عام ، بأن من بين هذه الحقوق العالمية ، حقا فى المشاركة المتساوية بصفة أساسية ، لتقرير الحكومة التى سوف يخضع لها كل مجتمع على حدة ، الأمر الذى يترتب عليه حق تغيير الحكومة بتصويت الأغلبية ، وهو يعنى امكان ايجاد حكومة أخرى بديلة .

ثالثا ــ وجود بعض الضمانات لكل مواطن فى تدابير الضمان الاجتماعى ، وهى تدابير محددة بالضرورة ، وفق مايستطيعه المجتمع فى اى مرحلة معينة من مراحل تطوره ، ولكنها تدابير تتجه الى الاطراد مع كل نمو فى الوسائل ، التى تجعل الضمان الاجتماعى فعالا .

لقد جاء الاقرار بهذه الحقوق الثلاثة على وجه العموم ، متراوحا فى مراحل متعاقبة متداخلة ، وكان الكفاح من أجل الاستيعاب الكامل للمرحلة المتقدمة ، يمضى فى الشوط بعد انتقال النضال الى المرحلة التالية . ففى بريطانيا العظمى مثلا ، وبرغم الاقرار منذ بعيد بالمساواة أمام القانون من حيث المبدأ ، فان الضرورة لا تزال ماثلة لاتخاذ مزيد من التدابير ، التى تجعل هذه المساواة ذات فاعلية كاملة ، ازاء التكاليف الباهظة للتعويضات القانونية ، والامتياز الذى يترتب على ذلك للأغنياء فى صراعهم مع الفقراء . ثم انه فى المرحلة الثانية من هذه المراحل الثلاث ، وعلى الرغم من الاقرار بحق الانتخاب العام ، فانه لا تزال هناك على قيد الحياة ، مؤسسات غير ديمقراطية أصلا ، كمجلس اللوردات والملكية ، ولو أن سلطاتهما على أهون قدر من الهوان . كذلك لا يزال الكيان الاجتماعى ، خاضعا لسيطرة الأوضاع الطبقية ، ولو أن هذه الأوضاع قد أصبحت أقل صرامة وتزمتا عن ذى قبل .

ونحن حين نتفحص من وجهة نظرنا الخاصة ، تلك المؤسسات التى اقيمت فى الدول الشيوعية ، فانما نشعر على الفور ، بأنها لا تكاد ترقى مستوياتنا التى بلغناها فى كثير من الاعتبارات الحيوية . اذ ليست هنالك فى المقام الاول ، اى مساواة اصلا فى هذه البلاد ، من حيث الحقوق المدنية لكل الرجال وكل النساء ، لأن النظام نظام ديكتاتورى يسوسه حزب واحد ، بوصفه الممثل لطبقة واحدة ، تهدر الحقوق الاساسية لكل الاشخاص الذين لا ينتمون لهذه الطبقة الحاكمة ، أو لايدللون بنجاح على ارتباطهم بها . وفضلا عن هذا ، فانه حتى من بين أعضاء هذه الطبقة الحاكمة ، لا يمنح الأقرار بالحق

للفرد من حيث الفرد فى ذاته ، بل هو يمنح للطبقة بوصفها الجماعى . واى شخص يعمل ضد المصالح الجماعية للطبقة ، انما يعمل باعتباره مبددا لنصيبه فى هذا الحق الجماعى . والواقع ان القاعدة فى هذه المجتمعات الجديدة ، هى قاعدة الحق الطبقى ، وليست قاعدة الحق الفردى .

ومما لا شك فيه ، أنه من المتوقع ، بل انه ليتعين ، أن تزول الفروق الطبقية على مر الأيام ، حتى يصبح جميع المواطنين أعضاء فى طبقة واحدة ، بإذابة جميع الطبقات الأخرى فى البروليتاريا . وعندئذ تصبح فكرة الطبقة نفسها فكرة مبتذلة ، فلا يعزل أى فرد لأسباب طبقية ، ولا يحرم من المساواة الجوهرية فى المجتمع اللاطبقى . ولكن لو حدث هذا ، فان الحق الأساسى المعترف به طبقا للفلسفة الشيوعية ، سيكون هو حق المجتمع بأسره ، وليس حق الأفراد الذين يصنعون هذا المجتمع ، وهكذا فلن يكون هناك اقرار بالحقوق الأساسية للفرد .

ومن ناحية ثانية ، فانه فيما يتعلق بالاشتراك فى اقامة الحكومة ، وتقرير مايكون عليه شكل الحكومة ، تعترف المجتمعات الشيوعية فعلا بحق كل فرد فى التصويت ، وحق الأغلبية فى اختيار الحكومة . ولكن من حيث التطبيق العملى ، فان عدم احتمال وجود حكومة بديلة ، يضيع القيمة الحقيقية لحق التصويت ، ويجعله مجرد موافقة على حكومة اختيرت بالفعل ، لابواسطة الناخبين ، ولكن بواسطة حزب واحد مسيطر ، منح لنفسه الحق فى تقرير ماتكون عليه الحكومة ، بل ان له الحق فى أن يضع قرارات الحكومة بأمر منه . وهكذا ، فان من الممكن أن يصدر التشريع عن الحزب نفسه ، بدرجة مساوية لصدوره عن السوفييتات التى تشكل البناء الرسمى للحكومة . وهم يبررون هذا الافتراض المزدوج لسلطة الحزب ، بأن الحزب انما يمثل البروليتاريا ، التى يعتبر هو طليعة لها ، ومن أجل ذلك فهو مخول السلطة ليحكم المجتمع كله باسمها . وفضلا عن هذا ، فعلى الرغم من اشتراك الجماهير فى عضوية الحزب ، فان اعداد السياسة لايكون الا على أساس ما يسمى « المركزية الديموقراطية » التى يصبح الاعداد فى ظلها مستندا للزعامة المركزية ، وليس مستندا للكتل الكبيرة من اعضاء الحزب ، الذين عليهم طبقا لنظام الحزب الصارم ، أن يطيعوا أوامر الحزب التى تصدرها القيادة المركزية ، ومحظور عليهم أن يشكلوا طوائف من اجل المزيد من التفاوت فى وجهات النظر . وواضح

أن هذا انما يصل الى حد الاغفال التام للديموقراطية ، على النحو الذى تفهم به فى الغرب ، كما ينطوى على الحرمان الكامل للأغلبية الكبيرة من أعضاء الحزب ، وليس للأشخاص الذين لاينتمون اليه فحسب ، من المشاركة فى تعيين من يشكلون الحكومة ، أو فى تحديد السياسة التى يجب اتباعها . والواقع أن فى أعماق هذا النظام الأولجاركى ، يرسب الاعتقاد مرة أخرى ، بأن الاعتبار انما هو للطبقة وليس للفرد ، وأن الديموقراطية الحقيقية لا تقوم بمشاركة كل فرد فى العمل الديموقراطى ، بل بمشاركة كل فرد فى سيادة الجهاز الواحد الذى يمثل الطبقة المسيطرة بوصفها الجماعى ، وهذا الجهاز نفسه يخضع لسيطرة القيادة المركزية ، الجديرة بالتعبير عن الرأى الجماعى الصحيح للطبقة .

واذا وصلنا الى المجموعة الثالثة من الحقوق ذات الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية ، فان التباين نفسه يبدو ظاهرا ، اذ الواقع أن هذه الحقوق فى أغلبها ، قد منحت بأكملها على نحو أكثر مما هى عليه فى الغرب ،بالنسبة لقدرة المجتمعات الشيوعية على منح هذه الحقوق . ولكن هذه الحقوق للمرة الأخرى لبست ممنوحة للأفراد من حيث هم أفراد ، بل هى ممنوحة بالأحرى وفقا لقدرتهم على خدمة المصالح الجماعية للمجتمع . ومن هنا ، فقد أرجئت احتياجات المستهلكين الى مابعد احتياجات التنمية الاقتصادية ، لبناء القوة الجماعية للمجتمع . ففى ميدان التعليم ، حيث أحرز الاتحاد السوفيتى تقدما مذهلا ، كان الاهتمام منصبا على المساهمة التى يستطيع أن يقدمها الأشخاص الحاصلون على تعليم عال ، فى ميدان الخدمة الجماعية للمجتمع ، أكثر من الاهتمام بآثار التعليم فى دعم شخصية الفرد وتحصيله الثقافى . فالنظام التعليمى فى الاتحاد السوفييتى على هذا النحو نفعى فى جوهره ، اذ هو جزء من الجهود الجماعية للمجتمع السوفييتى لتحقيق أقصى قوة انتاجية ممكنة ؛ والقيم الثقافية فيه انما ترتبط بهذا الهدف الأساسى . وكذلك الشأن فى الخدمات الاجتماعية الأخرى ، اذ ينصب التأكيد الرئيسى ، على المساهمة التى تستطيع هذه الخدمات أن تقدمها لتزيد من طاقات المجتمع ، وليس على المساهمة فى المنافع التى تعود على الأفراد .

وعلى وجه الايجاز ، فان التباين بين المجتمع الفردى والمجتمع الشيوعى، فى هذه المجالات الثلاثة ، انما يقوم بين الفرديةالاساسية التى تجعل الاولوية

لقيم الفرد ، والجماعية الأساسية التى تنكر هذه الأولوية لقيم الفرد ، وما من سبيل ممكن لمجاوزة هـذا الاختلاف الجوهرى . أما السؤال الواحد الذى يجب الاهتمـــام به ، فهو ما اذا كان يمكن فى عالم اليوم أو عالم الفـــد ، للمجتمعات التى تقوم على هذه المبادىء المتصـــارعة ، أن تعيش ســـويا وأن تتعاون معا ، برغم الخلافات الجذرية فى القيم التى تؤمن بها كل منها .

ففى المجتمعات الغربية الاكثر تقدما ، ظهرت الفردية الاساسية نفسها على وضع ملائم تماما للمساواة الديمقراطية . وفى مثل هذه المجتمعـات ، امتدت كل المجموعات الثلاث للحقوق الفردية الى جميع المواطنين ، على قدر كبير وحقيقى ، حتى أصبح كل فرد هناك يمارس حقوقا أساسية معينـــة ، هى حق الاشتراك فى وضع القرارات السياسية ، والضوابط الخاصـــــــة بالضمان الاجتماعى ، ولو أن هذه الحقوق لم تصل بعد الى الاقرار الـــكامل كما أن الاعتراف التام بالحقوق الاجتمــاعية والاقتصادية وتطبيقهــا لايزال منقوصا وقلقا على وجه الخصوص . أما فى المجتمعات الأقل تقدما ، فلا يوجد أى من هذه الحقوق على أى نحو مقدور ،سواء فى ذلك الحقوق المـــدنية الاساسية أو الحقوق السياسية أو الحقوق الاجتمــاعية والاقتصــــادية . وتنهض هذه الأقطار على مؤسسات جديدة تقيمها لنفسها ، فتمـــارس عن طريقها آمالها نحو منهج فى الحيـــاة يحررها من التخلف الطـــويل ، ومن الخضوع فى كثير من الحالات للحكم الاستعمارى . وتجد هذه البلاد نفسها فى مواجهة أنموذجين بديلين لاقامة المؤسسات الجديدة ، أولهما هذا الانموذج الغربى ، والاخر ذلك الانموذج الشيوعى . فاذا اختارت لنفسهــا أن تتبـــع المنهج الغربى ، أصبح عليها أن تكون مضطرة ، لا لمجرد اقامة صور معينة من الحكومة التى تقلد بها تلك الصور فى الغرب ، بل مضطرة لتطـــوير منـــاهج التفكير والسلوك ، التى تهيؤ لهذه الأشكال من الحكم أن تمضى فى نجـــاح ، لا سيما من حيث الـــكفاية القادرة والأجهزة الادارية النظيفة ، ثم من حيث انتشار التعليم بشكل واسع مما يؤهل للتبادل الحر فى الاراء . ومن ناحية أخرى ، فانه اذا اختارت هذه البلاد الانموذج الشيوعى ، فانها تستطيـــع أن تأمل فى تحقيق قفزة عاجلة من التقدم الاجتماعى والاقتصادى ، وصورة من الحكومة تقل فيها المشاركة الواسعة فى التوجيه الفعلى للاجراءات الحكومية ، وذلك اذا لم تحل الدول الغربية بينها وبين اختيار هذا السبيل .

ولايمكن ان نتوقع ان تجد هذه الامور استجابة قوية ، لدى شعوب لم تجرب أغلبينها فوائد الحرية الفردية والاشتراك فى الحكم . كما لايمكن أن نتوقع فى هذه الايام ، احتمال التطور التدريجى ، الذى يمكن تأسيسه على تقاليد الحرية الفردية والمشاركة السياسية على مراحل ، بين القطاعات الكبيرة من الشعب . انه من الضرورة بمكان ، منح مزيد من التقدير لمطالب الشعب ، واعطاء مزيد من الاهتمام العاجل بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية لعامة الشعب ، على نفس القدر الذى نهتم به فى المطالب السياسية . وانه لمن المستطاع فى ظل ظروف مواتية تماما . أن تتخلص أقاليم من الوضع الاستعمارى ، وأن تقيم لنفسها صورا خاصة من الحكم الذاتى ، دون اللجوء الى الثورات الاجتماعية ، كما حدث فعلا فى غانا والملايو ، وكما حدث الى حد قليل فى تونس والمغرب والهند وباكستان وبورما . ولكن مثل هذه الفرص قليلة ، فى المناطق التى يعيش فيها مستوطنون أوربيون يتمتعون بمستويات معيشة أعلى بكثير من مستوى معيشة المواطنين فى تلك البلاد ، كما هو حادث فى الجزائر وكينيا ووسط افريقيا ، حيث يبدو طريق الحكم الذاتى طريقا للثورة . بأكثر منه طريقا للتفكير السلمى . وفى مثل هذه المناطق ، يبدو أن التأييد القوى الذى يمنحه الشيوعيون للحركة القومية فى المستعمرات ، انما يلقى استجابة حية فى مواجهة الاتجاهات العنيدة للاقليات البيضاء الصغيرة ، التى لاتستطيع أن تأمل فى صيانة امتيازاتها الا بالقوة الغاشمة وحدها . ذلك انه حيث لايمكن تحقيق التقدم الا بالصراع المسلح ، لايصبح هناك الا أمل ضئيل فى نمو تقليد يماثل التقليد الغربى ، ويصبح الاهتمام منصبا على التقدم الجماعى أكثر من التقدم الفردى . ثم أن هناك اعتبارات مماثلة ، تنطبق على الدول المتخلفة التى تعمل للتخلص من الأوضاع الاقطاعية الحكام المحليين ، وليس من الحكم الاستعمارى . ذلك انه يمكن أن نتوقع من الطبقات الحاكمة فى مثل هذه البلاد ، أن تقف بعناد فى طريق التطور الذى يهدد سلطانها ووضعها المتميز ، مما يدفع بشعوبها الى ثورات جماهيرية ، تسلم الى صورة ديكتاتورية أكثر منها صورة ديموقراطية على النحو الغربى . لقد أقامت الديكتاتورية الشيوعية نفسها فى الصين بزعامة ماوتسى تونج ، ولم تكن تلك هى الديمقراطية الغربية . وجلبت الثورة البلشفية بانتصارها حزبا مفردا على درجة عالية من التنظيم ، ولم تعبأ الثورة بالحقوق الفردية ، أكثر مما كانت تعبأ به الأوتوقراطية القيصرية السابقة .

ومع أن الدول الشيوعية تتجاهل مطالب الأفراد على هذا النحو ، فانه يجب الا يسقط من الحساب ، انه فى مجال الحقوق الجماعية وماتم من انجازه ، قد جلبت هذه الثورة البلشفية معها قدرا كبيرا من الرخاء لعدد كبير جدا

من الأفراد . وعلى الرغم من أن الدافع الرئيسى ، وراء التطور السريع غير العادى للتعليم فى الاتحاد السوفيتى ، قد يكون هو تحسين قدرة المواطنين على خدمة الدولة ، فانه لا شك فى أن التعليم قد استفاد منه عدد كبير من الافراد . وخدمات الضمان الاجتماعى الجديدة كذلك ، مهما تكن الدوافع وراءها ، قد ساعدت بالمثل على قلب القوام الاجتماعى للمجتمع ، وحملت معها توسعا عظيما فى الحرية الحقيقية . وحتى اذا ترك الفرد بلا حول ولاقوة فى تعامله مع الدولة ، فان عدد الذين يعانون من الاضطهاد ، أقل بكثير من عدد الافراد الذين يستفيدون من ميزات المجتمع الجديد . وعندما لايكون هناك تقليد شعبى للحرية الفردية أو المشاركة السياسية ، فان الاحساس بفقده لايشعر به كثيرون . ولعل أغلب الناس يحسون بالمزايا التى يحصلون عليها من الأنظمة الجديدة ، أكثر من احساسهم بالاضطهاد الذى يتعرضون له من حيث هم أفراد . وفضلا عن ذلك ، فان أغلبهم يعنون بالنداءات الموجهة اليهم ليلعبوا دورا فى بناء الكيان الاجتماعى ، أكثر من عنايتهم بمدى خضوعهم لنخبة قليلة حاكمة تنفرد وحدها بامتلاك السلطان .

لقد كانت الاشتراكية حتىقيام الثورة البلشفيةفى روسيا ، تيارا فكريا بصفة خاصة فى المجتمع الغربى ، كما كانت تجد وطنا لها فى أوروبا الغربية . وكانت الاشتراكية فى معظم صورها جزءا من التقليد الراديكالى فى أوروبا الغربية ، تسعى الى مزيد من الانتصارات لعامة الشعب على الطبقات الحاكمة والى رفع احتجاجاتها ضد الرأسمالية الفردية ، التى أرست قواعدها فى الدول الغربية الكبيرة . لقد كانت هذه الرأسمالية عدوا لها ، ولكن مع ذلك كان ينظر اليها على أن لها مكانا مرموقا فى مسار التطور الاجتماعى ، على نحو أكبر من أشكال المجتمع التى سبقتها ، والتى كونت مرحلة هامة فى عملية التطور الاجتماعى ، الذى كان سيبلغ أوجه عند قيام الكيان الاشتراكى الذى تنتفى فيه الطبقات . ولم تكن الاشتراكية الثورية بأقل ايمانا بهذه النظرية من الاشتراكية المتدرجة . ووفقا لذلك ، فقد كان هناك ميل قوى للاعتقاد بأن الرأسمالية تمهد الطريق للاشتراكية ، والاعتقاد بأن نمو المشروعات الاقتصادية وتركيزها ، يساهم فى التحضير لمجتمع الاشتراكية . ذلك انه كلما قل عدد الأيدى التى تتركز فيها السيطرة على المشروعات الراسمالية ؛ كان الاستعداد للحصول عليها باسم الشعب أقرب منالا . وهكذا ، فبينما يزيد التركيز الرأسمالى من قوة الرأسماليين فى استغلال العمال ، فان الرأسمالية لاتستطيع مقاومة ثورة جماهير الطبقة التى استغلتها ، وهى الطبقة التى ستصبح قبل وقت طويل ، قوية للدرجة التى تستطيع فيها أن تستولى على السلطة من أيدى الراسماليين .

وقد جاء أول تحد فعال لهذه الفكرة عن الاشتراكية ، بوصفها خليفة حتمية للرأسمالية ، من النارودبكيين الروس ، الذين ووجهوا برأسمالية

وطنية اقل عزما وأضأل شأنا من رأسمالية غرب أوروبا ، فأثاروا السؤال عما اذا كان ضروريا أن تمر روسيا بمرحلة الرأسمالية النامية قبل أن تتقدم نحو الاشتراكية ، أو عما اذا كان من غير الممكن لروسيا أن تنشىء مجتمعا اشتراكيا مباشرة على حطام الأوتوقراطية القيصرية . ولقد تساءل الروس : لماذا نخلع القيصر لتحل فى محله سلطة أخرى ، قد تكون أشد ضراوة فى عدائها للشعب فى صورة الرأسمالية ؟ وهل نحن لا نستطيع باستعمال العنصر الاشتراكى فى المجتمع الروسى ، أن نتقدم مباشرة الى البناء الاشتراكى ، دون أن نتحمل آلام الرأسمالية ؟ لقد كان واضحا ان ماركس ، نبى الاشتراكية الغربية لم يكن فى سنواته الأخيرة ، معارضا لهذا الرأى ، ولو انه لم يستصوبه أبدا على وجه اليقين. ومهما يكن من أمر ، فان اتباعه فى روسيا ، قد ابتعدوا عن هذا الاتجاه ، وأصروا على أنه يجب السماح للقوى النامية بسرعة فى الرأسمالية الروسية أن تأخذ سبيلها ، وانه يجب أن تمر روسيا كذلك بمرحلة السيطرة الرأسمالية ، قبل ان تستطيع الاشتراكية أن تحل فى محلها . وقد أصبح المنشفيك الروس أكثر الناس اعتقادا بهذا المذهب ، وكانوا يرون انه يجب أن تمر فترة معقولة بعد الاطاحة بالقيصرية ، وفى خلال هذه الفترة يتشكل الاشتراكيون المعارضة الرئيسية للمجتمع الرأسمالى السائد . بينما البولشفيك الذين كانوا أكثر شعورا بضعف الرأسمالية الروسية وتشابكها مع القيصرية ، كانوا يرون أن تمر فترة انتقال أقصر ، أو حتى فترة وجيزة للثورة فى انتقالها من مرحلة البورجوازية الى المرحلة الاشتراكية . ومع ذلك فان لينين قد أصر دائما وفى قوة ، على وجود فرق اساسى بين الثورتين البرجوازية والاشتراكية ، وأصر على الحاجة الى ان تسبق الاولى الثانية : بينما نادى تروتسكى بأن الطبقة الرأسمالية لايمكنها أن تجعل من نفسها حاكما فعليا فى روسيا ، ولذلك فانه يتعين على الثورة الأولى أن تكون تحت زعامة البروليتاريا بصفة أساسية ، ثم تتطور بعد ذلك مباشرة الى الثورة الثانية ، وهو رأى يكاد ينكر انه لابد من وجود فترة رأسمالية قبل قدوم الثورة البروليتارية . لقد كان لينين هو الذى حاول أن يحل اللغز ، عندما عرض قيام ثورة بورجوازية تحت سيطرة البروليتاريا ، تنتج عنها رأسمالية الدولة ، بوصفها صورة للانتقال من القيصرية الى الاشتراكية ، وبذلك يكون لينين قد عرض مذهبا ، يحتاج الى مرحلة رأسمالية فى التطور ، دون ضرورة قيام نظام حكومة رأسمالية .

ومهما يكن من أمر ، فانه اذا كان يتعين للسيطرة على جهاز الدولة ، ان تنتقل مباشرة أو على فترة مستساغة الى أيدى البروليتاريا ، فان هذا لايمكن تحقيقه الا فى ظل نظام ديكتاتورى . ذلك لأن البروليتاريا الصناعية وهى ليست الا أقلية صغيرة بالنسبة للشعب كله ، لايمكنها أن تأمل فى اقامة حكم على أى قاعدة من قواعد التصويت بالأغلبية ، ومما لا شك فيه ، انها تحتاج الى الاتفاق

مع الفلاحين ، والى تقديم التنازلات المطلوبة لضمان تأيد الفلاحين ؛ولكن عليها أن تحمى نفسها من خطر تصويت الأغلبية الواسعة للفلاحين ضدها ، ثم عليها أن تحتفظ بسلطة الحكم فى قوة بين يديها . ومن أجل هذا ، كان هناك فىناحية ذلك الاقرار المتردد للسياسة التى تسمح للفلاحين بأن يكونوا ملاكا فرديين للارض ، ومن ناحية أخرى ؛ حل الجمعية التأسيسية التى كان الفلاحون يشكلون العنصر السائد فيها .

وعلى أية حال لم تكن الثورة الروسية فى عام ١٩١٧ ، ثورة ضد الرأسمالية منذ البداية ، لأن الرأسمالية الروسية كانت أضعف من أن تكون الخصم الرئيسى للثوار . وكانت الثورة الأولى من ثورتى ١٩١٧ ، موجهةضد القيصرية ، ووضعت نهاية للحكم الفردى الذى طال أمده ، دون ان تحل فى محله كيانا بديلا يزخر بالحياة . وبسقوط القيصر ، سقطت الارستقراطية صاحبة الأرض ،والبيروقراطية التى كان القيصر يحكم عن طريقها ، تاركة وراءها فراغا ملأته ثورات الفلاحين المحلية الى حين ، وتولى العمال السوفيت زمام السلطة فى المدن . ولم يكن فى استطاعة الحكومات المؤقتة المتتابعة برئاسة لفوف وكيرينسكى أن تحكم البلاد ، بل هى قد زادت من التفكك الذى ظهر خلال أشهر الصيف . فكان هذا هو الذى مهد الطريق للثورة البلشفية ، التى استولى الزعماء البلشفيون بمقتضاها على الحكم ، متحالفين مع الثوريين الاشتراكيين اليساريين ضد الأحزاب الاشتراكية الاخرى وهم المنشفيك والاشتراكيون الثوريون اليمينيون،وبدون تأيد الكتلة الرئيسية للشعب ، بل بتأييد الغالبية من العمال الصناعيين . لقد أحرز البلشفيون هذا النصر دون اراقة دماء على وجه التقريب ، وذلك لأن القوى المعادية لهم كانت منقسمة على نفسها ، ولم يكن فى استطاعتها تشكيل حكومة قادرة على توحيد البلاد . ولا جدال فى أن الأعداء الحقيقيين للبلاشفة لم يكونوا هم الرأسماليين ، الذين لم يلعبوا أى دور فى أحداث ثورة ١٩١٧ ، بل جرفتهم حركة الأحداث فىبساطة ونحتهم جانبا،فنتج عن ذلك ، دون شك ،اختفاؤهم من الصورة تماما . ولكن العمل الكبير للثورة المزدوجة ، لم يكن هزيمةالطبقة الراسمالية والقضاء عليها ، وانما كان هو الاطاحة النهائية بالمجتمع الزراعى الاقطاعى القديم الذى كان سائدا ، ثم احلال حكم الحزب الواحد فى محله ، اذ أن الثوار الاشتراكيين سرعان ما اختفوا من الصورة بعد وقوع الانقلاب .

وهكذا اقيمت السيطرة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ، لا باعتبارها خلفا للرأسمالية ، وانما بوصفها خلفا للحكم الاوتوقراطى الاقطاعى ، بل وفى تعارض مع جانب كبير من أصحاب الرأى الاشتراكى . وقد بدأ البلاشفة بعد ذلك فى بناء روسيا الجديدة ، على حطام مجتمع ماقبل الراسمالية على وجه خاص ، ولكنهم كانوا مفعمين بأفكار تنظر الى الاشتراكية على أنها الوارث الحتمى للرأسمالية ، وعلى أنها انما ترتكز على قاعدة البروليتاريا الصناعية

المتخلفة الى حد ما . ولما كان البلاشفة قد دخلوا سريعا فى حرب أهلية ، ثم لم يمض وقت طويل حتى انخرطوا فى صراع ضد التدخل الاجنبى ، فلم يكن أمامهم سوى أن يستعملوا مثل هذه القوى الطفيفة التى امتلكوها من أجل هذا الصراع . وكان لابد أن ينضم جزء كبير من العمال الصناعيين الى القوات المسلحة ،حيث قتل كثيرون منهم فى القتال . وفى الوقت نفسه ،كان لابد من اعادة بناء الصناعة من العدم تقريبا ، واستخدام العمال غير المهرة واغلبهم من صفوف الفلاحين ،ثم كان لابد من اذكاء الجهاز الادارى ، بتجنيد واسع لعناصر جديدة لايمكن الاعتماد عليها الى حد كبير . وكذلك كان لابد من خلق الجيش الاحمر ببذل جهد كبير فى تجنيده ، وهو ماتحمل تروتسكى فيه المسئولية الرئيسية . وهكذا ظهر نوع جديد من الاشتراكية فى ظل تلك التأثيرات ، التى تدين بالقليل لتقاليد الاشتراكية الاوروبية ، وتدين بالكثير لابداع رجل واحد ، والقوة الدافعة لرجل واحد ــ ذلك هو لينين .

والواقع أن التقليد الاشتراكى الاوروبى ، لم يكن ليعين البلاشفة كثيرا فى خلال السنين الحرجة الأولى من النظام الجديد ، لأن الوضع الذى كان عليهم أن يواجهوه ، لم يكن قد فكر فيه ماركس ولا خلفاؤه الاوروبيون من قبل . وكان الاشتراكيون الألمان وزعيمهم كارل كاوتسكى ، يرون دائما أن الاشتراكية ستصل الى القوة عن طريق غزو المؤسسات الاقتصادية للرأسمالية النامية تماما ـ ثم الاستيلاء عليها ، ولذلك كانوا يرون أن التغيير يتوقف أساسا على ظهور قيادة جديدة عالية ، توجه هذه المشروعات الى خدمة الشعب بأسره . وقد تم رفض التكهنات حول شكل السيطرة الجديدة ،على اعتبار أنها تكهنات مثالية ، وأن السؤال لابد من ارجائه حتى يمكن كسب القوة ، وذلك لأنهم كانوا يرون انه يمكن الاستيلاء على الكيان الرأسمالى ،وأن تجرى التغييرات بعد ذلك على مهل طبقا للمفهوم الديمقراطى ، وقد كان من المعتقد أن الاشتراكية لابد قادمة ، سواء بالثورة العنيفة أو بدونها ، استجابة للرغبة الواضحة لأغلبية الشعب ، التى ستتعاون مع النظام الجديد بكل تأكيد كذلك كان من المسلم به ، وجود ديمقراطية فى صورة انتخاب عام ، وتحديد السياسة عن طريق التصويت العام للشعب .

لقد كان هذا وضعا مخالفا تماما للوضع الذى استولى البلاشفة بمقتضاه على السلطة ، ولم يهدهم التقليد الاشتراكى الأوربى الى أى سبيل يختطونه فى سلوكهم . ولم يكن الانتخاب العام المبنى على المساواة ، ليساعدهم فى خدمة أغراضهم ، لانه كان يضع القوة فى أيدى غالبية الفلاحين ، الذين لم يكونوا على صلة بالاشتراكية ، والذين كانوا فوق كل شىء يعملون علىالكسب الفردى أو العائلى ، بامتلاك الأرض ، دون الاهتمام كثيرا بأشكال الحكومة ، أو بايجاد الوسائل لتوحيد البلاد الواسعة . لقد كانت الديكتاتورية على نحو ما ، هى البديل العملى الوحيد لمواجهة تفكك روسيا الى عدد كبير من

جمهوريات الفلاحين الصغيرة ، أو مواجهة العناصر المعادية للثورة التى عاودت الغزو لأجزاء من البلاد . وتبعا لذلك فان السؤال الذى طرح غداة الثورة البولشفية ، لم يكن هو ما اذا كانت الديكتاتورية واجبة أم غير واجبة ، وانما كان السؤال يدور حول نوع الديكتاتورية التى يجب أن تقوم . ومهما يكن من شىء ، فان طبيعة الحزب الذى حكم البلاد ، هى التى أجابت عن هذا السؤال ذلك أن الحزب كان ينهض على أساس تنظيم مركزى كبير ،وعقيدة فى«المركزية الديموقراطية» ، كما كان ينهض كذلكعلى عدم التسامح ازاءالذين لايتفقون معه أو لايقبلون قيادته . ونتيجة لذلك ، فانه بالرغم من أن الثورة قامت باسم السوفيتات التى سيطر عليها البلاشفة فى المدن الرئيسية ، بما فيها من ممثلى الأحزاب الأخرى كذلك ، فان التوجيه الحقيقى للسياسة كان فى أيدى الحزب الذى ادعى لنفسه الحق وحده فى ممارستها ، باعتباره الممثل الحقيقى للطبقة الصناعية العاملة ، وباعتباره صاحب الحق فى الافصاح عن وجهة نظر البروليتاريا .

ومنذ اللحظة التى أبعد فيها الثوريون الاشتراكيون اليساريون عن الحكومة لمعارضتهم معاهدة برست ــ ليتوفسك ، كان الحزب البولشفى هو الحاكم الحقيقى ، واستئصلت العناصر المعارضة فى السوفييتات على وجه السرعة . وهكذا لم تعد السوفييتات منظمات جاءت بمقتضى الانتخابات الشعبية ، حتى بين العمال الصناعيين ، بل أصبحت مجرد انبعاث صادر عن الحزب ، تتقبل دون سؤال قيادة الحزب فى شئون السياسة . والحقيقة انها كانت مجبرة على ذلك ، لأن الحزب كان منظما تنظيما دقيقا ، وكان قوة تمارس نشاطها على مستوى الامبراطورية الروسية كلها . لقد كان هذا التكوين الموحد للحزب فى البلاد كلها ، ضروريا لسلطة الحزب ، بل كان الدعامة الرئيسية لديكتاتوريته . وقد اضطر الحزب ازاء الحرب الأهلية فى داخل البلاد ، وازاء الصراع ضد التدخل الأجنبى ، أن يلجأ الى مزيد من المركزية والحكم البيروقراطى .

وعندما كان لينين على رأس الحزب ، كانت هناك فرصة للمناقشة الحرة فى نطاق نخبة من رجال الحزب ، ولكن عندما تخلى عن الزعامة بسبب المرض ، حانت الفرصة لستالين .

وقد هاجم تروتسكى النمو المطرد للبيروقراطية داخل الحزب ، فانتهى الامر الى تنحيته جانبا فى معارضة واهنة ، ثم لم يلبث أن نفى بعد قليل . وقد استغل ستالين مركزه كسكرتير للحزب ، كى يصبح السيد الكامل للبيروقراطية ، ثم ليرفع من قدره فيصبح ديكتاتورا . ولم تتحقق ديكتاتورية طبقة البروليتاريا ، لأن الحزب وليست الطبقة ، هو الذى أمسك بمقاليد الأمور ، ومضت ديكتاتورية الحزب الى أيدى قلة من زعماء الحزب ، ثم الى يد فرد واحد ، استعمل سلطته بلا ضمير فى التخلص من زملائه القدامى .

وبعد موت ستالين فقط ، ظهر استنكار لما كان يسمى « عبادة الفرد » وظهر معه الاتجاه الى القيادة الجماعية ، ولكنها مع ظلت محصورة فى نطاق عدد صغير من الزعماء ، ارتفعت بينهم ألوية الصراع حول السلطة والنفوذ ، ولو انها أقل حدة من تلك التى كانت على عهد ستالين .

وفى خلال كل هذه التغييرات ، بقيت الأهداف الكبيرة للسياسة السوفيتية كما هى ، باستثناء هدف واحد . ففى السنين الأولى للثورة البولشفية . كان زعماؤها على يقين من أن ثورتهم لن تعيش ، اذا لم تحذ الدول الغربية حذو السوفيت ، أى أن تتحول الثورة الروسية الى ثورة عالمية، على النمط الروسى . وكانت الدولية الثالثة عام ١٩١٩ ترى هذا الرأى ، واستمرت فى رأيها هذا ، حتى وضح عدم امكان ذلك عمليا . ثم تبنى ستالين شعار « الاشتراكية فى بلد واحد » وحول الدولة الى وكالة تقوم لا من أجل الثورة العالمية ، بل من أجل اثارة الاضطرابات العالمية فى الدول غير الشيوعية، وفى الاهابة بالعمال فى كل مكان ، ليضعوا مصالحهم العاجلة فى تبعية أهداف الاتحاد السوفيتى ، بوصفه الرائد للاشتراكية فى عالم مناهض لها . وقد أدى انتصار النازية فى المانيا ، الى تغيير فى الجبهة أخيرا ، بحيث اضطر الشيوعيون الى أن يحاولوا خلق جبهة ضد الفاشية . ولكن ازاء فشل هذه الجهود ، غير ستالين طريقه واتفق مع النازيين ، ليعود بعد ذلك الى تغيير الجبهة مرة ثانية بحكم الوضع ، عندما هاجم هتلر الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٤١ .

وعلى ضوء هذا الاعتبار ، مرت السياسة السوفيتية بتغييرات عصيبة ، مع انها لم تتخل عن أهداف الثورة العالمية ، ولكنها تأجلت فحسب . أما فى المجالات الأخرى ، فان أهداف السياسة قد بقيت كما هى بصفة أساسية عبر كل التغييرات . وكانت مهمة البلاشفة ، هى الارتفاع بمستوى روسيا بأسرع ما يمكن من تخلفها الاقتصادى والاجتماعى ، الى مقام الصدارة بين المجتمعات الصناعية المتقدمة ، حتى تهزم الراسماليين فى دعوى تفوقهم . وقد وضعت أسس هذا الاتجاه فى أيام لينين ، وذلك عندما وضعت الخطة العظيمة لكهربة البلاد .

ولكن لينين أبدى تقديره للحاجة الى التقدم فى حذر ، عندما أقر السياسة الاقتصادية الجديدة عام ١٩٢١ ، وبسلوكه ازاء البرامج التى خططها أصحاب المشروعات العظيمة للتقدم الصناعى . أما بعد أن نجح ستالين فى تصفية أغلب الزعماء الباقين لثورة ١٩١٧ ، أو أقصاهم عن الحكم ، فقد حدث عندئذ فقط، ذلك التغيير الكبير فى السياسة التى تضمنتها خطة السنوات الخمس ، وفى فرض نظام المزارع الجماعية برغم المقاومة العنيفة للفلاحين . ومع ذلك ، فان هذه التغييرات الاقتصادية الكبيرة، لم تتضمن أى تغيير فى الأهداف الأساسية

للتنمية الاقتصادية ، ولكنها زادت من ضخامتها فحسب . وبعد النكسة التى أحدثتها المجاعة ، تقدم الاتحاد السوفيتى بسرعة أكثر فى تنمية الصناعات الثقيلة ، وأرجئت الصناعات الخفيفة التى تسد احتياجات المستهلكين ، واستمرت هذه السياسة على نهج الخطط المتتابعة للسنوات الخمس . وفى الوقت نفسه ، كان هناك تقدم زراعى بعد المجاعة ، ولكن ذبح الماشية على نطاق واسع ، وهو ما صاحب عملية تنفيذ الزراعة الجماعية ، لم يكن من الممكن اصلاحه على وجه السرعة .

والحقيقة أن جانبا من آثاره لا يزال قائما حتى اليوم . وقد تأخر نمو الانتاج الزراعى عن الانتاج الصناعى بصورة عامة ، على الرغم من الزيادة الكبيرة فى المساحة المزروعة ، بواسطة اقتحام « الأراضى البكر » تمشيا مع انتشار مزارع الدولة .

ومما لا شك فيه ، أن التغييرات التى طرأت فى نهاية العشرينيات ، قد احتوت على زيادة كبيرة فى صرامة التنظيم الاقتصادى المفروض من قبل الدولة ، واشتملت على الاغراء المادى للانتاج الفردى المرتفع ، الذى سار على عكس الاتجاهات السابقة نحو الاقلال من عدم التكافؤ الاقتصادى .

لقد نصب ستالين نفسه زعيما لهذه الحركة ، وأقام فى غضون ثلاثينيات القرن العشرين حكمه الديكتاتورى على أساس شخصى ، بمزيد من التصفية للذين انتقدوه ، وبتحويل جهاز الحزب الشيوعى الضخم الى أداة تخضع لحكمه الشخصى . وهكذا كان النظام الذى انتهى بوفاة ستالين فى عام ١٩٥٣ ، واستنكره خروشوف أخيرا فى مؤتمر الحزب عام ١٩٥٦ .

ولكن على الرغم من تصفية بيريا ، واتجاه النظام الى شىء من اليسر بعد موت ستالين ، فانه لم يكن هناك أى تغيير جذرى فى الهدف أو حتى فى الأسلوب . فقد حلت سياسة السيطرة الجماعية الى حد ما ، فى محل الحكم الشخصى لستالين ، ولكن ظلت الأهداف والأساليب على نحو ما كانت عليه من قبل ، وان تكن الأساليب قد تراخت الى قدر محدود . فلم يحدث تغيير فى شكل الحزب الواحد فى المجتمع السوفيتى ، بل أصبحت قوة الحزب أكبر. صحيح أن مولوتوف ومالينكوف قد أبعدا عن الزعامة ، ولكنهما لم يصفيا ، الأمر الذى يظهر شيئا من الملاينة فى النظام . ولكن قهر الاتحاد السوفيتى لثورة المجر فى عام ١٩٥٦ ، حتى ولو دون اعدام ناجى وماليتر فى يونيو ١٩٥٨، قد أظهر أنه لم يكن هناك تغيير جذرى . ثم ان الهجوم المتجدد على « سياسة تيتو » عام ١٩٥٨ ، قد أشار بوضوح الى أن زعماء الاتحاد السوفيتى ليسوا على استعداد لارخاء قبضتهم عن الدول التى تدور فى الفلك السوفيتى، بالرغم من التنازلات التى اضطروا الى منحها لبولندة عام ١٩٥٦ .

وبعبارة موجزة ، فقد ظل الاتحاد السوفيتى حتى عام ١٩٥٨ ، دولة الحزب الواحد بصفة جوهرية ، يحكمه زعماء الحزب الشيوعى ، ولا يسمح

بأى تعبير انفصالى أو رأى مخالف . وقد تبعت الصين الشيوعية الاتحاد السوفيتى فى هذا الميدان ، بعد الآمال الكبيرة التى انعشها ماوتسى تونج ، بتشجيعه الظاهر لسياسة « دعوا مائة من الزهور تتفتح » فى بستان الأيديولوجية . لقد وقف ماوتسى تونج الى جانب الاتحاد السوفيتى فىمسألة المجر ، بل ذهب أبعد مما ذهبت اليه موسكو فى هجومها على التيتوية عام ١٩٥٨ ، وفيما عدا مسألة بولندا ، لم يظهر أى تسامح أو أى دليل على التراخى فى شأن الدول الدائرة بالفلك .

ومع ذلك ، فطوال هذه الفترة بالذات ، ظل الاتحاد السوفيتى يعمل غاية جهده ، ليظهر فى صورة الداعية الأكبر للسلام والتعايش السلمى ، ويعارض ما زعمه بالسياسات المثيرة للحروب ، التى تنتهجها الولايات المتحدة والدول الغربية على وجه العموم . واننى لعلى يقين، منأن الزعامة السوفيتية ترغب مخلصة فى تحاشى حرب يهلك فيها الجانبان ، على نحو لا يمكن تصور فظاعته ، وتفضل كثيرا أن تترك لتتابع أهدافها بوسائل اخرى غير الحرب . ولكن هذا لايعنى مع الأسف ، أنهم على استعداد لتغيير أهدافهم أو حتى تعديلها ، ولا قبول أية شروط يرون أنها تضعهم فى وضع سيىء بالنسبة للولايات المتحدة .

أما عن الولايات المتحدة ، فعلى الرغم من أن معظم شعبها وزعمائها ، يأملون دون شك فى امكان تحاشى الحرب ، الا أن كثيرين منهم ليسوا على استعداد للرضى بأى وضع لا يضمن لهم التفوق العسكرى ، كما لا يعقدون الأمل بأى وضع لا يحقق لهم هزيمة الشيوعية ، والعمل على الاطاحة بأنظمة الدول الشيوعية القائمة بأى شكل .

وفى مثل هذه الظروف ، يستمر الصراع من أجل السيادة العسكرية وخاصة فى ميدان الأسلحة النووية ، وتتكدس أسلحة الدمار بين الجانبين ، الى الحد الذى تصبح فيه حماقة مجردة ، بقدر ما تصبح كارثة اقتصادية ، لأى دولة أقل ، كبريطانيا العظمى ، التى تحاول أن تنافسهما فى هذا الميدان .

والحقيقة أن الشروط الوحيدة التى يمكن بها احراز التقدم ، تتضمن تخلى الجانبين عن كل الآمال ، فى امكان هزيمة أحدهما للآخر فى حرب يحيا من بعدها . وهذا يعنى الرغبة الحقيقية فى التعايش السلمى ، برغم الفروق الحادة بينهما ، وهو يتضمن تخلى الاتحاد السوفيتى عن الأمل فى أن تنتصر الشيوعية كنظام عالمى بقوة السلاح ، كما يتضمن تخلى الأمريكيين عن آمالهم فى التفوق العسكرى ، والتحول عن طموحهم فى الاطاحة بالشيوعية فى كل بلد بالقوة المسلحة ، الأمر الذى يبدو أنهم لا يزالون مترددين فى الاقدام عليه .

ان علينا اذن ، أن نترك الحركة الاشتراكية العالمية فى حالة ضعف كبير ، وقد أصابها الخوف على ذلك الحين فى ايطاليا وألمانيا والنمسا واسبانيا واغلب

الدول الشرقية ووسط أوربا ، وبأقل من ذلك قسوة فى الولايات المتحدة ، حيث قامت حركة المد للطبقة العاملة ، التى ارتبطت بسياســـة اليتوديل لروزفلت ، ثم فشلت فى أن تأخذ صبغة اشتراكية ، فى الوقت الذى مزقت الشيوعية فيه نفسها ، بين حروب طائفية ، ليس لها الا أقل القليل من الأثر على الجانب الرئيسى من الطبقة العاملة .

اننى لأترك القصة هناك ، فى منتصفها ، لأن المراحل الأخيرة فى رأيى ، لم تصل الى نهايتها ، أو لم تتضح بعد ليتناولها قلم المؤرخ . صحيح أننى لم أستطع حقا ، أن أتحاشى مواصلة القصة ، فى نقط معينة منها الى ما بعــد عام ١٩٣٩ ، ولكننى لم أحملها أى ادعاء فى هذه المناسبات الخاطفة للأحداث الأخيرة ، بأننى أورد قصة كاملة أو شاملة ، أو حتى أننى أعطى تقريرا نظريا للأحداث .

اننى أعتقد أن موقفى الذاتى ، قد بدا بما فيه الكفاية عبر هذه المجلدات . فأنا لست شيوعيا ، ولا أنا اشتراكى ديموقراطى ، لأننى أنظر الى كليهما بوصفهما عقيدتين للتركيز والبيروقراطية ، فى حين أننى أشعر عن يقين ، أن المجتمع الاشتراكى الذى يخلص لمبادئه الخاصة بالمساواة فى الأخوة الانسانية ، يجب أن يرتكز على أوسع نطاق ممكن من تشعع السلطة والمسئولية ، حتى تندرج فيهما المشاركة النشطة لأكبر قدر ممكن من المواطنين ، فى مهام الحكم الذاتى الديموقراطى .

**انتهت الترجمة العربية للنص الانجليزى الكامل**




( الثمن : ١٩ قرشا )

مطابع شركة الاعلانات الشرقية